تأملات في ثورات مصر

ثـــورة ١٩١٩

محمد عبد الفتاح أبو الفضل

الجزء الثالث





الهيئة المصرية العامة للكتاب

تأملات
فى ثورات مصر
١٩١٩

تأليف
محمد عبد الفتاح أبو الفضل

الجزء الثالث



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٦

الاخـــراج الفنى : جـرجس ممتـــاز

تاملات فى ثورات مصر
على ضوء قراءات تاريخية

افتتاحيـة الكتـاب

قد يرى البعض ان هذه السلسلة من الكتب عن ثورات مصر تحتوى على تكرار لكلمات الاستبداد والظلم والتحكم والثورة ، وانهـا كلمات أصبحت تتردد فى عصرنا دون أن يكون لها أساس من الواقع ، وان من يرددونها يعيشون زمانا غير الذى تحياه الشعوب الآن ٠

ولكن المتأمل والقارىء للتاريخ وخاصـة من عاشوا تجارب حية للاستبداد والفساد والظلم والاستغلال ، وتفاعلوا مع أحداثها فى مواجهتها سوف يرون ان هذا الجانب المظلم من النشاط الانسانى ـ منذ القدم ـ هو نشاط واقعى تاريخى متميز فى الماضى والحاضر والمستقبل وان الكلمات التى تصف هذا النشـاط هى حقيقة وواقع نهايتهما الحتمية دعوة الى المقاومة لتغيير حياة الشعوب الى واقع تتمتع فيه بالحرية والعدل وتتضاءل فيها جوانب هذا الظلم والاستغلال والاستبداد ٠

تمهيـــــد لازم

بعد هزيمة جيش مصر فى ظل ثورة عرابى احتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢ وعملت السلطات البريطانية على ترسيخ مختلف الأفكار الانهزامية فى ضمير الشعب المصرى بترويج مختلف الأكاذيب عن طبيعة الشعب المصرى السيئة مع ممارسة الظلم والقهر والاضطهاد وتمادت سلطات الاحتلال وعاونهم خديوى مصر وحكامها المتمصرون والمشتركون والمتعاونون مع الاحتلال بتسليم المحتلين خيرات مصر ومقدراتها وحصونها ومعداتها وحتى شبابها وأموالها لقمة سائغة بل هدية ومنحة واستخدمت الجيش المصرى فى محاربة اخوانه فى الدين والعروبة فى مقاومة الثورة الوطنية المهدية فى السودان وتحمل الشعب المصرى تخاذل وخضوع حكامه الوزراء • وغاب عن المحتل وأعوانه حقيقة وابعاد الشخصية المصرية التى بدت لهم صاغرة مستكينة فاقدة الوعى والحس • ولذلك بعد ان هبت الأمة المصرية عام ١٩١٩ فجأة ثائرة ضد الظلم والاستغلال والقهر بعد طول المعاناة والاستكانة وبعد ان اطمأن المحتل وأعوانه بعد طول المدة بأن الأمة المصرية صار تشويه مكوناتها وأصبحت جثة هامدة لا أمل لها فى استعادة مقوماتها • ولم تكن انجلترا أو العالم من حولنا يصدقون هذه الانتفاضة الوطنية والثورة الشعبية سنة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول ، ولكن حقيقة الأمر أن الأمة المصرية احتفظت بمقوماتها وشخصيتها رغم عمق الممارسات الظالمة • وهذه الشخصية المصرية تكونت (١) منذ القدم وترجع بالمقام الأول الى : ـ

١ ـ تعود المصريون منذ القدم ألا يبالوا من يحكمهم سواء من أبناء البلاد أو من الأجانب لأنهم مقهورون فى كلتا الحالتين فكان الشعب المصرى يطيق الحاكم الى أن يتجاوز حد الطاقة فيثور عليه بعد أن كان يماثله سواء كان من الأجانب أو المواطنين لايمانه بالحق ولمصلحة المحكومين وكان هذا الشعب بطبيعته لايستسلم كلية لسلطان الحاكم الأجنبى حتى ولو تظاهر بالسلبية فكانت مزية هذه الأمة على أمم كثيرة ان الحاكم الأجنبى (٢) فى

---

(١) المجلد الثامن عشر للأستاذ العقاد (تراجم وسير) من ص ١٤ الى ص ٢٥ •

(٢) الغزو الفكرى للأستاذ جلال كشك ، ص ١٠٥ •

مصر كان يضطر غالبا ودائما وفى النهاية أن ينتحل دينها ويتخذ عاداتها ومراسمها ويحتفظ بما له فى أرض مصر ولا ينقله الى عاصمته الأصلية بعيدا عن مصر والدليل على ذلك هو تجربة اعتناق الاسكندر الأكبر لديانة آمون بعد ان رحل كهنة آمون عن عاصمة مصر الى الصحراء (فى الواحات) بغضا فى الحاكم الأجنبى وأقاموا فى الواحات فى معابد أنشأوها هم لمواصلة طقوسهم وعباداتهم وعاداتهم الفرعونية بعيدا عن الحاكم الأجنبى . واضطر الاسكندر الأكبر فى النهاية أن يحج اليهم ويخضع لديانتهم حتى يمكنه تسييس الشعب المصرى وقيادته لدرجة انه ادعى فى النهاية انه من أم مصرية .

٢ ــ الأمة المصرية ليست أمة بداوة تتوثب (٣) الى الحرب لأنها باب الرزق ولكنها أمة حضارة مستقرة ومعيشتها منتظمة وذات أرزاق منتظمة ومعيشة مستقرة يعنيها بالمقام الأول صلاح الأرض وحصاد المياه والسماء قبل أن يعنيها صلاح الحاكم ولكنها عند الضرورة وعندما يعتدى على مقوماتها ومصادر رزقها تتفجر طاقاتها وقدرتها الفائقة على المقاومة والقتال بأسلوب المتمرسين وفى قتالها وحتى فى أعمالها وهى أمة تميل الى التجمع والى العمل الجماعى وتتجنب التفرد وللمصرى ظاهرة فريدة عند ممارسته السياسة أو الحرب أو العمل وهو ميل طبيعى الى التجمع ويرجع ذلك الى طبيعته وتكوينه الفلاحى بحيث يبدو للنظرة السطحية انه منقاد وخاضع والحقيقة ان المصرى يحسن ويتقن روح المبادرة والبدء فى الاقتحام وهو بين الصفوف والتجمع وحتى فى ثورته يريد دائما أن يرى الصفوف حوله وكذلك فى قتاله وحروبه وبمجرد استغراقه فى نزعة المبادأة والمبادرة والاقتحام ينتقل مباشرة الى نزعة الحرية والاستقلال وهذه هى صفة الانسان المقاتل السوى ويمكن ملاحظة هذه الأمور فى الأمة المصرية منذ القدم وعلى مر العصور والمناسبات والأزمات .

٣ ــ الأمة المصرية فى حاجة دائمة الى التدين والايمان فاذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها هبت متمردة ومحاربة بكفاءة المحارب المحترف .

٤ ــ المصرى منذ العصور القديمة يستغرق فى حب الأسرة والاستقرار المنزلى ويتمادى ويغالى فى ولائه لأسرته وبخاصة عندما يفقد الثقة فى حكامه وويل للحاكم أجنبيا كان أو مصريا اذا ما تعمد المساس بنظام الأمة المصرية الأسرى .

---

(٣) المجلد الثامن عشر (سير وتراجم) للأستاذ العقاد ، ص ٣٤ .

٥ ـ الشعب المصرى لديه طاقة فائقة من الصبر وتحمل المعاناة فى جميع أشكالها والتظاهر بالغفلة والاستكانة ولكن الحقيقة انه يجنح للتأمل وتخزين ومراقبة الظالم المستغل فيتظاهر بالهلوسة والسخرية الغامضة لخصمه والمقصودة والمفهومة من عشيرته وأمته وخلال أهازيجه الشعبية الممزوجة بالدروشة والاستعباط والقادرة على سرعة الوصول الى مواطنيه المشاركين له فى المعاناة استعدادا وتأهبا للانقضاض فى الوقت المناسب ٠

٦ ـ الشعب المصرى جبل على الصبر وتحمل مشقة العمل نتيجة تعوده على انتظار المواسم الزراعية للحصول على المحصول فى أوانه فهو صبور طويل البال بعيدا عن القدرية غير المحسوبة ٠

٧ ـ الأمة المصرية تتميز بذكائها الفطرى وتقدر الانسان اللبق اليقظ ولا تجوز عليه الحيل الخادعة ويسخر ويبغض الجلافة والنطاعة ويقدر الكياسة والشهامة ويقدر دائما اغاثة الملهوف ويحسن آداب المعاملة والمعاشرة حتى جعل لها مراسم وأصول وكثيرا ما كان هذا الشعب يجيد توصيل معتقداته ومعاناته مهما طالت المسافات ٠

٨ ـ المصرى له ذهن واقعى وعملى ومنطقى وواضح فى نظرته الى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس شأنه فى ذلك شأن أمم الزراعة بل يفوقها جميعا فى هذه الصفة فهو يلاحظ ويستوعب ويدرس أبعاد الممارسات الظالمة بنفس القدر الذى يلاحظ فيه ويستوعب ويدرس أرضه وما عليها من مياه النيل ومواعيد الفيضان ومواسم الزراعة والحصاد طبقا لشهوره الفرعونية والقبطية وتقلب مناخه ٠ ويؤمن بالتسليم بالقدر بعد الحساب العملى الدقيق لهذه الظواهر بحيث لا يستغرق بالكامل فى التواكل ٠

ثـــورة ١٩١٩

كظاهرة أو كنظرية انسانية فان ثورة سنة ١٩١٩ بدأت بعملية: :

(أ) استغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة وذلك يالقهر والتنكيل والظلم فمارست سلطات الاحتلال البريطانية والخديوى توفيق ومن بعده مع طبقة الحكام الانتهــازيين عقب ثورة عرابى مختلف أنــواع التعسف والانتقام ضد العرابيين وأتباعهم وضد كل من أيد أو ساند الثورة العرابية٠ وقد تخيل الاحتلال البريطانى والخديوى وزمرته ان قسوة القهر وطول ممارسته قد عود الشعب المصرى على الاستكانة والخنوع وتقبل الظلم واعتقدوا ان هذا الشعب قد تبلد شعوره وفقد انسانيته ولكن خاب ظنهم فالعكس كان هو الصحيح فان طول المعاناة وتراكم الألم كانا بمثابة عملية تخزين وتسجيل لكل هذه الممارسات الظالمة فى ذاكرة هذا الشعب طبقا لطبيعته وشخصيته ، فقد كانت المرحلة بين قهر العرابيين والبشــائر الايجابية لثورة سنة ١٩١٩ بمثابة الشعور الشعبى ٠

(ب) الشعور الشعبى الكامل بالمعاناة ٠

فقد كان الشعب المصرى فى حقيقة أمره على وعى كامل بكل هذه الممارسات الظالمة وآلامها فلم يفقد آدميته بفضل مقومات الشخصية المصرية وقدرتها على الثورة فقد كان الشعب المصرى يئن فى سـكون من الآلام والمعاناة واستغلال الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة فكان الشعب لهذه الأقلية بالمرصاد باذلا قصارى جهده للبحث عن مؤسسته الوطنية والقومية لتخليصه من هذه الحالة فكان الشعب باذلا قصارى جهده للبحث عن هذه المؤسسة التى تكونت على مر الأيام مسلحة بامكان مقاومة الظلم للتخلص منه وفى نفس الوقت كانت العناصر الوطنية السليمة والمتبقية من العرابيين الثوار بعد التشريد والتنكيل كانت فى سبيل تسليم الرسالة للمولود الجديد الذى تكون وولد وشب من جديد لاستئناف الجهاد ٠ وهذه المرحلة هى ما يمكن ان نطلق عليها مرحلة الوعى والتوعية والبحث عن المنقذ أو المخلص بعد ان اشتد الكرب فكان لهؤلاء الساسة الأحرار من بقايا المؤسسة

الوطنية فضل كبير فى ايقاظ الشعب وتنبهه للدفاع عن حريته فكان هناك « مصطفى كامل » رئيس الحزب الوطنى رغم موقفه المعادى لعرابى وكان هناك أيضا « أحمد لطفى السيد » لسان حزب الأمة والشيخ « على يوسف » رئيس حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية فكان لهم ولغيرهم من معاونيهم الأثر البالغ فى تحريك الشعور القومى ودفع الشعب نحو الحرية ٠

(ج) مرحلة تكوين المؤسسة الوطنية ٠

لقد تم ولادة هذه المؤسسة الجديدة بفضل جهاد ودعوة قيادات العمل الوطنى فى مرحلة التوعية فكان لصحافة هذه الأحزاب الأثر العميق فى توعية الجماهير وبخاصة فيما قبل ثورة سنة ١٩١٩ وتمخضت هذه التوعية عن تكوين المؤسسة الوطنية والتى كانت مؤهلة للقيام بالعمل الايجابى (ثورة ١٩١٩) وواجهت هذه المؤسسة الوطنية تصرفات السلطة البريطانية المتغطرسة والتى استخدمت أشد أساليب العنف والاعتقال والنفى لأن هذه الثورة جاءت على غير توقعهم وبذلك انقلب هذا العمل الايجابى الى ثورة ٠

(د) الثورة : لقد كانت المؤسسة الوطنية لثورة سنة ١٩١٩ مصممة على أحداث حالة التغيير الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مصر وفى المجتمع ٠

أولا : مرحلة استغلال الأقلية للأغلبية :

ثانيا : مرحلة الشعور الشعبى بالمعاناة :

١ ــ تشــويه التعــليم :

حرصت السلطات البريطانية منذ الاحتلال على الاهتمام (٤) بتشويه الهيكل الأساسى للتعليم الوطنى لأنه أساس تكوين الوعى القادر على التذمر من الظلم والباطل فقد كانت كل مواد الدراسة فى المدارس الابتدائية والثانوية تدرس باللغة الانجليزية ومقرراتها لا تسمح بنمو الوعى القومى أو الوطنى وكان معظم مدرسى المدارس الثانوية من الانجليز ٠

٢ ــ فرض السيادة البريطانية :

كانت السلطات البريطانية صاحبة السلطان المطلق فى حكم البلاد رغم ان مصر كانت تابعة اسميا للسيادة العثمانية وفى نفس الوقت كانت مصر مستقلة استقلالا داخليا عن تركيا ولكن فى ظل الاحتلال فكانت مصر

---

(٤) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل جزء أول ، ص ٢٠ ٠

محرومة من هذا الاستقلال داخليا وخارجيا بسيادة الانجليز حتى على الخديوى نفسه ــ وكان للأجانب المقيمين داخل البلاد على اختلاف أجناسهم امتيازات تجعلهم أعلى من أبناء مصر رأسا وأوفر كرامة ٠

٣ ــ اذلال الشعب والحكام :

كان الانجليز يزدرون المصريين (٥) أشد الازدراء ويحتقرونهم أشد تحقير عن عمد فكان مفتش الداخلية الانجليزى وان صغر مركزه يعد نفسه أكبر من أى موظف بل أكبر من الوزير المصرى لأنه لم يكن يتلقى تعليماته الا من رئيسه الانجليزى وكان مفتش الرى الانجليزى هو كل شيء في وزارة الأشغال فكان اذا ذهب مفتش الرى أو مفتش الداخلية الى مديرية من المديريات ارتجت المديرية واضطرب الموظفون المصريون مهما كبر مقامهم فاذا آن لهذا المفتش ان يغادر مكان التفتيش فكان مأمور المركز بزيه الرسمى يبادر بأن يمسك ركاب جواده الذى يمتطيه حتى يعلو المفتش ظهر جواده رغم أن هؤلاء المفتشين لم يكونوا من طراز ممتاز فى العلم أو الكفاءة ، حسبه أنه يحمل الجنسية البريطانية ليكون صالحا لأى عمل ٠

٤ ــ الغاء الدستور والمظهر البرلمانى :

ألغى الانجليز العمل بالدستور بعد الاحتلال مباشرة كما ألغوا البرلمان روعدوا بتحقيق حكم الشورى ولكنها كانت شورى صورية فأنشأوا بعد الاحتلال بمدة وحدة **مجلس الشورى** (٦) **للقوانين سنة ١٨٨٣** واعتبروه بمثابة الهيئة التشريعية للبلاد والحقيقة انه لم يكن يمثل الأمة تمثيلا نيابيا صحيحا ٠ فقد كان مؤلفا من **ثلاثين عضوا** منهم **أربعة عشر عضوا** تعينهم الحكومة ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين ثم أعضاء منتخبون **ستة عشر** منهم أحد الوكيلين والانتخاب على ثلاث مراحل من مجلس المديرية وهذا المجلس التشريعى لم يكن له أى سلطة مؤثرة فيما يعرض عليه من الشئون وقد مر تاريخه منذ الاحتلال حتى ثورة سنة ١٩١٩ بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

مرحلة الخضوع والاستسلام الكامل وذلك منذ انشائه سنة ١٨٨٣ حتى سنة ١٨٩٢ فكان موقفه سلبيا وليس له أثر فى تطور الحوادث ٠

---

(٥) نفس المصدر السابق ٠

(٦) مصطفى كامل للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ص ٣٦٧ الى ص ٣٧١ ٠

المرحلة الثانية :

منذ سنة ١٨٩٢ تغير موقفه بتأثير تطور الفكر والتعليم والنشر ٠ وكان لمجلس شورى القوانين مواقف ايجابية معارضة للاحتلال ٠ ففى جلسة ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٢ رفض المجلس مناقشة ميزانية سنة ١٨٩٣ التى أعدها المستشار المالى البريطانى « سيرالوين بالمر » بحجة انها لم تعرض على المجلس قبل الموعد المحدد لصدورها بوقت كاف يسمح بفحصها ولو أنه لم يؤخذ برأى المجلس الا أن مجرد الاحتجاج على الحكومة فيه معنى الرقابة والمراجعة والتعبير عن المعاناة بعد أن كان المجلس سابقا جثة هامدة ٠

وفى ديسمبر سنة ١٨٩٣ ظهرت حركة استياء بين الأعضاء بالمجلس من اتصال المعتمد البريطانى ببعض أعضائه ورفض المجلس اعتماد نفقات جيش الاحتلال فى ميزانية سنة ١٨٩٤ ومقدارها ٨٥٠٠٠ جنيه فكان هذا الموقف بمثابة احتجاج على بقاء جيش الاحتلال وقد أغضب هذا الموقف الصحف الانجليزية وصنائع الاحتلال فى مصر ٠ وردت الحكومة على ملاحظات المجلس بما يحمل معنى انتصار وجهة نظر المجلس المعارضة فكان ذلك بمثابة مشاركة الحكومة المصرية أيضا فى احساسات المجلس والشعب المصرى الوطنية وكان رد الحكومة المصرية فيه انها تأمل فى تخفيف هذا المبلغ وتخفيضه تدريجيا حتى يمحى بالكلية اعتمادا على عهود ووعود بريطانيا التى تقضى بالجلاء عن القطر المصرى ٠ كما دل تقرير المجلس فى نفس السنة انه تعرض لحالة البلاد الاقتصادية المتدهورة ولمح لما يثقل كاهل الأهلين من أعباء الديون بعكس ما كان يروجه أنصار الاحتلال بأنه قد جاء باليسر والرخاء وبطبيعة الحال انتشرت شعبيا هذه المواقف مما جددت الأمل فى الخلاص والبحث عن المؤسسة الوطنية ٠ والمنقذ من هذا العناء والظلم ٠

وفى نظر ميزانية سنة ١٨٩٥ رفض المجلس أيضا اعتماد مصاريف جيش الاحتلال وانتقد سياسة الحكومة التعليمية ــ وفى السنة التالية أيضا وقف بالنسبة لمصاريف جيش الاحتلال نفس موقفه فى السنوات السابقة ٠

وفى ابريل سنة ١٨٩٦ قرر المجلس الاحتجاج على الحكومة لعدم أخذها رأى المجلس أو الجمعية العمومية فى تقريرها مبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه على حملة دنقلة الفاشلة ٠

وفى ديسمبر سنة ١٨٩٦ جاء موقف مجلس شورى القوانين بالنسبة لتقرير ميزانية سنة ١٨٩٧ « ان المقرر لمصاريف جيش الاحتلال وهو مبلغ ٨٢٥ر٨٤ جنيها لا محل له الآن لأن الحكومة المصرية بدون شك لا ترتاب فى أمانة جيشها وكفاءته واستعداده للقيام بكل المهام ، وان الأمر مستتب فى البلاد مما لا يدعو للاستعانة بجيش الاحتلال وله (فلجنة المجلس ترى عدم المصادقة على المبلغ المقرر لهذه المصاريف » فكان هذا القرار الجرىء بمثابة احتجاج وتعبير من الهيئة البرلمانية القائمة فى البلاد ضد الاحتلال . فكان لهذه المواقف المعارضة بالغ الأثر وسـط الجماهير . مما جعل الجماهير تهتم بأخبار أعمال المجلس فى السنوات التالية .

وفى ديسمبر سنة ١٨٩٩ نظر مجلس شورى القوانين فى ميزانية سنة ١٩٠٠ وصدق على صرف ٠٠٠ر٤١٧ جنيه نفقات (٧) عجز ايرادات السودان عن مصروفاته وسجل فى هذا التصديق انه « باعتبار أن بلاد السودان جزء متمم لمصر وغير منفصل عنها » وكان هذا القرار بهذه الصياغة بمثابة تأكيد لاتصال السودان بمصر وعدم الاعتراف باتفاقية سنة ١٨٩٩ الظالمة .

وفى هذه السنة أيضا تدخل المجلس فى كثير من شئون البـلاد التى تسيطر عليها سلطات الاحتلال .

المرحلة الثالثة : سنة ١٩٠٤ الى ١٩٠٧ .

بدءا من عام ١٩٠٤ بعد ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى أبريل سنة ١٩٠٣ بتوزيع مناطق النفوذ (باطلاق يد انجلترا على مناطق احتلالها ومنها مصر واطلاق يد فرنسا فى مناطق احتلالها فى شمال أفريقيـا) فان مجلس شورى القوانين أخذ يتراجع عن مواقفه المعارضة السابقة بحكم اعادة بريطانيا تسيدها على مصر المحتلة واستمر هـذا الموقف السلبى حتى عند وقوع أحداث دنشواى سنة ١٩٠٦ ومحاكمتها الظالمة وبتنفيذ أحكامها الغاشمة فلم يحرك مجلس شورى القوانين ساكنا رغم صرخات الجرائد المعارضة العالمية فى الوقت الذى التزم المجلس بحكمة الصمت عبرت الجرائد المعارضة والعناصر الوطنية وعلى رأسها (مصطفى كامل) عن المعاناة والآلام المصرية أحسن تعبير حتى داخل بريطانيا نفسها وفى أوروبا .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

٥ ـ الجمعية العمومية :

وتحقيقا لمحاولة الاحتلال البريطاني اعطاء المظهر الدستوري المزيف للبلاد فقد أنشأوا أيضا هيئة نيابية أخرى أطلقوا عليها **الجمعية العمومية** فكانت هيئة تتألف من الوزراء وأعضاء مجلس شورى القوانين ومن أعضاء آخرين عددهم ستة وأربعون عضوا ينتخبون بواسطة مندوبي الانتخاب كالآتي : ـ (عن القاهرة ٤ ، عن الاسكندرية ٣ ، وعن أسيوط واحد ، وعن رشيد واحد ، وعن بورسعيد والسويس واحد ، وعن العريش والاسماعيلية واحد ، وعن مديرية الغربية ٤ منهم واحد لبندر طنطا ، وثلاثة عن كل من المنوفية والدقهلية وأسيوط والشرقية والبحيرة ، واثنان عن كل من القليوبية والجيزة ، وبنى سويف والفيوم والمنيا وجرجا وقنا واسنا وأسوان •

ولما كان الوزراء ستة وأعضاء مجلس شورى القوانين ثلاثون يكون المجموع ٨٢ ، ومدة نيابتهم ست سنوات وتعطى لهم مصاريف انتقال ، وشروط العضو ان يكون سنه ثلاثين سنة على الأقل ويعرف القراءة والكتابة ، ودافعا للعوائد فى دائرته لمدة خمس سنوات على الأقل أو مالا مقررا على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنويا ، ويكون اسمه مدرجا منذ خمس سنوات فى كشوف الانتخابات •

اختصاصات أعضاء الجمعية العمومية :

أهم اختصاص لها كان تقرير الضرائب الجديدة وكان لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم الا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك واقرارها وكان رأى الجمعية العمومية استشاريا فقط فى المسائل الآتية :

١ ـ فى القروض العمومية •

٢ ـ انشاء أو ابطال أى ترعة أو خط سكة حديد مارا فى عدة مديريات •

٣ ـ فرز عموم أطيان القطر لتقدير الأموال الأميرية •

٤ ـ وعلى الحكومة اذا رفضت هذا الرأى الاستشارى ان تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لذلك مع عدم جواز المناقشة فى تلك الأسباب التى دعتها لذلك •

---

(٨) نفس المصدر السابق •

٥ ـ ولها ان تبدى رأيها فى المسائل والمشروعات التى ترسلها لها الحكومة للبحث فيها ولها أن تبدى آراء ورغبات فى كل المسائل المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية والمالية ٠

٦ ـ وتجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة كل سنتين بأمر الخديوى وله حق فضها وتجديد ميعاد انعقادها التالى ، وله أيضا حق حلها وحينئذ تجرى انتخابات جديدة فى مدة ستة أشهر وجلساتها سرية ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين (معين) ٠

(ج) مجالس المديريات :

أما التنظيم التشريعى الثالث الذى أنشأه الاحتلال البريطانى بغرض تحقيق الحكم الدستورى ظاهريا وباطنيا لأحكام السيطرة البريطانية على البلاد فقد كانت مجالس المديريات (٩) وهى هيئات اقليمية فى المديريات وتنظر فى مصالحها المحلية ولكل مديرية عدد من الأعضاء محدد يتناسب مع تعدادها ـ ومدة العضوية ست سنوات والأعضاء ينتخبون بصفتهم كل ثلاث سنوات بطريق القرعة ورئيس المجلس هو المدير وتجتمع مرة واحدة فى السنة على الأقل وجلساتها سرية ٠

واختصاصها :

لم يكن لهذه المجالس رأى قطعى فى أى أمر من الأمور وتستشار فقط فى المسائل المحلية وميزانيتها من مصاريف رسوم فوق العادة من منافع المديرية ويجب تصديق الحكومة على قراراتها لتكون نافذة المفعول ـ ومن بين أعضائها ينتخب أعضاء مجلس شورى القوانين فلا يكون الشخص عضوا فيه الا اذا كان عضوا فى مجلس المديرية ثم ينتخبه زملاؤه عضوا عن المديرية فى مجلس شورى القوانين (وهذه هى أهميته الوحيدة تقريبا) ٠

٥ ـ اضعاف الروح العسكرية وافقار المجتمع :

بعد هزيمة الجيش المصرى بعد الثورة العرابية سرح الانجليز الجيش المصرى ضباطا وجنودا ثم عملوا على تقهقر الصناعة فى البلاد بتخطيط منظم كما شجعوا التجارة للأجانب وحطوا من شأن التجار المصريين وبذلك حققوا القضاء على قدرات الدولة المصرية لتحقيق أمنها القومى سواء من ناحية الدفاع عن حدودها أو تحقيق التنمية المتوازنة والضرورية للأمن الاقتصادى

---

(٩) كتاب مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ص ٥٢ ، ٥٣ ٠

للبلاد بالزراعة والصناعة والنجارة ٠ وأخذت بريطانيا (١٠) فى تجريد مصر من كل معالم الحضارة والتى كانت متبقية لها من عهد محمد على واسماعيل فقد بدءوا بتحطيم كل مصانع السلاح وكذلك قاموا بالقضاء حتى على مصانع الطرابيش فى قها والقلعة وعلى مصنع السكر والصباغة وسبك المعادن ودباغة الجلود وعطلوا مصانع الورق التابعة للمطابع الأميرية وأقفلت الترسانة التى كانت تصنع بها المدافع والبنادق والذخيرة ثم خربوا حوض فلك وتركيب السفن وباعوا بواخر ومؤسسات البوستة الخديوية كخردة ٠ وبيعت أيضا مصانع النسيج وحتى دار سك النقود فى مزادات ظفر بها أو بأغلبها التجار الانجليز بأبخس الأثمان ٠ وأخذت السلطات البريطانية فى مطاردة الحرفيين وأصـحاب الأنوال وغيرهم من أصـحاب الورش والحوانيت الصغيرة عن طريق فرض الضرائب والرسـوم الباهظة وعن طريق اباحة تصدير البضائع الانجليزية وبدون فرض أى حماية جمركية على المنتجات المصرية تحقيقا للخراب الكامل للقاعدة الاقتصادية فى مصر وتمكن الانجليز من تشريد أكثر من مائتى ألف (١١) شخص من أولئك الحرفيين الصغار من أصحاب المصابن والشماعين وصناع الزجاج وحول الانجليز مصر الى مزرعة تمد مصانع لانكشير بانجلترا بما تحتاج اليه من القطن الخام تشتريه من مصر بأبخس الأثمان وتعيده مصنعا الى مصر وتبيعه للمصريين بأغلى الأسعار وكان نصيب انجلترا وحدها من مجموع القطن المصـدر ٩٣٪ وبذلك اعتمدت زراعة القطن فى مصر على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى التى كان يحتاج لها الشعب أشد الاحتياج مثل القمح والخضراوات والفواكه والدخان وأصبحت مصر تشترى تلك المحاصيل من أسواق بريطانيا نفسها بأغلى الأسعار وبملايين الجنيهات ٠

٦ ــ استهان الانجليز بالكبار فهانت عليهم أنفسهم :

لم يكن للوزراء المصريين أى وزن أو سلطة ــ فقد كان المستشار الانجليزى (١٢) فى كل وزارة هو كل شىء ولم يكن للوزير المصرى أى سلطة فقد كان الوزير المصرى لا يتجرأ ان يتصرف فى أى شىء أو يوقع أى خطاب الا بعد ان يأخذ رأى المستشار الانجليزى فى الوزارة أو يوقع المستشار الانجليزى على الخطاب قبل توقيع الوزير ٠

---

(١٠) ثورة سنة ١٩١٩ على ضوء التفسير المادى للتاريخ ، للأستاذ فتحى الرملى ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ٠

(١١) تاريخ مصر الاقتصادى للدكتور لهيطة ٠

(١٢) مذكرات دكتور محمد حسين هيكل جزء أول ، ص ٣٢ ٠

٧ ـ سلطة الاحتلال تعين الخديوى :

(وفاة الخديوى توفيق ٧ يناير سنة ١٨٩٢) (٢)

وفى وسط هذه الدوامة من مظاهر السيطرة والاستبداد البريطانى وتهاون الحكام المصريين وعلى رأسهم الخديوى توفيق ٠ توفى الخديوى توفيق فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ وكان سنه وقت وفاته أربعين سنة هجرية واستمر حكمه ١٣ سنة ٠ واستدعى المعتمد البريطانى اللورد كرومر الأمير عباس حلمى من أوروبا ٠ وحضر لتولى كرسى الخديوية دون الرجوع للسلطان التركى ولوشكليا ٠

وكان سنه أقل من سن الثامنة عشرة وهى السن التى تعطيه حق الحكم بلا مجلس وصاية ولكن كرومر أفتى بأن الأمير مسلم وان عمره حسب التقويم الهجرى (الأشهر القمرية) يوفى السن القانونية ٠ كل ذلك امعانا فى استرضاء الأمير الجديد وكان الانجليز يحسنون الظن به ويأملون ان يرد لهم الجميل بغرض الحفاظ على عرشه وذلك رغم ما اشتهر عنه منذ صباه حبه للمال وطول اليد ، ولكن سرعان ما انقلب الأمير عليهم عندما أحس بحلاوة (١٣) السلطة فتعشم الانفراد بها وبدأ فى مقاومة سلطان الانجليز ولكنه كثيرا ما كان يتراجع وبسرعة عندما كان الانجليز يسارعون بالتلميح له بالعين الحمراء ـ لذلك ارتكن عباس على الأتراك وأخذ يتطلع للتقرب الى الباب العالى والصدر الأعظم رغم عدم ثقته فيهما فكان هذا التقرب ليس حبا فيهما ولكن كرها فى الانجليز (الذين سلبوه كما سلبوا أبوه توفيق السلطان) وتغاضى الانجليز فى بادىء الأمر عن كثير من هذه التصرفات الخديوية المتبرمة ، ولكن أخيرا وبعد اعلان انجلترا الحرب على تركيا ٠ عندما شعروا وتأكدوا من مخابراتهم المنتشرة فى قصور يلدز بالاستانة والتى تراقب تصرفات الخديوى والأمراء العلويين وبخاصة الأمير عمر طوسون فى اتصالهم بالباب العالى والصدر الأعظم واتصالهم بليبيا والسودان والألمان من أجل مقاومة الانجليز فى مصر عملوا على التخلص من الخديوى عباس فعزلوه فى ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو هناك فى مصيفه بالآستانة وقبل أن يصل الى عاصمة ملكه ٠ نصب الانجليز السلطان حسن كامل على مصر دون الرجوع الى السلطان التركى ولو حفاظا على المظهر فقط ـ طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ومؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ والتى سبق ووقعت عليها بريطانيا نفسها ٠

---

(١٣) ثورة ١٩١٩ فى ضوء التفسير المادى للأستاذ الرملى ، ص ٣٧ ، ٣٨ ٠

٨ ـ انتهازية الخديوى عباس :

بعد اتفاق سنة ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا على توزيع مناطق النفوذ سرعان ما انحاز الخديوى عباس الى الانجليز متبعا السياسة الانتهازية بعد أن كان منحازا قبل ذلك للوطنيين المصريين بقيادة « مصطفى كامل » معاندة للانجليز ، وكل ذلك كان على حساب الشعب المصرى ٠

٩ ـ فقدان الأمل فى الأتراك :

(حادث طابة سنة ١٩٠٦) (١٤)

فى عام ١٩٠٦ كانت تركيا قد اعتزمت مد سكة حديدية من معان الى العقبة وهذه السكة الحديدية تجعل لتركيا قوة جديدة تقف على حدود مصر لتهدد مركز الاحتلال البريطانى فى مصر ٠ وكانت العقبة من أملاك تركيا ٠ اهتم الانجليز لهذا النشاط التركى وأرسلوا ضابطا كبيرا عهدوا اليه وضع نقط عسكرية على طول الخط من العريش الى العقبة باعتبار أنها من أملاك مصر لكونهـا جزءا من سينا المعهود ادارتها لمصر بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ولكن الجنود الأتراك احتلوا موقعا فى (طابة) على بعد ثمانية أميال غرب العقبة (وطابة حسب المعاهدة تعتبر أملاكا مصرية) ٠ وقام بذلك خلاف شديد بين تركيا وانجلترا تظاهرت فيه انجلترا بمظهر المدافع عن حقوق مصر فى مواجهة الأتراك باعتبار أنهـا الدولة الحامية لمصر ٠ وازاء هذا الخلاف قامت الصحافة المصرية المتحدثة باسم الاحتلال البريطانى بالدفاع عن وجهة نظر الانجليز باعتبار ان انجلترا تدافع عن أرض مصر (١٥) وحقوق مصر وفى مواجهتها قامت جريدة اللواء المتحدثة باسم جماعة مصطفى كامل والمعبرة عن الوطنية المصرية المعارضة للانجليز والمؤيدة لتركيا وللخديوى عباس بالدفاع عن وجهة نظر تركيا مشيرة الى قوة الباب العالى الحربية وقدرته على أن يكبح جماح انجلترا فى هذه الناحية من الأرض ٠ الى هنا وكان الشعب المصرى يبارك بشكل أو بآخر هذا الاتجـاه المعارض لأن فيه تنفيسا شعبيا عن كره المصريين للانجليز وأملا منشودا فى دولة الخلافة عسى ان تخلصه من هذا الاحتلال ومع ذلك فقد وقف الشعب المصرى متفرجا على هذا الصراع ، خارجيا بين تركيا وانجلترا وداخليا بين جناحى مثقفيه المؤيدين لسياسة دولة الاحتلال بريطانيا من جانب والمثقفين الوطنيين المعارضين للانجليز والمتمسحين فى تركيا والخديوى عباس من جانب آخر كل ذلك على حساب أرض مصرية

---

(١٤) كتاب مصطفى كامل للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ص ٢٠٣ ٠

(١٥) مذكرت السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل جزء أول ، ص ٢٦ ٠

تخص الشعب المصرى ولا تخص لا بريطانيا ولا تركيا ـ وتطورت الأحداث بسرعة. وحيث كانت انجلترا متأكدة من مدى ضعف تركيا عسكريا وتخاذلها الدائم أمام التدخلات والاملاءات الأوروبية بصفة عامة والهيمنة البريطانية بصفة خاصة فقد أرسلت انجلترا بارجة الى خليج العقبة كتهديد للوجود التركى الهزيل هناك وأشيعت الشائعات وقتها فى مصر وفى العالم ان الحرب واقعة لا محالة بين هذين الطرفين بين الامبراطور البريطانى والسلطان التركى وازاء ما أشاعته صحافة المعارضة المصرية المنحازة لتركيا من أن تركيا لن تتراجع عن موقفها فقد تولد الأمل لدى الشعب المصرى الشامت فى الاستعمار الانجليزى . ولكن فجأة أسرعت تركيا وهى فى حالة ذعر باظهار ضعفها وتخاذلها ومهانتها وتراجعت عن موقفها المتظاهر بالتشدد وانسحبت قواتهـا التى كانت تهـدد باحتـلال طابا المصرية ـ وأصيب الشعب المصرى بخيبة أمل ولكنه سرعان ما فلسف الموقف برمته ليرسم لنفسه سياسة مستقلة ليعتمد على نفسه فقط فى كل شئونه . ومن الغريب أن جريدة اللواء المصرية المعارضة للاحتلال والتى تبنت وجهة نظر تركيا من بدء النزاع تراجعت هى الأخرى بمنتهى النفاق الصحفى والانتهازية السياسية بأن وصفت تراجع تركيا بالحكمة والكياسة ، ولكن الرأى العام والذى بدا لجميع الأطراف فى بداية النزاع انه وقف حائرا بين تناقضات العناصرالمصرية المثقفة سرعان ما انتهت حيرته بمجرد تخاذل تركيا وأضاف الى رصـيده الواعى ان نداء مصر للمصريين الذى رفعه مصطفى كامل وجماعته يجب أن يكون نداء حقيقيا وليس شعارا فقط ويجب أن يكون بعيدا عن أى نوع من أنواع التبعية لأى من انجلترا أو تركيا وآمن الشعب المصرى من وقتها بأنه لا يمكن بعد ذلك الاعتماد أبدا على تركيا المستضعفة لأن فاقد الشيء لا يعطيه فقد كانت تركيا وقتها وعلى ضوء هذا الحادث فى حالة ضعف عام داخليـا وخارجيـا تفوق حالة ضعف المجتمع المصرى نفسه وان ساستها وحكامها وأبوابها العالية وصدرها الأعظم كلها عبارة عن ألاعيب تاتمر بأمر التدخلات الأوروبية بصفة عامة والبريطانية بصفة خاصة فقد كانت تركيا دائما تتخاذل فى القضايا التى تمس الدولة الكبرى ولغير صالح الشعوب التابعة لها بشكل أو آخر ـ وفى نفس الوقت لم يكن أمام الشعب المصرى بديل عن مجموعة مصطفى كامل وصحافته والتى كانت الوحيدة المعارضة للاحتلال والتى تنادى بالاستقلال فى ذلك الوقت ولكن الشعب فى نفس الوقت لم يفقد الثقة فى نفسه متخطيا بمبادىء مصطفى كامل نفسه التى كانت كل آمالها منعقدة على تركيا من جانب وعلى دولة فرنسا الأوروبية المناوئة لانجلترا ولكن فرنسا خذلتهـا بعد اتفاقية سنة ١٩٠٤ وتركيا خذلتها بعد حادث طابة سنة ١٩٠٦ . ولذلك

أخذ الشعب المصرى منذ هذا التاريخ فى التطلع الى زعامة وقيادة ومؤسسة وطنية جديدة لتأخذ بيده على ضوء التغيرات التى حدثت ، ووعاها تماما بحسه الوطنى .

١٠ ـ الامعان البريطانى بالتنكيل :

حادث دنشواى ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦

مسرح هذا الحادث كان قرية دنشـــواى (١٦) احدى قرى مديرية المنوفية تابعه لنقطة بوليس الشهداء مركز شبين الكوم ومشهورة بكثرة طير الحمام ـ مر بهذه القرية فى هذا اليوم ١٣ يونية سنة ١٩٠٦ عدد من من الضباط الانجليز معهم مترجم عندما مارسوا الصيد طار الحمام من أجرانه المملوكة للأهالى وجاس فريق من هؤلاء الضباط خلال أجران القمح واتفق ان حمامتين كانتا واقفتين على جرن مملوك **لمحمد عبد النبى** مؤذن القرية وكان يشتغل به أخوه **شحاته عبد النبى** وصـــوب أحد الانجليز بندقيته على الحمام فصاح به شيخ طاعن فى السن يبلغ الخامسة والسبعين من عمره واسمه **حسن على محفوظ** (وهو أول من حكمت عليه المحكمة المخصوصة بالاعدام) طالبا منه الكف عن اطلاق النار حتى لا يحترق الجرن ولم يعبأ الضابط وأطلق العيار قاصدا اصابة الحمام فأخطأ وأصاب امرأة اسمها **أم محمد زوجة محمد عبد النبى** المؤذن واشتعلت النيران بالجرن وسقطت المرأة جريحة تتخبط فى دمائها وقام شحاتة عبد النبى بالصياح والاستغاثة على عادات أهـــل الريف وهجم على الضـــابط محاولا انتزاع البنـــدقية منـــه وأقبل رجال ونســوة القـــرية والأطفـــال هائجين صائحين « الخواجه قتل المرأة وحرق الجرن » وأحاط الأهالى بالضابط وجاء باقى الضباط الانجليز لانقاذ زميلهم وتكاثرت عليهم الأهالى ولكن وصل فى الحال شيخ الخفر ومعه عدد من الخفراء لتفريق الجموع واعتقد الانجليز أنهم حضروا للاعتداء عليهم ومشاركة الأهالى فأطلقوا عليهم الأعيرة النارية وأصاب أحدها شيخ الخفر فى فخذه وسقط على الأرض وأصاب عيار آخر اثنين من الخفراء وصاح الجميع « شيخ الخفراء قتل » وحملوا على الضباط بالطوب والعصى وأصيب **الميجور** « **كومين** » بكسر فى ذراعه وجرح ضابطان جروحا خفيفة ولكن تمكن الخفراء من انقاذهما وسلموهما الى بوليس النقطة .

---

(١٦) كتاب مصطفى كامل للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ص ٢٠٥ ، ٢٠٦ الخ .

أما الكابتن **بول** وكان مصابا اصابة شديدة فى رأسه فأخذ يعدو خوفا حوالى ثمانية كيلو مترات فى شدة الحر فلم يكد يصل الى باب سوق سرسنا حتى سقط ومات بعد فترة متأثرا بضربة الشمس كما قرر الطبيب الشرعى البريطانى ولم يكن الموت نتيجة (الاصابة) وبعد أن وصل نبأ الحادث الى الوحدة البريطانية المعسكرة فى كمشيش سارع جنودها الى مكان الحادث وبمرورهم بمكان الضابط الملقى على الأرض ورأوا فلاحا مصريا هو **سيد أحمد سعيد** كان يقدم له قدحا من الماء فظنوه هو المعتدى فطعنوه ببنادقهم حتى هشموا رأسه ومات بين أيديهم وذهب دمه هدرا ولم يحاكم أحد من قتلة الانجليز وأطلق على هذا القتيل « شهيد سرسنا » وصل نبأ هذه الحادثة يوم وقوعها الى ولاة الأمور فى المنوفية والقاهرة وتولى رجال الاحتلال القضية وعولوا على الانتقام من أهل القرية بشناعة ٠

المحـــاكمة :

أجرى التحقيق بمعرفة السلطات البريطانية فى مكان الحادث وفى منتهى السرعة وتم القبض عشوائيا وجزافا على الأهلين ونشرت صحيفة المقطم الموالية للاحتلال يوم ١٨ يونيو وقبل أن ينتهى التحقيق فان الأوامر صدرت باعداد المشانق فى مكان الحادث ودهش الجمهور والعامة لهذا النبأ وتأكد لهم ان المحاكمة ستكون مهزلة صـــورية لا ظل فيها للعدل ولا حرمة للقانون ٠

وأصدر بطرس باشا غالى وزير الحقانية بالنيابة قرارا بتشـــكيل المحكمة المخصوصة لمحاكمة المتهمين وكانت المحكمة برئاسة بطرس باشا غالى نفسه الآمر بتشكيل المحكمة وعضوية ثلاث بريطانيين وأحمد فتحى زغلول رئيس محكمة مصر الابتدائية وبلغ عدد المتهمين ٥٢ متهما وسبعة من الغـــائبين وعقدت المحكمة فى شبين الكوم وأحيطت بجو من الرهبـــة العسكرية البريطانية وكان الاستماع للشهود صوريا وثبت من شـــهادة الدكتور **نولين** الطبيب الشرعى البريطانى ان وفاة الكابتن **بول** راجعـــة مباشرة الى ضربة الشمس وانه ان لم يصب بها لما حدثت الوفاة من اصابة الرأس التى أصابته فى الحادثة ٠ وكان تحامل المحكمة على المتهمين باديا بتجاهل الاستماع الى الشهود كلية ٠

الحكم الظالم وتنفيذه بقسوة :

فى يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ صار تنفيذ الحكم وكان بطريقة وحشية زادت من فظاعة المحاكمة وقامت كل أساليب الانتقام والتعذيب

وكان التنفيذ فى المكان الذى أصيب فيه الكابتن « بول » فى دنشواى وهناك نصبت المشنقة ونفذ الحكم علنا وعلى مشهد من أهل المشنوقين وأهل القرية بقسوة فكان المشنوق الأول هو حسن على محفوظ العجوز ٧٥ سنة وجريمته الحقيقية هى تحذير الضابط من ضرب النار على الجرن حتى لا يحترق وكان الشنق على مرآى ومسمع من ذويه بين صياح النساء ونواحهن وبقيت جثته معلقة بينما نفذ حكم الجلد فى اثنين ثم شنق الثانى بنفس الطريقة يليه جلد اثنين آخرين وهكذا حتى تمت المجزرة ، فتم شنق أربعة وبالحبس والجلد خمسين جلدة على ثلاثة وبالجلد خمسون جلدة على خمسة،وبالمؤبد على مؤذن القرية وزوج السيدة المصابة وبالأشغال الشاقة لمدد متراوحة على باقى الـ ٢١ متهما الباقين ٠

الرأى العـــام :

كان الرأى العام متتبعا فى غيظ وحزن التحقيق والمحاكمة والتنفيذ رغم تأكده من براءة كل المتهمين وقامت جريدة اللواء بالتعبير الصادق عن مدى الوحشية والقسوة والظلم وأبعاد المهزلة البريطانية ومهزلة القائم بأعمال وزارة الحقانية المصرية وقام الأستاذ أحمد حلمى المحرر باللواء بوصف دقيق لقسوة وبشـاعة الموقف وكان حاضرا التنفيذ كمندوب للجريدة وجاء فى ختام وصفه :

« كاد دمى يجمد فى عروقى بعد تلك المناظر الفظيعة فلم أستطع الوقوف بعد ذلك الذى شاهدته فقفلت راجعا وركبت عربتى وبينما كان السائق يلهب خيوله بالسوط كنت أسمع صياح ذلك الرجل الذى يلهب الجلاد جسمه بسوطه » ٠

الرأى العام المصرى والخارجى :

ترك هذا التصرف البريطانى الوحشى أثارا عميقة من الحزن والغيظ فى نفسية الشعب المصرى وبخاصة أن جميع المحكوم عليهم كانوا أبرياء فى نظر الحق والقانون وصارت محاكمتهم بتنفيذ الحكم بهذه القسوة التى لا يقرها أى عرف أو قانون اللهم الا حكم القاهر للمقهور ويعتبر السخط الشعبى من هذا الحادث هو الحافز الشعبى للاصرار على ضرورة التخلص من المحتل فيما بعد وبنفس القدر قام الزعيم مصطفى كامل بفضح هذه السياسة الاستعمارية البريطانية فى الخارج فى أوروبا بصفة عامة وفى انجلترا نفسها بصفة خاصة مما جعل الرأى العام الخارجى يستنكر ويدين هذا الظلم وهذه القسوة وقد تنبهت بريطانيا لرد الفعل هذا وعملت على تغيير المعتمد البريطانى « كرومر » بعد فترة وجيزة ٠

١١ ـ تصرفات بطرس غالى رئيس الوزراء الاستفزازية (مقتله) :

فى الفترة ما قبل حادث دنشـــواى كان الشعب المصرى يتظـاهر بالسلبية ويقوم بدور المتفرج على الأحـداث وعلى التصرفات البريطانيـة وتصرفات الوزراء المتعاونين (١٧) مع الاحتلال البريطانى ، ولكنه بعـد حادث دنشواى وبعد ان فاجأته جنازة الزعيم الشاب « مصطفى كامل » والذى كان هو وجماعته يمثل جزءا من الأمل استيقظ الشعب من نومه منزعجا كالنائم عندما تلدغه بعوضــة ثم يستأنف نومه حتى يصـحو مرة أخرى ففى ذلك اليوم ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ وعلى صوت الطلقات التى اخترقت صدر رئيس الوزراء بطرس باشا غالى استيقظ الشعب للمرة الثانية • ففى ذلك اليوم تقدم الصيدلى الشاب «ابراهيم ناصف الوردانى» وفى رابعة النهار وأطلق رصاصاته التى جندلت بطرس باشا غالى جزاء وفاقا على تصرفاته الاستفزازية المتتالية فلم تكن فى الحقيقة جريمة ارهاب فردى كما صورها البعض وعلى رأسهم المستعمر وبعض الحكام المصريون فقد كان للقتيل صحيفة سوابق مليئة بالاستفزازات لأهل وطنه فلم يكد يسقط حتى أخذ الشعب يتحدث عن خضوعه الدائم لسادته الانجليز ، بل كان العامة يراجعون تاريخه وكأنه حيثيات ادانته والحكم عليه بالاعدام الذى نفذه الوردانى فقد كانت أداة لتثبيت دعائم الاستعمار وقد ترقى منذ عصر اسماعيل بعدما أشيع عنه أنه صاحب اسماعيل المفتش وزير مالية اسماعيل باشا الى باب الوزارة حيث تمكن الخديوى اسماعيل والانجليز من التخلص منه بعد ان تنكر لكل منهما بالتهديد بكشف الفضائح المالية للخديوى اسماعيل (١٨) ودور بريطانيا فى تخريب مصر وافساد الخديوى اسماعيل • وترقى وقتها بطرس غالى الى وزير مالية فوزيرا للخارجية فرئيسا للوزراء • ومن مساوئه أيضا انه كان بطل محاكمة قضية دنشواى ولعب فيها دورا مهينا لدرجة خيانة أهل بلده الأبرياء وأصدر الحكم ظلما رغم اقتناعه ببراءة المتهمين ـ ثم بعد ذلك أعاد قانون المطبوعات ثم أمعن فى تصرفاته الاستفزازية للمصريين بأن أصدر قانون الاشتباه الاجرامى سنة ١٩٠٩ والذى يقضى بنفى المشتبه فى أمرهم الى الواحات ، كما رضى أن يعينه الانجليز فى اللجنة الدولية لتصفية الدين المصرى وعلى يده تم توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ بعد ان رفض شريف باشا التوقيع

---

(١٧) ثورة سنة ١٩١٩ فى ضوء التفسير المادى للتاريخ للاستاذ فتحى الرملى ، ص ١٣ ، ١٤ ، ١٥ •

(١٨) خراب مصر Egypt fuin لتيودور وتشنين تعريف عبد الحميد العبادى ، ومحمد بدران (طبعة اله) سنة ١٩٥٠ ، ص ٣٦٢ الى ٣٦٧ •

عليها حيث ان هذه الاتفاقية بتوقيعه عليها قضت بسلخ السودان قانونيا عن مصر وأعطت حقوقا لا حد لها للسلطات البريطانية فى السودان ومهدت لتحمل مصر ماديا وبشريا وعسكريا أعباء اخماد ثورة المهدى فى السودان ــ ثم حين أصبح « بطرس غالى » رئيسا للوزراء سنة ١٩٠٧ أعيد تحت اشرافه تطبيق قانون المطبوعات ــ وفى عام ١٩٠٩ قام المعتمد البريطانى « سير الدوين جورست » بالاتفاق مع رئيس الوزراء المصرى « بطرس غالى » لتمكين شركة قناة السويس من مد أجل امتياز الشركة لمدة أربعين عاما أخرى بعد وفاء المدة الأولى فى سنة ١٩٦٨ نظير ان تدفع الشركة للحكومة المصرية أربعة ملايين جنيه وحيث ان رئيس الوزراء حسين رشدى باشا عارض هذه الاتفاقية قبل ذلك وكذلك حزب الأمة والحزب الوطنى وتناولت جرائدهم هذه المعارضة فلم يتم توقيع هذه الاتفاقية . وهذا الموقف البريطانى بمساعدة « بطرس غالى » أثار سخط الرأى العام المصرى وكان مع الأسباب السابق ذكرها من أهم أسباب اغتياله لأنه فى التحقيق وعند سؤال « ابراهيم الوردانى » عمن دفعه الى ارتكاب الجريمة ؟) رد قائلا « بان تصرفات بطرس غالى هى التى دفعتنى الى ارتكاب الجريمة » .

ونتيجة الوشاية فقد تم القبض على المهندس « على مراد » وبتفتيش منزله وجد البوليس كشفا يتضمن ثمانين اسما ويفصح المهندس « على مراد » انها أسماء جماعة قاموا بالمطالبة بالدستور لجعل مصر للمصريين ويلفت النظر فى هذه الأسماء الثمانين الذين تم اعتقالهم فى الحال أسماء « شفيق منصور » و « شفيق عنايت » هما اللذان تم ضبطهم للمرة الثانية سنة ١٩١٥ فى مؤامرة أخرى لمحاولة قتل السلطان حسين كامل ثم يتم ضبطهم للمرة الثالثة فى قضية قتل السردار عام ١٩٢٥ .

وحاول الانجليز أن يجعلوا من مقتل بطرس غالى انها نتيجة التعصب الدينى لاحداث فتنة بين الأقباط والمسلمين . ولكن يرسل محام قبطى مصرى يقيم فى فرنسا اسمه (نصيف المنقبادى) وينشر هذا الخطاب وفيه ينفى عن الوردانى تهمة التعصب ويقول ان الوردانى لم يقدم على عمله الا بداعى الوطنية وان تهمة التعصب ما هى الا من اشاعات الانجليز . وتتمادى الجرائد الوطنية بالتعليق بأن تنفى على الحكومة تقييدها للحريات ومصادرة الأراء . وتبدى شماتتها فى الحادث والشعب يغنى ويردد فى الطرقات لحنا مشهورا « يا ميت صباح الخير على الوردانى » وفى ليلة اعدام الوردانى يغنى الشعب « قولى لعين الشمس ما تخفاش غزال البر صابح ماشى » أما الصفوة المختارة من المثقفين المصريين فتستميت فى الدفاع عن الوردانى والأطباء المصريون يؤكدون كل يوم ان « رصاص الوردانى لم يقتل بطرس غالى انما الجراحة التى أجريت له هى التى قتلته » .

الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ :

وفى أواخر عام ١٩١٣ كانت بشائر تكوين المؤسسة الوطنية المصرية فقد كانت هناك عناصر وطنية راسخة مثل جماعة « مصطفى كامل » وخليفته « محمد فريد » كما كان هناك بوادر ميلاد زعامة وطنية جديدة ممثلة فى بعض أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وبخاصة الأعضاء المنتخبون أمثال سعد زغلول وعبد العزيز باشا فهمى وغيرهما • وكانت المعارضة آخذة فى رفع صوتها ضد الاستغلال البريطانى وتصرفات الاحتلال الغاشمة ولكن جاءت الحرب العالمية الأولى مبررا للاحتلال البريطانى لفرض سيطرته الكاملة على مصر باعلان الأحكام العرفية لتصبح مصر دولة تابعة تبعية كاملة لبريطانيا وقبل ان نخوض فى الممارسات البريطانية الاستغلالية فى مصر كأقلية حاكمة ضد الأغلبية المحكومة والمقهورة فانه من اللازم أن نتناول ظروف هذه الحرب : ـ

فقد قام أحد الصربيين بقتل ولى عهد النمسا الأرشيدوق فرديناند يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ وأعلنت النمسا الحرب على الصرب يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩١٤ وقامت الروسيا بنجدة الصرب وأعلنت الحرب على النمسا وانضمت اليها حليفتها المانيا ثم وقفت فرنسا الى جانب حليفتها روسيا ـ وفى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ دخلت بريطانيا الحرب الى جانب فرنسا وروسيا وبذلك بدأت الحرب العالمية الأولى • ودولة الاحتلال بريطانيا متولية جميع السلطات فى مصر وكان الخديوى عباس خارج البلاد وقتها فى مصيفه بالاستانة ـ أما الحكومة المصرية نفسها فكانت متبعة سياسة الحياد منذ اعلان النمسا الحرب على الصرب ومنذ انضمام فرنسا وروسيا وألمانيا كل الى جانب حليفه الى أن أعلنت بريطانيا الحرب • وأول عمل اتخذته الحكومة المصرية باملاء من الاحتلال البريطانى فى اليوم التالى يوم ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ هو انها أعلنت قرارا أصدره مجلس الوزراء بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين المانيا من جانب وبين انجلترا من جانب آخر وكان القرار هو منع تعامل مصر مع المانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى وحظر التصدير الى ألمانيا وتخويل القوات الحربية البريطانية حقوق الحرب فى الأراضى والموانىء المصرية واعتبار السفن الألمانية الراسية بالموانىء المصرية سفنا معادية وفى نفس الشهر أيضا وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج أو بينها وبين السودان •

اعلان الحماية وموافقة الحكومة المصرية عليها (١٨ ديسمبر ١٩١٤) :

وكل هذه القرارات الوزارية المصرية كانت تحمل اعتراف الحكومة المصرية بالتبعية الكاملة لبريطانيا وبمثابة اعلان رضاء الحكومة المصرية بالحماية البريطانية لها وبذلك استبعدت السلطات البريطانية أى مظهر من مظاهر استقلال مصر أو أى أمل فى هذا الاستقلال (طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٣) .

دخول تركيا الحرب ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ :

ودخلت تركيا الحرب بجانب المانيا فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وعلى اثر ذلك أعلن الجنرال مكسويل اعلانا أصدره فى الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) فى عدد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ جاء فيه « ان انجلترا أصبحت فى حالة حرب مع تركيا وانها تحارب لغرضين هما » :

(أ) الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى حققها محمد على فى ميدان القتال .

(ب) ولأجل استمرار مصر للتمتع بالسلام والرخاء .

وفى طيات هذا الاعلان واصداره بهذه الصورة عن طريق القائد البريطانى وليس عن طريق الحكومة المصرية فيه معنى فرض الحماية على مصر من جانب واحد وهو سلطة الاحتلال .

اعلان الحماية البريطانية (١٨ ديسمبر ١٩١٤)

« أعلنت انجلترا الحماية على مصر يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بأن تتكفل انجلترا بمسئوليات حماية مصر فى الاعتداءات الخارجية فى مقابل تنازلات مصر نستفيد منها بريطانيا بصفتها الدولة الحامية . فالحماية هى خضوع دولة لدولة أخرى تشرف على شئونها (١٩) الداخلية والخارجية فتعقد المعاهدات مع الدول الأخرى نيابة عنها ومفروض أن تكون الحماية اختيارية أى (٢٠) باختيار الدولة المحمية ولكن غالبية هذه الحالات تاريخيا كانت فكرتها استعمارية فهى نوع من أنواع الأساليب الاستعمارية تفرضها الدول الاستعمارية على الدول الصغرى المغلوبة على أمرها دون

---

(١٩) الموسوعة العربية الميسرة اصدار دار القلم ومؤسسة فرانكلين ، اشراف محمد شفيق غربال ، سنة ١٩٦٥ ، ص ٧٣٥ .

(٢٠) كحماية دولة فرنسا لامارة موناكو وكالعلاقة بين ايطاليا وسان ريمو .

الحصول على موافقة (٢١) هذه الدول أو شعوبها وكانت بريطانيا باعلان هذه الحماية تهدف الى استخلاص مصر بالكامل لسيطرتها وتحايلا منها للتنصل من احترام المواثيق الدولية التى تؤكد على استقلال مصر وربطها بشكل صورى بدولة تركيا بموافقة الدول العظمى ومنها انجلترا وذلك بموجب معاهدة لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ والتى تقضى بجعل حكم مصر (٢٢) وراثيا فى أسرة محمد على وخلفائه وجباية الضرائب من شعب مصر باسم السلطان التركى وتأدية الجزية وعلى أن يتولى الانفاق على الادارة العسكرية والمدنية فى مصر وتعتبر قوات مصر البرية والبحرية جزءا من قوات السلطنة العثمانية .

واستكمالا للشكل لتحقيق تمام السيطرة لقبت بريطانيا حاكم البلاد الأمير « حسين كامل » بلقب سلطان وأطلقت على المعتمد البريطانى المندوب السامى واستبدلت القاب الوزراء بألقاب التفخيم والتعظيم الجوفاء لأفراد طبقة المستوزرين وكبار رجال الدولة ليزدادوا تزلفا وطاعة وخضوعا للاحتلال البريطانى . وللسلطان المصرى المعين من ملك بريطانيا فأعطت للوزراء ألقاب أصحاب المعالى بدلا من أصحاب السعادة ولقب رئيس الوزراء بصاحب الدولة كما أطلقوا يد السلطان المصرى لمنح رئيس الحكومة الباشوية بسخاء الى كثير من الأعيان بغرض تطويعهم للحكام وبالتالى للاحتلال البريطانى .

وبموجب الحماية البريطانية سحبت السلطات البريطانية من اختصاص الحكومة المصرية حق الاتصال بالدول الأجنبية . وأصبح هذا الاتصال فى كل ما يخص مصر خارجيا من حق جلالة ملك بريطانيا فقط .

كذلك أصبح التصريح بالسفر لأى مصرى مهما كبر شأنه من حق سلطة الاحتلال . وترتب على هذه الحماية تغيير شامل فى هيكل وأسلوب الحكم فى مصر .

وثيقة اعلان الحماية البريطانية :

بهذه الوثيقة أكدت الحكومة البريطانية على تسويغ الانقلاب الجذرى فى أوضاع مصر الدولية .

---

(٢١) نفس المصدر « هذه الحماية المفروضة دون أخذ رأى شعب الدولة المحمية التى فرضتها انجلترا على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

(٢٢) عصر محمد على ، عبد الرحمن الرافعى ، ص ٢٩٠ حتى ص ٢٩٣ .

(٢٣) ثورة سنة ١٩١٩ جزء أول للأستاذ الرافعى ، من ص ١٩ الى ص ٢٣ .

ففى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش الذى عرضه عليه حكومة ملك بريطانيا وجهت اليه الحكومة البريطانية تبليغا من السير « ملن شيتهام » Milinecheethan القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطانى حيث كان اللورد كتشنر فى انجلترا حين نشبت الحرب لتولى منصب وزارة الحربية فيها ٠ وأخطر ما جاء بهذه الوثيقة : ـ

« يا صاحب السمو كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى ان أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر ٠٠٠ ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على ان سمو عباس حلمى باشا خديوى مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق على بلاد مصر سقطت منهما وآلت الى جلالته ٠٠٠ وقد رأت حكومة جلالته ان أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن **الحماية البريطانية اعلانا صريحا** وان حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام يقرر فيما بعد ٠٠٠ وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الغرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين ٠

أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته ان المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى ان يكون من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر ٠

٠٠٠ (**أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية**) فان من رأى حكومة جلالته ان يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات الخاصة بالامتيازات الى ما بعد انتهاء الحرب ٠٠٠ أما فيما يختص بادارة البلاد الداخلية ترى حكومة جلالته التدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى ٠٠٠ وان تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى ٠

وبأن تحديد حكومته لمصر من أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة لم يكن ناتجا عن أى عداء للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل على الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة

بالروابط السياسية التى بين مصر والآستانة · وان حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على اخـلاص المصريين واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن داخل البلاد ومنع كل عون للعدو ·· وأنى أنتهز هذه الفرصة فأقدم لسموكم أجل تعظيماتى » ·

ملن شيتهام

القاهرة ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

خلع الخديوى عباس الثانى وتولية حسين كامل ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

وفى اليوم التالى لاعلان الحماية البريطانية على مصر قامت انجلترا بالتصرفات التى تحقق السيطرة الكاملة والانفراد بشئون مصر متخطيه جميع الأصول وبخاصة حكومة مصر ومتجاهلة وجودها فاصدرت وزارة الخارجية البريطانية قرارا بخلع الخديوى عباس الثانى من ولاية مصر وكان موجودا بالبلاد التركية وذلك بحجة أن الخديوى عباس انضم الى أعداء انجلترا (تركيا والمانيا) « فقد رأت حكومة جلالة ملك بريطانيا خلعه من منصب الخديوية » وعرض وزير خارجية بريطانيا لقب سلطان على الأمير حسين كامل شقيق الخديوى عباس وكان أكبر أمراء أسرة محمد على وأصبحت مصر وشعبها وسلطانها الجديد وحكومتها خاضعين خضوعا شاملا للتاج البريطانى الذى يخلع وينصب رمز الدولة المصرية باسم ملك بريطانيا وبمعرفة وزير خارجيتها · وقد كان لهذا الاعلان بهذه الصورة المهينة أسوأ الأثر على الرأى العام المصرى وصار تناول الخطابات والتبليغات بهذا الشأن بين المسئولين البريطانيين وبين رئيس النظار المصرى حسين **باشا رشدى** وبين السلطان الجديد الأمير حسين كامل رسائل وردود تحمل فى مضمونها الكثير من الأمور المهينة والتى أكدت على حق بريطانيا فى جعل مصر مستعمرة بريطانية ·

عودة الى (أولا) استغلال الأقلية للأغلبية :

بعد اعلان الحرب استمرت بريطانيا دولة الاحتلال فى مصر والتى تمثل الأقلية الحاكمة فى استغلال مصر وشعب مصر بأسلوب أشد وأعنف مستغلة ظروف الأحكام العرفية وتبرير البطش بالشعوب المقهورة بحجة حماية المجهود الحربى فاستأنفت الاستغلال فى الصور الآتية :

١١ ـ اعلان الأحكام العرفية :

أعلن الجنرال السير « جون مكسويل » قائد جيش الاحتلال فى مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ الأحكام العرفية والتى تفرض ايقاف العمل بالقوانين المصرية والحكم تبعا للقانون العسكرى البريطانى والذى يجيز محاكمة المواطنين أمام المجالس العسكرية البريطانية كما توقفت جميع الهيئات التشريعية المصرية عن عملها ٠

١٢ ـ قانون التجمهر :

وفى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ أصدرت الحكومة المصرية لحساب الاحتلال البريطانى قانونا لمنع التجمهر واعتبر القانون ان أى اجتماع من خمسة أفراد على الأقل فى الطريق أو فى محل عام ولو لم يكن له أى مقصد جنائى اذا ما تراءى (حال السلطة انه يجعل الأمن العام فى خطر فلهم أن يأمروا المتجمهرين بالتفرق واذا لم ينفذوا هذا الأمر يعاقب المخالف بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو بغرامة أقصاها عشرون جنيها وشمل القانون عقوبات أشد تصل الى سنتين سجن لمن يقاوم رجال السلطة فى تفريق التجمهر ٠

١٣ ـ اضطهاد الوطنيين :

وتحت ظل قوانين الحماية الجديدة أخذت السلطات البريطانية وحكومة مصر الخاضعة باضطهاد الرجال الوطنيين المصريين فاعتقلت الكثيرين فى سجون مصر بدون محاكمات وشتتت شملهم ونفت الكثيرين منهم الى أوروبا والى مالطة واستمروا فى النفى أو الاعتقال الى ما بعد اعلان الهدنة سنة ١٩١٨ وحتى بعد الافراج عنهم استمرت حريتهم مقيدة بوضعهم تحت المراقبة ٠ واحتجاجا على اعلان الحماية امتنع طلبة مدرسة الحقوق بالكامل عن الذهاب الى المدرسة فى يوم زيارة السلطان حسين كامل لها يوم ١٨ فبراير سنة ١٩١٥ ووقعت الوزارة العقوبات على الطلبة وتم فصل ٥٤ طالبا وحرم ١٣ طالبا من امتحان عام ١٩١٥ ولكن السلطان حسين أصدر عفوا عنهم فى مارس من نفس السنة ٠

وتنفيسا عن السخط الشعبى اعتدى أحد الشباب على السلطان فى ١٨ أبريل سنة ١٩١٥ بأن أطلق عليه النار تاجر الخردوات الشاب محمد خليل وحوكم أمام مجلس عسكرى بريطانى ونفذ فيه حكم الاعدام ٠ وبعد مرور شهرين على هذا الحادث وعندما كان موكب السلطان فى طريقه لأداء

فريضة الجمعة بالاسكندرية القيت عليه قنبلة من أحد المنازل وأخطأته (٢٤) أيضا ورغم عدم ثبوت التهمة على أى فاعل بالذات فقد تم محاكمة سبعة شبان اتهموا عشوائيا ، فقط لأنهم كانوا من المعروفين بالنشاط الوطنى منهم شفيق منصور السابق اتهامه بمقتل بطرس غالى باشا وحوكموا أمام مجلس عسكرى بريطانى وحكم عليهم بالاعدام شنقا ولكن السلطان حسين كامل طلب تخفيف الحكم فأبدله القائد البريطانى بالأشغال الشاقة المؤبدة •

١٤ ـ تجنيد الشبان المصريين قسرا فى فرق العمال (السلطة) :

قامت السلطات البريطانية فى مصر منذ اعلان الحرب حتى نهايتها بتشغيل العمال والفلاحين المصريين اجباريا حيث كانت تقوم السلطات الادارية المصرية بجمع الشباب المصريين كعمال وكانوا يطلقون عليها « فرق العمال والحمالة » وكان يتم جمعهم على نظام التجنيد وبالاكراه والاجبار ويطلقون عليهم هذا الأسلوب للتضليل انها تطوع وكانت هذه الفرق تقوم بأعمال رئيسية فى المجهود الحربى فاستخدموا فى حملة سيناء ضد الأتراك وقد استخدمتهم القوات البريطانية أيضا فى عملياتها الحربية فى العراق وفلسطين والدردنيل وفرنسا وقامت بتوفير حوالى ١ر٥ مليون رجل أو صبى طول مدة الحرب وبأقل الأجور وفى أسوأ أحوال الايواء والتغذية وأقسى ظروف الحياة مع حرمان الأسر المصرية فى الريف والمجتمع المصرى من هذه الأيدى العاملة مما سبب أزمات فى العمل والانتاج نتج عنه شدة الغلاء بالاضافة الى موت الكثير من هؤلاء الشبان فى هذه الأعمال العسكرية الشاقة ـ كما كانت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر تستولى قسرا على الجمال والحمير والحبوب والمؤن وعلف المواشى حتى لم يجد الأهلين ما يلزمهم لقوتهم الضرورى كما استولت على خشب الأشجار مع اضطرار الحكومة الى انقاص مساحة الأرض المزروعة قطنا والتى كانت تحقق الانتعاش الاقتصادى فاستبدلتها السلطات الادارية المصرية لحساب السلطات البريطانية لبندرها حبوبا ومواد غذائية لتموين الجيش البريطانى وبذلك تفاقمت معاناة الشعب المصرى من هذه المساعدات والمساهمات والتى كان يقدمها اجباريا وصاغرا •

وفى مرحلة من مراحل العمليات الحربية للجيش البريطانى واحتياجها لعدد من المحاربين قامت السلطات الحكومية المصرية الصاغرة والملبية لجميع طلبات المحتل البريطانى بتلبية هذه الاحتياجات • فقام وزير الحربية المصرى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ بجمع جميع رجال الريف المصرى للخدمة العسكرية ما عدا المستخدمين فى المصالح الحكومية واستخدمتهم

---

(٢٤) ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، جزء أول ، ص ٢٨ ، ٢٩ •

القوات البريطانية فى أعمال من صميم العمليات الحربيه وبلغ عدد الرديف المكلف بذلك ١٢٠٠٠ كانوا يعاملون أسوأ المعاملة فقام هؤلاء الرجال الرديف بالاحتجاج بالنظاهر فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ وساروا الى ميدان عابدين ووعدهم المسئولون بالنظر فى شكواهم وتجمهروا أيضا فى اليوم التالى ووقع تصادم بينهم وبين رجال البوليس وكان لهذه الاحتجاجات صدى بعيد الأثر فى نفسية الشعب المصرى البالغة أقصى درجة من درجات المعاناة ٠

١٥ ـ تعطيل الجمعية الشرعية :

بعد اعلان انجلترا الحرب مباشرة صدرت مراسيم سلطانية متتابعة بأمر سلطات الاحتلال وكلها تنشد تقييد حريات الشعب المصرى فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ صدر أمر عال بتأجيل اجتماعات الجمعية التشريعية بالنظر للظروف المختلفة المفتعلة واستمرت بعد ذلك البلاد محرومة من أى هيئة نيابية أو سمة نيابية عشرة أعوام كاملة حتى أعلن دستور سنة ١٩٢٣ ٠

١٦ ـ استنزاف مصر :

وبصدور المراسيم والقوانين المقيدة (٢٥) للمحريات لصالح قوات الاحتلال والقوات المتحاربة البريطانية أخذ وجه الاستعمار البريطانى القبيح يظهر على حقيقته فانخفض سعر القطن المحصول المصرى الرئيسى ومورد البلاد الى النصف فقد بيع القنطار بجنيهين فى سنة ١٩١٤ وكان سعره أربعة جنيهات فى السنة السابقة وهزت الحكومة ثقة الفلاحين فيها حين منعت التسليف على القطن فتوقفت بنوك التسليف عن التعامل فى الوقت الذى نشطت فيه البنوك العقارية فى المطالبة بديونها القديمة فخربت البيوت وأخذت الحكومة تقسو فى تحصيل الضرائب والأموال الأميرية فتنزع الملكيات ويضطر المدين الى بيع كل شىء يملكه هو وعائلته لتسلم النقود الى البنك الأهلى ومنه تحول هذه الثروات الى لندن فقد صرحت انجلترا للبنك الأهلى بأن يصدر غطاءه الذهبى فى الوقت الذى رخصت له بأن يدفع الجنيه الورق بكامل سعره وتساهلت البنوك عند مطالبة الأجانب النزلاء بالديون الخارجية والأوراق المالية بينما تركت ديون المزارعين واجبة السداد بلا تأجيل أو تسهيل أو ابطاء وخسرت مصر فى

---

(٢٥) ثورة سنة ١٩١٩ فى ضوء التفسير المادى للتاريخ للأستاذ فتحى الرملى ، ص ٣٤ ٠

تلك السنة ١٩١٤ - ١٩١٥ عشرة مليون جنيه اذ باعت سبعة ملايين قنطار قطن بمبلغ ١٦٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه وكانت قد باعت نفس الكمية في العام السابق بمبلغ ٢٩٫٤٥٠٫٠٠٠ جنيه وعندما ارتفع سعر القطن سنة ١٩١٧ استولت عليه انجلترا بالكامل وبأسلوب القراصنة واشترته من الفلاحين بثلاثة وعشرين ريالا للقنطار ثم أعلنت سعر أعلى للتصدير وتعللت بسبب نقص المساحة المحددة لزراعتها حبوبا وخضروات لتموين جيوشها وفي سنة ١٩١٨ ثبتت سعر القطن الذى اشترته بمبلغ ٤٢ ريالا للقنطار ولكن الفلاح بسبب احتكار سوق التصدير لشركات التجارة الأجنبية فقد كان يبيعه فعلا بأقل من ذلك بكثير أى بمبلغ ٣٢ ريالا للقنطار أو أقل هذا في الوقت الذى كان فيه السعر العالمى للقطن ٦٤ ريالا • وبلغت خسارة مصر فى تلك الأعوام من بيع محصولها الرئيسى ٣١ مليون جنيه وبلغت خسارتها من عمليات بيع الذهب أكثر من ١٦ مليون جنيه • وبلغ ارتفاع الأسعار حدا مخيفا خصوصا في أثمان الأقمشة المصنعة فى انجلترا والحبوب وقد وصل ارتفاع الأسعار الى أكثر من مائة فى المائة وقد أصبح من المتعذر على المواطن العادى ان يشترى ضروراته من دخله أو من مرتبه •

١٧ - تصرفات الجنود الاستفزازية :

كثر تدفق الجنود البريطانيين والتابعين لهم من جميع أنحاء العالم على مصر وكثيرا ما كانت تصدر من معظمهم تصرفات استفزازية منكرة بالقاهرة والاسكندرية وفى مختلف المناطق فاعتدوا على الأهالى فى أموالهم وأرزاقهم بالضرب والاهانة والقتل مما كان له أعمق الأثر فى كراهيتهم •

١٨ - مساعدات حربية قدمتها مصر وهي صاغرة :

منـذ اعـلان الحرب دأبت السلطات الادارية المصرية وعلى رأسها السلطان ووزراؤه على ارغام الشعب المصرى مكرها على تقديم المساعدات العسكرية والمدنية للقوات البريطانيـة وتحمل الشعب المصرى كل هذه الأعباء التى أرهقته ماديا ومعنويا لأن كل هذه المساعدات للأسف كانت تعتبر اشتراكا عسكريا وحربيا سافرا وضد شعوب دول تربطها بمصر علاقات دينية وعرقيـة وروحيـة أوثق بكثير من علاقة التبعيـة الصاغرة المستسلمة للاحتلال البريطانى علاوة على أن اشتراك مصر مع بريطانيا فى هذا المجهود الذى وصل الى مستوى القتال المشترك فيه ضغط بغيض على نفسية شعوب الدول الصغيرة وبخاصة الشعب المصرى لأنه كان يمثل الاشتراك فى حرب استعمارية ومن الطبيعى ان العناصر المصرية المدنية والعسكرية أو فرق السلطة • كانت وهى تقوم بهذه الأعمال وهى صاغرة

ومسيرة فان هؤلاء الشبان المصريين كانوا فى قرارة أنفسهم يحملون البغض والكراهية للعنصر البريطانى الذى يحتل بلادهم وفى نفس الوقت تحمل الشعور بالعطف على الشعوب الاسلامية التى تحاربها بريطانيا بالاستعانة بالمصريين سواء كانوا أتراكا أو سنوسيين أو سودانيين فقد كانت العناصر المصرية التى تقوم بهذه الأعمال العسكرية وهى صاغرة تشعر بانفصام الشخصية لأنها كانت تساعد عدوها بريطانيا للتغلب على اخوان وأصدقاء وذوى قربى لهم من الأتراك وعرب ليبيا وشعب السودان وبخاصة عندما كانوا يحاربون بجانب بريطانيا ضد الحركات الوطنية فى ليبيا والسودان لانهما كانا ينشدان الاستقلال والحرية ، وكانت هذه المساعدات .

(أ) معركة طوسون (٣ فبراير سنة ١٩١٥) (٢٦) :

حدث فى ليلة ٢ ـ ٣ فبراير سنة ١٩١٥ ان قام الأتراك فى سيناء وعلى الضفة الشرقية للقناة المقابل لمحطة طوسون وحاولت عبور القناة هناك بعد ان نصبت جسرا من القوارب على القناة وقام الضابط المصرى المرابط هناك بقواته المصرية الملازم أحمد أفندى حلمى بصد هذا الهجوم ودمر بمدافعه هذا الجسر والقوات التركية العابرة واستشهد القائد المصرى فى هذه المعركة على اعتبار انه كان يدافع بشكل أو بآخر عن جزء من أرض بلاده بصرف النظر عن باقى الملابسات السياسية .

(ب) معركة رمانة (٢٧) :

عندما قامت القوات التركية الألمانية بحملتها فى سيناء فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٦ وهاجمت المواقع الحربية البريطانية بين قطنة والرمانة فى معركة فاصلة انتصرت فيها القوات البريطانية بفضل المجهود الحربى المصرى الذى قامت به فرق العمال المصريين المجندين والمسخرين فقد قاموا بتعبيد الطرق فى صحراء سيناء وعلى مساحات لآلاف الأميال فى الشمس الحارقة ومدت خطوط السكك الحديدية وحفرت الآبار وقامت بتوصيل المياه العذبة وأقامت الاستحكامات والحصون وحفرت الخنادق ومدت خطوط التليفونات والتلغراف ونقلت المهمات والذخائر وكانت هذه الأعمال بمثابة السبب الرئيسى فى الانتصارات العسكرية البريطانية فى هذه المنطقة القاحلة .

---

(٢٦) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزء أول للرافعى ص ٣٠ .

(٢٧) ثورة سنة ١٩١٩ ـ للاستاذ الرافعى جزء أول ص ٣١ .

(ج) حملة السنوسى

فى أواخر عام ١٩١٥ أوائل عام ١٩١٦ وصلت حملة السنوسى الكبير السيد أحمد الشريف السنوسى الى السلوم على حدود مصر الغربية بالاتفاق مع الأتراك واحتلت قوات السنوسى السلوم وسيدى برانى وتراجع الجيش الانجليزى الى مرسى مطروح واحتلت قوات سنوسية أخرى واحة سيوة والواحات البحرية والفرافرة والداخلة ثم استرد الجيش الانجليزى سيدى برانى فى مارس سنة ١٩١٦ ـ واشترك الجيش المصرى بقوات مصرية كاملة فى معارك الصحراء الغربية مع الجيش الانجليزى واسترد مدينة السلوم وفى أكتوبر سنة ١٩١٦ ونوفمبر سنة ١٩١٦ استرد الجيش المصرى الانجليزى واحة سيوة وانتهت بذلك حملة السنوسى بفضل اشتراك الجيش المصرى فى هذه المعارك ٠

(د) حملة مصرية ضد على دينار :

بعد هزيمة ثورة المهدى على يد الجيش المصرى الانجليزى حيث قامت مصر بالنصيب الأوفر والكامل فى هذه الحملات سواء باشتراك أبناء مصر فى القتال أو بتحميل تكاليف الحملة بالكامل من أموال مصر والذى باعت مصر من أجلها بقايا قطع أسطولها البحرى ورغم ان أبناء مصر المقاتلين كانوا مسيرين للقضاء على هذه الثورة الوطنية بمناصرة الانجليز أعداء مصر والسودان فقد قامت انجلترا فى النهاية بالتهام السودان بالكامل لحسابها وأبقت لمصر مجرد اسم السودان المصرى الانجليزى ٠ وقد تمكن الزعيم على دينار سلطان دارفور من الاستقلال بجزء من أراضى غرب السودان بعد هزيمة المهدى ـ وحيث ان على دينار قام بمقاومة عنيفة ضد السلطات البريطانية وعندما استتب له الأمر أراد التوسع واعادة سيطرته على السودان استكمالا لثورة الزعيم محمد أحمد المهدى التحررية فقد أعادت السلطات البريطانية بحكم سيطرتها على كل أمور مصر وأرغمت حكومة مصر على تجهيز حملة من جيشها وبتكاليف من الخزانة المصرية فى سنة ١٩١٦ وكان كل جنود الحملة من جنود جيش عرابى على أمل أن يتخلص نهائيا الانجليز من بقايا بذور الثورة العرابية ، اجتازت الحملة حدود سلطان دارفور فى أبريل واحتلت الآبار الهامة ثم رجعت الحملة على الفاشر عاصمة دارفور وانتصرت على السلطان فى ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ فى معركة فاصلة ثم تعقبت قوة من الجيش المصرى السلطان على دينار الى معقله فى جبل مرة ودارسلا غربا فى نوفمبر سنة ١٩١٦ فهزمته وقتل فى المعركة على دينار البطل السودانى الذى وقف فى وجه السيطرة البريطانية فى السودان وكان للأسف ذلك على يد اخوانه المصريين بقايا

جيش عرابى الذى أراد جادا رغم ثورة السودانى محمـد أحمـد المهدى أن يفتدى عرابى من منفاه بالمساومة بالقائد البريطانى غوردون ولكن للأسف قتلته قواته قبل ان يستبدله بعرابى من المنفى ـ وكان رجال الجيش المصرى المشتركة فى هذه الحملة مغلوبين على أمرهم وكانت هذه الممارسات البريطانية الماكرة ما هى الا سياســة بذر بذور الانفصــال بين مصر والسودان ·

وفاة السلطان حسين كامل وتعيين الأمير أحمد فؤاد سلطانا سنة ١٩١٧ :

توفى السلطان حسين كامل فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ وبموته صدر خطاب من المندوب السامى سير « ريجنالد وينجت » Rignald Wingt بتكليف من وزير خارجية حكومة جـلالة ملك بريطـانيا بعرض منصب السلطان على الأمير أحمد فؤاد ابن الخديو اسماعيل · وعلقت بريطانيا موضوع نظام ارتقاء عرش مصر للتفاوض بين حكومة جلالة ملك بريطانيا وبين السلطان فؤاد فيما بعد وبذلك أكدت بريطانيا للمرة الثانية بعد تعيين السلطان حسين كامل مدى حقها الشرعى بموجب الفتح والغزو والاحتلال فى تعيين حاكم البلاد المصرية الأعلى وحددت له حدوده التى لا يجوز له أن يتعداها أو يخرج عليها حتى فى أدق مواضيع سلطة السيادة ألا وهى وراثة العرش ـ وقام السلطان فؤاد بالرد على خطاب تعيينه بمستوى رد أى موظف لدى التــاج البريطــانى بما يؤكد خضــوعه الكامل لأوامر السلطات البريطانية ـ وفى نفس الوقت تغاضت الحكومة المصرية عن هذه الاهانة بهذه الصورة وتظاهرت الحكومة بالصمت الذى يدل على الرضى وظهر ذلك جليا فى مظهر التشكيل الجديد للوزارة بتحقيق كل طلبات ورغبات السلطات البريطانية على حساب كرامة الشعب المصرى ·

نبذة عن السلطان الراحل حسين كامل :

فى يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر وانها أخذت بيدها أمور الشعب المصرى وانتزعت من جانب واحد ما كانت لتركيا من حقوق على مصر بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ـ وفى نفس اليوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلن ممثل انجلترا فى مصر عزل الخديوى عباس من الأريكة الخديوية المصرية (٢٨) لأنه انضم الى أعداء انجلترا أو أعلن فى نفس الوقت تنصيب الأمير حسين كامل ابن اسماعيل سلطانا

(٢٨) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ٦٤ ·

على مصر ورفعت وزارة حسين رشدى باشا استقالتها الى السلطان حيث كان رئيس وزراء للخديوى المخلوع وكان من المفروض عليه أن يقدم أى شكل من أشكال الاحتجاج ولكنه آثر السلامة فسكت ولم يلبث السلطان الجديد حسين كامل ان عهد اليه بتأليف الوزارة فألفها رشدى باشا كما كانت . وكانت بعض الطوائف المصرية ترى فى موافقة الأمير حسين كامل على اعتلاء عرش مصر بأمر من السلطات البريطانية فيه اعتداء على السيادة المصرية وعلى حق ابن أخى السلطان الخديوى عباس المخلوع وأظهر غالبية الشعب السخط على هذا التصرف وكانت ترى فيه عدوانا صارخا على مظهر السيادة المصرية ولكن لأن خصائص الشعب المصرى احتقار الخلافة فاعتبروا هذا التصرف السلطانى خلافة غير مستحبة رغم ان الشعب ومعه مؤسسته الوطنية الممثلة فى جماعة مصطفى كامل وكانت قد بدأت الانصراف عن تأييد الخديوى عباس بعد ان انحاز للمعتمد البريطانى ومع ذلك فان الرأى العام المصرى تظاهر بالعطف على عباس والسخط على السلطان حسين كرها فى انجلترا وليس حبا فى عباس ـ وعرف عن حسين كامل منذ كان أميرا حبه للفلاحين وانه كان يلقب بالعمدة فقد انتشرت أغنية تعبر عن موقف شعب مصر « الله حى عباس جى (يقصد الخديوى عباس حلمى المخلوع) ضرب البمبه فى (...) العمدة (السلطان حسين كامل) وهو جاى » .

ومن مظاهر السخط الشعبى المصرى على السلطان الجديد من بدء تعيينه ان قاطع الشعب حضور جميع حفلات زيارات السلطان فكان السلطان لا يجد من مستقبليه فى بعض العواصم غير الموظفين والأشخاص الرسميين .

أما السلطان حسين كامل فكان يبرر قبوله منصب السلطان بالتكليف البريطانى « انه قبل هذا العرش ليحتفظ به لابن أخيه وانه لو لم يقبله للجأ الانجليز الى أجنبى ليحكم البلاد لأن الانجليز كانوا فعلا قد استدعوا الأمير أغاخان الهندى قبيل (٢٩) ارتقاء الأمير حسين كامل للعرش . وبعد مضى فترة ظهر للشعب المصرى ان السلطان الكهل حسين كامل كان طيب القلب الى حد جعل هذا السخط عليه يخفت شيئا فشيئا ثم ينقلب الى عطف بل الى محبة خصوصا وأنه عرف عنه منذ أن كان أميرا حبه للفلاحين وحرصه على رفاهيتهم والعطف عليهم حتى لقد لقب (أبو الفلاح) (والعمدة) ثم مالبث بعد فترة اعتلائه العرش أن جعل يدعو الأعيان والكبراء الى موائده فى القاهرة وفى غيرها ويحدثهم حديث أب وأخ أكبر ويذكر

---

(٢٩) نفس المصدر السابق . ص ٦٤ .

لهم نياته الحسنة عند انتهاء الحرب وحرصه على أن يحقق لمصر حريتها واستقلالها ـ لذلك انقلب السخط عليه الى محبة هذا الشيخ الذى توفى بعد سنتين وتسعه أشهر من اعتلائه العرش ٠

نبذة عن السلطان الجديد فؤاد :

عاش من طفولته فى نابولى بايطاليا مع والده الخديوى المخلوع اسماعيل باشا وعاش فيها سنوات الى أن التحق بالمدرسة العسكرية فى تورينو وكان ملما تماما بالصعاب التى أدت الى خلع أبيه اسماعيل عن عرش مصر ـ أتقن عدة لغات وبخاصة الايطالية وكان له شخصية قوية تمرست على الحياة ـ واسع الاطلاع والخبرة ٠

وفى عام ١٩١٢ تقابل مع نيتى (٣٠) وزير التجارة الايطالى فى مكتبه بصفته الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة المصرية وعرض على الوزير الايطالى نيتى أن يتوسط له لدى صديقه وزميله المركيز دى سان جوليانو وزير خارجية ايطاليا ليقترح عليه تعيين الأمير أحمد فؤاد أميرا على طرابلس وبرقة حيث ان تركيا كانت قد تنازلت عن حقوقها فيهما الى جلالة ملك ايطاليا بعد حرب دامت طويلا بين ايطاليا وتركيا وتم التنازل عنهما بموجب معاهدة تم عقدها بين الدولتين فى « أوشمى » فى سويسرا ٠ أو رأى الأمير أحمد فؤاد فى هذه اللقاءات أهالى برقة وطرابلس لم يقر تركيا على هذا التنازل وواصلوا القتال ٠

استعدادا لمقاومة السيادة الايطالية ـ وأشار الأمير أحمد فؤاد على نيتى بأن الايطاليين اذا كانوا يريدون أن يعم السلام مستعمراتهم فى طرابلس وبرقة وأن يستقر لهم الأمر فيها فيجب أن لا يحكموها حكما مباشرا وان من دواعى الحكمة وأصالة الرأى أن يضعوا مظاهر الحكم فيها بين يدى أمير مسلم فيرضى الأهالى وبذلك يقطعون على السنوسيين أسباب الثورة والهياج وطلب لنفسه أن يعين أميرا على هذه البلاد لأنه الأمير المسلم الوحيد الذى يمكنهم ان يختاروه لأنه يعتبر أميرا ايطاليا لأنه تركى الأصل ومن البيت المالك فى مصر ولكنه يعتبر نفسه من رعايا ايطاليا الروحيين ـ وعرض استعداده لاعطاء أى ضمان تطلبه ايطاليا منه فيما يختص بالسهر على المصالح الايطالية وعدم التفريط فى شىء منها وهذا العرض لم يحوز رضاء السلطات الايطالية رغم اقتناع الوزير نيتى به ٠

---

(٣٠) مذكرات ابراهيم عبد الهادى عدد روزاليوسف رقم ٢٨١٥ فى ٢٤ مايو سنة ١٩٨٢ عن مذكرات نيتى بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٧ عن كتاب (آثار أقدام) للصحفى اميل خورى ٠

ولما فشل أحمد فؤاد فى هذا المسعى عاود الاتصال بالوزير نيتي بعد مدة مرة أخرى وعرض عليه ان يتوسط لدى وزير الخارجية أيضا لترشيحه أميرا على ألبانيا حيث كان هناك اتفاق ودى بين فرنسا وايطاليا على أن تقوم احدى دول التحالف الثلاثى (فرنسا ـ ايطاليا ـ النمسا) على ترشيح هذا الأمير لألبانيا وعرض الأمير أحمد فؤاد فى نهاية هذا اللقاء انه فى حالة ما اذا كان الترشيح يتطلب ان يكون الأمير المرشح مسيحيا وان ديانته الاسلامية تحول دون الترشيح لأن غالبية أهالى هذه البلاد مسيحيون فانه استعد لتغيير دينه الى المسيحية لأنه نشأ فى نابلى نشأة مسيحية أوروبية وانه لا يفرق بين الأديان ٠

مصر المحتلة فى فلك السياسة الدولية :

حرص زعماء دول الحلفاء وبخاصة ابتداء من سنة ١٩١٦ على اعلان الوعود والعهود لجميع شعوب دول العالم المحايدة وشعوب الدول المحتلة بحقها فى البقاء والحرية والاستقلال ما دامت تساعد بشكل أو بآخر فى المجهود الحربى لصالح دول الحلفاء العظمى ضد المانيا وحلفائها ٠

ففى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٦ وجه المسيو ارستيد بريان ariside Brian (٣١) باسم الحلفاء مذكرة الى السفير ٠ فى فرنسا ضمنها وجهة نظر الحلفاء فى قضية السلام فى العالم وأعلن فى هذه المذكرة ان الحلفاء يحاربون من أجل حرية الشعوب وحقها فى تقرير مصيرها ـ وهذا ما لم تسلم به المانيا وكان من ضمن هذه الحقوق « حق الدول الصغرى فى الاستقلال والبقاء والحرية وهى الحقوق التى اذا نالتها الشعوب تكون من أقوى أسباب القضاء على الحروب ودعا مسيو « بريان » فى هذا الاعلان الى اقامة نظام دولى بجمع هذه الشعوب بعد انتصار الحلفاء على الألمان فى مؤتمر للصلح المرتقب ٠ وأكد مسيو بريان على الوعد بتحرير الشعوب الخاضعة لتسلط الأتراك الدامى ومنحها الحرية والاستقلال (بعض الشعوب العربية) وضرورة طرد الأتراك من هذه البلاد بحجة ان الأتراك غرباء عن الحضارة العربية وان سياسة الحلفاء كلها سلام وحرية لجميع الشعوب ٠

وفى ٨ يناير سنة ١٩١٧ أعلن الرئيس الأمريكى ويدرو ويلسون برنامجه لتحقيق السلام فى العالم وضمنه أربعة عشر مبدأ أساسيا ونص

---

(٣١) ثورات العرب فى سنة ١٩١٩ ـ الجزء الأول للأستاذ محمد على الغتيت ، ص ٧ الى ص ١٢ ٠

فى اعلانه صراحة (٣٢) على تغيير السيادة التركية (حليفة ألمانيا) فى حدود المناطق التركية البحتة ـ وقرر الاعتراف بالحكم الذاتى لسائر الجنسيات الأخرى التى كانت خاضعة للدولة العثمانية ـ وفى المبدأ العاشر أعلن ويلسون ضرورة تسوية المشكلة الاستعمارية تسوية منزهة عن كل غرض ثم فى النهاية طالب بانشاء جمعية أو عصبة أمم ٠

منحة التابع للسيد :

ورغم قسوة الأحكام العرفية والتضييق على الحريات من سلطة الاحتلال فقد تمادى وزراء البلاد فى السفاهة والتدنى وفجأة قرروا للحكومة البريطانية هدية على شكل منحة بلغ قيمتها ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه مصرى رغم أن الحكومة المصرية كانت قد أنفقت لحساب الحكومة البريطانية منذ نشوب الحرب مبالغ طائلة على سبيل القرض وبالطبع لم يكن قرضا أو للرد بل كانت كل هذه النقود نظير قيمة النفقات على المجهود الحربى البريطانى كالنقل الحربى بالسكك الحديدية وخلافها وشراء وسائل النقل الأخرى من حمير وجمال ، وكذا أجور فرق العمال وأثمان محاصيل وأغذية وخلافه وكانت تتعدى مبلغ ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه ٠ وهذه المنحة ٥ر٣ مليون تقررت فى مجلس الوزراء برئاسة السلطان فؤاد نفسه يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨ وقد كانت البلاد والشعب أولى بهذه المنحة ولكن الشعب المصرى لم يكن غائبا ٠ فقد كان على وعى كامل بأبعاد هذا الذل والاذلال بتبرع حكومته بثروة الشعب لأعداء الشعب ولو انه كان يبدو للحكام العاملين والانجليز المستبدين ان الشعب المصرى فى غفلة عن خسة حكامه ٠

بشائر النصر للحلفاء :

فى آخر أكتوبر سنة ١٩١٧ كانت ظروف الانجليز وحلفائهم الفرنسيين لا تزال سيئة حربيا بل فى غاية السوء فقد هزم الألمان الروس وألجئوهم الى صلح (٣٣) منفرد (صلح برست ليتوفسك) وفى هذه السنة عينها نكثت ايطاليا عهدها مع حلفائها الألمان وانضمت الى جانب الانجليز والفرنسيين وزاد الموقف حرجا ، لذلك اشتد اسلوب تطبيق الأحكام العرفية فى مصر وكثر القبض على كل من يشتبه فى ميله السياسى الى مناهضة الانجليز واشتدت السلطات فى مطالبة أهل الريف المصريين

---

(٣٢) نفس المصدر السابق ٠

(٣٣) مذكرات فى السياسة المصرية ـ دكتور محمد حسين هيكل ، ص ٦٥ ، ٦٥ ٠

بغلالهم ودوابهم ، واشتدت الرقابة على الصحف وتعطل كل مظهر من مظاهر الحرية وبقى المصريون سجناء فى بلادهم سواء منهم المعتقل وغير المعتقل ٠

ورأى الرئيس وودرو ويلسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ان الانجليز وحلفاءهم لن يستطيعوا الثبات أمام الألمان ما لم تسعفهم أمريكا وتشترك معهم فى الحرب ولم يستطع اقناع الشعب الأمريكى بذلك الا بعد ان ضربت المانيا بغواصاتها البواخر الأمريكية في عرض الأطلنطى وعند ذلك أعلنت أمريكا الحرب على المانيا وبذلك عم الأمل عند الانجليز فى النصر وبخاصة بعد أن قاومت فردان وهو الحصن الواقع بين ألمانيا وفرنسا مقاومة مجيدة بقيادة الجنرال بيتان على ان ذلك الأمل لم يخفف شيئا من ضغط الانجليز على مصر بالأحكام العرفية فلم يتمكن أى كاتب مصرى حر من أن يكتب شيئا عن معاناة الشعب المصرى والاقتصاد المصرى المتدهور نتيجة استغلال بريطانيا وبحجة ضرورات الحرب ٠ وأخذت بعد فترة وجيزة كفة الحلفاء تزداد رجحانا للنصر وذلك كلما ازداد الانتاج الأمريكى الحربى ، وكلما ازدادت أمريكا سيطرة على البحار فأمكنها ارسال انتاجها الحربى وجنودها الى ميادين القتال فى أمان ٠ ولم يطل صيف سنة ١٩١٨ حتى نشر **الدكتور وودرو ويلسون** رئيس الولايات المتحدة شروطه ــ الأربعة عشر للسلام واعتبرها أساسا لهدنة الحرب اذا ما قبلها الألمان ٠ ولم تكن المانيا قد تجاوبت مع شروط ويلسون ولكن بعد ان استخدم الحلفاء للدبابات والغازات السامة فى ميادين القتال ضد المانيا ــ عجل ذلك بحالة اليأس فى المانيا ٠ وفى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وردت الى مصر أنباء بتوقيع الهدنة وانتهاء الحرب ٠

هل يحق لمصر المطالبة بالاستقلال :

وبناء على ما نشره الدكتور ويدرو ويلسون عن شروطه الأربعة عشر فقد كانت مصر مستوفية الشروط التى ينطبق عليها هذه المبادىء فقد كانت مصر دوليا وشرعيا من احدى الولايات العثمانية وقامت مصر بشكل أو بآخر بتقديم المعونات العسكرية والمادية وحتى القتال بجانب الحلفاء وبالاشتراك مع الجيش البريطانى نفسه ضد تركيا وتحملت أعباء مالية باهظة وقدمت جميع التسهيلات التى حققت النصر للحلفاء وكانت أراضيها وبحارها ومعداتها وجنودها فى خدمة المجهود الحربى حتى ضد أصدقائها وارضاء للانجليز فكانت فى مقدمة الدول الصغرى التى تستحق الحرية والاستقلال بموجب شروط ويلسون والحضور فى مؤتمر الصلح لتحقيق هذا الاستقلال فان لم تنله بالسبل الشرعية يمكنها أخذه بالثورة ٠

ثانيا : مرحلة الاحساس الشعبى بالمعاناة

ومولد أجهزة توصيل الشعور بالمعاناة للشعب :

بدأ التعبير الشعبى عن المعاناة واستغلال الأقلية الممثلة فى الاحتلال للأغلبية على شكل معارضة عبر عنها ممثلو الشعب ومجلس شورى القوانين (٣٤) فى المرحلة الأولى من تكوينه منذ عام ١٨٩٢ كما ذكرنا سابقا تحت عنوان مجلس شورى القوانين وكذلك استمر الشعب فى التذمر والاحتجاج وتوصيل المعلومات عن طريق التعبير بالمواويل والنكتة والسخرية وعند اللزوم بنشر الشائعات وسوف يلمس القارىء روح الاحتجاج الشعبى المستمرة منذ الاحتلال سنة ١٨٨٢ من خلال قراءة الجزء الخاص باستغلال الأقلية للأغلبية من هذا الكتاب أما العناصر الملموسة فى المجتمع المصرى وقتها المعبرة عن هذا الاحساس بالسخط والتذمر بانتشار الوعى فتتلخص فى مرحلة تكوين الأحزاب السياسية وكذلك انتشار النشر والصحافة والطباعة وتحايل الشعب على وصول الصحافة العربية والعالمية له ٠

أولا ـ تكوين الأحزاب :

(أ) حزب الأمة (٣٥) (٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧) :

أنشأه كبار الملاك والأعيان فى مصر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وكان المؤسسون يعتقدون لدرجة الايمان ان الأمة لا تتكون من الأفراد بل من العائلات والأعيان وبالتالى من رؤساء الأمة لأنهم رؤساء العائلات وكان كبار أعضاء هذا الحزب على علاقات حسنة مع الوكالة البريطانية وكان معظم رجال الحزب يجاهرون بأن بريطانيا هى أقوى الدول الاستعمارية ماديا وأدبيا وانها لا تهزم ـ وان التوسع فى الحياة النيابية يجب أن يتم بهدوء وعلى سنوات طويلة وفى علاقات ودية مع الدولة المحتلة ـ وكان من كبار مؤسسيه ـ محمد باشا سليمان ، وحسن باشا عبد الرازق ، وعلى باشا شعراوى ، ومحمد الباسل بك ، وعبد العزيز فهمى بك ، وأحمد لطفى السيد بك ، وحسن صبرى بك ، ومحمود بك عبد الغفار ، وأحمد فتحى زغلول بك وقد نشر برنامجه فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وكانت خطة الحزب :

---

(٣٤) مصطفى كامل ، للأستاذ الرافعى ، ص ٢١٧ ، ٣٧١ ٠

(٣٥) مجلة الطليعة عدد ٢ فبراير سنة ١٩٦٥ وثائق تاريخية عن الأحزاب فى مصر ٠

١ ــ الاهتمام بالتعليم ولو بالصرف عليه من أموالهم ٠

٢ ــ العمل والسعى لاشتراك الحزب مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة والسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ٠

٣ ــ السعى للتوسع فى نظام الجمعية الزراعية ٠

(ب) **الحزب الوطنى** (٣٦) (حافظ أفندى عوض) (٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٧) ٠

أسسه حافظ أفندى عوض صاحب ومحرر جريدة المنبر والتى كانت تصدر فى القاهرة منذ عام ١٩٠٧ وعمل محررا بجريدة المؤيد لعشر سنوات وكان هو الآخر يدعو الى التدرج فى طلب الاستقلال ويهاجم مجموعة مصطفى كامل (مجموعة اللواء) ٠ على أساس انها مجموعة حزب يريد أن يجرى قبل أن يكون قادرا على المشى وكان يعتبرهم من المتطرفين كما كان يعتبر أيضا (مجموعة المقطم) المتعاونة مع الانجليز هى الأخرى متطرفة ــ وكان يعتبران حزبه معتدلا ونشر برنامجه فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٧ ٠

ويتلخص فى الآتى : ــ

١ ــ على الأمة المصرية أن تتفق فى مساعيها مع أولياء الأمور الانجليز ٠

٢ ــ يعتقد حزبه ان مصالح انجلترا ومصر واحدة ٠

٣ ــ يدعو الى انشاء مجلس نيابى طبقا لمشروع اللورد دوفرين البريطانى وبالتدرج (٣٧) ٠

٤ ــ أن يكون التعليم العام مجانيا واجباريا فى الكتاتيب والمرحلة الابتدائية ٠

٥ ــ ان يحل المصريون تدريجيا فى الوظائف التى يشغلها الموظفون الأوربيون ٠

٦ ــ العفو عن مسجونى دنشواى ٠

٧ ــ ان ينشأ فى القاهرة مجلس بلدى ٠

---

(٣٦) نفس المصدر السابق ٠

(٣٧) فى عام ١٩٠٨ أعلن حافظ عوض انضمامه لحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية برئاسة الشيخ على يوسف صاحب « المؤيد » ٠

٨ ــ أن يتم انتخاب العمد فى القرى ٠

٩ ــ الاهتمام بالصناعة ٠

١٠ ــ تنشيط التجارة الداخلية والخارجية ٠

(ج) حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية (٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧) :

أسس هذا الحزب وتولى رئاسته الشيخ على يوسف صاحب « جريدة المؤيد » وذلك فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وقد عرف تاريخيا بأنه حزب القصر وتكون هذا الحزب بعد أن فترت علاقة الخديوى عباس بمصطفى كامل ــ وفى ذلك الوقت كانت معاملة اللورد كرومر العنيفة للخديوى هى التى جعلت الخديوى عباس ينضم الى حركة مصطفى كامل ولكن بعد حادث دنشواى ورحيل اللورد كرومر واستبدال البريطانيين المعتمد الجديد سير الدوين جورست لمواجهة سخط الحركة الوطنية الصاعدة بالملاينة(٣٨) وحسن المعاملة فزاد التقارب بين الخديوى والمعتمد البريطانى وفترت علاقة الخديوى بمصطفى كامل وتلاقت أهداف الخديوى بذلك مع أهداف المعتمد البريطانى الجديد فى تشجيع واقامة التنظيمات والحركات المنافســة للحركة الوطنية (حركة المعتدلين) والذين كانوا لا يريدون غير الاصلاح وكانوا يباركون بقاء الاحتلال البريطانى ويأملون فى الدستور وينتظرونه انتظارا غير محدود ففرضت الضرورة على الخديوى تكوين هذا الحزب وكانت جريدته « المؤيد » ورئيس تحريرها الشيخ « على يوسف » يتبنى الكتابة الوطنية الى حد ما ويطالب بالدستور طبقا لمبادىء الحزب ولكنه كان بطبيعة الحال فى موقف عدائى معارض تماما للحزب الوطنى وبخاصة بعد زعامة محمد فريد للحزب الوطنى وموقفه العدائى الساخر من استبداد الخديوى وميله نحو المستعمر ٠ وكانت جريدة هذا الحزب « المؤيد » فى بداية ظهورها جريدة وطنية وكذلك كان رئيس تحريرها الشيخ على يوسف ولكنه بعد ان اضطهده اللورد كرومر بعنف انقلب وصحيفته واتخذ سياسة الممالأة للاحتلال ٠

واشترك فى تأسيس هذا الحزب حسن رفقى باشا ، وأحمد حشمت باشا ، ومحمد حسن باشا ، ويعقوب صبرى بك ، ويوسف بك صديق ، وأحمد بك تيمور ، والسيد عبد الحميد البكرى وحافظ أفندى عوض (المؤسس السابق للحزب الوطنى) وغيرهم ونشرت وثيقة هذا الحزب فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وعناصرها : ــ

---

(٣٨) كتاب خــراب مصر Egypts Ruin سنة ١٨٧٥ ــ ١٩١٠ لتيودور رتشين تعريب عبد الحميد العارف ، محمد بدران سنة ١٩١٥ ، ص ٣٤٦ حتى ٣٤٨ ٠

١ ـ مركز الحزب القاهرة وينشأ له فروع فى مدن القطر ٠

٢ ـ الغرض من الحرب هو تكوين رأى عام مصرى مبنى على تأييد السلطة الخديوية والاعتماد على الوعود والتصريحات البريطانية ومطالبتهم بتحقيق هذه الوعود والتمسك بها ٠

٣ ـ المطالبة بمجلس نيابى مصرى تام السلطة ٠

٤ ـ ان يكون التعليم الابتدائى عاما مجانيا ٠ وان تكون اللغة العربية هى لغة التعليم فى جميع المدارس المصرية ٠

٥ ـ أن تعطى الوظائف فى الحكومة للوطنيين ٠

٦ ـ ان تكون محاكمة الأجانب المقيمين بمصر جنائيا أمام المحاكم المختلطة الى أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها والمساواة أمام القانون ٠

٧ ـ يدعو الحزب الى عدم خلط الدين بالسياسة وللحزب حق ابداء رأيه فى أعمال المصالح الدينية ونقدها للاصلاح الاجتماعى ٠

٨ ـ عضو الحزب يجب أن يكون مصريا ويتمتع بالحقوق المدنية ولا يقل سنه عن ٢٥ سنة ويوقع على مبادئه وتأييدها ويدفع مبلغ جنيهين رسما للدخول وخمسة جنيهات رسما سنويا ٠

٩ ـ تقوم جمعية عمومية بأعمال الحزب ومجلس ادارة وقد انحل هذا الحزب بوفاة رئيسه الشيخ على يوسف ٠

(د) الحزب الوطنى الحر (٣٩) (٢٦ يوليو سنة ١٩٠٧) :

ويطلق عليه حزب المصريين الأحرار وهى تسمية وتكون فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٧ ويعد أول حزب مصرى تأسس بعد الاحتلال البريطانى وأسسه وتولى رئاسته محمد وحيد بك الأيوبى ولارتباطه به كان يسمى الحزب الوحيدى وكان هذا الحزب معاديا عداوة شديدة لمجموعة مصطفى كامل والتى تكون منها الحزب الوطنى بعد ذلك وكان برنامج هذا الحزب :

---

(٣٩) مجلة الطليعة عدد ٢ فبراير سنة ١٩٦٥ ـ وثائق تاريخية عن الأحزاب والتنظيمات السياسية فى مصر ٠

١ ــ مسالمة المحتلين والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر المصرى •

٢ ــ مسالمة الأجانب من سكان القطر •

٣ ــ السعى فى تعميم التعليم الابتدائى وتوسيع نطاق التعليم العالى بالتدريج ــ والاهتمام بترقية لغة البلاد ــ والاهتمام بتدريس العلوم باللغة الانجليزية •

٤ ــ السعى فى اعداد العامة لقبول الاصلاح والمزايا اللازمة للتجديد الغربى والاهتمام بالاصلاح الادارى والشئون الصحية •

٥ ــ السعى الى الحكم النيابى بالتفاهم مع الحكومة الانجليزية وبالتدريج كما رسم الانجليز •

٦ ــ السعى فى تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية وتحذيرهم من المضللين •

(هـ) الحزب الوطنى (مصطفى كامل) (سنة ١٩٠٧ ــ ٢٧ ديسمبر) •

كان يطلق هذا الاسم منذ بداية ظهور مصطفى كامل مع جماعته الوطنيين الذين ينادون بالاستقلال والجلاء ولم يكن حزبا منظما فى البداية ولكنه كان موجودا كفكرة تجمع حولها الأنصار والمجاهدون • أسسه مصطفى كامل على النظم الحزبية بعد عودته من أوروبا سنة ١٩٠٧ واجتمعت أول جمعية عمومية له فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وانتخب مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة كما انتخب الأعضاء الثلاثون للجنة الادارية الأولى وهم ، محمد بك فريد ، وأحمد فائق باشا ، وحسن حارس باشا ، ومحمود بك أنيس ، والأستاذ ويصا واصف ، وعلى بك فهمى كامل ، ومحمود بك حبيب ، ومحمد بك حافظ رمضان ، واسماعيل بك لبيب ، ومحمود بك فهمى حسين وآخرون •

وكان الحزب يطالب بالاستقلال فى ظل السيادة العثمانية وكان معظم أعضائه من الطلبة والشبان وخريجى المدارس العليا وقليل منهم من وجهاء الأقاليم المقربين الى الحاشية الخديوية وفى عام ١٩٠٩ تألف « اتحاد العمال اليدويين » تحت قيادة الحزب الوطنى وبعد سنتين أصبح هذا الحزب يضم ١١ نقابة عمالية وبعد وفاة رئيسه مصطفى كامل سنة انتخبت الجمعية العمومية للحزب محمد بك فريد رئيسا له ويتلخص برنامج الحزب فى : ــ

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ ـ المطالبة بمنح مصر الحكم الذاتى أو استقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضمانات الفرمانات الشاهانية التى وعدت بها انجلترا واحترامها رسميا ٠

٢ ـ اقامة حكومة دستورية يكون فيها الحكام مسئولين أمام البرلمان ٠

٣ ـ احترام المعاهدات والاتفاقيات المالية فى مسألة الديون ودفعها وقبول مراقبة مالية طالما تظل مدينة لأوروبا ٠

٤ ـ نشر التعليم فى أنحاء البلاد واتاحته للطبقات الفقيرة ونشر المبادىء الدينية وحث الأغنياء على تأسيس الجامعات وارسال البعوث للخارج وانشاء دراسات ليلية للعمال ٠

٥ ـ تنمية الزراعة والصناعة والتجارة والاصلاحات الصحية ٠

٦ ـ العمل على تقارب عنصرى الأمة : الأقباط والمسلمين ٠

٧ ـ تقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين بمصر ٠

(و) الحزب المصرى (١١ سبتمبر سنة ١٩٠٨) :

حزب محدود الأهمية واعلن عن تكوينه فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٨ ومؤسسة « اخنوخ فانوس » ويهدف الحزب الى محاولة الحصول لمصر على الاستقلال عن طريق الصداقة المصرية الانجليزية وكسب ثقة الانجليز وجريدة المقطم هى الوحيدة التى نشرت برنامجه فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ وبرنامجه : ـ

١ ـ اعتبار مصر والسودان قسما طبيعيا واحدا والسبب الأساسى هو نهر النيل الذى يربطهما ٠

٢ ـ استقلال مصر ٠

٣ ـ الغاء الامتيازات الأجنبية ٠

٤ ـ تحقيق سعادة سكان مصر ٠

٥ ـ اعتبار كلمة مصرى مطلقة على الأصيل المتجنس بالجنسية المصرية ووجوب تسهيل شروط التجنس ٠

٦ ـ ايجاد صداقة واخلاص حقيقى بين مصر وانجلترا ٠

٧ ـ الحفاظ على علاقات المسالمة مع الأجانب القاطنين فى مصر وتأمين مصالحهم ٠

٨ ـ فصل الدين عن السياسة ٠

٩ ـ ربط ضرائب عامة على الايرادات للأجانب والوطنيين وتنظيم النظم الضرائبية ٠

١٠ ـ اقامة الدستور والحياة النيابية بانشاء مجلسين ٠

١١ ـ جعل التعليم الابتدائى اجباريا للأولاد والبنات ٠

١٢ ـ توحيد القضاء المصرى ٠

١٣ ـ مراقبة المحاكم مراقبة عامة وانتخاب قضاتها الأجانب ٠

١٤ ـ تحديد كيفية الفصل فى المنازعات بين السلطة التشريعية والحكومة ٠

١٥ ـ مراقبة التعليم العام ٠

نظرة عامة على التكوين الحزبى فى مصر :

بمراجعة ظروف ومواعيد تكوين الأحزاب السياسية فى مصر على ضوء ما سبق نجد أنها جميعا أنشئت فى تاريخ متقارب جدا فى خلال سنة واحدة تقريبا سنة ١٩٠٧ أو سنة ١٩٠٨ مما يدعو للشك فى أمرهـا وبخاصة أن معظم برامجها المعلنة تؤكد بشكل أو بآخر على ملاينة سلطة ودولة الاحتلال بريطانيا وتؤكد على الخضوع السياسى لدولة الاحتلال مما يدعو الى الريب والتحفظ فى الحكم عليها فى تمسحها فى السلطة الحاكمة البريطانية اما طمعا فى الوصول الى مراكز السلطة واما تماديا فى خدمة الاستعمار باستثناء الحزب الوطنى مصطفى كامل وحزب الاصلاح لذلك فان جرائد كل هذه الأحزاب السياسية كانت تعبر عن وجهات نظر مختلفة لما يؤمن به شعب مصر ولذلك انصرف عنها الشعب باستثناء **جريدة اللواء** المعبرة عن جماعة مصطفى كامل الوطنية والتى كان الشعب وجريدة المؤيد وقتها وبخاصة الشباب المتعلم عن بكرة أبيه يتجاوب مع هذا الحزب ومع ما تنشره فى ذلك الوقت فكان الحزب الوطنى بمثابة المؤسسة الوطنية التى تعبر عن آلام ومعاناة وأمال الشعب المصرى الى أن ظهرت طليعة المؤسسة الوطنية الجديدة على شكل الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول ٠

وكانت عضوية معظم هذه الأحزاب عدا الحزب الوطنى من الأعيان وممن انقلبوا ضد العرابيين بعد هزيمتهم العسكرية وأيدوا الاحتلال وكانوا يسيطرون بشكل أو بآخر على ثروات البلاد فكانت كلها أحزابا تعبر عن مصالحها المرتبطة بالاحتلال الى حد بعيد فعندما أحجم الاحتلال عن التعامل تجاريا معهم باستخدامهم شركات التجارة البريطانية والأوروبية بدلا من التجار المصريين انقلب هؤلاء الأعيان الى حد ما ضد الاحتلال البريطانى فكانت صحافة أحزابهم كثيرا ما تنشر عن معاناة المصريين من سلطات الاحتلال وهذا التناقض كان من ضمن وسائل نقل المعلومات التى تهم العامة للوقوف على مدى معاناة مصر كلها من سياسة الاحتلال الاستغلالية وهذا أبسط تفسير لظاهرة اشتراك جميع طبقة الأعيان وكبار التجار من أعضاء الأحزاب السابقة فى العمل الوطنى مع سعد زغلول فكان تشكيل الوفد منذ بداية الثورة من عناصر هذه الأحزاب مما تسبب فى مراحل الثورة بعد ذلك الى انسحاب كثير من هؤلاء الأعضاء من الوفد ووصل عداؤهم للوفد الى درجة كبيرة أضرت القضية المصرية بالغ الضرر أما الحزب الوطنى وجرائده ومجلاته فكانت صادقة فى دعوتها للاستقلال صريحة فى مواقفها الوطنية مما جعل ممثلو الاحتلال البريطانى يطلقون عليهم المتطرفين فتعرضوا فى كثير من المناسبات للاضطهاد والاعتقال ومصادرة الصحف والنفى والتشريد وكانت صحيفتهم اللواء الصحيفة الوطنية الصادقة فى دعوتها ٠

ثانيا ــ دور الصحافة الوطنية :

رغم قسوة المطاردة والتنكيل والانتقام من العرابيين بعد الهزيمة العسكرية استمرت المكاسب الشعبية من ثورة عرابى راسخة فى مخيلة الشعب وولدت فيه الشعور بالعزة والكرامة فتغنى الشعب بشعار بسيط فى كلماته ولكنه عميق فى معناه « الدلس هزم عرابى » أى الخيانة فقد هزمت جيش عرابى ، ولكنها لم تهزم الثورة فاستمر خطيب الثورة عبد الله النديم طليقا مطاردا متجولا فى طول البلاد وعرضها متخفيا ينشر أناشيده وأشعاره وأزجاله الوطنية ويتناقلها العامة فى كل مكان مجدد الأمل والاصرار فكان يمثل أقوى جريدة وطنية شفهيته سهلة التنقل بين القرى والكفور ٠

وكان بالخارج السيد جمال الدين الأفغانى فى منفاه بالهند وكانت أقواله التحررية المشجعة وأخباره تصل الى الشباب المصرى من تلاميذه كما تصل أخبار وأقوال الشيخ محمد عبده من منفاه وهو تلميذ جمال الدين الأفغانى فكانت هذه الأقوال والأخبار تتناقل الى المجتمع

المصرى المغلوب على أمره الى أن اجتمع شمل جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى باريس (٤٠) وأنشآ معا فيها جريدة العروة الوثقى .

(أ) العروة الوثقى :

وأنشئت هذه الجريدة فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ فكانت أول جريدة وطنية قاومت الاحتلال فى مصر خاصة وفى بلاد العالم الاسلامى بصفة عامة فرفعت لواء السخط على السياسة البريطانية الاستعمارية وبعثت الأمل وروح الجهاد فى النفوس . وكانت أعداد هذه الجريدة تتسرب الى مصر وسرعان ما تناقل العامة أخبارها وتعليقاتها فكان لها أبلغ الأثر فى تهييج الأفكار ضد التصرفات البريطانية وساعدت فى ازالة حالة الجمود بالتعبير عن معاناة العامة فى مصر .

(ب) جريدة اللواء ٢ يناير سنة ١٩٠٠ (٤١) :

بعد أن اتسع نشاط مصطفى كامل السياسى والوطنى منذ عام ١٨٩٢ اضطر بنقل أفكاره ونشاطه ليصل الى الشعب على صفحات جريدة الأهرام والمؤيد وفى عام ١٨٩٩ وبعد توثيق صلته بالخديوى عباس وتعدد رحلاته الى أوروبا وجد نفسه مضطرا الى اعداد معدات جريدة (اللواء) عام ١٨٩٩ وصدر العدد الأول منها فى ٢ يناير سنة ١٩٠٠ وقد علا شأن الجريدة فى عالم الصحافة منذ أول ظهورها وكانت قد تكونت فى ذلك الوقت حول مصطفى كامل قبل أن يعلن الحزب الوطنى وكانت هذه المؤسسة الوطنية من عناصر مصرية اقتنعت بمبادىء وأفكار ودعوة مصطفى كامل فكانت نواة حزب أخذت فى التبلور حول جريدة مصطفى كامل « اللواء » وكان من أهم الشخصيات الوطنية المؤثرة فى ذلك الوقت دون ذكر الألقاب ـ محمد فريد والشاعر أحمد شوقى أمير الشعراء وحافظ ابراهيم شاعر النيل وخليل مطران وعباس العقاد وعبد القادر حمزة وغيرهم . وكانت جريدة اللواء تدعو الى تعريف المصريين بحقوقهم وواجباتهم وتبث فيهم روح الوطنية والأخلاق وتبصرهم بحقائق الأوضاع فى بلادهم ومساوىء الاحتلال وتكشف صنائعه وتستحث الشعب على الجهاد فى سبيل الاستقلال وتذكرهم بعبر التاريخ وتحيى ذكريات الحوادث الماضية من مفاخر وهزائم ـ ويتناول بالشرح والتفصيل العبر من جهاد الأمم الأخرى فى سبيل حريتها بالاضافة الى البحوث العلمية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية ـ وفى

---

(٤٠) الثورة العرابية للأستاذ الرافعى ، ص ٥٢٤ .

(٤١) مصطفى كامل للأستاذ الرافعى ، ص ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ .

عام ١٩٠٥ أصدر مصطفى كامل جريدة أسبوعية باسم « العالم الاسلامى » ينشر فيها المقالات والأنباء التى تهم الأمم والدول الاسلامية المستضعفة . وكانت اللواء تتناول نشر خطب مصطفى كامل سواء التى تلقى محليا أو خارجيا وكانت كلها تتناول بالنقد ممارسات الاحتلال الظالمة والاستبدادية كما تتناول تصرفات الحكام المصريين المتملقين للاحتلال على حساب الوطن ومن أمثلة ذلك وصفها الكامل لأبعاد ملحمة حادث دنشواى ومن أصدق ما نشر قصائد الشاعرين الفحلين أحمد شوقى وحافظ ابراهيم .

١ ـ فمن قصيدة لأمير الشعراء أحمد شوقى فى وداع (٤٢) لورد كرومر المعتمد البريطانى المتعجرف سنة ١٩٠٧ :

أيامكم أم عهد اسماعيلا ... أم أنت فرعون يسوس النيلا
أم حاكم فى أرض مصر بامره ... لا سائلا أبدا ولا مسئولا
يا مالكا رق الرقاب بباسه ... هلا اتخذت الى القلوب سبيلا
لما رحلت عن البلاد تشهدت ... فكأنك الداء العياء رحيلا
أوسعتنا يوم الوداع اهانة ... أدب لعمرك لا يصيب مثيلا

احسبت ان الله دونك قدرة ... لا يملك التغيير والتبديلا
فرعون قبلك كان أعظم سطوة ... وأعز بين العالمين قبيلا
اليوم أخلفت الوعود حكومة ... كنا نظن عهودها الأنجيلا
دخلت على حكم الوداد وشرعه ... مصرا فكانت كالسلال دخولا
هدمت معالمها وهدت ركنها ... وأضاعت استقلالها المأمولا

. . .

قد مد اسماعيل قبلك للورى ... ظل الحضارة فى البلاد ظليلا
ان قيس فى جود وفى شرف الى ... ما تنفقون اليوم عد بخيلا
أو كان قد صرع المفتش مرة ... فلكم صرعت بدنشواى قتيلا
لا تذكر الكرباج فى أيامه ... من بعد ما أنبت فيه ذيولا

---

(٤٢) كتاب مصطفى كامل للاستاذ الرافعى من ص ٢٨٧ الى ص ٤٠ .

٢ - ومن قصيدة لأحمد شوقى الى ذكرى دنشواى سنة ١٩٠٧ بعد مرور عام على الحادث .

يا دنشــواى على رباك ســـلام	ذهبت بأنس ربوعـك الأيـام
شــهداء حكمك فى البلاد تفرقوا	هيهـات للشمل الشتيت نظـام
مـرت عليهـم فى اللحود أهلة	ومضى عليهم فى القبـور العام
كيف الأرامل فيك بعد رجالهـا	وبأى حال اصـبح الأيتـام
عشرون بيتـا اقفرت وانتـابهـا	بعد البشـاشة وحشة وظـلام
يا ليت شـعرى فى البروج حمائم	أم فى البـروج منيـة وحمـام
(نيرون) لـو أدركت عهـد كرومر	لعرفت كيـف تنفـذ الأحـكام
نوحى حمـائم دنشـواى وروعى	شعبا بوادى النيـل ليس ينـام
ان نامت الأحيـاء حالت بينـه	سـحرا وبين فراشـه الأحلام
متوجـع يتمثـل اليـوم الـذى	ضـجت لشـدة هوله الأقـدام

٣ - قصيدة حافظ ابراهيم فى حادثة دنشواى :

أيهـا القائمون بالأمر فينـا	هـل نسيتم ولاءنا والـودادا
خفضـوا جيشكم وناموا هنيئـا	وابتغوا صيدكم وجوبوا البلادا
واذا اعـوزتـكم ذات طـوق	بين تلك الربا فصيدوا العبـادا
انمـا نحن والحمـام سـواء	لم تغـادر أطواقنـا الأجيـادا
لا تظنـوا بنـا العقـوق ولكـن	أرشـدونا اذا ضللنا الرشـادا
لا تقيـدوا من أمـة بقتيـل	صادت الشمس نفسه حين صادا

وقال حافظ أيضا حادث دنشواى وفظائع المحاكمة :

جـاء جهـالنا بأمـر وجئتم	ضـعف ضعيفه قسوة واشتدادا
أحسـنوا القتل ان ضننتم بعفو	اقصـاصـا أردتم أم كيـادا
احسـنوا القتل ان ضننتم بعفو	انفوسـنا اصـبتم أم جمـادا
ليت شعرى أتلك محكمة التفتيش	عـادت أم عهـد نيرون عـادا

كيـف يحلو من القوى التشـفى   من ضعيف ألقى اليـه القيـادا
انهـا مثـله تشف عـن الغيـظ ولسـنا لغيظـكم أنـدادا

وكمثل لنشر الوعى الوطنى ضد الاحتلال وكدليل ان الشعب المصرى كالغلبية كان على وعى كامل بألامه ومعاناته وتحمله من اسـتغلال الأقلية المتمثلة فى الاحتلال وتحالفها مع الحكومات المصرية المتعاقبة ·

ففى مجال تحيز بعض كبار رجال الدولة للاحتلال وكان على رأسهم رئيس الوزراء محمد ريـاض فقد بلغت به المهانـة بأن امتـدح المعتمد البريطانى لورد كرومر علنـا فى خطبة له فى الاحتفـال بانشاء مدرسة محمد على الصناعية تحت رعاية جمعية العروة الوثقى بالاسكندرية فى حفلها يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٠٤ لوضع حجر الأساس ـ وكان الخديوى عباس قد رأس هذا الحفل فقد امتدح رياض باشا رئيس الوزراء الاحتلال وأياديه البيضاء على مصر وتقدم مصر على يديه ·

وقوبلت خطبته من الحاضرين بالدهشة لما قاله ليؤكد على خضوعه الكامل للانجليز وما ذكره من معانى الزلفى والاستكانة التى تفشت بين طبقة الوزراء والكبراء فى هذا العصر · وفى جريدة اللواء تصدى مصطفى كامل لموقف رياض باشا المهين فى مقال قال فيه :

« يعرف أصدقاؤنـا رأينا بشـأن سياسة رياض باشا وتصرفاته وأطواره فى حكومة البلاد ··· ولكن لم يكن يدور فى خلدنـا ان دولته يتمسح بالعروة الوثقى ليتملق الاحتلال والمحتلين ويشهر السلاح ليقتل به عواطف شعب مصر الغالية ··· ان دولة رياض باشا قال ما لم يقله مصرى منذ اثنين وعشرين عاما وطعن الأمة طعنة قاتلة ، وسخر من أبناء وطنه جهارا فالاحتفال لم يكن ميدانا لشرح صفات الرجال السياسيين أمثال كرومر وأعمالهم ··· الخ » ·

وقد ثار الرأى العام على رياض باشا لخطبته بعد هذا المقال وانهالت رسائل الاحتجاج ضده فى الصحف فى مختلف الجهات من الاسكندرية الى أسوان ودلت هذه الحركة على يقظة الروح الوطنية فى النفوس لمستوى استنكارها سياسة التملق للاحتلال وتمجيده مخالفة لرأى العامة ·

وكمثل آخر على تجاوب الوعى الشـعبى مع مؤسسته الوطنية اذا ما اعتبرنا أن الصحف الوطنية وجماعة مصطفى كامل التى تدعو صراحة

الاستقلال انها جميعا بمثابة مؤسسة وطنية فى ذلك الوقت فان جريدة اللواء سرعان ما تجاوبت مع ممثلى الشعب فى مجلس شورى القوانين عندما عارضوا بند الميزانية الخاص بالتصديق على تكاليف جيوش الاحتلال وذلك فى آخر سنة ١٩٠٤ وطالبوا بالاستقلال ٠

ولذلك تصدت جريدة اللواء يومى ١٣ و ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٤ بقلم مصطفى كامل قائلا :

« ان أعضاء مجلس شورى القوانين لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد الا وهو الاستقلال ٠٠٠ انكم يا حضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب العالى مرتين وحسبتم ان الاشارة تكفى ، وكأنكم نسيتم ان الألحاح فى الحق ليس بعيب ٠٠٠ فهل فاتكم ان مطالبتكم بالجلاء مما يقوى العقيدة الوطنية فى نفوس الخاصة والعامة والناشئة بنوع خاص ، وانكم ان لم تبلغوا الا هذه الغاية لكفاكم شرفا وأجرا » ٠

الارادة المصرية تواجه المشاريع الاستعمارية :

مشروع سير وليام برونيت فى القانون النظامى (٤٣)

ظهر هذا المشروع فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وقد وضع هذا المشروع وليام برونيت وهو مستشار بريطانى فى شئون الحكومة المصرية ٠

ويتلخص مشروعه فى انشاء مجلس نيابى مصرى رأيه استشارى وليس له أى سلطة مراقبة أو محاسبة للسلطة التنفيذية ٠ وينشأ بجانبه مجلس شيوخ يملك وحده السلطة التشريعية ولكن تكوينه عبارة عن خليط من المصريين والأجانب ويؤلف من بعض أعضاء بحكم مناصبهم وهم الوزراء المصريون والمستشار الانجليزى ومن فى مرتبتهم من كبار الموظفين البريطانيين ، ثم من عدد قليل من الأعضاء المنتخبين منهم ٣٠ عضوا مصريا ، ١٥ أجنبيا بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين بحكم وظائفهم والأعضاء الأجانب المنتخبين وبذلك تكون الأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين ٠

وبذلك تكون السلطة التشريعية بالكامل فى يد مجموعة غرباء ٠ وضع هذا المشروع فى السر وفى غيبة من الرأى العام المصرى وحتى على الخاصة ولكن أخبار المشروع بأبعاده أذيع خبرها فجأة عندما قدم السير

(٤٣) ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ الرافعى ، جزء أول ص ٥٢ ، ٥٤ ٠

برونيت صورة من المشروع الى حسين رشدى باشا رئيس الوزراء فى منتصف نوفمبر سنة ١٩١٨ ورد عليه رئيس الوزراء مستنكرا هذا المشروع وأعلن هذا الرد · فما كاد يذاع المشروع · ورد رئيس الوزراء عليه حتى عم السخط الشعب وسخط الخاصة على السياسة البريطانية لما فيها من اهدار الاستقلال الذى ينشده المصريون · والذى أثار الشعور العام بصفة خاصة هو ما نص عليه المشروع بوجود أغلبية أجنبية فى عضوية المجلس التشريعى المصرى المرتقب ، وبذلك يكون السلطة الأجنبية هى التى تتولى التشريع للبلاد وهذا تعبير عن المهانة فى حق الأمة · وبعد أيام قلائل تزايد السخط فسقط المشروع بما أثاره من سخط بين أعضاء الجمعية التشريعية الموقوف عملها والتى كانت تعتبر من أهم أركان المؤسسة الوطنية المصرية وبخاصة فى شخص وكيلها المنتخب « سعد زغلول » وما حوله من تجمع وطنى من أعضاء الجمعية التشريعية من الشبان المثقفين المؤيدين لسعد زعيم المعارضة الفعلية ·

ثالثا ـ مرحلة تكوين المؤسسة الوطنية :

المؤسسة الوطنية التى تتصدى لاستغلال الأقلية للأغلبية لا تظهر فجأة وبخاصة فى أمة مثل مصر ذات حضارة وتراث وشخصية مميزة فان هذه المؤسسة الوطنية تولد وتنمو ثم تعظم ثم تتحول الى مرحلة الصبا فالشباب فالرجولة وفى هذه المرحلة تكون قادرة على منازلة الظالم والمستبد ومصارعته ، وعندئذ تكون قادرة على اجتذاب الجماهير فى سبيل تحريكها لاحداث التغيير الثورى ـ وفى ثورة سنة ١٩١٩ نجد أن المؤسسة الوطنية ولدت عقب الهزيمة العسكرية للعرابيين فكانت بقايا المؤسسة الوطنية العرابيين تتمثل فى بعض المنفيين أمثال جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده حيث واصلا الاتصال بالوطنيين المصريين وبخاصة بعد أن تلاقيا فى باريس وأنشأ جريدة العروة الوثقى التى انتشر توزيعها فى مصر وفى العالم الاسلامى تحمل الأفكار الثورية ضد الاحتلال البريطانى وضد الاستعمار أينما كان فى العالم الاسلامى ·

كذلك كان هناك خطيب العرابيين عبد الله النديم الذى هرب وتجول فى أنحاء مصر وبين كفورها وقراها ناقلا دعوته الثورية على شكل مواويل وأزجال وأشعار ولكل من هؤلاء كان له أتباع استأنفوا الدعوة فمثلا سعد زغلول زعيم المؤسسة الوطنية لثورة سنة ١٩١٩ بدأ حياته السياسية بالأمل وروح الجهاد فى النفوس · وكانت أعداد هذه الجريدة تتسرب مبكرا منذ شبابه وسنه ٢٣ سنة فقد كان من تلاميذ جمال الدين الأفغانى

والشيخ محمد عبده واشترك فى جماعة وطنية سرية (٤٣م) (جماعة الانتقام) وكانت هذه الجماعة تعمل على الانتقام من الأشخاص الذين خانوا الثورة العرابية · وكان معه الأستاذ حسين صقر المحامى وحفنى بك ناصف · وأحمد على والقى القبض عليهم سنة ١٨٨٤ واحيلوا الى المحاكمة ولم تثبت عليهم التهمة وبرأتهم المحكمة المشكلة على شكل لجنة المتهمين لانها لم تعثر على دليل اتهام ولكنهم بقوا فى الاعتقال بعد اعلان البراءة أكثر من ثلاثة أشهر وكانت الحكومة مصممة على نفيهم الى السودان لولا تدخل وزير الحقانية حسين فخرى باشا وبقوا فى الاعتقال الى أن أمر النائب العام (٤٤) مستر ماكسويل بالافراج عنهم · وجميع ملابسات هذه التهمة ونشاط هذه الجماعة والحكم والاعتقال والافراج وصلت أخبارها الى الشعب بوسيلة أو بأخرى هذه المعلومات تعتبر رصيدا نضاليا لسعد وجماعته منذ شبابه ·

وقبل ذلك كان سعد أثناء عمله بجريدة الوقائع المصرية بعد أن طورها الشيخ محمد عبده فى أكتوبر سنة ١٨٨٠ فتحولت بفضل هذا التطور الذى شارك فيه سعد زغلول من جريدة رسمية تتناول المواضيع الرسمية فقط الى صحيفة أخبارية أدبية فكان سعد زغلول يتناول منها بقلمه المقالات الأدبية ونقد أحكام المجالس الملغاة وتلخيصها والتعقيب عليها (٤٥) وتعرف القراء ومخالطوهم ومجالسوهم من عامة الشعب على سعد زغلول كأمل شعبى فى المستقبل ، ولكن سعد فجأة آثر العمل فى الحكومة · فانتقل الى وظيفة ناظر لقلم قضايا الجيزة سنة ١٨٨٢ وكانت أشبه بوظيفة القاضى وبذلك انتقل الى الحكومة ومن العمامة الى الطربوش وعاصر وشارك فى الثورة العرابية فى هذه المدة ولكن بعد الافراج عنه سنة ١٨٨٤ فقد وظيفته وفضل أن يحترف المحاماة ورغم أن المشاع عن هذه الحرفة انها كانت صناعة وضيعة مبتذلة فان سعد زغلول بنشأته الوطنية والأخلاقية عن أسرة متمسكة بالتقاليد والأخلاق القويمة فقد أخذ سعد يمارس هذه المهنة بالقواعد الأخلاقية والعدالة التى توازى عدالة القاضى فارتفع بهذه المهنة وارتفعت به المهنة واشتهرت أمانته واخلاصه فى عمله بعد فترة وجيزة فملأت شهرته القطر من أقصاه الى أقصاه (٤٦) وتمنى كل صاحب حق مهضوم أن يوكله وتصدى هو لكثير من القضايا لأفراد ولهيئات مظلومة أوقعها حظها فى مخاصمة السلطات الأجنبية المحتلة أو المحلية الغاشمة

(٤٣ مكرر) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للاستاذ العقاد ، ص ٩٠ ·

(٤٤) نفس المصدر السابق ، ص ٧١ ·

(٤٥) نفس المصدر السابق ، ص ٧٥ ·

(٤٦) تراجم وسير المجلد الثامن عشر ، العقاد ، ص ٨٢ ·

وأمكن سعد لكفاءته ومنطقة سحر بيـانه أن ينتصر لها بالحق والعـدل والقانون فذاع صيته بين المتخاصمين وبالتالى انتقلت هذه السمعة الطيبة والوطنية الى عامة الشعب فكانت أيضا من ضمن رصيده الوطنى والأخلاقى فلم يكن يقبل التوكيل لأى ظالم أو مزور أو غير صاحب حق واستمر عمله فى المحاماه ثمانى سنوات الى أن عرضت عليه وظيفة نائب قاضى بمحكمة الاستئناف فى سنة ١٨٩٢ فقبلها • ومنذ هذا التاريخ آثر سعد أن يعيش حياة القاضى النزيه فابتعد كلية عن العمل العام والسياسة •

وكان فى الساحة فى هذا الوقت مصطفى كامل والذى كان هو الآخر يمثل أملا كبيرا للشعب المظلوم وهو أصغر من سعد زغلول بثلاث عشرة سنة حيث ولد سعد فى عام سنة ١٨٦١ تقريبا أما مصطفى كامل فقد ولد فى عام سنة ١٩٧٤ •

وقد آثر مصطفى كامل بعد تخرجه من الحقوق مباشرة سنة ١٨٩٤ التفرغ للعمل الوطنى والسياسى واستمر فى نشاطه بعد أن توقف سعد عن العمل العـام سنة ١٨٩٢ ولم تنقطع أخبار سعد القـاضى ثم الوزير تتنـاقلها الصحافة والشـعب ومواقفه الشجاعة فى مواجهة التصرفـات الشاذة والظالمة سواء من رجال الاحتلال أو من رجال الدولة فكان رصيده لدى الشعب كأمل وطنى فى تصاعد مستمر ولكن دون انتمائه لأى جماعة أو تنظيم أو حزب •

ولكن مصطفى كامل تفرغ كلية للعمل السياسى والوطنى والصحفى فكان رمزا حيا وملموسا لدى الشعب بصفة عامة ولدى الشباب المثقف والمتعلم بصفة خاصة • وبذلك كان يعتبر هو وجماعته مؤسسة وطنية متزامنة الأبعاد مع ظاهرة سعد زغلول ومع بعض التحفظات الشعبية •

مصطفى كامل سنة ١٩٧٤ ـ سنة ١٩٠٨

ولد مصطفى كامل سنة ١٨٧٤ م ووالده على أفندى محمد وأسرته من بلدة كتامة الغاب مركز طنطا وكان ضابطا مهندسا مصريا ووالدته السيدة حفيظة مصرية كريمة اليوزباشى محمد أفندى فهمى ـ بدأ كفاحه بعد تخرجه مباشرة وبعد حصوله على شهادة الحقوق سنة ١٨٩٤ من تولوز بفرنسا ـ ركز مصطفى كامل نشاطه السياسى عن طريق الدعوة فى مجال شريحة واحدة من شرائـح الشعب المصرى وهى طبقة المتعلمين وبخاصة خريجى المدارس العليـا • وكانت تعتبر قـلة وليس لها وزن فى العمل الجماهيرى ، كما انه لم يتقلب فى العمل الحر أو العام أو الرسمى حتى

يمكنه التفاعل أو التعامل المطلق مع القواعد الجماهيرية كسعد زغلول بل كرس كل جهوده الوطنية للدفاع عن قضية بلده في المحافل الدولية بصفة عامة وفي فرنسا وتركيا بصفة خاصة ، وعندما اضطرته ظروف العمل السياسي الى تبليغ دعوته ونشاطه وأفكاره الى عامة الشعب في مصر، عمل على انشاء جريدة تتبنى الدعوة وهي جريدة اللواء والتي أنشأها وصدر العدد الأول منها في ٢ يناير سنة ١٩٠٠ وكان وقتها الخديوي عباس يبحث عن الجانب الشعبي الذي يسانده في وقوفه في وجه الاحتلال البريطاني الذي تعود ممثلوه في مصر على الحد من سلطات الخديويين والتي لم يكن الخديوي عباس قد تعود عليها بعد تعيينه خديويا لمصر بعد وفاة والده الخديوي توفيق · ولاشك ان دعوة مصطفى كامل رغم اهمالها الاتصال بالعامة في مستهل ظهورها الا انها كانت تحمل الطابع الوطني الخالص وتهدف بالمقام الأول الى مصالح مصر ولكن وسيلتها كانت الاستعانة بمؤسسات تحتقر الشعب المصري وبالتالي كان الشعب لا يتفاعل معها بل يتجنبها وهي الجالية التركية ·

١ ـ أما موقف الشعب المصري من فرنسا فيرجع الى سابق احتلالها لمصر · وكان الشعب المصري قد عانى من قسوة هذا الاحتلال الفرنسي وبخاصة في ثورتي القاهرة ·

احتلال فاشودة :

بالاضافة الى موقف مصطفى كامل وجماعته عندما بالغوا في الاعتماد على التدخل الفرنسي العسكري في فاشودة ١٨٩٨/٧/١٠ بعد أن أرسلت الضابط الفرنسي مارشان الى فاشودة ١٨٩٨/٧/١٠ لاحتلالها وهي أرض سودانية تابعة لمصر المحتلة بشكل أو بآخر وقام مصطفى كامل بالانحياز للجانب الفرنسي على أمل أنه سيخلص قطعة من الأرض التابعة لمصر من يد الانجليز المخططين لاغتصاب السودان قطعة قطعة ولما أسرعت بريطانيا بتهديد فرنسا باستخدام القوات العسكرية المصرية ، أسرعت فرنسا بالجلاء عن فاشودة ، وظهر جليا للشعب المصري أن مصطفى كامل وجماعته كانوا يحسنون الظن بفرنسا والتي خذلته وكشفت تحيزه للجانب الفرنسي المتخاذل دائما أمام غريمته انجلترا ·

اتفاقية سنة ١٩٠٤ (توزيع مناطق النفوذ) :

وكان من ضمن الاحباطات التي أصيب بها الشعب المصري من فرنسا ومن اعتماد جماعة مصطفى كامل عليها هي ابرام اتفاقية سنة ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا التي قضت بتوزيع مناطق النفوذ فأطلقت بموجب هذه الاتفاقية يد فرنسا في الدول العربية في الشمال الأفريقي والتي كانت

تستعمرها فرنسا فى نظير ان أطلقت يد انجلترا لتتصرف فى مصر كيفما تشاء دون تدخل أو معاندةمن فرنسا أو مساعدة المناضلين المصريين وكان على رأسهم مصطفى كامل صديق فرنسا .

٢ ـ أما موقف الشعب المصرى الحذر من تركيا فانه كان يتسم بعدم الاعتماد عليها اطلاقا فى أى محاولة من محاولات التدخل ضد الاحتلال البريطانى ولو حتى للدفاع عن حقوقها الصورية فى مصر فلم تغادر مخيلة الشعب المصرى خذلان تركيا لعرابى وللثورة العرابية(٤٧) وسلبيتها ضد بوادر الغزو البريطانى أو ضد الغزو البرنطانى نفسه لمصر بالاضافة الى أن تركيا فى أوائل (٤٨) الثورة العرابية أيدت عرابى وأنعم عليه السلطان التركى بالرتب والنياشين ثم انقلبوا عليه فيما قبل الغزو البريطانى مباشرة ثم فجأة وفى أحرج مراحل الثورة العرابية وفى أثناء تهديد الأساطيل البريطانية لسواحل مصر وأثناء الغزو يعلن السلطان فى خسة ونذالة عصيان عرابى متضامنا مع انجلترا الغازية .

كما أن الشعب المصرى (٤٩) لم ينس أبدا تأييد مصطفى كامل وجماعته وجريدته اللواء فى مايو سنة ١٩٠٦ لتركيا عندما هددت طابا المصرية واعتبرت جريدة مصطفى كامل انقاذا لمصر من الاحتلال الانجليزى وفجأة ينسحب الجيش التركى بمهانة وتخاذل ازاء أول بادرة من انجلترا بارسال أسطولها للتجول فقط أمام طابا فاصيب المصريون بصدمة وخيبة أمل من تركيا وصديقها مصطفى كامل .

٣ ـ أما موقف الشعب المصرى من تأييد مصطفى كامل للخديوى عباس فقد كان الشعب المصرى يحمل وقتها للخديوى عباس بعض الاحترام لمعارضته للاحتلال البريطانى ولكن عندما تراجع عباس عن تأييد مصطفى منضما الى سلطات الاحتلال لشخصيته المهزوزة ـ فقد كان مصطفى كامل يؤيد الخديوى عباس ويدعو لموافقته بحماس استدرج به رضاء الشعب المصرى (٥٠) ولكن عندما حدث الخلاف بين عباس ومصطفى كامل اقتنع الشعب بعدم سلامة سياسة مصطفى كامل وجماعته وجريدته فى تأييد الخديوى عباس .

٤ ـ تمادى مصطفى كامل وجماعته من التنكر للثورة العرابية :

فالشعب المصرى الذى ذاق حلاوة الاستقلال والحرية فى فترة الثورة العرابية القصيرة والتى لم تنهزم فيها روحه .

---

(٤٧) ص ٢٨٨ من كتاب الثورة العرابية ، للاستاذ الرافعى .
(٤٨) نفس المصدر السابق ، ص ٤٢٧ .
(٤٩) المرجع السابق ، ص ١١ .
(٥٠) المرجع السابق ، ص ١٨ .

رغم الهزيمة العسكرية فالشعب لم يتنكر أبدا لعرابى ولكنه وقف مذهولا وممزقا من تمادى ابن من أبناء مصر المتصدى للعمل الوطنى مثل مصطفى كامل فى الهجوم على عرابى والعرابيين والثورة العرابية علما بأن مصطفى كامل نفسه وجماعته نفسها ما هى الا امتداد لهذه الثورة ٠

تقدير الشعب المصرى لجانب كبير من دعوة مصطفى كامل :

وفى وسط كل هذه الخيوط المتشابكة والمعقدة كان نشاط مصطفى كامل يسير بقوة وتركيز تتناسب مع عزيمة الشباب وذلك على صفحات الأهرام وجريدة المؤيد ثم فى جريدة اللواء التى انشأها مصطفى كامل وصار يعكس على صفحاتها أفكاره وعقائده وخطبه ومساجلاته وبذلك تكون حوله وحول جماعته على مر الأيام رأى عام فكان هو وجماعته وقتها بمثابة مؤسسة وطنية مصرية رغم المواقف الحذرة للشعب المصرى من بعض جوانب وسائل سياسته وكان لهذه المؤسسة الوطنية امكاناتها الصحفية وتراثها النضالى الذى لم ينشد الا الحرية والاستقلال للبلاد وقد كانت هذه المؤسسة الوطنية كثيرا ما تتصدى بالكتابة والخطابة والتوعية لجميع القضايا الهامة والأحداث المؤثرة على الوطن بجانب دعوتها الى التمسك باقامة دستور للتأكيد على الحياة النيابية ثم صار التوسع فى هذه المؤسسة الوطنية بانشاء نادى المدارس العليا والذى افتتح فى ٥ ابريل سنة ١٩٠٦ ٠

وفى آخر أيام مصطفى كامل فطن الى المآخذ التشعبية على جماعته ومؤسسته الوطنية بعد أن تخلى عنه الخديوى متخذا جانب المعتمد البريطانى وبعد فقد الثقة فى فرنسا التى كان يعتمد عليها اعتمادا كثيرا لتساعده فى التخلص من الاحتلال البريطانى - وبعد أن فطن الى تفاهة الأتراك وعدم ثقة الشعب المصرى فى السياسة التركية ولذلك عندما جاءت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ ٠ سارع مصطفى كامل بالتجاوب الكامل مع آلام الشعب المصرى ومعاناته وقام بحملة صادقة خارج البلاد وفى انجلترا بصفة خاصة مما كان له أثر بالغ على تحول الرأى العام الخارجى للعطف على قضية استقلال مصر ورددت الصحافة الأجنبية والمحلية هذا النشاط الصادق ، بالاضافة الى نشاط الجريدة الوطنية كمؤسسة وطنية وعن طريق جريدته فى اذكاء روح التمرد والثورة ضد الاحتلال البريطانى ليس أدل على تجاوب الشعب لموقف مصطفى كامل الا الاستقبال الشعبى الحافل ولأول مرة لمصطفى كامل عند عودته الى مصر بعد هذه الحملة الصادقة والمتجاوبة مع شعور الشعب المصرى الذى لمس من موقف مصطفى كامل الأخير أنه تحرك ثورى جديد امتدادا للثورة العرابية التى طالما هاجمها مصطفى كامل وحزبه وجريدته قبل ذلك ٠

وكادت مصر بعد ذلك أن تستـــتفيد من مصطفى كامل وجماعتـه كمؤسسة وطنية لولا أن عاجلته المنية بعد موقفه الوطنى من حادثة دنشواى وتوفى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وهو فى سن الشباب (٣٥ سنة) ٠

محمد فريد ١٨٦٨ ـ ١٩١٩ :

وتولى محمد فريد زعامة الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل فى عام ١٩٠٨ وعلى أساس أن محمد فريد هو خليفة مصطفى كامل فى زعامة المؤسسة الوطنيـــة المصرية فقد وجب التعريف به وبنشـاطه الوطنى والسياسي فقد ولد محمد فريد بالقاهرة (٥١) فى ٢٠ يناير سنة ١٨٦٨ وهو ابن أحمد باشا فريد ناظر الدائرة السنية سنة ١٨٨٦ ووالدته هى السيدة سمية هانم ابراهيم من أسرة كبار تجار البهار فى مصر ٠ نال شهادة الحقوق سنة ١٨٨٧ وتفرغ بعد تخرجه للكتابة والتأليف وكان يجيد العربية والفرنسية ثم اشتغل بالمحاماة ثم عين وكيلا لقلم قضايا الدائرة النسائية وله عدة مؤلفات وطنية تاريخية (البهجة التوفيقية) عن محمد على باشا ثم (تاريخ الدولة العثمانية) ثم (تاريخ الرومان) وكان يحب السفر الى الخارج وحضور المؤتمرات ليدافع فيها عن قضية بلاده ـ وفى عام ١٨٩٨ انشأ مجلة (الموسوعات) بالاشتراك مع الأستاذ أحمد حافظ عوض ٠ عندما كان وكيل نيابة الاستئناف سنة ١٨٩٦ عرضت أمامه قضـية اتهام لجريدة المؤيد الوطنيـــة فى ذاك الوقت وكان رئيس تحريرها الشيخ على يوسف بحجة نشرها أخبار عن أحوال الجيش المصرى فى حملة دنقلة ٠ وتفشى الأمراض فى القوات المصرية وانتصار الدراويش عليهم وكلها معلومات كانت واردة بتلغراف كان تحت يد توفيق أفندى كيرلس أحد مستخدمى مكتب تلغراف الأزبكية واتهم هو الآخر بافشاء أسرار ـ وقام الأستاذ محمد فريد بصفته وكيل النيابة المختص بالتحقيق وعمل على ابعاد التهمة عن رئيس التحرير وموظف التلغراف مما تسبب فى اصـدار حكم البراءة عليهم مما جعل سلطات الاحتـلال المهتمة بالقضية تسخط على محمد فريد والمحكمة وتم نقله كجزاء له الى نيابات الوجه القبلى فى بنى سـويف ومغـاغة فقدم استقالته حفـاظا على كرامة المهنـة وقبلت الاستقالة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ٠ وقد أكبر الوطنيون هذا الموقف للأستاذ محمد فريد ـ ثم عاد فاشتغل بالمحاماة سنة ١٨٩٧ ثم اعتزلها عام ١٩٠٤ لاهتمامه البالغ بالعمل السياسى والصحافة والكتابة والسفر الى الخارج للدفاع عن قضية مصر ومشاركة زميل كفاحه مصطفى كامل فى

---

(٥١) كتاب محمد فريد للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ص ٢٣ ، ٣٢ ٠

جهاده • ومنذ بدء كفاحه كان هدفه الأساسى هو المطالبة بالجلاء فاتسمت نداءاته وخطاباته بالمطالبة بالجلاء بأسلوب يسبق المطالبة والمناداة بالدستور والحياة النيابية ـ وعندما تحالف الخديوى عباس بشكل أو بآخر مع المعتمد البريطانى الجديد سير الدوين غورست كان محمد فريد بالذات صريحا فى عدائه للخديوى وجاء فى احدى مقالاته بجريدة اللواء يحمل على الخديوى عباس حملة عنيفة بقوله « مما يجب علينا اعلانه والجهر به أمام الملأ كله ان تصريحات الجناب العالى لا تفيدنا بأى حال •• ان كل مصرى لا يقبل مطلقا أن يكون حكم مصر ومصيرها بيد سمو الخديوى بمفرده أو بيد المعتمد البريطانى » •

كما كان صريحا الى أقصى الحدود (٥٢) فى تحديده لعلاقة مصر بتركيا عندما اشتم من عرض تركيا بعض المزايا عندما كان منفيا فى بلادهم سنة ١٩١٥ فقد صرخ مع أعوانه هناك « مصر للمصريين ـ نحن قد قاومنا الانجليز ونقاوم كل من يريد أن يأكلنا أيا كان لاننا نسعى وراء الاستقلال وحده » •

وبعد وفاة زميل كفاحه مصطفى كامل وتولى محمد فريد زعامة الحركة الوطنية فقد بادر محمد فريد وصبغها بطابع شخصيته الصلبة وثقافته الواسعة ووعيه البالغ بالأحداث فى مصر وتطور الأوضاع العالمية المحيطة ولم يكن مجرد استكمال لما بدأه سلفه مصطفى كامل لذلك فقد اتخذ موقف البذل والعطاء لشعب مصر بل اتخذ موقفا جماهيريا منذ اللحظة الأولى فأصبح بحكم اندماجه بالشعب يتلقى من الشعب آلامه ومعاناته ويعبر عنها التعبير الصادق ففى أول مؤتمر يعقده بعد وفاة مصطفى كامل ولأول مرة يضع برنامجا سياسيا قوميا لتحريك كافة القوى السياسية الاجتماعية فى البلاد على أساس بحث المشاكل الداخلية والخارجية وبناء على ذلك فقد وضعت الخطة لتوسيع آفاق الساحة الوطنية فالى جانب نادى المدارس العليا الذى يضم صفوة المثقفين فقد تبنى دعوة انشاء مدارس الشعب (٥٣) الليلية لتعليم العمال والفقراء مجانا ـ وبعد سنة من هذا المؤتمر تأسس نقابات العمال والصناع لأول مرة فى مصر فى الساحة الوطنية الشعبية انضم اليها غالبية أهل البلاد من الفلاحين وتنتشر مدارس الشعب بعد ذلك فى العواصم وتنشأ أول نقابة للعمال نقابة عمال الصنائع اليدوية ببولاق • وبمجرد ايجاد كيان لتمثيل العمال وظهرت فعلا الحركة التعاونية وبذلك بدأت الحركة الوطنية فى مصر تسير

---

(٥٢) بطولات مصرية للاستاذ نعمان عاشور ، ص ١٦٥ ، ص ٦٦٥ ، ٦٦ •

(٥٣) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٨ •

سيرا شعبيا طبيعيا وعمليا نحو امكان تحقيق للهدف الأساسى وهو تحقيق الجلاء بأيدى المصريين أنفسهم دون الاعتماد على الأتراك ولا على الأوروبيين أو الفرنسيين · ففى المؤتمر الوطنى المنعقد فى سنة ١٩١٠ أعلن محمد فريد ضرورة الوصول الى جعل التعليم الابتدائى الزاميا ومجانيا لكل مصرى ومصرية وأن يكون لكل عاصمة مديرية مدرسة ثانوية على الأقل وأن تشكل النقابات الزراعية للدفاع عن حقوق الفلاح أمام الحكومة وأمام الملاك ــ وان تراعى حقوق العمال اليدويين ونقاباتهم ومجهوداتهم ــ ·· » وانه لا سبيل لأى حرية فى مصر الا أن يصبح الصانع والزارع فى مأمن من الفقر أو البطالة » ومن أهم مواقفه فى تلك المرحلة هو الدور الذى لعبه فى اجبار الحكومة الى دعوة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بتأييد (٥٤) من الرأى العام للنظر فى معارضة موضوع مد امتياز شركة قناة السويس(٥٥) وانتهى الأمر برفض الامتياز · وفضح محمد فريد بكتاباته تدخلات رئيس النظار بطرس باشا غالى (٥٦) لمصلحة الشركة والاحتلال ومن هذا الوقت تقريبا وأصبح العداء سافرا بين محمد فريد وسلطات الاحتلال والحكومة المصرية المتعاونة تماما مع هذا الاحتلال ــ وبعد مقتل بطرس غالى (٥٧) على يد الوردانى اتخذت الحكومة هذه الحادثة سببا لاضطهاد الحزب الوطنى فصار حبس كثير من أعضائه وتم تفتيش منازلهم ولما لم تجد الحكومة ما ترتكز عليه فى محاكمة محمد فريد وبعد براءة من اتهموا بمشاركة الوردانى أصدرت المحكمة قوانين استثنائية تحاكم على القصد الجنائى ، والمظاهرات وأصبحت الخطب والروايات التمثيلية خاضعة للرقابة وأصبح ذكر بعض الألفاظ أو الأسماء فى الصحف أو النشرات محل شك من السلطات وانتهزت الحكومة الفرصة واتخذتها ذريعة لمطاردة محمد فريد واخوانه فى هيئة تحرير اللواء (٥٨) وعندما ظهر كتاب (وطنيتى) ثم تسببت المقالة التى كتبها محمد فريد عن « تأثير الشعر فى الحركات الوطنية » والتى وصفها الشيخ الغاياتى فى صدر كتابه · وأقيمت الدعوى العمومية على محمد فريد وعلى المؤلف وعلى الشيخ عبد العزيز

---

(٥٤) كتاب محمد فريد للأستاذ الرافعى ، ص ١٥ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، الى ١٥٦ ·

(٥٥) محمد فريد للأستاذ الرافعى ، ص ١٥٣ الى ص ١٧٨ ·

(٥٦) المرجع السابق ص ٥٧ خطبة محمد فريد فى المؤتمر الوطنى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١١ ·

(٥٧) خطبة محمد فريد فى المؤتمر الوطنى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١١ ·

(٥٨) محمد فريد للأستاذ الرافعى ، ص ١٧٩ ·

جاويش لكتابتهما المقدمتين لهـذا الكتاب بدعوى (٥٩) أسلوبهما المثير المشعور المعادى للحكومة (الاحتـلال) وأجرى التحقيق الرجل البغيض وطنيا منذ نشأته الوظيفية فى النيابة محمد توفيق نسيم بحجة ان بالكتاب أمورا يعاقب عليها قانونيا • وأصدرت المحكمة بعد مرافعة توفيق نسيم رئيس النيابة وقتها وأصدرت حكمها بحبس الزعيم محمد فريد ستة أشهر مع النفاذ • وقوبل الحكم بالسخط والمقت العـام سواء من أنصار أو خصـوم محمد فريـد والحزب الوطنى وتجاوبت الصحافـة الوطنية والأجنبية معا مع هذا السخط وظهر جليا من النشر والتعليق أو الأحاديث انه لم يكن المقصود هو المحاكمة بقدر ما كان المقصود هو التنكيل بمحمد فريد وبالحركة الوطنية والقاء الرعب والفزع فى صفوف الوطنيين بعد أن انتظمت صفوفهم بسرعة بعد وفاة مصطفى كامل فاستأنفوا الجهاد(٦٠) فى مواجهة الاستبداد والاستغلال لمدرجة وصول هذه الدعوة الوطنية الى مجلس الشورى والجمعية العمومية المفروض وقوعها تحت سيطرة الحكومة وسلطات الاحتلال وقد اشترك فى هذه الحملة المسعورة الأشقاء الثلاثة التى جمعتهم « الانتهازية السياسية » وهم الاحتلال والخديوى والوزارة •

وفى يوم خروج محمد فريد من السجن بعد تمضية مدة الحبس يهتف فريد فى مستقبليه « مضى على ستة أشهر فى غيابات السجن ولم اشعر فيها أبدا بالضيق الا عند اقتراب أجل خروجى لعلمى انى خارج الى سجن آخر الأمة المصرية الذى تحده سلطة الفرد (الخديوى) ويحرسه الاحتلال » وسرعان ما تنتشر كلمات محمد فريد الصادقة بين الخاصـة والعامة • وتوالت الاجراءات التعسفية فى تعطيل وغلق الجرائد والمجلات الوطنيـة وتتزايد حلقـة القيـود الاستعمارية وعملاؤها الحـكام المصريون خصوصا بعد أن التفت الجماهير حول الحزب الوطنى وزعيمه محمد فريد وجماعته ففى عام ١٩١٢ انتهزت الوزارة فرصـة عقد المؤتمر السنوى للحزب الوطنى فى ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ واتخذت ما جاء فى خطبة محمد فريد فى هذا المؤتمر وبخاصة قوله « بان عدم (٦١) التفات الحكومة الى ترقية شأن العـامل والفـلاح مرجعه الاحتلال الذى يريد أن تبقى هذه

---

(٥٩) لو كانت مقدمة محمد فريد للكتاب « على الشعراء أن يقلعوا عن عادة وضع قصائد المدح فى أيام ومواسم معدودة وان يستعملوا هذه المواهب فى خدمة الامة بدلا من ان يصرفوها فى خدمة الاغنياء وتملق الأمراء والتقرب من الوزراء ، فالحكام زائلون والأمة باقية •

(٦٠) المصدر السابق ، ص ٢٥٧ الى ٢٦٦ •

(٦١) مطولات مصرية للأستاذ نعمان عاشور ، ص ١٧٢ •

الطبقات كقطيع الغنم يؤمرون فيطيعون ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم » وما ختم به خطابه بالتأكيد على « المطالبة بالدستور » فلم يمض يومان فقط حتى استدعته النيـابة وحققت معه على تهمة التحريض على كراهية الحكومة وهي التهمة التقليدية التى اتخذت ذريعة منذ اعادة العمل بقانون المطبوعـات العتيق ص ٢٨٨ من الكتاب) وكان المؤتمر قد أصدر قرارا بتجديـد الاحتجاج على الاحتـلال (٦٢) وارسـال برقية بذلك الى وزير خارجية انجلترا أو أصدر قرارا آخر يطلب اعادة العمل بالدستور وارسال برقية بذلك الى الخديوى ٠ واقيمت الدعوى العمومية على الفقيد بالتهمة السابق الاشارة اليها وصار اتهام الأستاذ اسماعيل حافظ مدير جريدة العلم (لسـان حال محمد فريـد) وعلى فهمى كامل مدير جريدة اللواء لنشرهما الخطبة فى الجريدتين وأحيل الثلاثة الى محكمة الجنايات وكان يتولى التحقيق على ماهر (باشا) وأثناء (٦٣) التحقيق مع محمد فريد استقال وزير الحقانية سعد زغلول باشا فى ذاك الوقت فى مارس سنة ١٩١٢ (٦٤) وأعلن ان الاجراءات التى اتخذت ضد محمد فريد لم يؤخذ رأيه فيها وكان ذلك ضمن أسـباب استقالته وقـام بالدفـاع الأستاذ عبد العزيز فهمى بك من ضمن هيئة الدفاع وأصدرت المحكمة بعد محاكمة صورية حكمها بحبس محمد فريد سنة مع الشغل وحبس كل من اسماعيل حافظ وعلى فهمى كامل (شقيق مصطفى كامل) بثلاثة أشهر حبسا بسيطا وظهر من ملابسات اقامة الدعوى والتحقيق والمحاكمة ان الحكومة كانت مصممة على أن تستمر فى ادخال محمد فريد السجن كلما خرج منه وبأى تهمة وبأى أسلوب حتى توقف نشاطه الوطنى المتزايد والمؤثر جماهيريا وكذلك العمل بأى طريقة على تعطيـل وغلق الجرائـد الوطنية وتكميم الأفواه المطالبة بالاستقلال الحقيقى ٠ ازاء هذه الظروف التعسفية عمل زملاء كفـاح محمد فريد والمؤسسة الوطنية على تهريب محمد فريـد الى الخارج قبل أن يقبض عليه لتنفيذ الحكم وفعلا تمكنوا من تسفيره الى الخارج من ميناء الاسكندرية وهاجر فعلا فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ ولم يتمكن من العودة بأى حال حيث كانت الحكومات المصرية وبتحريض من سلطات الاحتلال له فى الدول المهاجر اليها وبخاصة فى الآستانة للقبض عليه واعادته لتنفيـذ هـذا الحـكم وكثير من أحـكام صدرت ضـده على تهم

---

(٦٢) كتاب محمد فريد للأستاذ الرافعى ص ٢٨٨ الى ص ٠

(٦٣) جريدة العلم لسـان حال الحزب الوطنى عدد ٥ أبريل سنة ١٩١٢ ٠

(٦٤) جريدة العلم عدد ٢ أبريل سنة ١٩١٢ ذكرت أن اجراءات التحقيق والسير فى الدعوى ضد محمد فريد وصحيته اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل سعد زغلول كانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء محمد سعيد باشا (عدو سعد زغلول) والنائب العام ٠

أحرى معلقة ومن أشهرها قضية منشورات فهاجر الى جنيف وتنقل بعد ذلك بين العواصم الأوروبية وحضر جميع مؤتمرات السلام وعقد كثيرا من المؤتمرات دفاعا عن قضية بلاده التى أجبر على الهجرة منها شبه منفى ومطارد بأحكام شتى معلقة واستمر هكذا حتى عام ١٩١٩ وخلال ذلك اتصل بالحركة الاشتراكية وحركة السلام العالمية والأحزاب العمالية(٦٥) فى معظم دول العالم • وفى أحد مؤتمراته وكانت تنكرت له فرنسا مجاملة لحليفتها انجلترا منعت عقد المؤتمر بها فعقده فى بروكسل فى باجيكا • ونجح محمد فريد فى جعل المسألة المصرية مسموعة فى معظم دول العالم الغربى • وأخيرا تمكن منه المرض فى بداية سنة ١٩١٩ وتوفى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ فى برلين وسعد باشا والوفد المصرى موجود فى باريس يكافح من أجل قضية استقلال مصر — فى أيام مرضه الأخيرة — كان مستبشرا بكفاح الشعب المصرى وبخاصة بعد سماعه أنباء توكيل الشعب المصرى للزعيم سعد زغلول وأصحابه للتكلم باسم مصر للمطالبة باستقلال مصر وجلاء الانجليز عنها •

---

(٦٥) بطولات مصرية للأستاذ نعمان عاشور ، ص ١٧٢ الى ص ١٧٧ •

سعد زغلول يتمرس فى الحياة العملية والخـــدمة العـــامة

منذ ان كان سعد زغلول الشاب يحضر(٦٦) مجالس الزعيم الاسلامى جمال الدين الأفغانى والعالم الدينى المجدد والشيخ محمد عبده ويشارك بشكل أو بآخر فى نشاط العرابيين قبل هزيمة جيش عرابى ثم اعتقاله بعد الهزيمة بتهمة تكوينه تنظيم سرى (جماعة الانتقام) فقد آثر بعد الافراج عنه الى اقتحام العمل الوظيفى فى مختلف الوظائف التى لها صلة بالقانون والاجتماع ثم استقال فجأة من وظائف الحكومة واشتغل بالمحاماة وبرز فيها وكل هذه الممارسات كان سعد يتناولها ويقوم بها على أساس أخـــلاقى وطنى فى حدود القانون وليس تملقا لحاكم أو محتل وانتصر لكثير من المظلومين فتكون له رصيد شعبى لا يستهان به ، ثم فجأة تعرض عليه وظيفة نائب قاض بمحكمة الاستئناف سنة ١٨٩٢ فقبلها ويتحول الى ساحة القضاء ويتكون له أثناء عمله بالقضاء رصيد شعبى لا يستهان به ليكون له مكان مرموق فى المؤسســة الوطنيــة المصرية – وكان سعد طوال حياته العملية متشبعا بتعاليم زعماء النهضة المصرية الصميمة التى تربط الاســتقلال والحرية بمدى تزويد الأمة بعـدة العلم (٦٧) واليقظة والمثابرة وهى وسيلة الاستعداد لهذا الاستقلال والمطالبة به وهى ما كان ينادى به جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ولذلك يمكن بتتبعنا للمسار الوطنى والسياسى لسعد زغلول الذى تفانى فى عمله العام بما يحقق(٦٨) هذه الأهداف الوطنية وبخاصة منذ أن عين وزيرا للمعارف(٦٩) فى ١٩٠٧/١٠/٢٨ وحتى منذ اشتغاله بالمحاماة ثم بالقضاء فلم تسنح له فرصة لخدمة الدعوة الوطنية الاصلاحية حسب اعتقاده الا وانتهزها وعمل فيها بكل ما هو قادر عليه • فقد أيد وساعد كما سبق وذكرنا مصطفى

---

(٦٦) انظر كتاب (تراجم وسير) للأستاذ العقاد من ص ٨٢ الى ص ٨٠ (المجلد الثامن عشر) •

(٦٧) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقــاد ، ص ٩٨ •

(٦٨) المصدر السابق ، ص ١١١ الى ص ١٣١ •

(٦٩) نفس المصدر السابق ، ص ١٠٥ الى ص ١٣١ •

كامل وعلى يوسف وغيرهما من الكتاب والصحفيين وقاسم أمين فى دعوته لتحرير المرأة واصلاح الحياة الاجتماعية • وأيد بكل قوته دعوة انشاء الجامعة المصرية وصدر من منزله منشورها الأول الى الأمة •

وجاء عام ١٩٠٦ بحادث دنشواى وتألب الرأى العام الداخلى والخارجى حتى فى بريطانيا نفسها ضد تصرفات سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر والتى بلغت القسوة فيها حدا كبيرا وكان من الطبيعى أن تعمل الحكومة البريطانية على امتصاص غضب الشعب المصرى منذ بدأت فى تنفيذ خطة ترمى الى اعطاء المصريين بعض الحرية وبخاصة فى شئون ادارة بلادهم ونظرا لما عرف عن سعد زغلول أثناء عمله بالمحاماة والقضاء من النزاهة والاستقامة والتمسك بالكرامة والسمعة الحسنة سواء فى دوائر سلطات الاحتلال أو بين عامة الشعب والمسئولين كما بينا سابقا وحيث كان سعد قد تعرف على اللورد كرومر والمعتمد البريطانى عن قرب فى صالون الأميرة نازلى فاضل (٧٠) والذى كان يجمع شمل كثير من المسئولين المصريين وكبار موظفى السلطة البريطانية والأدباء والمفكرين ، كما كان سعد أثناء عمله كمحام كان مكلفا من الأميرة بالنظر فى شئونها القانونية وساعد كل

---

(٧٠) مذكرات سعد زغلول الجزء الأول ص ٣٥٨ ، الأميرة نازلى فاضل هى ابنة الأمير مصطفى فاضل باشا أخو الخديو اسماعيل ، تربت تربية أوربية • وتزوجت بخليل شريف باشا أخو على باشا شريف سفير الدولة العثمانية بباريس ولما توفى عادت الى مصر وأقامت بها وكان لها صالون يلتقى فيه أهل العلم والفن والادب من مصريين وأجانب واشتهر عنها ميلها للانجليز ، كانت تزور أختها رقية هانم فى تونس فتعرفت بالسيد خليل بو حاجب نجل قاضى المحكمة الشرعية بتونس فتزوجته ولكنها لم تعقب • وعاشت معه الى أن ماتت فى أول يناير سنة ١٩١٤ • وكانت على علاقة طيبة بمحمد فريد الذى كان يزورها فى تونس ويقول عنها • كنا على طرفى نقيض فى السياسة ولكنها كانت تحترم آرائى ، وكانت تكره مصطفى كامل وتتهمه بالمتاجرة فى الوطنية • وعندما كان مصطفى كامل مريضا دعت عليه بالموت أمام محمد فريد فقاطعها من ذلك الحين فيقول « لم اقابلها بعدها قط ، على أن صلتى بها كانت متينة » •

واختارت الأميرة نازلى فاضل سعد زغلول وكيلا لأعمالها بسبب شهرته فى المحاماة • وقد أتاحت هذه الفرصة لسعد زغلول الاختلاط بأوساط الطبقة الأرستقراطية لقد كانت الأميرة صاحبة صالون معروف وكان اشبه بمنتدى ادبى للمناقشة وتشجيع المواهب الممتازة وتوثقت علاقة سعد زغلول بصالون الأميرة وبخاصة بعد عودة الشيخ محمد عبده الى القاهرة من المنفى عام ١٨٨٨ وأصبح هو الآخر من أصدقاء الأميرة • وحيث كانت الأميرة تنتمى لفرع من الأسرة الخديوية يدعى أحقيته لولاية العرش • فكانت على علاقة سيئة مع الخديوى عباس حلمى لخلافها معه على أحقيتها فى مقررات حرمها منها الخديوى عباس ولذلك كونت علاقات طيبة مع الموظفين الانجليز وعلى رأسهم افيلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) ومن خلال تردد سعد على هذا الصالون تعرف عليه كثير من الموظفين الانجليز ومنهم بارنج كرومر •

ذلك على أن يقوم كرومر بترشيح سعد زغلول لمنصب وزير المعارف فى ١٩٠٧/١٠/١٨ كما ان الامام محمد عبده كان يتناول الحديث عن سعد زغلول بالخير دائما للمعتمد البريطانى كرومر ٠ وكان وقتها يوجد بكل وزارة مستشار بريطانى له الحل والعقد ٠ وكان الوزير المصرى ما هو الا صورة ليس لها من الاختصاص سوى التوقيع على اقتراحات المستشار البريطانى ٠ وكان فى وزارة المعارف وقتها مستشار بريطانى « دنلوب » ذاع صيته وأسلوب تسلطه وعجرفته وبراعته الاستعمارية والانفراد بشئون التعليم فى مصر والعمل على تدهوره وتشويهه وتجميده عند مستوى خاص لايصل بالمتعلمين المصريين الالمستوى توريد موظفين مطيعين للحكومة الخاضعة للاحتلال ٠ وكان مما أذيع عن سعد زغلول قبل توليه هذه النظارة انه من دعاة اصلاح التعليم فى مصر والدعوة الى انشاء الجامعة المصرية ـ وازاء هذا وذاك سواء من مواصفات سعد والمواصفات المضادة عن المستشار البريطانى « دنلوب » المدعم بتأييد المعتمد البريطانى على طول الخط فقد حدث التصادم الحتمى بين العقليتين عقلية الوزير سعد الاستقلالية وعقلية « دنلوب » الاستعمارية المتسلطة والمتعالية ـ وكان سعد من اللماحة بمكان حيث كان دائم التصادم معه وهو على حق ولمصلحة أبناء بلده التلاميذ والمدرسين المصريين وكان الفصل فى الحكم بينهما دائما هو المعتمد البريطانى لورد كرومر وحسب المخطط البريطانى الجديد فى أسلوب التخفيف عن المصريين فقد كان غالبا ما ينصر سعدا عندما يكون الحق فى جانبه وبما يخالف تعسف المستشار البريطانى « دنلوب » ٠ وتعمدت سلطات الاحتلال جعل وزارة المعارف وزارة من الدرجة الثانية فى مصر فلم تكن وزارة مستقلة بوزيرها بل كانت ذيلا ملحقا بوزارة الأشغال يحضر اليها الوزير مرتين فى الأسبوع فقط للتوقيع على ما هو مجهز له من المستشار البريطانى كل ذلك امعانا فى توسيع سلطات المستشار بما يحقق تدهور وتجميد التعليم فى مصر وأصبح هذا المستشار هو سيد الديوان (٧١) ٠ وجاء سعد زغلول وزارة المعارف فى يدى هذا المستشار وفى يد أعوانه الانجليز والفرنسيين وما يليهم من كبار الموظفين المصريين الذين تعودوا على الا يطيعوا فيها الا الأجانب وعلى رأسهم المستشار « دنلوب » ولم يمض أسبوعان حتى استدعى سعد الموظف المكلف بتحضير الميزانية وكان فرنسيا يعتبره « دنلوب » هو وأعماله من اختصاصه فقط ولا يصح أن يتدخل أحد فى أعماله حتى ولو كان الوزير نفسه واستدعاه سعد وطلب منه عرض أعماله عليه وتلعثم

---

(٧١) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ١١٤ الى ص ١٣١ ٠

الرجل فأعطاه سعد مهلة ولما انقضى ميعادها استدعاه الوزير سعد زغلول للمرة الثانية ومستندا على اختصاصات الوزير وأمره لآخر مرة بتجهيز وعرض الميزانية عليه بعد فترة محددة ولآخر مرة ذكره باللوائح التى تعطى للوزير هذا الحق وذهب الموظف الفرنسى الى المستشار دنلوب وبلغه بما حدث فلم يرد المستشار أن يحرج نفسه فى مواجهة منطق الوزير سعد بالتمسك باختصاصه والذى دأب الوزراء السابقون بالتهاون فيها وأشار على الموظف الفرنسى بتنفيذ ما أمره به الوزير سعد زغلول وفعلا ذهب المختص الفرنسى بجميع أوراق الميزانية وعرضها على الوزير المصرى لأول مرة فى تاريخ وزارة المعارف منذ الاحتلال البريطانى وكان بطبيعة الحال لهذه الواقعة الصدى المسموع فى أوساط الأجانب والمصريين بأروقة وزارة المعارف وبالتالى فى أروقة باقى الوزارات مما أعطى الأمل لطبقة الموظفين المصريين وتسبب فى بعض الغيرة من زملاء سعد الوزراء الباقين لانهم غير قادرين على محاكاة سعد فى مثل هذه المواقف التى تركت أطيب الأثر بين المصريين عامة لما نقلت اليهم بطريقة أو بأخرى - ولم يمض الا مدة وجيزة حتى كانت كل ورقة من أوراق وزارة المعارف الهامة تعرض على الوزير سعد زغلول وهكذا مضى سعد فى سياسته بالتمسك بحقوقه واختصاصاته القانونية وكان يوجه الأمر وينتظر تنفيذه بمنتهى الشدة ٠

ثم حدث أن ناظرة مدرسة السنية للبنات اضطهدت احدى التلميذات (٧٢) فى غير حق وفصلتها ووصل خبر هذا الفصل التعسفى الى سعد زغلول وبحث شكوى التلميذة ووجدها على حق والناظرة الانجليزية على باطل فأمر باعادة التلميذة الى المدرسة ورفضتها الناظرة الانجليزية معتمدة على استنادها الى صلاتها بالمستشار البريطانى والمعتمد البريطانى ولما لم يجد منها تجاوبا أعادت التلميذة للمدرسة مع حرمانها من دخول الفصل مع التلميذات وحجزتها فى حجرة قريبة من البوابة لا تخرج منها الا باذنها ٠

وتناولت الصحف المصرية وبخاصة صحافة الحزب الوطنى (اللواء) لا هجوما على تصرف الناظرة ولكن بالتحدى لسعد الوزير فى ماذا سيتصرف أمام تشدد الناظرة الانجليزية حتى فى الباطل ، وبكر سعد بالذهاب الى المدرسة وبعد أن تأكد بنفسه من التفصيلات أمر فى الحال وبما له من حق قانونى فأمر بوقف الناظرة الإنجليزية عن العمل واحالتها الى مجلس تأديب وأدخل التلميذة فى الحال الى الفصل وأخذت الصحف المحلية المصرية والأجنبية بالتعليق على هذه الواقعة كل بما يتراءى له ، فالصحف

---

(٧٢) نفس المصدر السابق ٠

الانجليزية كانت تندد بتصرفات سعد الجافة مع سيدة وعلى مرآى من مرؤوسيها فى المدرسة وثبت سعد لهذا التهديد البريطانى وجعل استقالته كآخر ما يمكن أن يفعله ازاء أى مساندة للانجليز للناظرة وسارع وأعلن عن ميعاد التحقيق وانعقد مجلس التحقيق وكان قرار الادانة وصدر الحكم على الناظرة الانجليزية بالجزاء بالنقل الى مدرسة أقل درجة كناظرة لمدرسة المعلمات الأولية فى بولاق ـ والتفتت مصر كلها صحفيا وشعبيا الى هذه الواقعة فكان موقف الوزير المصرى سعد وتجاوب الشعب معه من ضمن الرصيد الوطنى له ليكون له مكان مرموق فى المؤسسة الوطنية المصرية دون أن ينضم اليها ـ وأصبح سعد مثلا لكل موظف مصرى بامكانه مقاومة الظلم والتعسف بالتمسك بالحق والقانون ـ ودارت الأيام وظهر أن هذه التلميذة المظلومة انجليزية والمنصورة مصرية هى السيدة التربوية المصرية الجليلة نبوية موسى من أشهر السيدات المصريات فى مجال تربية وتعليم الفتاة المصرية والتى كان لها مجموعة مدارس باسمها ٠

وحدث ان كانت دار الكتب الأميرية تابعة لوزارة المعارف (٧٣) وكان لها مدير ألمانى مستوردا من سلطات الاحتلال البريطانية وأراد سعد أن يوجهه الى نظام جديد فى دار الكتب باقتراحه بعض التطوير فيها٠ وتهاون المدير الألمانى بأوامر سعد وأسرف فى نهاونه وتجاهل وجود الوزير بأسلوب متعمد فأمر سعد ادارة المستخدمين بارسال «انذار» اليه كالذى يرسل الى صغار الموظفين٠ فقام الرجل وتعدى اللوائح كالمعتاد واتصل بالمعتمد البريطانى٠ وراجعت دار الوكالة سعد زغلول ورجته أن يردفه بخطاب خفيف اللهجة وتمسك سعد بموقفه بموجب اللوائح والقوانين وكانت النتيجة ان اعتذر هذا الموظف الألمانى لسعد وكسب سعد هذه المعركة أيضا فكانت هى الأخرى رصيدا له سواء بين الموظفين أو شعبيا على أساس انها مواقف جديدة من الوزراء المصريين اذا أرادوا التمسك بكرامتهم الوطنية والوظيفية ٠

وفى يوم دخل الدكتور (كينج) ناظر مدرسة الطب على مكتب سعد دون استئذان وكان رجلا بريطانيا متعجرفا وأبى سعد أن يصغى اليه ونبهه الى خطئه ووجوب الاعتذار فلم يجد الرجل مناصا من الاعتذار لأنه واجب تفرضه عليه آداب اللياقة وآداب الوظيفة ولم يعد الى ذلك الخطأ مرة أخرى ٠

---

(٧٣) نفس المصدر السابق ٠

ونفس هذا المدير (كينج) اعترض على مشروع للوزير سعد بايفاد الطلبة المصريين فى بعثات الى أوروبا لتعلم الطب هناك وكانت حجة الوزير (كينج) أن الطلبة المصريين غير مؤهلين لهذا النوع من العلم ، فقال له سعد وبكل اعتزاز « ألم يخطر لك يا دكتور كينج أن تبحث عن وزير غير مصرى يسجل على أبناء جلدته هذا العجز السرمدى » وبلغت المسألة اللورد « كرومر » فلم يسعه الا أن يوافق سعدا على مشروعه وكان سلاح سعد فى هذه المواقف الشجاعة هى قوة الحجة والشجاعة فى ابداء تلك الحجة والتى كانت تعتمد أساسا على الحق والقانون فكان من الطبيعى أن تنتقل أخبار مثل هذه التصرفات الغريبة الى المجتمع المصرى بسرعة البرق والى العامة وتولد فيها الأمل فى تحقيق الحرية والتخلص من التدخل الأجنبى فى شكل الاحتلال البريطانى فأضافت هذه التصرفات الى رصيده الوطنى حجما من الشعبية المكتسبة ٠

وكان لسعد غير هذه المواقف المتعددة برامج محددة لتطوير التعليم وبخاصة التعليم الشعبى فقام بجولات طويلة وموفقة فى جميع مديريات الوجه القبلى للوقوف بنفسه على أحوال الكتاتيب وعمل على تدعيمها بأكفأ المدرسين والفقهاء وبالميزانيات الكاملة وانتقاء النابغين من تلاميذها ليلتحقوا بالتعليم العام وكان هناك تلميذ صغير فى كتاب احدى قرى الصعيد أعجب سعد بحسن اجابته وذكائه المفرط وفصاحته الغير عادية أثناء توجيه سعد الأسئلة له فأمر سعد زغلول الوزير فى الحال بنقله الى المدرسة الأميرية فى البندر ومجانا - فلما علم المستشار «دنلوب» ذلك اعترض بشدة على تصرف سعد لأنه لم يكن يريد تعلم هذا النابغة مجانا وفى النهاية انتصر رأى سعد والتحق التلميذ بالتعليم العام المجانى ٠ وأثبتت الأيام فراسة سعد حيث ان هذا الغلام الصغير النابغة وصل بجده وذكائه الى منصب وزير المعارف المصرية فيما بعد الا وهو الوزير القبانى ٠ فكانت هذه الجولات المرهقة للوزير سعد بمثابة خدمة لا تقدر للطبقات الفقيرة من عامة الشعب فجعلت لسعد الوزير شعبية لا يستهان بها رغم عدم تنقله بين كواليس الأحزاب والتنظيمات السياسية المصرية والتى كان معظمها بشكل أو بآخر يلجأ الى سلطات الاحتلال أو يتمسح فى السيادة التركية الزائفة أو الأبهة الخديوية أو السلطانية الجوفاء ٠

قام الوزير (٧٤) سعد بعمل مشروع لتحسين مرتبات المدرسين وصغار الموظفين المصريين بوزارة المعارف واصطدم فى ذلك أيضا بتشدد المستشار البريطانى المالى ولكنه تمكن من توفير جانب من الميزانية

(٧٤) نفس المصدر السابق ٠

لذلك بحيث لا يرهق مالية الدولة بتخصيص ميزانية اضافية لذلك ، ثم فتح باب المجانية ليكون تعليم الفقراء بغير مصروفات ، وفتح باب المجانيه فعلا فى المدارس الثانوية عند التفوق وسهل بذلك الدراسة على الفقير المتفوق وفى نفس الوقت اشترط على التلميذ الذى يتعلم بالمجان فى المرحلة الثانوية أن يشتغل بالتدريس لأبناء وطنه لبضع سنوات ٠

واستمر سعد وزيرا للمعارف أربع سنوات عمل فيها ما فى طاقته متصديا لمعارك دائمة سواء مع المستشار « دنلوب » أو مع المعاونين الأجانب المسيطرين أو مع المستشارين الانجليز فى الوزارات التى لها علاقات بوزارة المعارف وطول مدة شغله لهذه الوظيفة العامة فقد أفاد التربية الوطنية بالقدوة الشخصية كما أفادها بالخطط والمشاريع والأعمال وكانت بداية ونهاية أعماله فى هذه الوزارة هي التمسك بحقوق الموظف المصرى باحترامه عمله ووظيفته ٠ واستمر وزيرا المعارف لمدة حوالى أربعة سنوات (من ٢٨/١٠/١٩٠٧ ـ الى مارس ١٩١٢) ٠

سعد وزيرا للحقانية

بعد مقتل بطرس غالى باشا (٧٥) رئيس الوزراء فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ كلف محمد سعيد باشا وزير الداخلية الأسبق بتأليف الوزارة الجديدة ٠ وكانت وزارة الحقانية من نصيب سعد زغلول وكان من المعروف أن محمد سعيد باشا رئيس الوزراء كان يغار من سعد ولم يكن هناك ود بينهما منذ عملهما معا بالقضاء كما أن سعد زغلول كان أولى منه برئاسة الوزراة ولكن الخديوى والمعتمد البريطانى تعمدا تخطى سعد زغلول واكتفيا باسناد منصب وزير الحقانية الى سعد تخلصا من تصادماته المتكررة مع المستشار البريطانى « دنلوب » فى وزارة المعارف وابعادا له عن رئاسة الوزراء لأن سعد أظهر أثناء شغله منصب وزير المعارف عطفه الدائم على الحركة الوطنية والتى اشيع حولها اتهام فى مقتل رئيس الوزراء بطرس غالى كما أن وزارة الحقانية كانت من الوزارات التى تبدو انها هامة للوهلة الأولى مع انه ليس لوزيرها الا جانب هزيل من الاختصاصات فالقضاء مستقل وليس للوزير التدخل فى أعماله الا بالمراقبة فقط كما أن الجانب التشريعى لم يكن بالكامل فى يد الوزير كما انها كانت أقرب الوزارات لتخصص سعد المحامى والقاضى ٠٠ ولكن سعد سرعان ـ وهو رمز للحقانية ـ ما اصطدم مع المعتمد البريطانى كتشنر ثم مع الخديوى لتمسكه بتنحية شخص يشغل أعمال القيم على أملاك احدى

---

(٧٥) المجلد الثامن عشر (تراجم وتفاسير) للأستاذ العقاد ١٣٧ الى ١٣٨ ٠

الأميرات المصريات التى خرجت على تقاليد الأسرة الخديوية بتزوجها من روسى مسيحى وعاقبها الخديوى عباس بمحو اسمها من الأسرة وتعيين قيم بمعرفته على أملاكها . وكان القيم قليل الذمة ولكنه صديق حميم لكتشنر واكتشف وزير الحقانية سعد زغلول بحكم اختصاصه أن حسابات هذا القيم بها خلل وأشار بتنحيته ــ وهذا الموقف من سعد أوغر صدر المعتمد البريطانى عليه وفى احدى مقابلاته لسعد فى دار المعتمد البريطانى حدثت بينه وبين سعد زغلول مشادة خرج بعدها سعد وقدم استقالة وذلك فى مارس سنة ١٩١٢ فى نفس الوقت الذى قدمت فيه النيابة الزعيم (٧٦) محمد فريد للمحاكمة على تهمة مزيفة بحجة التحريض على كراهية الحكومة وقام سعد بالتصريح للأستاذ / أمين الرافعى الصحفى بأن الاجراءات (٧٧) التى اتخذت ضد محمد بك فريد لم يؤخذ رأيه فيها بصفته وزيرا للحقانية وهذا من الأسباب التى جعلت سعد يعجل بتقديم الاستقالة كما ان جريدة العلم فى ٢ ابريل سنة ١٩١٢ جاء بها أيضا ان اجراءات التحقيق مع محمد بك فريد والسير فى الدعوى اتخذت دون رأى وزير الحقانية المستقيل (سعد زغلول) وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء محمد سعيد باشا وبين النائب العام . وبطبيعة الحال قدر العامة لسعد هذا الموقف الشجاع والصلب سواء ضد القيم المختلس أو من موقفه الوطنى الشريف ازاء محاكمة رئيس الحزب الوطنى محمد فريد وأضيف ذلك الى رصيد سعد الوطنى والسياسى ليكون من الأعضاء البارزين فى المؤسسة الوطنية المصرية رغم عدم انتمائه لأى حزب سياسى .

سعد فى المعاش (مارس سنة ١٩١٢)

اضطر سعد للاستقالة من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢ حفاظا على كرامته وتمسكا منه بالرأى فى الحق سواء فى موضوع القيم أم فى ملابسات تقديم محمد فريد للتحقيق والمحاكمة من خلف ظهره كوزير للحقانية بالاضافة الى اعتبار الاستقالة احتجاجا بشكل أو بآخر على تصرفات المعتمد البريطانى معه فى المشادة التى حدثت بينهما ــ كل ذلك كان من غير المألوف عن الوزراء المصريين حيث كانوا جميعا يفضلون بلع الاهانة والتفريط فى الكرامة فى سبيل البقاء فى كرسى الوزارة لأن هؤلاء المستوزرين لم يكن يمكنهم الوصول الى مركز الوزير الا وهم فى سن

---

(٧٦) محمد فريد للاستاذ الرافعى ، ص ٣٠٢ .

(٧٧) جريدة العلم لسان حال الحزب الوطنى عدد ٥ أبريل سنة ١٩١٢ .

متقدمة كما ان أى وزير كان لا يمكنه أن يقبل أى عمل آخر بعد تركه كرسى الوزارة • فقد كانوا يتمسكون بالكراسى على حساب الكرامة ، ورغم ما اكتسبه سعد من احترام الرأى العام له على كل هذه المواقف الوطنية والشجاعة • فقد كان محل غيرة ونقد ومهاجمة من الصحافة وبخاصة الصحافة التابعة لسلطات الاحتلال بالاضافة الى صحافة الحزب الوطنى نفسه • وبمجرد أن قدم سعد استقالته عزم على النزول الى ساحة العمل الشريف فى مجال المحاماة مرة أخرى وعلى غير (٧٨) المألوف من الوزراء المقالين أو المستقيلين ، وبمجرد أن لمحت الصحافة المعادية لسعد بالخوض فى الافتراء عليه فى أسباب استقالته فسرعان ما انبرى سعد لهم بالتحدى بجرأة غير معهودة الا فى كل مناضل صلب منصديا لخصومه فى جريدة اللواء بالذات • وكتب متحديا بكلمة وجيزة ولكن فيها كل معانى التحدى لآخر مداه « انكم يا هؤلاء تشوهون الحقيقة كأنكم لا تعرفونها • فان كنتم تجهلونها وتسركم معرفتها • فها أنا ذا على استعداد ••• أتسكتون اذن ؟ أم تقولون الحقيقة حتى تسوقكم الى حيث تقال ! » وما هى الا أن أذاعت الصحف هذا النذير فسكتت المعارضة وتراجعت •

وعادت الحملة تشتد على سعد (٧٩) بالتشهير والهجوم من الشيخ عبد العزيز جاويش من رجال الحزب الوطنى بعد أن عمل فى تحرير صحيفة اللواء بعد وفاة مصطفى كامل وأخذ الشيخ جاويش بالهجوم على سعد وشن عليه حملة انتقامية لموقف كان سعد قد اتخذه وهو وزير للحقانية حيث كان يطمع الشيخ عبد العزيز جاويش فى مركز نظارة مدرسة القضاء الشرعى عندما أنشئت فى عهد سعد زغلول وكان جاويش مفتشا لوزارة المعارف العمومية ولكن سعد أسندها وقتها الى زميل للشيخ جاويش فى التفتيش وهو عاطف بركات على أساس أنه أكفأ من يصلح لهذا المركز ولكنه كان ابن شقيقة سعد زغلول الوزير ، واعتبر الشيخ جاويش هذا التصرف من سعد محاباة واستثناء لابن أخت الوزير كما ان فيه معنى تخطٍ للشيخ جاويش فيما هو يستحقه فأسرها الشيخ جاويش فى نفسه ولما سنحت له الفرصة فى تحرير جريدة اللواء • انتهزها فرصة كرس كتابته وتفرغ للتشهير بسعد وتجريحه بمحاباة أقاربه وايثارهم على الكفاءة ووصلت درجة التشهير بسعد الى أن ادعى الشيخ جاويش على سعد أنه رغم ان المستشار الانجليزى « دنلوب » كان يكتب الخطب لسعد باللغة الانجليزية وان الشيخ جاويش كان ينتدب مع غيره لترجمتها الى العربية

---

(٧٨) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للاستاذ العقاد ، ص ١٥٢ الى ص ١٥٨ •

(٧٩) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٠ •

يلقيها سعد باسمه وهو صاغر الى دنلوب ومغمض العينين وينبرى العفاد للشيخ جاويش بقوله ولا يفوتنا أن نلاحظ ان طريقى سعد وجاويش فى الوظيفة طريقان لا يلتقيان ، فسعد يعمل لاستقلال مصر بأيدى المصريين أما جاويش فانه تونسى مشمول بالحماية الفرنسية ولم يزل يتمسك بها الى يوم محاكمته فى قضية الكاملين وهو من دعاة الخلافة العثمانية البائدة ولا يريده (٨٠) لمصر الا منزلة الولاية التابعة من السيد المتبوع وكان الشيخ جاويش يطمع فى ولاية الأزهر بعد أن يتمكن الأتراك من اعادة فتح مصر • علما بأن الشيخ جاويش أشقى بصلته هذه بالأتراك الزعيم المصرى الصميم محمد فريد » •

وكانت هذه المعركة كلها فى غيبة من رئيس الحزب الوطنى محمد بك فريد حيث كان مهاجرا خارج البلاد تجنبا لاضطهاد سلطات الاحتلال له وتربصها به ليدخلوه السجن بالمحاكمات المزورة وسجنه عدة مرات والتربص به لأى هفوة أو شبهة وبذلك تحقق لهم عزله عن الشعب المصرى باستمرار وتحددت اقامته بالمهجر •

سعد وكيلا للجمعية التشريعية ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ الى ١٧ يونية سنة ١٩١٤

عقب وفاة السير الدوين جورست المعتمد البريطانى تولى لورد كتشنر هذا المركز وفكر فى عام ١٩١٣ فى ترضية المطالبين بالدستور من المصريين فنادى بانشاء هيئة نيابية جديدة غير مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية •

مولد الجمعية التشريعية (أول يوليو سنة ١٩١٣) :

وصدر القانون النظامى بانشاء الهيئة الجديدة وسميت الجمعية التشريعية (وذلك فى أول يوليو سنة ١٩١٣) مشتملا على حقوق أوسع من حقوق المجلسين السابقين وان كانت فى جملتها أقرب الى القشور منها الى اللباب وجاء فى المادة الثانية من قانونها النظامى «انها تشكل من أعضاء قانونيين وهم النظار وأعضاء منتخبين وعددهم ستة وستون عضوا ينتخب أحدهم وكيلا بمعرفة الجمعية ، وأعضاء معينين وعددهم سبعة أعضاء

---

(٨٠) نفس المصدر السابق •

(٨١) من ص ١٥٩ الى ص ١٦٠ من الكتاب •

أحدهم رئيس وآخر وكيل والآخرون الخمسة عشر عضوا يراعى أن تشملهم الأقليات والمصالح التى لم تنل نصيبا فى الانتخابات ٠

سعد وبداية كفاحه الدستورى :

استوعب سعد هذا القانون التشريعى الجديد ولاحت لسعد زغلول المحامى والوزير بالمعاس فرصة لا تعوض لابراز شخصيته المناضلة وصمم على اقتحام هذا المجال وأجمع النية والتصميم على ترشيح نفسه لهذه الهيئة الجديدة كائنا ما كان نصيبها القانونى من الرقابة الدستورية لانه كان لا يجهل ما يستطاع عمله بالتزام النقد الصحيح والمحاسبة الدقيقة الموضوعية العادلة حتى ولو لم يكن من حقه القول الفصل فى أمر من الأمور ولما سأله الشيخ المنفلوطى « عما يستفيده سعد من اجهاد نفسه فى شئون قلما تنال فيها الأغلبية فى الجمعية ؟ أجاب سعد جواب الرجل الذى يعرف مكانه بالضبط من عمله ويعرف السلاح الذى يشحذه فى نضاله أجاب « سواء لدى نجحت أم لم أنجح فانى لا أخطب فى الجمعية التشريعية وحدها بل فى الأمة جميعها ٠ ولا أخاطب الحاضر وحده بل أخاطب المستقبل أيضا ٠

وكان من المفروض على أساس أن سعدا يتقدم لترشيح نفسه عن طريق أى حزب من الأحزاب أن تكون المعركة الانتخابية له عنيفة ، ولكن العكس هو الذى حدث ان الأحزاب السياسية التى فى الساحة كانت أحزابا برامجها مشبوهة بالتقرب والتعاون بشكل أو بآخر من أعداء البلاد ما عدا الحزب الوطنى وكان أيضا مشبوها ومتهما بتورطه فى علاقات مع الخديوى المكروه شعبيا ومع تركيا التى لا يعتمد عليها ومع فرنسا التى انحازت لجانب بريطانيا فجأة بعد اتفاق سنة ١٩٠٤ بالاضافة الى أن هذه الأحزاب كانت أحزابا سياسية وليست برلمانية ولا تصلح له حول معارك انتخابية سليمة وكانت كلها بمثابة أندية سياسية يجتمع فيها الأصدقاء والزملاء المتعارفون ولا يتعدى حدود القاهرة والعواصم الكبرى بالاضافة الى أن هذه الأحزاب كانت قد ضعفت فى هذا الوقت فالحزب الوطنى كان قد تفرق بعد وفاة مصطفى كامل وسجن خليفته محمد بك فريد ثم اضطر للهجرة من اضطهاد السلطات له ، وحزب الأمة ضعف بعد رحيل كرومر الذى كان يسانده ، وحزب الاصلاح لم يكن شيئا مذكورا من بداية تكوينه وخاصة بعد وفاة رئيسه الشيخ على يوسف صاحب المؤيد فلم يتقدم أى مرشح من هذه الأحزاب بأى برنامج سياسى واضح ٠ ورغم أن سعد زغلول لم يكن ينتمى لأى حزب فقد تقدم ببرنامج شخصى واضح المعالم يعتبر فى مقام برنامج حزبى عريق وكان هذا البرنامج

يشتمل على تبنى قضايا حيوية تهم الجماهير بالمقام الأول بعد طول معاناة من المخطط الاستعمارى للاحتلال البريطانى الذى طال بقاؤه فعمل على تجميد تقدم البلاد فكان برنامج سعد كالآتى :

(أ) وعود بتعديل واصلاح قوانين المحاكم بما يكفل العدالة وسرعة البت فى القضايا وضمان حقوق المتقاضين ٠

(ب) وعود باصلاح أحوال التعليم والمدارس والتوسع فيها حتى يعم جميع طبقات الأمة وحتى يتيسر لأبناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الأغنياء٠

(جـ) اصلاح حال الخدمات التى تمس حياة الجماهير من اصلاح الطرق والكنس والرش والانارة ٠٠

(د) وعود باصلاح حال الفلاحين وتوفير احتياجاتهم من وسائل الانتاج الزراعى ومن السكك الحديدية والطرق الزراعية ودراسة أسعار القطن بما يعود على الفلاحين بالخير ٠

ولذلك فقد نجح سعد فى الانتخابات بشكل غير منتظر وتفوق على جميع المرشحين الحزبيين وذلك فى دائرتين من دوائر العاصمة وليس عن دائرة واحدة أى ممثلا لنصف مدينة القاهرة مركز الثقل الواعى بمصر وكان نجاحا فاق كل تقدير ٠

وعندما تقدم سعد للترشيح لمركز الوكيل المنتخب من أعضاء الجمعية ظهر أن لسعد أغلبية من المؤيدين حتى من أعضاء الأحزاب التقليدية نفسها وهى مجموعة استمرت فى مساندة وتأييد سعد فى كل معاركه البرلمانية وكانت معظمها من العناصر الشابة المستنيرة والمثقفة بدرجة عالية وهذه المجموعة هى التى اعتمد عليها سعد فى كفاحه الطويل فاعتبرت أساسا متينا للمؤسسة الوطنية المصرية المطابقة لهذا الوقت وهذا الظرف وهذا الزمن ٠

وظهر جليا بعد نجاحه كوكيل منتخب أنه لم يدخل الجمعية التشريعية (٨٢) ليتفوق فيها على أعضاء الوزارة وأحزابهم لعدد الأصوات ومناورات الكثرة والقلة ولكن الوزارة برمتها لم تكن لها النفوذ المؤثر فى سياسة البلاد بمقدار ما كان لسعد النائب فى الجمعية التشريعية وبغير كثرة عددية ٠

(٨٢) المصدر السابق : ص ٢٠١ ٠

واستمرت شخصية سعد طول مدة انعقاد الجمعية التشريعية هي الشخصية المرموقة والمميزة وطنيا وسياسيا بفضل مناقشاته وتصدياته الموضـوعية بالحق والمنطق خلال الجلسات ــ وكان دائما رأيه ومواقفه تتطابق مع الرأى الراجح فى جميع المسائـل مع رأى الطـائفة المتعلمة والمستنيرة من أعضاء الجمعية التشريعية • وتزعم سعد من وقتها حملة المعارضة فى أخطر القضايا والمواضيع التى تهم الرأى العـام وقتها وفى مقدمتها موضوع اصراره وتمسكه بوجوب عـرض ميزانية الأوقاف على الجمعيـــة التشريعيـــة والتى كانت من اختصـــاص الخـديوى فقط وتمكن أثناء مناقشاتها بالحق والمنطق أن يستقطب أغلبية النواب وحصل من رئيس الوزراء حسين رشدى باشا على وعد صريح بأن يكون السير فى نظرها مطابقا للسير فى بحث ميزانية الحكومة ــ والرأى العام اعتبر هذا النجاح بمثابة رقابة شعبية طارئة كان الخديوى عباس يرفضها •

أما الموضوع الثانى والذى تصدى (٨٣) له سعد زغلول زعيم المعارضة فهو مطالبته بحماية الشركات التعاونية من استبداد الحكومة واقترح سـعد أن يحال النظر فى حلها الى القضــاء وليس برأى مجلس الوزراء لتحقيق الضمانات اللازمة لحماية هذه الشركات التى تعبر عن مصـالح الشعب وأمواله • ونجح سـعد بفضل منطقه المواقع عن الحق بالحصـول على التأييد من أغلبية أعضـاء الجمعية التشريعيـة وانتهت المناقشة باضافة قيد الى حق الحل وكان فى صالح التعاون نفسه وهو قيد على الحل فى الأمور السياسية التى من شأنها الاخلال بالأمن العام فقط •

كما نجح سعد أيضا فى تجميع النواب الشباب حول موقف سعد فى تجريح « قانون الخمسة أفدنة » والذى كان يعتبر القانون الذى خلقه اللورد كتشنر بحجة للغالبية من شعب مصر الفـلاحين لاسترضـائهم • وجعله بفضل هذه الحملة من أبغض القوانين للفلاحين •

ومن أخطر المعارك التى خاضها سعد أيضا وانتصر فيها هو موضوع وكيل الجمعية التشريعية المنتخب وحقه فى رئاسة الجلسات عند غياب الرئيس وليس للوكيل المعين على أساس أن صلاحيـات الوكيل المنتخب مستمدة من تمثيله للشعب وليس من تعيين الحكومة •

---

(٨٣) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٦ الى ص ١٧٧ •

كل هذه المعـارك البرلمانيـة النـاجحة والتى مارسها مع مجموعة لا يستهان بها من نواب الجمعية التشريعية على غير سابق تنظيمى معهم فى حزب أو خلافه جعلت لسعد داخل الجمعية التشريعية مجموعة مؤيدين من رجالات مصر سواء داخل الجمعية أو خارجها وما لهم من أتباع ومؤيدين من مصر فكان سعد وكيل الجمعية التشريعية والغير منضم لأى حزب بهذه المجموعة من أحرار شباب الأحزاب التقليدية ومؤيديهم بمثابة مؤسسة وطنية جديدة تعود أعضاؤها من النواب ان يتخذوا قول سعد زغلول فى مواطن الخلاف مثـلا يحتذى للسـداد والنزاهة عن الهوى فاجتمع له من الوجهة الرسمية نفوذا أدبيا لا تقل عن نفوذه من الوجهة القومية فتجمعت له امكانيات وصـفات الزعامة من قبول ولماحه وقوة حجة وبيـان وثقة بالاضافة الى شخصيته المحبوبة الآسرة وجاذبيته الشعبية ٠

ومن أقواله المأثورة فى مجال الرد على أحد النواب المعادين والذى اتهمه بحب الزعامة « أنك ان شئت أن تعرف حقيقتى فاعلم اننى رجل قد وضعت تحت تصرف أمتى عقلى واختيارى وبيانى ، فان استفادت الأمة من عملى فذاك ما يجعلنى سعيدا والا فهو واجب قد أخذته على نفسى فأنا أقوم به لأريح ضميرى – أما الذى يسرنى ويشرفنى فهو أن أكون خادما لكم لا زعيما » ٠

وانعقدت الجمعية التشريعية لأول ولآخر مرة فى الدورة من٢٢ يناير سنة ١٩١٤ وانفضت فى ١٧ يونيو سنة ١٩١٤ على أن تعود الى الانعقاد فى أول نوفمبر حسب القـانون النظامى ولكنها لم تنعقد بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الأولى فى ١٤/٧/١٩١٤ وصدرت مراسيم سلطانية ثم أمر عال فى ١٨ أكتوبر سـنة ١٩١٤ بتأجيل اجتماعات الجمعيـة التشريعية واستمرت البلاد محرومة من أية هيئة نيابية لمدة عشر سنوات كاملة حتى اعلن دستور سنة ١٩٢٣ ٠

تحرك المؤسسة الوطنية

فى آخر عام ١٩١٨ كان الجميع فى مصر وبخاصة أعضاء المؤسسة الوطنية بزعـامة سعد الروحية فى انتظار اعـلان الهدنة المطـالبة دولة الاحتلال والحلفاء بتنفيذ وعودهم باعطاء مصر حـق تقرير المصير طبقا لاعلان ويلسون الرئيس الأمريكى (٨٥) بمبادئه الأربعة عشر وبخاصة أن

(٨٤) من ص ١١٤ الى ص ١١٩ من الكتاب ٠

(٨٥) ص ٥٣ ، ٥٤ من الكتاب ٠

المعونات البشرية والمادية والعسكرية التى قدمتها مصر لبريطانيا والحلفاء أثناء الحرب (٨٦) كانت من أهم أسباب انتصار الحلفاء على الأتراك فى الحرب — ولما كان أعضاء الجمعية التشريعية الموقوف اجتماعها هم القادة الشعبيون الممثلون للشعب المصرى بالانتخاب فكانوا بزعيمهم سعد بمثابة قطاع لا يستهان به من المؤسسة الوطنية فكانوا أصلح من يمثل شعب مصر للمطالبة بالاستقلال سواء فى المحافل الدولية أو من دولة الاحتلال نفسها ٠ وبعد اعلان الهدنة رسميا بين ألمانيا والحلفاء فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وباعلانها انتهت الحرب العالمية ودولة الاحتلال فى مصر وكون المصريون وفدا للمطالبة باشتراك هذا الوفد فى مؤتمر الصلح الذى كان سيعقد فى باريس ولذلك فكر سعد زغلول وأصحابه قبل اعلان الهدنة(٨٧) بمدة ودعا أصحابه من أعضاء الجمعية التشريعية للاجتماع فى استراحته فى مسجد وصيف فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ للتحدث فيما ينبغى عمله عندما تسنح الفرصة للبحث فى المسألة المصرية بعد أن تعلن الهدنة فأجاب الدعوة كل من محمد محمود باشا ، وأحمد لطفى السيد بك ، واعتذر عبد العزيز فهمى لمرضه ٠

وفى هذا الاجتماع اتفقوا على شكل المطالبة بالاستقلال وعلى كيفية تشكيل وفد المفاوضات ٠

وفى نفس الوقت تقريبا كانت هناك محاولة أخرى من أحد أجنحة الحزب الوطنى والموجود زعيمه فى الخارج منذ مدة طويلة هربا من اضطهاد سلطات الاحتلال له — اجتمع هذا الجناح مع محمد سعيد باشا صديق الأمير عمر طوسون ومعهم اسماعيل صدقى وبحثوا فى تأليف وفد آخر للسفر الى أوروبا ورشحوا الأمير عمر طوسون لرئاسة هذا الوفد لاحراج سعد وقطع خط الرجعة عليه ومن المعروف ان كل ذلك كان بتدبير الرجل الخبيث محمد سعيد والمعروف بعلاقته الغير حميمة بسعد منذ كان زميلا له بالقضاء وكان دائم الغيرة منه وكان سعيد باشا مشهورا بتدبير الدسائس وباستخدام الأساليب الملتوية فى الوصول الى أغراضه ٠

واتصل الأمير عمر طوسون بسعد زغلول لاحراجه بقبول رئاسة الأمير عمر طوسون ٠ وسارع زملاء سعد بالتصرف السريع اللازم لقطع خط الرجعة على الأمير عمر طوسون ومستشاره الخبيث محمد سعيد باشا فقاموا باعلان اختيار سعد لرئاسة وفد أعضاء الجمعية التشريعية وبخاصة

---

(٨٦) من ٤٠ الى ٤٨ من الكتاب ٠

(٨٧) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٢٠٠ ٠

لانه كان فى منزلة رئيس الجمعية حيث كان الوكيل المنتخب والرئيس كان بالتعيين ــ وفى وسط هذه الدوامة من مؤامرات محمد سعيد باشا تسربت الأخبار الى اسماع السلطان فؤاد والذى كان يحذر من نشاط الأمراء السياسى فأصدر أمره لتبليغ الأمير طوسون بالكف عن نشاطه السياسى وعدم التدخل فى شئون الدولة .

ــ ثم أعلنت الهدنة يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، وبادر سعد باشا (٨٨) وأصحابه الى طلب المقابلة مع السير ريجنالد وينجت المعتمد البريطانى ، وذهب لهذه المقابلة سعد باشا وصاحباه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك والثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية وفيهم الكفاية لتمثيل مصر وكانت المقابلة قبل ظهر يوم١٣ نوفمبر ١٩١٨ ــ بعد اعلان الهدنة بيومين، وكان محضر جلسة هذه المقابلة ــ التاريخية ــ يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ والذى سطره عبد العزيز فهمى بك بصفته من ذوى الأعمال الفكرية .. على النحو التـالى :

ــ بدأ سيروينجت الحديث بقوله (٨٩) :

« ان الصلح اقترب موعده وان العالم بدأ يفيق من غمرات الحرب التى شغلته زمنا ، وأن مصر سينالها غير كثير وان الله مع الصابرين وان المصريين هم أقل الأمم تألما من أضرار الحرب ، وأنهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وان عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم » .

فأجاب سعد :

« ما يكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها بالشكر ، وان الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره وأنه يظن أنه لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنوات » .

---

(٨٨) نفس المصدر السابق ــ ص ٢٠٥ .

(٨٩) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ــ للاستاذ محمد على علوبة ــ اصدار المركز العربى للبحث والنشر والثقافة سنة ١٩٨٢ ــ من ص ٨٢ حتى ص ٨٩ .

— فقال سير وينجت :

« حقا انه مبال لازالة المراقبة المذكورة ، وانه تخابر فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه يعد بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول الى ما يرضى شعب مصر ··· » ، **ثم قال** : « ··· يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصـبروا ويعلموا أنه متى فرغت من مؤتمر الصلح ، فانها ستلتفت الى مصر وما يلزمها ، ولن يكون الأمر الا خيرا » ·

— **فقال سعد زغلول :**

« ان الهدنة قد أعلنت والمصريون لهم الحق أن يـكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانـع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريـده انجلترا لهم » ·

— **فقال وينجت :**

« يجب ألا تتعجلوا ، وأن تـكونوا متبصرين فى سـلوككم ، فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » ·

— **فقال سعد باشا :**

« ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها » ·

— **فقال وينجت :**

« أريد أن قول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » ·

— **فقال سعد :**

« لا أستطيع الموافقة على ذلك ، فانى ان وافقت أنكرت صفتى ، فانى منتخب فى الجمعية التشريعيـة عن قسمين من أقسام القـاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى ، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك » ·

— **فقال وينجت :**

« انه قبل الحرب كـثيرا ما كان يحصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضر ذلك مصر ولم ينفعها ، فما هى أغراض المصريين » ·

— فقال على شعراوى :

« اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر » .

— فقال سير وينجت :

« اذن أنتم تطلبون الاستقلال » .

— قال سعد :

« ونحن أهل له ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة » .

— فقال وينجت :

« ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم » .

— فقال عبد العزيز فهمى :

نحن نطلب الاستقلال التام ، وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة ، فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب فى تنفيذ مبدئه الأساسى — وهو مبدأ كل الأمم أى الاستقلال التام ، فقد قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى وذلك معروف من الجميع والغرض منه هو خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها من الأمم التى نالت الاستقلال قديما وحديثا » .

— فقال وينجت :

« ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما أظن » .

ـ ـ فقال عبد العزيز فهمى :

« ان هذه الجنسية مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم ، فان لمصر تاريخا قديما وسوابق فى الاستقلال التام . وهى قائمة بذاتها ، وسكانها عنصر واحد ذو أمة واحدة وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ومن جهة نسبة الأميين المتعلمين فهذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل ، فانى أعرف ان لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الأحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفراده العاملين ودائما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بادارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد تسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتخم اذا غذى بأزيد من اللازم ، فاسمحوا لى أن أقول ان حالتنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع اننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه بل هو نفسه الذى يحس بألم ويرشد اليه فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينفصه من أنواع المعارف وما يفيده من الأشغال العمومية فى القضاء وغير ذلك، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا» .

ـ فقال سير وينجت :

« أتظنون أن بلاد الصرب وقد أخذت الاستقلال ستعرف كيف تسير نفسها » .

ـ فقال عبد العزيز فهمى :

« ان معرفة ذلك راجعة للمستقبل ، ومع ذلك فذا كانت بلاد الصرب وهى دون مصر بمراحل وقد أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك » .

ـ فقال وينجت :

« قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا » .

— **فقال شعراوى باشا :**

« قد أكون عبدا لرجل من الجعليين ، وقد أكون عبدا للسير وينجت الذى لا مقارنة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كتا الحالتين لان العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد ان نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الاحرار لا صداقة العبيد .

— **قال وينجت :**

« ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا » .

— **فقال سعد :**

« متى ساعدتنا انجلترا على الاستقلال التام فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استغلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

— **ثم قال على شعراوى :**

« يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين » .

— **وقال سعد :**

« نحن نعرف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية وانا نعترف بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر واننا نتكلم بهذه المطالب بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر لنتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ولا نلتجىء لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

— **فقال وينجت :**

« قد سمعت أقوالكم وانى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية ، فانى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير » .

فشكره الثلاثة عن حسن مقابلته ثم انصرفوا حيث كانت الساعة الثالثة عشرة ٠

ورجع الثلاثة سعد وشعراوى وعبد العزيز واجتمعوا مع باقى الزملاء أعضاء الوفد المنتظرين نتيجة المقابلة وكلفوا جميعا عبد العزيز فهمى بك بكتابة تقرير على شكل محضر لما دار فى هذه الجلسة ٠



تكوين وفد المفاوضات

وبعد تحرير محضر المقابلة مع سير وينجت (٩٠) وبحضور أعضاء الوفد المقترح أجمع الجميع على رئاسة سعد للوفد وتم الاتفاق على تكوين وفد المفاوضات وتم وضع قانون للسير عليه ٠

قانون الوفد

المادة الأولى :

تأليف وفد باسم الوفد المصرى من حضرات : سعد زغلول باشا ـ رئيسا ـ وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى ومحمد على علوبة (٩١) وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد واسماعيل صدقى وسنيوت حنا وحمد الباسل وجورج خياط ومحمد أبو النصر ومصطفى النحاس والدكتور حافظ عفيفى ٠

والمادة الثانية :

ان مهمة هذا الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما ٠

---

(٩٠) ذكريات اجتماعية وسياسية للأستاذ محمد على علوبة ـ المركز العربى للبحث والنشر ـ القاهرة سنة ١٩٨٢ ـ ص ٧٩ حتى ٨٢ ٠

(٩١) لم يكن سعد زغلول ينتمى لأى حزب أما شعراوى ومحمد محمود ولطفى السيد فكانوا ينتمون لحزب الأمة ومحمد على علوبة وعبد اللطيف المكباتى من الحزب الوطنى وعبد العزيز فهمى كان صديقا حميما لأعضاء حزب الأمة وكانوا جميعا أعضاء فى الجمعية التشريعية عدا محمد محمود وأحمد لطفى السيد وكان فقط رئيس تحرير « الجريدة » الصحفية الناطقة بلسان حزب الأمة ٠

والمادة الثالثة :

ان الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأسا أو بواسطته أو من بينهم بالهيئات النيابية ٠

وفى المادة الرابعة :

لا يسوغ للوفد أن يتصرف فى المهمة التى انتدب لها فليس للوفد أو لأحد من أعضائه أن يخرج فى طلباته عن حدود الوكالة التى يستمد منها قوته وهى استقلال مصر استقلالا تاما ٠

وفى المادة الأخيرة :

يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من شئونه ٠

فكرة التوكيـــل :

كان هناك اتفاق بين أعضاء الوفد ورئيس الوزراء (٩٢) حسين رشدى باشا على مقابلة المعتمد البريطانى ، وذهب الثلاثة : سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لمقـابلة حسين رشدى فى وزارة الداخلية ـ وكان قد بلغهم أنه سيؤيد مسعاهم وأن الوزارة ستشد من أزرهم وتقف فى صفهم وأبلغوه بما تم فى مقابلتهم لسير « وينجت » المعتمد البريطانى ـ وفى نفس الوقت أبلغهم حسين رشدى باشا أنه رفع خطابا الى السلطان فؤاد لاستئذانه بالسفر مع عدلى باشـا يكن الى لنـــدن للتفاوض مع الحـكومة البريطـــانية وأنه قابل بعـد ذلك سير وينجت وكاشفه بفكرة سفره الى لنـــدن مع عدلى باشـا للتفـــاوض ـ وقال فى آخـر اللقـاء ـ عرضـــا ـ أن سـير وينجت أبلغه أثنـاء عـــرض فكرة السفر عليه « أنه مندهش لأن ثلاثة رجال : سعد وشعراوى وعبد العزيز فهمى حضروا اليه يتحدثون عن أمر أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسم الأمة » ، وقال رشدى باشا انه أجاب على استفساره قائلا : « بأن لهم هذه الصفة ـ اذ أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية وكذلك فان عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى فهما عضوان أيضا فى الجمعية التشريعية وهى الهيئـة التى كانت تمثـل الأمة من الوجهـة التشريعية والنظـــامية ٠

---

(٩٢) « ثورة ١٩١٩ ـ تاريخ مصر القومى من ١٩١٤ حتى ١٩٢١ » ـ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى (جزء أول) ، ص ٧١ ٠

وأوصى ما جاء بهذا الحديث بفكرة أهمية الحصول على توكيل من الأمة حتى يقطعوا خط الرجعة على ألاعيب سلطات الاحتلال والحكومة البريطانية حال احتجاجها شرعيا عليهم كممثلين للأمة .

صيغة التوكيـــل :

وضع الوفد صيغة أولى للتوكيـل ، ولم ترض (٩٣) هذه الصيغة بعض أعضاء الحزب الوطني لخلوها من النص على الاستقلال التام وخلوه أيضا من الاشارة الى السودان ، فذهب أربعة من أعضاء الحزب الوطني الى منزل سعد زغلول وراجعوه في شأن الصياغة الأولية القاصرة وبأسلوب فيه شيء من الحدة وهم الأساتذة عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجي ومحمد زكي ومحمد عبد المجيد العبد ، وغضب سعد زغلول من أسلوبهم وقال لهم : « كيف تسمحون لأنفسكم بهذه الحدة معي وتهينونني في منزلي ؟ » ، فأجابه الأستاذ محمد زكي على الفور بأنهم يعتبرون أنفسهم في بيت الأمة لا في بيت سعد باشا الخاص ، وسر سعد لهذه الترضية كما أعجب بهذه التسمية وابتسم لمحدثه راضيا وقال لهم منبسطا « لقد تنازلت عن ملاحظتي » ، ومنذ ذلك الحين أطلق على بيت سعد لقب « بيت الأمة » ، واتفق الجميع بعد هذه المقابلة على صيغة التوكيـل النهائية والتي جاء نصها :

« نحن الموقعين على هذا ، قد أنبنا عنا حضرات : (أسماء أعضاء الوفد) في أن يسعوا بالطرق « السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعي سبيلا لاستقلال مصر استقلالا تاما » .

وطبعت هذه الصيغة للتوكيل ووزعت على مدى واسع (٩٤) بين أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية على اختلاف طبقاتها للتوقيع عليها فأقبل الناس عن طيب خاطر وحماسة يوقعون عليها وانتشرت في العاصمة والأقاليم بنفس الحماسة ، وأظهرت وزارة حسين رشدي تأييدها للوفد ولفكرة التوكيـلات فأصدرت تعليماتها الى مديري الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيعات على التوكيل .

وانهالت على الوفد التوكيلات وكانت أيام التوقيع أياما مشهودة(٩٥) رفعت من معنويات الشعب وكانت مظاهرات وحركة دائمة أيقظت الروح

---

(٩٣) نفس المرجع السابق ص ٧٣ .

(٩٤) نفس المرجع السابق ص ٧٣ .

(٩٥) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ـ للأستاذ محمد على علوبة ـ ص ٩٤ .

الوطنية الكامنة بعد طول انتظار ، وتطوع الكثيرون للذهاب لجمع التوقعات ٠

وفجأة تدخلت سلطات وزارة الداخلية ومنعت تداول التوكيل بحجة المحافظة على الأمن ومنع حدوث شغب فى البلاد ، ومما أثار العجب أن رشدى باشا الذى يؤيد فكرة التوكيلات كان هو وزير الداخلية بالاضافة الى كونه رئيس الوزراء ولأجل احراج سلطة الاحتلال والتى كانت وراء هذا الاجراء عن طريق مستشار وزارة الداخلية الانجليزى ــ فقد بادر الوفد وأرسل خطابا موقعا عليه من سعد زغلول بصفته الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى الى وزير الداخلية يشكو له اجراء المسئولين فى وزارة الداخلية بمنع التوكيلات مسجلا هذه المخالفة ، وجاء لسعد زغلول بصفته السابقة الرد من رئيس الوزراء ووزير الداخلية حسين رشدى باشا مسجلا فيه تدخل المستشار البريطانى لوزارة الداخلية « أن منع التوكيلات وجمع ما تم توقيعه تم بأوامر من المستشار الانجليزى بالداخليــة على أســاس أن القطر المصرى لا يزال تحت ســلطة الأحــكام العرفية » ٠

التجمع الشعبى حول المؤسسة الوطنية :

استمر الشعب رغم تدخلات مستشار (٩٦) الداخلية الانجليزى فى التوقيع على التوكيلات من الموظفين ومن مختلف طبقــات الشــعب وكان الجميع يوقعون توكيلاتهم سرا وترسل الى مقر الوفد واشتد ضغط سيل التوكيلات ومن ضمنها هيئة القضاة حيث أرسلوا توكيلاتهم بخطابات الى السلطان فؤاد مباشرة ٠

مراسلات سعد زغلول المستمرة :

فى ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ ، أرســل سعد زغلول خطابــا الى المعتمد البريطانى سير وينجت يعلنه تأليف الوفد برئاسته بقصــد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر وأنه أرسل لرئاسة الجيش الانجليزى بمصر بتاريخ ٢٠ نوفمبر يلتمس اعطاءه وزملاءه جوازات السفر وأن طلبهم تأجل النظر فيه ، وحيث أنهم يستعجلون السفر قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، وطلب من المعتمد البريطانى العمل على الاسراع فى تنفيذ طلبهم بمساعيه الشخصية ــ وكان هذا الخطاب بمثابة تسجيل للخطوات السلمية التى يتبعها الوفد مع سلطات الاحتلال ٠

---

(٩٦) نفس المصدر السابق ، ص ٩٥ حتى ص ١٠٠ ٠

وجاء لسعد باشا رد من الحماية البريطانية فى أول ديسمبر ١٩١٨ من « ج. س. سيمون » ـ السكرتير الخصوصى للمندوب السامى (لاثبات التعالى على رئيس الوفد ورجاله) ـ وأبلغ سعد بأن المندوب السامى البريطانى لا يمكنه التوسط فيما يريدونه مع الحكومة البريطانيه الا بشرط ألا يخرج عن خطاب سير « ميلين شيشهام » (٩٧) الذى أرسله بناء على أمر الحكومة البريطانية الى السلطان الراحل حسين كامل الى رئيس النظار حسين رشدى رئيس النظار عقب تولى السلطان حسين كامل عرش مصر والى السلطان حسين كامل نفسه فى ديسمبر سنة ١٩١٤ .

وكان هذا الخطاب لا يحوى سوى التأكيد على الحماية البريطانية والعمل على رفاهية مصر بألفاظ براقة لا يحقق مطالب الأمة المصرية فى الاستقلال والحرية .. لذلك :

ـ أرسل سعد زغلول بنفس الصفة كوكيل للجمعية التشريعية المنتخب ورئاسته للوفد فى تاريخ ٣ ديسمبر ١٩١٨ خطابا الى المندوب السامى البريطانى نفسه ـ وليس لسكرتيره الخاص ـ أفاده بأنه موكل من الشعب المصرى للمطالبة بالاستقلال ولا يمكنه الالتزام بخطاب السير ميلين شيشهام سنة ١٩١٤ للسلطان حسين لأن فى ذلك خروجا على حدود التوكيلات الشعبية التى تؤكد على الاستقلال التام ، وسجل سعد زغلول فى نفس الخطاب تدخلات سلطات الاحتلال متمثلة فى تدخلات المستشار الانجليزى لوزارة الداخلية المصرية ، كذلك سجل تمسك الوفد المصرى بضرورة عرض قضيته فى انجلترا باتصاله بالرأى العام البريطانى نفسه وليس عن طريق كتابة تقرير فى شكل مطالب تعلق به من تابع لمتبوع حيث أنه والوفد وكلاء عن الشعب المصرى بأكمله .

---

(٩٧) « من المعروف أن خطاب سير ميلين شيشهام ـ القائم بأعمال المعتمد البريطانى على مصر واعلان مصر منفصلة عن السلطة التركية وأن الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق على البلاد المصرية سقطت منذ هذا التاريخ وآلت الى جلالة ملك بريطانيا ، وبزوال السيادة العثمانية على مصر وزوال جميع القيود التى كانت سارية بمقتضى الفرامانات لعثمانية بالنسبة لعدد الجيش المصرى ، كذلك نص هذا الخطاب على انتقال اختصاصات العلاقات الخارجية للحكومة المصرية الى يد المعتمد البريطانى وتكون الاتصالات لوكلاء الدول الأجنبية بواسطة المعتمد البريطانى ، ويؤكد الخطاب على حق بريطانيا فى الاشراف على الوزارة المصرية فى جميع الشئون وهو خطاب يرسم بوضوح لا لبس فيه ضرورة خضوع حكومة مصر بالكامل للارادة البريطانية » .

(ثورة ١٩١٩) ـ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، جزء أول من سنة ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، ص ١٩ الى ص ٢١ .

ـ وفى ٤ ديسمبر أرسل الوفد باسم رئيسه سعد برقية الى مستر لويدجورج رئيس الوزراء البريطانى مسجلا الاحتجاج لمنعه والوفد من السفر وعلى منع تداول التوكيلات وذلك لقطع خط الرجعة على دار المندوب السامى بالقاهرة من التصرفات الغاشمة فى غفلة من الحكومة البريطانية ٠

ـ وفى ٦ ديسمبر ١٩١٨ ، وبنفس المعنى وبنفس الصفة ـ أرسل سعد رئيس الوفد خطابات الى جميع معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ٠

ـ وفى ١١ يناير ١٩١٩ ، وبنفس المعنى أرسل سعد ـ وبنفس الصفة ـ الى كل من جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ـ وهو من أهم شخصيات مؤتمر الصلح ـ وكذلك الى السنيور أورلنـدو رئيس وزراء ايطاليا وذلك فى ١٣ يناير ١٩١٩ والى رئيس مجلس العموم البريطانى فى ١٤ يناير ١٩١٩ ٠

ـ ثم استمر سعد والوفد فى ارسال البرقيات والنداءات سواء فى مصر أو الى أوربا ، كما توالت الخطب والاجتماعات التى عقدت بالقاهرة وغيرها وحضرها جمهور كبير من جميع الطبقات والنواب والأعيان والشباب فازدادت حماسة الجماهير فى نفس الوقت الذى تجمد فيه موقف المندوب السامى ٠

استدعاء السير وينجت ورحيله عن مصر (٢ يناير ١٩١٩) (٩٨) ،٠٠

هذا النشاط المصرى الوطنى والذى كان على غير توقع من الحكومة البريطانية ، جاء مفاجأة ومخالفـا لرأى وتوقيعات دار المندوب السامى بالقـاهرة والتى كانت تسـتهين بهذا النشـاط الذى وصل لدرجة هياج الخواطر والذى كان نتيجة مباشرة لتصرف المندوب السامى بمنع الوفد من السفر وحتى لدرجة عدم الموافقة لرئيس الوزراء المصرى بتشكيل وفد رسمى للتفاوض مع الحكومة البريطانية مما نتج عنه استقالة رئيس الوزراء حسين رشدى باشا كنوع من الاحتجاج على هذا التصرف الاستفزازى ، كل هذه الملابسات والنشاط المصرى الاحتجاجى المبشر بمزيد من الاثارة جعل الحكومة البريطانية ـ امتصاصـا لهذا الغضب الوطنى ـ تستدعى السير وينجت المندوب السامى الى لندن بحجة الوقوف منه على الحالة تفصيلا للنظر فى معالجة الموقف وناب عنه فى غيابه السير ميلين شيتهام صاحب الخطاب المشهور سنة ١٩١٤ والذى كان يؤكد الحماية البريطانية على مصر ٠

---

(٩٨) « ثورة ١٩١٩ » ـ تاريخ مصر القومى ـ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ جزء أول قسم ثان ـ ص ١٠٣ ٠

(٩٩) نفس المصدر السابق ٠

استفزاز الانجليز للحركة الوطنية (١٠٠) ..

ـ فى يوم ٢٧ يناير ١٩١٩ ، أرسل قائد القوات البريطانية فى مصر ، الخطاب الاستفزازى التالى الى سعد زغلول :

« ياصاحب السعادة »

« علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا فى منزلكم بمصر فى ٣١الجارى يحضره نحو ستمائة شخص »

« وانى أرى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اقلاق للأمن ، فبناء على الاعلان الصادر تحت الأحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، أرجو أن تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع » .

« وتفضلو بقبول فائق الاحترام » .

(قائد القوات البريطانية فى مصر)

(توقيع : الجنرال هـ. و. وطسن)

ـ ثم أرسل فى ٢٨ يناير ١٩١٩ خطابا آخر الى سعد زغلول أشار فيه الى اعلان صادر فى جريدة « الاجبشيان جازيت » بتاريخ ١٩١٩/١/٢٨ بمناسبة دعوة وجهها سعد باشا لحفل شاى يقام يوم ١٩١٩/١/٣١ . يكلفه بأنه بامكان سعد أن ينشر اعلانا آخر يصرح فيه بأن دعوته قد منعت .

تحدى سعد للتعنت البريطانى :

بينما كانت القيادة العسكرية البريطانية (١٠١) تتتبع خطوات سعد السياسية وتمنع أى اجتماع وطنى لسعد أراد مستر برسيفال ـ المستشار البريطانى بمحكمة الاستئناف الأهلية ـ أن يلقى سلسلة محاضرات عن مشروع قانون العقوبات يلقيها بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع ليمهد الأذهان لابدال القوانين المصرية والتأكيد على الحماية البريطانية على مصر وضمنا للتشهير بالجمعية التشريعية وعدم صلاحيتها للتشريع أو لبحث القوانين ، وفى ٧ فبراير ١٩١٩ هو موعد محاضرته الثانية ، انتهزها سعد (١٠٢) فرصة وفى اجتماع عدد كبير منهم نخبة

---

(١٠٠) ثورة ١٩١٩ ـ جزء أول ـ للأستاذ الرافعى ـ ص ١٠٤ .

(١٠١) ذكريات اجتماعية وسياسية ـ للأستاذ محمد على علوبة ـ ص ١٠٨ .

(١٠٢) المجلد الثانى عشر ـ « تراجم وسير » ـ للأستاذ العقاد ـ ص ٢١٨ .

من عليـة القوم المصريين والأجانب وجمع غفـير من المهتمين بالسـياسة والتشريع فذهب الى مكان المحاضرة وكان ضمن الحاضرين عدد كبير من أصدقاء سعد وخاصة من أعضاء الوفد ، وبعد أن انتهى المحاضر مستر برسيفال من محاضرته ، قام سعد زغلول رئيس الوفد ورد عليه مفندا آراء المحاضر بالقانون والمنطق التشريعي العلمي ، ومن أهم ما قاله سعد « ان امتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة ، وأن بلدا كبلدنا له حياة عريضة في القوانين والشرائع ، فمن الخطر أن يعمد الى تغيير كل في شرعه دون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى اليه الحرية والاختيار » ، الى أن قال سعد : « فقد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثـاني من الكتاب في المشروع وفي هذا البـاب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن » ·· الى أن قال : « أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهي حماية باطلة لا وجود لها قانونـا بل هي ضرورة الحرب تنتهي بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » ·

وفوجىء الحاضرون بهذا التعـليق الذى أنـكر الحمايـة بعد أن استمعوا لخطبـة المستشار البريطاني لأجـل التأكيد على الحماية ــ وكان التصفيق حادا لهذا التعليق ، وهنأ جميع الحضور سعدا (١٠٣) على هذه الكلمة وعندما تناول الشعب والعامة هذا التعليق على هذه المحاضرة ازدادت أواصر الود والثقة بين أعضاء الوفد وبين الأمة ·

★★★

·· أحداث أدت الى العمل الايجابي ··

١ ــ لما لم تقبل السلطة البريطانية رئيس الوزراء حسين رشدى باشا بالسفر مع عدلى يكن الى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية كوفد رسمي (١٠٤) للمطالبة بالاستقلال ولم تصرح لهم السـلطة البريطـانية بالسفر فقدم حسين رشدى اسـتقالته وكذا عدلى يكن للسلطان وقبلت الاستقالة في أول مارس ١٩١٩ بعد الحاح السلطان فؤاد لهما بالبقاء ، وكان حسين رشدى يبغي أن يسـافر سعد والوفد الى مؤتمر الصـلح ليسجلوا حق مصر في تقرير المصير وفي نفس الوقت يسافر وفد رسمي برئاسته الى انجلترا للتفاوض في استقلال مصر ، وبذلك يشـد ممثلو الشعب أزر الوفد الرسـمي للحـكومة لاتاحة الفرصـة لهم بالتشدد في الطلبـات ·

(١٠٣) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ــ للأستاذ محمد على علوبة ، ص ١٠٨ ·
(١٠٤) نفس المصدر السابق ، ص ١٠٩ ·

٢ ـ توجه سعد وأصحابه يوم ٣ مارس بخطاب على شكل رجاء للسلطان فؤاد أهم ما جاء به : « أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل فى مصر ذى كرامة وطنيـة أن يخلفه فى مركزه بتـأليف وزارة جديدة ... ، وأن أى وزارة تؤلف على برنامج لا يحقق مشيئة الشعب بالاستقلال التام مقضى عليها بالفشل » ، وناشد السلطان فؤاد أن يغضب لغضبة شعبه ويقف فى صفهم لتنال بذلك غرضها من الحرية والاستقلال .

٣ ـ فى نفس الوقت أبلغ سعد معتمدى الدول الأجنبية بالقاهرة احتجاجه على الحالة كلها والقاء التبعة على الانجليز المسئولين عن أسبابها، ولم يجرؤ أى انسان على قبول تأليف وزارة جديدة وبقيت البلاد بدون وزارة بعد قبول استقالة رشدى باشا فى ٣ مارس ١٩١٩ .

٤ ـ الانذار البريطانى (٦ مارس ١٩١٩) ..

كل ما حدث من تبادل الخطابات أو التصرفات بين سعد ودار الحماية البريطـانية وبين رئيس الوزراء وبين دار المعتمد البريطانى أو بين سعد والسلطان فؤاد ، كل ذلك يبلغ بشكل أو بآخر الى الشعب اما عن طريق الصحافة أو الشائعـات وساعد ذلك على زيادة حالـة القلق والأمل فى التغيير مما شجع على قيام المظاهرات العديدة المؤيدة لرجال مصر فى أغلب أنحاء البلاد .

وفى ٦ مارس ١٩١٩ ، دعا القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أعضاء الوفد السبعة لمقابلته فى مركزه فى الساعة الثالثة بعد الظهر وهم : سعد زغلول ـ على شعراوى ـ محمد محمود ـ عبد العزيز فهمى ـ أحمد لطفى السيد ـ عبد اللطيف المكباتى ـ محمد على علوبة ، ودخل أعضاء الوفد السبعة الى حجرة صغيرة قليلة الضوء وليس بها أحد وجلسوا نحو عشر دقائق ثم فتح باب جانبى ظهر منه القائد العام الجنرال واطسون ومعه ضابطان بملابسهم العسكرية فوقف أعضاء الوفد منتظرين منه التحية ولكنه تعمد التعـالى والتكبر ولم يبدأ التحية وألقى مبـاشرة ـ وبلهجة عسـكرية متعالية ـ البـلاغ باللغـة الانجليزية ثم أعيـد تلاوته باللغـة الفرنسية ، ثم قال بأسلوب آمر متعجرف « لا مناقشة » !! ، وكان نص الانذار :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضوع المناقشة ، »

« وأنكم تقيمـون العقبـات فى طريق الحكومة المصرية تحت »

« الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة ، وبما أن البلاد »

« لاتزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك ينحتم على أن أنذركم »
« بأن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة الادارة ، يجعلكم عرضة »
« للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » .

— وقد طلب سعد نسخة من الانذار فسلمت له نسخة باللغة الانجليزية وانصرف أعضاء الوفد .

— وبعد خروج أعضاء الوفد من مقر القيادة (١٠٥) وفى سرعة فائقة انتقلت الاخبار وصيغة الانذار وشاعت بين الشعب ووصلت لعلم كل شخص من الشعب المصرى ، فهاجت الخواطر مستعيدة جميع التصرفات الظالمة والمستبدة لهذا الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان الشعب فى انتظار أحداث وطنية جليلة وفى انتظار ما يمليه الضمير الوطنى لأعضاء الوفد رمز المؤسسة الوطنية .

٥ — لم يضيع سعد الوقت سدى بل بادر بعد ساعات قلائل وهى المدة الكافية لكتابة الرد وترجمته وأرسل برقية الى رئيس وزراء بريطانيا يبلغه فيها أن الوفد يطلب الاستقلال التام ويرى أن الحماية غير مشروعة ويلقى تبعة بقاء البلاد بلا وزارة على سلطات الاحتلال فى مصر والتى عملت على وضع من هم أهل للوزارة فى وضع حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم .

٦ — القارعــة :

وكان سعد بلماحته (١٠٦) متأكدا — بعد هذه الأفعال وردود الأفعال منه ومن سلطات الاحتلال — أن أحداثا جساما سوف تحدث وسوف تكون هذه الأحداث هى شرارة الثورة ، ففى نفس الأيام التى مرت بين الانذار يوم ٦ مارس وبين يوم الاعتقال مساء يوم ٨ مارس ١٩١٩ كان سعد يردد كلمة « القارعة » وهو ما كان ينتظره سعد كرد فعل لاعلان بداية الثورة نتيجة تصرفات غاشمة من سلطات الاحتلال توقعها سعد وأعد نفسه لمواجهتها ، وهذا التعبير المستمد من السورة القرآنية الكريمة لم يكن نابعا الا من العقل الباطن لهذا الفلاح المصرى الأزهرى سعد زغلول دون ما تخطيط أو تدبير ولكنه كان تعبيرا صادقا لشعوره الحساس لمدى أبعاد التعبئة الثورية فى نفسية الشعب المصرى ومدى تجاوب هذا الشعور الشعبى مع أى محرك للمطالبة بالاستقلال بعد طول الصبر والمعاناة .

(١٠٥) نفس المصدر السابق . ص ١١٠ .
(١٠٦) المجلد الثامن عشر — للعقاد — ص ٢٢٨ .

رابعا : مرحلة العمل الايجابى ٠٠ « الثورة »

« شرارة الثورة — الاعتقال »

— فى مساء يوم ٨ مارس ١٩١٩ ، تم اعتقال سعد زغلول هو وصدقى باشا من بيت الأمة (منزل سعد) ، ثم سلم حمد الباسل نفسه للسلطات البريطانية ، أما محمد محمود فقد اعتقلوه وهو فى طريقه الى بيت الأمة ، وأمضوا الليلة فى ثكنات قصر النيل وفى اليوم الثالث خرجوا بهم بسيارات مسرعة الى محطة العاصمة تحت حراسة عسكرية مشددة وأقلوهم القطار الى بورسعيد وهناك نقلوهم الى ظهر باخرة بريطانية تقل جنودا بريطانيين ، وعلم المعتقلون فى هذا الوقت فقط أنهم متوجهون الى جزيرة « مالطة » حيث المنفى اذ كانت القيادة العسكرية تعتقل المصريين والأتراك والألمان ووصلوا الى جزيرة مالطة بعد ثلاثة أيام (١٠٧) ٠

— حظرت السلطات البريطانية على الصحف المصرية النشر عن هذا الاعتقال أو التلميح اليه ولكن سرعان ما علم به فى نفس اللحظة اعضاء الوفد وأصدقاؤهم فانتقل الخبر سريعا الى الشعب ٠

— وفى صباح ٩ مارس ١٩١٩ ، اجتمع أعضاء الوفد برئاسة على باشا شعراوى بصفته وكيل الوفد وأرسلوا خطابا الى السلطان فؤاد يعترضون فيه على تصرف السلطات البريطانية الجائرة باعتقال سعد باشا وأصحابه ويحتجون على السياسة البريطانية ويطالبونه بأن يقف الى جانب الشعب فى هذه الأزمة ٠

— ثم أرسلوا برقية الى رئيس وزراء بريطانيا يحتجون على اعتقال سعد وأصحابه وصارحوه بأنهم سيواصلون الكفاح بكل الطرق المشروعة، كما أرسلوا برقيات بنفس المعنى الى جميع معتمدى الدول الأجنبية بالقاهرة ٠

— كما أنه فى صباح ذات اليوم ١٩١٩/٣/٩ ، علم طلبة المدارس (١٠٨) العليا بأمر الاعتقال لأن كثيرا منهم كانوا ينتمون الى معظم أعضاء الوفد وأصدقائهم بصلة القرابة أو الصداقة أو المعرفة وتسامعت بالخبر جميع أحياء القاهرة كما تسامعت به كافة أقاليم مصر ٠

---

(١٠٧) « ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ الرافعى — جزء أول (٢) — ص ١١٧ ٠

(١٠٨) « المجلد الثامن عشر » (تراجم وسير) — للأستاذ / العقاد — ص ٢٣٤ حتى ص ٢٣٨ ٠

– وفى صباح يوم ١٠ مارس ١٩١٩ ، أضرب طلاب المدارس العليا وخرجوا الى الشوارع والميادين فى مظاهرات طافت بدور المعتمدين السياسيين الأجانب احتجاجا على اعتقال زعماء البلاد ، كما أضرب عمال مرفق الترام عن العمل بعد ظهر نفس اليوم ٠

– وفى يوم ١٩١٩/٣/١١ ، أضرب الحوذية وأغلقت الدكاكين أبوابها فى معظم أحياء القاهرة عدا دكاكين الأوربيين ، وتجددت مظاهرات طلاب المدارس العليا وانضم اليهم طلاب الأزهر والمدارس الثانوية وطوائف شتى وبأعداد كبيرة من الجماهير ، وقابلهم الجنود الانجليز باطلاق النيران من مدافعهم الرشاشة وحدثت كثير من الاصابات ، واستفحل أمر المظاهرات وتصاعدت القسوة والعنف فى مواجهتها وقمعها وتزايدت أعداد القتلى والجرحى ، وقد ساعد ذلك فى تصاعد أعداد المتظاهرين وتنوع قطاعاتهم ، واشتعلت الثورة – ولم تخمد ، وكان المزيد من حوادث الاصابات والقتل كانت تحدث وتواجه بمزيد من العنف واتساع لهيب ثورة المتظاهرين من أفراد الشعب المصرى ٠

– وفى يوم الجمعة ١٩١٩/٣/١٤ ، استمرت الثورة فى اشتعالها وتصاعدها وطاش صواب الجنود البريطانيين ، فعند خروج المصلين من الجامع الأزهر عقب صلاة الجمعة ظن الجنود البريطانيون أنها حشود من المتظاهرين فأطلقوا عليهم نيران سياراتهم المدرعة فقتلت منهم بضع عشرات وجرحت منهم الكثير ، وانتقلت أخبار القتل والعنف الى جميع مدن مصر فقامت المظاهرات الصاخبة فى جميع أنحاء البلاد وانفجر بركان السخط فتصدت لهم الجنود البريطانيون أيضا وأحدثت بهم الكثير من القتلى والجرحى ، وانفجرت الثورة فى كل مكان على أرض مصر اذ كانت أخبار المظاهرات وأسماء القتلى تنتقل من مكان الى مكان بسرعة ، شاعت أخبار القتلى (١٠٩) والمعتقلين من الطلاب والشبان العزل المسالمين وعم السخط والغضب ، وكان رد الفعل فى جميع أنحاء البلاد يكاد يكون موحدا ، فانتشرت عمليات قطع قضبان السكك الحديدية وقطع أسلاك خطوط التلغرافات والتليفونات ٠

– هذا الانتشار السريع للثورة فى جميع أنحاء مصر – حتى مستوى القرية – تم كرد فعل لاعتقال سعد زغلول وأصحابه ودون أى تنظيم من باقى أعضاء الوفد ، بالعكس فان معظم الشيوخ من أعضاء

(١٠٩) نفس المصدر السابق ٠

الوفد كانوا يدعون (١١٠) المتظاهرين بالهدوء والسكينة حتى يمكنهم العمل فى هذا الهدوء ، ولكن الفضل لتصاعد الأعمال الثورية كان راجعا الى تنظيم سرى وطنى صاعد من مجموعة من الشبان الوطنيين ومن طلاب المدارس العليا يقودهم أحد المناضلين المحنكين من أتباع سعد هو عبد الرحمن فهمى ٠

ـ كل هذا الغضب والسخط كان تنفيسا عن معاناة الشعب ٠

ـ وبالغت السلطة العسكرية الانجليزية فى قمع المظاهرات فزادت تلك المظاهرات حتى أصدرت السلطات العسكرية البريطانية انذارا لكل من يقطع المواصلات بالاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية ، فكان الجواب هو اضراب عمال السكك الحديدية ، ثم اندفع الناس يواصلون قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفونات ، فقامت السلطات العسكرية الانجليزية بتهديد القرى بالحرق اذا ما ارتكب أى حادث مجاور لها ضد وسائل المواصلات ، وقد هاجم الثوار فى بعض الأقاليم مراكز الشرطة واستولوا على ما فيها من أسلحة وذخائر ، وأخذت الثورة الطابع الوطنى وقام علماء الأزهر ورجال الدين المسيحى بالتزامل فى تشييع جنازات الشهداء من المسيحيين والمسلمين فى مواكب جنائزية موحدة ورفع الجميع أعلاما رسم عليها رمزى الهلال والصليب (١١١) وقام القسس بالقاء خطبهم فى جموع المسلمين بالمساجد كما قامت السيدات بمظاهرات وأيضا كان الضباط يشاركون فى المظاهرات بملابسهم الرسمية الى جانب القضاة والمحامين وطلاب المدارس العليا والثانوية وطلاب المدرسة الحربية ٠

ـ وطوال هذه الثورة وعلى مدى أيامها لم تحدث حادثة واحدة تشوه قداسة هذا الجهاد ٠



---

(١١٠) من مذكرات ابراهيم عبد الهادى ـ روز اليوسف عدد ١٨١٤ فى ١٧ مايو ١٩٨٢ ـ ص ٣٦ ، ٤١ ٠

(١١١) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) ـ للاستاذ العقاد ـ ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ٠

المحاكم العسكرية ..

منذ اليوم الأول للثورة (١١٢) ، أقامت السلطات العسكرية البريطانية محكمة عسكرية في الحال واستمر انعقادها في قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم من المتظاهرين أولا بأول ، وكانت أحكامها تصدر يوميا بالحبس أو الجلد أو بهما معا أو بالغرامة ، ولما كثرت قضايا المظاهرات أنشأت السلطات البريطانية العسكرية محاكم عسكرية أخرى في قسم الخليفة ثم محكمة أخرى في بنها وأخرى في القناطر الخيرية وغيرها حتى عممت هذه المحاكم في جميع المحافظات .

★★★

— في المنفى..

أما سعد زغلول ورفاقه في المنفى — اسماعيل صدقي وحمد الباسل ومحمد محمود — فلم يسمعوا بأي أخبار عن هذه الثورة التي اندلعت في مصر وعمت جميع أنحاء البلاد الا عندما زارهم حاكم جزيرة مالطة اللورد « منوين » — حيث قال لهم عرضا : « أشعلتم النار في مصر وجئتم هنا !! » — ثم تسربت الى سعد ورفاقه أخبار الثورة تباعا عن طريق الطباخ الألماني حيث كان يدس لهم بعض قصاصات صحيفة « التيمس » وبها تفاصيل الأحداث عن الثورة في مصر .

★★★

احداث الثورة في أقاليم مصر (١١٣)

١ — **ففي الأسكندرية** .. قامت المظاهرات بدءا من يوم ١٢ مارس وتصاعد حجمها وزادت كثافتها في يوم ١٧ مارس ، وتعرضت لها القوات الانجليزية المسلحة في هذا اليوم فسقط أربعة عشر شهيدا وأربعة وعشرون جريحا ، وتصاعدت بعد ذلك المظاهرات والخسائر وخاصة في شهر ابريل ١٩١٩ .

٢ — **وفي بورسعيد** .. كانت أضخمها مظاهرات يوم ٢١ مارس حيث بلغ شهداؤها سبعة والجرحى سبعة عشر .

---

(١١٢) « ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ الرافعي ، ص ١١٧ الى ص ١٤٣ .

(١١٣) نفس المصدر السابق — من ص ١٤٤ حتى ص ١٥٨ .

٣ ـ **وفى البحيرة** •• كانت أضخم مظاهراتها يوم ١٧ مارس ـ فى دمنهور ـ وتصدى لها مدير البحيرة ابراهيم حليم باشا برجال البوليس وأهانوا المتظاهرين فانقض الأهالى عليهم بالنعال فرد البوليس باطلاق النار لتفريق المتظاهرين فاستشهد منهم اثنا عشر ، وحوكم كثير ممن قبض عليهم أمام المحاكم العسكرية والانجليزية حيث صدرت ضدهم أحكام بالسجن والجلد والغرامات ، كما صدر أمر عسكرى بحظر التجول من الساعة السابعة مساء حتى الرابعة صباحا كما منع السفر من والى دمنهور •

ـ وهجم البدو على **مركز كوم حمادة** وأرسلت للمركز نجدة من القوات البريطانية المسلحة •

ـ **وفى رشيد** •• تظاهر المواطنون فى ١٧ مارس ، وتصدى لهم مأمور المركز وأطلق رجال البوليس النار على المتظاهرين فاستشهد أحد الشباب فثار المتظاهرون واعتدوا على المركز وأضرموا فيه النيران وخربوا محطة السكة الحديد وأتلفوا قضبانها كما أتلفوا خطوط التليفون والتلغراف وحضرت فرقة هندية مسلحة تابعة للجيش الانجليزى وألقت القبض على حوالى تسعين شخصا من الأهالى •

٤ ـ **فى الغربية •• فى طنطا** : كان بعض الجنود الانجليز المسلحين بمحطة السكة الحديد ، ولما اقترب المتظاهرون ـ العزل من السلاح ـ من المحطة ، انهال عليهم الجنود الانجليز رميا بالرصاص حيث سقط ستة عشر شهيدا وأربعون جريحا ثم تلا ذلك حوادث فردية وراح ضحيتها بعض الأهالى شهداء بالقرب من ميدان المحطة •

ـ **وفى بركة السبع** •• حدثت كثير من المظاهرات الصاخبة حيث دمر المتظاهرون كوبرى بركة السبع وخلعوا قضبان السكة الحديد وخربوا محطتها •

وفى سمنود •• استشهد ثلاثة من الأهالى المتظاهرين •

ـ **وفى زفتى** •• تظاهر طلبة المدرسة الثانوية وانضم اليهم الأهالى ، وتألفت لجنة ثورية برئاسة الأستاذ أحمد الجندى أعلنت استقلال زفتى وتعاون المأمور الوطنى اسماعيل بك حمد مع اللجنة الثورية •

٥ ـ **فى مديرية الفؤادية (كفر الشيخ)** •• قامت المظاهرات بدءا من يوم ١٦ مارس وتعرضت لها السلطة العسكرية البريطانية فى صباح يوم ٢٦ مارس ، وقام المأمور الوطنى عبد القادر أفندى مختار

بمناصرة الثوار فأبعدته القوات العسكرية واعتـدى الثـوار على المركز ونزعوا خطوط السـكة الحديد والتلغراف والتليفون واستشهد أحد الأهالى ونهب الجنود الانجليز الدكاكين كما مارسوا أقسى أنواع الاهانة والتعـذيب مع الأهـالى حيث قاموا بجلد ٧٥ من الأهـالى فى كفر الشيخ و ٢٥ من أهالى سخا و ٣٠ من أهالى ميت علوان ، وتصاعدت المقاومة حيث تبادل الأهالى اطلاق النيران مع الانجليز وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان وحوكم حيث حكم عليه بالسجن خمسة عشر عاما وأفرج عنه سنة ١٩٢٤ ٠

ـ **وفى قلين ودسوق** ٠٠ دمر الأهالى محطة السكة الحديد ونزعوا القضبان فى كل منهما ٠

٥ ـ **وفى المحـلة الكبرى** وشـبين الكوم قام المتظاهرون بأعمال العنف والتخريب **وفى المنصورة** حيث راح ضحية التعرض الانجليزى المسلح تسعة عشر شهيدا ٠

٦ ـ وكذلك فى **دمياط** ٠٠ قامت المظاهرات وتصدت لها قوات البوليس واستشهد عدد من الأهالى وقبض على الكثيرين حيث حكم عليهم بالسجن وشيعت المظاهرات جنازات الشهداء ٠

٧ ـ **وفى مركز ميت غمر** ٠٠ حـدثت مذبحـة فى ميت القرش يوم ٢٣ مارس ١٩١٩ حيث مر قطار كان يقل أكثر من مائة جندى بريطانى وتحرش هؤلاء الجنود بالمتظاهرين وقتلوا عمدا أحد الشباب لأنه لم يرشدهم عن مكان المتظـاهرين وعنـدما حاول المتظـاهرون الهروب سلط الجنود البريطانيون عليهم مدافعهم الرشاشة عشوائيا فحصدوا عددا كبيرا من الأهالى حيث بلغ شهداء هذه المذبحة أكثر من مائة شـهيد وعددا كبيرا من الجرحى ٠٠

وفى نفس اليوم ، حدثت مظاهرات فى **كفر الوزير** وقتل الجنود البريطانيون عددا من الأهالى ٠٠

وفى ٢٧ مارس ، نزل الجنـود البريطـانيون ببلدة **تفهنا الأشراف** واعتدوا على الأهالى حيث قتلوا عددا كبيرا منهم عند ارغامهم بالسخرة فى اصلاح السكة الحديد ٠٠

وفى ٢٨ مارس ، هاجـم الجنـود الانجليز بلدة **دنديط** وأخـذوا يضربون الأهالى ويسلبون البيوت وقتلوا اثنين من أهالى البلدة وجـرح الكثير عند تصديهم لهذا العدوان ٠٠

٨ ـ أما فى **القليوبية والشرقيـة** ‎•• فقد قام الأهالى بالتظـاهر ودمروا خطوط السكة الحديد وأتلفوا خطوط التليفون والتلغراف وخربوا الطريق الزراعى بحفر الخنادق العميقة فهاجمتهم الطائرات البريطانية حيث استشهد سبعة من الأهالى فى الشرقيـة وخمسـة آخرون فى بلدتى طوخ وقها •

فى الوجه القبلى ••

كانت الثورة والمظاهرات أشد منها فى الوجه البحرى ، فانقطعت طرق المواصـلات تمـاما بين الوجهين البحـرى والقبلى ••• (٩) ـ

« فى الجيزة » :

ـ ففى ١٥ مارس ، فاجأت سيارة محملة بالجنـود البريطانيين تجمعا من أهالى قرية **كفر الشوام بمركز امبابة** فى حفل عرس وباغت الجنود الانجليز الأهالى باطلاق النـار عليهم فاستشهد سـتة وأصيب ثمانية (١١٤) •

ـ وفى ١٦ مارس ، قتل جندى بريطـانى أحد أهالى بندر الجيزة أمام دار البريـد ، فتجمهر الأهـالى واعتدوا على الجندى الانجليزى وعلى دار البريد ••

ـ وفى ١٨ مارس ، حلقت الطائرات البريطانية فوق **قرية المتانية** بمركز العياط وألقت بعض القنابل فأصيب عدد من الأهالى ••

ـ وفى ٢٢ مارس ، نزل بعض الجنود الانجليز الى **بلدة بشتيل** ، وأخذوا يضربون الأهالى بالسياط ورد عليهم الأهالى بالمثل وتدخل عمدة القرية فى الوقت المناسب واستشهد أحد الأهالى ••

ـ كمـا دمر الأهالى محطـات السكة الحـديد ، **فى بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية ••**

ـ « **وفى بنى سـويف** » •• قام الأهالى بتدمير كوبرى قشيشة الموصـل بين **مركز الواسطى** وبنى سويف ••

---

(١١٤) « ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الاول (٢) ـ من ص ١٤٤ حتى ص ١٧٧ •

٩ ـ « **وفى الفيوم** » ·· حيث قامت المظاهرات واستشهد عدد كبير من الأهالى بلغ عددهم حوالى ٤٠٠ ، وقد قام البدو بدور بارز فى مقاومة البريطانيين وحدث تصادم بين جنود المركز والبدو ··

١٠ ـ **وفى « المنيا » ··**

استمرت المظاهرات عدة أيام حتى يوم ٣٠ مارس حيث تمكن الأهالى من الاستيلاء على السلطة فى المديرية ، فجاءت قوة عسكرية بريطانية وقام قائدها باعتقال الأهالى ومحاكمتهم واستشهد ثمانية من الأهالى ··

ـ وفى ١٨ مارس ـ فى « **مركز ديرمواس** » هاجم الثوار المتظاهرون قطارا كان متجها من الأقصر الى القاهرة يقل عددا من الجنود والضباط الانجليز فقتلوهم عن آخرهم ، فألقت السلطات القبض على مئات من الأهالى وحكمت بالاعدام وبالسجن على الكثيرين منهم ·

١١ ـ **وفى « أسيوط » ··**

تفاقمت الحالة بعد أن اتخذت القوات العسكرية البريطانية موقعا دفاعيا ، فهاجم الثوار المتظاهرون هذا الموقع الدفاعى ـ **فى صباح ٢٣ مارس** ـ وأخذوا يطلقون النار على الجنود الانجليز ، الا أن الأهالى تكبدوا خسائر جسيمة بلغت عدة مئات من الشهداء والمصابين ·

ـ وفى يوم ٢٤ مارس ، حلقت طائرتان حربيتان حيث ألقت القنابل على الثوار فأصابت الكثير من الأهالى واستشهد الكثير منهم ، ثم توالت النجدات العسكرية الانجليزية من القاهرة عن طريق النيل حيث قوبلت بمقاومات عنيفة من جانب الثوار المتظاهرين بين ديروط وأسيوط عند بلدة « شلش » ، وحاول الأهالى الاستيلاء على الباخرة ولكن المدافع الرشاشة الانجليزية حصدت المئات من الأهالى ، ثم هاجم الثوار المتظاهرون البواخر المسلحة الانجليزية ـ فى الجهات القبلية من المكان الأول ـ حيث أصيب فى هذه المعركة القائد البريطانى « هيزل » ولقى مصرعه وكان مفتشا بوزارة الداخلية ، أما الهجوم الثالث فقد وقع قبلى محطة « نزالى جنوب » ولم يتمكن الأهالى من الاستيلاء على البواخر البريطانية المسلحة لغزارة وقوة نيران المدافع الرشاشة التى حصدت الكثير من الأهالى ··

١٢ ـ وفى « **سوهاج** » ·· وفى **مركز جرجا** ··

١٣ ـ وفى مديريتى « **قنا وأسوان** » ، فقد كانت المظاهرات سلمية ·



ـ تعيين الجنرال « اللنبى » مندوبا ساميا ٠٠ « ٢١ مارس ١٩١٩ » :

فاجأت أحداث وحوادث الثورة الشعبية المصرية الوطنية الحكومة البريطانية والشعب البريطانى ، فلم يكونوا يتوقعون أن يثور الشعب المصرى الذى كان في غاية الرضا عن الحكم البريطانى وفجأة تبين أن الشعب المصرى خاصة فى الوقت الذى خرجت فيه انجلترا منتصرة فى الحرب العظمى، وحضر نخبة من السياسيين والصحفيين والكتاب الانجليز لدراسة هذه الظاهرة الثورية عن كثب ـ بعد أن كان قد تأكد لهم خطأ أن الشعب المصرى فى غاية الرضا عن الحكم البريطانى وفجأة تبين أن الشعب المصرى عن بكرة أبيه أجمع الرأى على التخلص من الحكم البريطانى ـ ولذلك :

ـ **استدعت الحكومة الانجليزية السير « وينجت » الى حيث غادر** مصر فى ٢١ يناير ١٩١٩ واستبدلت به مندوبا آخر أقوى بأسا وأقدر **على مواجهة الثورة وقمعها بالشدة ولذلك صار تعيين الجنرال « اللنبى » (١١٥) محله مندوبا ساميا فوق العادة فى مصر والسودان ، وأذيع النبأ فى لندن يوم ٢١ مارس فى بيان رسمى ، وقد وكل الى المندوب** الجديد فى هذا البيان أن يقوم بالسلطة العليا فى جميع المسائل العسكرية والمدنية واتخاذ جميع الوسائل التى يرى ضروريتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام فى مصر وحتى يدير جميع الشئون اذا لزم الأمر وضرورة تأمين وحماية حياة السلطان (١١٦) على القطر المصرى على قاعدة ثابتة ووصل الى مصر يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ ٠

---

(١١٥) « ثورة ١٩١٩) ـ للأستاذ الرافعى ـ جزء أول قسم (٢) ـ ص ١٦٦ ، ١٦٧ ٠

(١١٦) « الموسوعة الميسرة » ـ محمد شفيق غربال ، ص ٢١١ ٠

« اللنبى » ـ ادموند هنرى (١٨٦١ ـ ١٩٣٦) ـ قائد بريطانى اشترك فى حرب البوير (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢) ، وفى فرنسا فى أوائل الحرب العالمية الأولى قاد الحملة البريطانية بمصر (١٩١٧ ـ ١٩١٩) فغزا فلسطين واستولى على بيت المقدس واكتسح بجيشه سوريا واستولى عليها بدون قتال ـ على دمشق وحلب ـ بعد أن هزم الجيش التركى فى موقعة مجد و الفاصلة (١٨ ـ ٣١ اكتوبر ١٩١٨) وقضى على مقاومة الأتراك وعلى أثر ذلك طلبت تركيا عقد هدنة مع الحلفاء ، وكوفىء اللنبى على هذه الانتصارات بترقيته الى رتبة فيلد مارشال وفيه لقب فيكونت ٠ وعند اندلاع الثورة فى مارس وأبريل ١٩١٩ عين مندوبا ساميا لبريطانيا فى القاهرة بدلا من سير ريجنالد وينجت الذى أحيل الى المعاش وبذل مجهودا كبيرا فى تهدئة الحال وتوسط شخصيا سنة ١٩٣٢ لاعلان تصريح ٢٨ فبرير سنة ١٩٢٢ من الحكومة البريطانية ، وعلى الاثر اعلنت مصر انها مملكة ذات سيادة (١٥ مارس سنة ١٩٢٢) غير ان جهوده كادت تذهب هباء حينما اغتيل سير لى ستاك الحاكم العام للسودان وقائد الجيش المصرى (سرداد) فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ واستقال من منصبه فى ربيع عام ١٩٢٥ ٠

— ميول المنــدوب الســامى الجديد الى تهدئة الحـال - رغم البلاغ العسكرى ..

فى يوم وصـــول المندوب الســـامى البريطـانى الجديد الجنرال « اللنبى » الى مصر ، أعلنت السلطات العسكرية البريطانية بلاغا عسكريا رسميا فيه تلميح باســتخدام الشــدة فى مواجهة الثــوار المتظاهرين وقمعهم ، ولكن الجنرال « اللنبى » أصــدر بنفســه تصريحا فى يوم ٢٦ مارس — اليوم التالى لوصوله — أوضـــح فيه الرغبة فى تفهم الأمور للوقوف على الأسباب الحقيقية للثورة واستعداده لازالة هذه الأسباب .. ومع ذلك : —

— واستمرت الثورة ..

رغم التهـديد تارة والتهدئة تارة أخـرى من جانب البريطـانيين ، لم تؤثر هذه التصريحات فى نفوس عامة الشعب المصرى ولم تصرفهم عن متابعة الثورة واستمرارها ، كما لم يؤثر أيضا فيهم النداء الذى أصدره أعضاء الوفد وبعض الوزراء والعلماء والكبراء يوم ٢٤ مارس بالدعوة الى الهدوء والسكينة .

— خطبة لورد كيرزون الاستفزازية (١١٧) .. (٢٤ مارس ١٩١٩)

فى يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ ، ألقى رئيس المجلس الخاص ورئيس مجلس اللوردات — لورد كيرزون — خطبـة فى اجتمـاع مجلس اللوردات الانجليزى باسم الحكومة البريطانيـة عن الحالة فى مصر وذكر فيها أن الحالة فى مصر أقل خطورة عما قبل ، وتحامل على الثورة فى مصر وزعم أنها أقرب الى السلب والنهب منها الى الســياسة ، وأثنى على موظفى الحكومة ورجال الجيش والبوليس لميلهم الى التعقل مثلهم مثل الأعيان ، ثم قال — فى شبه اعتذار — ان الحكومة البريطانيـــة لم ترفض حضور الوزيرين المصريين رشدى وعدلى ، ولكن ظروف انشـغال بريطانيـا فى مؤتمر الصلح هو الذى جعل حكومة الملك فقط أجلت حضورهما ، واعترف لهما بحسن التدبير والمعاونة مع السلطات البريطانية فى مصر خاصة فى زمن الحــرب ، ثم أكد أن بريطـانيا ليس لديها مانع — فى الوقت المناسب — للتفـاهم مع المصريين على الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مصر فى مستقبل الأيام ، ثم هاجم سعد زغلول وأعضـــاء الوفد بأنهم هم السبب فى الهياج وهم الذين دبــروا هذه الاضطرابات

---

(١١٧) « ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ الرافعى — الجزء الأول (٣) — ص ١٧٠ ، ١٧١ .

وأنهم قوم غير مسئولين واختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح فى باريس موعدا للقيام بهذه الحركة الثورية لاحراج بريطانيا ، وأكد أنه لاسبيل للمناقشة معهم خاصة فى انجلترا حتى لا يؤول ذلك على أن انجلترا تنوى التخلى عن تبعاتها نحو هذه البلاد .

— الاستياء العام من الخطبة ..

واشتعلت المظاهرات وبصفة رئيسية من الموظفين ، خاصة وأن « كيرزون » كان قد لقبهم بالمسالمين ، فتضامنوا مع بقية أفراد الشعب وشملت الاضرابات والمظاهرات جميع قطاعات المجتمع المصرى من محامين وقضاة وأطباء وأعيان (١١٨) ووقعوا على العرائض التى رفعت الى السلطان احتجاجا على استمرار اعتقال سعد زغلول ورفاقه ، فخلت المصالح الحكومية كلها من موظفيها وعمالها على مدى ثلاثة أيام ، وبعد أن اجتمع المتظاهرون فى جامع « أحمد بن طولون » — بحى السيدة زينب — قرروا الاضراب التام عن العمل الى أن يتم الافراج عن سعد زغلول ورفاقه .

واستمر الحال مضطربا فى المصالح والدواوين الحكومية وبالتالى أغلقت المحال التجارية فى الأحياء الوطنية أبوابها — عدا المخابز — تضامنا مع موظفى الحكومة وعمالها فى اضرابهم واحتجاجهم .

ومن يوم ٣ أبريل أخذت الجماهير تتدفق الى الشوارع فى مظاهرات متتالية حيث تلاقت الجموع فى ميدان عابدين ، وعلى أثر سماع صوت طلق نارى أصاب أحد الانجليز زاد الصخب فانطلق الرصاص على المتظاهرين من أحد المنازل الذى يقطنه أحد الأجانب فأصاب كثيرا من المتظاهرين ، كما قامت الدوريات العسكرية البريطانية باطلاق النار على المتظاهرين أيضا فاستشهد تسعة من الأهالى وجرح ٥٦ ، مما أدى الى اشتداد اندلاع الثورة فى جميع أحياء القاهرة وشوارعها .

وكان قد سبق ذلك — فى يوم ٣١ مارس ١٩١٩ — وفى أثناء الاضراب العام من جانب موظفى الحكومة وعمالها أعلن القائد العام الانجليزى صدور ميزانية الحكومة المصرية عن عام ١٩١٩/١٩٢٠ بقرار من الجنرال اللنبى ، فكان تحديا صارخا للشعور العام واستهانة بالثورة فقوبل هذا الاعلان بالسخط العام والاستمرار على الثورة .

---

(١١٨) المصدر السابق — ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

وأيضا فى يوم ٢ أبريل ، اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين فى دار محكمة الاستئناف وعند مغادرة المحامين دار المحكمة قام الجنود الانجليز بالاعتداء عليهم ..

وفى نفس اليوم حاولت السلطات الانجليزية اغلاق الجامع الأزهر ورفض شيخ الأزهر ذلك فوضعت حول الجامع كردونا من الجنود واستمر حصاره عدة أيام ..

وفى يوم ٥ أبريل ، كانت النية متجهة لعقد اجتماع شعبى موسع فى الجامع الأزهر ، الا أنه لما كان الجامع الأزهر محاصرا بالجنود الانجليز ، فقد تم عقد الاجتماع الشعبى فى جامع « أحمد بن طولون » ولم تتمكن القوات البريطانية من فضه ، فما كان من الجنود الانجليز الا أن قاموا باحتلال الشوارع المؤدية الى جامع ابن طولون فى اليوم التالى ٦ أبريل .



ـ فظائع الجنود الانجليز فى العزيزية والبدرشين (١١٩) .. (٢٥ مارس ١٩١٩)

على أثر ما قام به أهالى القرى القريبة من محطات السكك الحديدية من تدمير المحطات واقتلاع القضبان واتلاف خطوط التلغراف والتليفون ، قامت السلطات البريطانية بتوجيه الانذارات اليهم وقامت بارسال قوات عسكرية لقمع الاضطرابات ولاصلاح ما دمره وأتلفه الأهالى ، فقام الجنود الانجليز فى قريتى العزيزية والبدرشين ـ من قرى مركز الجيزة ، يوم ٢٥ مارس ١٩١٩ ـ بالكثير من الحوادث المؤلمة والاعتداءات على الأنفس والأعراض والأموال وحرمة المنازل بأساليب وحشية لاانسانية..

فمن واقع سجلات الجمعية التشريعية ومجلس مديرية الجيزة ، مثبت بها ما قام به الجنود الانجليز بعمدة العزيزية ـ ابراهيم دسوقى رشدان وعمدة البدرشين ـ محمد منصور الدالى ـ حيث قام جنود السلطة البريطانية فى فجر يوم ٢٥ مارس باقتحام منزل كل عمدة منهما ـ وتحت تهديد السلاح ـ بالاستيلاء على أمواله وأسلحته الخصوصية والأميرية وأرغموا كلا منهما على خلع ملابسه وهجموا على الحريم والأطفال وفتشوهم وانتزعوا حلى النساء والفتيات واعتدوا عليهن على مرآى ومسمع

---

(١١٩) مذكرات « عبد الرحمن فهمى » ـ ص ١٧٠ الى ١٧٨ .

من كل عمدة ، ولم يرحموا الأطفال فأخذوا يضربونهم ، ولم يكتفوا بهذا الحد بل اصطحبوا كل عمدة بعد تجريدهما من ملابسهما يسيرون بهما شبه عرايا فى شوارع القرى ليرشدوهم عن منازل مشايخ البلد الذين فعلوا بهم وبنسائهم وبأطفالهم مثل ما فعلوه مع كل عمدة منهما ، وأرغموا العمدتين والمشايخ أن يذيعوا فى كل بلدة أن منازلهم ستحرق وأن على كل صاحب منزل وأهله أن يغادروا منازلهم بأسرع ما يمكن قبل الحريق ، وقام الجنود الانجليز بحرق معظم منازل القريتين فى الوقت الذى لم يتمكن الأهالى من انقاذ ما يمكن انقاذه من متاع .. وسجل العمدتان بعض الحوادث ـ منها :

- قتل ابراهيم عطوة الدالى ـ ابن عم العمدة ـ فى منزله بعد سلب أمواله .
- قتل عبد الجواد معروف فى منزله بالرصاص وبعد قتله فصلوا رأسه عن جسده وأخذوا يعبثون بها .
- قتل سيد رفاعى رميا بالرصاص .
- حاول جندى بريطانى أن ينال بغيته من « غالية » ـ زوجة الشيخ حسنين الجزار **الكفيف البصر** ـ ولما دافعت عن عرضها وقاومت مقاومة عنيفة ، أخذ الجندى المعتدى يضربها بكعب البندقية فى رأسها ولم يتركها الا جثة هامدة ثم جردها وزملاؤه من حليها .
- اطلاق الرصاص على محمد أبو العلا وتهشيم ذراعه حيث اضطر الطبيب عند عرضه عليه الى بتر الذراع المهشم فى اليوم التالى .
- اطلاق الرصاص على الخفير النظامى ـ على السيد ـ واخترق الرصاص أماكن كثيرة من جسده .
- اعتدوا بالضرب المبرح على ـ احمد أحمد حماد ـ بكعوب البنادق فى رأسه وكانت اصاباته خطيرة وقد قاومهم باستماتة ثم سرقوا ما بجيوبه وبيته .
- اعتدوا على ـ السيد محمد ـ طعنا بالسونكى فى صدره فأصيب بجرح نافذ خطير .
- قام الجنود الانجليز ـ اضافة الى كل ذلك ـ بسلب ونهب المنازل والأهالى بهاتين القريتين .

ـ وفظائع فى الشيانات (١٢٠) ..

وفى ذات يوم ٢٥ مارس ــ وعلى أثر الانذار البريطانى بمعاقبة القرى المحيطة بمناطق محطات السكك الحديدية التى خربها الثوار ــ أحرق الجنود البريطانيون قرية الشيانات بمديرية الشرقية بعد نهبها وبذات أساليب الفظائع التى ارتكبوها فى قريتى العزيزية والبدرشين .

وبسبب اختفاء عسكرى هندى تابع للقوات البريطانية المكلفة بحراسة محطة السكة الحديد قام الجنود الانجليز بالاعتداء على أهالى القرية حيث قاموا بتحطيم أبواب المنازل وسلب ونهب كل ما بها ثم أحرقوا المنازل على مرآى من أصحابها واستمرت النيران مشتعلة على مدى يومين. مما أدى الى أن يبيت حوالى أربعة آلاف من الرجال والنساء والأطفال فى العراء بدون مأوى .

ــ وفظائع أخرى بقرية نزلة الشوبك (١٢١) ..

فى ٣٠ مارس وقعت كارثة أليمة بقرية نزلة الشوبك ــ من أعمال مديرية الجيزة ــ حيث كان جنود انجليز قد حضروا بقطار ــ مسلح ــ بالقرب من القرية لاصلاح خط السكة الحديد ، وكان العمدة موجودا بالمحطة مع نفر من الأهالى للمساعدة فى اصلاح الخط مع الانجليز ، الا أن الجنود الانجليز تركوا العمل واقتحموا القرية وأخذوا يستولون على كل ما تقع عليه أنظارهم من أغنام وحمام وطيور ، وأثناء ذلك وقع نظرهم على امرأة تدعى **عزيزة خضير ــ زوجة عبد التواب عبد المقصود ــ** فأخذوا يمسكونها من كل موضع من جسدها ثم حاولوا اغتصابها فاستغاثت بزوجها الذى هرع اليها ليدافع عن زوجته ــ عرضه ــ فضرب أحد الجنود المعتدين بالعصا على رأسه ، فقام الجنود بقتل الزوج بالرصاص فى الحال ، وثار الأهالى العزل من السلاح فقام الجنود الانجليز باطلاق الرصاص عليهم وطعنوا البعض بالسونكى حيث قتل عدد كبير من الأهالى ، ثم استأنف الجنود بعد ذلك الاعتداء على المنازل وعلى من فيها وسلب ونهب ما فيها ، فبدأوا بالاعتداء على منزل العمدة فقتلوا الكثير من الأهالى منهم شيخ البلدة ــ **عبد الغنى ابراهيم طلبه** وأخوه عبد الرحيم ، كما اعتدوا على سيدة تدعى ــ رانده الجابرى ــ ولما تصدى لهم زوجها عبد المولى حسن قتلوه رميا بالرصاص ثم حاولوا اغتصاب المرأة ومعها طفلها الذى يبلغ

---

(١٢٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى ــ ص ١٨٧ حتى ص ١٨٠ .

(١٢١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ــ ص ١٩٤ حتى ص ٢٠٠ .

سنة ونصفا من العمر فلما قاومتهم أطلقوا الرصاص على طفلها أمام عينيها ، ثم أخذوا يشعلون النيران فى جميع المنازل بعد نهبها والاعتداء على النساء بها ، وأثبت ابن العمدة ــ عبد اللطيف أبو المجد ــ تاريخيا ــ هذه الفظائع فى خطاب أرسله الى سلطان البلاد ٠

***

الافراج عن سعد زغلول وصحبه ٠٠ (٧ أبريل ١٩١٩)

وصل الجنرال اللنبى الى القاهرة فى ٢٥ مارس ١٩١٩ ، كان جادا فى الوقوف على أسباب تذمر الشعب المصرى وثورته التى اشتعلت فى اللحظة التى تم فيها اعتقال سعد وصحبه ونفيهم الى خارج البلاد لمطالبتهم بالوسائل السلمية باستقلال بلادهم ، فلم يمض أكثر من أسبوعين حتى كان لدى الجنرال اللنبى الصلاحيات من حكومته باعلان قرار الافراج عن سعد وصحبه من المنفى وذلك يوم ٧ أبريل ١٩١٩ وكان نص البيان :

« بالاتفاق مع عظمة السلطان ، أعلن أنه لم يبق حجر على السفر لأى مصرى »

« وقد قررت كذلك أن كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد محود باشا وحمد الباسل باشا ، يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » ٠

٧ أبريل ١٩١٩

(نائب الملك الخاص)

« أ ٠ هـ ٠ هـ ٠ اللنبى »

ـــ وعمت مظاهرات الفرح والابتهاج انحاء البلاد ٠٠

فخرجت المظاهرات الشعبية الصاخبة رجالا ونساء وحرفيين بالآلاف يجوبون الشوارع والميادين ابتهاجا بهذا الاعلان بالافراج عن سعد ورفاقه وبالسماح بسفر باقى أفراد الوفد واعتبر الجميع أن هذا بمثابة قمة النجاح لثورة الشعب على الطريق الى تحقيق آماله فى الحرية والاستقلال بالاصرار والتصميم وقوة العزيمة ٠

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

— تكوين لجنة الوفد المركزية (١٢٢) ..

تشكلت اللجنة المركزية للوفد فى أوائل ابريل ١٩١٩ ، فانتخبت اللجنة العامة اللجنة المركزية للوفد على النحو التالى :

« محمود سليمان باشا (رئيسا) وابراهيم سعيد باشا »
« وكيلا وأمينا للصندوق) ومحمود أبو حسين باشا (وكيلا) »
« وعبد الرحمن فهمى (سكرتيرا عاما) وأمين الرافعى (مساعدا للسكرتير) »
« ومحمد السيد أبو على وابراهيم بك الهلباوى ومرقص بك حنا »
« وتوفيق دوس ومحمد محمود خليل والشيخ محمد عز العرب »
« وعبد الرحمن الرافعى والدكتور حسن بك كامل والدكتور محمود عبد الرازق والسيد بك محمود (أعضاء) » .

ثم ضمت اللجنة الى أعضائها — على توالى الأيام وتدريجيا — بعض المستقلين وبعض أعضاء من الحزب الوطنى حيث كان تشكيلها الأول معظمه من الأعيان وغالبيتهم من أعضاء حزب الأمة ، والذين انضموا للجنة هم :

« عبد الخالق مدكور ومحمد كامل جلال ومحمد محفوظ »
« وكامل بطرس والدكتور أحمد بك السيد والدكتور محجوب ثابت »
« ودكتور حبيب خياط وحسين عبد الغفار وعلوى الجزار »
« وراغب بك عطية وعلى المنزلاوى والسيد حسين القصبى وأحمد بك الشيخ »
« وفهمى ويصا وحسن بك الشريعى ومحمد زكى عبد الرازق »
« وعلى اسماعيل وصاروقيم عبيد وفؤاد بك سلطان وعبد الواحد الوكيل »
« ومحمود بك عبد النبى وعثمان سليط وسالم السيد وعبد الحليم العلايلى »
« وعبد الرحمن محمود ومحمد كمال أبو جازية ، وبسيونى الخطيب »
« وحسن هلال وعبد الستار الباسل ودكتور حافظ عفيفى »
« ومصطفى النحاس » .

— سفر الوفد من القاهرة .. (٢١ أبريل ١٩١٩)

أسرع أعضاء الوفد المسافرون (١٢٣) بتجهيز أنفسهم وسافروا من محطة القاهرة مودعين بالمظاهرات فى ميدان المحطة وفى فنائها وعلى

---

(١٢٢) « وثائق ثورة ١٩١٩ » (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى) — للدكتور محمد أنيس — هامش ص ١١ ، ١٢ .

(١٢٣) « ذكريات اجتماعية وسياسية » — للاستاذ محمد على علوبة — من ص ١٣٤ الى ص ١٣٨ .

طول الطريق حتى بورسعيد ، ومنها استقلوا احدى بواخـــر السلطـة العسكرية البريطانية حيث أبحرت بهم فى ١١ أبريل ١٩١٩ وســـط الهتافات والمظاهرات الشعبية ـ الى مالطة وهنـــاك التقوا بسعد وزملائه حيث واصلوا السفر جميعا الى مرسيليا فوصلوها فى ١٩ أبريل ١٩١٩ ـ وكان أعضاء الوفد المسافرون :

« سعد زغلول ـ على شعراوى ـ اسماعيل صدقى ـ حمد الباسل »
« محمد محمود ـ عبد العزيز فهمى ـ أحمد لطفى السيد ـ محمد على علوبة »
« عبد اللطيف المكباتى ـ سينوت حنا ـ جورج خياط ـ مصطفى النحاس »
« حافظ عفيفى ـ حسن واصف ـ محمود أبو النصر ـ عبد الخالق مدكور »
« ثم انضم اليهم ويصا واصف فى باريس » ٠

وقبل السفر ظهرت مشكلة تمويل نفقات ســـفر الوفد ، فدفـــع على شعراوى ـ وكيل الوفد ـ ثلاثة آلاف جنيه وعبد الرحيم الدمرداش ألف جنيه ودفع كل عضو من باقى الأعضاء مائة جنيه ٠

ـــ المفاجـــأة ٠٠

بمجرد وصـــول السفينة المقلة للوفد الى مرسيليـــا يـــوم ١٩/٤/١٩١٩ (١٢٤) ، بلغهـــم أن الدكتـــور ديدرو ويلســـون ـ رئيس الولايات المتحـدة ، يعـلن حـق تقـرير المصـير لكل الشـعوب ـ قد أذاع اعلانا رسميا باعتراف حكومته بالحماية البريطانية على مصر ، وكان لهذا النبأ أسوأ الأثر على أعضاء الوفد اذ أثـر ذلك فى عزمهـم ، ولكنهم وجدوا أنفسهم بين شعب ثائر فى مصر وكلهم عنه لاتخاذ جميع السبل لأجل استقلال مصر وبين مؤتمر دولى للصـلح فى باريس يفتتح أعماله بالظلم وينظر للشرق نظرة كلها حقد ، ويرى أن الحرية وحق تقرير المصير ليسا من حقوق الشرقيين حتى ولو كانوا ساهموا فى المجهود الحربى بما لا يقل عن مساهمة الدول المتحاربة نفسها ٠

ولم يكن لسعد زغلول والوفد الا أن يواصـــلوا السفر الى باريس ليكونوا على مقربة من هذا المؤتمر ليقوموا بالجهاد قدر استطاعتهم ويتخذوا أسلوب الدفاع عن قضية بلادهم بكل ما يمكنهـــم من قوة اقناع بجميع الوسائل الممكنـــة ، وهم ـ فى نفس الوقت ـ فى شـــك من عدم الثقة ولا الرجاء فى هذا المؤتمر ٠

---

(١٢٤) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ د٠ محمد حسين هيكل ـ ص ٨١ ، ٨٢ ٠

ولما علم المصريون المقيمون في باريس بقــدوم الوفد اليها ـ وقبل وصول الوفد ـ ألفوا من بينهم جمعية أطلقوا عليهم اسم «الجمعية المصرية» قامت بتغذية الجرائد الفرنسية بشرح تفصيلات القضية المصرية ونشر ذلك عقب وصول الوفد الى باريس ، ولم تمض بضعة أيام على وصــول الوفد الى باريس حتى كان معظم أعضـــاء مؤتمر الصلح قد اعترفوا هم الآخرون بالحماية الانجليزية على مصر ٠

ـ وضوح المخطط البريطانى رغم غرابة تصرفهم ٠٠

وبعــد هذه الصدمة المفاجئة ، كان هناك تساؤل (١٢٥) مصرى عن السبب الذى من أجـــله أفرجت انجلترا وبشــكل مفاجىء عن المعتقلين الأربعة وصرحت لهم ولباقى أعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام بعد أن عارضت سلطات الاحتلال بشدة فى هذا السفر ، والحقيقة التى لم تخف على أى مصرى أن انجلترا بعد أن تأكدت من موقف أمريكا باعلان رئيسها ويدرو ويلسون عن موافقته على اقرار الحماية البريطانية على مصر وتلافيا لتصاعد الغضب الشعبى المصرى وامتصاصا لهذا الغضب ـ وجدت أنه من حسن السياسة محاولة ارضاء الأمة المصرية بالافراج عن سعد زغلول (١٢٦) وصحبه والسماح له ولأعضاء الوفد بالسفر ـ بعــد أن اطمأنت الى قرار الحماية من أمريكا وهى أكبر الأمم فى مؤتمر السلام ـ وفى نفس الوقت فان تهدئة الشعب المصرى بتظاهر السياسة (١٢٧) البريطانية باحترام عواطفـــه وفى ذات الوقت تدخــل فى روع الشعب المصرى أن ثورته لن تجديه نفعا لأن مصيره تقرر من جانب من يقررون مصير العالم وبذلك يتولد اليأس (١٢٨) فى نفسية الشعب المصرى بمرور الوقت الذى توهم الشعب أنها استجابت لجانب من طلباته ازاء الطريق المسدود دوليا فسوف يقبل الأمر الواقع فيرضى بالقليل ، أما اذا ركب الشعب المصرى رأســه وصمم على المقاومة فان لدى دولة بريطانيـــا العظمى من الوسائل العنيفة وغيرها ما يجعل هذا الشعب يكل ويمل من طول الكفاح فيستكين راضيا أو كارها لما تريده انجلترا (١٢٩) ٠

---

(١٢٥) « مذكرات عبد الرحمن فهمى » ـ ص ٢٨٤ ٠

(١٢٦) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ـ للأستاذ محمد على علوبة ـ ص ١٣٦ ٠

(١٢٧) « مذكرات د٠ محمد حسين هيكل » ـ ص ٨١ ـ ٨٢ ٠

(١٢٨) « وثائق ثورة ١٩١٩ » ـ (مراسلات سعد) للدكتور محمد أنيس ـ خطاب محمود أبو النصر لسعد زغلول فى ١٩١٩/٦/٣٠ ـ من ص ٢٨٢ حتى ص ٢٨٩ ٠

(١٢٩) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، ص ٢٨٢ ٠

وهذا هو المخطط البريطانى الذى اتبعته الى آخــر المدى السياسة البريطانية ٠

★★★

ــ حول مؤتمر الصلح (٤) ٠٠

عقد مؤتمر الصلح فى باريس ابتداء من شهر يناير ١٩١٩ ، وقد مثل فيه عدد كبير من شعوب العالم ، فاشتركت فيه الدول المتحالفة وهى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان ومثلت فيه أيضـــا الدول التى أعلنت الحرب على ألمانيا ــ وحتى مرحلتها الأخيرة ــ كالصين وسيام ومعظم دول أمريكا الجنوبية والوسطى كمـــا مثلت فيـه شعوب الدول التى كانت خاضعة لألمانيـــا والنمسا وتركيـا ثم ثا على هذه الدول ، فاعتبرها المؤتمر شـعوبا محاربة مع الحلفاء مثــل بولنـــدة وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وليتوانيا واستونيـــا والحجاز والعراق والصـهيونيين ، والذين وقعوا معـاهدات الصلح هم فقط مندوبو الدول الثلاث الكبرى : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تمثل فيه الدول المنهزمة الا حينما دعيت لتسمع الحكم عليها ولم يسمح للدول المحايدة بحضوره ، ووقفت « روسيا » ــ وهى منشغلة بثورتها البلشفية ــ تنظر الى ما يجرى بمؤتمر الصلح من بعيد دون مشاركة فيه ، وفى غيبة من الدول المنهزمة وروسيا والدول المحايدة ، فان جميع أحكام وقرارات مؤتمر الصلح هذا جاءت فى صـالح الدول الثـلاث الكبرى المتحكمة فى هذا المؤتمر بل وفى العالم كله ــ بعد انتصارها فى الحرب العالمية الأولى ــ فاصبح أداة عقاب وانتقام ورسم لسياسة العالم فى مستقبل الأيام لصالح هذه الدول الثلاث الكبرى وأطماعها ، والتى عانى وقاسى منها العالم كله حتى قيام واندلاع الحرب العالمية الثانية ٠

وبذلك أصبحت الكلمة العليا فى العالم ــ لثلاثة رجال :

ــ فكان أولهم هو الشيخ المسن « جورج كليمنصو » (١٣٠) ــ رئيس وزراء فرنسا المشهور ب (النمر) ، وكانت له رئاسة المؤتمر ــ على غير ما كان يشتهى رئيس أمريكا دكتور ويدرو ويلسون ــ وكان «كليمنصو» يمثل العقلية السياسية العتيقة بأجلى معانيها ، وكان قد جاوز السبعين من عمره ، وكان كل همه تأديب ألمانيا حتى لا تعود الى تهديد فرنسا ٠٠

---

(١٣٠) مذكرات عبد الرحمن فهمى ــ ص ٢٨٢ ٠

ـ أما ثانيهم فكان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية « ويدرو ويلسون » ـ وهو أستاذ سابق فى التاريخ ـ وكان مستغرقا فى أوهامه الأكاديمية النظرية ، وكان قبل حضوره المؤتمر قد أسمع العالم خطبته التى ضمنها المعانى السامية نحو ضرورة انشاء نظام عالمى جديد تتحكم فيه الديمقراطية ليبتعد العالم عن ويلات الحرب والنزاعات العسكرية وانخدعت ألمانيا بكلماته وألقت سلاحها وبنفس القدر انخدعت شعوب الدول المغلوبة على أمرها والتى وعدها بالحرية على أساس حق تقرير المصير لتحكم كل أمة نفسها بنفسها ، وايجاد تعاون منظم بين الأمم الحرة لتسوية المنازعات ومنع الحروب أولا بأول .

ـ وكان ثالث الثلاثة هو المستر ـ دافيد لويد جورج (١٣١) رئيس وزراء بريطانيا والذى استمر معتليا أخطر المناصب طوال مدة الحرب وقبلها بثمانى سنوات وكان رجلا انجليزيا بمعنى الكلمة عمليا واقعيا بين الاثنين ، واستطاع كليمنصو ولويد جورج أن يؤثرا على أستاذ التاريخ ويدرو ويلسون ومبادئه الانسانية الدولية وبذلك قضى على الأمل الانسانى الوحيد فى هذا المعترك الدولى القادر على امكانية تغيير الأوضاع الدولية الى صالح الانسانية اذا أراد ذلك .

فكانت هذه هى الروح التى أملت على المؤتمر الشروط التأديبية التى فرضت على ألمانيا وحلفائها ، وهى التى جعلت مؤتمر الصلح **يوافق على استمرار الحماية على مصر حقا لبريطانيا** ، والتى جعلت صاحب **شعار الحرية ـ نفسه ـ الرئيس الأمريكى ـ هو أول من المعلنين** عن موافقته على هذا الحق الظالم صارخ الاجحاف لكل حق انسانى على المستوى الدولى ولم يقف المؤتمر عند هذا الحد ، بل وافق أيضا على اخضاع كثير من الشعوب للنفوذ الاستعمارية لدولتى الاستعمار بريطانيا وفرنسا .

خيبة أمل الشعب المصرى :

ازاء كل ما سبق وبعد أن بلغت أخبار (١٣٢) المؤتمر وموقفه من ناحية تأكيده على اعلان الحماية البريطانية على مصر ، وقع هذا الاعلان على الملايين من الشعب المصرى وقع الصاعقة ، لأن ويدرو ويلسون هذا كان الأمل ـ وكان هو الرجل صاحب المبادىء الأربعة عشر ومنها حق تقرير

---

(١٣١) المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(١٣٢) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ د. محمد حسين هيكل ـ فى ٨١ .

المصـــير ـ وهو الذى انقلب ينكر على الشعب المصرى حقـه فى تقرير مصيره (١٣٣) ، وقبل أن يسمع من الوفد المصرى أية كلمة فقد تجلى الغدر فى أوضح صوره وهو تنكر هذا الرئيس الأمريكى للمبادىء ، وبطبيعة الحال كان واضحا وجليا لأعضاء الوفد المصرى وللشعب فى مصر مدى قدرة السياسة البريطانية الخادعة على التأثير بشكل أو بآخر على صاحب القرار الأمريكى (١٣٤) ، وان هذا الاعلان الأمريكى كانت تبغى به انجلترا أن يفت فى عضد ويفل من عزيمة الشعب المصرى الثائر واعطـاء هذا الشعب درسا بأن تدخل فى روعه أن ثورته لن تجديه نفعا لآن مصيره قد تقرر مسبقا من جانب من بيدهم تقرير مصائر شعوب العالم ، وهذا الشعور باليأس والاحباط هو ما كانت تبغيه وتهدف اليه وتخطط له السياسة البريطانية ٠٠

ولكن خاب أمل السياسة البريطانية لأن الشعب المصرى بمجرد علمه بهذا الغدر الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المنفذ للتكتيك السياسى البريطانى الخبيث الخادع ، استأنف كفاحه الثورى بشـكل أعنف ضد السلطات البريطانية العسـكرية وضد الموظفين المدنيين الانجليز وضد السياسة البريطانية بشكل عام على امتداد الأرض المصرية ٠

تعارض المصالح ٠٠

خرجت انجلترا وفرنسا من الحرب العالمية الأولى منتصرتين بفضل المعونات الأمريكية المادية الهائلة وبفضل دخول الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١٣٣) « ثورات العرب فى سنة ١٩١٩ » ـ الجزء الثانى (ثورة مصر) للأستاذ محمد على الغتيت ـ ص ٨٥ : « وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعترافات ويلسون بالحماية على مصر فعملت على أن تقوم دار الوكالة الأمريكية بالقـاهرة فاذاعت دار المندوب البريطانى ما جاءها من « همسون جارى » وكيل الولايات المتحدة يقول فيه ٠ (أتشرف بأن أقول ان حكومتى أمرتنى أن ابلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانيـة على القطر المصرى وهذه الحماية التى بسطتهـا حـكومة جـلالة الملك فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، هذا وان الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسـه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسالة تعديل حقوق الولايات المتحـدة التعديل الذى يقتضيه هذا الأمر ، وأن الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى ، ولكنهما ينظران بعين الأسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الأمانى بالالتجاء الى العنف) ـ « يقصد ثورة الشعب المصرى ومتجاهلا فظائع السلطات العسـكرية الانجـليزية ضد الأبرياء المصريين » ٠

(١٣٤) « وثائق ثورة ١٩١٩ » ـ الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، راجع خطاب محمود أبو النصر فى ٣٠ يونية ١٩١٩ ـ ص ٣٨٢ حتى ص ٢٨٦ ، راجع خطاب اسماعيل صلاح فى ٣٠ يونية ١٩١٩ ـ ص ٢٨٦ حتى ٢٨٩ ٩

الى جانب الحلفاء ضد ألمانيا ، وكان كل الفضل يرجع الى شخصية الرئيس الأمريكى « ويدرو ويلسون » فتدخلت فى الحرب (١٣٥) وأدت ضريبة الدم حيث بلغ عدد الجنود الأمريكيين فى آخر عام ١٩١٨ ما يقرب من أربعة ملايين وثمانمائه ألف منهم مليونان وستة وثمانون ألف جندى يقاتلون داخل الأراضى الفرنسية وحدها وبلغت تكاليف هذه الحملة مليونا وثلاثمائة وسبعين ألفا تحملتها الميزانية الأمريكية فى الفترة التى خاضتها فى خطوط القتال ، وبلغ عدد القتلى من الجنود الأمريكيين خمسين ألفا وجرح وشوه ما يزيد على مائتين وستة آلاف جندى وبلغت تكاليف هذه الحرب التى تحملتها الميزانية الأمريكية فى الفترة التى خاضتها اثنين وعشرين مليارا من الدولارات ـ علاوة على القروض التى أمدت بها فرنسا وانجلترا والدول الحليفة والتى بلغ مقدارها عشرة مليارات دولارا بالاضافة الى ملايين الأطنان من المواد الغذائية وبما يبلغ زنته خمسة ملايين طنا من المعدات الحربية وما زنته مليونا ونصف طن من الصلب .

وبرغم كل هذه التضحيات الأمريكية التى كانت توجب على كل من انجلترا وفرنسا أن تفسح للرئيس الأمريكى مكان الصدارة فيجلس فى مقعد رئاسة المؤتمر كاعتراف بالجميل ، فقد تنكر له كل من النمر الفرنسى « كليمنصو » والداهية الانجليزى (١٣٦) « جورج لويد » ولم يسمحا للرئيس « ويدرو ويلسون » برئاسة المؤتمر حتى لا يملك الوسائل لتحقيق تنفيذ مبادئه الأربعة عشر والتى قد تحقق الحرية والاستقلال لشعوب الدول المغلوبة على أمرها وكلها كانت مستعمرات فرنسية وبريطانية تدر الخير لكل من الامبراطوريتين الاستعماريتين وبالتالى تحقق لهما الرفاهية والقوة والسيطرة وبذلك تخرجهما أمريكا مما تنعمان به من خير ، فتمكنت كل من انجلترا وفرنسا من التأثير فى بادىء الأمر على الرئيس الأمريكى بالمغالطات باقناعه بأن الشعب المصرى يبالغ فى مطالبته بالاستقلال مستعينا بأسلوب العنف والفوضى مما أدى بالرئيس الأمريكى الى الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وكان ينتظر مقابل ذلك مكانا مرموقا برئاسته لمؤتمر الصلح ولكن انجلترا وفرنسا تنكرتا له فكان ذلك جزاءه منهما الذى ناله فسجل بذلك على نفسه وعلى بلاده وقومه قمة الجهود والتنكر للمبادىء والقيم الانسانية والأخلاقية التى سبق وأن تبناها وأعلنها ولوح بها للشعوب الصغيرة المقهورة والمغلوبة على أمرها وعشمهم بالأمل فى الحرية وحق تقرير المصير بالاستقلال ، ولكن سرعان

---

(١٣٥) « ثورات العرب فى سنة ١٩١٩ ـ للأستاذ محمد على الغتيت ـ الجزء الأول ـ ص ٩٤ .

(١٣٦) « ثورات العرب فى سنة ١٩١٩ » ـ للأستاذ محمد على الغتيت ـ جزء أول) ص ٨٧ حتى ص ١٠٠ .

ما بدد هذا الأمل بهذه المواقف المخزية والمفجعة تنكرا لمبادئه التى سبق وأعلنها هو ولم تصدر عن أحد سواه ، وكانت النتيجة أن خصصوا له ــ للرئيس الأمريكى ــ مقعدا عاديا فى المؤتمر كأحد أفراد الفريق المنتصر وليس كرئيس وبذلك لم يكن له أى دور ولم تكن له أية رسالة أو مثل عليا ، فقد دوره كزعيم للعالم الحر بعد انتهاء الحرب ، وتبع ذلك أن قامت الدول الغربية المنتصرة فى الحرب باحداث فراغ حول الولايات المتحدة الأمريكية وخبا كل شعاع لآمال الشعوب الصغيرة فى أمريكا ورئيسها وبذلك تحقق لدولتى الاستعمار بريطانيا وفرنسا عزل أمريكا فلم يعد لها الكلمة فى حق تقرير المصير الذى كانت تترقبه وتتوق اليه الشعوب المستعمرة ..

وامعانا فى التنكر للمبادىء والوعود ، فقد قاطعت انجلترا وفرنسا اللجنة الدولية (١٣٩) التى شكلها مؤتمر الصلح للبحث والتعرف على رغبات الأمة العربية فى فلسطين وفى سوريا والأردن وكانت أطماعهم فى السيطرة على البترول العربى هى المسيطرة على تفكير قادة السياسة فى انجلترا وفرنسا ، وكانت مساومة هاتين الدولتين للرئيس الأمريكى « ويلسون » على أساس أمرين : أولهما : اما أن يتمسك بمبادئه ــ الأربعة عشر التى سبق وأعلنها ــ وبذلك قد يخسر مشروعه الأساسى فى تكوين وانشاء الهيئة المقترحة (عصبة الأمم) التى كرس لها كل نشاطاته فى أخريات أيامه .. وثانيهما : واما أن يجارى رغبات كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا فى المؤتمر فى سبيل تحقيق هذا الحلم الكبير الذى كان يراوده ويسعى الى تحقيقه .. وكانت تلك هى اللعبة السياسية الكبرى الخبيثة لبريطانيا فى هذه الفترة حيث جعلت الرئيس الأمريكى ــ كداعية للسلام لتحقيق آمال الشعوب المقهورة فى التحرر ــ يعلن بنفسه عكس مبادئه ويتحرر منها ويتنكر لها خاسرا بذلك مكانته كرئيس لدولة كبرى فى العالم ، فيعترف ويقرر ــ على غير ما كان يأمله ونادى به فعلا ــ بضرورة فرض الحماية البريطانية على مصر ، ولو أنه فى بيانه تحفظ بعض الشىء ليقنع نفسه ــ على الأقل ــ بالتمسك ببعض من جوانب هذه المبادىء .

حيث جاء فى هذا البيان (١٣٨) ــ الذى أذيع فى القاهرة ــ : « ان الرئيس باعترافه هذا يحفظ لنفسه حق البحث ــ فيما بعد ــ فى تفاصيل هذا الاعتراف واجراء التعديل الذى يقتضيه الأمر ، وان الرئيس والشعب

---

(١٣٧) المصدر السابق ــ ص ٩٦ ، ٩٧ .

(١٣٨) « ثورات العرب فى ثورة ١٩١٩ » ــ للأستاذ محمد على الغيتيت ــ جزء أول ــ ص ٩٤ .

الأمريكي يعطفـان كل العطف على أماني الشعب المصرى ـ المشروعـة ـ للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتي (١٣٩) (وليس الاستقلال) ، ولكنهما ينظران بعين الأسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الأماني بالالتجاء الى العنف .. (اعتبر ثورة الشعب المصرى على الاستعمار البريطاني أنها عنف ، في حين أن أمريكا في ثورتها ضد الاستعمار البريطاني استخدمت أقصى أنواع العنف) .. !!

وعلى أثر هذا الاعلان الشاذ ذى البيان المؤسف الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، ناصب الحزب الجمهورى الأمريكي العداء للرئيس الأمريكي ويلسون فخذله الكونجرس (البرلمان الأمريكي) بعدم الموافقة على معاهدة الصلح أو التصديق عليها ، وتعرضت مبادىء الرئيس للتجريح والنقد وناصبوا دعوته العداء ونددوا بما كان قد ألقاه من الخطب .

وهكذا تحقق النجاح لسياسات بريطانيا وفرنسا وايطاليا في تحطيم كل ما كان ينشده ويلسون من آمال للشعوب الصغيرة المقهورة المغلوبة على أمرهـا ، وبذلك خسر ويلسون احترام تلك الشـعوب كما خسر برلمانه الأمريكي ، وقد قيل انه كان لهذا الخسران صدمة عنيفة منى بها الرئيس الأمريكي حيث كان لها آثار سيئة بارزة في نفسه ظلت تلازمه حتى فارق الحيـاة (١٤٠) ...

وعادت الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة العزلـة عن المجتمع الدولي من جديد ، وهيمنت كل من بريطانيا وفرنسا بفرض ارادتهما على العالم وعلى الشعوب المغلوبة على أمرها ، وازاء ذلك لم يكن أمام هـذه الشعوب ـ ومنها مصر ـ الا الاعتماد على ذاتها بشق طريق الثورة على هذا الظلم الدولي الذى تتزعمه دولتا الاستعمار اللتان اقتسمتا دول العـالم الصغيرة فيما بينهما ، فكان على شعوب هذه الدول أن تتشبث بالثورة وتزيد اشتعالها على المحتلين في بلادها .

★★★

---

(١٣٩) « ثورات العرب في سنة ١٩١٩ ـ للأستاذ محمد على الغتيت ـ جـزء ثان (ثورة مصر) ـ ص ٨٥ .

(١٤٠) المصدر السابق .

الوفد المصرى فى فرنسا ..

قام سعد باشا زغلول وأعضاء الوفد ـ فور وصولهم الى باريس ـ بتنظيم أنفسهم وأسلوب عملهم ، فألفوا من بينهم ثلاثة لجان تشكلت على النحو التـالى :

(أ) **اللجنة المالية :** تألفت من : سعد زغلول رئيسـا وشعراوى باشا أمينا للصندوق وعبد اللطيف المكباتى .

(ب) **لجنة الحفلات :** وتألفت من : اسماعيل صدقى وحسين واصف وجورج خياط .

(ج) **لجنة النشر :** تألفت من : اسماعيل صدقى وعبد العزيز فهمى ودكتور حافظ عفيفى وويصا واصف .

ـ وبادر سعد باشا بزيارة رؤساء وفود الدول العظمى ، الا أن أحـدا منهم لم يشـأ أن يرد هذه الزيـارة باستثناء رئيس الوفـد الايطالى (١٤١) .

ـ ففى ٢٢ ابريل ١٩١٩ ، كتب سعد بصـفته رئيس الوفـد الى الدكتور ويلسون يرجو منه تحديد موعد للمقـابلة فرد عليه سـكرتيره الخاص بأنه سيعرض رسـالته على الرئيس الأمريكى وتضمنت الرسالة صيغة احتجاج مصر على موقف المؤتمر ..

ـ وفى ٢٩ ابريل ١٩١٩ ، أرسل سعد باشا خطابا بنفس صيغة الخطاب السابق الى رئيس مؤتمر الصلح « كليمنصو » ، الا أنه لم يتلق ثمة رد ..

ـ وعندما أراد الوفد أن يوفد بعض من أعضائه الى مختلف الدول الأوربية لنشر دعوته فلم يتمكنوا من الحصول على تصاريح السفر ..

ـ وفى ٣ مايو ١٩١٩ ، أقام الوفد حفلا لرجال الصحافة الأمريكية والبريطانية والفرنسية المتواجدين بفرنسـا ـ لتغطية أعمال المؤتمر ـ وخطب فيهم سعد زغلول ومحمد محمود حيث شرحا فى خطابهما أبعاد القضية المصرية ..

ـ وفى ٦ مايو ١٩١٩ ، سلمت شروط الصلح للوفد الألمانى (١٤٢) وفيها اعتراف ألمانيا بحماية بريطانيا على مصر ..

---

(١٤١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ـ ص ٣٨٥ .
(١٤٢) المصدر السابق .

ــ وفى ١٢ مايو ، أرسل الوفـد الى رئيس المؤتمر « كليمنصو » احتجاجا على قرار المؤتمر ..

ــ وفى ١٦ مايو ، أرسل الوفد من باريس برقية مطولة الى رئيس مجلس الشيوخ فى واشنطون شارحة بالتفصيل أبعاد القضـية المصرية والمذابح البريطانية المحمومة ضد الشعب المصرى الثائر مطالبـا بحريته واستقلاله ..

ــ أعاد سعد زغلول المحاولة، فأرسل خطابا آخر الى الرئيس الأمريكى ويلسون يشرح فيه قضية بلاده مكررا طلب المقابلة لشرح القضية تفصيلا، فجاءت تلك المحاولة أيضا بالفشل .



الاعتماد على النفس ..

ــ بعد فترة من محاولات الاتصالات والاحتجاجات التى باءت جميعها بالفشل ، انصرف تفـكير سعد زغلول وأعضـاء الوفد الى اعادة ترتيب أوراقهم بالدعاية لمصر وقضيتها ، فبادر سعد بالعمل بعقليته المرتبة حيث صمم على ضرورة الاتصال بالثوار فى مصر ، فنظم عمليات الاتصالات السرية والعلنية بلجنة الوفد المركزية وركزها عن طريق سكرتيرها عبد الرحمن فهمى ــ قائد المقاومة العلنية والسرية ــ وبذلك ضمن سعد ادارته للثورة فى مصر عن طريق حصوله على المعلومات أولا بأول واستغلالها دعائيا فى باريس وأوروبا عامة شارحا وموضحا فظائع الانجليز التى يرتكبونها ضد الثوار الأبرياء العزل فى مصر ، وفى نفس الوقت توجيهه المستمر للثورة ويؤكد ذلك ما قاله « لـويد جـورج » فى كتـابه (١٤٣) عن (مصر منذ كرومر) قوله : « لم تنفع صدمة اعلان اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية على مصر ، الا فى اقناع زغلول أن العراك يجب أن يأخذ مجراه فى الأراضى المصرية ، فوجه همه على الفور الى تلك الجوقة وطفق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث الى أتباعه بالآراء والأخبار والتوجيهات ، واقتنع الشعب فى مصر بمداومة الجهاد » .

ــ وفى ١٣ مايو ١٩١٩ ، أرسل سعد باشا من باريس تلغرافـا الى (١٤٤) محمود سليمان باشا ــ رئيس اللجنة المركزية فى مصر ــ يقول فيه : « منذ وصولنا وجدنا جميع الأبواب موصدة فى وجوهنـا ، كل

---

(١٤٣) « تراجم وسير » للأستاذ العقـاد ــ المجلد الثامن عشر ــ ص ٣٨١ .

(١٤٤) « وثائق ثورة ١٩١٩ » ــ للدكتور محمد أنيس ــ (الرسائل المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى) ــ ص ١١ .

الجهود والمساعى لم تؤد الى نتيجة واعترف الألمان بالحماية » ، وكادت تتسرب وتصل هذه المعلومات ـ المخيبة للآمال ـ الى الشعب المصرى الثائر ، وخوفا من رد الفعل والاحباط الذى قد يتسرب الى نفوس أفراد الشعب فيتسبب فى اخماد الروح الثورية ، تمكن سكرتير اللجنة عبد الرحمن فهمى من تدارك الموقف فأجل الاعلان عن ذلك ومنذ ذلك الوقت دعت الضرورة الى حتمية اعادة تنظيم عمليات الاتصالات بين اللجنة المركزية والثوار فى مصر وبين سعد زغلول وأعضاء الوفد فى باريس بأن تتم هذه الاتصالات بأسلوب سرى حتى لا تقع أية معلومات فى أيدى السلطات البريطانية ٠

وكانت هذه هى بداية العمل السرى المنظم ، خاصة وأن اللجنة المركزية المنتخبة فى مصر كان من أبرز اختصاصاتها ـ طبقا للمادة (٢٦) من قانون الوفد ـ أن يكون عملها الرئيسى جمع التبرعات لتغطية نفقات واحتياجات الوفد فى باريس وجمع المعلومات عن الموقف فى مصر وارسالها الى الوفد فى باريس لاستخدامها فى الدعاية للقضية المصرية فى دوائر المؤتمر والأوساط العالمية السياسية والصحفية ٠

ظل مؤتمر الصلح منعقدا ستة شهور ومكث وفد مصر حوالى ثلاثة شهور منها محاولا الاتصال بأى من الوفود المشاركة فى المؤتمر دون جدوى سواء داخل أروقة مقر اجتماع المؤتمر أو خارجه ، مما دعا وفد مصر الى تنظيم صفوفه وأسلوب عمله بتوسيع دائرة نشاطه خارج مصر سواء فى انجلترا أو ايطاليا وبالذات فى أمريكا ٠٠ وانتظم العمل اليومى للوفد المصرى على الوجه التالى (١٤٥) :

ـ ففى الصباح وابتداء من الساعة التاسعة ، تبدأ سكرتارية الرئيس سعد زغلول فى مطالعة صفحات الجرائد اليومية الانجليزية والأمريكية وتنتزع منها القصاصات التى تحمل أخبار خاصة عن مصر وتقوم بترجمتها الى اللغة العربية ، وينتهى هذا العمل فى وقت تناول الغداء ظهرا ٠

ـ تستأنف السكرتارية العمل بعد الظهر حتى الساعة الرابعة والنصف مع سعد زغلول لكتابة الرسائل الخصوصية والتقارير الواردة من مصر والردود عليها وغير ذلك من اجراءات ٠٠

---

(١٤٥) « وثائق ثورة ١٩١٩ » ـ للدكتور محمد أنيس ـ (من نص رسالة من كامل سليم الى عبد الرحمن فهمى) ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ٠

وفى الساعة الخامسة يجتمع أعضاء الوفد جميعا ، وتتلى عليهم ما تم ترجمته وملخصات التقارير ثم يصير تفسير كل منها ، ثم يقوم أعضاء الوفد بالانتقال الى حجرة مخصصة للكتابة لكتابة الردود اللازمة كل عضو فيما يخصه أو يخصصه له رئيس الوفد ، ثم تسلم هذه الردود الى السكرتارية لترجمتها الى اللغات الأجنبية حسب لغة كل وفد من الوفود المشاركة فى مؤتمر الصلح وترسل هذه الردود لدور الصحف الأجنبية أو المصرية فى مصر، وكذلك يتم ترجمة التقارير الواردة من مصر واتخاذها عادة فى وسائل للدعاية للقضية المصرية فى الصحافة الأوروبية والأمريكية ..

ـ عندما تضخمت أعباء العمل على أعضاء الوفد المصرى فى باريس ، قام الوفد بافتتاح مكتبين له فى كل من ايطاليا وانجلترا لتحقيق أكبر قدر من وسائل الدعاية الاعلامية لتكون على مسمع من شعوب الدول الأوربية جمعاء ..

ـ وعندما ترامت الأنباء لسكرتارية الوفد فى باريس بأن الكونجرس الأمريكى يعارض الرئيس ويلسون لموقفه فى مؤتمر الصلح وأن هناك احتمالا شبه أكيد بأن الكونجرس سوف يرفض معاهدة الصلح وأن فى هذا الرفض مصلحة كبيرة لمصر ، اذ بذلك يزول تلقائيا اعتراف أمريكا بتأكيد الحماية البريطانية على مصر ..

ـ فقد بادر الوفد المصرى بأن أوفد محمد محمود باشا من باريس الى أمريكا للدعوة للقضية المصرية هناك وليقوم بمهمة الاتصال بالنواب والشيوخ أعضاء مجلسى الكونجرس الأمريكى لاقناعهم بضرورة مقاومة هذه المعاهدة الصلحية الظالمة لحقوق الشعوب الصغيرة المهضومة الحقوق ..

ـ وسافر محمد محمود باشا ونجح فى اتصالاته الواسعة النطاق والدعوة للقضية المصرية حتى جعل الكثير من أعضاء الكونجرس يتحدثون عن مصر وحقها فى الحرية والاستقلال ..

ـ الا انه لما كانت التوجهات السياسية فى أمريكا فى ذاك الوقت قد نحت نحو المطالبة بالعزلة ، فقد انتهت وتوقفت السياسة الأمريكية عند حد تفضيل سياسة العزلة ، مما حدا بالكونجرس الى عدم الموافقة على معاهدة الصلح ولا على ميثاق عصبة الأمم ولم تشترك فى عضويتها .

***

المقاومة الشعبية ... والتنظيم الثورى ...

لم يكن فى ذهن سعد زغلول باشا ولم يدر بخلده ـ اطلاقا ، والى ما قبل يوم اعتقاله ـ أية نوايا للتخطيط للثورة ، رغم شعوره الداخلى بأن أحداثا جساما سوف تحدث اذا ما استمر وطنى فى معاندة السلطات البريطانية فى الحق فنطق لسانه الفصيح بما يشعر به معبرا عما سوف يجب أن يحدث بتعبير « القارعة » (١٤٦) ، أى الناقوس الذى سينبه لشىء واجب اتخاذه شعبيا وتلقائيا ، وكان بداية قرع الناقوس هو قيام سلطات الاحتلال البريطانى باعتقال سعد ورفاقه ، وقد شب لديه هذا التفكير بعد مقاومته للانذار البريطانى ...

ـ ففى صباح يوم ٩ مارس ١٩١٩ ـ أى يوم الاعتقال (١٤٧) ـ لم يتعد العمل الايجابى لأعضاء المؤسسة الوطنية متمثلا فى الوفد المصرى المعلن عن تكوينه ، لم يتعد عملهم الايجابى سوى الاحتجاج أثناء اجتماعهم برئاسة على شعراوى باشا وكيل الوفد ، فأرسلوا خطابا الى السلطان « أحمد فؤاد » يحتجون فيه على اعتقال سعد وأصحابه وأذاعوا محتوى هذا الخطاب الاحتجاجى على الشعب .

ـ وعندما حضر الى « بيت الأمة » وفد من طلبة المدارس العليا وكان منهم طالب الحقوق « ابراهيم عبد الهادى » مع زميليه « عبد الحليم عابدين » و « حافظ عمار » بغرض الحصول على التعليمات نحو دور الطلبة فى العمل الايجابى لتسجيل الاحتجاج ، فنصحهم عضو الوفد عبد العزيز فهمى بالهدوء والالتفات الى دروسهم حيث قال لهم جملته الشهيرة : « دعونا نعمل فى هدوء » ، وقد أصبحت هذه الجملة تتردد على ألسنة الشباب على سبيل التهكم والسخرية ، الا أن هذه المجموعة القليلة العدد من الشباب زعماء الطلبة صمموا على عدم الاعتماد على السياسيين التقليديين (١٤٨) والاعتماد على أنفسهم فعادوا الى مدارسهم ففوجئوا باندلاع المظاهرات دون انصياع لنصائح السياسيين التقليديين أو انتظار أوامر أو توجيهات من أحد والتأم شمل الطلبة المتظاهرين بزملائهم الزعماء ، وأثناء طواف المظاهرات بالأحياء والشوارع والميادين تبين لهم أن بقية فئات الشعب قد خرجوا فى مظاهرات صاخبة دون أية

---

(١٤٦) « تراجم وسير » ـ للأستاذ العقاد ـ المجلد الثامن عشر ـ ص ٢٩٩ .

(١٤٧) من مذكرات « ابراهيم عبد الهادى » ـ مجلة روز اليوسف عدد ٢٨١٤ فى ١٩٨٢/٥/١٨ (الحلقة الثالثة) .

(١٤٨) المصدر السابق .

توجيهات أو قيادة والتحمت المظاهرات ببعضها البعض وبذلك تحولت هذه المظاهرات الصاخبة التى جمعت بين طلاب المدارس العليا والثانوية وبين مختلف فئــات الشعب الأخرى ــ تحولت فى لمح البصر الى ثورة عارمة ..

وفى هذه الأثناء بدأت تتكون خلية بسيطة من هؤلاء الطلبة وأخذت تتجمع حولها عناصر طلابية أخرى أكثر ايجابية ازدادت أعدادهم فحتمت عليهم الظروف تنظيم أنفسهم بتكوين خلايا كل منها مسئولة عن واجب تكلف به .. فكانت :

(أ) **خلية** مسئولة عن **تحرير المنشورات** وطبعها بالبالوظة وتوزيعها بالقاهرة .

(ب) **خلية** مسئولة عن **الاعلام** للسفر الى **الأقاليم والقرى والثغور والنجــوع** لتوزيع المنشــورات التى تحوى أخبار ممارسات السلطات العسكرية البريطانية العنيفة ضد المتظاهرين وعمليــات القمع بالقتــل والتشريـــد .

(جـ) **خلية** مسئولة عن **جمع المعلومات** من مناطق الثورة فى العاصمة والأقاليم للاستفادة بها فى تحرير المنشورات .

وقد اعتمدت هذه الخلايا الثورية الشبابية على المنشورات بصفة رئيسية لتحريك الشارع المصرى والفلاحين الثائرين فى القرى وتحريضهم على استمرار الثورة ، لأن الرقابة التى كانت تفرضها سلطات الاحتلال البريطانى على الصحف كانت تمنع توصيل أخبار الثورة الى الأرياف ..

وتدريجيا تطورت هذه الخلايا واتسعت دوائرها وتعددت واجباتها ومهامها بما يتناسب واتساع مجال الثورة وتفاقم أحداثها ، فتشكلت على هيئة تنظيمات للمقاومة الشعبية (١٤٩) ، سرعان ما انضم اليها واندمجت فيها خلايا وطنية ثورية أخرى لديها الخبرة حيث سبق لها الاشتراك فى عمليات الاغتيالات السياسية منذ أحداث محاولة الاعتداء على السلطان حسين كامل ثم عملية اغتيال بطرس باشا غالى وغيرها من أحداث ايجابية وكان من أبرز عناصر هذه الخلايا الوطنية الثورية « عبد الرحمن فهمى » وكان يمثل القيادة للمقاومة السرية ومنهم أيضا « شفيق منصور » ، وقد قام بتنظيم مقاومة سرية مسلحة ومنظمة بدأت عملها بالرد أولا بأول على عمليات القتل التى يرتكبها جنود الاحتلال ضد المتظاهرين ..

---

(١٤٩) المصدر السابق .

وقد أطلق على أعضاء هذا التنظيم السرى وعلى قائده « عبد الرحمن فهمى » تعبير « ديدبان » (١٥٠) مصر ، حيث كان مسيطرا على جهاز آخر لجمع المعلومات عن تصرفات طبقة السياسيين المحترفين الضالعين فى التعاون مع السلطات البريطانية وكذلك جمع المعلومات عن نقاط الضعف فى معسكرات وتشكيلات وتحركات السلطة العسكرية البريطانية وخاصة المكلفين بمقاومة الثوار والقضاء عليهم ، كل ذلك سهل على أعضاء تنظيم المقاومة السرية برئاسة عبد الرحمن فهمى احداث الكثير من الخسائر فى صفوف قوات السلطة العسكرية البريطانية والعناصر المدنية منهم العاملون بدواوين الحكومة المصرية وفى صفوف عناصر الخونة من المصريين .

وفى هذه المرحلة المتقدمة ــ الأولى (١٥١) ــ من الثورة ، كانت تتميز بطابع العنف من الطرفين سواء من جانب الثوار أو من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، فكانت هذه المرحلة ــ منذ اعتقال سعد زغلول ونفيه فى ٩ مارس ١٩١٩ حتى يوم اعلان الافراج عنه فى ٧ ابريل ١٩١٩ ــ اشترك فيها الشعب بجميع طوائفه وطبقاته ــ خاصة الفلاحين ــ اشتراكا جادا وفعليا ، ففى هذه المرحلة الابتدائية الثورية ظهرت وتشكلت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة فى زفتى والمنيا ، كما تشكلت المجالس الوطنية المستقلة فى كثير من المراكز والمديريات ..

لقد كانت ثورة شعبية تعبر عن ردود فعل الشعب المصرى فى مواجهة عنف الردع من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، وكان ذلك بفضل هذا التنظيم الذى أشعل شرارة الثورة فاندلعت وانتشرت فى جميع أنحاء مصر .

.. المقاومة .. فى المرحلة الثورية الثانية .. (أبريل ١٩١٩) :

هذه المرحلة بدأت مع تجاوب الشعب المصرى مع خيبة أمل وفد مصر (١٥٢) فى موقف عصبة الأمم التى خذلت مصر باعلان اعتراف الدول العظمى بالحماية البريطانية على مصر فى يوم وصول وفدها الى مرسيليا فى ١٩١٩/٤/١٩ فعمت الثورة منذ ذلك الوقت القاهرة وجميع مدن

---

(١٥٠) من مذكرات « ابراهيم عبد الهادى » ــ مجلة روز اليوسف ــ العدد ٢٨١٤ ــ (العدد ٢٨١٤ ــ (الحلقة الثالثة فى ١٩٨٢/٥/١٧ .

(١٥١) « وثائق ثورة ١٩١٩ » (المراسلات السرية من سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ــ للدكتور محمد أنيس ــ ص ١٠ ، ١١ .

(١٥٢) المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، للدكتور محمد أنيس ، ص ١٣ .

ومراكز ومديريات مصر ، ولعبت الجماهير المصرية من طلبة وموظفين ومحامين وعمال الدور الرئيسى وقد برز دور التنظيم السرى بقيادة المناضل « عبد الرحمن فهمى » كرئيس لتنظيم المقاومة السرية بجميع خلاياها من تجميع معلومات وتوصيل أخبار للخلايا الثورية المحلية داخل مصر وتنظيم الاتصالات السرية مع الوفد المصرى برئاسة الزعيم سعد زغلول فى فرنسا وتلقى معلومات من وفد المفاوضات بأسلوب سرى لتوزيعه على وسائل النشر والصحافة المحلية والأجنبية بالاضافة الى تنظيم وقيادة المقاومة المسلحة داخل البلاد ضد قوات الاحتلال والخونة المتعاونين معهم مع توفير كافة الامكانيات لكل ذلك ٠

•• التنظيم السرى للثورة ••

أملت الضرورة ـ منذ الاتصال المبكر بين سعد زغلول فى باريس وبين رئيس اللجنة المركزية محمود باشا سليمان فى مصر ، الى ايجاد وسيلة للاتصال السرى بين الوفد فى باريس واللجنة المركزية فى مصر تفاديا من رقابة السلطة العسكرية البريطانية من ناحية أخرى ليطلع سعد زغلول على الموقف فى مصر بكل تفاصيله أولا بأول ولتكن لديه مادة اعلامية صادقة وواقعية يستغلها فى الدعاية للقضية المصرية يفضح بها العنف البريطانى ضد المصريين ، وفى نفس الوقت لتكون لدى اللجنة المركزية فى مصر ـ والتى تعمل بمثابة مؤسسة وطنية للثورة ـ توجيهات زعيمها سعد زغلول بالنسبة لهذا الموقف ، وفى نفس الوقت ـ أيضا ـ كان سعد يدرك أن المسألة المصرية ستحل سلما أو حربا على أرض مصر وحدها كما أن هذه المقاومة ستكون بمثابة مصدر قلق وازعاج للانجليز ، وبذلك ينكشف للرأى العام الداخلى والخارجى مدى تحكم الانجليز فى مصير الشعب لمدة طويلة ، فقد كان الجانب الأكبر من القلق هو انزعاجهم من نجاح الوفد ولجنته المركزية فى تحقيق الوحدة الوطنية التى تلتف حول الوفد والتى كان سعد ورفاقه يتقنون أسلوب الابقاء عليها فى جميع المجالات خاصة فى تشكيلات المؤسسة الوطنية سواء فى مجال تشكيل الوفد المرافق لسعد أو فى تشكيل اللجنة المركزية أو حتى فى تكوين أجهزة الدعاية والاعلام من صحافة ونشرات وأيضا داخل صفوف المقاومة السرية فكانت الأسماء القبطية للشخصيات البارزة وطنيا ظاهرة بشكل واضح فى كل هذه المؤسسات الى جانب الدور الوطنى للكنيسة القبطية البارز الذى تعمدت قيادات الثورة الحفاظ عليه منذ بدء الحركة الوطنية الثورية ••

ولأجل تنظيـم هـذا الاتصـال السرى بين سعد من الخارج واللجنة المركزيـة فى داخـل مصر ، فقد تحايـل عبد الرحمن فهمى على المظهر الاجتماعى وجعل من أحد معارف سعد زغلول المقربين منذ شـغله وظيفة مدير للجامعة وحصل له على اجازة ثلاثة أشهر ونصف وذهب الى باريس ليعمل سكرتيرا خاصا لسعد زغلول واتفق معه على طريقة وأسلوب المراسلة السرية وكان هذا الشاب هو « محمد وجيه » ، وكانت الرسائل تتراسل ما بين الجامعة وباريس وبالعكس على شكل مجلات علمية أو أبحاث يكتب بين سطورها بالحبر السرى نظرا لأن المجلات والأبحاث العلمية بطبيعة الحال بعيدة عن الشبهات ..

وكان حلقة الاتصال بالجامعة هو الأستاذ/محمد صادق فهمى (١٥٣) ـ الذى يسلمها بدوره الى المناضل عبد الرحمن فهمى ، وبوسائل أخرى كثيرا ما كان عبد الرحمن فهمى يرسلها بنفسه اذا كانت وثائق أو مستندات أو صـورا تعبر عن الفظائع التى يرتكبهـا الانجليز مع شخص مسافر ليسلمها الى سعد زغلول فى باريس ومن أمثلة ذلك فظائع الانجليز التى ارتكبوها ضد أهـالى نزلة الشوبك والعزيزية بمديرية الجيزة ، والتى كانت مثار خلاف بين سعد والوفد من جانب وبين اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر من جانب آخر .

وبعد انتهاء مدة أجازة محمد وجيه ـ الثلاثة شهور ونصف ـ كلف عبد الرحمن فهمى الأستاذ محمد كامل سليم ـ الذى كان يتـقن اللغـة الانجليزية وكطلب سعد زغلول علاوة على أنه كان معروفا مسـبقا لبقية أعضاء الوفد ، وقد ظلت مسألة الرسائل السرية غير معلومة لأعضاء الوفد أو لأعضاء اللجنة المركزية فى مصر ، وانحصر العلم بها ـ فقط ـ بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، وأسند الى محمد كامل سليم الى جانب عمله كسكرتير خاص لسعد زغلول عمل آخر يتسم بالأهمية وهو مترجم رسمى للوفـــد .

★★★

---

(١٥٣) « مذكرات عبد الرحمن فهمى ـ جزء أول ـ من ص ٩ حتى ص ٢١ .

٠٠ عبد الرحمن فهمى ٠٠ (١٨٧٠ ـ ١٩٤٦) :

ـ كان « عبد الرحمن فهمى » ـ أصلا ـ من رجال الادارة المرموقين (١٥٤) قبل عام ١٩١٣ ، فكان بمثابة الدينامو لحزب الوفد المصرى (١٩١٨ ـ ١٩٢٦) والداعى الى ضم ووحدة الصفوف (١٩٣٦ ـ ١٩٤٦) ، كما كان من الشخصيات الهامة التى لعبت دورا حاسما فى التاريخ المصرى خاصة فى فترة عمله الثانية بالوفد ٠٠

ـ كان أصلا من الطبقة التركية ، فقد نشأ عبد الرحمن فهمى وتربى فى بيت شقيقه الأكبر « محمد ماهر باشا » صديق الخديوى عباس حلمى ـ وكيل نظارة الحربية ، وكان اللورد كرومر يعتبر هذه الصداقة هى السبب الرئيسى فى تحريض الخديوى عباس ضد الاحتلال البريطانى، وقد تأثر عبر الرحمن فهمى باتجاهات أخيه محمد ماهر السياسية المعادية للانجليز (١٥٥) ٠٠ ومحمد ماهر هو والد على ماهر وأحمد ماهر ٠

ـ تخرج عبد الرحمن فهمى من المدرسة الحربية سنة ١٨٨٨ ، وعاصر فى شبابه فترة التنكيل بالعسكريين العرابيين فى مصر ، وبنهب المعدات العسكرية المصرية ، واشترك فى الحملة المصرية بقيادة « كتشنر » لاعادة فتح السودان فى عهد الثورة المهدية ، وبعد انتهاء الحملة اشتغل فى المعية الخديوية لعباس الثانى ، وفى سنة ١٨٩٩ عين ياورا لوزير الحربية مصطفى باشا فهمى (والد صفية زغلول زوجة سعد باشا زغلول ـ فيما بعد) وفى عام ١٩٠١ نقل للعمل ضابطا بالبوليس (وزارة الداخلية) وتدرج فى مناصبها فعين مأمورا لمركز سمالوط ثم مركز بنى مزار بمديرية المنيا ثم مأمورا لمركز امبابة بمديرية الجيزة ٠٠

وفيما بين عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ عين وكيلا لمديرية القليوبية ثم وكيلا لمديرية الدقهلية ، وفى عام ١٩٠٦ عين مديرا لمديرية بنى سويف وفى عام ١٩٠٨ مديرا للجيزة ٠٠ وأثناء عمله مديرا للجيزة ، بدأت متاعبه الحقيقية مع الانجليز ، فدخل فى سلسلة من الصدامات والأزمات مع الموظفين الانجليز حيث كان متمسكا ـ فى جميع أعماله ـ بالمبادىء الأخلاقية ، فكان يتصرف بما يوحى اليه ضميره مع مراعاة القوانين ولم يكن يسترشد بأى شخص ، فكان سلوكه يختلف عن سلوك وأخلاق وتصرفات زملائه مديرى المديريات الأخرى الذين كانوا غالبا بل دائما

---

(١٥٤) من كتاب « وثائق ثورة ١٩١٩ » ـ د٠ محمد انيس ـ من ص ٧ حتى ص ٢٣ ٠

(١٥٥) ولذلك يكون عبد الرحمن فهمى هو عم على ماهر وأحمد ماهر ٠

ما يستأنسون بآراء المفتشين الانجليز فى كل أمور وشئون مديرياتهم الهامة بل والتافهة .. وفى عام ١٩١١ عندما أصر مستشار نظارة الداخلية الانجليزى لمديرية الجيزة على احالة عبد الرحمن فهمى للمعاش ، نقله الخديوى عباس الى وكالة الأوقاف التى كانت نظارتها تابعة للسراى ، ولكن لتمسك عبد الرحمن فهمى بأخلاقياته نشبت الخلافات واحتدم الصدام بينه وبين الخديوى عباس نفسه، وذلك عندما اعترض عبد الرحمن فهمى على تصرفات غير أمينة لرجال حاشية الخديوى بخصوص أطيان زراعية بناحية المطاعنة استولوا عليها لحساب الخديوى ، فما كان من الخديوى عباس الا أن أصدر أوامره باحالة عبد الرحمن فهمى الى المعاش فى عام ١٩١٣» وكان عبد الرحمن فهمى أثناء خدمته فى المراكز والمديريات المتعددة على امتداد الوجهين القبلى والبحرى قد اكتسب معرفة واسعة بأحوال أهلها كما ترسخت صلاته وعلاقاته الوطيدة بالشخصيات والأسر المصرية من العمد والأعيان وتوسعت صلاته الطيبة بكافة الأطراف الوطنية حتى توطدت علاقاته الطيبة بسعد باشا زغلول وعدلى باشا يكن وبكافة دوائر الحزب الوطنى ..

بدأت الصلة بين عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول قبل - حتى - تأليف حزب الوفد ، وكان هو ممن اقترحوا على سعد زغلول بأن يستكمل حزب الوفد تكوينه بانضمام ممثلين عن الحزب الوطنى اليه ورشح بالفعل كلا من مصطفى النحاس وحافظ عفيفى .

وساهم عبد الرحمن فهمى فى حركة التوكيلات وفى ثورة مارس ١٩١٩ وكان دوره المؤثر فى المرحلة الثانية من هذه الثورة أثناء وجود سعد والوفد فى باريس فشغل مهمة سكرتير عام اللجنة المركزية وفى نفس الوقت رئيس التنظيم السرى وقائدا للمقاومة الشعبية ..

اعتقل فى أول يوليو ١٩٢٠ ، وكانت السلطات البريطانية ترصد نشاطه وأحس مبكرا بنوايا السلطات البريطانية فتخلص من كل المستندات والوثائق التى تدينه ، ورغم هذا حاكمته السلطات البريطانية مع عشرين آخرين فى قضية المؤامرة الكبرى والذين أسمتهم بجماعة الانتقام ووجهت اليهم تهمة التآمر على خلع السلطان أحمد فؤاد وقلب الحكومة والتحريض على العصيان والقتل ، وكانت هذه القضية فى غالب الأمر ملفقة فافتعلت انتقاما من عمليات اغتيال العناصر المصرية العميلة التى تشهد ضد الثوار المصريين ، فكانت المحاكمة والحكم الذى صدر بغرض تصفية المنظمات الثورية الموالية لحزب الوفد ، وانتهت محاكمة

عبد الرحمن فهمى رزملائه بصدور الحكم – فى أكتوبر ١٩٢٠ – باعدامه ثم خفف الحكم الى السجن خمسةعشر عاما – تفاديا وامتصاصا للغضب الشعبى – ، ورغم هذا استمر عبد الرحمن فهمى فى مزاولة نشاطه الثورى (١٥٦) من داخل السجن ، فكان رغم سجنه يدير عمليات المقاومة بما فيها عمليات الاغتيالات ..

– وفى عام ١٩٢٤ عندما تشكلت وزارة سعد زغلول ، تم الافراج عن عبد الرحمن فهمى وغيره من المسجونين السياسيين بموجب قرار الاعفاءات السياسية التى صدرت فور تولى الوزارة مسئولية الحكم ، وخرج عبد الرحمن فهمى من السجن مريضا بعد نقله الى سجن الحضرة بالاسكندرية حيث أسيئت معاملته داخل السجن ..

– وفى ذات العام – ١٩٢٤ – دخل عبد الرحمن فهمى أول مجلس للنواب وفق دستور ١٩٢٣ عن دائرة عابدين ، وفى هذه الأثناء عمل فى مجال نقابات العمال وقام بتشكيل أول اتحاد عام لنقابات عمال وادى النيل الذى ضم ١٢٠ نقابة ينتمى اليها ١٥ ألفا من العمال واختير عبد الرحمن فهمى رئيسا لهذا الاتحاد حيث أطلق عليه لقب « زعيم العمال » ..

– وفيما بين عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ بدأت علاقات عبد الرحمن فهمى تفتر مع سعد زغلول بسبب محاولاته المتكررة لانهاء الخلافات بين سعد زغلول وعدلى يكن والصلح بينهما وفشله فى محاولاته ..

– وفى نوفمبر ١٩٢٤ وعلى أثر مقتل السردار ، اعتقل عبد الرحمن فهمى مرة أخرى وظل معتقلا رهن التحقيق حتى ثبتت براءته فأطلق سراحه فى يناير ١٩٢٥ ، واستقال بعدها من رئاسة اتحاد العمال .

– وفى عام ١٩٢٦ عندما أجريت الانتخابات ، ولما لم يقم سعد زغلول بادراج اسم عبد الرحمن فهمى ضمن مرشحى حزب الوفد لهذه الانتخابات ، استاء عبد الرحمن فهمى غاية الاستياء وعبر عن ذلك فى مقابلة عاصفة له مع سعد زغلول ، وانتهى الأمر بأن زاد عزوف عبد الرحمن فهمى عن العمل السياسى الى أن توفى سعد زغلول .

---

(١٥٦) تقرير رفعه ت ر. رسل باشا حكمدار بوليس القاهرة الى الأمين العام – كتاب « وثائق ثورة ١٩١٩ » (المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى – ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

مســير

أحداث ثورة ١٩١٩ ... والوزارة ..

ـ فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى (١٥٧) المعتمد البريطانى سير ريجنالد وينجت للمطالبة بالاستقلال والسماح لهم بالسفر الى لندن للمفاوضة ..

ـ قابل سعد وأصحابه حسين رشدى باشا فى نفس اليوم ونصحهم حسين رشدى بضرورة الحصول على توكيلات من الشعب ، لأنه فى مقابلته للمعتمد البريطانى فى نفس اليوم ـ ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ـ جاء فى حديثه أن سعد ورفاقه يطالبون بالاستقلال ولا يمثلون الأمة ..

ـ وفى نفس اليوم (١٣ نوفمبر ١٨) تألف الوفد برئاسة سعد زغلول ..

ـ وفى نفس اليوم (١٣ نوفمبر ١٨) تألف الوفد برئاسة سعد رشدى بخطاب من السلطان فؤاد يعرض عليه سفره هو وعدلى يكن الى لندن كوفد رسمى للتحدث باسم الحكومة المصرية فى شأن مستقبل مصر السياسى ، وأفضى حسين رشدى بهذه الفكرة الى المعتمد البريطانى فى مقابلته له ..

ـ بعد عدة أيام ، جاء (١٥٨) رد الحكومة البريطانية برفض طلب رئيس الوزراء حسين رشدى ..

ـ فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ ، وعلى أثر رفض حكومة بريطانيا لطلب حسين رشدى بالسفر ، قدم استقالته الى السلطان ولم يقبلها السلطان ..

ـ جدد حسين رشدى طلب الاستقالة فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٨ ولم تقبل مرة أخرى ..

ـ فى ٢١ يناير ١٩١٩ ، غادر المعتمد البريطانى سير وينجت القاهرة فى طريقه الى لندن ..

---

(١٥٧) « ثورة ١٩١٩ » ـ جزء أول ـ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ ص ٦٦

(١٥٨) « ثورة ١٩١٩ » ـ جزء أول ـ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ ص ١٠٧ ، ١٠٩ .

– فى ١٠ فبراير ١٩١٩ ، أعاد حسين رشدى تقديم طلب الاستقالة الى السلطان فقبلها فى أول مارس ١٩١٩ وبذلك انتهت فترة حكومة حسين رشدى الأولى ..

– قاطع جميع رجال الأحزاب المصرية والمستقلون تاليف أية وزارة، فبقيت البلاد بدون حكومة ابتداء من أول مارس – يوم قبول استقالة حكومة حسين رشدى – احتجاجا على تصرفات الحكومة البريطانية ..

– فى ٦ مارس ١٩١٩ ، قدم قائد القوات العسكرية البريطانية بمصر انذاره الى سعد زغلول وأصحابه لحضورهم الى مقر قيادته ، حيث طالبهم بالكف عن نشاطهم السياسى والا تعرضوا للمعاملة السيئة الشديدة بتطبيق الأحكام العرفية عليهم ..

– فى ٨ مارس ١٩١٩ ، تم اعتقال سعد زغلول ورفاقه حيث رحلتهم السلطات البريطانية الى المنفى فى جزيرة مالطة ، وكانت البلاد بلا وزارة تحكمها ..



انـدلاع الثـورة

– **فى يوم ٩ مارس ١٩١٩** ، بدأت المظاهرات الشعبية والطلابية تجوب أنحاء القاهرة ، احتجاجا على اعتقال الزعماء الوطنيين المصريين ونفيهم لمطالبتهم باستقلال مصر ، واندلعت الثورة بعد ذلك حيث عمت جميع أنحاء البلاد ..

– فى ٢٥ مارس ١٩١٩ ، وصل الجنرال اللنبى الى القاهرة ليحل محل سير وينجت المعتمد البريطانى ، وعلى أثر وصوله اجتمع مع الوزراء السابقين المستقيلين ومع باقى أعضاء الوفد لتهدئة الحالة فى البلاد ..

– فى أول ابريل ١٩١٩ ، تصاعدت أعمال العنف الثورى من جانب الثورة والعنف المضاد من جانب القوات البريطانية ، وكل ذلك ومصر بدون وزارة ..

– فى يوم ٧ ابريل ١٩١٩ ، أعلن الجنرال اللنبى قرار الافراج عن سعد زغلول ورفاقه واباحة السفر للمصريين ، فعم الابتهاج جميع أنحاء البلاد ..

ـ فى يوم ٩ ابريل ١٩١٩ ، عرض السلطان أحمد فؤاد على حسين رشدى تأليف الوزارة وقبلها حسين رشدى ..

ـ فى ١١ أبريل ١٩١٩ ، سـافر باقى أعضـاء الوفد من مصر الى باريس على ظهر باخرة بريطـانية اتجهت أولا الى مالطة حيث لحق بهم سعد ورفاقه المفرج عنهم متجهين الى مؤتمر الصلح فى فرنسا ..

ـ واستمرت المظاهرات الشعبية ، رغم مظاهر التخفيف من المعتمد البريطانى ، ولكن فى نفس الوقت استمرت التصرفات العنيفة من جانب السلطات العسكرية البريطانية ضد المتظاهرين ..

ـ فى ١٩ ابريل ١٩١٩ ، وصل سعد زغلول والوفد المرافـق له بطريق البحر الى فرنسا ، حيث عقد مؤتمر الصلح الذى أنكر على مصر أعز مطالبة وهو رفع الحمـاية البريطـانية عليها ، حيث أعلن الرئيس الأمريكى ـ صاحب المبـادىء الأربعة عشر ـ موافقته على تأكيد الحماية البريطانية على مصر ، فاستأنف الشعب المصرى مواصلة نشاطه الثورى وفى المقابل تشددت السلطات البريطانية فى عنفها ضد الثورة ..

ـ فى ٢١ ابريل ١٩١٩ ، قدم حسين رشدى باشا استقالة حكومته الثانية ـ ولم تمكث سوى اثنين وعشرين يوما فى الحكم ـ فعادت مصر تعيش بلا وزارة تحكمها والمظاهرات الشعبية تعمها ..

ـ أما فى باريس ـ وخارج أسوار جلسات مؤتمر الصلح ـ فشل سعد زغلول ورفاقه فى اسماع أصواتهم بمطالب مصر بالاستقلال والحريه الى داخل قاعات المؤتمر أو حتى مقابلة رؤساء الدول العظمى المشتركة فى المؤتمر ، واكتفى الوفد باتخاذ أسلوب الدعاية ضد التصرفات البريطانية العنيفـة التى تمارسها السلطات العسـكرية البريطانية ضـد الشـعب المصرى ـ من خارج أروقة مؤتمر الصلح ..

ـ فى ١٥ مايو ١٩١٩ ، أعلنت بريطانيا ـ فى خطبة ألقاها لورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية ـ أنها فى سبيلها الى ايفاد لجنة تحقيق بريطـانية الى مصر برئاسة لورد « ملنر » ، امتدادا وتمشيا مع سياسة التسويف فى محاولة التهدئة للموقف ، وجاء فى خطبة لورد كيرزون اشارة الى ما انتهى اليه مؤتمر الصـلح ـ فى باريس ـ بالاعتراف باستمرار الحماية البريطانية على مصر ، كما أشار الى فداحة الأضرار التى أحدثها الثوار المصريون فى المرافق العامة بالبلاد ، وأكد على اصرار بريطانيا على الاستمرار فى حكم مصر بنفس القيود والأحكام العرفية ..

ـ واستمرت مصر بدون وزارة تحكمها ، حيث أحجم جميع المستوزرين عن قبول تشكيل أية وزارة خوفا من الخروج عن مسار وأهداف الثورة ، وتصاعدت أعمال العنف من جانب سلطات الاحتلال التى قوبلت من جانب الشعب المصرى الثائر بعنف مماثل ، واستمرت البلاد على هذه الحال على مدى شهر حتى ٢١ مايو ١٩١٩ ..

ـ فى ٢١ مايو ١٩١٩ ، فى نفس يوم اعلان بريطانيا عن نيتها فى ايفاد « لجنة ملنر » ، فوجىء الشعب المصرى والبلاد بتأليف وزارة محمد سعيد باشا وكان هذا دليلا على الاتفاق والتفاهم بين محمد سعيد باشا والمعتمد البريطانى والسلطان أحمد فؤاد ، فاعتبر الشعب هذا بمثابة تحد للرأى العام واستخفافا به ، فازداد تصاعد العمل الثورى السرى والعلنى ..

ـ رفعت عرائض الاحتجاج الى السلطان أحمد فؤاد من جميع طبقات وفئات الشعب حيث وجهت التهديدات الى الوزارة ، الى أن قام الطالب سيد على محمد بالاعتداء على رئيس الوزراء محمد سعيد باشا بالقرب من محطة جناكليس بالاسكندرية ـ يوم ٣ سبتمبر ١٩١٩ ـ ولكنه لم يصب ، وكان هذا بمثابة انذار له ولغيره من المستهينين بالشعب ..

★★★

.. من هو « محمد سعيد باشا » ؟ ..

نظرا لأن اسم « محمد سعيد باشا » سيطفو كثيرا على السطح فى مناسبات وظروف التحدى لثورة ١٩١٩ ، فقد لزم التنويه عن تاريخه والافصاح عن شخصيته ، فهو من الرجال المستوزرين المصريين الذين يتقنون امكانية تحقيق مصالحهم وأغراضهم بدهاء وبأية وسيلة مع القدرة الفائقة فى اضفاء ستار من التسامح (١٥٩) والحكمة على تصرفاته .

كانت العلاقة بينه وبين سعد باشا زغلول تتسم بالفتور والجفاء على اثر ما وقع بينهما من خلاف شديد فى الجمعية التشريعية حين كانت تجمعهما الوزارة ، ولهذا حاول محمد سعيد أن يشرع فى تشكيل حزب وفدى آخر لينازع سعد زغلول فى قيادة الأمة ، فاعتمد فى بادىء الأمر على الأمير عمر طوسون وعلى أفراد من بقايا الحزب الوطنى الا انه عندما

---

(١٥٩) المجلد الثانى عشر (تراجم وسير) ـ للأستاذ العقاد ـ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

أحس بفتور الأمة من هذا المسعى ، تراجع وظـل - بانتهازيته - يرقب الأحوال حتى عرضت عليه الوزارة فقبلها على الفور في ٢١ مايو ١٩١٩ ، وخروجا من المأزق ادعى أنها وزارة ادارية - كحيلـة من حيله - لتبرير تأليفه الوزارة ، وأشاع أنها ستبقى كذلك وزارة ادارية الى حين ابرام اتفاقية الصلح الدولية بين الدول المتحاربة والدولة العثمانية التركية وبذلك يتفادى التصادم مع آمال الأمة وفى ذات الوقت يؤجـل تأييده لدعوة الحزب الوطنى الى وقت الحاجة لأن الحزب الوطنى كان يعتمد في دعوته على حقوق السيادة التركية ٠

ولكن خاب أمل الشعب المصرى فى الدولـة التركية بعد اعترافها - فى مؤتمر الصلح - بالحماية البريطانية على مصر وبذلك كان يمكنه ان ينفض يده من الحزب الوطنى وقت اللزوم بعد استفادته منه فى منافسة سعد زغلول ٠٠

كما أن محمد سـعيد كان يمثل المدرسة التركية المتخصـصة فى المؤامرات ، فقـد كان أثنـاء وجود سعد زغلول فى فرنسـا مع الوفد ، مستمرا فى التآمر والتحريض مع الجناح المناوىء للوفد من جانب الحزب الوطنى لاحداث عمليات ازعاج وبلبلة للوفد ، فقد قام ببذر بذور الخلاف والشقاق بين أعضـاء الوفد عندما أوفد شـخصا يدعى مصطفى طليمات المحامى (١٦٠) (من الاسكندرية) الى أوربا لمقابلة صدقى باشا لاستمالته العودة الى مصر بوعود ليست معروفة أو مفهومة القصد ولكن اتضح أن هذا المحامى (مصطفى طليمات) بعد أن عاد الى مصر - كان يتكلم كثيرا ضد الوفد ، ففى نفس الوقت ثبت من احدى رسائل (١٦١) سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى أن اسماعيل صدقى كان محمد سعيد يحرضه احداثا للشقاق بل كان أيضا على صلة بالمدعو (صباغ) أحـد مندوبى الانجليز الذى كان يعمل سابقا فى دوائر بعض أمراء مصر ، فاضطر سعد زغلول الى اخفاء الكثير من أعمال الوفد عن اسماعيل صدقى وزميليه محمود أبو النصر وحسين وصفى المتصلين بمحمد سعيد باشا لما استنتجه سعد زغلول من تحركات وتصرفات اسماعيل صدقى ومن معه حيث كان محمد سعيد يبغى من وراء كل ذلك استقطاب بعض أعضاء الوفد المرافقين لسعد للعمل ضد سعد زغلول وتحديدا بالعودة الى مصر للتعامل من لجنة « ملنر » المرفوضة من جانب سعد زغلول ومن الشعب المصرى ٠٠

---

(١٦٠) رسالة عبد الرحمن فهمى لسعد زغلول فى ١٩١٩/٨/١٠ - كتاب « وثائق ثورة ١٩١٩ » - د٠ محمد أنيس - ص ١٢٠ - ١٢٢ ٠

(١٦١) المصدر السابق - تقرير رقم ١٦ فى ١٩١٩/٨/٢٤ من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى - ص ٧١ ٠

وبذلك كان محمد سعيد باشا يدافع عن لجنة « ملنر » بهذا المستوى الوضيع من الانتهازية والدهاء ليمكنه علاج المشكلات التى نجمت عن تأييد الحماية على مصر والثورة ضد ذلك لصالح وزارته ..

وتمشيا مع مخطط الانجليز فى مواجهة ثورة ١٩١٩ والذى كان متفقا مع دهاء وانتهازية رئيس الوزراء محمد سعيد باشا والذى يقضى بتهدئة الخواطر ، فقد أخذ محمد سعيد باشا فى استرضاء الشعب بالمبالغة فى احياء ليالى شهر رمضان ثم برفع رواتب الموظفين ثم بالافراج عن بعض المعتقلين السياسيين سواء الذين كانوا فى سجون مصر أو سجون المنفى فى مالطة وكان من أبرزهم محمود فهمى النقراشى والشيخ مصطفى الغاياتى والشيخ محمود أبو العيون والدكتور شفيق منصور وغيرهم ..

— الخلاف بين سعد زغلول واسماعيل صدقى — فى باريس ..

كان اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر يعارضان سعدا وأعضاء الوفد فى باريس بشدة حول موضوع نشر فظائع القوات العسكرية البريطانية ضد الأبرياء العزل المصريين المتمثلة فى أحداث نزلة الشوبك والعزيزية والتى وصلت وثائقها كاملة الى الوفد من عبد الرحمن فهمى (١٦٢) مدعمة بالصور والمستندات والتى قرر الوفد فى أحد الاجتماعات وبالاجماع بنشرها على العالم ، الا ان اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر رفضا الموافقة على ذلك وانسحبا من حضور الاجتماعات ..

ولذلك قرر الوفد برئاسة سعد زغلول — فى باريس فى ٢٤ يوليو ١٩١٩ (١٦٣) — اعتبار اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر منفصلين عن عضوية الوفد ، وكذلك فصل — أيضا — حسين واصف باشا فى نوفمبر ١٩١٩ لمخالفة ثلاثتهم لمبادىء الوفد وخططه ، ويعتبر هذا أول انشقاق يحدث فى صفوف الوفد بفضل تآمر محمد سعيد باشا وصلاته المريبة مع السلطات البريطانية ..

---

(١٦٢) خطاب محمد أبو النصر الى سعد زغلول (٣٠ يونية ١٩١٩) وخطاب اسماعيل صدقى للى سعد فى ذات التاريخ — كتاب « وثائق ثورة ١٩١٩ » — دكتور محمد أنيس — ص ٢٨٢ حتى ٢٨٦ .

(١٦٣) « ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ عبد الرحمن الرافعى — جزء ثان ، ص ٣٤ .

— لجنة التحقيق البريطانية (لجنة اللورد ملنر) ..

كانت الفكرة البريطانية الاستعمارية من ايفاد لجنة برئاسة « اللورد ألفريد ملنر » — وكما جاء بخطاب « كيرزون » فى ١٥ مايو ١٩١٩ — هى : « للتحقيق فى أسباب الاضطرابات فى مصر واقتراح القانون النظامى الذى يعود على مصر بالسلام واليسر والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية » ، وبذلك تضمن بريطانيا تثبيت وتأكيد الحماية على مصر على أساس قواعد توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد المصرية ، كما انه بذلك تحصل بريطانيا على نسبة من التأييد الشعبى المصرى بقبول الحماية حتى تكون مشروعة على المستوى النظرى الدولى ، لأن شرط الحماية هو قبول الطرفين لهذا النظام — الدولة الحامية والدولة المحمية — وهو ما لم تحصل عليه بريطانيا عند اعلان هذه الحماية عند بداية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، فقد كانت تلك الحماية حتى قيام ثورة ١٩١٩ حماية غير شرعية اذ كانت معلنة من طرف واحد فقط هو بريطانيا ..

— أرسل عبد الرحمن فهمى سكرتير عام (١٦٤) لجنة الوفد المركزية — سريا — الى سعد زغلول فى باريس تقريرا حول موقف الشعب المصرى من لجنة ملنر وذلك بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩١٩ — جاء فيه : « ان فكرة الحكم الذاتى لم يروجها الا الخونة الأنذال المأجورون ، ولكنها على كل حال لم تلق قبولا لأن السواد الأعظم من الأمة لا يريد غير الاستقلال التام » ، وجاء أيضا فى هذه الرسالة معلومات عن تكوين لجنة مصرية فى داخل مصر — بمعرفة الوزارة — تطلب من المعتمد البريطانى للعمل مع لجنة ملنر عند وصولها لمصر .. « تألفت فى مصر لجنة من كبار الموظفين الانجليز تحت رئاسة « لورد راملنى Relemoni — الموظف بدار الحماية وضمن أعضائها « السير آموس Sheldanamos — المستشار القضائى بوزارة الحقانية المصرية » ، وهذه اللجنة مكلفة بتجهيز المستندات وما يلزم للجنة ملنر المنتظر وصولها ..

— وازاء ذلك جهز عبد الرحمن فهمى واخوانه لجنة من المصريين الأكفاء لتحضير ما يلزم من مستندات ووثائق وأبحاث لمواجهة نشاط لجنة ملنر المعادى لمطالب البلاد ، وعلق عبد الرحمن فهمى برأيه فى هذه الرسالة بأنه : « يرى اسناد رئاسة هذه اللجنة المقترحة الى عدلى باشا يكن لما له من الاحترام ..

---

(١٦٤) المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى — د· محمد أنيس — ص ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ·

— وفى ٢٥ يوليو ١٩١٩ كان الرد (١٦٥) من سعد زغلول — من باريس — على عبد الرحمن فهمى برسالة يقول فيها : « لقد استحسن الوفد رأيكم فيما يختص بلجنة (ملنر) ، وأوصى بعدم ابداء أى طلبات لها مطلقا والتمسك بالوفد » .

— وفى رسالة من سعد زغلول (١٦٦) حررها فى ٢٨ أغسطس ١٩١٩ الى عبد الرحمن فهمى جاء فيها : « ان اللجنة الانجليزية برئاسة اللورد ملنر والتى مهمتها البحث فى أسباب الاضطرابات والنظر فى نظام يكفل لمصر تحت ظل الحماية البريطانية التدرج فى الحكم الذاتى .... لا تنطبق مهمتها مع أمانى المصريين ولا تتفق مع مطلب استقلال مصر التام الذى كلفتنا الأمة بالسعى اليه ... لذلك استحسنا ونستحسن رأيكم فى اجتناب مخابرة هذه اللجنة بأى طريقة كانت ، لأن المفاوضة معها مادامت هذه هى مهمتها ، تضر من جهة المساعى المبذولة فى أمريكا ، ومن جهة أخرى لا ينتج عنها الا عكس مطالب الأمة ، فابذلوا ما فى وسعكم من الوسائل لمنع هذه المفاوضات » ..

— ومن باريس أيضا ، يرسل سعد زغلول فى تقرير (١٦٧) رقم ١٨ مؤرخ ٢٨ أغسطس ١٩١٩ ، الى محمود باشا سليمان رئيس اللجنة المركزية للوفد — يقول فيه : « لا يسعنا جميعا الا أن نبارك هذه الروح الحكيمة التى حملت رجال مصر وشبابها على أن يصمموا كل التصميم على البعد عن مفاوضة لجنة « لورد ملنر » ... الخ » .

— وفى يوم ٣١ أغسطس ١٩١٩ (١٦٨) ، جاء فى جريدة النظام الموالية للوفد كلمة للشاب المواطن (حسن سلامة) يقول فيها : « يا صاحب النظام ، أذكرك أننى قرأت كل كلمة لكم فى عدد يوم ٢٤ أغسطس ١٩١٩،انك تريد الرأى العام المصرى أن يذكر لك ملاحظاته على تلك اللجنة المزمع ارسالها الى مصر برئاسة ملنر ، وانى أرى أن الرأى العام قد أبدى كلمته الأخيرة من زمن بعيد ... ، ان الشعب المصرى قد أناب عنه وفدا للدفاع عن قضيته ومفاوضة أولى الأمر من الساسة فى كل ما يختص بالمسألة المصرية ، وعلى ذلك فما على اللجنة البريطانية الا أن تعرض آراءها على الوفد المصرى وتسأله ما تريد ... هذا هو رأى الأمة

---

(١٦٥) المصدر السابق — ص ٦٥ .

(١٦٦) المصدر السابق — ص ٧٢ .

(١٦٧) المصدر السابق — ص ٧٥ .

(١٦٨) المصدر السابق — ص ٤٠ .

المصرية » ، وعلى أثر ذلك صارت على لسان الشعب المصرى جملة واحدة تقليدية تتردد كلما وجهت لجنة ملنر سؤالا لأحد أن يرد عليه تلقائيا : « اسأل سعد باشا زغلول » ، ولم تجد لجنة ملنر غير هذه الاجابة التى اعتبرت مقاطعة شعبية لمهمتها فى غيبة الوفد المصرى عن البلاد ٠٠

ــ ورسالتا سعد زغلول المرسلتان من باريس يوم ٢٨ أغسطس ١٩١٩ لم تنشر بأية جريدة مصرية بما فى ذلك جريدة النظام الموالية للوفد قبل أن تنشر كلمة حسن سلامة بها فى يوم ٣١ أغسطس ١٩١٩ والتى حملت معنى المقاطعة ، وبذلك تكون مقاطعة لجنة ملنر وسخط الشعب كان رأيا وشعورا تلقائيين سابقين على وصول لجنة ملنر الى مصر بل ومنذ اعلان لورد كيرزون عن تشكيلها فى ١٥ مايو ١٩١٩ ، مما يثبت بالدليل القاطع أن الشعب المصرى ممثلا فى رأى القارىء حسن سلامة واللجنة المركزية للوفد بمصر برئاستها وسكرتيرها العام عبد الرحمن فهمى وسعد زغلول وأصحابه فى باريس كانوا يعبرون عن رأيهم القاطع التلقائى فى ضرورة مقاطعة هذه اللجنة التى جاءت شروط تكوينها وصبغه اعلانها من جانب بريطانيا مخالفة تماما لمطالب الشعب المصرى بالاستقلال التام ٠٠ وبذلك سرت فكرة مقاطعة لجنة ملنر بسرعة مذهلة وعمت جميع أنحاء البلاد حتى شملت السودان (١٦٩) ، فقد كان الاجتماع من جميع طوائف الشعب المصرى والسودانى من هيئات ونقابات على هذه المقاطعة ٠

ــ وفى ١٣ سبتمبر ١٩١٩ ، أعلن رسميا تأليف اللجنة برئاسة اللورد ألفريد ملنر ــ وزير المستعمرات ــ وعضوية « سير رنل رود » ــ وكان فى وقت ما سكرتيرا بالوكالة البريطانية فى مصر ــ والجنرال سير « جون مكسويل » القائد السابق للقوات البريطانية فى مصر والجنرال سير « ادوين توماس » عضو البرلمان الانجليزى ومستر « شبنيلر » رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ومستر « هيرست » المستشار القانونى بالخارجية البريطانية ٠٠

٠٠ استقالة وزارة محمد سعيد باشا ــ (١٩ نوفمبر ١٩١٩) (١٧٠) ٠٠

بعد اذاعة بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر(١٧١)ملنر ، تصاعدت واشتدت حدة المظاهرات احتجاجا على هذا الاعلان ولم تستطع الوزارة تهدئة الحالة مما اضطر محمد سعيد باشا الى تقديم استقالته حيث قبلت

---

(١٦٩) « كلمتى للتاريخ » ــ للرئيس محمد نجيب ــ ص ٤ ٠

(١٧٠) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ــ للاستاذ محمد على علوبة (عضو الوفد ــ ص ١٤٧ ٠

(١٧١) « ثورة ١٩١٩ » ــ للاستاذ الرافعى ــ جزء ثان ــ ص ٦٨ ٠

يوم ١٩ نوفمبر ١٩١٩ ـ وكان قد سبق أن تقدم باستقالته يوم ٥ نوفمبر ولكن السلطان فؤاد لم يقبلها الا يوم ١٩ نوفمبر بعد الاتفاق مع اللورد اللنبي على الوزارة الجديدة ـ وكان ما أعلنه محمد سعيد باشا في خطاب استقالته بأسلوبه الشيطاني ودهائه ما يتضمن تأييده للحركة الوطنية واتجاهها في تجاهلها للجنة ملنر ، اذ ادعى بأن رأيه كان لا يؤيد حضور اللجنة الى مصر ، وفي نفس الوقت الذي كان يدبر فيه احداث التفكك في صفوف الوفد سواء داخل البلاد أو بين أعضاء وفد المفاوضات في باريس وكل ذلك كان لحساب أطماعه ولحساب مخطط السياسة البريطانية المدبر بمهارة ولو بشكل ظاهرى فيه بعض التحدى لكل من السلطان فؤاد الذى تخلى عنه وللسياسة البريطانية التى حتمت عليها مصالحها التخلص منـــه ٠

ـ تاليف وزارة يوسف وهبة باشا ـ (٢١ نوفمبر ١٩١٩) ٠٠

كانت استقالة وزارة محمد سعيد باشا وتأليف وزارة يوسف وهبة باشا معروفة لدى عامة الشعب وخاصته ، أنها حركة مدبرة بين السلطان أحمد فؤاد ودار الحماية البريطانية ، وكان فيها معنى التحدى للشعور الوطنى ، اذ كان مجرد اختيـــار يوسف وهبة باشـــا ـ القبطى ـ رئيسا للوزارة ، لم يكن الا امعانا من السلطان فؤاد واللورد اللنبى فى تحدى الشعور العام ، اذ كانت تعد سابقة فيها معنى التحدى لما جرى عليه العرف فى أن يكون رئيس الوزراء « مسلما » ، ولكن شعور ودعائم الوحدة الوطنية التى ترسخت فى أعماق وبين جنبـات الشعب المصرى بفضل أسـلوب وسياسة المؤسسة الوطنية المصرية التى حرصت على التأكيد عليها ضد أى مخطط معـاد للثورة الوطنية المصرية قد جعلت الكنيسـة والجالية القبطية المصرية الوطنية تبادران الى عقد اجتماع بين كبار رجال الأقباط فى الكنيسة المرقصية وبعثوا ببرقية احتجاج الى يوسف وهبة باشـا بمجرد علمهم بنوايا وسياسة السلطان وتدبير دار الحماية البريطانية لبث الفتنة تفتيتا للوحدة الوطنية ـ وذلك فى صباح يوم ٢١ نوفمبر ١٩١٩ ، وعقـد الاجتمـاع بالكنيسة برئاسـة القمص « باسيليوس » ـ وكيل البطريركية ـ ، وأعلنوا فى برقية احتجاجهم الى يوسف وهبة باشا أن مجرد قبوله لتاليف الوزارة فيه معنى الاعتراف بالحماية البريطانية والموافقة على ما انتهت اليه لجنة « ملنر » ـ المرفوضة من الرأى العام بالاجماع ـ ولكن السلطان أحمد فؤاد تجاهل هذا الاحتجاج ، اذ قام فى ذات اليوم ـ ٢١ نوفمبر ـ بتكليف يوسف وهبة باشا بتأليف الوزارة التى تشكلت من العناصر المصرية الانتهازية المحتكرة حب السلطة والمعروفين بمواقفهم الانتهازية من الحركة الوطنية المصرية ومشكوك فى وطنيتهم ، وكان هذا

التشكيل الوزارى على النحو التالى : « يوسف وهبة للرئاسة ووزيرا للمالية، اسماعيل سرى للأشغال والحربية ، أحمد ذو الفقار للحقانية ، محمد توفيق نسيم للداخلية ، أحمد زيور للمواصلات ، محمد شفيق للزراعة ، يحى ابراهيم للمعارف ، حسين درويش للأوقاف » ، وكانوا جميعهم ينشدون التعاون مع لجنة « ملنر » ضد الارادة الشعبية الثورية لطمعهم جميعا فى الوصول الى اعتلاء المناصب ٠

ـ واحتياطا لما قد يحدث شعبيا ضد لجنة « ملنر » ـ عند وصولها ـ تعاونت سلطات الاحتلال البريطانية مع وزارة يوسف وهبة بالمغالاة فى الاعتقالات مما أدى الى تزايد الاحتجاجات والمظاهرات ، فأصدر اللورد « اللنبى » ـ الحاكم العسكرى ـ التحذيرات المشددة مهددا بأشد العقوبات فى حالة التحريض على المظاهرات أو الاشتراك فيها ٠٠

ـ وما أن علم الشعب المصرى بقرب وصول لجنة « ملنر » ، حتى دب النشاط الوطنى فى جميع قطاعاته ، فبادر المحامون بالاجتماع وقرروا الاضراب عن العمل لمدة أسبوع يبدأ من يوم وصول اللجنة احتجاجا على مجيئها وتحدى الارادة الشعبية المصرية ٠٠

ـ الاعتقالات ٠٠

قامت السلطات البريطانية باجراءات تعسفية (١٧٢) بحجة المحافظة على الأمن ولتأمين الجو عند وصول لجنة « ملنر » ، فقامت بتحديد اقامة واعتقال الزعماء ـ أعضاء اللجنة المركزية للوفد ـ ، فحددت اقامة محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا فى بلديهما واعتقلت على ماهر وتم ترحيله الى الأقصر وعدم مبارحتها ، ووضعت عبد الرحمن فهمى بك تحت المراقبة ، كما اعتقلت زعماء الأزهر ومنهم الشيخ مصطفى الغاياتى والشيخ محمود أبو العيون والشيخ عبد اللطيف دراز ووضعتهم فى معتقل رفح ٠

ـ خطبة لورد « كيرزون » ٠٠ (٢٥ نوفمبر ١٩١٩) (١٧٣) ٠٠

بعد تشكيل وزارة يوسف وهبة باشا بعدة أيام ، ألقى لورد « كيرزون » بصفته وزيرا لخارجية بريطانيا ـ يوم ٢٥ نوفمبر ـ فى مجلس اللوردات خطبة أخرى شارحا فيها الحالة فى مصر ، كان أهم ما جاء بها انه يؤكد على استمرار السيطرة البريطانية بجميع مظاهرها فى مصر،

---

(١٧٢) « ثورة ١٩١٩ » ـ للاستاذ الرافعى ـ جزء ثان ـ ص ٦٩ ، ٧٠ ٠

(١٧٣) المصدر السابق ـ ص ٧٠ الى ٧٣ ٠

ووصف وزارة يوسف وهبة باشا بطابع الولاء لسلطات الاحتلال البريطانية ، وأن بريطانيا رغم مظاهر الاحتجاج المصرية لا يسعها أن تسمح بالاستغلال القومى للمصريين ، وأضاف قائلا ان بريطانيا تؤكد على الحماية على مصر نظرا لأن مصر لا يمكنها حماية حدودها من الاغارة الخارجية أو على اقامة حكومة قوية منصفة ـ متجاهلا تاريخ مصر العسكرى المشرف أيام حكم محمد على وكفاءة الرجال المصريين فى ادارة شئون الدولة وقتها وفى جميع المجالات الادارية ـ ثم أكد على عدم امكان بريطانيا الانسحاب بالكامل عن مصر التى تعتبر الطريق الى مستعمراتها (وكان حديثه بأسلوب التعالى والتعجرف) ، مؤكدا أنه لمصلحة العالم فانه يجب بقاء مصر تحت اشراف دولة عظيمة متمدنة ، وبأسلوب ملتو يحاول أن يعرف الحماية المفروضة على مصر بأنها ضرورة بريطانية (دون اعتبار للكرامة الوطنية للمصريين) ، ثم استطرد مستنكرا مقاطعة الشعب المصرى بجميع قطاعاته للجنة « ملنر » موعزا ذلك الى تحريض بعض الرجال المصريين للشعب وتهييجه ، وأفصح أن وزارة يوسف وهبة باشا تشكلت بمباركة من السياسة البريطانية وهى وزارة تؤيد بريطانيا فى كل خطواتها ..

★★★

وصول لجنة « ملنر » الى مصر .. (٧ ديسمبر ١٩١٩ ـ ١٨ مارس ١٩٢٠) (١٧٤) :

ـ فى مستهل أيام وزارة يوسف وهبة باشا وصلت لجنة « ملنر » الى مصر بالباخرة حيث رست بميناء بورسعيد واستقبلت بمظاهرة مفتعلة ومقصودة نظمتها سلطات الاحتلال ثم استقلت اللجنة قطارا خاصا متجها الى القاهرة يتقدمه قطار كشاف للحراسة تظلله خمس طائرات حربية ، ووصل هذا الموكب الى محطة القاهرة وسط اجراءات أمنية مشددة داخل فناء وأرصفة المحطة وخارجها وعلى امتداد الشوارع والميادين من ميدان المحطة حتى دار المندوب السامى البريطانى « دار الحماية » بحى جاردن سيتى ..

ويمجرد وصول اللجنة الى ميناء بورسعيد ، اندلعت المظاهرات مجددة الثورة حيث أضرب المحامون من يوم ٧ ديسمبر واجتمعت السيدات المصريات المسلمات والقبطيات بالكاتدرائية المرقصية حيث خرجن الى الشوارع والطرقات فى مظاهرة معلنات احتجاجهن يوم ١٦ يناير ١٩٢٠ ،

---

(١٧٤) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ للدكتور محمد حسين هيكل ـ ص ٧٣ .

كما تظاهر موظفو وعمال الحكومة يومى ١٥ و١٧ ديسمبر ١٩١٩ ، كما تظاهر طلاب المدارس والمعاهد العلمية العالية ٠٠

ازاء تفاقم وازدياد حدة المظاهرات ، وجهت دار الحماية انذارا للصحف بعدم نشر أى أنباء عن المظاهرات وما يردده المتظاهرون من هتافات استنكار واحتجاج ٠٠

وفى يوم ١١ ديسمبر ١٩١٩ (١٧٣) ، اقتحم الجنود الانجليز الجامع الأزهر بأحذيتهم ومدججون بالسلاح فأثار ذلك عاصفة عارمة من السخط والغضب فى نفوس الشعب المصرى ، وأصدرت مشيخة الأزهر بيانا عن الموقف السياسى ندت فيه بسلطات الاحتلال وتصرفاتها الغاشمة المستفزة ٠

ورغم كل ذلك بدأت لجنة «ملنر» تحاول العمل مستعينة بالوزارة المصرية لتى تشكلت برئاسة يوسف وهبة باشا بفضل تآمر السلطان وسلطات الاحتلال ، فبدأت بالاتصال ببعض المصريين ٠٠

ـــ ولكن ٠٠ ايقاومة الشعبية بقيادة « عبد الرحمن فهمى » (١٧٤) ٠٠

تنبهت لهذه المحاولات والاتصالات ، فعندما حاولت السلطات البريطانية تكوين حزب يكون أعضاؤه من المنبوذين من الشعب طلاب المنافع الذين لا أخلاق لهم وأسموه « حزب المستقبل الحر » لاعداده للالتقاء باللجنة للتغطية على المقاطعة الاجماعية ، لكن باءت محاولة الانجليز هذه بالفشل ولم يفلح الحزب ـ على الرغم مما بذله الانجليز من أساليب الاغراءات والغوايات المختلفة الى جانب المصروفات السرية كرشاو ٠

فعندما بلغت المعلومات الى قائد المقاومة الشعبية « عبد الرحمن فهمى » (١٧٥) التى تؤكد أن جهاز الجاسوسية البريطانية جاد فى تشكيل حزب « المستقبل الحر » ـ حيث حرض الانجليز طائفة من الأثرياء والأعيان لم يسبق أن عرف لهم أى موقف وطنى أو تضحيات سابقة ـ فقد توجه جمع من شباب المقاومة الى مقر هذا الحزب المشبوه « المستقبل الحر » فى حى عابدين ، فوجدوا رئيس هذا الحزب الجديد « عرفى باشا » الطاعن

(١٧٣) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ـ للأستاذ محمد على علوبة (عضو الوفد) ـ ص ١٤٩ ٠

(١٧٤) المجلد الثانى عشر ـ « تراجم وسير » ـ للأستاذ العقاد ـ ص ٢٩٦ ٠

(١٧٥) مذكرات ابراهيم عبد الهادى ـ روز اليوسف العدد ٢٨١٤ فى ١٩٨٢/٥/١٧ الحلقة الثالثة ـ ص ٣٨ ٠

فى السن والذى لا يكاد يقوى على حمل نفسه على قدميه ــ وكان ضمن أصهار الأسرة المالكة الذى يعتلى رأسه طربوشا بدون خوصة وغير سوى (مطبق) يغطى أذنيه ، وكان معه نفر من مؤيديه منهم محمد بك الشريعى والملوم بك السعدى والكاتب محمد ابراهيم هلال ــ وهو من الكتاب المعادين لسعد باشا فقد كان قد كتب مهاجما سعد باشا فى مجلة « الكشكول » ٠

فبادر شباب المقاومة بخداع أعضاء هذا الحزب المجتمعين فتظاهروا بتأييدهم وتأييد مساندة الحزب الجديد ، فسمحوا لهم بالدخول وكانوا أربعة من الشباب هم : عبد الحليم عابدين ــ حافظ عمار ــ كامل عبد الشهيد ــ ابراهيم عبد الهادى ، فوجه الشبان سؤالا لرجال الحزب عما اذا كان تأليف هذا الحزب الجديد حقيقة وواقعا فأجابهم محمد بك الشريعى بالايجاب ، ثم وجهوا اليه سؤالا آخر عن الغرض الذى من أجله تم تأليف هذا الحزب فأجاب الشريعى بأنه (المطالبة باستقلال مصر) ، فقال الشبان الأربعة : « ان الوفد هو الحزب الموكل بهذا المطلب بالاســـتقلال وهو ما يطابق ويعبر عن رأى الأمة كلها » ، ثم وجهوا سؤالا ثالثا لرئيس الحزب الجديد « عرفى باشا » لافصاحه عن سبب عدم انضمامهم لحزب الوفد برئاسة سعد باشا زغلول ما دام الهدف واحدا فلزموا الصمت ، وهنا انطلق « عبد الحليم عابدين » مخاطبا بعنف رئيس الحزب « عرفى باشا » ــ المتهالك ــ وقام يكبس طربوشه بيده حتى غطى عينيه واختفت أذناه ــ وأوضح له أن حزب الوفد والشعب المصرى كشفوا الهدف الحقيقى من وراء تكوين هذا الحزب الجديد المشبوه ٠

ولما شعر أعضاء هذا الحزب الجديد ورئيسه بالشر والغضب الشعبى متمثلين فى هؤلاء الشبان الأربعة ، تفككت أوصال هذا الحزب الجديد وتبخرت أحلام رئيسه وأعضائه ومن سعوا ــ تآمرا وخديعة ــ الى تكوينه وأصبح كأنه لم يكن حيث لم يسمع أحد بأى خبر عنه بعد ذلك ٠٠

ولم تقف محاولات لجنة « ملنر » عند هذا الحد ، فاستخدمت عملاء الجاسوسية للاتصال ببعض ضعاف النفوس من المصريين خاصة من لهم مكانة محدودة فى المجتمع المصرى لغرض اجتماعهم مع لجنة ملنر ، فهداهم تفكيرهم الى أحد الصالونات المشهورة تمتلكه وتديره سيدة لبنانية (١٧٥) يجتمع به كثير من قادة الرأى والأدب ، ومن خلال هذا الصالون حاولت

---

(١٧٥) « مذكرات فى السياسة المصرية » للدكتور محمد حسين هيكل ــ ص ٨٦، وكانت صاحبة هذا الصالون تنفق عن بذخ دون الوقوف على مصدر هذا الانفاق والبذخ ٠

هذه السيدة ـ الى جانب أعمالها الأخرى لحساب الجاسوسية البريطانية ـ الحصول على معلومات عن خطة المقاومة الشعبية المصرية وامكان ضربها ببعض الطوائف خاصة من طلبة الأزهر الفقراء المحتاجين ماديا ..

وكانت احدى الخطط التي رسمها قائد المقاومة الشعبية عبد الرحمن فهمي لاحكام عملية المقاطعة (١٧٦) لهذه اللجنة ، هي استخدام أعداد من شباب المقاومة في تشكيل مجموعات من طلبة المدارس العليا قامت بمحاصرة مكان اقامة لجنة ملنر ليلا ونهارا لمراقبة المترددين من المصريين على هذا المكان، فكان كل من تردد على المكان والتقى باللجنة علم أمره بعد انصرافه مباشرة ، وكان ممن تولوا هذه المهمة الوطنية الدقيقة والبارعة من أعضاء الجهاز السرى هما : حامد السعيد والدكتور سيد محمد باشا ..

وهكذا تأكد للجنة ملنر وللسلطات وللمعتمد البريطاني وللعملاء ـ من الأجانب وضعاف النفوس من المصريين ـ أن الذى يملك ناصية الأمور في مصر كلها في هذا الوقت شخص واحد هو سعد زغلول باشا وأعضاء الوفد الذى يترأسه ..

فطوال مدة تواجد لجنة ملنر على أرض مصر ، كانت عند مقابلة أى مصرى لها ـ مهما صغر أو كبر شأنه وسواء كان فلاحا أو حرفيا أو موظفا ، كان الرد من الجميع عن أى سؤال توجهه اللجنة له هو الرد المصرى التقليدى : « روح اسأل سعد » .. وكان هذا الرد أصبح شعارا يحمل في طياته لماحة فكر وفصاحة عقل واصرار على العناد من جانب الشعب المصرى وعلى مر العصور حتى انه اذا سأل أحد الأجانب ـ من غير لجنة ملنر ـ أى مصرى ، فكأن المصرى في بادىء الأمر يتولاه الشك فيقول تلقائيا : « روح اسأل سعد » ، حتى ولو كان السؤال عن مكان أو زمان .

ـ الاعتداء على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا .. (١٩١٩/١٢/١٥).

في يوم ١٩١٩/١٢/١٥ ، ألقى طالب بكلية الطب هو « عريان يوسف سعد » (١٧٧) قنبلتين على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا حينما كان مارا بسيارته بميدان سليمان باشا ، وكانت جماعة المقاومة الشعبية المصرية ـ بقيادة عبد الرحمن فهمي ـ هي المدبرة لهذه العملية ، وفي مرحلة

---

(١٧٦) المجلد الثانى عشر ـ « تراجم وسير » ـ للأستاذ العقاد ـ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(١٧٧) « ثورة ١٩١٩ » ـ جزء ثان قسم ٣ ـ للأستاذ الرافعى ـ ص ٨٤ .

الاعداد لهذه العملية تم اختيار الشخص الذى سيقوم بتنفيذها ، تطوع طالب الطب ـ القبطى ـ عريان يوسف سعد وأصر على قيامه هو بتنفيذ هذه العملية بنفسه ، حتى اذا قبض عليه وتبين أنه « قبطى » ينتمى لديانة رئيس الوزراء ، كان ذلك كفيلا بأن يؤكد للسلطات البريطانية على مدى تماسك فئات الشعب المصرى متمثلا فى وحدته الوطنية ، وفى ذات الوقت لقطع خط الرجعة على هذه السلطات بادعاءاتها على الشعب المصرى بالتعصب الدينى بين الثوار المصريين المسلمين ..

وعندما فشلت المحاولة ونجا رئيس الوزراء وألقى القبض على « عريان سعد » ، اعترف أثناء التحقيق معه بأنه كان يريد اغتيال رئيس الوزراء لخروجه على اجماع الأمة بموافقته على تشكيل الحكومة ، وتقديرا من القضاة الذين حاكموه أصدروا حكمهم عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات ـ اكتفاء بذلك لبطولته ووطنيته ـ وأفرج عنه فى عهد وزارة سعد زغلول باشا التى شكلت سنة ١٩٢٤ حيث أصدرت الوزارة قرارا بالعفو عنه ..

ـ توالى الاعتداءات على الخارجين على اجماع الأمة ..

لم تقف محاولات جماعة المقاومة الشعبية عند هذا الحد بل واصلت مسيرتها حيث تم الاعتداء على اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال يوم ٢٨ يناير ١٩٢٠ ولم تتمكن السلطات من القبض على الفاعل ..

وفى صباح يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٠ ، اعتدى طالبان بالمدارس الثانوية هما : عبد القادر شحاتة وعباس حلمى (١٧٨) على محمد شفيق باشا وزير الزراعة وحكم عليهما بالاعدام من محكمة عسكرية ـ شكلت خصيصا ـ ثم عدل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة .

ـ اعادة الرقابة على الصحف (١٧٩) ..

فى مارس ١٩٢٠ ، أعادت السلطات العسكرية البريطانية الرقابة على الصحف بعد أن جاهرت اللجنة المركزية لحزب الوفد بمقاطعتها لأعمال لجنة ملنر بل ودعت كافة المصريين الى مقاطعة هذه اللجنة وهددت أى مصرى تسول له نفسه التعاون معها ..

---

(١٧٨) المصدر السابق ـ ص ٨٤ .

(١٧٩) المصدر السابق ـ ص ٨٩ .

ـ وفى يوم ٥ مارس ١٩٢٠ ، اجتمع مديرو الصحف وقرروا احتجاب الصحف المصرية ثلاثة أيام اعتبارا من اليوم التالى (٦ مارس) احتجاجا على قرار فرض الرقابة عليهم ..

ـ اجتماع الجمعية التشريعية .. (٦ مارس ١٩٢٠) (١٨٠) ..

أراد أعضاء الجمعية التشريعية (البرلمان) اظهار فاعليتهم واثبات وجودهم ـ رغم تعطيلها بأمر السلطات البريطانية منذ أكتوبر ١٩١٤ ـ وتأكيدا لاظهار قوة الثورة الشعبية ، فقرر الأعضاء عقد اجتماع فى منزل سعد باشا زغلول ـ رمز الثورة المصرية ـ وتم الاجتماع فى « بيت الأمة » يوم ٩ مارس ١٩٢٠ برئاسة ابراهيم سعيد باشا حيث أصدرت القرارات احتجاجا على استمرار الاحتلال وفرض الحماية والتأييد الكامل لسعد باشا والوفد وقامت بابلاغ هذه القرارات الى الوفد المصرى فى باريس والى رئاسة مجلس الوزراء المصرى والى قناصل الدول الأجنبية فى مصر ، وأصدرت السلطات البريطانية أمرا عسكريا يحمل الصيغة التهديدية بمنع تكرار هذه الاجتماعات ..



ـ ما قبل المفاوضة ..

استمرت اقامة الوفد المصرى فى باريس لمدة طويلة دون نتيجة ايجابية مؤثرة ، ولما وجد سعد زغلول تجاوبا فى مجلس الشيوخ الأمريكى للبيانات التى أرسلها حزب الوفد من مصر الى أمريكا ، أوفد محمد محمود باشا فى مهمة دعائية للقضية المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية ـ بعد أن ترامت الأنباء بأن الكونجرس (مجلس الشيوخ) الأمريكى لا يؤيد (١٨١) الرئيس « ويلسون » فى فكرته التى أنشأت عصبة الأمم ـ خاصة بعد أن عملت انجلترا وفرنسا على حرمان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حقه فى رئاسة المؤتمر (مؤتمر الصلح) مقابل تضحيات أمريكا للحلفاء أثناء الحرب العالمية الأولى ..

فوجد سعد زغلول الفرصة سانحة للاستفادة من هذا الموقف خاصة وأن ويلسون نفسه كان قد اعترف بالحماية البريطانية على مصر ، وقام محمد محمود باشا بدعاية واسعة النطاق للقضية المصرية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، مما جعل كثيرا من أعضاء الكونجرس يؤيدون ما تصبو

---

(١٨٠) « ثورة ١٩١٩ » ـ جزء ثان قسم ٣ ـ للأستاذ الرافعى ـ ص ٩١ .
(١٨١) مذكرات د. محمد حسين هيكل ـ ص ٨٣ .

اليه مصر في المطالبة بالاستقلال ، وأثمرت جهود محمد محمود باشا ودعايته للقضية المصرية وأتت بنهاية ايجابية ، حيث أصدرت لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي تصريحا أعلنت فيه (١٨٢) : « أن مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » ، الا انه نظرا لاعلان أمريكا عزل نفسها عن العالم فقد أصبحت كل محاولات مصر في أمريكا غير ذات موضوع ولم تفد القضية المصرية في شيء ..

.. وفشلت لجنة ملنر ..

ازاء تصاعد عمليات المقاومة الشعبية المصرية وتزايد حدة السخط والغضب من جانب الشعب المصرى الثائر وأحكام المقاطعة الشعبية الشاملة للجنة ملنر في مهمتها التي جاءت من أجلها الى مصر ، لم تفلح جهود هذه اللجنة في تحقيق مهمتها طوال مدة بقائها في مصر بل باءت كل أساليب جهودها بالفشل .

فتور الثورة .. وبداية الخلافات ..

بمرور الوقت الطويل على تواجد الزعامة الشعبية المتمثلة في سعد زغلول وأعضاء الوفد المرافقين له في باريس بعيدين عن أرض الوطن حيث الثورة الشعبية المصرية ، كان لذلك الأثر الكبير في أن يجعل الاحساس والشعور بالفتور يدب في نفوس وأوصال المقاومة الشعبية الثورية ، اذ كان من أولى الواجبات أن تركز الزعامة الشعبية على بذل جهودها واستمرارية النشاط الثورى من داخل مصر نفسها وعلى أرضها خاصة بعد الاحباط واليأس من مؤتمر الصلح ...

— ففي مصر ، وفي غضون شهر أبريل ١٩٢٠ ، جاء في رسالة سرية بعث بها عبد الرحمن فهمي الى سعد زغلول في باريس يوم ٢٤ أبريل — جاء بها أن أحد أعضاء اللجنة المركزية أثناء اجتماعها يوم ٩ أبريل ١٩٢٠ — قال ما ملخصه : « انني أشعر أن الحركة نامت والهمة فترت والشعور كاد أن يموت.... فيجب أن تفكر اللجنة المركزية في عمل ما يلزم لايقاظ الشعور واعادة الحركة الى سيرتها الأولى .. » .

---

(١٨٢) « تراجم وسير » — المجلد الثاني عشر — للاستاذ العقاد — ص ١٨٤ — ٢٨٥ .

ـ وفى نفس هذا الوقت ، كانت الخلافات قد بدأت تطفو على السطح بين أعضاء وفد المفاوضات فى باريس ، وقد بانت بوادرها بخروج اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر على عن اجماع أعضاء الوفد فى باريس ، كما ظهر ـ بشكل أو بآخر ـ أن محمد باشا سعيد يستخدم أساليبه الملتوية الشيطانية بايفاد أحد معاونيه ممن لهم صلات بالدوائر البريطانية (١٨٣) (المحامى طليمات) الى اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر لتحريضهما على الاختلاف مع الوفد والانشقاق عنه بأسلوب جعل سعد زغلول يتمكن وباجماع آراء أعضاء الوفد من اصدار قرار بفصلهما من الوفد ثم لحق بهما كذلك حسين واصف ٠

ـ فى ذات الوقت أيضـــا عاد على باشا شعراوى (١٨٤) الى مصر تاركا الوفد وكان ذلك بسبب خلاف وقع بينه وبين سعد باشا زغلول اعتبره شعراوى باشا اهانة له وماسا بكرامته ، وثار محمد محمود باشا من سعد زغلول انتصارا ووقوفا الى جانب على شعراوى ، مما ترك أثرا بالغا فى النفوس باشاعة الفرقة بين صفوف الوفد ٠٠

ـ كل ذلك كان يدخل فى نطاق وبفعل المخطط البريطانى الذى كان يهدف الى تجميد الثورة الشعبية فى مصر باستخدام أساليب شتى لاطالة الوقت ومرور الزمن بالتسويف والمماطلة وصولا للهدف الأول والأخير وهو اخماد الثورة الشعبية المصرية ، وكان من وسائل هذا التسويف وتلك المماطلة هو تشعيب الأطراف التى بيدها تصريف الأمور سواء لصـــالح السياسة البريطانية أو تلك التى بيدها شئون وقيادة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال ٠٠

ـ فقد كانت هناك اتصالات متعددة بخصوص لجنة ملنر تمثلت فى أطراف كل يعمل على شاكلته ٠

- فكان عدلى باشا يكن وزميلاه رشدى باشا وثروت باشا كطرف ٠
- والسلطان فؤاد بأطماعه ظاهرها وخفيها كطرف ثان ٠
- والسلطة البريطانية فى مصر ممثلة فى اللورد اللنبى وتحت قيادته كطرف ثالث ٠

---

(١٨٣) « وثائق ثورة ١٩١٩ » ـ د٠ محمد أنيس ـ ص ٣٦ الى ص ٣٩ ٠

(١٨٤) « مذكرات محمد على علوبة » ـ ص ١٤٣ ـ ١٤٤ ٠

- والحكومة البريطانية فى لندن ممثلة فى مستشارها اللورد ملنر كطرف رابع ٠
- وأعضاء الوفد المصرى فى باريس بقيادة وزعامة سعد زغلول كطرف خامس ٠
- ثم أعضاء اللجنة المركزية لحزب الوفد فى مصر ـ التى بدأ سيطر عليها الفتور كطرف سادس ٠

ـ كان هذا التشتت والتشعب بتعدد الأطراف وتعدد الآراء والتخبط فى التخطيط والتناقض ، كان لكل ذلك آثاره السلبية السيئة ، حيث مهد للمخطط البريطانى الفرصة لتضييع الوقت لأطول مدة ممكنة حتى يدب اليأس والملل فى نفوس المصريين ٠

ـ وبنفس القدر لم يكن أمام سـعد زغلول كزعيم للأمة المصرية وثورتها سوى الطريق الى باب الدخول فى مرحلة جديدة (١٨٥) من العمل السياسى التفاوضى وليس العمل الثورى المؤيد بلا حدود من الشعب المصرى بأسره ، فكان التفاوض بين ممثلى الشعب المصرى وحكومته المصرية فى أسوأ وقت تجتازه القضية المصرية ، وهى الخلافات وفتور الهمة الثورية ٠

ـ فعندما كان سـعد زغلول أثنـاء اجتماعه مع سير وينجت (١٩١٨/١١/١٣) ، ظهر أنه كان معتنقا أسلوب التفاوض بدون ثورة تسانده ، كما أن معظم أعضاء الوفد المصرى فى باريس كانوا ـ بالاضافة الى معظم أعضاء اللجنة المركزية لحزب الوفد فى مصر ـ كانوا جميعهم على اقتناع بأسلوب التفاوض (١٨٦) ٠

ـ وكان مرجع ذلك الى انتماءاتهم الحزبية السابقة والطبقية ، التى كانت كلها تؤكد على مهانة الاحتلال البريطانى بعدم استخدام أسـلوب العنف الثورى فى المطالبة بحقوق البلاد فى الاستقلال والحرية ٠

ـ خاصة حين صدمت المفاجأة ـ أعضاء الوفد المصرى فى باريس ـ بالموقف الذى اتخـذه مؤتمر الصلح (١٨٧) والرئيس الأمريكى ويلسون

---

(١٨٥) « مذكرات عبد الرحمن فهمى » ـ من محضر جلسة ١٩١٨/١١/١٣ (الاجتماع مع سير وينجت) ـ ص ٥٠ ، ٥١ ٠

(١٨٦) « مذكرات د٠ محمد حسين هيكل » ـ جزء أول ـ ص ٧١ ٠

(١٨٧) « ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ جزء ثانى قسم ٣ ـ ص ٩٦ ٠

بالاعتراف بالحماية البريطانية على مصر ، فكان لتلك الصدمة آثار بالغة بدبيب اليأس فى نفوس أغلبية أعضاء الوفد المصرى مما جعلهم يفكرون فى مصارحة الأمة والشعب المصرى باخفاق الوفد فى مهمته التى فوض وأنيب من أجلهـا ، لولا ما كان يصلهم فى باريس من أنباء ثبـات الأمة المصرية فى جهادها ٠



التدخل البريطانى فى وراثة عرش مصر (١٨٨) ٠٠

فى ١١ فبراير ١٩٢٠ رزق السـلطان فؤاد بمولود ذكر أسماه « فاروق » ، فكان من المفروض ــ تشريعيا ــ أن ينصب وليا للعهد ، ولكن السلطان فؤاد كان يحمل فى طيات ذاكرته ظروف وملابسات عزل والده الخديوى اسماعيل بفرمان سلطانى تركى لم يكن الا ظاهريا فقد كان فى حقيقية الأمر عزل بأمر من الحكومتين البريطانية والفرنسية ، كما أن السلطان فؤاد لم يكن يغيب عن وعيه ظروف مساندة الانجليز لشقيقه الخديوى توفيق ضد الثورة العرابية الشعبية واحتلالهم للبلاد ، ثم تنصيب الانجليز للخديوى عباس ــ رغم ظاهرية الفرمان التركى ــ ثم بعد ذلك اطاحة الانجليز مباشرة بالخديوى عباس عن العرش (وهو ابن أخيه) ، وتنصيب الانجليز للسلطان حسين كامل بدون فرمان تركى ، ثم استدعاء الانجليز للأمير فؤاد لاعتلاء عرش السـلطنة المصرية ــ كل هذا بكامل الارادة البريطانية وحدها ٠

لكل ما سبق مما كان فى وعى وذاكرة السلطان فؤاد ، فقد انتظر حتى يصدر القرار البريطانى ، فاجتمع مجلس الوزراء المصرى برئاسـة يوسف وهبة باشا ــ المحصن بالرضا البريطانى ــ وقام صوريا ــ بتبليغ المديريات المصرية بمولد « الأمير فاروق » ولم يجرؤ على المناداة به وليا للعهد ، وفى نفس الوقت ــ وامعانا فى الاستهانة بالوطنية المصرية ــ قام رئيس الوزراء المصرى بتبليغ المعتمد البريطانى اللورد اللنبى بنبأ المولود كما قام بتبليغ وزارة الخارجية البريطانية به ٠

وامعانا فى التنزيل من قدر السيادة المصرية ، قام المندوب السامى البريطـانى اللـورد اللنبى ــ وليس ملك بريطانيـا ــ بالكتـابة فى ١٩٢٠/٤/١٥ ، الى السلطان فؤاد (بفرمان) بقرار بريطانى بنظام وراثة

---

(١٨٨) المصدر السابق ــ ص ٨٥ ٠

العرش فى مصر بأمر من حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وبموجبه صار تنصيب الأمير فاروق وليا للعهد ·

ـ وتأكيدا على تمام الخضوع ، قام السلطان فؤاد بالرد الى ملك بريطانيا ـ مباشرة ـ بفائق تشكراته على هذا القرار البريطانى الذى أبلغه به وتسلمه من المندوب السامى البريطانى وليس من ملك بريطانيا الى سلطان مصر ، وبذلك أكدت بريطانيا على أهم مظهر من مظاهر سيادتها بتدخلها فى تقرير وراثة عرش مصر بهذا الاسلوب الاستعمارى المتعالى ·

الاحتجاج المصرى (١٨٩) ··

قام الحزب الوطنى باصدار احتجاج أبلغه الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر ، ورفضت الصحافة المحلية المصرية نشره بأمر السلطات البريطانية ، وأكد الحزب الوطنى في احتجاجه على أن موضوع وراثة العرش هو من صميم المسائل الخاصة بالأمة المصرية والسيادة المصرية ·

واللجنة المركزية لحزب الوفد ··

وفى نفس الوقت أصدرت هذه اللجنة ـ برئاسة محمود باشا سليمان ـ احتجاجا على هذا الاعلان البريطانى الذى يدل على الاعتداء البريطانى على سيادة مصر وعلى الحقوق الشرعية لها ، لأن الأمة المصرية ـ وحدها ـ هى صاحبة الحق فى تقرير نظام وراثة الحكم فى مصر ··

وكانت هذه الاحتجاجات بمثابة تعبير عن رأى الأمة المصرية بالسخط العام والاستنكار الاجماعى ·

استمرار الاعتداءات على الوزراء

فى ٨ مايو ألقيت قنبلة على وزير الأوقاف حسين درويش باشا وهو راكب سيارته ولم يصب ·

---

(١٨٦) نفس المصدر السابق ، ص ٨٥ ·

الدوامة البريطانية فى بحر المفاوضات

ـ منذ أعلنت الحكومة البريطانية قرارها بتشكيل لجنة « ملنر » للتحقيق وتقصى الأوضاع بموجب خطاب « لورد كيرزون » فى ١٥ مايو ١٩١٩ ، فقد كان التفكير الشعبى المصرى النابع أصلا بفعل المؤسسة الوطنية المصرية المتمركزة فى مصر والتى كانت على اتصال مستمر ب « سعد زغلول » فى باريس وبالذات بسكرتير اللجنة المركزية « عبد الرحمن فهمى » ، كان هذا التفكير الشعبى المصرى متجها الى (مقاطعة لجنة « ملنر ») ـ نظرا لما جاء فى خطاب « لورد كيرزون » من تأكيد على أن مهام هذه اللجنة تتركز أساسا فى استمرار الوجود العسكرى البريطانى تحت ستار حجة استمرار الحماية البريطانية (١٩٠) على مصر ـ ولو أن « عبد الرحمن فهمى » نفسه اقترح فى رسالة منه لسعد زغلول أن تشكل لجنة من كبار المسئولين المصريين فى مصر برئاسة « عدلى باشا يكن » للاتصال والتفاهم مع لجنة « ملنر » ، مع استمرار المقاطعة من جانب الشعب المصرى ممثلا فى شخصياته العامة لهذه اللجنة (١٩١) ـ الا أن « سعد زغلول » يرسل من باريس الى « عبد الرحمن فهمى » رسالة يؤكد فيها بالتصميم على ضرورة مقاطعة لجنة « ملنر » والتمسك بالوفد المصرى ، أى أنه لم يكن لدى « سعد زغلول » مانعا من تفاوض الوفد ولكن ـ فقط ـ مع لجنة مصغرة تمثل الشعب المصرى وبموجب التوكيل الصادر منه للوفد المصرى ٠

ثم يعود « سعد زغلول » ويؤكد على ضرورة استمرار المقاطعة ، فيبارك هو وأعضاء الوفد المصرى فى باريس موقف الشعب المصرى ممثلا فى رجال الوفد والشباب المصرى فى مقاطعة هذه اللجنة ٠

---

(١٩٠) « وثائق ثورة ١٩١٩ » ـ د٠ محمد أنيس ـ (رسالة فى ٢٢ يوليو سنة ١٩١٩) ـ ص ١١٧ ٠

(١٩١) نفس المصدر السابق ـ تقرير رقم ١١ من باريس فى ٢٥ يوليو ١٩١٩ ـ (ص ٦٥) ، تقرير رقم ١٧ فى ٢٨ اغسطس ١٩١٩ (ص ٧٢) ، تقرير رقم ١٨ فى ٢٨ اغسطس ١٩١٩ (ص ٧٥) ٠

ـ وفى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ ، يصدر « اللورد ملنر » بيانا (١٩٢ ـ بعد أن تأكد له اصرار وتصميم الشعب المصرى بكافة هيئاته وطوائفه على مقاطعة لجنته وبعد فشل الأسلوب السياسى السرى البريطانى ـ معلنا فى بيانه :

١ ـ أن مهمة اللجنة هى التوفيق بين أمانى المصريين ومصـــالح بريطانيا فى مصر ٠

٢ ـ حماية حقوق الأجانب المقيمين فى مصر ٠

٣ ـ أن اللجنة ترغب فى الوصول الى اتفاق ودى مع مصر يزيل أسباب الاحتكاك ٠

٤ ـ أن من مهام اللجنة النظر فى اقامة مؤسسة حكم ذاتى ٠٠

٥ ـ لا تتمسك اللجنة بتقييد حدود المناقشة ولا تعتبر مناقشة أى طرف مصرى تنازلا عن معتقداته حيث أن اللجنة تسعى ـ فقط ـ للوصول الى اتفاق ٠

ـ وحيث أن ما تضمنه هذا البيان كان يتسم ببعض الايجابيات ٠٠

فقد كان الرد من جانب « الوفد » فى مصر ممثلا فى «لجنته المركزية» ببيان لها أذيع يوم ٣٠ ديسمبر ١٩١٩ ـ جاء فيه :

١ ـ أنه رغم أن بيان « ملنر » قد أتاح فرص المفاوضة بدون قيد ، الا أنه لم يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام ٠

٢ ـ أن الأساليب السياسية لا تسمح بأن تجرى مفاوضة بين لجنة وبين أمة بأسرها ، وأكد الوفد أن المصريين ـ مسبقا ـ يرفضون الحماية الأجنبية رفضا باتا ٠

٣ ـ أن التوفيق بين استقلال مصر وبين ما لغيرها من المصـــالح ، لا يمكن المناقشة فيه الا مع « الوفد » ، وبشرط عدم المساس بالحقوق المقدسة للمصريين ٠

ـ وكان بيان « ملنر » ورد « الوفد » عليه ـ فى ظل وزارة « يوسف وهبة باشا » ـ التى تضمنه بيان « اللجنة المركزية للوفد » ـ والذى أرسلت صورة منه الى « سعد زغلول » ـ فيه معنى تزحزح الوفد بعض الشىء عن المقاطعة واعترافا بمبدأ التفاوض مع لجنة « ملنر » وبفروط مسبقة ٠

---

(١٩٢) « ثورة ١٩١٩ ـ الجزء الثانى » ـ للأستاذ الرافعى ـ ص ٨٩ ٠

ـ كما أنه كان يثبت أيضا أن « سعد زغلول » كان قد أرسل من باريس (١٩٣) الى « عدلى يكن » فى مصر متضمنا الاتفاق معه على موافقة « الوفد » على مبدأ التفاوض مع هذه اللجنة ، وفوض « سعد زغلول » كلا من « عدلى يكن » و « حسين رشدى » و « ثروت باشا » فى التفاهم مع لجنة « ملنر » على هذا الأساس ، وفى ذات الوقت أخذ « سعد زغلول » على « اللجنة المركزية » تسرعها فى اصدار بيانها فى هذا الشأن قبل أن يتسلم نتيجة ما انتهت اليه اتصالات « عدلى ، رشدى ، ثروت » بلجنة « ملنر » .

ـ ومن باريس كان « سعد زغلول » دائم الاتصال مع « عدلى يكن » حيث وافق على جميع خطواته بالاشتراك (١٩٤) مع « عبد الخالق ثروت باشا » و « حسين رشدى باشا » بالتمهيد للاتصال والتفاوض مع لجنة « ملنر » ، مؤكدا أن هؤلاء الوزراء الثلاثة قد سلكوا سبيل الحكمة والسداد فى هذه المفاوضات التى جرت بينهم وبين « ملنر » ، ولم يكتف « سعد زغلول » بذلك بل انه حذر فى احدى رسالاته من مداومة وتمادى الصحافة فى مصر من مهاجمة الوزراء الثلاثة وكان هذا التحذير فى غضون شهر يناير ١٩٢٠ ..

ـ وفى الخامس من فبراير ١٩٢٠ ، أرسل « سعد زغلول » تقريره رقم (٦) الى اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة يقول فيه : « ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة أن انجلترا اذا دعتنا للمفاوضة مع لجنة « ملنر » بصفة كونها مأذونا لها فى هذا الشأن وبصفة كوننا ممثلين للأمة المصرية أن ترفض هذه المفاوضات ما دام الغرض منها هو الوصول الى اتفاق يضمن استقلال مصر التام ويحقق فى نفس الوقت مصالح انجلترا الخاصة » .. « ولذلك عرضنا فى الجرائد وغيرها أن الوفد المصرى مستعد لمفاوضة لجنة ملنر اذا أعلنت أنها مأذونة فى التفاوض بصفة كونها ممثلة للحكومة الانجليزية مع الوفد المصرى (١٩٥) بصفة كونه ممثلا للأمة المصرية » .

ـ كان « عدلى يكن » يتصل ب « ملنر » بعلم (١٩٦) « سعد زغلول » وبعلم ومتابعة « السلطان فؤاد » ، وكان السلطان بدوره قد تفاهم مع

---

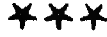
(١٩٣) « وثائق ثورة ١٩١٩ » ـ د. محمد أنيس ـ (التقرير الخامس من سعد زغلول الى عبد الرحمن فهمى فى ٢٧ يناير ١٩٢٠) ـ ص ٨٨ .

(١٩٤) ذات المصدر السابق .

(١٩٥) « وثائق ثورة ١٩١٩ » ـ د. محمد انيس ـ (رسالة من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول) ١٩٢٠/٢/٢٥ ـ ص ١٩٤ .

(١٩٦) « ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ ص ٨٩ .

« اللورد ملنر » على أن يتم تشكيل هيئة التفاوض المصرى من بعض رجال الوفد والبعض من الوزراء والبعض الآخر من الوزراء السابقين ، وكان رأى « عدلى يكن » أن هذا الاتجاه لا يرضى « الوفد » ولا الأمة بابلاغ ذلك الى « سعد زغلول » ٠



عودة لجنة « ملنر » الى انجلترا ٠٠ (١٨ مارس ١٩٢٠)

وأخيرا عادت « لجنة ملنر » من حيث أتت ، فقد غادرت ميناء الاسكندرية بعد ثلاثة أشهر من وصولها وذلك فى يوم ١٨ مارس ١٩٢٠ ، ورغم انها لم تحقق الغرض الأساسى من حضورها الى مصر ـ وهو التفاوض مع المصريين فى غيبة « الوفد » ـ الا انه أمكنها جمع كثير من المعلومات (١٩٧) والحقائق بفضل أساليب السلطات البريطانية السرية فى مصر ، ولكن كانت أغلب هذه الاتصالات المريبة معلومة ومكشوفة للجهاز السرى للوفد المصرى بفضل رئيسه « عبد الرحمن فهمى » ، وكانت معظم هذه التحركات والاتصالات والتساؤلات السرية من جانب اللجنة الانجليزية ترسل تفصيلاتها أولا بأول الى « سعد زغلول » والوفد فى باريس ، كما أجرت هذه اللجنة محادثات مع « السلطان فؤاد » من جهة ومع « عدلى يكن » ـ باسم « سعد زغلول » ـ من جهة أخرى على أساس قبول انجلترا لمبدأ التفاوض مع « سعد زغلول » ، خاصة بعد أن صرح أحد أعضاء « لجنة ملنر » لأحد المصريين ، أن اللجنة أصبحت مقتنعة ـ فى هذا الوقت ـ بأن الوفد المصرى يعبر عن رأى الأمة كلها ، ولذلك ستسعى اللجنة الى مفاوضة « سعد زغلول » و « الوفد » الموجود فى أوربا ، ثم طلب « سعد » ـ من باريس ـ الى « عدلى يكن » أن يسافر اليه فى باريس فى مهمة (١٩٨) وطنية ، وقد أعلن عن ذلك فى الصحف ٠

حوكم أمام محكمة عسكرية بريطانية حيث حكم عليه بالاعدام ونفذ الحكم فور صدوره ٠

ـ اتصال « لجنة ملنر » و « سعد زغلول » ٠٠

بعد أن عاد « لورد ملنر » الى لندن ، عهد الى « مستر هيرست » (١٩٩) بالتوجه الى باريس لدعوة الوفد المصرى للحضور الى لندن للتفاوض ، وتم

---

(١٩٧) المصدر السابق ـ ص ١٩٠ ٠
(١٩٨) مذكرات د٠ محمد حسين هيكل ـ الجزء الاول ـ ص ٨٩ ٠
(١٩٩) « ثورة ١٩١٩ » ـ للاستاذ الرافعى ـ جزء ٢ قسم ٢ ـ ص ٩٦ ٠

اللقاء بين » هيرست » و « سعد زغلول » في مايو ١٩٢٠ ، وأوفد « سعد زغلول » كلا من « محمد محمود وعبد العزيز فهمي وعلى ماهر » للسفر الى لندن ــ قبل سفره ــ للوقوف على مدى جدية هذه الدعوة للتفاوض بدون أية قيود أو شروط اللهم الا ضمان المصالح البريطانية الخاصة ، وقام « سعد زغلول » بارسال برقية الى مصر للنشر في الصحف وفيها بعض التفاؤل من فكرة التفاوض ، وتوجه « سعد »ومعه باقي الوفد المصرى الى لندن في ٥ يونية ١٩٢٠ ..

ــ المفاوضات مع « لجنة ملنر » ..

وصل « سـعد زغلول » والوفد المرافق له الى لندن للتفاوض مع « لجنة ملنر » ــ في الخامس من يونية ١٩٢٠ ، وكان « سعد زغلول » ــ في ذلك الوقت ــ يعتبر معبودا (٢٠٠) من أكثرية هيئات وطوائف الأمة المصرية وموضع ثقتها وكانت المناداة في مصر في المظاهرات والتجمعات الشعبية تردد الهتافات بحياة « سعد » ورفاقه ــ دون ذكر أسماء هؤلاء الرفاق ــ وأصبح اسم « سعد » رمزا لكل أماني الأمة وأصبح رفاقه وزملاؤه جنودا مجهولين ، فكان هذا التمييز لاسم « سعد » وبالتالي لشخصه قد أعطى له مركزا متميزا بين رفاقه في مواجهة المفاوض البريطاني الذى بدأ جلسات محادثاته وتفاوضاته بالنيل من مكانة « سعد » ، حيث أعلن « ملنر » أنه لا حدود للمناقشات بين الوفدين المصرى والبريطاني ما دامت في اطار المفاوضـــات ، أما عند بداية التفاوض حول بنود المعاهدة فانه **يلزم أن يقوم وفد المفاوضات البريطاني بالتفاوض مع وفد مصرى حكومي معينا من السلطان فؤاد نفسه .. !! ..**

وكان « سعد زغلول » يعلم تماما عدم امكانية موافقة السلطان فؤاد على تعيينه ــ « سعد » رئيسا للحكومة ، وبذلك يكون المخطط البريطاني/ السلطاني .

ــ وجاء التقرير رقم (١٤) من « سعد زغلول » في ٦ أبريل ١٩٢٠ من باريس جاء به : « أنه قبل قيام « اللورد ملنر » من القاهرة كان يتكلم مع « عدلي يكن » في شأن المفاوضة في لندن أنها ستكون ــ اللجنة المصرية ــ مؤلفة من « عدلي باشا » ومن بعض أصدقائه وبعض من أعضاء الوفد ... وأن « عدلي » سيحضر الى باريس قريبـــا ويتفاهم مع سـعد في هذا الموضوع » .

---

(٢٠٠) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ــ للأستاذ علوبة ــ ص ١٥٨ .

ـ وبذلك تكون الفترة التى أمضتها لجنة ملنر فى مصر دون أن تصل الى نتيجة من وجهة النظر المصرية ، فانها بالقطع حققت الكثير للسياسة البريطانية ومخططها فى سبيل تهدئة ثورة ١٩١٩ وذلك بالا طالة والتسويف وفتح قنوات متعددة كمحاولات لامتصــاص غضب الشعب المصرى حتى يفتر حماسه بمضى الوقت خاصة وأن الزعامة الثوريه كانت بعيدة عن البلاد ، وقد نجحت بريطانيا بالفعل فى اطالة فترة بقاء زعامة الثورة بعيدة عن قواعدها وذلك باستدراجها بحجة اجراء اتصالاتها مرة أخرى فى لندن بعد أن فشلت فى الوصول الى أية نتيجة فى مؤتمر الصلح فى باريس وبذلك أصبح فى يد بريطانيا الوسيلة لاستهلاك المزيد من الوقت ٠

استقالة وزارة « يوسف وهبة » ٠٠ (١٩ مايو ١٩٢٠)

بعد أن شعر « يوسف وهبة » ـ رئيس الوزراء ـ بتواتر السخط الشعبى من وزارته خاصة بعد محاولة اغتياله واغتيال عدد من أعضاء وزارته ، وبعد أن شعر السلطان فؤاد بعجز هذه الوزارة فى مواجهــة الأحداث وطبقا للمخطط البريطانى ، فقد قام « يوسف وهبة » بتقديم استقالته التى قبلت فى ١٦ مايو ١٩٢٠ ٠٠

تأليف وزارة « نسيم باشا » ٠٠ (٢٢ مايو ١٩٢٠)

عهد الســلطان فؤاد الى « محمد توفيق نسيم » ـ وزير الداخلية السابق فى وزارة « يوسف وهبة » ـ بتأليف الوزارة الجديدة يوم ٢٢ مايو ١٩٢٠ ، وكان أعضاء هذه الوزارة هم نفس أعضاء الوزارة السابقة حيث قوبل هذا التشكيل للوزارة الجديدة بمزيد من السخط الشعبى ٠ وكان هذا التغيير الوزارى امتدادا للمخطط البريطانى لتضييع الوقت ٠

محاولة اغتيال « محمد نسيم باشا » ٠٠ (١٢ يونية ١٩٢٠)

فى صباح يوم ١٢ يونية ١٩٢٠ ، وقعت محاولة اعتداء على « توفيق نسيم باشا » بالقاء قنبلة عليه الا أنها لم تصبه ، وذلك حينما كان متوجها الى وزارة الداخلية ، وكان المعتدى هو الشاب ابراهيم حسن مســعود ـ الموظف بمصلحة الصحة ـ وقد نجح المخطط البريطانى فى ابعاد « سعد زغلول » عن أية مكانة جديدة كرئيس وزارة ورئيس وفد مفاوضات لتحقق مزيدا من التأييد الشعبى والدولى اذا ما تحقق ونجح فى توقيع معاهدة تتحقق بها بعض آمال الأمة المصرية التى كانت كلها فى ذاك الوقت مركزة كل أضوائها على « سعد زغلول » ـ وحده ٠٠

وبطبيعة الحال ، رفض « سعد زغلول » هذه الفكرة ـ الخبيثة ـ المهينة رفضا تاما متمسكا بحقه الكامل فيما كفله له التوكيل الصادر له

بالاجماع من كافة هيئات وطوائف الشعب المصرى كوكيل عن الأمة فى ابرام أى اتفاق معه شخصيا ــ دون غيره ــ ٠٠

ومن هنا بدأ التشاق والخلاف مع « لجنة ملنر » ــ ومع « عدلى يكن » بالذات ــ وتفاقم (٢٠١) هذا الخلاف عندما أعلن « ملنر » أن غرض الحكومة البريطانية هو عقد اتفاق ودى بين الحكومتين البريطانية والمصرية بموجبه تعترف انجلترا باستقلال مصر ــ مع توفير الضمانات الضرورية لتحقيق المصالح الأجنبية وتأمينها وبصفة خاصة المصالح البريطانية ، الى جانب ضمانات الاستقرار بفرض (٢٠٢) السكينة والنظام ، وذلك باقامة « حامية عسكرية » فى كل مكان يقرره الخبراء الانجليز ، وكذلك بابداء الرأى الانجليزى فى التشريعات المصرية التى تمس الأجانب الذين عليهم أن يتنازلوا لبريطانيا عن حقوقهم فى امتيازاتهم التى تعوق استقلال مصر ــ لتنفرد بريطانيا وحدها بكافة الامتيازات ، ثم العمل على اقامة حكومة ملكية دستورية تنص عليها المعاهدة ٠٠

وانتهت المحادثات والمفاوضات ــ عند هذا الحد ــ فى آخر يوليو ١٩٢٠ ، الى أن يقدم كل من الوفدين مذكرة للوفد الآخر بالرأى فيما انتهت اليه هذه المفاوضات ، حيث اشتملت مذكرة « لجنة ملنر » على ما يلى :

١ ــ تتعهد بريطانيا بضمان سلامة (٢٠٣) مصر واستقلالها باعتبارها ملكية ذات نظام دستورى ٠

٢ ــ تتعهد مصر بأن لا تعقد أية معاهدات سياسية مع أية دولة أجنبية أخرى بغير موافقة الحكومة البريطانية ٠

٣ ــ تمنح مصر لبريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على أرض مصر واستخدام الموانىء البحرية والمطارات المصرية ، لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى وممتلكاتها ، وتعين فى المعاهدة المناطق التى تقام فيها المعسكرات للقوات البريطانية ٠

٤ ــ توافق مصر على تعيين مستشار مالى بريطانى بموافقة بريطانية يعهد اليه بجميع سلطات أعضاء صندوق الدين لحماية حقوق الأجانب حملة السندات ٠

---

(٢٠١) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ــ للأستاذ علوبة ــ ص ١٦٧ ٠
(٢٠٢) « تراجم وسير » ــ المجلد الثامن عشر ــ للأستاذ العقاد ــ ص ٢١٨ ٠
(٢٠٣) المصدر السابق ــ ص ٢١٩ ٠

٥ ـ تساعد بريطانيا مصر فى تخلصها من القيود التشريعية والادارية بسبب الامتيازات الأجنبية والعمل على تطبيق نظام يضمن تطبيق القانون المصرى على المصريين والأجانب على حد سواء ·

٦ ـ تمنح مصر لبريطانيا حق تدخل المعتمد البريطانى فى مصر لايقاف قانون يتعارض مع حقوق الأجانب وتحتفظ مصر بحقها فى الاعتراض بالعرض على عصبة الأمم ·

٧ ـ يبقى نظام المحاكم المختلطة بحيث يتناول القضايا الجنائية وجميع القضايا الأخرى التى تمس الأجانب فى مصر ·

٨ ـ توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية يكون له مركز سلطة تمكنه من تنفيذ القانون تنفيذا عادلا فيما يكون له مساس بالأجانب ·

٩ ـ تقوم الحكومة البريطانية بتمثيل مصر لدى أية دولة ليس لمصر فيها معتمد ولا تعهد مصر لغير بريطانيا بهذا الواجب ·

١٠ ـ تعترف مصر بالمركز المميز للمعتمد البريطانى فى مصر وتكون له كافة الأولويات على جميع المعتمدين الآخرين ·

١١ ـ تسوى مراكز باقى الموظفين البريطانيين والأجانب بالحكومة المصرية باتفاق خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية ·

* * *

ـ موقف « سعد زغلول » ·· من هذه المذكرة ··

رفض « سعد » والوفد المرافق له هذا المشروع ، لأنه جاء تأكيدا لاعلان فرض الحماية على مصر ومؤكدا على الاحتلال بالنص على ابقاء قوات عسكرية بريطانية فى بعض المناطق فى الأراضى المصرية ، كما أكد على تثبيت دور المستشارين البريطانيين فى مختلف الوزارات السيادية المصرية وتأكيدا للدور البارز للموظفين البريطانيين والأجانب فى الوظائف الحكومية المصرية ، بالاضافة الى التأكيد على خضوع التشريع المصرى للسيطرة البريطانية ، والابقاء على التميز للأجانب عامة وللبريطانيين خاصة فى مصر على المصريين أمام المحاكم وبصفة عامة التأكيد على تثبيت الامتيازات الأجنبية (٢٠٤) ··

(٢٠٤) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ـ للأستاذ محمد على علوبة ـ ص ١٥٩ ·

وبذلك جاء هذا المشروع « الملنرى » خلوا من أية دلائل على تحقيق الاستقلال لمصر ، الا بمجرد كلمة « الاستقلال » التى أصبحت لاغية بموجب النصوص الصريحة التي ـ فى ذات الوقت ـ تؤكد السيطرة البريطانية الكاملة على البلاد ٠

ولما كان « سعد زغلول » بموجب التوكيل الذى منحته له الأمة ويؤكده التأييد الشعبى الكامل له بغير حدود ، فقد تعمد التلويح والتأكيد على تمسكه بالتوكيل الذى منحه له شعب مصر ، وأنه لا يملك التفريط فى حق الشعب وتمسك بذلك الى آخر المدى ، فكانت بطاقته الشخصية التى كان يقدمها فى مؤتمر الصلح ـ للعامة والخاصة ـ كان بيانها يحمل الصفة بعبارة « سعد زغلول باشا ـ وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية » ، فكان من الطبيعى أن يتشدد فى موقفه ـ لآخر المدى ـ فى مواجهة هذا المشروع الانجليزى الذى يؤكد على تبعية مصر تبعية كاملة لبريطانيا ، والذى يعتبر مخالفا لجوهر التوكيل الشعبى الذى منحه الشعب المصرى ل « سعد زغلول » ورفاقه لهدف رئيسى وهو تحقيق « الاستقلال التام » ٠٠



أما المشروع المصرى ـ والذى كان ل « سعد زغلول » الدور الأكبر فى صياغته ـ فكان متضمنا ما يلى :

المشروع المصرى :

١ ـ تعترف بريطانيا باستقلال (٢٠٥) مصر ، وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا على مصر ـ ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ـ وكذلك ينتهى الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر منذ ١٨٨٢ ، وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتقام دولة ملكية ذات نظام دستورى ٠

٢ ـ تقوم بريطانيا بسحب جنودها من الأراضى المصرية فى مدة : (٠٠٠٠٠٠) ، أى ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية ٠

٣ ـ تتعهد حكومة مصر بأنها عند استخدام حقها فى الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز أن تعاملهم معاملة خاصة ـ بأن تمنح

(٢٠٥) « تراجم وسير » ـ للاستاذ العقاد ـ المجلد الثامن عشر ـ ص ٣٢٢ حتى ص ٣٢٥ ٠

الموظف الانجليزى الذى يقال من الخدمة تعويضا ماليا اضافيا يعادل مرتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة ، وتسرى نفس المعاملة المتميزة على الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم فى خلال سنة من نفاذ هذه المعاهدة ٠

٤ — تقبل مصر أن تستخدم بريطانيا باسم الدول الأجنبية الأخرى حقوق الامتيازات التى لهذه الدول — بالصيغة الآتية :

(أ) أن تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى المختلط معلقة على موافقة بريطانيا ٠

(ب) جميع القوانين الأخرى التى لا يمكن أن تسرى الآن على الأجانب ، لا يصير تعديلها الا بعد موافقة الدول التابعين لها أو مداولة الجمعية التشريعيـة للمحـكمة المختلطة أو جمعيتها العمومية ، الا اذا عارضت الحكومة البريطانية فى ذلك ، على أن تبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية فى مدة (٠٠٠٠) من نشر القرار (٢٠٦) ، وفى حـالة اختلاف الحكومتين يكون لمصر أن تعرض المسألة على عصبة الأمم للبت فيها ٠

٥ — فى حالة الغاء محاكم القنصليات واحالة النظر فى الجرائم والجنح التى يرتكبها الأجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانى فى مركز « النائب العام » لدى المحاكم المختلطة ٠

٦ — للحكومتين المصرية والبريطانية بعد خمس عشرة سنة النظر فى مسألة ابطال تقييد السيادة المصرية الداخلية الناشىء من الامتيازات التى للأجانب ، وتحتفظ مصر لنفسها بالحق فى عرض هـذه المسألة على عصبة الأمم عند الاقتضاء بعد مضى هذه المدة ٠

٧ — فى حالة الغاء لجنة الدين العمومى تعين مصر موظفا ساميا لهـا تقترحه بريطانيا ٠

٨ — فى حالة ما اذا لم تعين مصر سفيرا لها فى أى بلد من البلدان تعهد مصر لبريطانيا أن تتولى القيام بالمصـالح المصرية فى هذا البلد بتعيين ممثل بريطانى على أن يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية ٠

---

(٢٠٦) المصدر السابق ٠

٩ ـ يقعد الطرفان محالفة دفاعية للغايات التالية :

(أ) تتعهد بريطانيا بالدفاع عن الأراضى المصرية ضد أى اعتداء تقوم به أية دولة أجنبية ٠

(ب) فى حالة وقوع اعتداء أوربى على بريطانيا تتعهد مصر ولو لم تكن سلامة أراضيها مهددة بأن تقدم الى بريطانيا فى أراضيها تسهيلات المواصلات والنقل الحربى ٠

١٠ ـ تتعهد مصر بألا تعقد أى معاهدة تحالف مع أى دولة أخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا ٠

١١ ـ مدة المحالفة هى ثلاثون عاما ويمكن بعد ذلك النظر فى أمر تحديدها ٠

١٢ ـ تكون مسألة السودان موضوع « اتفاق خاص » ٠

وهكذا كان المشروع المصرى يمثل الجدية فى طلب الوفاق وليس به تلاعب بالألفاظ ويحقق فى نفس الوقت التقريب بين حقوق الاستقلال لمصر ومصالح بريطانيا التى لا تفرضها على مصر وعلى العالم بحكم القوة ٠

ولكن هذا المشروع المصرى قوبل من الجانب البريطانى بالاستغراب حيث عبروا عنه بأنه «جرأة» ، وقالوا ان «سعد زغلول» ـ بهذا المشروع ـ يحسب له أنه هزم الدولة البريطانية ويملى عليها شروطه املاء الظافر فى ميدان القتال ٠٠

وازاء تعسف بريطانيا واصرارها على احتواء الثورة المصرية بمعول الألفاظ التى لا تقدم ولا تؤخر ، فقد توقفت المفاوضات بل قيل انها انقطعت لأن الوفد المصرى ـ فى نفس الوقت ـ رفض مذكرة مشروع لجنة ملنر على اطلاقها ٠



الوســـاطة (٢٠٧) :

١ ـ قام « عدلى يكن باشا » بالتوسط بين « سعد زغلول باشا » و « لجنة ملنر » ، ففى ١٥أغسطس ١٩٢٠ تسلم مذكرة مشروع « اللجنة

(٢٠٧) المصدر السابق ٠

الملنرية » الثانية حيث أجرى بها بعض التعديل من الجانب البريطاني مرة أخرى في بعض العبارات ولكنها لم ترض « سعد باشا » بالذات ، لأنها كانت في مجملها تؤكد على فرض الحماية البريطانية والاحتلال واستمرار الامتيازات الأجنبية وتجاهل موضوع السودان — رغم أنها كانت تحقق بعض الشيء على سبيل المظهر العام من الاستقلال والتمثيل الخارجي وبعضا من شكلية حرية التعبير والحكم الدستوري والتوازن بين السلطات وفي البعض الآخر مما كانت تنشده العامة منذ تصرفات « الخديوي اسماعيل باشا » و « الخديوي توفيق » في شئون البلاد المالية والسياسية والسيادية ••

٢ — وأخيرا اتفق الوفد المصري — فيما بين أعضائه — على عدم الموافقة على المشروع البريطاني — المعدل — الا بعد عرضه على الأمة ليبدي الشعب المصري تحفظاته عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد المصري واللجنة الملنرية •

وقد قيل وقتها ان هذا الاقتراح كان منشأه فكرة مصرية لقطع خط الرجعة على بريطانيا بحجة أن « سعد زغلول » كان يسرف في تشدده ••

٣ — وفي مصر حيث وصل المشروع مع مندوبين (٢٠٨) عن « سعد زغلول » فاستقبلهم الشعب المصري استقبالا حافلا ، وعرض المشروع على المحامين وعلى أعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء وأعضاء مجالس الأقاليم والمجالس المحلية ، فأجمعت كل هذه الطوائف في مجملها — ما عدا أنصار الوزراء الأصدقاء « عدلي يكن » و « حسين رشدي » و « عبد الخالق ثروت » — على وجوب التعديل والتنقيح في بعض قواعد المشروع ، على أن يتضمن النص الصريح على الغاء الحماية وحذف ما جاء به عن امتيازات المندوب السامي البريطاني ، وطالبت الأكثرية بتقييد الحدود الهامة للمشروع ••

كما طالبوا بالتأكيد على المسألة السودانية ووجوب الاحتفاظ بدور مصر فيه •

٤ — عاد عضوا الوفد المصري — حاملا المشروع — الى باريس في السابع من أكتوبر ١٩٢٠ ، ثم سافر « سعد زغلول » وأعضاء الوفد الى لندن بناء على طلب « لورد ملنر » •

---

(٢٠٨) المصدر السابق ، ص ٣٣٦ •

وعندما اطلع « ملنر » على التعديلات الشعبية المطلوبة ، رفض ذلك رفضا باتا وتشبث بقبول المشروع كله أو رفضه كله ، وفى المقابل تشدد « سعد زغلول » ـ أيضا ـ فى طلب التأكيد على رغبات الأمة ٠٠

واختلف أكثر أعضاء الوفد مع « سعد زغلول » ، حيث تلخصت حجج اختلافهم فى أن : ـ

(أ) تغير الظروف الدولية (٢٠٩) بعد وجود السند والنصير (٢١٠) بالخارج ؛ بعد أن تنكر مؤتمر الصلح ـ فى باريس ـ لمبادىء الرئيس الأمريكى « ويلسون » بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ٠

(ب) انفراد بريطانيا بالقوة والسلطان وعدم استطاعة الأمة المصرية على استمرار ومواصلة الكفاح والمقاومة ٠

(جـ) أن المشروع البريطانى المعدل كان فى مجمله نافعا لمصر ويمكن به تحقيق المزيد فى المستقبل بفضل ما ستناله مصر من حريات ٠

(د) أن بعض التحفظات التى تبدو أنها غير محققة لكل الآمال ، فانها بالقطع ستكون مؤقتة اذا ما استمرت الأمة فى نهضتها ٠

٥ ـ ولكن « سعد زغلول » ـ بموجب حرفية التوكيل ـ فى موضوع تحقيق الاستقلال فقد تمسك بالرفض ٠٠

وكانت أكثرية أعضاء الوفد فى جانب « عدلى يكن » بينما كانت الأقلية فى جانب « سعد زغلول » ، ومن هنا بدأ تفاقم الشقاق الذى كانت تتوقعه وتنتظره وتتوق اليه بريطانيا والذى ـ بالقطع ـ كان ضمن مخططها لوأد الثورة الشعبية المصرية من داخلها وتبريرا لايقاف التفاوض ٠

٦ ـ أبلغ « ملنر » الوفد المصرى أن مهمة لجنته ـ « لجنة ملنر » ـ ليست المفاوضة ، بل رفع تقرير للحكومة البريطانية عن مسألة معينة عهدت بها الحكومة البريطانية الى لجنته ، وكان هذا يعد ـ فى حقيقته ـ

---

(٢٠٩) « تراجم وسير » ـ للأستاذ العقاد ـ المجلد الثامن عشر ـ ص ٢٣٤ ٠
(٢١٠) « ذكريات اجتماعية وسياسية » ـ للأستاذ محمد على علوبة ـ ص ١٤٦ ٠

تراجعا يخالف ما سبق وأعلنته بريطانيا ، ولعل الحكومة البريطانية رأت ــ يومئذ ــ أن نتيجة الاستفتاء لم تسهل الوصول الى اتفاق سريع ، فرأت أن تكسب الوقت وأن تجعل البـاب مفتوحـا لامكان التفاوض مرة أخرى مع آخرين خلاف « سعد زغلول » ، وذلك تمشيا مع مخططها بتعمد اطالة مدة المفاوضات واقامة الوفد المصرى خارج بلاده حتى يفتر حماس الثورة وينال الوهن والضعف من قـواعد المقاومة الشعبية المصرية فى القاهرة · وبالتالى يتحقق عزل قيادة الثورة المقيمة خارج البلاد عن قواعدها الشعبية بداخل البلاد ويتحقق أيضا وفى ذات الوقت استغلال الشقاق الذى بدأ يتفاقم بين أعضاء الوفد فيما بينهم من جهة ومن جهة أخرى بين الوفد بصفة عامة وبين « عدلى يكن » وصاحبيه « عبد الخالق ثروت » و « حسين رشدى » ··

٧ ــ فى هذا الوقت العصيب ، قامت الصـحافة البريطانية باستخدام جرائدها بترديد الدعاية الواسعة المؤيدة لآراء المخالفين لرأى « سعد زغلول » وسياسته ، حيث وصفت الصحافة البريطانية هؤلاء المخالفين بالاعتدال ··· ومن هنا دخلت مصر فى دوامة ·

أما فى مصر أثناء مفاوضات ملنر فى انجلترا

استمرت الثورة فى مصر(٢١١) فى مسارها وكانت متمثلة فى مقاومة أى تشكيل وزارى وتوالت المحاولات للاغتيالات السياسية لرؤساء الوزارات أو الوزراء المخالفين لاجماع الأمة بعدم قبول التشكيل الوزارى فقد كان الرأى العام فى مصر ينفر من قيام الوزارات المصرية فى ظل الحماية والأحكام العسكرية ويأبى التعاون على تثبيت هذا النوع من الحكم ويعتبره تمكينا للسيطرة البريطانية للمضى فى طريقها وتجاهل من هؤلاء الوزراء لمطالب الأمة · وفى هذه الحقبة وفى أيام وزارة محمد توفيق نسيم أراد الانجليز البطش بالثورة لمحاولة الاجهاز عليها وأجروا محاكمة طائفة من الشبان الوطنيين بتهمة اشتراكهم فى حوادث الاغتيالات السياسية وعلى رأسهم قائد المقاومة عبد الرحمن فهمى بك أمين لجنة الوفد المركزية بالقاهرة والحقيقة ان الثورة كانت مستمرة رغم بعض مظاهر الهدوء انتظارا لنتيجة التفاوض بين سعد ولجنة ملنر ·

وتسربت أنبـاء الخـلاف بين أعضـاء الوفد (٢١٢) الى الرأى العام بالقاهرة سواء من أنصار عدلى أو أنصار سعد وانعكس ذلك على تفرق

(٢١١) المجلد الثامن عشر للاستاذ العقـاد ، ص ٣٣٧ ــ ٣٣٨ ــ ٣٣٩ ·
(٢١٢) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ٩٣٠ ·

شمل الثورة والأمة وقد آرسل سعد الى أحد آخصائه تقريرا وافيا عن الخلاف والشقاق وذيله بالجملة المعبرة « ولكنى مصمم كل التصميم على عدم النزول عن التحفظات المهمة التي أوصى بها الشعب لأن المشروع (٢١٣) بدونها لا يكون الا حماية فى ثوب استقلال أو استقلال فى معنى الحماية » ٠

وفى نفس الوقت نشرت بالقاهرة الترجمة الكاملة لتقرير لجنة ملنر المقدم الى الحكومة المصرية فقد أثار الهواجس فى مصر وأدى الى نشاط سياسى واسع النطاق تناولته الصحافة بالتعليق والنقد والتوضيح لكشف نوايا السياسة البريطانية المستقبلة فى مصر ٠ كل ذلك جاء بالأثر الفعال لزيادة صلابة الأمة وتمسكها بالثورة (٢١٤) ومبادئها ٠ فلا خداع ولا يأس بل اصرار ٠ وانعقدت المؤتمرات المتوالية وظهرت بوادر تجدد ثورة مصرية خرجت من قلب الشعب شعبيا ومن السلطان فؤاد بعد أن اعتبره الشعب ملاذه الأول والأخير حيث كانت مكانة السلطان فؤاد منذ وقتها تتأرجح بين بريق السلطة ومخططات السياسة البريطانية التى سبقت وأطاحت بعرش والده اسماعيل ومن بعده بالخديوى عباس عند اللزوم ٠ أما عدلى يكن وجماعة المعتدلين ومن أيدوه فى موقفه من أعضاء الوفد العائدين فقد جاء هذا الاعلان ٠

(والمرجح أن عدلى على الأقل كان على علم مسبق به) جاء لهم هذا الاعلان كمنقذ للانجليز من صلابة سعد وتشدده فى مطالب البلاد بموجب التوكيلات الشعبية واعتبروه مساعدا على توقف سعد عن تشنيعاته بهم على صفحات الجرائد المصرية ٠

ـ أما سعد زغلول وحزبه فقد تناولوا هذا التبليغ البريطانى بحذر ففسروه بذكاء مرغوب شعبيا وبخاصة عندما أفصحوا ان اشتراط بريطانيا على أن يكون وفد المفاوضات له الصفة الرسمية لتقوم به وزارة موالية للسلطان فؤاد حتى يكون مباركا ومؤيدا من الانجليز ٠

ـ أما أعضاء الوفد المنشقين على سعد فقد كان الاعلان يتفق وما فى نفسهم ضد سعد وكانوا يؤيدون أن يؤلف وفد المفاوضات برئاسة عدلى يكن كرئيس للوزراء ٠

ـ أما عدلى يكن والذى كان هو الآخر قد عاد الى مصر فور توقف مفاوضات ملنر فقد ألف الوزارة وسميت وزارة الثقة ٠

(٢١٣) المجلد الثاني عشر للأستاذ العقاد ، ص ٣١ ٠
(٢١٤) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ٩٤ ٠

ـ وبدأت محاولات اصلاح الخلاف بين عدلى وسعد حتى لا يكون سعد عاملا مؤثرا ضد فكرة التفاوض الرسمى مع الانجليز ٠

الفرقة وعودة بعض أعضاء الوفد

نتيجـة الخلاف مع سعد فقد عاد الى مصر أعضاء الوفد المؤيد لموقف عدلى يكن وهم عبد العزيز فهمى ولطفى السيد ومحمد محمود وحمد الباسل ومحمد على علوبة ٠

استكمال المخطط البريطانى

فى الأسـبوع الأول من شهر فبراير سـنة ١٩٢١ (٢١٥) ورد الى السلطان فؤاد تبليغ من وزير الخارجية البريطانية يقول فيه « ان الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا وان الحكومة البريطانية مستعدة لمفاوضة الحكومة المصرية (٢١٦) التى يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض الذى يؤدى الى اقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أقرب للرضا » ٠

ـ هذا التبليغ الخبيث قابلته الأطراف المختلفة فى مصر بمختلف المشاعر فكل جانب كان يفسره بالشكل الذى يناسب موقفه ٠ فالسلطان فؤاد بتواطئه مع الانجليز اعتبره متمشيا مع أطماعه وعدائه لسعد ولمخاوفه منه ومن حزبه الصاعد والذى خطف الأضواء ٠

عودة سعد الى مصر (٥ أبريل سنة ١٩٢١)

وفجأة جاءت الأنباء من باريس بأن سعد قرر العودة الى مصر وعلم فى مصر ان سعد تعجل حضوره ليكون قريبا من الأحداث التى كانت تحتوى (٢١٧) على الكثير من تآمر الانجليز ٠ ووصل سعد يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢١ وكان استقباله فى القاهرة استقبالا شعبيا يكل المقاييس وخرج أهالى القاهرة وجاء اليها من أقصى الأقاليم وأريافها ألوف وعشرات الألوف للاشترك فى هذا الاستـقبال الذى فاق كل تقـدير واستمرت الاحتفالات عدة أيام بوصول سعد بعد غيابه عن بلاده سنتين كاملتين يجاهد فى سبيل قضية استقلال بلاده وسيادتها ٠ وكان سعد يقابل الوفود ويؤكد لهم أنه أحق الساسة بتولى المفاوضات وبمرور الأيام تتوالى خطب سعد ٠

(٢١٥) مذكرات فى السياسة المصرية للأستاذ محمد حسين هيكل ، ص ٩٦ ٠
(٢١٦) لقطع الطريق على سعد ووفده المفوضين بقوة التوكيل ٠
(٢١٧) مذكرات السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ٠

تفاقم الخلاف بين عدلى وسعد

وتعمد سعد فى خطبة المتوالية ان يتناول أبعاد أسباب فشل المفاوضات مع لجنة ملنر وكانت تحمل فى معناها الكثير من النقد لموقف المنشقين عن الوفد وكذلك موقف عدلى يكن تلميحا الى ان جاء يوم ٢٨ أبريل وألقى سعد خطابا بشبرا (٢١٨) أعلن فيه الخلاف ووصف عدلى واخوانه انهم « برادع الانجليز » وبذلك وصل الخلاف الى أقصاه ٠

تجدد المظاهرات

على أثر خطاب سعد بادانة عدلى وأعضاء الوفد المنشقين انطلقت المظاهرات وتصدت قوات الحكومة وتصاعدت المظاهرات والمصادمات وحدثت وفيات وبعض تعديات على الأجانب فى الاسكندرية وعمت الفوضى فى الأقاليم ٠ وسقطت حجة الوسطاء فى الصلح وفى امكان قيام حكومة عدلى بالمفاوضات مع الانجليز ٠

المفاوضات بين عدلى وكيرزون

أخيرا وفى أول الصيف ألف عدلى باشا وفد المفاوضات مع الانجليز وسافروا الى انجلترا وتفاوض مع لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانى وتمادت بريطانيا فى تشددها وكان هذا أمرا طبيعيا يتمشى مع مخططها بعد ان أحدثت تفرق الصف فى مصر وعلى أساس ان سعد الحاصل هو والوفد على توكيلات الأمة يعارض هو والأمة الثائرة هذا الوفد الرسمى برئاسة عدلى يكن ٠

توقف مفاوضات عدلى يكن (آخر نوفمبر ١٩٢١)

وازاء تشدد بريطانيا تتوقف المفاوضات لأن عدلى اعتبر انه لو قبل هذا التشدد البريطانى لوصفته بلاده بالخيانة ومع ذلك تمادت صحف المعارضة فى التهجم على عدلى رغم موقفه المحمود ٠

التبليغ البريطانى الى السلطان فؤاد (٢) (٣ ديسمبر ١٩٢١)

بعد رفض عدلى يكن (٢١٩، ٢٢٠) مشروع المعاهدة وعاد الى مصر سلم اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الى السلطان فؤاد تبليغا يتضمن

---

(٢١٨) مذكرات فى السياسة المصرية للدكتور محمد حسين هيكل ، ص ١٠٣ ٠

(٢١٩) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ الجزء الأول للأستاذ الرافعى ، ص ٣٧ و ٣٩ ٠ الجزء الأول اصدار دار المعارف ، سنة ١٩٨٧ ٠

(٢٢٠) نفس المصدر السابق ، ص ٥٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ٠

توضيحا لسياسة الحكومة البريطانية ازاء مصر وكان أهم ما به : ـ

١ ـ ستزيد الحكومة البريطانية عدد الموظفين المصريين فى الحكومة المصرية .

٢ ـ ان بريطانيا على استعداد لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية لالغاء الامتيازات الأجنبية .

٣ ـ ان الحكومة البريطانية ترغب فى أن تحل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية سلطة الأحكام العسكرية .

٤ ـ تمسك بريطانيا بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة وهى استبقاء الجنود البريطانية فى مصر (٢٢١) .

٥ ـ تمسك بريطانيا بضرورة اشتراك المستشارين البريطانيين فى وزارتى المالية والحقانية .

٦ ـ دعا الأمة المصرية الى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق توعد بمقاومة الحركة الوطنية التى تتجاهل هذه الحقائق .

٧ ـ الاحتلال ـ والسيطرة على مالية البلاد والتشريع والقضاء وسماها خطة التهييج .

٨ ـ ان بريطانيا ستستمر على مواصلة دورها كمرشدة لمصر وتصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل مصالح مصر ومصالح بريطانيا الخاصة .

٩ ـ تذكر بريطانيا مصر ان السبيل الوحيد لتقدم الشعب المصرى هو تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرها .

١٠ ـ ان الحكومة البريطانية على استعداد للمفاوضة من جديد لتنفيذ المشروع البريطانى للمعاهدة فى جوهره .

١١ ـ تجاهل التبليغ تماما وأغفل الاشارة الى السودان .

أثناء مفاوضات عدلى يكن ولورد كيرزون بلندن

اشتدت أثناء المفاوضات الخصومة بين الحكومة وبين سعد والوفد. فبعد (٢٢٢) رحيل عدلى ووفد المفاوضات الى لندن رتب سعد وأصحابه

(٢٢١) فى أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ للأستاذ الرافعى جزء اول ص ٤٣ .

(٢٢٢) فى أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ للأستاذ الرافعى ، جزء أول ص ٣٧ وص ٣٨ .

القيام برحلة نيلية فى الوجه القبلى للدعوة بين الجماهير للتمسك بالاستقلال التام وتوعية الجماهير بما يدبر لها فى الخفاء ووصلت الباخرة أسيوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر ١٩٢١ وقد وقع فيها شجار بين أنصار سعد وخصومه وكان مسلك رجال الحكومة متعسفا وأسفر الشجار عن قتيل وثلاثين جريحا وغرق ثلاثة فى النيل ومنعت قوات البوليس سعد من النزول من الباخرة الى أسيوط وحدث شجار آخر فى جرجا ثم أصدرت الوزارة قرارا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلى فعاد الى العاصمة • وفى مظاهر الانقسام أيضا انه بمناسبة الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر أقام سعد سرادقا كبيرا بحى المنيرة خطب فيه سعد خطبة كلها هجوم ضد عدلى ووزارته ووصف فيها تعسف الوزارة لرحلته النيلية وفى نفس الوقت أقام الأعضاء المنفصلون من الوفد حفل فى فندق الكونتنتال خطبوا فيه جميعا •

استقالة عدلى يكن (٨ ديسمبر ١٩٢١) واعتقال سعد يوم ١٩٢١/١٢/٢٣ •

عاد عدلى باشا من لندن فى ٥ ديسمبر ١٩٢١ وقدم فى اليوم التالى تقريرا الى السلطان عن المفاوضات وفى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ رفع استقالته لفشله بالنهوض بمهمة التفاوض التى وكلت اليه واستعجل قبول الاستقالة فلم تقبل الاستقالة الا فى يوم ٢٤ ديسمبر بعد اعتقال سعد للمرة الثانية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ولعل هذه التوقيتات أثر لدهاء السياسة البريطانية وخبث السلطان •

تفاقم السخط الشعبى

عقب اذاعة الوثائق الثلاث ـ مشروع معاهدة كيرزون /عدلى ، ورد عدلى باشا على المشروع ، وتبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وكان ذلك يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ فكان لها بالغ الأثر على النفوس فصارت هذه الوثائق حديث الناس (٢٢٣) وعم السخط البلاد وتوالت الاجتماعات والمظاهرات الصاخبة •

وفى يوم ٧ ديسمبر نشر سعد باشا نداء الى الأمة دعاها الى مواصلة الجهاد وحمل حملة عنيفة على التبليغ البريطانى وذيل نبرته بشعار « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » • ودعا الى اجتماع سياسى بنادى سيروس بشارع سليمان باشا حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ١٩٢١

(٢٢٣) المجلد الثانى عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ •

الساعة ١٠ صباحا للنظر فى الأحوال الحاضرة وفى يوم ٢٢ ديسمبر أنذرت السلطة العسكرية سعدا بعدم القاء خطاب أو حضور اجتماعات أو الكتابة فى الصحف أو العمل السياسى وأمرته بمغادرة القاهرة والاقامة فى الريف • كما أنذرت أيضا كلا من فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس وصادق حنين ومكرم عبيد وجعفر فخرى وسينوت حنا وأمين عز العرب • ورد سعد بخطابه المشهور الى البريجارير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية « ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء » • وأجاب أصحابه بنفس الاسلوب متحديين الانذار البريطانى بشجاعة وازاء ذلك قامت السلطات العسكرية البريطانية باعتقال سعد وكذلك أصحابه عدا أمين عز العرب الذى قبل السفر الى عزبته • وكان ذلك يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ •

اعتقال سعد ونفيه ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

وتم اعتقال سعد من منزله (بيت الأمة) يوم الجمعة (٢٢٤) ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وكذلك تم اعتقال أصحابه الذين لم يقبلوا الانذار •

ونظرا لتحامل اللورد اللنبى على سعد (٢٢٥) فقد أبرق الى وزير خارجية بريطانيا يقترح أن يصدر قرار نفى سعد وأصحابه الى سيلان وقال فيها « ان سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الأذهان المصرية باعتقال عرابى فمن شأن اسمها انه يحدث تأثيرا عظيما » •

ـ ثم قامت السلطات البريطانية بنفى سعد وأصحابه الى جزيرة ماهى Mahé وهى احدى جزر الأرخبيل فى المحيط الهندى بالشمال الشرقى لجزيرة مدغشقر وأبحروا من السويس مساء يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ ووصلوا الى عدن مساء يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٢ واستمروا بها حتى مارس سنة ١٩٢٢ •

محاولة الانجليز اغراء « سعد زغلول » •• بملك مصر •••

وأثناء وجود « سعد زغلول » ورفاقه بقلعة (٢٢٦) « عدن » ـ فى طريقهم الى المنفى ـ جاء اليهم رسول من مصر ـ كان موظفا سوريا كبيرا يعمل فى دار الحماية البريطانية ـ وطلب مقابلة « سعد » على انفراد فى

---

(٢٢٤) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ص ٤٦ •
(٢٢٥) المجلد الثانى عشر للأستاذ العقاد (تراجم وسير) ص ٢٨٨ •
(٢٢٦) نفس المصدر السابق ، ص ٤١٤ •

عربة بحجة التريض ، وأثناء حديث عادى مفتعل فاجأ الرسول « سعدا » بقوله : « ستكون ملكا على مصر » ، فاندهش « سعد » من هذه المفاجأة حيث أجابه فى حدة واستغراب : « مالنا ولهذه ؟! وما شأنى أنا والملك فلست الا واحدا من الرعايا ·· !! » ، وعاد الرجل يواصل حديثه مكررا حيث أضاف : « انك زعيم الأمة التى لا ترضى سواك ولو قبلت ما يعرضه الانجليز عليك وعلى الأمة لما خالفك أحد » ···

واختصر « سعد » المقابلة بقوله : « اننى أفضل أن أكون فردا فى أمة مستقلة على أن أكون ملكا على أمة مستعبدة فى ظل حماية أجنبية » ··

لا شك أن هذا الشخص السورى ــ المريب ، بصفته موظفا كبيرا بدار الحماية البريطانية بالقاهرة ويحضر خصيصا الى « عدن » فى أقصى جنوب البحر الأحمر ويتمكن من الوصول الى لقاء المعتقلين المنفيين فى القلعة العسكرية البريطانية ويسمح له بالانفراد بزعيم الثورة المصرية الموضوع تحت التحفظ البريطانى لعدائه للانجليز ــ ··· ، كانت كل هذه الملابسات تؤكد أنه موفد من الانجليز لهذه المهمة الخاصة لمحاولة استجداء واغراء زعيم الثورة ومساومته لحساب المخطط البريطانى لبيع هذه الثورة بهذا الثمن الرخيص ، وكانت مساومات هذا العميل البريطانى السرى ــ السورى الجنسية أصلا ــ لها أهداف بعيدة منها :

١ ــ أنه فى حالة موافقة « سعد زغلول » على هذا العرض ، فان سلطات الاحتلال فى مصر اذا ما أعلنت موافقة « سعد » للمقامرة على شعب مصر وخيانته ــ بأسلوب أو بآخر ــ تكون بذلك لديها السلاح ــ الأدبى والمعنوى ــ القاتل لزعامة « سعد » وثورته وامكان تصويره بعد ذلك بأنه زعيم مخادع يبيع بلاده بأرخص الثمن ··

٢ ــ سقوط « سعد » فى نظر أمته المناضلة التى أعطته ثقتها ، وبذلك يمكن عزل « سعد » عن قاعدته الثورية والقضاء عليه وبالتالى على الثورة ··

٣ ــ مجرد اعلان قبول « سعد » لهذا العرض الخبيث والمشين ــ سيحط من قدره فى نظر المجاهدين المصريين سواء زملائه فى المنفى أو أعضاء اللجنة المركزية الوفدية بمصر ·

٤ ــ قبول « سعد زغلول » لهذا العرض سيؤثر فى الحال فى اضعاف بل سيؤدى الى توقف المقاومة الشعبية المصرية بمسيرتيها السرية والعلنية التى سببت القلق المستمر لسلطات الاحتلال البريطانية ·

٥ ـ بمجرد علم السلطان « فؤاد » بقبول « سعد زغلول » لهذا العرض سيحقق العداء السافر بين السلطان أو « سعد زغلول » وللوفد ـ بعد أن كان السلطان « فؤاد » قد دأب على مسايرة ومهادنة الثورة حتى يظهر أمام الشعب المصرى فى صورة الغيور على تحقيق مطالب أمته ـ وكان ذلك رغم مظهريته يعتبر الى حد بعيد فى غير صالح الثورة الشعبية المصرية ٠٠

ـ لكل ذلك ، أنهى « سعد زغلول » حديثه مع هذا العميل بقوله ـ قبل عودته الى المعتقل فى قلعة « عدن » ـ « اننى أحسب أننى لم أسمع شيئا مما قلته لى ولا أود أن أسمعه مرة أخرى » ٠

نقل سعد الى جزيرة سيلان

ثم نقل سعد وأصحابه بالباخرة الى جزيرة سيلان فى مارس سنة ١٩٢٢ بعد أن تغير المنفى فاستبدلت جزائر سيشل بجزيرة سيلان وأعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢ فى مصر وسعد وأصحابه (٢٢٧) مستعدون للانتقال الى منفاهم السحيق ٠

مظاهرة الاحتجاج (٢٢٨)

قامت فى القاهرة وبعض المدن المظاهرات احتجاجا على هذا الاعتقال كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة احتجاجات واقترن احتجاجها بالدعوة الى مقاطعة التجارة البريطانية ومن هنا نبعت فكرة الثورة عن طريق المقاومة السلبية ليكون سلاحا تشهده الأمة العربية فى وجه السياسة البريطانية ٠

تجدد الثورة السلبية

أصدر الوفد قرارا فى يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم المقاومة وجعلها على نوعين :

١ ـ **عدم التعاون :** وتشمل علاقات الأفراد بقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز فليس لعامل ان يخدم انجليزيا ولا لمصرى ان يستخدم انجليزيا وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ولكن الاعـــلان سمح للطبيب المصرى بعلاج الانجليزى ٠ أما عدم التعاون السياسى فمن أجلى مظاهرة امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ٠

---

(٢٢٧) المجلد الثانى عشر للعقاد (سير وتراجم) ، ص ٤١٧ ٠

(٢٢٨) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للاستاذ الرافعى ص ٤٦ الى ص ٥٩ (جزء أول) ٠

٢ ـ **المقاطعة** : فقد دعا بيان المقاومة الى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية ٠

وتألفت لجنة لتنفيذ هذه المقاومة السلبية فى القاهرة والاسكندرية وفى عواصم المديريات ٠ وصارت الدعوة الى هذه المقاومة باذاعتها فى الجوامع والكنائس وفى جميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات وكانت السيدات من أكبر العوامل التى حققت هذه الدعوة وكانت النتيجة لهذه الدعوة للمقاومة السلبية أن اعتقلت السلطات العسكرية البريطانية فى ٢٥ يناير ١٩٢٢ جميع أعضاء الوفد الموقعين على بيان المقاطعة وهم حمد الباسل ، ويصا واصف ، على ماهر ، جورج خياط ، مرقص حنا ، علوى الجزار ، مراد الشريعى ، واصف بطرس غالى ٠ أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد ٠

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة بمجرد اعتقال الهيئة السابقة ٠

حوادث الاغتيالات

وتعددت فى نفس الوقت فى هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين ٠

استقالة عدلى (٨ ديسمبر ١٩٢١ وقبولها يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢١)

تحقيقا لأهداف المخطط البريطانى لاحداث مزيد من الخلاف والفرقة فى قمة التركيب السياسى للأمة المصرية ٠ فانه عندما تقدم عدلى يكن عقب وصوله الى القاهرة بعد اضطراره لايقاف المفاوضات وذلك يوم ٨ ديسمبر ، تعمد السلطان فؤاد والسلطات البريطانية عدم قبول الاستقالة الى أن تم اعتقال سعد زغلول وأصحابه يوم ٢٣ وبعد كثير من اجراءات العنف والتعسف مع الشعب المصرى على يد البوليس المصرى حتى تعطى الصورة بأن وزارة عدلى هى المتسببة والمسئولة فى هذه الاجراءات العنيفة ضد الشعب وممثليه ولذلك فقد بادر عدلى باستعجال قبول استقالته عدة مرات ومع ذلك لم يقبل السلطان فؤاد الاستقالة الا يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ وفعلا كانت هذه المؤامرة السلطانية البريطانية قد أثرت بشكل أو بآخر فى غضبة الشعب من عدلى ومؤيديه رغم ان كل مواقفه الأخيرة كانت تحسب له وطنيا وليست عليه فقد كانت الأمور تدعو الى وجوب جمع الصفوف لا تفرقتها ٠ ولكن هكذا أراد السلطان فؤاد واراد المخطط

البريطـــانى الخبيث وتحققت أهدافهما فعــلا بمزيد من الشقاق والخلاف والتفرق ·

بعد استقالة عدلى يكن

باستقالة عدلى يكن يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ظلت الوزارة شاغرة أكثر من شهرين تمشيا مع قرار أجهزة الثورة بالمقاومة السلبية ·

وأخيرا وفجأة وبعد حوالى شهرين فاتح السلطان فؤاد عبد الخالق ثروت فى مهمة تأليف الوزارة (٢٢٩) بعد موافقة الانجليز لأنها جاءت من السلطان بعد مفاوضات بين ثروت واللنبى وكان المفروض ان السلطان فؤاد قد اختار عبد الخالق ثروت على كره منه لأن السلطان كان يعلم مدى تأييد ثروت باشا وجديته لاصدار الدستور وبه جميع الضمانات الشعبية ضد سلطات (٢٣٠) السلطان غير المحدودة وهذا لا يروق السلطان فؤاد علاوة على ما يعرفه جيدا السلطان فؤاد عن عبد الخالق ثروت بقوة شخصيته والتى لا تخضع فى كل الأمور لما يطلبه الحاكم ·

وبادر ثروت باشا ازاء دقة الموقف الشعبى الصلب الى ربط قبوله تشكيل الوزارة بشروط أحاط بها السلطان فؤاد وأحاط بهـــا المعتمد البريطانى وقيادة الوفد والأحزاب وكانت مصـــاغة ومحتوية على مواضيع هامة تســـاعد على تهدئة الأحوال وفى نفس الوقت تعتبر نداء للحــكومة البريطانية للتنازل عن جانب من تسلطها وتشددها وتحكمها ·

وكانت شروط ثروت باشا هى : (٢٣١)

١ ـ عدم الاعتراف المصرى بمشروع كيرزون ولا المذكرة التفسيرية وهى التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ (مجال السخط الشعبى) ·

٢ ـ ضرورة تصريح الحـــكومة البريطانيـــة بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ·

٣ ـ اعادة وزارة الخارجية المصرية للعمل ·

٤ ـ انشاء برلمان تكون له السلطة العامة والرقابة على أعمال الحكومة ·

٥ ـ اطلاق يد الحكومة المصرية بلا مشارك فى جميع أعمالها ·

---

(٢٢٩) المجلد الثانى عشر للأستاذ العقـاد ، ص ٤٢٥ ·

(٢٣٠) فى أعقاب الثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى ص ٥٧ ، ٩٦ ، ٩٧ (جزء أول) ·

(٢٣١) نفس المصدر السابق ، ص ٥٨ ·

٦ ـ لا يكون للمستشارين البريطانيين والأجانب فى الوزارات الا رأى استشارى وتوقف ما للمستشار الحالى من حق فى حضور جلسات مجلس الوزراء ٠

٧ ـ حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشارى المالية والحقانية ٠

٨ ـ استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية) ٠

٩ ـ رفع الأحكام العسكرية والعمل على مساعدة الوزارة فى القضاء على الآثار المترتبة عليها بما فى ذلك الافراج عن المعتقلين واعادة المبعدين ٠

١٠ ـ الدخول فى مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية بعد تشكيل البرلمان وذلك بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان لتحقيق الاستقلال لمصر بما لا يتعارض مع المصالح الانجليزية والأجانب ولحل مسألة السودان (التى أغفلها مشروع كيرزون) ٠

١١ ـ يكون قبول هذه الشروط بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة البريطانية ٠

موقف الوفد (٢٣٢)

كان موقف الوفد هو المعارضة لأن بيان ثروت تعمد على الا يؤكد على جلاء القوات الانجليزية وكان بيان الوفد ليس عدائيا بصفة عامة حيث كانت شروط ثروت فى مجملها لا تخرج عما عرضه سعد على الجانب البريطانى فى اللقاء الأول مع سير وينجت ومع على شعراوى وعبد العزيز فهمى فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ باعترافه بكثير من المميزات للبريطانيين اذا أعلنوا استقلال البلاد ولذلك أصدر الوفد مع بيانه تلويحا يثبت به للانجليز ان الشعب المصرى لأجل تحقيق أهدافه لديه القوة التى تؤكد على ارادته فى تحقيق الاستقلال فهدد بسلاح المقاومة السلبية التى تزعج رجال الأعمال البريطانيين وقد جاء بالبيان نداء للشعب « ان لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من ايديكم فان المقاطعة وعدم التعاون هما الطريق الى الاعتراف بحقوقكم كاملة فلتحى مصر وليحى الاستقلال التام » ٠ وكان ذلك فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ وسعد وصحبه مبعدان عن مصر بالمنفى فى جزيرة سيلان ٠

---

(٢٣٢) نفس المصدر السابق ،ص ٥٩ ٠

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

واستكمالا للمخطط البريطاني لامتصاص (٢٣٣) الثورة الشعبية أعلنت بريطانيا فجأة تصريحها المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لمواجهة المقاومة والتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية (والتي أزعجت أقطاب التجارة والصناعة والسياسة في انجلترا) وكان يوم اعلانه (٢٣٤) هو يوم انتقال سعد وأصحابه المنفيين من عدن الى منفاهم السحيق في سيلان .

وكان التصريح يحوى المبادىء الآتية :

١ ـ انهاء الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ ـ اعلان الغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بعد ان تنتهي مصر من اصدار مجموعة القوانين المصرية التي تحل محل قانون الأحكام العرفية (قانون التضمينات) .

٣ ـ تحتفظ الحكومة البريطانية بسلطاتها السابقة في الأمور الآتية الى أن يحين الوقت لابرام اتفاقات بين مصر وبريطانيا في هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أجنبي .

(ج) حماية المصالح الأجنبية والأقليات في مصر .

(د) الانفراد بالسلطة في السودان .

وجاء هذا التصريح من جانب واحد وهو الجانب البريطاني ورغم ان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فيه موافقة على بعض شروط عبد الخالق ثروت الا أن طريقة صياغته الملتوية جعلت ما يبدو أن ما تعطيه بريطانيا لمصر بيد تحصل عليه باليد الأخرى ولم يخرج عن كونه اعترافا لفظيا بالاستقلال والسيادة الظاهرية والتخلص من الحماية لفظا ولكنها في عناصر البند الثالث تؤكد كاملا على السيادة البريطانية في أمور بقاء جيوشها بحجة تأمين المواصلات الامبراطورية والحماية في شكل الدفاع عن مصر من أى عدوان فهى احتلال وانتقاصا من السيادة المصرية بالتأكيد على

---

(٢٣٣) في أعقاب الثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعي ، ص ٦٠ ، ٦١ .
(٢٣٤) في أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعي ، ص ٦٣ .

التدخل الداخلى بحجة حماية المصالح الأجنبية بل وحماية الأقليات المصرية نفسها كما انه كان تأكيدا لانتزاع سيادة مصر على السودان • ونظرا لأن هذا التصريح جاء فى طياته وفى خطاب اللنبى الاعتراف لمصر بحقها فى انشاء وزارة خارجية وأكد بذلك على مجرد الابقاء على مظهر السيادة المصرية خارجيا وداخليا بالسماح فقط بانشاء برلمان يكون له السلطة العليا ومسئولية الحكومة أمامه • وجاء هذا التصريح متمشيا مع المخطط البريطانى حيث جاء فى وقت كانت قوة ونضال ومقاومة الشعب قد فترت بعض الشىء ووهنت نتيجة طول المدة ومن قسوة الأحكام العرفية الظالمة بالاعدام والحبس والاعتقال ونفى الزعماء بالاضافة الى ما أحدثته السياسة البريطانية الخبيثة فى فرقة الصفوف وتفشى الخلافات بين أعضاء الوفد الأصليين علاوة على موقف السلطان فؤاد الذى كان يعمل فى الخفاء على تحقيق الأهداف البريطانية عن طريق الحلول الوسط وأطماعه فى انتزاع جزء من السلطة الكاملة التى كانت فى يد السلطات البريطانية والتى كانت من المفروض أن تسلم للشعب المصرى بسبب ثورته ولينتزعها السلطان لنفسه ولو بتعاونه مع الانجليز على حساب شعبه • كل هذه العناصر جعلت بريطانيا وكتوصية سابقة لبريطانيا من السياسى المحنك عدلى يكن (٢٣٥) (بعد تشدد سعد مع لورد ملنر فى المفاوضات) « بأن تصدر بريطانيا هذا التصريح من جانب واحد » رغم عدم تحقيق تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لأهم الأهداف الوطنية يجد هذا التصريح استجابة من السلطان فؤاد فرحا بمنصب الملك وأملا فى مزيد من السلطات ويجد استجابة من السياسيين التقليديين الذى انشقوا عن الوفد ويطلقون على أنفسهم المعتدلين وأصحاب سياسة الكياسة — كما لاقى التصريح شيئا من السلبية المتشائمة من الشعب الذى أنهكته طول مدة الكفاح والنضال وفترت حماسته الثورية الايجابية واستجاب فقط للثورة اما بالمقاومة السلبية والمقاومة الايجابية السرية بالاغتيالات للعناصر البريطانية أو بالسخرية من هذا التصريح ومن أبلغ ما سجل وقتها عن هذه السخرية المعبرة ما جاء فى كتاب (٢٣٦) « عشرون سنة بمصر للبارون » « فان دن بوش » المستشار البلجيكى فى وصفه الاحتفال الذى حضره باعلان الاستقلال (بتصريح ٢٨ فبراير) فى محافظة الاسكندرية • فقد روى كيف خطبوا وهللوا للاستقلال « فقام فجأة مصرى من الشعب قصير القامة وعلى رأسه طربوشه المنحرف بشكل مبالغ فيه وفى مشية ابليسية (استعراضية تدعو الى الشك) رفع يده

---

(٢٣٥) من واقع محضر جلسات المفاوضات بين عدلى ولورد كيرزون ١٩٢١ حيث اشار عدلى على لورد كيرزون ازاء تشدد سعد زغلول اصدار بيان من جانب واحد — من كتاب اعقاب ثورة ١٩١٩ للرافعى ، ص ٦٥ و ٦٦ •

(٢٣٦) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٤١٨ •

بتحية شبه عسكرية وفي وقار مصطنع وعيناه تلمعان ثم نادى « ليحى الاستقلال التام » بأسلوب تهكمي ـ فهبطت كلماته فى وسط سكوت مكروب » · وقامت سلطة السلطان والحكام وكبار الموظفين بقدرة متميزة بالدعاية المزيفة لهذا التصريح والتى جعلت الشعب يكتفى بالسلبية المتشائمة · رغم اقتناع الحكام بأن التصريح يبدو مقبولا منهم ومن الشعب اعتقادا منهم بأن سلبية الشعب دليل على قبول الحلول الوسط وساعدهم فى هذا الاعتقاد ان حزب الوفد المعارض الأساسى والذى يملك القواعد الشعبية العريضة لم يصدر بيانا مضادا لهذا التصريح ووقف سلبيا وعبر عن موقفه الايجابى بتصعيد عمليات الاغتيالات السياسية للعناصر البريطانية ·

رأى سعد فى تصريح ٢٨ فبراير (٢٣٧)

وبعد مدة وجيزة جاءت الأنباء برأى سعد وهو فى المنفى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وقد عده « نكبة وطنية كبرى » ونادت الصحف الوفدية والموالية لسعد بنفخ النار للخلاف بين الوفد والمعارضين ·

رأى الأحزاب

(أ) **أما حزب الأحرار** (٢٣٨) الذى تكون بعد فترة وجيزة من اعلان تصريح ٢٨ فبراير فقد لخص عدلى يكن رئيسه المنتخب رأيه فى التصريح بأنه « خطوة فى سبيل استكمال استقلال مصر » وجاءت فى خطاب افتتاحه لتشكيل الحزب ·

(ب) **أما الحزب الوطنى** (٢٣٩) والذى لم يكن له قواعد شعبية تذكر وقتها فهو الوحيد الذى أصدر بيانا هاجم فيه تصريح ٢٨ فبراير وأعلن فيه « تعلن اللجنة الادارية للحزب الوطنى ان هذا التصريح لا يغير فى شىء فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ولا يقصد به غير التغرير بالأمة المصرية واستمالة نفر من أبنائها المستوزرين للاستعانة بهم فى تنفيذ سياستها » ·

تأليف وزارة عبد الخالق ثروت (أول مارس ١٩٢٢)

عقب اعلان تصريح ٢٨ فبراير بفترة وجيزة عهد السلطان فؤاد الى عبد الخالق ثروت باشا بتأليف الوزارة وصدر المرسوم فى أول مارس سنة ١٩٢٢ وهو ثروت باشا للرئاسة والداخلية والخارجية ، واسماعيل

---

(٢٣٧) مذكرات محمد حسين هيكل ، جزء أول ، ص ١٠٨ ·
(٢٣٨) نفس المصدر السابق ، ص ١٢٣ ·
(٢٣٩) فى أعقاب الثورة المصرية سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى ، ص ٧٥ ·

صدقى للمالية ، وابراهيم فتحى للحربية والبحرية ، وجعفر ولى للأوقاف ، ومصطفى ماهر للمعارف ، ومحمد شكرى للزراعة ، ومصطفى فتحى للحقانية ، وحسن واصف للأشغال ، وواصف سميكة للمواصلات ·

اعلان الاستقلال والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا لمصر (١٥ مارس ١٩٢٢)

فى يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد استقلال البلاد واتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ·

وضع الدستور

وبعد تشكيل الوزارة مباشرة شرع ثروت باشا فى تشكيل لجنة وضع الدستور وأطلق سعد باشا (٢٤٠) أيضا من منفاه على هذه اللجنة انها « لجنة الأشقياء » وكانت اللجنة برئاسة حسين رشدى باشا لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات وباشرت مهامها من يوم ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ وقاطع الوفد الاشتراك فى هذه اللجنة لأن ثروت باشا كان قد اختار معظم أعضائها من حزب الأحرار الدستوريين · وكان مشروع هذا الدستور فى مجموعة من المواد مأخوذة معظمها من أحدث المبادىء الدستورية العصرية وكان دستورا لا بأس به فى قواعده ونصوصه ويحقق الرقابة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية ويحد كثيرا من سلطات الملك والتى كانت قبل ذلك غير محددة ولكنها كانت فى قبضة السلطة البريطانية الحاكمة الفعلية ولم يتدخل ثروت باشا فى أعمال اللجنة رغم انه كان متتبعا لأعمالها وفقا للنصوص التى وضعتها · وكذلك أنهت اللجنة مشروع قانون الانتخاب وقدمتها الى ثروت باشا يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ·

المقاومة السرية

وفى أوائل أيام (٢٤١) وزارة ثروت فى خلال شهر مارس ١٩٢٢ تعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين وأطلق مجهولان الرصاص على المستر تكنوش بك من كبار موظفى السكة الحديد وفى مايو أطلق مجهول الرصاص على البكباشى كيث مساعد حكمدار فرقة ب بالداخلية ومات واحتجت الحكومة البريطانية رسميا واعتبرت الحكومة المصرية مسئولة بحجة عدم كفاية تدابير الأمن وطالبت بتعويض ورثة المتوفى (والحكومة البريطانية هى التى تقدر قيمة التعويض) · وفى ٣ يوليو اكتشفت مؤامرة

---

(٢٤٠) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل جزء أول ، ص ١٣٧ ·

(٢٤١) فى أعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى جزء أول من ص ٨٦ الى ص ٨٩ ·

لاغتيال مستر برت المفتش بالسكة الحديد وفى ١٥ يوليو أطلق مجهولون الرصـــــاص على الكولونيل بيجوت الموظف بالجيش البريطانى وأصيب باصابات بليغة وقدم اللورد اللنبى احتجاجا شديد اللهجة الى رئيس الوزراء يحمل فى طياته جانب من التهديد ٠

وفى أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على مستر توماس وجرح هو ونجله وخادمته وتحرج موقف رئيس الوزراء ثروت باشا ازاء هذه الحوادث لعدم الوصول الى الفاعلين ٠

علاقة وزارة ثروت بالمعارضة ٢٤٢

اتسمت تصرفات ثروت باشا باتخاذ اجراءات عنيفة مع المعارضة الوفدية بالذات فصادرت الاجتماعات السياسية للوفد وأباحتها لمؤيديها وعطلت الجرائد بعضها نهائيا وبعضها لمدد طويلة أخرى ٠ وفى عهدها قامت السلطة العسكرية البريطانية باعتقال أعضاء الوفد يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢ وحاكمتهم بموجب قانون العقوبات المصرى على طبع منشورات تحض على الكراهية والاحتقار لحكومة ملك مصر ومنشور آخر ضد نظام الحكومة المصرية وسجنوا بقشلاق قصر النيل ثم أقيمت عليهم الدعاوى أمام **محكمة عسكرية بريطانية** انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنيـــة (المصرية) يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ وأدى ذلك الى سخط الشعب الذى رأى فى ذلك انتقاصا من الاستقلال الذى أعلنته بريطانيا فى ١٥ مارس لأن الأمر هو محاكمة مصريين بحجة النيل من الحـكومة المصرية بمعرفة محكمة سلطة عسكرية بريطانية داخل دار محكمة وطنية ٠ وكان مما أثار الرأى العام خارج قاعة المحكمة مقاطعة المتهمين عن النطق كلية احتجاجا على المحاكمة نفسها وبخاصة عندما وصلت كلمة من الباسل باشا وكيل الوفد الوحيد الذى تكلم أمام المحكمة وكانت « لو ان المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها (فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) أو تعتبره جديا وهو ان مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقا عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عـــدم اختصاصها فى محاكمتنا٠لكم أن تحكموا علينا وليس لكم أن تحاكمونا نحن لا نعرف مهيمنا علينا غير ضمائرنا وتوكيل الأمة الذى شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا ٠٠٠٠ فمهما تكن العقوبة التى يروقكم ان تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفخار لأنها خطوة الى الأمام فى طريق المجد التى تسير فيه مصر الى مصـــيرها الخالد » ٠ ثم قامت السـلطة العسكرية الانجليزية باعتقال عبد الرحمن فهمى والشيخ مصطفى الغاياتى ومحمود فهمى النقراشى ودكتور محجوب ثابت ودكتور نجيب اسكندر ومحمد نجيب

---

(٢٤٢) نفس المصدر السابق ٠ ص ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ٠

الغرابلى وعبد الستار الباسل وحسن ياسين وغيرهم دون محاكمة ولم تتخذ الوزارة المصرية أى اجراء لدى السلطة البريطانية وكان ذلك بمثابة اقرار من الوزارة المصرية لتصرفات الانجليز التعسفية وحيث ان المعتقلين والمحكوم عليهم كانوا يمثلون الهيئة الوفدية فقد تألفت هيئة وفدية جديدة من (المصرى السعدى وحسين القصبى وأميرالاى محمود حلمى اسماعيل وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل وعبد الحليم البيلى) •

تاسيس حزب الأحرار الدستوريين (أكتوبر ١٩٢٢)

وفى ظل وزارة ثروت باشا ألف الأعضاء المنفصلون من الوفد ومن معظم المعارضين لسعد ولسياسة الوفد حزبا أسموه الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى باشا يكن وكان مفروضا من تسمية الحزب ان يكون عونا ومتمسكا للدستور ولكنه منذ انشائه كان أداة عدوان على الدستور وعلى الحريات وكان حزبا حكوميا مدعما من الحكومة وليس لديه أى قواعد شعبية • وفى تاريخ لاحق استقال عدلى باشا من رئاسته سنة ١٩٢٤ وكانت سياسة هذا الحزب التساهل مع السلطات البريطانية للوصول لحل القضية الوطنية بأى صورة فلم ترد كلمة الجلاء فى برنامجه ولذلك كان هذا الحزب موضع تأييد من السياسة البريطانية • والأجانب •

أما منجزات وزارة ثروت باشا فكانت (٢٤٣)

١ ـ فرغت من وضع مشروع الدستور الذى كان مشتملا على ما ترجوه البلاد من مبادىء الحكم الدستورى الى حد بعيد •

٢ ـ وضعت الوزارة أساس ادارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها فألغت وظائف المستشارين الأجانب فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية وقصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة للمستشار المالى ولم يعد لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء •

٣ ـ منذ عهد وزارة ثروت أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه •

٤ ـ أخذت الحكومة فى احلال المصريين محل من يخرج من الموظفين الأجانب •

---

(٢٤٣) مأخوذ من خطاب استقالة رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت ، ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ • فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزء أول ص ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ •

٥ ـ أوفدت الحكومة بعثات مختلفة من الكفاءات المصرية الى أوروبا ليتسنى تعيينهم فى وظائف الدولة التى تقتضى كفاءة خاصة

٦ ـ اتخذت وزارة ثروت الاجراءات اللازمة لالغاء الأحكام العرفية ٠

٧ ـ سعت الوزارة الى طلب حضور مندوبى الحكومة المصرية مؤتمر لوزان الذى كان سينظر فى تعديل معاهدة سيفر للنظر فى ما يخص مصر من حقوق وأمور فى هذا المؤتمر ٠

التخلص من ثروت باشا

افتعل الملك فؤاد وأعوانه محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم بالاضافة الى أصابع السلطات البريطانية المسيطرة على اللعبة السياسية وبخاصة ضد كثير من العناصر البريطانية فظهرت وزارة ثروت باشا بمظهر عدم القدرة على السيطرة على الأمن فى البلاد كل ذلك أدى فى النهاية الى الضغط على ثروت باشا حتى قدم استقالته فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وكانت فترة وزارة ثروت تسعة أشهر فقط (من أول مارس سنة ١٩٢٢ الى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) فكانت فترة حافلة بالأحداث فى غيبة من زعيم ثورة مصر سعد زغلول الموجود بالمنفى ٠ وقتها صدر تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد (الانجليز) والذى كشف صدوره بهذا الاسلوب الحجاب عن الكثير مما كان يدور بين السلطان فؤاد والانجليز والساسة المصريين المعارضين لسعد زغلول (أصحاب سياسة الكياسة والحلول الوسط) كما صدر أيضا دستور البلاد الذى يؤكد على الرقابة الشعبية على تصرفات السلطة التنفيذية وهو ما كانت تتوق اليه البلاد منذ تصرفات اسماعيل باشا فى تخريب ميزانية البلاد دون رقيب أو حسيب ٠

مدرسة الانتهازية

فى هذه الفترة الحرجة وبالذات بعد استقالة وزارة ثروت باشا كانت معالم المدرسة الانتهازية المتطلعة للمناصب الوزارية قد استعادت الظهور وبدأ التحضير لدور هذه المدرسة أو الجبهة (٢٤٤) (من محتكرى المناصب) عندما أحس المرشحون لرئاسة الوزارة أن رشدى وعدلى وثروت وأصحابهم كانوا قد احتكروا الميدان السياسى المصرى لمدة طويلة فتألبوا عليهم وكونوا جبهة لمقاومة هذا الفريق وأصبحوا جبهة واحدة تضم محمد سعيد وأحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبة واخوانهم من هذا الطراز وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى وهم المدرسة المتفرنجة وهم عدلى وأصحابه وفريق الانتهازيين ويسمى بالمدرسة التركية وهم

(٢٤٤) المجلد الخامس عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٤٣١ ٠

نسيم ومحمد سعيد وأصحابه وهى تركية نسبة الى كثرة تزلفهم الى السراى والمستعمر لذلك اتجهت انظار الملك فؤاد الى هذا الفريق عندما أوشكت وزارة ثروت على الاستقالة ٠

تأليف وزارة محمد توفيق نسيم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فى اليوم التالى لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة وكان يشغل فيها منصب رئيس الديوان الملكى ٠ والمتتبع لشخصية نسيم باشا وأخلاقياته وتطلعاته يكاد يجزم بمستقبل تصرفات هذه الوزارة ٠ فقد بدأت بمخططه الانتهازى(٢٤٥) بتحسين سياسته مع الوفد وهو القوة المعارضة التى يعمل لها حساب أى الأكثرية بغرض تخدير الأمة فأخذ فى التقرب الى الوفد وكتب مذكرة يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية فكان يستغل صلته الأسرية بسعد اذ كانت شقيقة نسيم باشا زوجة لأحمد فتحى زغلول شقيق سعد ٠ فى نفس الوقت انقاد نسيم تماما للارادة الملكية التى تخطط لتشويه الدستور بالاضافة الى خضوعه للمخطط البريطانى فى موضوع تعديل الدستور طبقا لطلبات الانجليز ورغم وعوده بالافراج عن المعتقلين السياسيين والافراج عن سعد والمنفيين فان ارادة الانجليز فى هذه المواضيع كانت فوق ارادته ولذلك سرعان ما انكشفت سياسته للتغرير بالوفد فسرعان ما أذاع الوفد المصرى بيانا فى ٢٠ يناير يكشف سلبية وزارة نسيم باشا فى موضوع التصديق على الدستور ومسألة المنفيين وسلبيتها فى عدم الاشتراك فى مؤتمر لوزان للتأكيد على حقوق مصر دوليا تمشيا مع سياسة ملاينة الانجليز ثم فضحته فى موضوع تواطؤه مع الانجليز بخصـــوص مواد الدستور الخاصة بالسودان ٠

واستؤنفت المقاومة السرية وتصاعدت عملياتها ضد الأفراد البريطانيين المدنيين والموظفين بالحكومة وازاء ذلك اعتقلت السلطات البريطـانية كثيرا من أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى واستمر الرأى العام مضطربا قلقا على مصير البلاد ٠

ومصير الدستور المؤجل التصديق على مشروعه من الملك ٠ وكان هذا الدستور هو الأمل الوحيد الباقى للثورة ولشعب مصر الثائر فى الخلاص من القهر ، ويعتبر البديل عن الاستقلال الكامل وشرعت وزارة نسيم فى فسخ مشروع الدستور بادخال تعديلات تضر بالحياة البرلمانية ٠

---

(٢٤٥) المجلد الثامن عشر للأستاذ العقاد ، ص ٤٣٠ ، ٤٣٢ ٠

المقاومة السرية

وفى عهد وزارة نسيم فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر رديســـون البريطانى باطلاق النار عليـه من مجهولين وقتل أما الثورة بمعناها الفعلى فكانت قد فترت الى حد بعيد ٠

استقالة وزارة نسيم باشا (٥ فبراير سنة ١٩٢٣)

طالبت الحكومة البريطانية بمذكرات منهـا الى نسيم باشـا رئيس الوزراء بضرورة النص فى الدستور على أن يكون لقب الملك هو « ملك مصر » فقط بدل ملك مصر والسودان ولا يعيد تعديله الا بعد ان يتقرر بالتفاوض على نظام للحكم النهائي للسودان وعلى النص بأن « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان » ٠ وبعد ان سلمت وزارة نسيم باشا للانجليز فى طلبـــاتهم استقالت وبعد ان جعلت أهداف الانجليز تتحقق بالأمر الواقع ٠

فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٢ بعد شهرين فقط وكان لزاما عليها أن تستقيل بحجة المطالب البريطانية التى كان من واجبها الا تنفذها فكانت وزارة غارقة الى أذنيها فى المخطط الانجليزى لتنفيذه ٠

اشتداد المقاومة وعودة الأحكام العسكرية البريطانية (٢٤٦)

وبعد استقالة نسيم باشا يوم ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ استمرت مصر بدون وزارة حتى ١٥ مارس ــ لمدة شهر وعشرة أيام ــ مع استمرار المقاطعة السلبية وتزايدت المقاومة السرية بالاعتداءات على البريطانيين ففى ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ وقع اعتداء على مستر اميلر موظف بريطانى بالسكة الحديد ٠ وأصدر اللورد اللنبى أمرا عسكريا بتعيين حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة وأصدر الحاكم العسكرى أمرا باعتبار بعض الأحياء والجهات منـاطق عسكرية مغلقة لا يسمح بالدخول اليها والخروج منها الا مرورا أمام مخفر البوليس فقط ما لم يكن حاملا لترخيص ٠ ثم أصـدراللورد اللنبى يوم ٨ فبراير أمرا بفرض غرامة قدرهـــا ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة لوقوع الاعتداء فيها ويلزم هذا الأمر جميع ســكان الحى بدفع الغرامة وتحدد السلطة المختصة المبلغ الذى يدفعه كل مقيم بالحى والشخص الذى يمتنع عن دفع الغرامة أو يتأخر تقوم السلطة العسكرية ببيع منزلة ٠

---

(٢٤٦) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧٠

وفى ١٢ فبراير القيت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطانى بجزيرة بدران قتل يونانيا وجرح اثنين من الجنود البريطانيين ٠

وأصدر اللورد اللنبى قرارا يوم ٢٠ فبراير بفرض غرامة ١٨٠ جنيها على سكان هذه المنطقة بنفس أسلوب التحصيل التعسفى ٠

وفى ٢٠ فبراير فتشت السلطة العسكرية منزل سعد زغلول وصادرت بعض محتوياته وأقفلته بعد أن أخلته ممن يقيم به ووضعت الحرس عليه لمنع الدخول اليه ـ وانذار أعضاء الوفد بأنه اذا حدث عدوان آخر على أى بريطانى سيكون أعضاء الوفد مسئولين شخصيا عن ذلك واعتقلت السلطة العسكرية بعض أعضاء الوفد والحركة الوطنية ٠ **ولم تنقطع حوادث الاعتداء :**

ففى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ القى مجهول قنبلة على خمسة جنود انجليز فى شارع نوبار وجرح الخمسة ٠

وفى ٤ مارس القيت قنبلتان فى حى الأزبكية على محل كان به ثلاثة جنود انجليز وجرح الثلاثة ٠

وفى نفس اليوم القيت قنبلة فى المعسكر الانجليزى ولم تنفجر ٠

اعتقالات أعضاء الوفد

وعلى أثر هذه الأحداث اعتقلت السلطة العسكرية فى ٥ و ٦ مارس أعضاء الوفد وهم (المصرى السعدى ، وحسين القصبى ، فخرى عبد النور ، اميرالاى محمود حلمى اسماعيل ، محمد نجيب الغرابلى ، وراغب اسكندر)٠

وعطلت جريدة الحزب الوطنى (اللواء) واعتقل مديرها عبد المقصود متولى ورئيس تحريرها أحمد وفيق ٠ وعطلت جريدة (البلاغ) من صحف الوفد ، واعتقل الأستاذ عبد القادر حمزة ، صادق حنين وتألفت هيئة وفدية جديدة أصدرت بيانا للأمة تحضها على الجهاد ولكن هيهات ان تعود للبلاد ثورتها القادرة على التغيير ٠

كل ذلك بفضل المخطط البريطانى الطويل الأجل ٠

---

(٢٤٧) المجلد الثامن عشر للأستاذ العقاد ، ص ٤٢٣ ٠

تأليف وزارة يحيى ابراهيم (١٥ مارس سنة ١٩٢٣)

فوجئت البلاد يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برئاسة يحيى باشا ابراهيم وبها خمسة من وزارة نسيم باشا المستقيلة (٢٤٧) بعد تنفيذ طلبات الانجليز ويحيى باشا ابراهيم عرف بأنه كان قاضيا نزيها ولكنه ضعيف الشخصية وافتتح يحيى باشا ابراهيم عمله الوزارى بادلائه بحديث أذيع على العامة والخاصة قال فيه « انه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى البريطانى » فكانت بدعة تدل على منتهى الخنوع للسلطة البريطانية وتنكرا للثورة وللبلاد وهدما لكل أصول الحكم الوطنى وأخذت الوزارة تسلك أسلوبا انتهازيا وصوليا أسوأ من سلوك وزارة نسيم باشا وبخاصة تصرفها فى الاعتداء على نصوص مشروع الدستور رغم اعلانه عن تعهده بأن « يحقق الدستور رغبات الأمة كل التحقيق » .

وارتفعت الأصوات الوطنية بجميع الوسائل تهدد أى شخص أو مسئول اذا أقدم على بتر أو تشويه لمشروع الدستور وفضح الزعماء الوطنيون وعلى رأسهم عبد العزيز فهمى هذه الاعتداءات على مشروع الدستور فى الصحف على شكل خطابات مفتوحة جعلت الشعب يلم بأبعاد كل ما يدبر ضده على يد المستوزرين الذى لا يعنيهم غير المراكز الوزارية .

وفى عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم وبايعاز من الانجليز اتخذت الوزارة خطوة هامة نحو تهدئة الجو .

تفاديا لتصاعد المقاومة الشعبية بمختلف أشكالها وتحرجا مما تنشره الصحف عما يدبر ضد الدستور وازاء صلابة الأمة واصرار المؤسسة الوطنية على النضال فكلما اعتقلت السلطات العسكرية أعضاء هيئة وفدية تتكون فى الحال هيئة أخرى أكثر تشددا فقد اضطرت الوزارة والقصر ـ وتفاهما مع المعتمد البريطانى ـ الى اصدار الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ .

(٢٤٨) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

اعلان دستور ١٩٢٣ ..

وصدر الدستور فى اليوم التاسع من شهر أبريل سنة (٢٤٩) ١٩٢٣ ، رغم معارضة الملك « فؤاد » لكثير من نصوصه التى كانت تحد من سلطاته ، فجاء الدستور متضمنا بعض المواد التى تساعد على استقرار الأوضاع الدستورية وذلك بالتأكيد على الرقابة الشعبية على اعمال السلطة التنفيذية ، مما اعتبر تجديدا للأمل فى استئناف الكفاح المنظم فى سبيل تحقيق أهداف الأمة المصرية فى الحرية السياسية الى حد ما ، وكان حزب الوفد حتى هذا الوقت لا زال معارضا لهذا الدستور ..

وقد كانت أهم القواعد التى تضمنها دستور ١٩٢٣ هى :

١ ـ تضمن النص فى أولى مواده على أن مصر دولة ذات سيادة وأنها حرة مستقلة وحكومتها ملكية وراثية نيابية .

٢ ـ تكون جميع السلطات مصدرها الأمة .

٣ ـ المساواة بين المصريين وهم سواء أمام القانون .

٤ ـ حق ولاية المناصب مقصور على المصريين (الا من يعينه القانون فى بعض الأحوال الاستثنائية) .

٥ ـ الحرية الشخصية وحرية العقيدة والرأى مكفولة ولا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون .

٦ ـ كفل الدستور حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ومنع انذارها أو تعطيلها أو الغائها بواسطة الادارة .

٧ ـ لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون .

٨ ـ حظر نفى أى مصرى من الديار المصرية وحظر تسليم اللاجئين السياسيين .

---

(٢٤٩) « فى أعقاب الثورة المصرية » ـ ثورة ١٩١٩ ـ للأستاذ الرافعى ـ من ص ١٤٨ حتى ص ١٥٣ .

٩ ـ قرر الدستور حرمة المنازل ٠

١٠ ـ قرر حرية الملكية الخاصة فلا تنزع من أحد أملاكه الا للمنفعة العامة بشرط تعويضه عن ذلك ، كما حظر عقوبة المصادرة للأموال ٠

١١ ـ التعليم الأولى الزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات ٠

١٢ ـ قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات ٠

١٣ ـ أكدت على استقلال القضاء فلا سلطان عليهم لغير القانون ٠

١٤ ـ قرر بمسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل ، واذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة ٠

١٥ ـ للملك حق حل مجلس النواب ، واذا حل المجلس فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل نفس الأمر ٠

١٦ ـ يتولى الملك سلطانه بواسطة وزرائه (يملك ولا يحكم) ٠

١٧ ـ لا يصدر أى قانون الا اذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك ، واذا رأى الملك عدم التصديق على مشروع القانون الذى أقره البرلمان ، يقوم الملك برده الى البرلمان لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرد الملك القانون فى مدى شهر يعد ذلك تصديقا من الملك عليه ويصدر القانون ، واذا رد الملك مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية وبصفته ونصوصه الأصلية بأغلبية أعضاء البرلمان (الثلثين) لكل من المجلسين صار له حكم القانون ويصدر ، وان كانت الأغلبية أقل من ثلثى أعضاء كلا المجلسين امتنع على المجلس النظر فيه فى نفس دور انعقاد البرلمان ، فاذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر الى اقرار مشروع القانون بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون ويصدر ليصبح نافذا ٠

١٨ ـ يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء : (ثلاثة أخماسهم) بالانتخاب وال (الخمسين) الباقين بالتعيين ، أما مجلس النواب فجميع أعضائه منتخبون ، ومدة عضوية مجلس الشيوخ عشر سنوات تتجدد عضوية نصف أعضائه كل خمس سنوات ، أما مدة عضوية النائب فى مجلس النواب فخمس سنوات ٠

١٩ ـ لا يجوز بأى حال تعطيل حكم من أحكام الدستور الا فى حالة ما اذا كان ذلك لظروف وقتية مثل حالة الحرب أو فى حالة اعلان وقيام الأحكام العرفية ٠

٢٠ ـ يختص كل من مجلسى الشيوخ والنواب بالفصل فى مدى صحة عضوية كل عضو فيه ، ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس ٠

٢١ ـ يقوم الملك بدعوة البرلمان سنويا الى الانعقاد فى جلسات عادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يقم الملك بذلك يجتمع البرلمان بحكم القانون فى اليوم المذكور ٠

قانون الانتخابات (٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣)

وفى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخابات وأسس على قواعد : ـ

١ ـ حق الانتخابات حق لكل مواطن مصرى يبلغ سنه ٢١ سنة ميلادية ٠

٢ ـ الانتخابات **لأعضاء مجلس النواب** على درجتين :

الأولى : هى أن يقوم كل ٣٠ ناخبا بانتخاب مندوبا عنهم ٠

الثانية : ومجموع هؤلاء المندوبين هم الذين يقومون بانتخاب أعضاء مجلس النواب فى دائرتهم ٠

أما انتخابات مجلس الشيوخ (٢٥٠)

فكانت تتم على ثلاث مراحل :

الأولى : هى أن يقوم ثلاثون ناخبا بانتخاب مندوب عنهم ٠

الثانية : يقوم كل خمسة من المندوبين بانتخاب مندوب عنهم ٠

الثالثة : مجموع مندوبين المندوبين هم الذين يقومون بانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ٠

٣ ـ يشترط فى المرشحين للانتخاب فى مجلس النواب على ألايقل سنه عن ٣٠ سنة واسمه مدرج بجدول الانتخابات فى المديرية التى ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابية ٠ أما عضو الشيوخ فلا يقل سنه عن أربعين سنة وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرته الانتخابية ٠

---

(٢٥٠) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى جزء أول ص ١٥١ ٠

٤ – يحرم من حق الانتخاب المحكوم عليهم فى الجنايات أو بعقوبة من عقوبات الجنح أو بعض الجرائم التى يعددها القانون كما يحرم على المحجور عليهم والمصابين بأمراض عقلية والذين أشهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ اشهار الافلاس ٠

٥ – حق الانتخاب موقوف بالنسبة للعسكريين من الجيش أو البوليس وخفر السواحل ٠

٦ – يعاقب بالحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة أقصاها مائة جنيه أو بأحدهما كل من يستعمل القوة أو التهديد فى منع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب ٠

أما سعد وأصحابه فى المنفى (٢٥١)

فقد كانت السلطات البريطانية قد نقلتهم الى جزيرة سيشل بالبحر الأبيض فى مارس سنة ١٩٢٢ وظلوا منفيين بها الى أن نقل سعد وحده الى جبل طارق فى ١٨ أغسطس ١٩٢٢ بعد أن تدهورت صحته واستمر سعد فى المنفى الى أن أفرج عنه فى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٣ وبعد أن هدأت المقاومة فى مصر طبقا للمخطط البريطانى ٠

الافراج عن سعد (٣٠ مارس سنة ١٩٢٣)

بعد أن هدأت المقاومة الشعبية وتحت ضغط المقاومة السرية وتصاعدها وتأثيرها على استقرار أوضاع الوجود البريطانى فى مصر بجانب حالة عدم الاستقرار الناجمة عن استمرار اعتقال سعد وأصحابه فى المنفى ولأسباب أخرى كثيرة منها اعتلال صحته ومنها ان سعدا كان قد أقام دعوى قضائية بواسطة وكيله فى انجلترا طالبا بطلان أمر اعتقاله لأنه سجن بدون محاكمة وخشيت بريطانيا من صدور حكم فى صالح سعد فتكون سنة لأمثاله من الزعماء الوطنيين فى المستعمرات فقد تعمدت بالايعاز للمحكمة بتأجيل نظر القضية ثم أخيرا قررت الحكومة البريطانية الافراج عن سعد يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ وقبل صدور الدستور وكان قد انتقل من سيشل الى جبل طارق لاعتلال صحته ونفذ الافراج يوم ٣٠ مارس كما أفرجت أيضا عن المعتقلين السياسيين فى مصر والمحكوم عليهم من أعضاء الوفد وغيرهم وباقى المعتقلين فى المنفى فى سيشل ووصلوا الى مصر يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ ٠ واستقبلوا استقبالا حافلا وبادر الوفد بتنظيم صفوفه وأعلن تشكيل هيئته ٠ أما سعد فقد سافر بعد الافراج عنه الى فرنسا للاستشفاء ولم يعد الى مصر الا فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ٠

---

(٢٥١) المجلد الثامن عشر (تراجم وسير) للأستاذ العقاد ، ص ٣٨٨ ٠

الحكم فى قضية المؤامرة السياسية الثانية (٢٥٢)

هذه القضية كان قبض فيها على خمسة عشر شخصا بتهمة التآمر على ارتكاب حوادث قتل الانجليز وقتل الأشخاص الذين شهدوا ضد المواطنين أمام المحاكم العسكرية البريطانية وأعطوا معلومات فى هذه الحوادث فى المدة من أبريل سنة ١٩٢٠ الى سبتمبر سنة ١٩٢٢ • ونظرت هذه القضية أمام محكمة عسكرية بريطانية فى ٥ أبريل سنة ١٩٢٢ وانتهت فى ٧ يوليو سنة ١٩٢٣ • وأصدرت المحكمة حكمها فى ٢٢ يوليو بالاعدام على كل من ابراهيم خليل نظير ومحمد دسوقى مصطفى ، محمد شافعى البنا ، وعلى فهمى على ، ومحمد كامل عبد الخالق **بالأشغال الشاقة المؤبدة** على سيد محمد **وبالأشغال الشاقة ١٥ سنة** على حسن توفيق **وبالسجن عشر سنوات** على سليم بسيلي **وخمس سنوات** على حسن عز العرب **وثلاث** على حسن محمد أمين وخفف الحكم عن معظمهم وتأيد **حكم الاعدام** على ابراهيم خليل نظير ، محمد دسوقى مصطفى ، على فهمى على •

قانون الاجتماعات (٣٠ مايو سنة ١٩٢٣) (٢٥٣)

أصدرت وزارة يحى ابراهيم فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات » قيدت فيه حتى الاجتماعات بقيود استنكرها الرأى العام •

قانون الأحكام العرفية (٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣)

أصدرت وزارة يحيى باشا ابراهيم فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ « قانون اعلان الأحكام العرفية » وكان من الواجب ألا يصدر هذا القانون الا بعد اجتماع البرلمان حتى يكفل فى هذا القانون الضمانات الكافية لصيانة حقوق الأفراد والجماعات وكذلك لتحديد الظروف القاهرة الوطنية التى تدعو الى اعلان الأحكام العرفية حتى لا تكون حسب أهواء أى سلطة

---

(٢٥٢) مصر وقضايا الاغتيالات السياسية للدكتور محمود متولى ، ص ٢٤٦ •
وحوكم المتهمون على : ١ ـ قتل البكباشى كيف ٢ ـ قتل المستر براون
٣ ـ قضية عبد الواحد الجبلى ٤ ـ قتل محمد على حسين (شاهد ميجر لندرسون
٥ ـ محاولة قتل ماكنتوش بك ٦ ـ محاولة قتل بيجوت ٧ ـ قتل عسكريين بريطانيين ٨ ـ محاولة قتل نايت بيكر وتاونستد ٩ ـ محاولة قتل شهود قضية المؤامرة الأولى عبد الرحمن فهمى بوضع السم لهم فى الشاى •

(٢٥٣) فى أعقاب الثورة المصرية سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ •

وكان هذا القانون الصادر فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ يقول « يجوز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو أى جهة منها للخطر سواء كان بسبب عـدوان مسلح أجنبى أو بسبب اضطرابات داخلية » ويكون بمرسوم ملكى فى حين أن الدستور كان ينص بوجوب عرض المرسوم على البرلمان ليقره كما كان القانون الصادر يعطى سلطات واسعة للحاكم العسكرى وأباح الى مجلس الوزراء أن يزيد من هـذه الاختصاصات حسب ما يشير به الحاكم العسكرى وبذلك كان هذا القانون يضع فى يد الحكومة سلطات لا حد لها تجعل الحريات التى تضمنها الدستور لا أثر لها وقوبل اصدار هذا القانون بالسخط الشعبى العـــام ٠

قانون التضمينات (٥ يوليو سنة ١٩٢٣) (٢٥٤)

وهو القانون المشار اليه فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو يقضى « باجازة كل الاجراءات والتصرفات الادارية والقضائية والتشريعية التى قامت بها السلطات العسكرية البريطانية فى مصر » ٠

منذ اعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ (أى نجعلهـــا قانونية وطنية وكأنها صادرة من أجهزة وطنية) وقد صدر هذا القانون فى ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ وفى طياته تثبيت لأحكام عسكرية جائرة فى ظل الاحتلال البريطانى لمدة تسع سنوات حرمت المحكوم عليهم ولو ظلما من أى حقوق أو تعويضات وكذلك حرمت العفو على مرتكبى الجرائم السياسية أو حتى التعديل الا عن طريق لجنة معظمها من البريطانيين ٠ كما نص على بقاء الأراضى التى استولت عليها السلطات العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها ٠ وكانت البلاد تطالب بارجاء صدور هذا القانون الى أن ينعقد البرلمان ليصدر به الضمانات الدستورية الكافية وقوبل أيضا هذا القانون بالسخط والاستنكار ٠

انهاء الأحكام العرفية (٢٥٥)

وفى يـوم صـدوره (٥ يوليو) أصـدر اللورد اللنبى أمرا بالغاء الأحكام العرفية بخطاب منه الى الملك فؤاد ٠

اعادة حرية المبعدين

---

(٢٥٤) نفس المصدر السابق ٠

(٢٥٥) نفس المصدر السابق ٠

فى ٢٠ يوليـــو ســنة ١٩٢٣ أذاع مجلس الوزراء بلاغا بالســماح للمنفيين المصريين المبعدين بأمر السلطة البريطانية بالعودة الى مصر ٠

قانون تعويضات الموظفين الأجانب

فى ١٨ يوليو سنة ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب ويقضى بمنح الموظفين الأجانب مكافآت وهبات وتعويضات سخية وجسيمة تفوق ما يستحقونه قانونا عند تركهم الخدمة وبذلك حملت خزانة الدولة أعباء ثقيلة ٠

خضوع كامل لارادة الملك والمعتمد البريطانى

كانت جميع الأمور فى عهد هذه الوزارة يرجع فيها الى السراى والى دار المعتمد البريطانى فانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل والوظفين بها دون الرجوع للوزارة ٠ كمـــا فرض تعيين البريطانى اللواء سفنكس باشا مفتشا عاما للجيش المصرى فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ وجعلت له القيادة العليا الفعلية للجيش المصرى (سردارا) ٠

عودة سعد زغلول الى مصر (١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣)

عاد سعد زغلول الى مصر ووصل الاسكندرية يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ وأكدت احتفالات استقباله العظيمة على زعامته للأمة وتعلقهـــا به والتفافها حوله وجاءت برهانا على أنه أصبح أقوى شخصية فى البلاد وكان فى سن الشيخوخة وأثرت سنوات الكفاح والمنفى فى صحته وكانت معاندة الانجليز الطويلة ومؤامرات فؤاد سلطانا ثم ملكا ضده كل ذلك كان قد جعل سعد زغلول بعد عودته يراجع حساباته وحساب العمل الثورى وبخاصة لما وصله من معلومات وهو فى منفاه عن مدى ما نال أعوانه ورجاله من عنف التصرفات والأحكام والاضطهادات البريطانيـــة بالاضـــافة الى المؤامرات والحرب الخفية للمنشقين عنه ومدى قوتهم المستمدة من المعتمد البريطانى والملك فؤاد ٠ بالاضـــافة الى فتور همة الشعب المؤيد له من استئناف عنف الكفاح على مستوى الثورة كما كانت الأمور الدولية تفرض عليه الاعتراف بأن القوة أصبحت فوق الحق يعكس القاعدة الأصلية بأن تكون الحق فوق القوة خصـــوصا لما لاقاه من تنكر فى مؤتمـر الصلح وما بعد ذلك ٠

لكل ذلك رغم تمكنه من القبض على زمام الأمور للشـارع المصرى وتمتعه بتأييد الأمة له بلا حدود فقد انصرف كله للتطلع لتركيز كفاحه ونضاله لأجل تثبيت الحياة النيابية السليمة فقط فنجده يتفرغ كليـة

لتنظيم أتباعه وأعوانه وصحبه فى شكل حزب قوى وصلت جذوره فى القرى والنجوع المصرية ليخوض بها عملية الانتخابات ليصل الى السلطة التنفيذية القادرة على استئناف النضال فى معاندة الانجليز والملك نفسه فى ظل الدستور الذى أصبح يتمسك به سعد تمسكا غير محدود رغم أنه هو الذى سبق وقال عن اللجنة التى وصفته انها لجنة (الأشقياء) ثم نجده بذكاء الفلاح المصرى التلقائى يراجع تصريح ٢٨ فبراير ليحاول أن يخرج منه بمبادىء يجعل منها بداية يستأنف منهـا الجهاد ففى مناسبة لاحقة وفى أحد احتفالات الوفد يسأله أحد الحاضرين عن سبب تغاضيه عن معاداة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بقبوله الاشتراك فى الانتخابات على مبادىء دستور سنة ١٩٢٣ وليد تصريح ٢٨ فبراير (٢٥٦) فيجيب سعد بلباقة وذكاء « ان هذا التصريح عبارة عن ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التميمة التى فى رقبتها بالف درهم ، ولكن الناقة لا تباع بغير التميمة فما أملحها من صفقة لولا الملعونة التى فى رقبتها » وكان هذا هو أبلغ تعريف بأبعاد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ٠

---

(٢٥٦) المجلد الثامن عشر للأستاذ العقاد (سير) ، ص ٤٢٣ ٠

الانتخابات والبرلمان الأول (٢٥٧)

حضر سعد الى البلاد فى أثناء المعركة الانتخابية وظهر اهتمام الأمة بهذه الانتخابات وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى وكان معظمها من لجان الوفد وكانت الشواهد تدل أن الوفد سينال الأغلبية الا قليل من العناصر المرشحة من الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين وبعض المستقلين وتمت الانتخابات يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ٠ ونال الوفد ٩٠٪ تسعين فى المائة من مقاعد النواب وسقط رئيس الوزراء يحى ابراهيم باشا وفاز عليه مرشح الوفد وكان سقوطه شهادة تدل على نزاهة عملية الانتخابات ودليل على عدم تدخل الحكومة فى جميع المناطق ٠

وعهد الملك فؤاد الى سعد زغلول بتأليف الوزارة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ وألف سعد وزارته (سعد زغلول رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ومحمد سعيد باشا للمعارف (وهو غريم سعد زغلول التقليدى وصديق دار المندوب السامى والقصر الملكى) وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ومحمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة ومرقص حنا بك لوزارة الأشغال ومصطفى النحاس لوزارة المواصلات وواصف بطرس غالى لوزارة الخارجية ومحمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحقانية ٠

وذيل سعد باشا خطابه الى الملك خاليا من لفظ العبودية التقليدى الذى كان مستخدما فى جميع خطابات رؤساء الوزارات الى السلطان أو الملك ولكنه اكتفى بجملة « وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم (٢٥٨) » وكان ذلك يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤ ٠

نجاح المخطط البريطانى

بتأليف سعد غلول الوزارة بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية وزعيم الأمه ورئيس الوفد فى ظل نظام ملكى ودستور ١٩٢٣ وموافقة ضمنية على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى سبق وصم اللجنة التى وضعته بأنها « لجنة

---

(٢٥٧) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٧ ٠
(٢٥٨) أريكة الحكم ٠

الأشقياء » وبذلك يعتبر زعيم الثورة قد عمل هدنة مع سلطة الاحتلال البريطانى التى حققت مخططها بالكامل بالوصول بثورة ١٩١٩ لهذه الهدنة التى اذا طالت مدتها كان ذلك جديرا بأن يحقق المخطط البريطانى بالكامل بابقاء ظروف وسيادة وسيطرة الاحتلال البريطانى على مصر على حاله رغم ما نادت به من شعارات ومبادئ مظهرية أعطتها للحاكم فى شكل ملك بدلا من سلطان واستقلالا ظاهريا رغم الوجود العسكرى والمدنى البريطانى فى أرض مصر وفى جميع الوزارات والادارات المصرية ورغم التحكم الاقتصادى فى شئون مصر الاقتصادية ولكن أبرز ما حققته هذه الثورة حتى بداية هذه الهدنة هو تحقيق الحياة النيابية فى هذا الدستور الذى حقق توازن السلطات ويحقق الى حد بعيد جانبا كبيرا من الحرية للوزارة اذا أرادت وتمسكت بحقوقها الدستورية وللمحكومين بامكان فرض ارادتهم فى اختيار ممثليهم وحكومتهم ومحاسبتهم بجانب الضمانات التى تحقق للفرد المصرى التمسك بحقوقه فى الحياة الانسانية والكريمة وهذا الجانب الايجابى الذى حققه تصريح ٢٨ فبراير كان المقابل الذى دفع ثمنه الشعب المصرى بثورته سنة ١٩١٩ ولو انه كان مقابلا متواضعا بالنسبة للهدف الأساسى وهو الاستقلال التام ٠

وقد استخدم المخطط البريطانى اسلوب المماطلة والترهيب والترغيب والعنف فى بعض مراحل الثورة والملاينة فى بعض المراحل الأخرى لأجل تطويل مدة الجهاد للثوار وللمؤسسه الوطنية حتى حققت تبريد الثورة وأوصلتها لدرجة التجميد والملل وشبه اليأس ٠ أما ما وافق عليه الجانب البريطانى طبقا لمخططه اذا ما اعتبروا زعيم الثورة والمؤسسة الوطنية مرحلة من مراحل الهدف الوطنى نحو الاستقلال ، فقد كانت بريطانيا مرغمة على هذا التنازل المتواضع لاعطاء مصر جانبا من الحرية والاستقلال المظهرى وكان ذلك بحكم تطور الزمن وتطور شعوب العالم بعد الحرب العالمية الأولى وزيادة الوعى العالمى نحو تحرير الشعوب الصغيرة فكانت انجلترا بتفكيرها السياسى الواعى والخبيث تدرك تماما ان خروجها من المستعمرات ومن مصر سيتحقق ان آجلا أو عاجلا بحكم التطور العالمى وتغيير أسلوب الاستعمار القديم المباشر والتى تغيرت وسائله من استعمال السلاح بالاحتلال العسكرى المباشر الى استعمال لا يعتمد فى المقام الأول على الوجود العسكرى بقدر اعتماده على فرض السيطرة الاقتصادية على بلاد المستعمرات القديمة حتى تحتكر التصرف فى خامات هذه البلاد وشعوبها لمصلحتها دون الحاجة الملحة للوجود العسكرى والاحتلال ٠ ولذلك تركت الحبل مرخيا للمصريين وزعمائهم لامكان استئناف اللعبة البريطانية التقليدية للتسويف فى الجلاء لأطول مدة ممكنة عن طريق فتح باب المفاوضات المتتابعة والتى لا تحسم عملية الجلاء الا حسب ما تراه بريطانيا انه فى صالحها وبالشكل الذى

يحقق لها الاستغلال فى مصر . لذلك عندما قبل سعد التشكيل الوزارى كان أمله كبيرا فى استئناف هذه المفاوضات مع بريطانيا طمعا فى تحقيق الهدف الأساسى لثورة ١٩١٩ وهو الجلاء والاستقلال التام واعتبر سعد زغلول ان وجوده كرئيس للوزراء سيحقق له خطوات وحقوقا دستورية وقانونية له ولشعب مصر تكون العامل الأساسى فى تحقيق هذا الاستقلال وكان كل ذلك بمقاييس ذاك العصر ومقاييس حكام ووزراء مصر واعتبر سعد ذلك بمثابة عمل وطنى مثالى . ويمكن التعرف على فكرة سعد الوطنية فى هذه الفترة من مواقفه الدستورية والوطنية فى مواجهة سلطات الملك وسلطات المحتل البريطانى حتى تقديم استقالته بعد حادث مقتل السردار .

افتتاح البرلمان (١٥ مارس ١٩٢٤)

وتم افتتاح البرلمان يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ فكان بذلك ثانى مجلس نيابى كامل السلطة حققته مصر وكان الأول أيام عرابى وقد اجتمع سنة ١٨٨١ وجاء الاحتلال وألغاه سنة ١٨٨٣ وظلت البلاد بلا دستور مدة أربعين سنة . اجتمع أعضاء مجلس النواب والشيوخ على هيئة مؤتمر فى دار البرلمان وتكامل عددهم . وحضر الملك فؤاد الافتتاح وكان يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصرى السعدى باشا وأقسم الملك فؤاد اليمين الدستورية « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » وبعد تأدية اليمين قدم كبير الأمناء الى الملك خطاب العرش فأخذه وناوله الى سعد زغلول رئيس الوزراء فالقاه وكان أول خطاب عرش ألقى . طبقا لدستور سنة ١٩٢٣ وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية واستهل سعد خطابه « وأحيى فيكم ممثلى شعبى الكريم » تعبير فنى فيه معنى الزعامة والتحدى للملك وعدم التواضع . ثم قال فى مكان آخر من الخطبة مخاطبا الأمة المصرية « أمتى الشريفة » ثم قال مشيرا الى استئناف المفاوضات مع بريطانيا « لذلك يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم ان حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان » .

وفى النهاية اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برئاسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد بك وحلف الأعضاء اليمين الدستورية وبجلسة ١٦ مارس انتخب أحمد مظلوم باشا رئيسا للمجلس وأحمد محمد خشبة بك وحمد الباسل باشا وكيلين .

الروح الجديدة فى أول برلمان

فى ظل الأغلبية الوفدية (٢٥٩)

بعد فوز الوفد فى البرلمان وتشكل حزب الأغلبية للوزارة برئاسة سعد زعيم المؤسسة الوطنية المصرية اكتسب سعد ومؤسساته الوطنية خبرات وطنية جعلته حريصا على التمسك بهذا الدستور ليحقق لبلاده أهدافها الثورية فى ظل الحرية السياسية التى تحققت لشعب مصر فى هذا الوقت ويمكن اجمال هذه الممارسات كالآتى : ــ

١ ــ قرر البرلمان ان ثمن كل ما يبــاع من أملاك الدولة ان يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيو سنة ١٩٢٤) ويعد هذا تحقيقا للارادة المصرية الشعبية فى سبيل التخلص من الدين العام .

٢ ــ قرر هذا البرلمان ضرورة اصدار أوراق النقد (البنكنوت) بنظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية بعد ان كان النقد المصرى تابعا للعملة البريطانية وبذلك تحقق استقلال العملة المصريه (جلسة ٩ يونيو ١٩٢٤)

٣ ــ سحب المبلغ المصرى المودع فى بنك انجترا من الاحتياطى (جلسة ١٦ يونيو ١٩٢٤) .

٤ ــ تشجيع الحركة التعاونية باعطاء السلف لشركات التعاون المصرية .

٥ ــ قرر البرلمان فتح الاعتمادات من الاحتياطى للصرف على التعليم بانشاء ١١٠ مدرسة أولية وادارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية ــ وتأليف لجنة لوضع مشروع قانون التعليم الاجبارى (جلسة ١٤ يونيو ١٩٢٤) وكذلك تخصيص مبالغ لتشجيع ونشر الفنون الجميلة .

٦ ــ بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين وتشكيل لجنة لتحسين أوضاع مصلحة الأملاك الاميرية .

٧ ــ قرر المجلس ان تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية .

٨ ــ انشاء هيئة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) .

---

(٢٥٩) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى جزء أول ص ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

٩ ـ قرر البرلمان ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة فى الشركات الأجنبية الموجودة بمصر وكانوا قبل ذلك من الأجانب ·

١٠ـ ان تكون الاعانات الحكومية التى تمنح للجمعيات الخيرية شاملة أيضا الجمعيات الخيرية المصرية وكانت قبل ذلك مقصورة على الجمعيات الأجنبية ·

١١ـ معافاة ذخائر ومهمات الجيش المصرى عند دخولها السودان ·

١٢ـ التوقف عن دفع المخصص لبعثات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر وحذف الاعتماد المخصص لذلك من الميزانية ·

١٣ـ تقرير قانون الانتخاب المباشر بعد ان كان الانتخاب على درجتين ·

التغيير الذى أحدثته ثورة ١٩١٩ فى سلوك الحاكم

بعد أن تبوأ سعد سلطة رئيس وزراء مصر بحق الأغلبية البرلمانية التى حصل عليها حزب سعد (الوفد) وليس بحق الرضاء الملكى ورضاء المندوب السامى) وبخاصة بعد ان أطلقت الأمة المصرية اسم « الوزارة الشعبية » على وزارة سعد زغلول فقد قامت الوزارة بصفتها السلطة التنفيذية للبلاد عقب ثوره ١٩١٩ بأعمال هامة تؤكد على خروج مصر بعض الشىء من التبعية الكاملة لارادة سلطة الاحتلال البريطانية :

١ ـ الافراج (١) عن معظم المسجونين السياسيين المصريين :

فقد بادر سعد رئيس الوزراء بالافراج عن المسجونين السياسيين المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية أيام الثورة وكان فى مقدمتهم عبد الرحمن فهمى وزملاؤه المتهمون فى قضية المؤامرة الكبرى وقد أفرج عنهم سعد مباشرة دون احالة أمرهم الى اللجنة التى كان ينص عليها قانون التضمينات بعد أن حصل على موافقة السلطات البريطانية على عدم تمسكها بهذا الشرط وبذلك اضطرت بريطانيا ازاء تشدد سعد بالتنازل عن حقها بعدم العفو عن المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة والتى كانت تسيطر عليها السياسة البريطانية · وفى ١١ فبراير ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجينا سياسيا آخرين وفى ١٤ فبراير ١٩٢٤ أطلق سراح ٩ آخرين ويتوالى هذا الافراج الى أن بلغ ١٤٧ ·

٢ ـ استخدمت الوزارة حقها السيادى فى وقف عبث رؤساء بعثات الآثار المصرية الأجانب بالآثار الثمينة وكان على رأسها لمشكلة تمسك

العالم الأثرى كارتر على فتح تابوت توت عنخ آمون وتمسكت وزارة الأشغال بحقها فى عدم فتح التابوت حتى لايصير العبث بمحتوياته واتهمت الصحف الأجنبية المحلية والخارجيـــة الحكومة المصرية بكراهية الأجانب ولم تحفـــل الحكومة بهذه التهـــم وقررت الغاء الترخيص الذى منحته الليدى كارتار فورن عالم الآثار البريطانى المتوفى الى كارتر ووضعت وزارة الأشغال المصرية يدها على مقبرة توت عنخ آمون ومحتوياتها وأقامت عليها حراسة فكان هذا الاجراء بمثابة عمل وطنى يؤكد على الارادة المصرية الجديدة .

٣ ـ كان ســعد فى جميع تصرفاته السيادية يحرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية فلم يقبل أى تدخـــل من المندوب الســـامى البريطانى ولا السراى وبذلك قضى فى تصرفاته التنفيذية على أى اتصال مع المندوب السامى أو السراى فقد أصر على ان يؤكد دعائم الحكم الدستورى فكانت « الأمة مصدر السلطات » بحق وجـاءت كل هذه التصرفات الدستورية على خلاف ما كانت تبغيه دار المندوب السامى والسراى . كما ان سعد زغلول رئيس الوزراء وضع الموظفين الأجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم وتضاءلت سلطاتهم فى عهد هذه الوزارة وهذا كان أيضـــا من ضمن أهـــم التغييرات التى حققتها ثورة سنة ١٩١٩ .

٤ ـ رفض سعد تجديد عقد السير موريس شـيلدون أيموس المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانيـــة بعد انتهاء مدته فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ وعندما طلب دار المندوب السامى من الوزارة تجديد عقده رفض سعد هذا التجديد .

٥ ـ رفضت وزارة سعد اشتراك الحكومة المصرية فى الاحتفال بالعيد الخمسينى للمحاكم المختلطة لما فيه من مهانة لمصر فعندما طلبت منه لجنة الاحتفال اشتراك الحكومة المصرية أجابها سعد « انه يرى ان مصر التى ترغب فى تثبيت استقلالها لا تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسينى لمحاكم فرضت اقامتها على البلاد لمدة ٥ سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية الى ٥٠ عاما كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة ولا يسع الحكومة ان تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطنى » .

٦ ـ الشيوخ المعينون وحق تعيينهم

لما كان الدستور ينص على ان خمس أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بصدور مرسوم ملكي فكان العدد هو ٤٨ عضوا وقام خلاف بين الملك فؤاد وسعد زغلول على من له الحق في التعيين ويتمسك الملك بنص المادة ٧٤ من الدستور « ان الملك يعين خمس الأعضاء » أما سعد فقد تمسك بالرأى الدستورى والذى ينص فى المادة ٤٨ « ان الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة الوزراء والنص « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » وان المادة ٥٧ تقضى « أن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » والمادة ٦٢ تنص « أوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال » • ولم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد وارتضى التحكيم فى هذه المسألة واتفق مع سعد ان يقوم بالتحكيم البارون فان رن بوش ، النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتها فاصدر حكمه « ان عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا للنظام الدستورى فى مصر والذى يقضى بأن الملك لايتولى سلطة الا بواسطة وزارئه وهو مبدأ لايحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك وأى استثناء فى ذلك يعيب النظام فى روحه وأساسه ولذلك نادى بأن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب ان يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » • وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون (فان رن بوش) •

٧ ـ تمسك رئيس وزراء مصر بحقوق مصر فى السودان

ففى عام ١٩٢٤ أعلنت حكومة السودان الاشتراك فى معرض عام للمستعمرات البريطانية فى ويمبلى بانجلترا دون أن يأخذ حاكم السودان البريطانى رأى الحكومة المصرية وكان هذا التصرف تثبيت ان السودان مستعمرة بريطانية وفى نفس الوقت يعتبر هذا التصرف تجاهلا من حاكم السودان لوضعه الوظيفى معينا من الحكومة المصرية • ويتمسك سعد بحق مصر كدولة مستقلة لها وضع سيادى خاص بالسودان وبأن السودان ليس مستعمرة بريطانية فبادر سعد بمخاطبة الحاكم العام للسودان بوصفه موظفا فى حكومة جلالة ملك مصر فى مخالفته بتخطيه لرئيس وزراء مصر فى هذا الموضوع • ولما خاطب المندوب السامى البريطانى بمصر اللورد اللنبى سعد زغلول رئيس وزراء مصر بأن الحاكم العام للسودان من حقه ان يخاطب المندوب السامى البريطانى فقط وبعد تعمد الحاكم العام للسودان سير لى ستاك الرد على سعد زغلول بادر سعد بالرد

على الاثنين على المندوب السامى وعلى الحاكم العــام للسـودان بما معناه « انه بموجب اتفاقية السودان فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ فانه ورد فى مادتها الثالثة ان الحاكم العام للسودان موظف يعينه خديوى مصر (ملك مصر) ويستمد سلطته من هذا التعيين والمادة الرابعة تنص صراحة ان كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب ان يبـلغ الحاكم العـام عنها وفورا الى المعتمد البريطانى فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديوى » ٠ وقد سجل سعد بهذه الخطابات المتبادلة رفض مصر لهذا الاسلوب من تخطى الحاكم العام والمندوب السامى للحكومة المصرية كما سجل رسميا احتجاج الحكومة المصرية بأن كلف فى نفس الوقت وزير مصر المفوض فى لندن بالاحتجاج الرسمى وبشدة لدى الحكومة البريطانية لكونها أقدمت على دعوة السودان رأسا ورسميا للاشتراك فى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وعلى تصرف حاكم السودان العام فى أمور السودان دون اذن الحكومة المصرية واعتبار ذلك اعتداء صارخا على حقوق مصر ورفض ان يكون دار المندوب السامى البريطانى فى مصر واسطة للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام » ٠

٨ ـ احتجاج البرلمان المصرى والحكومة المصرية لمنع الحكومة السودانية وفدا سودانيا من زيارة مصر

فى يونيـــو ١٩٢٤ أوعزت السلطة الانجليزية فى الســودان الى صنائعها من السودانيين بعقد اجتماع تظاهروا فيه بالولاء للحكم الانجليزى وكتابة عرائض بالولاء لهذا الحكم وفى نفس الزمن والوقت منعت حكومة السودان وفدا سودانيا وطنيا من زيارة مصر لاظهــار تضامنهم مع مصر وثورة مصر ويعلنون ارتباطهم بمصر ومقاومتهم للحركة الانفصالية التى ظهرت بوادرها فى ذاك الوقت ثم اعتقلت الحكومة السودانية بعض أعضاء هذا الوفد وقام مجلس النــواب المصرى أغلبية ومعارضة فى جلســة ٢٣ يونيو ١٩٢٤ بالاحتجاج على حكومة السودان وعلى بريطانيا على هذين الموقفين وأعلن فى هذه الجلسة سعد زغلول رئيس الحكومة وزعيم الثورة فى تصريح له « احتجاجه على الاجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر » وانتهت المناقشات فى هذه الجلسة بتقديم قرارين باسم مجلس النواب المصرى أحد القرارين « يعلن فيه المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهــم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات البريطانية المصطنعة التى يقوم بهــا دعاة الاستعمار فى السودان ويعلن تمسـك الأمة المصرية بمبدئهــا وهو أن الســـودان جزء لايتجزأ من مصر » ٠ اما القرار الثانى فكان « يكرر المجلس ، ثقته التامة بالوزارة بعد سماع التصريحات التى أعلنها رئيس

الوزراء سعد زغلول احتجاجا على هدين التصرفين الغير شرعيين » · ثم أصدر مجلس الشيوخ المصرى احتجاجا بنفس المعنى بجلسة ٢٥ يونيو ·

٩ ـ موقف صلب لسعد زغلول

على أثر تصريحات سعد زغلول فى مجلس النواب وقرارات مجلس النواب فى جلسة ٢٣ يونيـــو ١٩٢٤ صرح اللورد نافور نائب الحكومة البرلمانية « ان الحكومة البريطانية لا تتنازل عن السودان بأى حال وان نظام السودان لايتغير الا بارادة بريطانيا » · ورد سعد زغلول فى الحال على هذه التصريحات فى مجلس النواب المصرى جلسة ٢٨ يونيو ١٩٢٤ « ان حقوق الأمم لاتضيع ولا تتأثر بمجرد ان يقول الغاصب انى أريد ان أتمتع بها دون صاحبها ··· فان كل حق يبقى حيـــا لايموت مادام وراءه مطالب » وأشار سعد الى ما جاء فى تصريح لورد نافور « بأن المفاوضات المرتقبة بين مصر وبريطانيا يجب ان تكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ » بالرد الحاسم على هذا التحدى البريطانى « بأنه سبق له استنكار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهو خارج الحكومة ولازال يستنكره وهو رئيس وزراء مصر ·· فاذا لم أجد طريقة للمفاوضـــة على غير هذا الأســـاس فانى لا أدخل فى المفاوضات أصلا » ·

١٠ ـ تجاوب السودان مع الروح الوطنية المصرية الجديدة

على أثر التشدد البريطانى مع الســـودانيين الوطنيين وعلى أثـر مواقف البرلمان المصرى وزعيم مصر وشعب مصر مع المشاعر والآلام لاخوانهم فى الســـودان تكونت الجمعيات الوطنية الســـودانية التى تنادى بوحدة مصر والسودان وقامت المظاهرات الشعبية العدائية للانجليز فى شـــهر يونيو ١٩٢٤ وفى صباح ٩ أغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربيـــة بالخرطوم من المدرسة فى مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحراب والعلم المصرى واخترقوا مدينة الخرطوم هاتفين بحياة مصر والســـودان واستقلال وادى النيل وفى نفس الوقت قامت أورطة الســـكة الحـديد بالعطبرة بمظاهرة غير مسلحة تهتف بوحدة مصر والسودان وتعرضت لها قوة بريطانية مسلحة واشتبكت مع المظاهرة وقتل أربعـــة من الأورطة وأصيب أحد عشر باصابات خطيرة ·

وعلى أثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء المصرى فى يوم ١١ أغسطس ١٩٢٤ وأصدر بيانا شرح فيه ملابسات الوقائع واتخذ الاجراءات الآتية ·

(أ) طلب البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث من حاكم السودان العام وأسبابها والدافع اليها ·

(ب) كلفت الحكومة المصرية وزيرها المفوض بلنـــدن بالاحتجاج لدى الحكومة البريطانية على هذه التصرفات وطالبت مصر بوجوب ايقاف المحاكمات والمبادرة بتشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات ٠

وأرسلت الحكومة البريطانية الى حكومة مصر مذكرة فيهـــا معنى التحــدى والاصرار على الانفراد بالتصــرف فى شــئون الســودان والسودانيين :

(أ) تؤيد الحكومة البريطانية حكومة السودان فى تصرفاتها ٠

(ب) تفوض الحكومة البريطانية حكومة السودان فى ابعاد أورطة السكة الحديد المصرية وكل قوة ترى ان الظروف الحالية تستلزم ابعادها ٠

(جـ) الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولين عن حوادث السودان ٠

وتمسكت الوزارة المصرية برئاسة ســعد زغلول بحق مصر فى السودان وردت على الحكومة البريطانية بمذكرة أبانت فيها ان الحكومه المصرية لا تعترف بأن الحاكم العام للسودان له أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها لأنه موظف مصرى كسردار للجيش المصرى ويجب عليه ان يرجع الى مصر فى كل ما هو داخل حدود هذه الوظيفة ورفضت حكومة مصر اتهام الحكومة البريطانية للبرلمان المصرى والصحافة المصرية ورفضت حكومة مصر ان تكون حكومة السودان مطلقة التصرف تؤيدها فى تصرفاتها الحكومة البريطانية ٠

وامعانا فى تجاوزاتها عززت الحكومة البريطانية الحامية البريطانية فى السودان وأيدت حكومة السودان فى تصرفاتها ٠

وأعيدت أورطة الســكة الحديد المصرية الى مصر بعد ان قبض على أربعة وتسعين شخصا وأعيد الى مصر أيضا مائة وخمســة وعشرون مصريا الموظفون فى حكومة السودان بحجة ان فى وجودهم فى السودان خطورة على الأمن العام ٠

ولا شك ان كل هذه المواقف ســواء من البرلمان المصرى المعبر عن رغبات الشعب المصرى أو من زعيــم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول وبصفته

رئيسا للحكومة المصرية الوطنية التي تشكلت بموجب المكاسب الثورية تدل على ما حققته ثورة ١٩١٩ من أهداف نحو تحقيق الحرية فى التعبير عن المعاناة من المستعمر المحتل للبلاد · كما انها تدل على عمق التعبير فى التركيب السياسى للدولة عن طريق التمسك بالدستور وصلابة الدفاع عن حقوق مصر فى مواجهة جميع التصرفات الخارجية والمتجاوزة عى السيادة المصرية ولو أن كل هذه المكاسب تحقق جانبا متواضعا من أهداف ثورة ١٩١٩ التى بدأت بنداء الاستقلال التام وجلاء القوات المحتلةعن البلاد ولكنه من متابعة تصرفات سعد كرئيس وزراء ثورى ومتابعة مواقف مجلس النواب نجد ان تغييرات خطيرة فى المجتمع المصرى قد حدثت سواء فى امكان احراج التصرفات المتعسفة لقوات الاحتلال وسلطات المندوب السامى البريطانى فى صميم أوضاع كبار الموظفين الانجليز والأجانب فى الحكومة المصرية أو فى الصحوة الكبرى فى كون مصر أصبحت للمصريين بالمقام الأول كل ذلك رغم قصر مدة رئاسة سعد زعيم الثورة للوزارة المصرية ·

كما ان المؤسسة الوطنية للثورة حققت فى النهاية واحدة من أهم مراحل الثورات وهو تسليم السلطة الى الشعب متمثلا ذلك فى دستور سنة ١٩٢٣ واجراءات انتخابات أول برلمان مصرى بعد توقف الحياة البرلمانية منذ الاحتلال البريطانى ·

مباحثات سعد ماكدونالد (سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٢٤)

أرسل مستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزراء البريطانى (٢٦٠) وزعيم حزب العمال برقية تهنئة لسعد زغلول يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ يوم افتتاح البرلمان وأبدى فى هذه البرقية استعداد حكومته للتفاوض مع الحكومة المصرية ـ ثم جاءت حوادث مظاهرات السودان العدائية لبريطانيا فى غضون شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٢٤ وصدرت على أثرها التصريحات الرسمية البريطانية تؤكد على احتلال السودان ووادى النيل كله وتحدى سعد والبرلمان المصرى هذا التحدى البريطانى بمثله مما جعل الجو غير ممهد لاجراء هذه المحادثات ومع ذلك ذهب سعد الى لندن لاجراء هذه المحادثات فى أواخر سبتمبر ١٩٢٤ واجتمع مع مستر ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ ثم ٢٩ سبتمبر ثم يوم ٣ أكتوبر وانقطعت المحادثات بعد ان قدم سعد مطالب مصر التى تحقق الاستقلال ورفضت بريطانيا رفضا قاطعا تلك المطالب المصرية فى وثيقة رسمية وهى « الكتاب الأبيض » صدرت عن الحكومة البريطانية فى ٧ أكتوبر ١٩٢٤

---

(٢٦٠) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى ، جزء أول ، ص ١٧٦ ، ١٧٩ ·

وبها رسالة المستر ماكدونالد الى المندوب السامى البريطانى فى مصر ضمنها مطالب مصر وأسباب رفضها وكانت المطالب المصرية :

أولا : سحب جميع القوات البريطانية من مصر ·

ثانيا : سحب المستشار المالى والمستشار القضائى البريطانيين ·

ثالثا : زوال سيطرة بريطانيا عن الحكومة المصرية ·

رابعا : تتوقف الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر ·

خامسا : تنازل الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك فى حماية قناة السويس ·

سادسا : تمسك مصر بالنسبة للسودان من ناحية (حق السيادة المصرية على السودان) بملكية مصر العامة للسودان وجاء فى « الكتاب الأبيض » البريطانى اتهام لسعد زغلول والى البرلمان المصرى بانهما سبب أحداث السودان لانهما أحدثا تأثيرا مهيجا للشعب السودانى وبخاصة ما فاه به سعد زغلول أمام البرلمان عندما قال « ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لايتفق مع كرامة مصر المستقلة » ثم وصف الوجود الانجليزى فى السودان بانها حكومة « غاصبة » وان هذه المطالب أفصح عنها سعد زغلول « انها رأى الأمة المصرية كلها » ·

استقالة سعد زغلول

وعاد سعد الى مصر بعد توقف المباحثات (٢٦١) وقدم استقالته الى الملك ثم سحب هذه الاستقالة بعد تدخل أعضاء مجلس الشيوخ لدى الملك فؤاد وبعد ان خضع الملك لشروط سعد بالاعتراف بضرورة عدم تدخل الملك فى سلطات الوزارة ·

---

(٢٦١) السبب الظاهرى لتقديم الاستقالة هى توقف المحادثات أما الأسباب الحقيقية فكانت مؤامرات السراى باحداث اضطرابات الأزهر والهتاف بها « لا رئيس الا الملك » وتخطى الملك فؤاد لسلطات رئيس الوزراء أن عين نشأت باشا رئيسا للديوان والانعام عليه بوسام دون علم الوزارة كما انعم على بعض الضباط الذين اشتركوا فى مظاهرات السودان دون علم الوزارة ·

وقفة للمراجعة

الى هنا وبتوقف المحادثات بين سعد وماكدونالد نتيجة التشدد البريطانى المتعمد ، كان المخطط البريطانى قد حقق معظم أهدافه من أجل مستقبل استمرار الوجود البريطانى فى مصر لأكبر مدة وبحجة الشرعية المتمثلة فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ٢١٩٢ المعلن من جانب بريطانيا فقط والمشكوك شعبيا فى التصديق عليه ولو أن حزب الأغلبية وزعيمه سعد كانا قد وافقا ضمنا على آليات هذا التصريح من دستور ١٩٢٣ وانتخابات حاز فيها بالأغلبية الساحقة الى برلمان اتخذه سعد بالتشدد الدستورى وسيلة لتحقيق ما بقى من أهداف ثورة ١٩١٩ بعد أن تبوأ الثوار سلطة السيادة فى مصر ٠

ومن تأمل تصرفات سعد كرئيس وزارة وزعيم للأمة ظهر جليا انه راجع نفسه وامكانياته الشعبية وامكانيات أمته بعد طول كفاحها الذى كلف شعب مصر مالا طاقة له به من أرواح ودماء وخسائر ٠ فقد أخذ يتشدد دستوريا ووطنيا فى مواجهة الوجود البريطانى وسلطة الملك فؤاد وأثبت أنه كان مصمما على التمسك بأن الأمة هى مصدر السلطات ليحقق بذلك فى النهاية مهما طالت آمال أمته وأهداف ثورته كاملة ولكن جاءت أحداث ونتائج اغتيال سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان البريطانى الجنسية كانقلاب كامل على مكاسب ثورة سنة ١٩١٩ وما حققتها ٠

واقعة اغتيال سردار الجيش المصرى بالسودان ٠٠ (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) :

فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر اليوم التاسع عشر (٢٦٢) من شهر نوفمبر ١٩٢٤ ، هاجمت جماعة مسلحة بالمسدسات والقنابل السيارة التى كان يستقلها السير « لى ستاك » ـ سردار الجيش المصرى وحاكم السودان ـ أثناء خروجه من شارع الطرقة عائدا من مكتبه الى منزله بالزمالك ، وكان ذلك وسط جمع حاشد من الموظفين حال انصرافهم من أعمالهم الى منازلهم بالاضافة الى الباعة والركاب على محطة الترام فى شارع قصر العينى فأصيب السردار باصابات خطيرة كما أصيب ياوره الخاص البكباشى « كامبل » وسائقه وجندى من حرس وزارة المعارف الذى حاول مطاردة الجماعة المهاجمة ٠٠

وتوفى السردار فى اليوم التالى العشرين من نوفمبر متأثرا باصاباته، فثارت ثائرة الحكومة البريطانية حيث أخذت صحفها تهاجم « سعد

(٢٦٢) « مصر وقضايا الاغتيالات السياسية » ـ للدكتور محمود متولى ـ من ص ١١٧ حتى ص ١٢٢ ٠

زغلول » ـ رئيس الوزراء وزعيم حزب الوفد ـ فاتهمته بتهييج الرأى العام المصرى ضد بريطانيا وحملته مسئولية الحادث ..

انتهزت بريطانيا الفرصة واستغلتها أفضل استغلال لصالح تدعيم واستمرار الاستعمار البريطانى فى مصر ولتنفيذ مخططها لاحكام قبضتها على البلاد وبالتالى القضاء على أية آثار ايجابية للثورة الشعبية المصرية بزعامة « سعد زغلول » سنة ١٩١٩ ..

وتمكن أفراد الجماعة المسلحة ـ الأبطال ـ من الهروب من مسرح الحادث حيث أقلتهم سيارة كانت تنتظرهم فى مكان قريب وابتلعت القاهرة هؤلاء الفدائيين فلم يتم القبض على أى منهم ..

وكان قد شهد الحادث بعض من الشهود أدلوا ببعض أوصاف الفدائيين كما استدل أحد الشهود على رقم السيارة التى استخدموها فى الهروب حيث كانت سيارة أجرة تحمل رقم (٦٨٨) وعثر البوليس على السيارة فى نفس اليوم وتبين أن سائقها شخص « نوبى » يدعى « محمود صالح » الذى تظاهر بالبلاهة ، فقرر فى التحقيقات التى أجريت معه أن أحد الأفندية حضر اليه بموقف سيارات الأجرة بميدان « لاظوغلى » وركب معه واتجه به الى شارع قصر العينى وهناك حضر عدة أشخاص آخرون ركبوا معه وأمروه بالسير فى شارع قصر العينى ثم أمروه بالدوران يسارا ونزلوا من السيارة عند ما توقفت عند مزلقان سكة حديد حلوان وبعد أن أعطوه الأجرة عاد من هناك الى موقف السيارات بميدان لاظوغلى مرة أخرى، ورغم استمرار التحقيق معه عدة أيام لم يتمكن المحققون معه من الوصول الى نتيجة ..

وعلى أثر ذلك الحادث ، بدأت الحكومة البريطانية فى اتخاذ الاجراءات العنيفة ضد مصر ، حيث بدأت تلك الاجراءات بتوجيه الانذار البريطانى للحكومة المصرية ..

الانــذار البريطــانى ..

صباح اليوم الثانى والعشرين من نوفمبر شيعت جنازة السردار « لى ستاك » ، وبعد الانتهاء من تشييع الجنازة توجه اللورد « اللنبى » ـ المندوب السامى البريطانى الى مقر مجلس الوزراء (٢٦٣) المصرى ـ فى

(٢٦٣) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الأول ـ من ص ١٨٤ حتى ١٨٧ .

شكل مظاهرة عسكرية ـ حيث كان يتقدم موكبه مائتان وخمسون جنديا بريطانيا من راكبى الدراجات البخارية وعربات الجيش ويتبعه عدد مماثل وكانوا جميعهم يحملون الرماح ٠٠

وتقابل اللورد « اللنبى » مع « سعد زغلول » ـ رئيس الوزراء ـ فى مكتبه حيث قدم اليه انذارين باللغة الانجليزية بعد أن قرأ عليه نصيهما فى اقتضاب وجفاء وانصرف ٠٠

وكان محتوى الانذارين مطالبات تتسم بالظلم والتعالى ٠٠ فقد جاء نصاهما :

١ ـ اعلان الحكومة المصرية اعتذارها عن الحادث ٠

٢ ـ تقوم الحكومة المصرية بالبحث عن الجناة ومعاقبتهم أشد العقاب ٠

٣ ـ تمنع من الآن وبشدة كل المظاهرات الشعبية ٠

٤ ـ تقوم الحكومة المصرية بدفع غرامة نصف مليون جنيه للحكومة البريطانية ٠

٥ ـ يتم سحب الجيش المصرى من السودان، وتحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية فقط تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها » التى يدير شئونها حاكم انجليزى الجنسية معينا صوريا (بمرسوم صادر من حكومة مصر) ٠

٦ ـ تقوم حكومة السودان (٢٦٤) بزيادة مساحة أطيان الجزيرة الى مقدار غير محدود (بعد أن كانت محددة بـ ٣٠٠ر٠٠٠ فدان فقط)٠

٧ ـ أن تطلق يد الحكومة البريطانية ويد من يمثلها فى مصر لحماية مصالح الأجانب ، ويعاد النظر فى الامتيازات السابق معاملة الموظفين الانجليز والأجانب بها فى مصر الذين لا يزالون بالبلاد ، ويعاد منصبا المستشارين المالى والقضائى الأجنبيين والعمل على اعادة امتيازاتهما السابقة ، ويعاد نظام القسم البريطانى الذى كان يسيطر على وزارة الداخلية المصرية قبل اعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠

٨ ـ اتهم الانذار الأول صراحة ـ قبل نهاية التحقيق وقبل أية محاكمة ـ أن العناصر التى اغتالت السردار على اتصال وثيق بحكومة مصر وأن

(٢٦٤) كانت « ادارة مياه النيل » فى السودان ـ قبل حادث اغتيال السردار ـ تحت اشراف وزارة الأشغال المصرية ، جميع أعمال الرى فى السودان ٠

حكومة مصر برئاسة سعد زغلول أصبحت عاجزة عن حماية أرواح الأجانب ٠

٩ – واحتوى الانذار الثانى على نظام تصفية السيادة المصرية على السودان واعادة السيطرة البريطانية الكاملة على الحكم فى داخل مصر ٠

١٠– هدد الانذاران بأنه فى حالة عدم تنفيذ ما هو مطلوب وفورا ، فان حكومة بريطانيا ستتخذ التدابير المناسبة لحماية مصالحها فى مصر والسودان ٠

رد الحكومة المصرية على الانذارين (٢٦٥) ٠٠ (٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) :

وفى اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٢٤ ، ردت الحكومة المصرية على الانذارين حيث نفى « سعد زغلول » ـ فى هذا الرد ـ مسئولية الحكومة المصرية عن الحادث وأعلن قبول المطالب البريطانية الأربعة الأولى، وعبر فى الرد عن الاحتجاج على ما جاء بالانذار الثانى من ضرورة سحب الجيش المصرى من السودان ، كما سجل احتجاج حكومة مصر على ما جاء بهذا الانذار عن مياه نهر النيل والخاص بالسماح لحكومة السودان بزراعة مساحة من الأراضى السودانية كبيرة وبغير حدود حتى تستنزف هذه الأراضى أكبر كمية من مياه النيل مما يؤثر على الرى والزراعة فى الأراضى المصرية ، كما سجل « سعد زغلول » احتجاجه على اعادة السيطرة البريطانية على الوظائف الحيوية فى مصر وأعلن رفض الحكومة المصرية الموافقة على أن الحالة الأمنية فى مصر قد أصبحت مهددة ٠٠

التعسف البريطانى ٠٠

رد المندوب السامى البريطانى على رد الحكومة المصرية ـ فى ذات اليوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ ـ بعجرفة وتعسف حيث أورد فيه بأنه أرسل تعليماته الى حكومة السودان بالعمل على اخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان ، وأنه أطلق الحكومة السودانية فى زيادة مساحة الأراضى الزراعية بغير حدود ٠٠

احتجاج مصر على الرد البريطانى ٠٠

قام « سعد زغلول » بالرد على هذا التعسف البريطانى معلنا الاحتجاج الصريح على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات باعتبارها متعارضة مع ما لمصر من حقوق معترف بها ٠٠

---

(٢٦٥) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الاول ـ من ص ١٨٧ حتى ص ١٩٠ ٠

رد بريطاني أشد تعسفا ..

وبهدف الرغبة والتعمد فى احراج « سعد زغلول » ، قام « اللورد اللنبى » ـ المندوب السامى البريطانى ـ بالرد على الاحتجاج المصرى الأخير بما يؤكد على فرض الأمر الواقع على مصر ، بذكره « أنه صدرت التعليمات الى جنود بريطانيا باحتلال جمارك الاسكندرية » ..

استقالة « سعد زغلول » (٢٦٦) .. (٢٣ نوفمبر ١٩٢٤) :

بعدأن أدى «سعد زغلول» دوره ـ كزعيم ـ برفض الاذلال البريطانى لبلاده ، قام برفع استقالته الى الملك متعللا بقوله : « نظرا للظروف الحالية التى تجعلنى عاجزا عن القيام بالمهام الخطيرة المفروضة على البلاد بعد احتلال الجنود البريطانيين للجمارك المصرية » ، معتبرا أن الاستقالة هى خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية .

.. وفى اليوم التالى ـ الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٢٤ ـ قبل الملك استقالة « سعد زغلول » ووزارته ..

احتجاج البرلمان المصرى (٢٦٧) .. (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) :

وفى مساء نفس اليوم ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ـ اجتمع مجلس النواب والشيوخ حيث أصدرا احتجاجا صارخا على تصرفات الحكومة البريطانية المتعسفة باعتداءاتها التى وقعت منها على حقوق الأمة المصرية فى سيادتها وعلى دستورها ، وأعلن البرلمان المصرى تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان كوطن واحد لا تقبل تجزئته ، كما أعلن أن الحكومة البريطانية ارادت استغلال واقعة اغتيال السردار ذريعة لتحقيق المزيد من مطامعها الاستعمارية معتمدة على قواتها العسكرية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ..

وعبر الاحتجاج البرلمانى المصرى عن التعنت البريطانى المتمثل فى طلب سحب قواب الجيش المصرى من السودان ، وعلى عملية اطلاق حرية الحكومة السودانية ـ الخاضعة للسيادة البريطانية ـ فى الحصول على كميات كبيرة بلا حدود من مياه النيل رغم الاتفاقيات التى تنظم ذلك وتحددها ، كما احتج على عملية احتلال جمارك الاسكندرية ..

---

(٢٦٦) « فى أعقاب ثورة ١٩١١ » ـ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ الجزء الأول ـ ص ١٩١ .

(٢٦٧) المصدر السابق ـ من ص ١٩٤ حتى ١٩٦ .

وأعلن البرلمان المصرى هذا الاحتجاج على العالم الخارجى فى أوربا وأمريكا كما أشهد عصبة الأمم على هذه الاجراءات والتصرفات البريطانية التعسفية الظالمة الدالـة على استمرار بل وتزايـد المطامـع البريطانية الاستعمارية ٠

تأليف وزارة « أحمد زيور باشا » ٠٠ (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) :

عهد الملك فؤاد الى « أحمد زيور باشا » بتأليف وزارة جديدة (٢٦٨)، ـ وكان رئيسا لمجلس الشـيوخ ـ واشترك معه فى تشـكيلها وزيران وفديان هما : « أحمد محمد خشـبة باشـا » ـ وكيـل مجلس النواب الوفدى ـ و « عثمان محرم بك » ـ وكيل وزارة الأشغال ـ ، وكان« زيور باشا » رجلا بدينا ضخم الجثة طولا وعرضا ، وكان من طبعه الاستهتار واللامبالاة اذ كان يأخذ الأمور ببسـاطة وبهوادة تتجاوز المألوف بطىء التفـكير لدرجة البـلادة ، ولكنه ـ فى نفس الوقت من جهة أخرى يملك ناصية الذكاء حاضر البديهة والنكتة ـ ، وكان مثقفا ثقافة فرنسية عالية فقد تعلم فى مدارس « الجيزويت » الفرنسية ثم درس القانون ، وارتقى فى مناصب النيابة العامة والقضاء حتى بلغ منصب المسـتشار بمحكمة الاسـتئناف ، واشتهر عنـه النزاهة وحسن التقـدير ، ولكنه كان يؤمن بسياسة ملاينة القوى وأن محاولة الضعيف اسـتخلاص حقه باستخدام القوة مقضى عليها بالفشل ، ولم يكن له فى الحركة الوطنية أى نشاط معروف ولكنه كان أقرب الى موقف التأييد للوفد ـ رغم أنه لم يكن وفديا ـ وكان على يقين من سخرية الناس من مظهره البليد ٠٠

وبعد مرور خمسة أيـام فقط من تأليفه الوزارة ، اسـتقال منها الوزيران الوفديان « أحمد محمد خشبة » و « عثمان محرم » ، لأنهما وجدا فى تصرفات « زيور باشا » ـ السياسية ـ تسليما واستسلاما ـ بما لم يقبل به « سعد باشا » ـ استجابة لمطالب الانجليز ـ وبعد الحجة التى أعلنها « زيور باشا » كشعار يتمشى مع ما يؤمن به وهو « انقاذ ما يمكن انقاذه » ٠٠

وتوالت تصرفات وزارة « زيور باشا » بالخضـوع الكامل لمطالب الانجليز ، وكان ذلك بمثابة انقلاب كامل ضد معظم مكاسب ثورة ١٩١٩ حيث كان من أخطرها هو انسحاب الجيش المصرى من السودان ثم تبعه طرد الموظفين المدنيين المصريين من هناك حتى رجعت الحالة فى البلاد الى

---

(٢٩٨) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ الدكتور محمد حسين هيكل ـ الجزء الأول ـ ص ١٧٦ ٠

أسوأ مما كانت عليه قبل ثورة ١٩١٩ لأن الانسحاب العسكرى المصرى والمدنى كانا بمثابة انفصال مصر عن السودان ، والذى كان – حتى هذا التاريخ وتحت ظروف القهر الاستعمارى البريطانى – يعتبر قطرا واحدا ليس فيه أى مظهر من مظاهر التابع أو المتبوع ، ولذلك سرعان ما تجاوب الشعور الوطنى (٢٦٩) والأخوى للشعبين المصرى والسودانى فى مواجهة هذا المخطط البريطانى الانفصالى والذى استفاد منه ونجح فيه الجانب البريطانى باستغلال ظروف حادث اغتيال السردار) وبصفة خاصة بعد فتور ثورة المصريين لطول المعاناة منذ اندلاع ثورة ١٩١٩ حتى وقوع حادث اغتيال السردار « لى ستاك » ··

انسحاب الجيش المصرى من السودان (٢٧٠) :

– فى ١٩٢٤/١١/٢٤ أصدرت السلطات البريطانية التعليمات الى وحدات الجيش المصرى بالجلاء عن السودان والانسحاب الى مصر بدون حمل الذخيرة ، وكان ذلك بأمر كتابى من نائب السردار بالسودان « هدلستون » ··

– رفض ضباط وجنود الجيش المصرى تنفيذ هذه التعليمات التى سلمت الى رؤساء وحدات الجيش المصرى ، وأعلنوا عدم مغادرة مواقعهم الا اذا تلقوا أمرا بذلك من الحكومة المصرية ، وكان على رأس حركة الرفض « القائد مقام أحمد رفعت بك » قائد المدفعية المصرية بالسودان ·

– قام الجنود الانجليز بمحاصرة ثكنات الجيش المصرى وحاولوا اقتحامها فردتهم القوات المصرية على أعقابهم ··

– بالاتفاق بين رئيس الوزراء « زيور باشا » والملك « فؤاد » ، أرسل وزير الحربية المصرى مبعوثا خاصا برسالة الى ضباط وجنود الجيش المصرى بالسودان بوجوب الاذعان لأمر الانسحاب الصادر من السلطات البريطانية يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ ، وأفادهم المبعوث بأن الملك يأمرهم بهذا الانسحاب ، فأذعن الضباط والجنود المصريون آسفين محزونين ، وبدأ انسحاب الجيش المصرى من السودان ابتداء من يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢٤ ··

---

(٢٦٩) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » – للأستاذ الرافعى – الجزء الأول – ص ٢٠٣ ·
(٢٧٠) المصدر السابق ·

ـ أما الضباط والجنود السودانيون بالقوات المصرية فى السودان، فقد تضامنوا ـ منذ اللحظة الأولى ـ مع اخوانهم المصريين فى هذه المحنة برفض الانسحاب ، حيث قامت قوات من الأورطة الحادية عشرة السودانية تحركوا من ثكناتهم فى اتجاه معسكرات الجيش المصرى ليحولوا دون اخراج الجنود المصريين من ثكناتهم وتصدت لهم القوات البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصرى وأصدر « هدلسون باشا » ـ نائب السردار ـ أمره باطلاق النيران عليهم فرد عليهم الجنود السودانيون حيث قتل منهم عددا كبيرا وكذلك قتل ثلاثة ضباط انجليز ، وفى الصباح اعتصم الجنود السودانيون واستحكموا داخل مستشفى الجيش المصرى ، وعندما بدأت القوات الانجليزية اقتحام المستشفى بادر الجنود السودانيون باطلاق النيران عليها حيث كانت معركة استخدم فيها الانجليز المدافع فسلطوها على مبنى المستشفى فأحدثوا تدميرا شديدا بمبانى المستشفى ، واستشهد الضابط السودانى الشهيد الملازم الأول « عبد الفضيل الماس » وخمسة عشر جنديا سودانيا .

ـ وقام الانجليز بمحاكمة عسكرية عاجلة لأربعة ضباط سودانيين وصدر الحكم حيث نفذ فى ثلاثة منهم حكم الاعدام رميا بالرصاص يوم الخامس من ديسمبر ١٩٢٤ ، فكان يوم حداد عاما فى السودان وكانت آخر الكلمات التى نطق بها هؤلاء الشهداء الثلاثة : « لهذا الشرف عملت ، وفداء للوطن ولدت ، وللوحدة المصرية السودانية جاهدت » ..

كما صدرت أحكام بالسجن والجلد على كثير من الجنود السودانيين، وقد رفض كثير من الضباط السودانيين البقاء فى السودان فرحلوا مع القوات المصرية المنسحبة الى مصر حيث التحق عدد منهم بخدمة الجيش والتحق الآخرون بخدمة البوليس فى مصر .

***

تكوين قوة دفاعية سودانية منفصلة عن الجيش المصرى :

ـ كان واقع الحال ـ قبل انسحاب القوات المصرية من السودان ـ يؤكد على أن مصر والسودان قطر واحد ، فكانت وحدات الجيش المصرى بالسودان يخدم بها ضباط سودانيون مع اخوانهم المصريين كأبناء قطر واحـد ..

ـ ولكن فى يناير ١٩٢٥ ، وبعد اعلان نائب الحاكم فى السودان بتشكيل قوة دفاع سودانية لتحل محل الجيش المصرى بعد انسحابه على

ألا تدين هذه القوات بالولاء لملك مصر بل لحاكم السودان البريطانى والذى أصبح له وحده حق تعيين وعزل جميع الضباط بجانب حق منح البراءات الرسمية ، وبذلك أكد البريطانيون على فصل السودان عن مصر ، الا أن كثيرا من الضباط السودانيين رفضوا تأدية يمين الولاء للحاكم الانجليزى على السودان ورحلوا الى مصر للعمل بها ٠

حول حادث اغتيال السردار والتحقيقات :

بعد مقتل السردار استمر البحث عن الجناة والتحقيق لمدة خمسة شهور بلا انقطاع الى أن تكشفت أسرار هذا الحادث ٠٠

الاهتداء الى الفاعلين :

بعد أن أحكم الانجليز السيطرة على أجهزة (٢٧١) وزارتى الداخلية والحقانية فى ظل حكم وزارة « زيور باشا » أعلنت الحكومة عن استعدادها لدفع عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن الجناة ٠٠

وقامت الحكومة ـ من جانبها ـ بالقاء القبض على الكثيرين من أعضاء مجلس النواب وأعضاء جمعية « اللواء الأبيض » السودانية وبعض الطلبة السودانيين والمصريين (٢٧٢) وقامت أجهزة التحقيق المصرية ممثلة فى أقسام البوليس والنيابة باجراءات التحقيق مع المقبوض عليهم ، وفى نفس الوقت تمكن البوليس المصرى من استخدام أحد المعروفين لدى دوائره ولدى دوائر السلطات البريطانية بانتمائه الى أطقم(٢٧٣) الفدائيين المصريين المشهورين بعمليات الاغتيالات خاصة لسابقة اشتراكه فى عملية القاء قنبلة على السلطان حسين كامل سنة ١٩١٥ وهو « محمد أفندى نجيب الهلباوى » الذى سبق الحكم عليه بالاعدام ثم خفف ليكون الأشغال الشاقة المؤبدة وكان قد اتهم معه فى هذه العملية أحد زعماء العمل الفدائى المصرى وهو « شفيق منصور » الذى أفرج عنه سنة ١٩١٥ لعدم ثبوت الأدلة ضده رغم ان الانجليز كانوا على يقين من مسئوليته عن عمليات الاغتيالات وخاصة فى خضم أحداث ثورة ١٩١٩ وكانوا أيضا على علم بأفرادها من الفدائيين ، وشكت أجهزة التحقيق البريطانية فى أن يكون له دور فى حادث اغتيال السردار وبالتالى لجماعته ٠٠

---

(٢٧١) « فى أعقاب ثورة » ـ للاستاذ الرافعى ـ جزء أول ـ ص ٢٠٣ ٠

(٢٧٢) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ للدكتور محمد حسين هيكل ـ ص ١٨٦ ٠

(٢٧٣) « مصر وقضايا الاغتيالات السياسية » ـ للدكتور محمد متولى ـ من ص ١١٤ حتى ص ١٣١ ٠

وتوسمت أجهزة البحث والتحقيق فى « محمد نجيب الهلباوى » أنه يمكنه الاختلاط بجماعة « شفيق منصور » وعن طريقهم يمكنه معرفة شخصيات مرتكبى الحادث لعلاقته الوثيقة بهم ، خاصة وأن المحققين كانوا يعلمون أنه حاقد عليهم لأنه كان الوحيد من بينهم الذى أمضى مدة طويلة فى السجن وعند خروجه منه لم يكن له أى مورد رزق ، بالاضافة الى اغرائه بالجائزة ذات العشرة آلاف جنيه التى كانت تمثل بالنسبة له ثروة طائلة تستحق خيانته لزملائه السابقين ..

وتحقق ما توسمته أجهزة البحث والتحقيق من امكانية « محمد نجيب الهلباوى » خيانته لزملائه ، فجندوه واستخدموه للقيام بهذا الدور الوضيع حيث تمكن فعلا من الايقاع بهم جميعا ، وبالتالى تمكنت أجهزة السلطات المصرية والبريطانية من القبض عليهم بعد أن تمكن الخائن « محمد نجيب الهلباوى » من جمع الأدلة التى تدينهم ، وتم ذلك رغم أن هذه الجماعة الفدائية تعددت وانتشرت عملياتها الفدائية الجريئة على مدى أيام ثورة ١٩١٩ فانه لم يسبق أن انكشف أمرها لدقة وبراعة تخطيطها وتدبيرها وتنفيذها لعمليات اغتيال كثير من الشخصيات البريطانية والمصريين(٢٧٤) المتعاونين معهم ، كما كانت هذه الجماعة تقوم بطبع وتوزيع المنشورات الوطنية حيث كان منها المنشور الذى وزع على أعضاء مجلس النواب يدعوهم الى الاجتماع التاريخى فى ١٥ مارس ١٩٢٤ وكان يحمل فى سطوره ومضمونه تهديدا (٢٧٥) صريحا لهم ولأى مسئول اذا ما فكر وتهاون فى حقوق البلاد ..

وكانت أعمال هذه الجمعية محل ثقة وتقدير من عامة الشعب المصرى الثائر ، بدليل أنه عندما تم القاء القبض عليهم امتنع المصريون الذين شاهدوهم أثناء ارتكاب الحادث عن الادلاء بشهادتهم بما يثبت التحقق منهم فلم يشهدوا ضدهم وتعمدوا انكار التعرف عليهم ، الا انه لولا خيانة زميلهم السابق « محمد نجيب الهلباوى » ، لما أمكن التوصل اليهم والقبض عليهم ومحاكمتهم ..

وتمت محاكمة بعض من ألقى القبض عليهم أمام محكمة الجنايات التى كان يرأسها « أحمد عرفان باشا » وبعضوية مستر « كرشو »

---

(٢٧٤) المصدر السابق .

(٢٧٥) ان اعمال مثل هذ الجماعات الوطنية السرية تعتبر فى العرف الدولى من اعمال حروب التحرر والمقاومات الوطنية وتعتبر مثل هذه الاعمال مشروعة حيث يكون القتل والاغتيال للأعداء والخونة من الاعمال المشروعة .

و « مظلوم باشا » ومثل النيابة « محمد طاهر نور باشا » الذى كان مثالا سيئا حيث كان ممن يبيعون ذمتهم الوطنية من أجل المنصب فقد كان هو « النائب العام » ، وقد تمادى فى وصف الفدائيين بأوصاف الخيانة والخسة والجبن وأخذ يكرر فى نطق هذه العبارات ونشط فى تسهيل وضع حبل المشنقة حول رقابهم متماديا فى نفاق الانجليز المستعمرين للبلاد ..

واستمرت المحاكمة ستة أيام فقط ـ بناء على رغبة الانجليز ـ وتم اعتقال « محمود فهمى النقراشى » و « أحمد ماهر » ـ وهما من أخلص رجال الوفد ـ على أساس أنهما شريكان فى الجريمة وذلك كمحاولة للايقاع بـ « سعد زغلول » واثبات صلته بالحادث ..

صدور الحكم فى قضية مقتل السردار (٢٧٦) .. (٧ يونية ١٩٢٥) :

بعد أن استغرقت التحقيقات والمحاكمات قسطا كبيرا من الوقت والجهد ، قدم المتهمون للمحاكمة وهم :

١ ـ عبد الفتاح عنايت	الطالب بمدرسة الحقوق .
٢ ـ عبد الحميد عنايت	الطالب بمدرسة المعلمين العليا .
٣ ـ ابراهيم موسى	الخراط بالعنابر .
٤ ـ محمود راشد	المهندس بالتنظيم .
٥ ـ على ابراهيم محمد	البراد بالعنابر .
٦ ـ راغب حسن	النجار بمصلحة التلغراف .
٧ ـ شفيق منصور	المحامى .
٨ ـ محمود أحمد اسماعيل	الموظف بالأوقاف .
٩ ـ محمود صالح	سائق سيارة أجرة .

وفى اليوم السابع من يونية ١٩٢٥ ، أصدرت المحكمة حكمها على الثمانية الأول بالاعدام شنقا ، كما أصدرت أحكاما أخرى على الباقين ، وقد تم تنفيذ أحكام الإعدام يوم الأحد ٢٣ أغسطس ١٩٢٥ كالآتى :

١ ـ كان أول من سيق الى حبل المشنقة هو « عبد الحميد عنايت » ، الذى قال : « أنا لا يهمنى شىء ، لقد قمت بما هو واجب على خير قيام ولا يهمنى الاعدام وأنا سبق وقتلت ٣٥ من الأعداء الانجليز » ، وكان رابط

(٢٧٦) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ طبعة ١٩٨٧ ـ ص ٢٨١ .

الجأش حيث ختم كلامه قائلا : « انا لله وانا اليه راجعون » ، يارب ادخلني جنة النعيم » ...

وهكذا كان الشهيد « عبد الحميد عنايت » هو الشهيد الأول ..

٢ ـ ثم جيء بالأستاذ/شفيق منصور المحامي وعضو مجلس النواب عن دائرة باب الشعرية وكان ممن اتهموا باغتيال « بطرس غالى » سنة ١٩١٠ ولكن أفرج عنه واكتفى وقتها بفصله من مدرسة الحقوق حيث سافر الى أوربا لاتمام دراسته وكان عضوا فى جمعية « الاتحاد الاسلامى » ، وبعد عودته من أوربا أتهم بتحريض الأهالى على الثورة فقد كان محل اشتباه البوليس السياسى فى ٣٦ حادثة ، وكان على صلة وثيقة بـ « الوردانى » الذى قام باغتيال « بطرس غالى » .

ورغم انه كان يعتبر فى منزلة رئيس هذه الجمعية الفدائية السرية ، الا أنه عند تنفيذ حكم الاعدام فيه ، أصيب الشهيد « شفيق منصور » بالانهيار وخذلته قواه ..

٣ ـ كان ثالث المحكوم عليهم هو « ابراهيم موسى » ـ من عمال العنابر ـ وكان قد بدأ الانضمام للعمل الفدائى ضد الانجليز منذ بداية ثورة ١٩١٩ حيث كانت له سمعة أسطورية بين العمال فقد كان زعيمهم منذ سنة ١٩١٤ مشهورا بشجاعته وجرأته . وكان أمينا لصندوق نقابة العمال ..

وعند تنفيذ حكم الاعدام فيه ظهر قويا متماسكا حيث اختتم كلامه قائلا : « أنا قلبى مطمئن بالاسلام » ..

٤ ـ ثم جيء بالفدائى « على ابراهيم محمد » ـ وهو (براد) بالعنابر من أتباع « ابراهيم موسى » ـ وكان أحد أعضاء « الجمعية الفدائية المصرية » ، وكان عند تنفيذ حكم الاعدام فيه ثابتا وشجاعا ، ولم ينطق الا بالشهادتين وظل يحرك شفتيه بتلاوة القرآن الكريم ..

٥ ـ وكان خامسهم هو « راغب حسن » ، الذى أصابه الانهيار بعض الشيء خاصة عندما تذكر ابنه الذى كان عاملا بورشة التليفونات وشقيق « أحمد حسن » ..

٦ ـ ثم جيء بالشهيد « محمود راشد » الذى كان صديقا لـ «عبد الخالق عنايت» شقيق الأخوين « عبد الفتاح وعبد الحميد عنايت» .

وكان « محمود راشد » من دعاة الجامعة الاسلامية ومن المناضلين القدامى أحد خريجي مدرسة الصنايع وكان « رساما » بمصلحة التنظيم ، بدأ حياته السياسية منذ سنة ١٩٢٠ عندما انضم الى (جمعية الفدائيين المصريين) وضبطت وقتها فى منزله قنابل ومسدسات ــ نحمل شقيقه الأصغر مسئوليتها حيث سجن بدلا منه سنة ١٩٢٠ ، وكان « محمود راشد » ماهرا فى تصنيع الأسلحة والقنابل وكان يقوم باصلاح وصيانة أسلحة الفدائيين ، كما كان متخصصا فى أساليب توصيل المعدات والأسلحة وتهريبها فى عربات يخترق بها شوارع القاهرة وكان غالبا ما ينجح فى القيام بتهريب هذه الأسلحة وأفراد الجمعية حتى مسرح العمليات الفدائية ..

وعند توجهه الى حبل المشنقة ، كان الشهيد « محمود راشد » فى غاية الهدوء والثبات والابتسامة على شفتيه حيث عندما تلى عليه حكم الاعدام ، قال مبتسما : « أنا لم أتفق على قتل أحد ولم أقصد الا ابتغاء وجه الله الكريم » ، ثم نطق بالشهادتين وقال : « الحمد لله رب العالمين ، انا لله وانا اليه راجعون » ..

٧ ــ ثم سيق « محمود اسماعيل » الى حبل المشنقة ــ الذى كان يعمل « كاتبا » بوزارة الأوقاف ــ حصل على الشهادة الابتدائية سنة ١٩١٤ حيث فشل فى الحصول على وظيفة بهذه الشهادة فالتحق بمدرسة البحرية التابعة لمصلحة خفر السواحل وبعد تخرجه منها عين بها حيث نعلم الفنون البحرية واجتاز فيها امتحان ضرب النار بامتياز حيث كان أول الناجحين فعين على الباخرة « الطوافة عبد المنعم » التى كانت بقيادة ضابط انجليزى ، وتشاجر « محمود اسماعيل » مع « قومندان » الباخرة عدة مرات ، وكان هذا القومندان مستبدا فأوقف « محمود اسماعيل » عن العمل عدة مرات ، وانتقل « محمود اسماعيل » بعد ذلك للعمل فى الأسطول البريطانى سنة ١٩١٤ ــ أثناء الحرب العالمية الأولى فكان يعمل متحمسا للدولة العثمانية ومتحيزا لتركيا أملا فى الانتصار على الحلفاء ، فعندما رفض العمل فى خدمة البحرية البريطانية عوقب بالجلد ثلاثة أيام متتالية فتأصلت فى نفسه الكراهية للانجليز وتم طرده من هذا العمل فى ١٨ مارس ١٩١٥ ، ثم عين بوظيفة « مخزنجى » بوزارة الأوقاف فى ٢٤ ديسمبر ١٩١٦ ونقل الى مديرية البحيرة « كاتب ظهورات » ثم عين أخيرا كاتبا بسكرتارية مجلس الوزراء بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٢٠ ..

تم التعارف بين « محمود اسماعيل » و « شفيق منصور » الذى كان رئيسا لجمعية الفدائيين المصريين ، وصار « محمود إسماعيل » نائبا

لرئيس الجمعيـة » حيث كان هو المختص برسـم الخطط كما كان يقوم بتدريب أعضاء الجمعية على اسـتخدام الأسلحة والقنـابل وكان قوى الشخصية وله الفضل فى انضمام « عبد الحميد عنايت » للحركة الوطنية ممثلة فى جمعية الفدائيين فكان هو « دينامو » الجمعية ٠٠

واتجه « محمود اسماعيل » الى حبل المشنقة ثابتـا رابط الجأش وقال : « أنا مش عاوز حاجة وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأشهد أنى مصرى وطنى وبرىء » ٠٠

وكان آخر من تم تنفيذ حكم الاعدام فيهم ٠

وفى هذا اليوم المشئوم٠٠يوم تنفيذ أحكام الاعدام فى شهداء الوطنية المصرية ، اعتـكف « سعد زغلول » فى منزله ولم يغادر غرفة نومه ولم يستقبل أحدا من ضيوفه ، فقد كان فى غاية الاستياء من « شفيق منصور » لأنه اعترف على أعضـاء التنظيم السرى للوفـد أثناء ادلائـه بأقواله فى التحقيقات وفى المحاكمة ٠٠

فقد جـاء فى مذكرات « سعد زغلول » التى دونها عن يوم تنفيذ أحكام الاعدام فى هؤلاء الشهداء ٠٠ حيث قال :

« فى يوم ٢٣ الجارى ـ أى أغسطس ١٩٢٥ ـ فى الساعة السابعة »
« صباحا ، نفذ حكم الاعدام فى المحكوم عليهم فى قضية السردار ، »
« الا « عبد الفتاح عنايت » حيث استبدلت عقوبة الاعدام بالأشغال »
« الشاقة المؤبدة لاعترافه من تلقاء نفسه على زملائه ، ولقد أبدى »
« المنفذ فيهم الحكم ثباتا عظيما الا شفيق منصور ، أما « ابراهيم »
« موسى » فقد قال : (انه حكم على لأننى « سعدى » ولكنى سعدى »
« الى الممات ثم هتف (يحيا سعد) » ٠٠٠

« وأعجب الناس بشجاعة « محمود اسماعيل » وثباته واستخفافه »
« بالموت حتى اللحظة الأخيرة ومثله « محمود راشد » ثم الباقين » ٠
« وأثناء التحقيق والتعذيب اعترف « عبد الفتاح عنايت » على نفسه »
« وعلى أخيه وعلى « شفيق منصور » والآخرين وجاء فى أقواله فى »
« التحقيق : (كان لنا أمل كبير فى نجاح المفاوضات ولما فشلت »
« يئسنا فاجتمعنا بمكتب الأستاذ شفيق منصور وتناقشنا فى »

« الموضوع وقال أحدنا : انه مفيش طريقة بقى غير القتل السياسى »
« بما ان المسألة أصبحت معقدة خصوصا من جهة السودان حيث »
« أخرجوا فعلا جزءا من الجيش المصرى ، واتجهت الفكرة الى اغتيال »
« السردار فارتاحت النفوس لهذه الفكرة وتم الاتفاق عليها ثم »
« أرجأنا الكلام فى التفصيلات الى اجتماع آخر) » ..

تأجيل انعقاد البرلمان شهرا :

فى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، استصدرت وزارة « زيور باشا » مرسوما ملكيا بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ..

تعيين « اسماعيل صدقى باشا » وزيرا للداخلية :

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، عين « اسماعل صدقى باشا » وزيرا للداخلية ، وكان من أقطاب حزب الوفد « سابقا » ولكنه انشق عن الحزب وأصبح من أعداء « سعد زغلول » حيث شارك المنشقين عن الوفد فى سياسة « زيور باشا » بالتسليم الكامل لمطالب الانجليز وكان من أخطر هذه المطالب هو حل مجلس النواب وسياسة فصل السودان عن مصر ..

حل مجلس النواب :

قبل أن تنتهى مهلة الشهر بتأجيل انعقاد مجلس النواب، استصدرت وزارة « زيور باشا » - فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ - مرسوما ملكيا بحل مجلس النواب وتحديد يوم ٦ مارس ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد ، فكان هذا التصرف من جانب الوزارة يعتبر استهانة بالدستور وانتهاكا له ، حيث استصدرت الوزارة مرسوما ملكيا آخر باجراء الانتخابات لتشكيل مجلس نواب جديد وفقا لنصوص قانون الانتخابات القديم - الملغى دستوريا - وبذلك جهزت الحكومة نفسها لاستخدام أساليب الضغط والتدخل فى حرية الانتخابات التى تقرر اجراؤها ..

تأسيس « حزب الاتحاد » .... (يناير ١٩٢٥) :

فى شهر يناير ١٩٢٥ ، فوجئت الأمة المصرية بظهور حزب جديد - وليد الارادة الملكية - تكون من مجموعة من المنشقين الذين انفصلوا عن حزب الوفد ، وكان رئيسه - بالانابة - « حسن نشأت باشا » (وكيل

الديوان الملكى) حيث كانت وسيلة دعايته أنه حزب يدين بالولاء للعرش الملكى ، وصار اختيار « يحيى ابراهيم باشا » رئيسا لهذا الحزب ..

كان معظم أعضاء هذا الحزب الجديد يتصفون بالوصولية والانتهازية حيث أعلنوا استقالاتهم من عضوياتهم بالهيئة العليا لحزب الوفد تقربا للسراى الملكية ، فكان منهم اللواء « موسى فؤاد باشا » و « خيرت راضى بك » ـ المحامى الشرعى ـ و « عبد الحليم البيلى » المحامى الوفدى ، وقد كان أبرزهم انتهازية هو « محمد سعيد باشا » ـ الذى كان وزيرا فى وزارة « سعد زغلول » ..

وأعلن هؤلاء المنشقون الانتهازيون أنهم استقالوا من حزب الوفد لعدم ولاء « سعد زغلول » للعرش الملكى ، وقد أتبعوا تكوين حزبهم الجديد بتأسيس جريدة له سميت باسمه « الاتحاد » حيث أسندت رئاسة تحريرها الى « عبد الحليم البيلى » المحامى ..

انتخابات البرلمان الجديد (٢٧٨) .. (١٩٢٥) :

استخدم « اسماعيل صدقى » ـ الذى عين وزيرا للداخلية ـ كل ذكائه وحيلته لتزوير نتائج هذه الانتخابات من تعديل فى معظم الدوائر الانتخابية ، بتسخير الحكومة لموظفيها ـ خاصة وزارة الداخلية ـ من رجال البوليس العسكريين والمدنيين ، لمطاردة خصوم الحكومة ومناصرة مرشحيها فى الانتخابات ..

واشتركت فى هذه الانتخابات أحزاب : « الوفد » و «الأحرار الدستوريين » الى جانب الحزب الجديد « الاتحاد » ، وأجريت الانتخابات فى اليوم الثانى عشر من مارس ١٩٢٥ ، وتعجلت الحكومة ـ متعمدة ـ باعلان نتيجة هذه الانتخابات فى اليوم التالى لاجرائها ١٣ مارس ١٩٢٥ ـ بأن : « الأحزاب المعارضة لم تنل الأغلبية لأى منها التى تؤهله لتولى الحكم ، وبناء عليه فقد قررت الوزارة الاستمرار فى الحكم مع اجراء تعديل فى تشكيلها » ..

---

(٢٧٧) يرجع السبب الحقيقى لاستقالة « محمد سعيد باشا » من حزب الوفد ، لخوفه على علاقته بالقصر الملكى حيث كان قيما على الأمير « أحمد سيف الدين » ، واشتهر عنه تبديده لأموال الأمير وكان القصر الملكى هو المرجع الأعلى لمحاسبته على هذه الأموال ..

« فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ الأستاذ الرافعى ١٩٧٨ ـ ص ٣٦٩ .

(٢٧٨) المرجع السابق ـ ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ .

ولكن كانت الحقيقة تنطق بغير ذلك ، اذ أن نتيجة الانتخابات كانت في حقيقتها لصالح الأغلبية الوفدية المتمثلة في « حزب الوفد » حيث حصل على ١١٦ مقعدا في مقابل ٨٧ مقعدا لغير الوفديين من الأحزاب الثلاثة الأخرى ..

استقالة وزارة « زيور باشا » وتأليفه الوزارة الجديدة ... (١٣ مارس ١٩٢٥) :

رفع « زيور باشا » استقالته للملك يوم ١٣ مارس ١٩٢٥ ، فعهد اليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة ـ استنادا الى الاعلان الخاطيء لنتيجة الانتخابات المزورة ـ وضم التشكيل الوزارى الجديد ـ كل من : « زيور باشا » (مستقل) لرئاسة الوزارة ووزيرا للخارجية ، « يحيى ابراهيم » (اتحادى) للمالية ، « اسماعيل صدقى » (أحرار) للداخلية اللواء « موسى فؤاد » (اتحادى) للحربية والبحرية ، « عبد العزيز فهمى » (أحرار) للحقانية ، « توفيق دوس » (أحرار) للزراعة ، « اسماعيل سرى » (مستقل) للأشغال ، « يوسف قطاوى » (اتحادى) للمعارف ، « محمد على علوبة » (أحرار) للاوقاف ..

حل مجلس النواب .. الجديد (٢٧٩) ... (٢٣ مارس ١٩٢٥) :

بعد افتتاح البرلمان يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ـ وبعد تلاوة خطاب العرش ـ اجتمع المجلس لاجراء انتخاب رئيس له حيث جرى ذلك بطريقة التصويت السرى ـ وكان محصورا بين « سعد زغلول باشا » (زعيم الأغلبية فى حقيقة الأمر) و « عبد الخالق ثروت باشا » (مرشح الوزارة) ، وفاز « سعد زغلول » حيث نال ١٢٣ صوتا ونال « ثروت باشا » ٨٥ صوتا فقط ..

وأسقط في يد الحكومة ، وقبل انصراف أعضاء مجلس النواب ، حضر « زيور باشا » ـ رئيس الوزراء ـ وأعلن على المجتمعين أن جلالة الملك أصدر مرسوما ملكيا يقضى بحل المجلس ويدعوه لاجراء انتخابات جديدة يوم ١٣ مايو ١٩٢٥ وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع فى يوم أول يونيه ١٩٢٥ ..

ورغم ذلك ، لم يستمر هذا المجلس ـ الجديد ـ سوى تسع ساعات فقط . !!

---

(٢٧٩) « فى اعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ طبعة ١٩٨٧ .

وبذلك استمرت البلاد تحكم حكما غير دستورى فى ظل وزارة « زيور باشا » ٠

استقالة اللورد « اللنبى » وتعيين « جورج لويد » مندوبا ساميا مايو ١٩٢٥ (٢٨٠) :

فى شهر مايو ١٩٢٥ ، استقال اللورد « اللنبى » من منصب المندوب السامى البريطانى حيث عين بدلا منه اللورد « جورج لويد » ، وأعلنت الحكومة البريطانية أن هذا التغيير لا يعنى أى تبديل فى سياساتها خاصه فى علاقاتها بمصر والسودان ٠٠

التعـديل الوزارى (٢٨١) :

فى نفس الشهر – مايو ١٩٢٥ – استقال « يوسف قطاوى » (وزير المواصلات) ، وفى حقيقة الأمر أنها كانت « اقالة » وليست استقالة ، حيث قام بتهنئة « سعد زغلول باشا » بمناسبة العيد ، فأشير عليه بتقديم استقالته وعين بدلا منه « حلمى عيسى باشا » يوم ٦ مايو ١٩٢٥ – وقد كان ذلك بايعاز وتوجيه من السراى التى تخلصت أيضا من « عبد العزيز فهمى » لتصديه ومعارضته لعزل الأستاذ / على عبد الرازق من هيئة كبار العلماء – لتأليفه كتاب « الاسلام وأصل الحكم » لمعارضته لفكرة الخلافة الاسلامية والتى كان يطمع فيها « الملك فؤاد » ٠٠

وتبع ذلك أن قام الوزيران « الدستوريان » – « محمد على علوبة » و « توفيق دوس » – بالاستقالة من منصبيهما ، وعين بدلا من الثلاثة الوزراء المستقيلين كل من : « أحمد ذو الفقار » (للحقانية) و « توفيق رفعت » (للمواصلات) و « نخلة المطيعى » (للزراعة) ، وعلى أثر ذلك قدم « اسماعيل صدقى باشا » استقالته من منصبه كوزير للداخلية ، وانضم هؤلاء الوزراء الجدد الى « حزب الاتحاد » الموالى للسراى ٠٠

وهكذا تمادت وزارة « أحمد زيور باشا » فى تصرفاتها المخالفة للدستور مدعمة بالتدخلات الملكية ٠٠

تعيين مستشار قضائى – بريطانى – للحقانية :

أمعنت السلطات البريطانية فى سياستها بالتدخل فى الشئون الداخلية لمصر ، عودة الى سياساتها التى كانت تمارسها قبل ثورة ١٩١٩ ،

---

(٢٨٠) المصدر السابق – ص ٢٨١ ٠

(٢٨١) المصدر السابق – ص ٢٨٣ ٠

حيث أرغمت « زيور باشا » على تعيين « مستر برسيفال » ـ البريطانى ـ مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية فى مايو ١٩٢٥ ، رغم سابقة رفض « سعد زغلول باشا » ـ فى عهد وزارته ـ تجديد عقد المستشارين القضائى والمالى ـ البريطانيين ٠٠

وصول المندوب السامى البريطانى الجديد الى مصر والمبالغة فى استقباله (٢٨٢) :

وصل اللورد « جورج لويد » ـ المندوب السامى البريطانى الجديد ـ الى مصر فى أكتوبر ١٩٢٥ ، فقامت السلطات المصرية بالمبالغة فى استقباله بمستوى الاستقبالات الملكية حيث فتح له الباب الملكى بمحطة مصر التى فرشت أرصفتها وساحتها بالأبسطة الحمراء الفاخرة كما افترشت أرض الشوارع التى سار بها الموكب بالرمال ٠٠

وامعانا من جانب السلطات البريطانية فى تحديها وامتهانها للسيادة المصرية ، تعمد هذا المندوب السامى البريطانى الجديد اهانة المصريين بعدم تقديم أوراق اعتماده الى ملك مصر طبقا لما استقر عليه العرف الدولى مما يعد عودة بالبلاد الى حالة التبعية كما كان الحال قبل اعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ ٠

رغم كل ذلك ، فقد أقيم لهذا المندوب السامى البريطانى حفل تكريم يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ فى فندق « كونتيننتال » ـ بميدان « ابراهيم باشا ـ الأوبرا) ، حضره لفيف من كبار المصريين رغم علمهم بتحديه السافر لسيادة البلاد بتعمده عدم تقديم أوراق اعتماده الى ملك مصر ٠

قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ ـ فى غيبة من الدستور ـ استصدرت وزارة « أحمد زيور باشا مرسوما ملكيا بقانون، سمى بقانون الجمعيات والهيئات السياسية حيث جعل هذا القانون تلك الجمعيات والهيئات تحت السيطرة الكاملة للحكومة وتحت رحمتها اذ خول هذا القانون للحكومة الحق فى حلها وقتما أرادت ، فقد كان منه هو الغاء نشاط ودور الأحزاب السياسية فى البلاد خاصة وعلى رأسها حزب الأغلبية (الوفد) ٠٠

---

(٢٨٢) المصدر السابق ـ من ص ٢٨٥ حتى ص ٢٨٩ ٠

السخط الشعبي في آخر عام ١٩٢٥ :

منذ أن صدر المرسوم الملكي بحل البرلمان في ديسمبر ١٩٢٤ ، قامت الصحافة المصرية بدورها الوطني كاملا بتبصير الشعب وتحذيره من سياسة الحكومة المتمادية في ارضاء السلطات البريطانية على حساب المكاسب الشعبية وعلى رأسها الحياة النيابية الدستورية ، وفي غيبة من البرلمان استمرت الحكومة في تماديها في التنكيل بخصومها وقامت باصدار القوانين المخالفة للدستور ..

واشتدت الحملة الصحفية خاصة عندما حل ميعاد اجراء الانتخابات لانعقاد مجلس النواب الجديد ـ الذي وعد به ونص عليه المرسوم الملكي ـ في ٦ مارس ١٩٢٥ ..

ففي ٨ نوفمبر ١٩٢٥ ، ظهر مقال في جريدة « الأخبار » (٢٨٣) تحت عنوان :

« الدستور يحتم اجتماع البرلمان في يوم السبت الثالث من شهر »
« نوفمبر على أساس بطلان مرسوم حل مجلس النواب وأن هذا »
« المجلس المنحل موجود قانونا ودستوريا ويجب اجتماعه » ..

وأيضا في اليوم التالي ـ ٩ نوفمبر ١٩٢٥ ـ ظهر مقال آخر جاء به :

« ان رئيسي مجلس الشيوخ والنواب مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان »
« للاجتماع في يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ تنفيذا للمادة ٩٦ من »
« الدستور » ..

وكذلك في ١٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، ظهر مقال آخر تحت عنوان :

« ليس الدستور قصاصة ورق ، ومرسوم حل مجلس النواب »
« باطل لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكامه الأساسية وخالفت »
« نصوص الدستور » ..

وفي ١٢ نوفمبر ١٩٢٥ ، سطر مقال آخر جاء به :

« اذا لم نداقع عن الدستور سوف تستمر الوزارة في الاعتداء عليه » ، وكرر المقال الدعوة الى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر .

---

(٢٨٣) « في أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ « للأستاذ الرافعي ـ طبعة ١٩٨٧ ـ ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

استجابة الأحزاب لدعوة انعقاد البرلمان ـ من تلقاء نفسه ـ :

على اثر هذه الحملة الصحفية ، سرعان ما استجابت الأحزاب للدعوة المتوالية المنادية بضرورة وحتمية اجتماع البرلمان ـ من تلقاء نفسه ـ يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، حيث اجتمع أعضـاء البرلمان بمجلسيه فى الساعة العاشرة صباح ذلك اليوم ، وكانت قد انهالت رسائل التأييد الشعبى مؤيدة لنداءات الصحافة والاستجابة لها ..

تصرفات وزارة « أحمد زيور باشا » ازاء هذه الدعوة :

فى مواجهة هذا التـأييد الشعبى الجارف ـ لنـداءات الصـحافة واستجابة البرلمان ـ كان أن أصدرت وزارة « أحمد زيور باشا » **ثـلاثة بلاغات رسمية هى :**

١ ـ **البلاغ الأول :** بأن الوزارة قررت منع اجتماع البرلمان ـ من تلقاء نفسه ـ داخل مبنى البرلمان أو فى أى مكان آخر لأن هذا الاجتماع غير مشروع ، محذرة بأن المنع سيكون باستـخدام القوة اذا لزم الأمر .

٢ ـ **البلاغ الثانى :** بأن وزارة الداخلية تعلن جماهـير الشـعب بأنها اتخذت كافة الاحتياطات اللازمة لتنفيذ عدم اجتماع البرلمان ، وبأن الحكومة أصدرت أوامرها الى الجيش بالمحافظة على مبنى دار البرلمان، كما هددت باطلاق النار فى حالة التهجم من جانب أفراد الشعب على الجنود والقاء القبض على المشاغبين .

٣ ـ **البلاغ الثالث :** بأن وزارة المعارف تحذر الطلبة فى الجامعات والمعاهد والمدارس من التظاهر حيث توعدت بتوقيع العقاب الشديد ضـد المضربين أو المتظاهرين .

تحدى الحكومة للشعور الوطنى (٢٨٤) :

فى مسـاء ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، أصـدرت حكومة « زيور باشـا » أوامرها بتوزيع قوات الجيش المصرى فى الشوارع المؤدية الى مبنى البرلمان وكذلك حول المبنى نفسه بل وبداخل مبنى البرلمان شاهرة أسلحتها حيث

---

(٢٨٤) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ طبعة ١٩٨٧ ـ ص ٢٩٩ .

آحاطت بجميع الشوارع المحيطة بالبرلمان حتى صار مبنى البرلمان شبيها بالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول اليه أو مجرد الاقتراب منه الا بالالتحام مع هذه القوات ..

ولما رأى أعضاء البرلمان من النواب والشيوخ ذلك واستحالة اجتماعهم فى دار البرلمان ، أجمعوا آراءهم فى مساء يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥ على أن يعقدوا اجتماعهم بفندق الكونتيننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

اجتماع أعضاء البرلمان (٢٨٥) .. (٢١ نوفمبر ١٩٢٥) :

سارع أعضاء البرلمان بمجلسيه ــ الشيوخ والنواب ــ بالتوجه الى فندق الكونتيننتال منذ الساعة التاسعة صباحا يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، وتجمعوا حيث امتلأت بهم الردهة الكبرى بالفندق ، وفى نفس الوقت سارعت جموع الشعب بالتجمع محتشدين أمام الفندق يحيون الشيوخ والنواب معلنين تأييدهم لهم ..

وكان « أحمد زيور باشا » ــ رئيس الوزراء ــ مقيما كعادته فى نفس الفندق ، فنزل من غرفته ليغادر الفندق متجها الى مقر رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت ردهة الفندق تعج بأعضاء البرلمان ــ الشيوخ والنواب ــ حيث مر زيور باشا من وسطهم بجثته البدينة الضخمة ونظراته الشاردة وفى سذاجة بالغة قام بتحية ممثلى الأمة ــ أعضاء البرلمان ــ التحية العادية ، وكأنه لا يلقى بالا الى هذا الاجتماع وغادر الفندق وسط هتافات الجموع المحتشدة حول الفندق ــ المؤيدة لأعضاء البرلمان ــ حيث كانوا يرددون فى هتافاتهم : « نريد الدستور » ، « احترموا الدستور » ، « استقيلوا » ، ولم يلق « زيور باشا » بالا لهذه الهتافات وتابع سيره الى مقر مجلس الوزراء وكان كل شىء هادىء حوله .

قرارات اجتماع البرلمان ..

عقد البرلمان بمجلسيه برئاسة « سعد زغلول » ــ زعيم الأغلبية البرلمانية ــ وأصدر بالاجماع القرارات التالية :

---

(٢٨٥) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ــ للأستاذ الرافعى ــ طبعة ١٩٨٧ ــ من ص ٢٩٥ حتى ص ٣٠٥ .

أولا : الاحتجاج على تصرفات وزارة « أحمد زيور باشا » المخالفة للدستور، وعلى منع أعضاء البرلمان من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح ·

ثانيا : قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة (٦٥) (٢٨٦) من الدستور ·

ثالثا : اعتبار دور الانعقاد للبرلمان بمجلسيه قانونيا واستمرار الاجتماع فى المواعيد والأماكن التى يتفق عليها الأعضاء ·

رابعا : نشر هذه القرارات فى جميع الصحف ·

ووقع جميع أعضاء البرلمان ـ بمجلسيه ـ على هذه القرارات ، حيث كان أول الموقعين عليها « سعد باشا » ـ نائب السيدة زينب ـ وتلاه فى التوقيع النائب « محمد بك شوقى الخطيب » ـ عضو مجلس النواب عن دائرة (السنطة) بمديرية الغربية ـ وتبعهما فى التوقيع باقى الأعضاء ·

وبعد أن انتهى التوقيـع من الجميع على هذه القرارات ، انسحب الأعضاء الشيوخ الى قاعة جانبية بالفندق ، وبقى الأعضاء النواب بالقاعدة الرئيسية حيث عقدوا جلسة برئاسة « سعد زغلول » ، وأعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب وتم انتخاب المجلس ـ بالاجماع ـ لكل من :

ـ « سعد زغلول » ، رئيسا لمجلس النواب ·

ـ « محمد محمود باشا ، الدكتور / عبد الحميد سعيد » ـ وكيلين ـ الأول ممثلا لحزب (الأحرار الدستوريين) والثانى ممثلا «للحزب الوطنى » ·

ـ « الأستاذ / ويصـا واصف » و « الأسـتاذ / على الشمسى » و « الأستاذ / عبد الجليل أبو سمرة » و « الأستاذ / أحمد عبد الغفار » ـ لسكرتارية المجلس ·

ـ « الأستاذ / على حسين » و « الأستاذ / محمد شوقى الخطيب » و « الأستاذ / عبد الحميد رضوان » ـ مراقبين ·

تأييد « أمراء » العائلة المالكة ·· لمطالب الشعب ·· (٢٣ نوفمبر ١٩٢٥) :

فى يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ ، اجتمع بعض أمراء العائلة المالكة وبعد تشاورهم فيما بينهم حرروا التماسا رفعوه الى « الملك فؤاد » يعلنون فيه

(٢٨٦) نصت المادة (٦٥) من الدستور على : « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل » ·

تأييدهم لمطالب « المؤسسة الوطنية » المتمثلة فى نواب الشعب الذين اجتمعوا فى فندق الكونتيننتال يوم ٢١ نوفمبر ، وطلب الأمراء فى التماسهم اعادة الحياة النيابية الى البلاد طبقا لنصوص الدستور ٠٠

وفى نفس الوقت انهالت الشكاوى من كافة أفراد الشعب بمختلف طبقاته وطوائفه على القصر الملكى يعلنون استنكارهم من تدخل السراى فى شئون الحكم وتعطيل الحياة الدستورية النيابية ٠٠

الا أنه ـ ورغم كل ذلك ـ تمادت وزارة « أحمد زيور باشا » فى تصرفاتها الاستفزازية الغير دستورية ٠٠



استمرار الوزارة فى تحديها للشعور الوطنى وللرأى العام :

أرادت وزارة « أحمد زيور باشا » ايهام الرأى العام بأنها باقية فى الحكم فقامت ـ فى مجال تحديها للرأى العام وللشعور الوطنى ـ فاستصدرت مرسوما ملكيا فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، أجريت بموجبه بعض التعديلات فى المناصب الوزارية حيث تضمنت نقل « حلمى عيسى باشا » الى وزارة المواصلات و « محمد توفيق رفعت باشا » الى وزارة الأوقاف ، وتولى « أحمد زيور باشا » وزارتى الخارجية والداخلية الى جانب رئاسته لمجلس الوزراء ٠٠

وعقب انتهاء اجراءات هذا التعديل الوزارى ، قام « زيور باشا » بالادلاء بتصريح فى حديث له للصحافة أعلن فيه : « أن الوزارة باقية وأن قرارات الأحزاب لا قيمة لها من الوجهة الدستورية » ٠٠

ولم تقف وزارة « زيور باشا » عند هذا الحد من التحدى والاستفزاز للشعور الوطنى وللرأى العام ، حيث أصدرت الوزارة ـ فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ ـ مرسوما بتعديل قانون الانتخابات بتضييق الخناق وتقييد حق الترشيح فى الانتخابات بأن جعلته مرة أخرى على درجتين واشترطت فيه شروطا مالية للمندوبين عن المرشحين فى الانتخابات ، هادفة بذلك الى ايهام الرأى العام الشعبى بأن الوزارة تمهد لاجراء انتخابات جديدة ٠

الاستسلام للانجليز ٠٠ بالتوقيع على اتفاقية « جغبوب » ٠٠ (٦ ديسمبر ١٩٢٥) :

أمعنت الوزارة فى تصرفاتها المخالفة للدستور بخضوعها لطلب الانجليز بالتوقيع على اتفاقية سلمت بموجبها « واحة جغبوب » المصرية الى الحكومة الايطالية ، وتم ذلك فى غيبة البرلمان ودون تصديق منه على هذه الاتفاقية ٠٠

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

احتجاج الأحزاب على الاتفاقية :

قامت الأحزاب ـ منفردة ـ باعلان احتجاجها على توقيع هذه الاتفاقية فى غيبة البرلمان وتسليم « واحة جغبوب » للحكومة الايطالية ، وقام الشعب فى المدن والعمد فى الأقاليم بالاضراب عن تنفيذ قانون الانتخابات الجديد ، فقامت الحكومة بواسطة سلطاتها الادارية بالقبض على كثير منهم وقدموا للمحاكمة ٠

التحالف الثلاثى ـ بين :

« الملك فؤاد » ، « طبقة المستوزرين » ، « السلطات البريطانية »
« ضد الرأى العام والشعور الوطنى » :

منذ أن وقع الاختيار على « أحمد زيور باشا » ليتولى منصب رئيس الوزراء ـ والذى كان اختيارا متمشيا ومنفذا للسياسة البريطانية ومخططاتها الاستعمارية بالسيطرة والتحكم فى حياة الشعب المصرى ومقدراته ـ حيث بدأت هذه الوزارة نشاطها بالعمل على التخلص من الحياة الدستورية المتمثلة فى حكم البلاد حكما نيابيا بتأجيل اجتماع البرلمان ـ بمجلسيه النواب والشيوخ ـ ثم استصدار المرسوم الملكى بحل هذا البرلمان وقعه « الملك فؤاد » ، وذلك لما تسببت فيه الحياة الدستورية من انزعاج للسلطات البريطانية ٠٠

ففى غيبة الحياة الدستورية متمثلة فى غيبة البرلمان ، تظاهرت السلطات البريطانية بالغفلة عن تصرفات « الملك فؤاد » ـ المعادية للدستور ـ حيث أصبح التعدى على الدستور يعتبر صادرا من الملك والوزارة ، حيث لعبت شخصية « زيور باشا » ـ المتسمة بالذكاء والمتظاهرة بالبلاهة والبلادة ـ دورها ببراعة لصالح السياسة البريطانية ومشجعة للملك فؤاد فى هذا المجال وذلك تحت ستار ما اتخذه « زيور باشا » من شعار اشتهر به ـ فى هذه الفترة ـ وهو : « انقاذ ما يمكن انقاذه » ٠٠

واستمرت السلطات البريطانية فى تظاهرها بتغافلها ـ المؤقت ـ عن ممارسات الملك فؤاد بتدخله فى شئون الحكم متصورا انفراده بحكم البلاد ومعاداته للمؤسسة الوطنية بأحزابها وعلى رأسها « حزب الوفد » ـ حزب الأغلبية ـ وزعيمه « سعد زغلول » ، وكذلك تمادى وزارة « أحمد زيور » فى تنكيلها وانتقامها من حزب الوفد وأحزاب المعارضة والمناصرين للأحزاب جميعها من موظفين ورجال ادارة وعمد ومشايخ ٠٠

وعندما شعرت (٢٨٧) بريطانيا بتفاقم السخط الشعبى وتبرمه من رمز السلطة البريطانية المتمثل فى « المندوب السامى البريطانى » ، قامت الحكومة البريطانية بانهاء مهمة مندوبها السامى « اللورد اللنبى » واستبدلته بمندوب سام جديد هو « اللورد جورج لويد » وذلك كمحاولة لتهدئة هذا السخط الشعبى ..

استطاعت بذلك الحكومة البريطانية تحويل السخط الشعبى ضدها بتوجيه هذا السخط ضد الملك فؤاد ووزارة « أحمد زيور باشا » ، خاصة حين واتت الفرصة للحكومة البريطانية – استمرارا لألاعيبها السياسية – بالتدخل والتوسط للملك فؤاد واملائها عليه باقالة « حسن نشأت باشا » – رئيس الديوان الملكى – لاستفحال نفوذه بتدخلاته فى شئون الحكم والدولة مما أدى الى تعدد الاحتجاجات من كافة الأحزاب وطبقات الشعب المصرى وطوائفه ، فأوعزت الحكومة البريطانية الى مندوبها السامى « اللورد جورج لويد » بالتدخل – كمحاولة للتودد للأمة – وذلك بأن يملى على الملك فؤاد باقالة « حسين نشأت باشا » من منصبه بالقصر كرئيس للديوان الملكى ونقله الى السلك السياسى وفى نفس الوقت كان ذلك تصرفا لاشعار الملك فؤاد وزيور باشا بحجمهما الحقيقى فى تعاملهما مع السلطة البريطانية ..

فكانت هذه الاقالة بمثابة سقوط « حزب الاتحاد » وبالتالى سقوط وزارة « أحمد زيور باشا » ، حيث كان « نشأت باشا » أهم شخصية فى تشكيل هذا الحزب ، وقد قوبل هذا الاقصاء ل « نشأت باشا » بالابتهاج والارتياح من جانب الرأى العام ..

وقد ساعدت ظروف البلاد ، وما مهد له «المندوب السامى البريطانى» الجديد باتباع سياسة التظاهر أحيانا بالوقوف الى جانب الرأى العام – بعد التحديات المتكررة من وزارة « زيور باشا » – وبعد نجاح المؤسسة الوطنية فى مواجهة هذه التحديات بالتحدى الأقوى وذلك بصدور القرارات من الاجتماع البرلمانى بمجلسيه الذى انعقد من تلقاء نفسه اعمالا لنصوص الدستور واستجابة لنداءات الصحافة التى أيدتها طوائف الشعب ..

كان لكل ذلك أبلغ الأثر فى تشجيع الأحزاب المعارضة للتآلف مع حزب الوفد صاحب الأغلبية ..

---

(٢٨٧) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » – للأستاذ الرافعى – طبعة ١٩٨٧ – من ص ٣١٠ حتى ص ٣١٦ .

تشكيل .. « لجنة الأحزاب المؤتلفة » (٢٨٨) .. (يناير ١٩٢٦) :

فى ينـاير ١٩٢٦ تشـكلت « لجنة الأحزاب المؤتلفة » المكونة من الأحزاب المعارضة وحزب الأغلبية (الوفد) ومنها تكونت « لجنة تنفيذية » مهمتها تنظيم الجهود وتدعيم الائتلاف بهدف الوقوف فى مواجهة وزارة « زيور باشا » والالتفاف حولها ، وعقدت اللجنة مؤتمرا وطنيا للتصدى لدعوة الوزارة الى اجراء انتخابـات جديدة ــ طبقا لمخططاتها ــ لتزييف وتزوير هذه الانتخابـات ، حيث قررت الأحزاب بالاجماع مقـاطعة هذه الانتخابـات التى كانت سـتجرى طبقـا للقانون الجديد الذى فصـلته الوزارة ..

تراجع الحكومة واصدارها مرسوما باجراء الانتخابات :

وازاء تصميم « لجنة الأحزاب المؤتلفة » على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الجديد الذى أصدرته حكومة « زيور باشا » مفصلا لخدمة سياستها وأهدافها ، قامت الحكومة باصـــدار قرار مجلس الوزراء فى ١٨ فبراير ١٩٢٦ بايقاف العمـــل بقانون الانتخابات الجديد واجـــراء الانتخابات بمقتضى القانون رقـم ٤ لســـنة ١٩٢٤ وهو قانون الانتخاب القديم المستمد من نصوص الدستور .

وعلى أثر ذلك عقـد المؤتمر الوطنى مكونا من الأحزاب المؤتلفة فى يوم الجمعة ١٩ فبراير ١٩٢٦ ، حيث رأس هذا المؤتمر «سعد زغلول باشا» وجلس على جانبية « عدلى يكن باشا » و « عبد الخالق ثروت باشـــا » ، وأصدر المؤتمر قراراته متضمنة انهاء مقاطعة الانتخابات فى حالة سريان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

واضطرت الحكومة الى الاذعان لقرارات المؤتمر الوطنى فاستصدرت مرسوما يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٦ باجـــراء الانتخابات كمـــا استصدرت مرسوما آخر يوم أول أبريل ١٩٢٦ بتحديد يوم ٢٢ مايو ١٩٢٦ موعدا لاجراء الانتخابات لمجلس النواب ، واتفقت « لجنة الأحزاب المؤتلفة » على توزيع الدوائر فيما بينها تلافيا للخلاف مستقبلا .

---

(٢٨٨) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ــ للأستاذ الرافعى ــ طبعـة ١٩٨٧ ــ ص ٣١٣ .

نتيجة الانتخابات (٢٨٩) :

وتم اجراء الانتخابات ، حيث أسفرت نتيجتها عن الفوز الساحق ل «حزب الوفد» الذى فاز ب ١٦٥ مقعدا وفاز «حزب الأحرار الدستوريين» ب ٢٩ مقعدا وفاز « الحزب الوطنى ب ٥ خمسة مقاعد وفاز « حزب الاستقلال » ب ١٠ عشرة مقاعد وفاز « حزب الاتحاد » ب ٥ خمسة مقاعد .

وتم تعيين « حسين رشدى باشا » رئيسا لمجلس الشيوخ حيث استقال « عبد العزيز فهمى باشا » من رئاسة « حزب الأحرار الدستوريين » .



براءة رجال الوفد المقدمين للمحاكمة

وأعقب فوز الوفد فى الانتخابات فوز آخر وهو صدور حكم براءة أهم رجال الوفد المتهمين فى قضية مقتل السردار وهم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمي النقراشى والأستاذ حسن كامل الشيشينى وعبد الحليم البيلى ومحمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وصدر حكم الاعدام على الباقين ..

استقالة زيور باشا وتأليف وزارة عدلى يكن (٧ يونيو ١٩٢٦)

فى ٧ يونيو ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالته من الوزارة وقبلها الملك فى نفس اليوم وألف عدلى باشا يكن الوزارة فى نفس اليوم وتنحى سعد زغلول زعيم الأغلبية عن تأليف الوزارة خشية معارضة الانجليز وتلافيا للمشاكل وكانت وزارة ائتلافية من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ولم يشمل التشكيل أيا من وزراء زيور باشا المشتركين معه سابقا . واعتذر الحزب الوطنى للاشتراك فى الوزارة طبقا لمبادئه واجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيو ١٩٢٩ وانتخب سعد رئيسا لمجلس النواب ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين ونوه سعد فى خطبته الى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور فى المستقبل قائلا « والأمر الذى ألفت اليه أنظاركم هو ان تفكروا من الآن فى وضع تدابير تشريعية لنتقى بها العبث بتلك الحياة الدستورية الغالية التى يشعر فيها كل فرد من الأمة انه ليس خاضعا الا لأمر واحد هو الدستور والقانون » وبعد عودة الحياة الدستورية بفضل صلابة المؤسسة الوطنية ومساندة الشعب المصرى لها تجدد الأمل للسير فى طريق العمل الوطنى استئنافا لمسيرة ثورة سنة ١٩١٩ وبخاصة

---

(٢٨٩) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ الرافعى — طبعة ١٩٨٧ — ص

بعد ان عاد سعد زغلول لنشاطه النضالى بعـد اعتكافه وليشغل أرفع المراكز الشعبية وهى رئاسته لمجلس النواب ٠

وزارة عدلى يكن ٧ يونيو ١٩٢٦ :

ألف عدلى باشـا يكن وزارة ائتلافية من حزب الوفد والأحرار الدستوريين وامتنع الحزب الوطنى من الاشتراك فيهـا بحجة تمسكه بمبادئه (٢٩٠) التى تقضى بالا يتولى أحد من الحزب مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد وتألفت الوزارة كالآتى : عدلى يكن للرئاسـة وعبد الخالق ثروت (مستقل) للخارجيـة وفتح الله بركات للزراعة ومحمد نجيب الغرابلى للأوقاف وأحمد محمد خشبة للحربية ومحمد محمود للمواصلات وأحمد زكى أبو السعود للحقانيـة ومرقص حنـا للمالية وعلى الشمسى للمعارف وعثمان محرم للأشغال ٠

وفى ظل الائتلاف تم تصفيه الجو السـياسى المصرى الى حد بعيد من المهاترات وسارت الوزارة فى شئون الحكم سـيرا معتدلا بعيدا عن التعصب الحزبى وفى عهدها خرج آخر مستشار بريطانى من محكمـة الاستئناف ٠

واخذ على هذه الوزارة

١ ـ لم تبذل أى مجهود لايقـاف الاعتـداءات البريطانيـة المتكررة فى السودان ولا اعادة الجيش المصرى للسودان ٠

٢ ـ أهملت السياسة العامة وبخاصـة نحو انضمام مصر الى عصبة الأمم حسب ما وعدت به فى خطبة العرش ٠

٣ ـ لم تبذل أى مجهود نحو الغاء الامتيازات الأجنبية ؛

٤ ـ سكتت عن تصرف اللورد لويد بعدم تقـديم أوراق اعتماده عندما شغل منصبه كمندوب سام لبلاده فى حكومة ملك مصر ٠

٥ ـ لم تقم بأية مشاريع اصلاحية أو انشائية ٠

أما النشاط البرلمانى فى دورته الأولى تحت رئاسـة الزعيم سعد زغلول فقد أدى خدمات وطنية ٠

١ ـ الغاء القوانين المعيبة التى صدرت فى غيبة البرلمان وأهمها قانون الانتخابات الصادر فى ٨ ديسمبر سـنة ١٩٢٥ فى عهد وزارة زيور باشا المخالفة للدستور وأعيد العمل بقانون سنة ١٩٢٤ ٠

---

(٢٩٠) حوليات مصر السياسية ـ الحولية الرابعة ، ص ١١٠ من كتاب فى أعقاب ثورة ١٩١٩ جزء أول للأستاذ الرافعى ، ص ٣٢٥ ٠

٣ ـ العمل على ايداع أموال المجالس البلدية والمحلية فى بنك مصر بدلا من ايداعها فى البنك الأهلى (الانجليزى فعلا) ٠

٣ ـ اقرار قانون العفو عن الجرائم السياسية منذ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ تاريخ حل مجلس النواب الأول الى ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ ٠

٤ ـ اقرار قانون منع خلط القطن ومراقبة بذرة القطن ٠

٥ ـ استنكار تصرف وزارة زيور باشا فى شراء دار المفوضية المصرية بلندن للمبالغة فى ثمنها وحيث تمت الصفقة دون موافقـة البرلمان ودون أن تتخذ الاجراءات القانونية ٠

٦ ـ العمل على تعديل مشروع قانون محاكمـة الوزراء بالنص فيه على معاقبة كل وزير يقـدم على تكليف الخزانة بأعمـال لم تكن فى الميزانية اعتمادات بشأنها أو لم يصدر عنها اعتماد من البرلمان ٠

٧ ـ الغاء وظائف القناصل فى جميع المدن الأجنبية التى بها مفوضيات مصرية لتكليف الوزير المصرى بأعمال القنصل العام وذلك توفيرا للمصاريف المظهرية ٠

وقد فضت الدورة الأولى للبرلمان فى ٢ سبتمبر ١٩٢٦ ٠

اجتماع البرلمان للدورة الثانية ١٨ نوفمبر ١٩٢٦

تم اجتماع البرلمان للدورة الثـانية فى ١٨ نوفمبر ١٩٢٦ وأعيد انتخاب سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب ومصطفى النحاس وويصا واصف وكيلين وأقر البرلمان فى هذه الدورة المرسوم الصادر فى ١١ مايو ١٩١٨ بتسخير الأهالى للعمل فى تقوية جسور النيل ٠

أما وزارة عدلى فقد وضعت مشروع انشاء محكمة النقض والابرام ووضعت مشروع التعاون بعد ادخال تعديلات جوهرية عليه ٠

استقالة وزارة عدلى يكن فى ١٩ ابريل ١٩٢٧

قدم عدلى يكن استقالته فجـأة عقب مناقشة عادية فى البرلمان اعتبر ان أحد النـواب وجه لوزارته وله شـخصيا نقدا لاتقبله كرامتـه ولم يستمع لوساطة سعد زغلول ورجائه له بالعدول عن هذه الاستقالة حتى بعد اعتذار النواب له ، أقنع سعد باشا عبد الخالق ثروت بقبـول تشكيل الوزارة ٠

وزارة ثروت باشا ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ ·

تم تشكيل الوزارة فى ٢٦ ابريل ١٩٢٧ كالآتى :

عبد الخالق باشا ثروت للرئاسة والداخلية وجعفر والى للحربية والبحرية وأحمد زكى أبو السعود للحقانية وفتح الله بركات للزراعة ومرقص حنا للخارجية ومحمد نجيب الغرابلى للأوقاف وعلى الشمسى للمعارف وخشبة باشا للمواصلات وعثمان محرم للاشغال ومحمد محمود للمالية · وكان حافظ عفيفى مرشحا من الأحرار الدستوريين للاشتراك فى الوزارة ولكن الملك فؤاد رفض ذلك لسابق جهوده فى سبيل اعلان الدستور ·

الانجليز يثيرون المشاكل

أزمة الجيش مايو - يونيو ١٩٢٧

كانت ميزانية الدولة معروضة على مجلس النواب فى شهر مايو سنة ١٩٢٧ واحيلت الى اللجنة المالية والتى أحالتها بدورها الى لجنه الحربية لابداء ملاحظاتها وأيدت هذه اللجنة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وتقويته ومن هذه المقترحات :

١ - الغاء منصب السردار (وكان شاغرا بعد مقتل السير لى ستاك) ·

٢ - تسليح الجيش بأسلحة ومهمات أفضل ·

٣ - ترقية التعليم فى المدرسة الحربية ·

٤ - تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لايكون مفتش عام الجيش ستبكس باشا عضوا فيه ·

٥ - انهاء الأحكام العرفية عن بعض مناطق مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل فى محافظتى الصحراء والواحات وكانت كلها خاضعة للحكم العرفى تحت اشراف رؤساء هذه المصالح البريطانيين ·

وقبل ان تبت لجنة الحربية فى موضوع رفعها الى اللجنة المالية بالبرلمان وصل نبأ هذه المقترحات الى دار المندوب السامى والى الصحف البريطانية وانبرت انجلترا بجميع أجهزتها تهدد وتتوعد منذرة بأزمة حادة ·

مذكرة تهديد بريطانية :

قدمت حكومة بريطانيا مذكرة الى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ ·

وكانت هذه المذكرة بصيغة تهديدية بغرض **املاء الشروط والطلبات الآتيـــة :**

١ ـ استمرار مفتش عام الجيش اللواء ستبكس باشا فى منصبه على أن تمنحه الحكومة المصرية رتبة الفريق بمرتب عال مميز وبعقد لمدة ثلاث سنوات على الأقل ٠

٢ ـ على وزير الحربية المصرى ان يرفع الى ملك مصر توصيات بكل التعيينات والترقيات المطلوبة لكبار الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى ٠

٣ ـ تعيين ضابط بريطانى برتبة كبيرة وهى رتبة اللواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ٠

٤ ـ ان تكون مصلحة الحدود ومصلحة خفر الســواحل تحت اشراف المفتش العام البريطانى أو نائبه فى غيابه أو أن يكون المدير العام لهـذه المصالح ضابطا بريطانيا كمـا كان الحال منذ أبريل ١٩٢٥ وان تبقى المراكز المشـغولة فى هاتين المصلحتين بالضـباط البريطـانيين ولا تمس اختصاصاتهم بأى حال ويبقى الاختصـاص القضائى فى الجهات الداخلة فى اختصاص هاتين المصلحتين أى بقاء النظام العرفى فيها ٠

وكانت المذكرة تهدف الى استبقاء الاشراف البريطانى كاملا كما كان فى عهـد الاحتـلال السافر والحمـاية ٠ وفى نفس الوقت تنشيطا لذاكرة السلطات المصرية والزعامات الوطنية بأنه لارجعة فيما فرضـته بريطانيـا على مصر من شروط مجحفة انتقاما لمقتل السردار وتحذيرا للقادة الوطنيين من محاولة اقحام الجيش المصرى فى السياسة ٠

رد رئيس الوزراء ثروت باشـــا على المذكرة البريطانية ٣ يونيو ١٩٢٧

وقدم رئيس الوزراء عبد الخالق باشا ثروت للمندوب الســامى البريطانى مذكـرة سـلم فيها بمهانة بكل المطالب البريطانية المتعجرفة ومبرئا بالمغالطة لجان البرلمان من هذه المقترحات، ولم ينشر هذا الرد الذليل فى حينه خشية ان يثير الرأى العام على الوزارة ٠

التهديد البريطانى السافر :

وبينما كانت المذكرات تتداول أذاعت لندن برقيا ان ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر الى المياه المصرية وألقى وزير خارجيـــة بريطانيا

أوستنى تشيمبرلين بيــانا فى مجلس العموم البريطانى قال فيه « ان حـكومة بريطانيـا انما تدخلت فى هذه المسـألة لأن فريقا من الساسة المصريين من ذوى الكلمـة النافـذة أراد استعمال الجيش كأداة مقاومـة لانجلترا » ... « وان الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات ولكن بعد توفير أسباب الأمن فى مصر وان الحكومة البريطانية أرسلت البوارج لأن التقارير التى وصلتها بأن فى مصر سـعيا يبذل للتحريض والهيـاج » .

وهكذا انتهت الأزمة بأن سلمت مصر بكل مطالب المذكرة البريطانية المهينة وظهر جليا ان بريطانيا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى تعتمد عليه فى الدفاع عنها كما أرادت الضغط على الحكومة المصرية المستضعفة للدخول فى مفاوضات تؤدى الى ربط مصر بانجلترا والا سيستمر تدخل بريطانيا باستمرار فى شئون مصر الداخلية .

وفاة سعد زغلول ٢٣ أغسطس ١٩٢٧

بعد انتهاء أزمة البرلمان مع السلطة البريطانيـــة وتخاذل رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت وتسليمه بمطالب بريطـانيا ومعاصرة رئيس مجلس النواب الزعيم سعد زغلول لهذه اللعبة البريطانية المستبدة كانت صحة الزعيم آخذة فى التدهور وكان قد لزم داره وأخذ المرض يشتد عليه حتى وافاه الأجل فى مساء ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ مختتما خدمة بلاده بشغله لأسمى وأشرف المراكز الوطنية وهى رئاسته للمجلس التشريعى عاجزا عن مواجهة التعسف البريطانى لضعف صحته .

ما بعد وفاة الزعيم سعد زغلول

رحل سعد زغلول وترك بالساحة السياسية المصرية حكومة خاضعة ومستسلمة بالكامل لارادة السلطة البريطانية وترك أيضا مؤسسة وطنية متمثلة فى حزب الوفد بزعامة مصطفى النحاس باشا وقادرة على استئناف الكفاح لأجل تحقيق اســتقلال البلاد رغم الظروف الصعبة ولكن الأمل كان قد تجدد لامكان تحقيق الاســتقلال عن طريق التمسك بالحيــاة الدستورية وبخاصة بعد أن قام الزعيم سعد زغلول برئاســة مجلس النواب ، وقامت هذه المؤسسة الوطنية التى تركها سعد زغلول بدور بالغ الصعوبة فى الصراع بين هذه المؤسسة الوطنية من جانب وبين تحالف السلطات البريطانية مع القصر الملكى ومعهما أحزاب الأقلية وحكوماتها الانتهـازية من جـانب آخر ودارت معـارك عنيفة ومتتالية ولفترات طويلة

عطلت المسيرة نحو تحقيق جلاء القوات البريطانية المحتلة ، وكان السبب الرئيسى لهذا القصـور الكفاحى هو آن هذه المؤسسة الوطنيـة بزعامة النحاس باشا اكتفت فى كفاحها وجهادها بمحاولة الحصول على الاستقلال المنشود عن طريق الاستمرار فى استجداء وطلب المفاوضات مع الانجليز دون أن تدعم مطلب الجلاء بأى نوع من أنواع الضغط باتباع أسلوب الأعمال الايجابية (الثورية) ولا حتى السلبية كالمقاطعة مثلا أو العصيان ٠

ارهاصات (٢٩١) المؤسسة الوطنية :

يمكن ان نطلق على فترة الكفاح من بعد وفاة سـعد زغلول على يد المؤسسة الوطنية بزعامة مصطفى النحاس وحتى ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ بأنها فترة « الارهاصات » أو « الرواهص » فكانت الارهاصة الأولى هى التى انتهت بابرام معاهدة ١٩٣٦ والتى حققت بعض النجاحات الوطنية ٠

أما الارهاصة الثانية ، فقد لعبت فيها المؤسسـة الوطنية دورها السلبى الى أن قام زعيم هذه المؤسسة مصطفى النحاس فى النهاية بآخر أعماله الوطنية باعلانه الغاء معاهدة ١٩٣٦ بعد أن حققت أسباب وجودها للجانبين المصرى والبريطانى بصفة خاصة ، وبعـد أن أصبحت بالنسبة لمصر غير ذات موضوع عندما تخطتها مطالب الشعب المصرى الوطنيـة ، وكان هذا العمل من جانب مصطفى النحاس باشا ختاما وطنيا لثورة ١٩١٩ ولكافة أعمالها وخاصة ما تبع هذا الاعلان من حرب تحرير على شكل كفاح مسلح فى منطقة القناة ضد جيش الاحتلال البريطانى برغم ما تبع ذلك الاعلان من قمع للعمل الوطنى انتهى بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ٠

ولكن هذا الختام لثورة ١٩١٩ كان رغـم سلبياته التى طغت على ايجابياته هو الشرارة التى أشعلت ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ حيث بلغت حد الاندلاع فى هذا اليوم ٠

ولم يكن ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أبدا نهاية لثورة الشعب المصرى فى سنة ١٩١٩ بل استكمالا واتماما لمنجزاتها ٠

---

(٢٩١) المعجم الوجيز اصدار مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر طبعـة سنة ١٩٩١ ، ص ٢٧٩ عمود (٣) حيث جاء به « الارهاصات هى الظواهر المؤدية بعمل ما وهو الأمر الخارق للعادة للأنبياء قبل بعثتهم فهو ارهاص وجمعه « أراهص » كما انه يطلق على ظاهرة الانذار بالأمطار » وهو فى مؤلفنا هذا بمعنى مقدمات لعمل ثورى » ٠

— مراحل الارهاصات ••

ان العمل الوطنى فى هاتين الارهاصتين كان عملا سـياسيا بحتا متمثلا فى محاولة التفاوض مع بريطانيا بالأسلوب السلمى بما يسبقه أو يدعمه من أعمال ايجابية متواضعة لم تصل أبدا حتى لمستوى الانتفاضة الا فى فترات معدودة مثل ما حدث قبيل توقيع معاهدة ١٩٣٦ وفى فترة ما بعد الغاء هذه المعاهدة فى ١٩٥١ ٠

وحيث أن هذه الأعمال الايجابية كانت تسـير طبقا لتطور العمل الثورى ومراحله بدءا من استغلال الأقليـة للأغلبية ثم وعى الأغلبيـة واحساسها بهذا الاستغلال بما يدعو الى اعادة تكوين المؤسسة الوطنيـة المصرية والى الاستعداد للقيام بالعمل الايجابى لحساب الأغلبية الذى قد يحقق الأهداف الوطنية ولو على مراحل ••

وحيث أن هذا العمـل الايجابى لم يصل لمستوى العمل الثورى ، ولذلك أطلقنا على هذه المراحل من العمل الوطنى تعبير « ارهاصات » ٠

أولا : الارهاصة الأولى

(من أغسطس ١٩٢٧ الى ١٩٣٦)

— القوى السياسية فى الساحة المصرية••عقب وفاة الزعيم سعد زغلول (٢٣ أغسطس ١٩٢٧)

عند وفاة سعد زغلول ، كانت القوى السياسية فى مصر عبارة عن :

الأقلية المستغلة ••

وكانت عبارة عن التحالف بين الملك فؤاد وأحزاب الأقلية والمندوب السامى البريطانى ممثلا للسلطة البريطانية :

(أ) الملك احمد فؤاد (*) :

ومعه مجموعة من الأعوان من المشبوهين سياسيا ووطنيا المتعاونين مع المندوب السامى البريطانى الذى أحسن اسـتخدام الملك طبقا لأهواء

(★) يمكن الرجوع الى تحليل شخصيته وتاريخه ، ص ٣٧ ، ٣٨ من الكتاب ٠

السياسة البريطانية ، فأحيانا كانت تترك له الحبل على الغارب فى الانفراد بالتصرف فى شئون البلاد ـ عندما كانت الحركة الوطنية تتشدد فى مطالبها ـ وأحيانا أخرى تترك أيضا الحبل على الغارب للحركات الوطنية أيا كان عملها فى اتجاه معارضة انفراد الملك بالسلطة وتماديه فى التدخل فى شئون البلاد أو فى اتجاه مساسه بالمصالح البريطانية فى البلاد ، متوهمة أن الشعب ومؤسسته الوطنية تؤيدها لأنها غالبا ما كانت تسارع بالتلويح للشعب بالدستور وبالحكم النيابى وامكان التفاوض ، وكثيرا ما كان الشعب ـ عن طريق مؤسسته الوطنية ـ يبادر بالتلميح بامكان انتزاع جانب كبير من سلطات الملك الغير محددة فى الدستور ، كل ذلك كانت السلطة البريطانية تحسن استخدامه بأسلوب مخطط بدقة لتحقيق دوام تحكمها فى سياسة ومقدرات البلاد ٠

وكان سعد زغلول هو الشخصية الوطنية القادرة على التعامل ـ لمصلحة الشعب المصرى ـ مع كل من الملك والمندوب السامى البريطانى وايقاف كل منهما عند حده خاصة اذا ما حاول أحدهما الاعتداء على مكاسب الشعب وعلى كرامته وعلى دستوره ، وكان هذا هو دور المؤسسة الوطنية المصرية حتى وفاة سعد زغلول ٠

(ب) أحزاب الأقلية :

وكانت كل هذه الأحزاب قد نشأت وتكونت من المنشقين عن حزب الوفد ومعظم شخصياتها كانوا ممن شاركوا فى العمل الوطنى مع سعد زغلول منذ بدء ثورة ١٩١٩ ، ولكن كانوا ينشدون التفاهم مع الانجليز بقبول أنصاف الحلول وناصبوا الزعيم سعد زغلول العداء فانشقوا عن الوفد فكانوا من أسباب تعثر ثورة ١٩١٩ بتطلعهم الدائم للوصول الى كراسى المناصب الوزارية على حساب العمل الوطنى السليم ، فكانوا ينافقون الملك تارة والانجليز تارة أخرى ويستسلمون لكليهما ولأهوائهما ، وكثيرا ما كانوا يعتدون على الدستور عندما تحين لهم فرصة الوصول الى كراسى الوزارة والحكم ، بحجة أن الشعب المصرى كان وقتها لايستحق كل هذه الحريات وصارت هذه حجتهم التقليدية بعد أن رفع شعارها الانجليز فى مصر ٠٠ وكانت **هذه الأحزاب** هى :

١ ـ حزب الأحرار الدستوريين ٠٠ (سنة ١٩٢٢) ٠٠

تكون هذا الحزب على أشلاء حزب الأمة القديم والذى يمثل الساسة المعتدلين أو أصحاب سياسة الوسط والحلول السلمية مع الانجليز وتحقيق

الاستقلال عن طريق التفاهم والتفاوض مع الانجليز دون اللجوء الى الثورات وكان معظم أتباعه من الأعيان والأثرياء وأصحاب البيوتات (٢٩٢) والذين أضيروا من سلطات الاحتلال البريطاني التى قلصت نفوذهم الاقتصادى خصوصا فى المجال التجارى لحساب التجار والملاك الأجانب الذين كانوا متمتعين بالامتيازات الأجنبية ، ولذلك فقد كان حزب الأحرار يتمتع بقدر لا بأس به من الرغبة فى مقاومة الاحتلال البريطانى ، والاسلوب السياسى لهذا الحزب لم يكن يلقى تجاوبا فى نفوس وقلوب الشعب المصرى وكان يعتمد فى معاركه الانتخابية على العصبيات والعائلات والأعيان وليس على الشعب بطوائفه المختلفة ومباشرة ، ولذلك لم يصل الى تحقيق أية أغلبية برلمانية وبدلا من أن ينضم الى جانب المؤسسة الوطنية المتمثلة فى حزب الوفد ، أمعن منذ تكوينه فى معارضة سعد زغلول واضعاف العمل الوطنى بتفرقة الصفوف ٠

٣ ـ حزب الاتحاد ٠٠ (يناير ١٩٢٥) ٠٠

وهو حزب يمثل الملك ورجال الملك ـ سواء طبقا لأطماعه نحو الانفراد بالسلطة بدوام الاعتداء على الدستور والبرلمان أو بالانحياز الى سياسة وأطماع الانجليز ـ ولم يكن لهذا الحزب أى وزن شعبى وكان رئيسه يحيى ابراهيم وكان حسن نشأت نائبا للرئيس ، وكانت وسيلة دعايته أنه حزب الولاء للعرش وكان معظم أعضائه من الشخصيات الوصولية الانتهازية الذين استقالوا من الهيئة الوفدية ليستفيدوا بتقربهم من السراى ، فكان منهم اللواء موسى فؤاد وعبد الحليم البيلى ومن أبرزهم انتهازية محمد سعيد باشا وهم من المستقيلين من الوفد بل أن أخيرهم كان وزيرا فى وزارة سعد زغلول الأخيرة ٠

(ج) السلطات البريطانية :

١ ـ جيش الاحتلال البريطانى ٠٠ وكان وقتها يحتل أجزاء متعددة من أرض مصر ويحتل السودان بأكمله دون أى وجود مصرى اللهم الا العلم المصرى المرفوع بجانب العلم البريطانى فى جميع أنحاء السودان تضليلا للعالم وللوطنيين السودانيين المتطلعين للوحدة مع مصر بل ولبعض المصريين وقد نجحت بريطانيا فى استكمال حلقات فصل السودان عن مصر بعد مقتل السردار ، وقد كان وجود الجيش البريطانى فى مصر والسودان يمثل تهديدا مستمرا لأى مكاسب وطنية وسيفا مسلطا على الحكومة المصرية

---

(٢٩٣) فجر اليقظة القومية للأستاذ محمد عمارة من ص ٢٦٢ الى ص ٢٧٣ ، ٢٢٤ ٠

وأحزابها الوطنية وشعبها اذا ما فكروا فى ممارسة أية مقاومة أو انتفاضة شعبية ويحقق هذا الجيش فرض القوة واستمرارية احتلال انجلترا لمصر والسودان بفضل استغراق ملك مصر والساسة المتعاونين معه فى التلذذ برفع الشعارات الزائفة والمظهريات الكاذبة بالاستقلال الزائف بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ٠

٢ ـ **المندوب السامي البريطاني** ٠٠ وكان هذا المندوب يعاونه عدد كبير من الخبراء السياسيين ورجال المخابرات والجواسيس ذوى القدرة على التعامل مع قادة أحزاب الأقلية المعارضة لحزب الوفد ومع رجال السراى ورسم السياسة معهم بما يتمشى مع مصالح الامبراطورية البريطانية الاستعمارية ، وبمرور الوقت برعت دار المندوب السامي البريطانى فى مصر فى تنفيذ سياستها الرئيسية « فرق تسد » بأسلوب كله التسلط والتعالى على الشعب المصرى وأحزابه وحكامه ٠

(د) الجاليات الأجنبية فى مصر (٢٩٣) :

وكانت هذه الجاليات على اختلاف جنسياتها تتمتع بكافة الامتيازات الأجنبية فى مصر ، فقد انفردت باحتكار كل خيرات أرض مصر وكل مقدرات الشعب المصرى دون حسيب أو رقيب بل وفى ظل حماية القانون المصرى لهم وتحيز قوات الاحتلال البريطانى لجانبهم ، وقد ظلت هذه الامتيازات جاثمة على أرض مصر بفضل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أكد على حماية هذه الامتيازات حيث نص صراحة على أن تقوم بريطانيا بحماية المصالح الأجنبية والأقليات فى مصر ، رغم ادعاء هذا التصريح ـ كذبا وزيفا ـ بانهاء الحماية على مصر واعلان أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ٠

وهذه الجاليات الأجنبيه ـ التى حققت لنفسها احتكارات الامتيازات ـ والحصول عن طريق هذه الامتيازات على كل خيرات البلاد كانت قد وفدت الى مصر بالتبعية كاحدى الولايات العثمانية ، فقد كانت الامتيازات الأجنبية احدى مظاهر التدهور الاقتصادى والاجتماعى الذى وصل اليه العالم العربى فى ظل الحكم العثمانى التركى ، حيث جلب السلاطين الأتراك النفوذ الأجنبى بمختلف جنسياته على البلاد التى كانوا يحكمونها ويطلقون عليها اسم « ولايات » تابعة لبلادهم ، واستمر الحال فى مصر على نفس النمط العثمانى وخاصة عندما ضعف شأن الحكومة

---

(٢٩٣) فجر اليقظة القومية للأستاذ محمد عمارة من ص ٢٦٢ الى ص ٢٧٣ ٠

المصرية بداية من عهد « سعيد باشا » ، فطغت سلطة الأجانب على سيادة الحكومة المصرية بل وأخذت تزداد بصفة خاصة فى عهد « الخديوى اسماعيل » ، فقد نال الأجانب فى عهده أخطر المزايا حيث أصبح فى مصر ١٧ (سبع عشرة) محكمة قنصلية تحكم كل منها فى المنازعات بين رعاياها المقيمين فى مصر وبين المتقاضين المصريين أو الحكومة المصرية ــ كل محكمة تحكم طبقا لقوانين الدولة التى تمثلها ، أما استئناف هذه الأحكام التى تصدرها المحاكم القنصلية فكان ينظر فى الدولة التابعة لها القنصلية فى الخارج !! وعلى المتخاصم المصرى أن يتكبد الذهاب الى دولة خصمه ويواجه محكمة تنطق وتحكم بغير لغته الأصلية ٠

ثم أنشأ الخديوى اسماعيل المحاكم المختلطة للفصل فى القضايا التى يكون الأجانب طرفا فيها ، وكان قضاتها من الأجانب الذين وصل بهم الاحتكار حتى بلغ القضاء ــ فخولت المحاكم المختلطة للدول الأجنبية حق التدخل (٢٩٤) فى أى تشريع يمس رعاياها بأى درجة وبأية صورة بل ولهم حق الغاء أى تشريع لا يتفق مع مصالحهم ٠

فكانت كل هذه الاحتكارات والامتيازات الأجنبية تملأ نفوس المصريين بالألم وتشعرهم بالذل والهوان حيث كان الأجنبى المقيم بمصر يتمتع بشتى الحصانات والامتيازات التى تجعل المواطن المصرى مواطنا من الدرجة الثالثة أو أدنى ، فقد كان الأجنبى يمتلىء غطرسة وزهوا لشعوره بأنه أعلى رأسا من المصرى وأوفر منه كرامة وان كان هذا الأجنبى أصلا من أحط البيئات فى بلاده ومسقط رأسه ، ولكنه بحسبه أنه أجنبى تحميه الامتيازات الأجنبية بحصانتها من البوليس المصرى والقانون المصرى ومن المحاكم المصرية الوطنية ، وقد كان المحامى المصرى يترافع أمام القضاء المختلط بلغة غير لغته الوطنية وأمام قضاة أجانب ، كل ذلك جعل المصرى دائم الشعور بالظلم والذل والقلق والتمرد حتى فى فترة ما بعد رحيل سعد غلول ٠

(هـ) المؤسسة الوطنية ٠٠ مقابل كل ما سبق :

وقد كانت متمثلة ــ بشكل بارز ــ فى حزب الوفد الحائز على أغلبية ساحقة من أصوات الشعب المصرى وبالتالى الأغلبية البرلمانية ، وبذلك كان هو الحائز على التفويض الشرعى عن الأمة المصرية منذ اندلاع ثورة ١٩١٩ التى كانت شبه مستأنفة بعد توقف قصير بفضل أسلوب الزعيم الراحل سعد زغلول بالتمسك الى أقصى مدى بما يحققه تصريح

---

(٢٩٤) نفس المصدر السابق ، ص ٣٧١ ٠

٢٨ فبراير ١٩٢٢ من ناحيــة الاستقلال الخارجى أو الاستقلال الداخلى المنقوصين ورغم استمرار وجود قوات الاحتلال البريطانية على أرض مصر ، وبفضل تمسك الوطنية « حزب الوفد » بحقوق مصر الكاملة من مكاسب هذا التصريح وامكان تحقيق الاستقلال الكامل خطوة بعد خطوة ٠

وكان الى جانب حزب الوفد ٠٠ « الحزب الوطنى » وممثليــه فى البرلمان والمحتفظين الى مدى بعيد بالطهارة الوطنية المصرية رغم عدم تمتعهم بأى نوع من أنواع الأغلبية البرلمانية الناتجة عن التأييد الشعبى ٠

وقد أثبت سعد غلول فى الفترة القصيرة التى شغل فيها منصب رئيس الوزراء ـ ممثلا لحزب الأغلبيــة ـ أنه قادر على تحقيق أهداف ثورة ١٩١٩ بمواقفه وتمسكه كسلطة تنفيذية بحقوق بلاده وكرامة أمته فى مواجهة تجاوزات السلطة البريطانية وتجاوزات سلطة الملك المتذبذب ما بين التظاهر بالانحياز للوطنيين وبين الواقع المعادى لدستور البلاد وبين الموقف الحيــادى الضــار بمصالح بلاده حيثما يكون الأمر والنهى فى يد المندوب السامى البريطانى كما أثبت سعد زغلول أيضا امكانية تحقيق أهداف ثورة سنة ١٩١٩ سلميا عن طريق الحيــاة الدستورية السليمة والتمسك بالدستور وذلك فى الفترة القصيرة التى انتخب فيهـــا رئيسا لمجلس النــواب (من ١٠ يونيــو ســنة ١٩٢٦ حتى تاريخ وفاته فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧) ٠

استمرار الائتلاف وانتخاب مصطفى النحاس رئيسا للوفد (٢٢ سبتمبر سـنة ١٩٢٧) :

استمر الائتــلاف الوزارى فى وزارة ثــروت حتى بعــد وفاة سعد زغلول وكان ثروت باشا لازال فى أوربا لاجراء المفاوضات وفى هذه الأثناء تم اجتماع أعضاء حزب الوفد وقرروا اختيــار مصطفى النحاس رئيسا للحزب خليفة لسعد زغلول وكان من بين المرشحين فتح الله بركات ابن شقيق ســعد ولكن أعضــاء الحزب فضلوا اختيار النحاس لالمامه باللغات الأجنبية بعكس فتح الله بــركات ولأن رئيس حزب الوفد كان يجب أن يكون مؤهلا للتفاوض مع الانجليز ٠

افتتاح الدورة البرلمانية (*) :

وصار افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ وألقى فيها رئيس الوزراء ثروت باشا خطاب العرش وتم انتخاب النحاس

(*) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ الرافعى ، جزء ثان ص ١٧ ٠

باشا رئيسا لمجلس النــواب ، وتضمن خطــاب العرش نبذة غامضه عن مشروع المعاهدة مشيرا الى روح الود بين بريطانيا ومصر برغم ان المشروع فى جملته احتوى على جميع أنواع السلبية ازاء تجاوزات السفارة البريطانية والذى قد يعود بالبلاد الى أسوأ مما كانت عليه قبل حادث اغتيال السردار ٠

التعسف البريطانى يؤدى للدخول فى المحادثات :

فى ظل وزارة عبد الخالق ثروت وفى أوائل شهر يونيــو ســـنة ١٩٢٧ (٢٩٥) عرضت ميزانية الدولة عن عام ١٩٢٧ ــ ١٩٢٨ على مجلس النواب وأحيلت الى اللجنة المالية وأحيل الجزء الخاص بالجيش الى لجنة الحربية وبدورها أحالتها الى لجنة فرعية لفحصها وتقديم مقترحاتهـــا وتقدمت بمقترحاتها الى اللجنة الحربية وكان من مقترحاتها ٠٠ اجراءات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته واقتراح آخر كان من الواجب البت فيه (وبخاصة بعد انسحاب الجيش المصرى من السودان بفعل التدخل البريطانى) (وتشكيل قوة الدفاع السودانية) وهو الغاء منصب سردار الجيش المصرى ٠ وكذلك اقتراح خاص بتعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش (وهو بريطانى) عضوا فى المجلس اسوة بما هو متبع فى انجلترا ٠

وقبل أن تفحص هذه المقترحات فى لجنة الحربية وقبل البت فيها بأى رأى وصلت أخبار هذه المقترحات الى المندوب السامى البريطانى والى الصحف البريطانية وقامت عندهم وأخذت الحــكومة البريطانية تهدد وتتوعد بعد ان أحضرت ثلاث بوارج بريطانية الى المياه المصرية وقدمت دار المندوب السامى مذكرة الى الحكومة المصرية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ وأشارت المذكرة « الى ظهور اتجاه مقلق فى مصر بادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى بالدعوة الى تقليص اختصــاص المفتش العــام للجيش والضباط الانجليز العاملين بوزارة الحربية المصرية وان الحكومة البريطانية ترى ان الموافقة على هذه المقترحات تؤدى الى صرف النظر عن التســوية الودية مع مصر » وتدعو المذكرة «الى اعادة النظر فى تجنب هذه المقترحات» وهكذا كانت هذه المطالب هى فرض شروط على مصر : ــ

١ ــ تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء سبنكس باشا) من أن يؤدى اختصــاصاته السابقة فى حرية تامة وترقيته لرتبة فريق والتعاقد معه لمدة ثلاث سنوات مع رفع راتبه ٠

---

(٢٩٥) فى أعقاب الثورة المصرية جزء أول للأستاذ الرافعى ، ص ٢٧٠ الى ٢٧٦ ٠

٢ ـ تعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء كنائب للمفتش العام ٠

٣ ـ أن تكونا مصلحتا الحدود والسواحل بعد دمجهما تحت اشراف المفتش العام أو نائبه ٠

٤ ـ ان تستمر المراكز التي يشغلها البريطانيون فى وزارة الحربية المصرية فى أيدى البريطانيين ولا تمس اختصاصاتهم ٠

٥ـ تبقى الاختصاصات القضائية فى مناطق مصلحتى الحدود والسواحل تحت اشراف النظام العرفى والمفتش العام (وهو بريطانى) ٠

الرد الاستسلامى :

فى ٣ يونيو سنة ١٩٢٧ رد رئيس وزراء مصر ثروت باشا على المذكرة البريطانية وسلم فى رده بجميع المطالب البريطانية المتصلبة وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة الانجليزية مد مدة خدمة سبنكس باشا المفتش العام ومنحته رتبة الفريق وقبلت تعيين نائب له وتعيين ضباط انجليز آخرين ٠

وظهر جليا بعد الأزمة ان الحكومة البريطانية كانت تهدف من هذا التدخل المتعنت الضغط على الحكومة المصرية واكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد معاهدة تربط مصر بانجلترا استعماريا بشكل شرعى ٠

وفى نفس الوقت فان انذار مصر بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها فى احراج مصر واثارة الأزمات فى وجهها وكان ذلك يعني استمرار التدخل فى شئونها الداخلية ٠

(ح) محادثات « ثروت باشا » ٠٠ (رئيس الوزراء) (٢٩٦) :

كان عبد الخالق ثروت باشا رئيسا للوزراء بعد استقالة عدلى يكن فى حياة سعد زغلول وكان قبل الوفاة قد سافر ثروت باشا الى لندن وتبادل المذكرات مع وزير خارجية انجلترا « السير أوستن تشمبرلن » تمهيدا للمحادثات ، وكان سعد يطلع منه أولا بأول على جميع خطوات هذه المحادثات ، وعاد ثروت باشا الى مصر لحضور ذكرى الأربعين لوفاة سعد زغلول واشترك فى تأبينه ، ثم سافر ثروت باشا مرة أخرى الى

---

(٢٩٦) مذكرات فى السياسة المصرية ـ جزء أول ـ د٠ محمد حسين هيكل ـ ص ٢٣٦ ٠

لندن ليستكمل محادثاته وكان يرأس وزارة ائتلافية من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ٠

خلاصة مشروع محادثات ثروت ـ تشمبرلين (٢٩٧) :

احتوى هذا المشروع كل قواعد الاحتلال والحماية فى ديباجة بارعة الصياغة لوضع الاحتلال والحماية فى قالب محكم من ألفاظ وعبارات الصداقة واحتفظت الديباجة على نص صريح بوجوب الاحتفاظ بكل ما جاء فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتحديد دقيق للعلاقات التى كانت شائعة ومعلقة بحيث تحقق السيطرة البريطانية والتزام مصر بها لضمان عدم وقوع حوادث الاحتكاك والصدام وتحت حجة التزام الجانب البريطانى فى نظير ذلك بعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية وكانت القواعد كالآتى : ــ

أولا : تعقد بين الطرفين محالفة تؤكد على قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما ٠

ثانيا : لا تتخذ الحكومة المصرية فى البلاد الأجنبية أى موقف يتنافى مع المحالفة وألا تسلك مسلك المعارضة للسياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية وألا تعقد اتفاقا مع البلاد الأجنبية يكون مضرا بالمصالح البريطانية ٠

ثالثا : فى حالة قيام مصر بحالة حرب للدفاع عن أراضيها تقوم بريطانيا بانجادها بصفة محارب واذا حدثت مشاكل بين مصر واحدى الدول الأجنبية تؤدى الى تهديد حياة الأجانب وأموالهم فى مصر يجب التشاور بين حكومة بريطانيا ومصر فى سبيل حل هذه المشاكل ٠

رابعا : تلتزم حكومة مصر بأن يكون تدريب الجيش المصرى حسب الأساليب البريطانية واذا دعت الضرورة لاستخدام ضباط أو مدربين أجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين ٠

خامسا : اذا كانت بريطانيا فى حالة حرب أو تهديد بوقوع حرب لا تمس حقوق مصر فعلى مصر ان تبذل لانجلترا فى أراضى مصر كل المساعدات والتسهيلات اللازمة من موانىء ومطارات وطرق ومواصلات ٠

---

(٢٩٧) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزء ثان للأستاذ الرافعى ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ٠

سادسا : توافق مصر على ابقاء قوات عسكرية (احتلال) فى أى مكان ولزمن غير محدود الى أن يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه بريطانيا لمصر مهمة حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعاد النظر بين الطرفين فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانيـــة وفى حالة الخلاف تعرض المسألة على مجلس جمعية الأمم واذا لم يكن قرار جمعية الأمم مواقفا لمصر يجوز بناء على طلب مصر وبنفس الشروط اعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات بدءا من تاريخ صدور القرار المذكور .

وتحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن سنة ١٩٢٧ من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانا وتحت تصرف بريطانيا الأراضى والمبانى التى تشغلها الى أن يغير المكان الذى تستقر فيه على ان يعاد هذه المبانى والأماكن الى حوزة الحكومة المصرية على أثر هذا التغيير على أن تخصص مصر للقوات البريطانية بديلا عنها من الأراضى والمبانى فى الجهات التى تنتقل اليها بالمجان أيضا .

وتحظـر الحـكومة المصرية الطيران فوق شريط من الأراضى عرضه عشرون كيلو مترا على كلا جانبى قناة السويس ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين وعلى ما هو قائم الآن (١٩٢٧) .

سابعا : تخول الحـكومة المصرية للرعايا البريطانيين الأفضلية فى حالة استخدام مصر لأجانب كموظفين .

ثامنا : تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة بريطانيا مستشارا ماليا له اختصاصات صندوق الدين ويحاط علمـا بكل مشروع تشريعى مما يقتضى مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب وللحكومة المصرية استشارته مما يتراءى لها من مسائل .

تاسعا : تعين الحكومة المصرية مستشارا قضائيا بالاتفاق مع بريطانيـا يحاط علما بكل ما يمس أداء القضاء المتعلق بالأجانب .

عاشرا : الى أن يجرى العمل باصلاح نظام الامتيازات الأجنبية بعد الاتفاق مع الدول صاحبة الامتيازات لا تقوم الحكومة المصرية بأى تغيير فى عدد واختصاصات الموظفين البريطانيين العاملين الآن سنة (١٩٢٧) بمصر الا بعد الاتفاق مع حكومة بريطانيا .

حادى عشر : تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول صاحبة الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات وجعله أكثر ملائمة لروح العصر وتبذل انجلترا وساطتها لقبول مصر فى جمعية الأمم ·

ثانى عشر : تمثل بريطانيا فى مصر بسفير يخول حق التقدم على أى ممثل آخر ·

ثالث عشر : لا تخل أحكام هذه المعاهدة بالحقوق والتعهدات التى تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق جمعية الأمم ·

رابع عشر : عند ظهور أى خلاف ناتج عن التطبيق أو تفسير لأى حكم من المعاهدة لا يتيسر حله بالمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقا لأحكام ميثاق جمعية الأمم ·

أبعاد مشروع ثروت ـ تشمبرلين (٢٩٨)

بالتأمل فى مواد هذا المشروع وعلى ضوء الدعوة البريطانية للتفاوض على أساس « اقامة استقلال مصر على قواعد وطيدة وحل المسائل المعلقة منعا للتداخل فى شئون مصر الداخلية » فقد جاء هذا المشروع متناقضا مع هذه الدعوة وعلى رأس المتناقضات هو النص على ابقاء الوجود العسكرى البريطانى على أرض مصر فى أى مكان ولأى مدة غير محدودة وكذلك النص على تقييد سياسة مصر الخارجية بحيث أصبحت تحت السيطرة والاشراف البريطانى · وكذلك اعترف المشروع وأكد على مشروعية الحماية البريطانية للأجانب المقيمين بمصر رغم ما أشار اليه المشروع الى الوعد من انجلترا ببذل المساعى فى عصبة الأمم على الحد من الامتيازات الأجنبية فى مصر وبذلك أصبح هذا المشروع صكا يعطى الحق لبريطانيا فى استمرار سيطرتها على مصر وقد عبر ثروت باشا أثناء المحادثات بوضوح عن هذا الهدف البريطانى « ان تلك الأمور المعلقة بين مصر وانجلترا على ما هى عليه خير من الاتفاق على عمل يزيد من أسباب سوء التفاهم » ·

وبذلك جاء مشروع المعاهدة هذه محققا لكل المصـــالح البريطانية واهدارا لاستقلال مصر والسودان بأسلوب محدد وبصورة لا تجعل بارقة أمل لقبوله شعبيا فى مصر رغم احتوائه على بعض الامتيازات المظهرية ·

---

(٢٩٨) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ٣١ · أحمد المليجى ، ص ١٩٣ الى ص ٢٠٢ ·

وكذلك جاء غفلا عن عمد من ذكر أى شيء عن السودان رغم ان الجانبين المصرى والانجليزى قام كل منهما أثناء المحادثات بتقديم مذكرات منفصلة عن السودان وصار الاكتفاء بالاتفاق شفويا فيما بينهما دون اعلان على أمل التوصل الى تسوية مسألة السودان الى مفاوضات تجرى فيما بعد « وان أوفى ضمان لصيانة مصالح الطرفين ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليـــا هو استمرار سيادة الدولتين (مصر وانجلترا) المشتركة على السودان وتحدد فى هذا الاتفاق الشفوى تأكيد على حقوق مصر فى مياه النيل بموجب تقرير لجنة النيل فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ وفى الاتفاق الذى عقد فى أول مايو سنة ١٩٢٦ » ..

رفض المشروع (٢٩٩)

عند عرض مشروع المفاوضات على هيئة الوزارة الائتلافية يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ رفض أعضاء الوزارة الوفديون هذا المشروع لأنه لا يحقق مطالب البلاد ويجعل الاحتلال حقيقة واقعة وكذلك رفضه أعضاء الوزارة الدستوريون وأبلغ هذا الرفض رسميا للمندوب السامى الانجليزى فى نفس اليوم وبادرت الحكومة البريطانية باستخدام سياسة التهديد واشتد هجوم الساسة البريطانيين والصحافة الانجليزية على مصطفى النحاس بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية التى تولت مهاجمة هذا المشروع ، وقام المندوب السامى باخطار ثروت باشا ان حكومة بريطانيـــا تعتبر ان اقرار بعض الشئون التشريعية المنظورة أمام البرلمان المصرى دون علم حكومة بريطانيا بمثابة مخالفة لتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ كما اعتبرت ان منشورات الطلبة المعادية لانجلترا مبررا لجعل حكومة بريطانيا تقوم بتنفيذ تهديدها بحمـــاية رعاياها بصفة خاصـــة ورعايا الأجانب بمصر بصـفة عامة (تهديد واضح وصريح وصارخ) .

استقالة وزارة ثروت باشا (٤ مارس سنة ١٩٢٨) .

ونتيجة لكل الأحداث السابقة وفى نفس يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ رفع ثروت باشا استقالة وزارته وقبلها الملك يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢٨

ـ تأليف وزارة مصطفى النحاس باشا (٣٠٠) .. (١٧ مارس سنة ١٩٢٨)

● وفى اليوم التالى لقبول استقالة وزارة ثروت باشا ، عهد الملك أحمد فؤاد الى مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة ـ بوصفه زعيم الأغلبية البرلمانية ، وتألفت وزارة ائتلافية على النحو التالى :

---

(٢٩٩) مذكرات فى السياسة المصرية جزء أول ، حسين هيكل ، ص ٢٧٦ .
(٣٠٠) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ٣١ .

مصطفى النحاس رئيســا للوزارة ووزيرا للداخلية ، جعفر والى للحربية ، واصف بطرس غالى للخارجية ، محمد نجيب الغرابلى للأوقاف ، على الشمسى للمعارف ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمد محمود للمالية ، محمد صــفوت للزراعة ، ابراهيم فهمى كريم للأشــغال ، مكـرم عبيد للمواصلات ٠

« العمل الوطنى على ضوء المراحل الثورية »

(بعد ٠٠ سعد زغلول)

(أ) مرحلة استغلال الأقلية للأغلبية ـ المحكومة ـ واستهانتها بها ٠٠

(ب) مرحلة الوعى الشعبى ونموه ٠٠

(ج) مرحلة وجود المؤسسة الوطنية ٠٠

بعد وفاة سعد زغلول مباشرة ، لم تجىء هذه المراحل متتابعة ولكنها كانت مندمجة ومتداخلة ببعضها ومتواجدة على الساحة السياسية المصرية كميراث طبيعى وواقعى لثورة ١٩١٩ وتعثرها ٠٠ فقد كان هناك : ـ

(أ) الاستغلال والاستبداد والاستهانة بالأغلبية ٠٠

متمثلة فى التحالف بين الملك أحمد فؤاد وبعض رجال أحزاب الأقلية والسلطة البريطانية الممثلة فى قوات الاحتلال ودار المنـدوب الســامى البريطانى ٠

(ب) أما الوعى الشعبى ٠٠

فكان متواجـدا وبشــكل بارز وعميق نتيجـة مراحــل التنوير والاستنارة ، وخاصة فى مجالى العمل السياسى والأدب السياسى ، بجانب شتى فروع الاستنارة التى كان من ضمن أعلامها ـ حتى من قبل الثورة العرابية وأثناءها وبعدها ـ على سبيل المثال « **رفاعة رافع الطهطاوى** » وتلاميذه وكتــاباته التى كانت بمثابة ناقوس للتنوير يدق للتعريف بالديمقراطية وحرية الفكر والرأى وحرية المرأة ، وما نقله(٣٠١) عن التقدم الفكرى والسياسى والاجتماعى الغربى ٠٠

---

(٣٠١) عن دراسة « قرن من التنوير » ٠٠ ماذا فعل بمصر ـ للأستاذ يوسف القعيد ـ عدد رقم ٣٣٩٩ من مجلة « المصور » ، أول ديسمبر ١٩٨٩ ـ ص ٢٠ حتى ٢٥ ٠

كذلك ، كان هناك دور « **الشيخ محمد عبده** » ومؤلفاته بكتاباته المتداولة التى كانت بالغة الدلالة على ندائه بالحرية عندما تكلم عن حرية الرجل وارتباطها بحرية المرأة معللا بأن الرجل الذى يستعبد المرأة فانه يعانى هو الآخر من عبودية ما ، عبودية سلطة خارجية أو عبودية يضعها لنفسه ..

وكان هناك ـ أيضا ـ تاريخ « **عبد الله النديم** » بخطبه وكتاباته وتعبيراته المتداولة شعرا أو زجلا عن معاناته ونظرته الثورية مطالبا بالحرية ..

كذلك ما كان يترنم به شعراء العصر الوطنيون مثال : «**أحمد شوقى**» و « **حافظ ابراهيم** » و « **عباس العقاد** » و « **قاسم أمين** » و « **بيرم التونسى** » و « **الدكتور محمد حسين هيكل** » و « **توفيق الحكيم** » ـ وغيرهم كثيرون ، خاصـــة فى مجال الكتابة الصحفية التى انتشرت فى عصر ثورة ١٩١٩ وتأصلت وكافحت ، وكان لهـا ـ رغم معاناتهـا من الاضـطهاد والغلق والمصادرة ـ تراث لا يستهان به فى معركة التنوير والوعى الشعبى الكامل، وبجانب كل ذلك كانت الصحافة الحزبية السياسية منتشرة حيث كانت أجهزة لنقل وتنمية الوعى والتعبير عن المعاناة .

(جـ) أما مرحلة ميلاد المؤسسة الوطنية وتكوينها ..

فقد كانت هذه المؤسسة موجودة فعلا متمثلة فى « حزب الوفد » ـ حزب الأغلبية ـ وكان لهذا الحزب بفضل النضال الثورى المعبر عن نبض الجماهير تنظيم شعبى دقيق وصل الى جذور المجتمع المصرى وتغلغل فى جميع المحافظات بل فى كافة القرى والأحياء الشعبية وفى دور العلم والنقابات ، بجانب أجهزة الحزب السياسية المتعددة من صحافة ونشرات دعائية وحتى المقاومة الشعبية العلنية والسرية بالاضافة الى أجهزة أحزاب الأقليـــة ..

ـ مسيرة أحداث العمل الوطنى ..

ـ موقف وطنى ـ لرئيس الوزراء **مصـطفى النحاس ـ يؤدى الى اقـالة وزارته (٣٠٢) .. (٢٥ يونية ١٩٢٨) ..**

بعد أسابيع قليلة من تشكيل وزارة مصطفى النحاس باشا ـ الأولى ـ أراد أن يعيد النظر فى قانون تنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات ـ الذى

(٣٠٢) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ للأستاذ د. محمد حسين هيكل ـ الجزء الاول ـ ص ٢٢٨ .

سبق أن أصدره رئيس الوزراء الأسبق يحيى باشا ابراهيم فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ وقبل أن يصدر الدستور طبقا لتدخل السلطات البريطانية وموافقة الملك ــ لأنه كان يحتوى على قيود قد فرضت على أحقية عقد الاجتماعات والتظاهر السلمى ، واستنكر الشعب هذه القيود التى فرضت عليه وقتها ، وكان سعد زغلول قد طعن فى هذه القيود قبل توليه أول وزارة دستورية ورأى فى هذه القيود حدا من حرية الشعب فى التعبير عن شعوره واظهارها بطريقة سلمية ، وكان هذا القانون من القوانين الواجب عرضها على البرلمان ، ولكن لسبب أو لآخر لم يعرض على البرلمان الأول ولما تم انتخاب سعد زغلول باشا رئيسا لمجلس النواب فى ١٠ يونية ١٩٢٦ ، أبقى هذا القانون ولم يناد به أو يحركه أحد ، ولكن لجنة الشيوخ المختصة بدأت النظر فى هذا القانون تمهيدا لعرضه على المجلس ــ وكان التيار يميل لالغائه (٣٠٣) ــ وهنا تدخل الانجليز بحجة حماية الأجانب واحتجوا على الغاء القانون ، وأبلغ الانجليز رأيهم الى رئيس الوزراء النحاس باشا ولكنه رأى تجاهل تصريح ٢٨ فبراير وتمسك بحق مصر فى اصدار مزيد من التشريعات طبقا للدستور ، وتدخل محمد محمود باشا برأيه فى الموضوع ــ وكان وزيرا ائتلافيا (حزب الأحرار الدستوريين) ، وكانت وجهة نظره أن يتراجع النحاس باشا عن موقفه المتشدد وأشار عليه بامكانية اعادة مشروع القانون الى مجلس الشيوخ ثانية دون أى اجراء ــ كما فعل سعد زغلول ــ وتمسك النحاس برأيه واحتدم الخلاف ، فامتنع محمد محمود عن الذهاب الى الوزارة وتضامن معه باقى وزراء حزبه ــ الأحرار الدستوريين ــ ونشط التحالف بين المندوب السامى البريطانى والقصر الملكى المصرى وأعوانهما السياسيين الانتهازيين ونجحوا فى تمهيد جو من الخلاف داخل الوزارة ــ ترسيخا لقاعدة ومبدأ السياسة الانجليزية « فرق تسد » ، وازاء تجاهل النحاس باشا لكل ذلك متمسكا باعمال حق مصر الدستورى ــ ولم يبادر بالاستقالة من جانبه ــ فقد قام الملك فؤاد باقالة وزارة النحاس باشا فى ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، وكان هذا يعتبر تجاوزا من الملك ويعبر عن الاستهانة بدستور البلاد والاهانة لرئيس الوزراء صاحب الأغلبية البرلمانية ــ الذى كان هدفه الدفاع عن الدستور وعن كرامة الأمة ، ولا شك أن الشعب صاحب الحق الشرعى والطبيعى ــ أمرا ونهيا كمصدر للسلطات وهو الذى يؤيد النحاس رئيس حزب الوفد والذى انتخب برلمان الأمة باسم حزب الوفد ــ فان هذه الاقالة المستهينة بالدستور وبأقدار الرجال الوطنيين ــ أعضاء المؤسسة الوطنية ، جعلت جماهير الشعب تستاء استياء شديدا من هذه التصرفات الملكية وتصرفات رجال حزب الأحرار الدستوريين ومن دار المندوب السامى البريطانى الذى كان

---

(٣٠٣) نفس المصدر السابق ·

وراء كل هذه المؤامرات يرسم ويخطط لها كرد للاهانة المتمثلة فى رفض البرلمان لمشروع المعاهدة ، وكانت دار المندوب السامى البريطانى ـ بطبيعة الحال وواقعه ـ على علم بأن هذا الرفض لمشروع المعاهدة ـ كان يتزعمه وزراء حزب الوفد فى الوزارة الائتلافية .

وتعتبر اقالة الملك لوزارة تتمتع بثقـة البرلمان أمرا يخالف روح الدستور ـ طبقا لنص المادة (٦٥) منه ـ كما أن اقالة الوزارة وهى متمتعة بثقـة المجلس النيابى بل بثقـة الأمة ، يعد اخلالا واهتراء بنظام الحكم وتجاوزا من الملك ـ المتحالف مع أحزاب الأقلية ومع المندوب السـامى البريطانى ـ لسلطاته التى حددها ورسمها الدستور ، مما كان يعتبر واضحا وجليا أن اقالة الوزارة الدستورية بمثابة تخلص من أحكام الدستور ، لأنه تلا ذلك وقت العمل بالدستور ثم تبع ذلك تزييف الانتخابات البرلمانية مما أدى الى اقامة الحكم المطلق فى البلاد .

« مرحلة استهانة الأقلية الحاكمة بالأغلبية المحكومة »

« فرض الحكم المطلق فى البلاد » (٣٠٤)

ـ تأليف الوزارة برئاسة « محمد محمود باشا » .. (٢٧ يونية ١٩٢٨)

فى نفس يوم اقالة وزارة مصطفى النحاس باشا ـ ٢٥ يونية ١٩٢٨ ـ عهد الملك فؤاد الى محمد محمود باشا ـ وكيل حزب الأحرار الدستوريين ـ بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتم تشكيلها يوم ٢٧ يونية على النحو التالى : ـ « محمد محمود رئيسـا للوزارة ووزيرا للداخليـة وجعفر والى للحربية والبحرية وعبد الحميد سليمان للأوقاف وأحمـد خشبة للحقانية ونخلة المطيعى للزراعة وعلى ماهر للمالية وابراهيم فهمى كريم للأشغال ، حافظ عفيفى للخارجية وأحمد لطفى السيد للمعارف العمومية » ، وهى وزارة ائتلافية مؤلفة من حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاد ـ ويمثلهم فى البرلمان ٤٥ نائبا فقط من ٢١٤ نائبا ، فكانت تمثل وزارة أقلية تتحكم فى شئون الأغلبية وكان هذا أول تجاوز من الملك وحزبى الأحرار الدستوريين والاتحاد المؤلفة منهما الوزارة ، وفى هذا التشكيل المؤلف بالمرسوم الملكى تآمر على الدستور تآمرا صريحا وجليا .

---

(٣٠٤) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ٥٠ .

ورغم أن رئيس الوزراء ــ محمد محمود باشــا ــ ذكر فى خطاب تشكيل الوزارة أن « رائده هو أن يظل الدستور فى حمى جلالة الملك » ، فقد كان أول اجراء له هو تأجيل انعقاد جلسات البرلمان شهرا بكامله ثم أعقب التأجيل صدور مرسوم ملكى بحل البرلمان بمجلسيه وايقاف الحياة الدستورية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، مما يعتبر معه هذا الاجراء تجاوزا من الملك الذى أصدر هذه المراسيم المخالفة للدســتور بالمخالفة لأحكام ونصوص المواد ٨٩ ، ١٥٥ ، ١٥٧ من الدستور وبفضل تضامن الوزارة مع الملك ٠

ولم تكتف وزارة محمد محمود بذلك ولم تقف عند هذا الحد ، بل قامت بارتكــاب كثير من التجاوزات بالعدوان على الحريات التى بدأت بمخالفة الفقرة الخاصة بحرية الصحافة من المادة (١٥) من الدستور ، فبدأت بانذار الصحف ثم وقفها عن الصدور بل والغائها بالطرق الادارية ، وقوبلت هذه التصرفات والتجاوزات الملكية والوزارية المخالفة بالسخط والاستنكار الشديدين من الأمة حيث كان الدستور هو المطلب الأســاسى للشعب والذى كان الشعب يعتبره المكسب الوحيد الذى حصل عليه من ثورة ١٩١٩ والذى لم يمض على اصداره عدة سنوات قلائل حتى أصبح هدفا للعدوان الملكى بالتضامن مع أحزاب الأقلية المتعاونين مع الانجليز المستعمرين للبلاد ٠

وقام حزب الوفد ــ صاحب الأغلبية الشعبية ــ باصدار نداء دعا فيه الأمة الى النضال فى سبيل عودة الدستور بروحه ونصوصه وعودة الحرية للشعب ليمارس حقوقه التى كفلها له الدستور ٠

ففى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ ، دعت الهيئة الوفدية الى اجتماع البرلمان بعد مهلة الشهر ومنعت الحكومة هذا الاجتماع بالقوة المســلحة ، لكن تم الاجتماع بصفة استثنائية بدعوة أعضاء المؤسسة الوطنية المصرية واجتمعوا بدار « مراد الشريعى » فى ٢٨ يوليو ١٩٢٨ ، وأصدروا قرارات وطنية حيث أعلن المجتمعون عدم الثقة بالوزارة ووجوب تخليها عن الحكم كما قرر المجتمعون بطلان جميع التشريعات التى أصدرتها وتصدرها الوزارة فى غيبة البرلمان ، وقد أقسم كل عضو من الشيوخ والنواب اليمين بالمحافظة على الدستور وحمايته والدفاع عنه حتى آخر رمق فى حياتهم ٠

ــ تجاوزات وزارة محمد محمود ٠٠

توالت تجاوزات وزارة محمد محمود الصارخة للدستور بدعم ومباركة من الملك لهذه التجاوزات أو بايعاز منه ، وكان ذلك بمثابة استغلال من

الأقلية الحاكمة للأغلبية المحكومة ، فلجأت الى سياسة القمع والاضطهاد واهدار الحريات فمنعت اجتماعات المعارضة بل واعتدت على المعارضين بالضرب والحبس (٣٠٥) وأسرفت في اضطهاد الصحافة فأصدرت القرارات **بالغاء التراخيص لنحو مائة صحيفة** كما أنذرت وعطلت صدور عدة صحف للمعارضة ، فعطلت صدور جريدة « البلاغ » ومجلة « روزاليوسف » لمدة أربعة شهور وجريدة « وادى النيل » تعطلت نهائيــا وأنذرت جريدة « الأهرام » وجريدة « لابارى » وجريدة « كوكب الشرق » التى تم تعطيلها نهائيا وكذلك جريدتى « الوطن » و « الأفكا » ، كما منع البوليس ـ بالقوة ـ فريقا من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ من الدخول الى ساحة عابدين لتوصيل شكواهم الى الملك فؤاد واعتدى البوليس عليهم بالضرب ، كما صدرت القوانين الاستثنائية ـ فى غيبة البرلمان ـ والتى بمقتضاها منعت الموظفين من حضور الاجتماعات السياسية أو حتى مجرد ابداء آراء أو نزعات وطنية وهددتهم بالفصل وجعلت منهم آلات صماء ودمى تحركها يد كل وزارة تتولى الحكم ، كما حظرت اشتغال طلبة الجامعات ومعــاهد التعليم بالسياســة أو ممارســة حق الاضراب أو المظاهرات أو حتى الاجتماعات ، فى نفس الوقت الذى كانت تقوم الوزارة بمحاباة الموظفين البريطانيين بتقليدهم أهم المناصب وأرقى الدرجات فى دواوين الوزارات ومصالحها ، وجددت عقود العمل لكثير منهم بعد انتهاء مدة خدمتهم بل وعينت انجليزيا فى وظيفة « نائب عام » فى المحاكم المختلطة .

وكان من أخطر التجاوزات لهذه الوزارة .. هو توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر وانجلترا فى ٧ مايو ١٩٢٩ ، وبمقتضاها تأكد انفصال مصر عن السودان تقريبا فجاءت اقرارا لفصل أعمال الرى فى السودان عن وزارة الأشغال المصرية وجعلت ادارة خزان (سنار) فى يد حكومة السودان الانجليزية فعلا ، وأصبح لمفتش الرى المصرى فى السودان أن يتعاون مع مهندس الرى الانجليزى فقط الذى يقيم فى منطقة خزان سنار لقياس التصريفات والأرصاد لمجرد تحقق الحكومة المصرية من مراجعة حصة مصر من المياه حسبما تم الاتفاق عليه ، وقد جعلت الاتفاقية جميع أعمال الرى التى تقيمها مصر فى السودان متوقفة على موافقة حكومة السودان للمحافظة على مصالح السودان ـ الخاضعة للحكم البريطانى المطلق ـ وبذلك أصبحت ادارة مياه النيل بالسودان فى قبضة الانجليز كما فقدت مصر حقها الثابت فى السيطرة على مياه النيل وادارتها حيث كانت الاتفاقية فى مجملها تنفيذا لوجهة النظر البريطانية فى الفصل بين مصر والسودان حتى من الوجهة المائية والاقتصادية .

---

(٣٠٥) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ٧٠ .

وبسبب كل هذه التجاوزات أخذت الوفود من مختلف طبقات الشعب المصرى وطوائفه تكتب العرائض الى الملك مطالبة باعادة الحياة الدستورية الى البلاد وقامت بعض هذه الوفود بالتوجه الى القصر الملكى للاحتجاج وتقديم هذه العرائض وكانت قوات البوليس تمنعهم من الوصول الى القصر بالقوة وكان ذلك بمثابة تأكيد على بداية المرحلة التالية من مراحل التذمر والاحتجاج للشعور بظلم واستغلال الأقلية للأغلبية ٠

وبلغت تجاوزات وزارة محمد محمود تجاوزا صارخا عندما أقالت ثلاثة عشر مستشارا بمحكمة الاستئناف بحجة ــ زائفة ــ هى تخفيض سن المعاش للمستشارين ببلوغهم سن الستين بدلا من ٦٥ سنة لأسباب غير معلومة وبطريقة مفاجئة ، وكان هذا الاجراء من أعنف الاجراءات ضد السلطة القضائية وخاصة مع رجال المحكمة العليا ، اذ كان من الاسلم دستوريا أن يترك مثل هذا الأمر للمستشارين أنفسهم فى حالة من يرون احالته الى المعاش من زملائهم ــ احتراما لكرامة القضاء وقدسيته ــ أفضل من اصدار مرسوم ملكى بذلك دون الرجوع لسلطات القضاء ٠

ــ مفاوضات محمد محمود وهندرسون (٣٠٦) ٠٠

فى أثناء وجود محمد محمود باشا بانجلترا فى شهر يونية ١٩٢٩ ــ لحضور حفل منحه درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة اكسفورد السابق اتمام دراسته الجامعية بها ــ صار هناك اتصال بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية لاجراء محادثات بخصوص المسألة المصرية وكان الاتصال بينهما شبه سرى ــ بين محمد محمود ومستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية فى وزارة حزب العمال ــ وأسفرت المحادثات عن مشروع معاهدة فى ٣ أغسطس ١٩٢٩ ، وتمت الاتصالات النهائية بعد ابلاغ الملك فؤاد بذلك أثناء وجوده فى أوروبا لقضاء فصل الصيف فى باريس فسافر اليه محمد محمود وأحاطه علما بمشروع المعاهدة ، وكان محمد محمود أثناء المحادثات على اتصال برجلين من الانجليز كانا يعملان بمصر أحدهما مستر جيرالد دلانى ــ مراسل وكالة رويتر للأنباء بالقاهرة وثانيهما الرايت أونرايل سيسيل كامبل ، وفى غالب الأمر أنهما كانا وسيطين بين محمد محمود والانجليز فى المفاوضات بشكل أو بآخر ٠

وكان الجانب البريطانى ينهج نفس مخططه السابق لاطالة فترة الاحتلال بمزيد من فتح وقف التفاوض حينما يراه ما دام فى النهاية سوف

---

(٣٠٦) « مذكرات فى السياسة المصرية » ــ للاستاذ د٠ محمد حسين هيكل ــ الجزء الاول ــ ص ٢٤٩ ٠

لا يتفق على أى شىء حاسم فى القضية لأن الجانب البريطانى كان على علم تام بأن رئيس الوزراء - محمد محمود فى مأزق اذ أنه لا يستند فى نفاوضه الى أى نوع من أنواع التمثيل الشعبى حيث أن وزارته لا تحظى بالأغلبية البرلمانية ، فقد تعمد الجانب البريطانى فى رسائله المتبادله الى تذكيره بأن تفاصيل المشروع يجب أن نعرض على البرلمان المصرى - رغم علم الجانب البريطانى بأن البرلمان المصرى موقوف بمرسوم ملكى بالاتفاق بين الملك والوزارة ودار المندوب السامى البريطانى - فأشار محمد محمود فى أحد ردوده على هذا الأمر للجانب البريطانى بأنه مستعد من جهته لعرض مشروع المعاهدة على الشعب المصرى عن طريق البرلمان ، ولذلك فى الفترة فيما قبل نهاية المحادثات فكر محمد محمود فى تعديل الدستور (٣٠٧) بغرض اجراء انتخابات جديدة قد يحصل فيها بشكل أو بآخر على الأغلبية البرلمانية بأية وسيلة وتمكنه بذلك من التصديق على مشروع المعاهدة ، ولذلك - وفجأة - بعد أن كان الجانب البريطانى يطلق على الاتفاق الذى توصل اليه مع محمد محمود بأنه مشروع معاهدة ولكن صدر النص البريطانى والمتفق عليه مع الجانب المصرى وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه (مشروع معاهدة) ، فقد ألغيت ديباجته (٣٠٨) التى تذكر المفاوضين عن الدولتين وألغيت فقراته الختامية ولم يبق فيه ما يدل على أنه مشروع معاهدة يراد توقيعها والتصديق عليها ، مما يعد معه هذا الوضع تلاعبا خسيسا من الجانب البريطانى وتجاوزا من المفاوض المصرى محمد محمود باشا ، وبصفة عامة انتهت المقترحات لتؤكد أيضا على بقاء القوات البريطانية فى مصر ولو أنها تضمنت انتقالها الى منطقة القناة فقط ، كما أكدت هذه المقترحات على بقاء السودان منفصلا (٣٠٩) عن مصر مع بقاء مظهرية اقرار الحكم الثنائى فى السودان .

ولو أن هذه المقترحات كانت تتضمن بعض الجوانب الايجابية ، حيث نص الاقتراح السادس منها على اعتراف بريطانيا بأن الحكومة المصرية هى المسئولة عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم وكذلك بحق مصر فى طلب التخلص من نظام الامتيازات الأجنبية وتعهدت بريطانيا ببذل قصارى جهدها ونفوذها لدى الدول الأجنبية الأخرى ذات الامتيازات وصولا الى نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحكمة المختلطة .

---

(٣٠٧) « مذكرات فى السياسة المصرية » - د. محمد حسين هيكل - الجزء الأول - ص ٢٥١ .

(٣٠٨) المصدر السابق - ص ٢٥٣ .

(٣٠٩) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » - للأستاذ الرافعى - الجزء الثانى - ص ٨٥ الى ٨٨ .

الا أن هذه المقترحات تضمنت أيضا الجوانب السلبية ، فكان من أبرزها النص فى الاقتراح الثالث عشر منها أن يكون مركز السودان هو المركز الناشىء عن اتفاقية سنة ١٨٩٩ وبناء عليه يظل الحاكم العام الانجليزى يباشر ـ بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين (بريطانيا ومصر) ـ السلطات المطلقة التى خولها له اتفاق ١٨٩٩ ٠

ـ المأزق الحرج للوزارة (٣١٠) ٠٠

عندما أعلنت نصوص المقترحات ـ التى هى فى حقيقتها مشروع المعاهدة ـ أعلن حزب الوفد تعليقا عليها بالمطالبة بضرورة عودة الحياة الدستورية لكى تقول الأمة كلمتها فيها ممثلة للبرلمان ٠

وعند وصول المندوب السامى البريطانى الجديد « سير برسى لورين » فى أول سبتمبر ١٩٢٩ ـ وكان مخولا بالتصرف فى شئون مصر طبقا لما تقتضيه المصالح البريطانية التى تقضى بدوام بقاء مندوبها فى مصر دون أى قيود أو شروط مصرية ـ عند وصوله كان الرأى العام المصرى مطابقا ومؤازرا لرأى حزب الوفد بالتمسك بعدم النظر فى المشروع أو المقترحات الا بعد عودة الحياة الدستورية ، وفى ذات الوقت كانت وزارة محمد محمود ترغب فى البت فى الموضوع حال قيامها بمهام الحكم ـ واذا لزم الأمر أن تقوم هذه الوزارة باجراء الانتخابات بأية وسيلة ولو بالتزييف ـ وأصر الوفد على المطالبة بضرورة استقالة الوزارة حتى لا تعبث بحرية الانتخابات وطالب بتشكيل وزارة محايدة لاجراء الانتخابات ، وقام المندوب السامى البريطانى الجديد بدوره بالتدخل ـ تجاوزا ـ وأبلغ الملك فؤاد والوزارة بأن الحكومة البريطانية تقبل شروط حزب الوفد وكان مفاد ذلك هو اسقاط وزارة محمد محمود وتشكيل وزارة جديدة محايدة تتولى عملية اجراء الانتخابات وكانت هذه الخطوة بارادة بريطانيا وليست بارادة ملك مصر مما كان يعتبر استضعافا من الملك وتقاعسا منه عن مزاولة سلطاته خضوعا لارادة المندوب السامى البريطانى وارادة حكومته ٠

ـ استقالة وزارة محمد محمود ٠٠ (٢ أكتوبر ١٩٢٩)

ـ وتأليف وزارة عدلى يكن ٠٠ (٤ أكتوبر ١٩٢٩)

وقدم محمد محمود باشا استقالة وزارته يوم ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وقبلها الملك فى نفس اليوم وعهد فى اليوم التالى ٣ أكتوبر الى عدلى يكن باشا بتأليف الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتشكيلها يوم ٤ أكتوبر كالآتى : ـ « عدلى يكن رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، أحمد مدحت يكن للخارجية ،

---

(٣١٠) المصدر السابق ـ ص ٩٤ ، ٩٥ ٠

عبد الرحيم صبرى للمواصلات ، حسين درويش للحقانية ، مصطفى ماهر للمالية ، حسين واصف للأشغال ، واصف سميكة للزراعة ، أحمد على للأوقاف ، حافظ حسن للمعارف ومحمد أفلاطون للحربية » ، تم صدر مرسوم ملكى فى ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ باستئناف العمل بأحكام الدستور وباجراء انتخابات لمجلس النواب ، وآجريت الانتخابات يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٢٩ حيث فاز حزب الوفد بالأغلبية الساحقة حيث نال ٢١٢ مقعدا من ٢٣٥ مقعدا ونال الحزب الوطنى خمسة مقاعد ونال حزب الاتحاد ثلاثة مقـاعد ونال المستقلون باقى مقـاعد البرلمـان وقد قاطع حزب الأحرار الدستوريين الانتخابات ٠

ـ استقالة وزارة عدلى يكن ٠٠

ـ وتأليف وزارة النحاس باشا ـ الثانية ٠٠ (أول يناير ١٩٣٠)

فى ٣١ ديسمبر ١٩٢٩ قدم عدلى يكن استقالة وزارته ـ الانتخابية ـ وعهد الملك فؤاد الى مصطفى النحاس يوم أول يناير ١٩٣٠ بتأليف الوزارة حيث تشكلت فى نفس اليوم كالآتى : ـ

« مصطفى النحاس رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، حسن حسيب للحربية والبحرية ، واصف بطرس غالى للخارجية ، محمد نجيب الغرابلى للحقانية ، عثمان محرم للأشغال ، محمد صفوت للزراعة ، مكرم عبيد للمالية ، محمود فهمى النقراشى للمواصلات ، بهى الدين بركات للمعارف العمومية ، محمود بسيونى للأوقاف » ، وكان أهم ما جاء بخطاب تأليف الوزارة هو « أن من الأغراض الأولى للوزارة العمل على تثبيت قـواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه ٠٠٠ والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول الى اتفاق مشرف بين مصر وبريطانيا ٠٠ الخ ، وتم تعيين عدلى يكن باشا رئيسا لمجلس الشيوخ كما تم انتخاب ويصـا واصف باشا رئيسا لمجلس النواب ٠

ـ مفاوضات : النحاس ـ هندرسون :

فى ٦ فبراير ١٩٣٠ أصدر البرلمان المصرى الجديد تفويضا لوزارة مصطفى النحاس باشا بالتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها السابقة مع وزارة محمد محمود للوصول الى اتفاق مشرف لمصر ، وتألف الوفد الرسمى المصرى للمفاوضة وسافر الى لندن وجرت المفاوضات بين الوفد المصرى ومستر هندرسون وزملائه بدءا من يوم ٣١ مارس ١٩٣٠ حتى يوم ٨ مايو ١٩٣٠ حيث توقفت المفاوضات لعدم امكان التوصل الى

اتفاق بين الجانبين بشأن المادة الخاصـــــة بشئون السودان ، وكانت المفاوضات في مجملها ـ بما فيها المادة الخاصة بالسودان ـ هي ذات المقترحات التي سبق تناولها مع رئيس الوزراء السابق محمد محمود ، وطلب الوفد المصرى تعديل هذه المادة ـ الخاصة بالسودان ـ ليضـاف الى نصها السابق عبارة : « أن لا يكون في ادارة الحاكم العام للسودان مساس بحقوق مصر ومصالحها المادية » ، وكذلك يضاف الى النص المطلوب تعديله عبارة : « على أن يدخل الطرفان المتعاقدان ـ اذا طلب أحدهما ـ في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين في خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة (المقترحة) » ، أما النص الأول ـ السابق ـ فلم يحدد موعدا لهذا التعديل ولا يلزم انجلترا باجابة مصر الى طلبها التعديل ٠٠ ؟؟ ، ولم يقبل الجانب البريطاني بادخال هذه التعديلات وتمسكت الحكومة البريطانية بالنص الأول ـ السابق ـ وفي المقابل لم يقبل الوفد المصرى ذلك وظهر واضحا وجليا أن بريطانيا تريد أن تغتصب من مصر ما لا يقبله أى مفاوض ، مما أدى الى التوقف وقطع المفاوضات ٠

ـ تآمر التحالف المعادى للشعب ٠٠

وما أن قطعت المفاوضات ، حتى تحرك التحالف التقليدى بين السراى والمندوب الســـامى البريطاني وطلاب المناصب للتخلص من وزارة حزب الأغلبية ـ الوفد ـ ، وبدأ حزب الأحرار الدستوريين تدبيراتهم فرفعوا العرائض الى الملك فؤاد في ٢٧ مايو ١٩٣٠ والتي حملت في طيات سطورها الكثير من المطاعن في الوزارة وتضرعوا الى الملك أن يتلافى الأمر بحكمته (أى اقالة الوزارة كما سبق) وكان غرضهم وغرض التحالف لم يكن الا هدم الدستور ، خاصة وأن وزارة النحاس باشا كانت قد أعدت مشروع قانون محاكمة الوزراء لتقديمه للبرلمان وبه نصوص تقضى بمعاقبة الوزراء الذين يعتدون على الدستور أو مخالفة حكم من أحكامه وكل وزير يبدد أموال الدولة وذلك لصيانة النظام الدستورى وحمايته من التلاعب والاعتداءات ، ورفض الملك فؤاء التوقيع على هذا المرسوم بهذا القانون لعرضه على البرلمان لأن السراى ـ في أوقات كثيرة ـ كانت في حاجة الى الاستعانة بأمثال هؤلاء الوزراء الذين قد يقعون تحت طائلة هذا القانون ويحاكمون بموجبه ، ثم انتهزت السراى الفرصة واختلقت خلافا بينها وبين الوزارة على أسماء المرشحين لتعيينهم أعضاء بمجلس الشيوخ بدلا من الذين سقطت عضويتهم ووضعت أسماء مرشحين آخرين خلاف من رشحتهم الوزارة ٠

ـ استقالة وزارة النحاس باشا (٣١١) ٠٠ (١٧ يونية ١٩٣٠)

وانتهى الأمر باستقالة وزارة النحاس باشا حيث تقدم هو بالاستقالة قبل أن يبادر الملك باتباع عادته التقليدية المهينة ـ مع حزب الوفد ـ باقالة الوزارة ، وقبل الملك استقالته يوم ١٩ يونية ـ رغم تمتع هذه الوزارة بثقة الشعب والبرلمان ولم تستمر فى الحكم الا ستة شهور فقط .

وتعد جميع مؤامرات حزب الأحرار الدستوريين والقصر ـ والمعارك المفتعلة لاقالة الوزارة الوفدية ـ بمثابة تجاوز من الملك فؤاد ومن أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وعدوان صارخ على الدستور ، فى نفس الوقت الذى وقف فيه الانجليز ـ خلف ستار ـ يعلنون كعادتهم عدم تدخلهم فى هذه الأزمة الداخلية ، وقد سجل النحاس باشا هذه التجاوزات فى آخر جلسة له فى اجتماع مجلس النواب بعد تقديم استقالته .



صورة أخرى من ٠٠ معاناة الأغلبية المحكومة من الأقلية الحاكمة

ـ تأليف وزارة اسماعيل صدقى باشا ٠٠ (٢٠ يونية ١٩٣٠)

فى ٢٠ يونية ١٩٣٠ ، صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة صدقى باشا ـ ورفض حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك فيها ـ وقد تشكلت هذه الوزارة على النحو التالى : « اسماعيل صدقى رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية والمالية ، محمد توفيق رفعت للحربية والبحرية ، على ماهر للمعارف العمومية ، توفيق دوس للمواصلات ، محمد حلمى عيسى للأوقاف ، حافظ عفيفى للخارجية (الوزير الوحيد من حزب الأحرار الدستوريين) » (٣١٢) .

وكان اختيار الملك لصدقى باشا بالذات ، دليلا على رغبته وتحالفه التقليدى بالاعتداء على الدستور وعلى الحياة النيابية ـ ولو أن المندوب السامى الجديد « السير برسى لورين » آثر أن يعلن بل يتظاهر بالتزامه الحياد فى المشاكل التى تدب بين الملك فؤاد ووزرائه والأحزاب والذى بقى متمسكا بهذا التظاهر عن عمد حتى غادر مصر عام ١٩٣٣ ، لأن السياسة البريطانية وقتها كان من مصلحتها أن تترك الحبل مرتخيا للملك.

---

(٣١١) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ١٨٠ .

(٣١٢) « عشت حياتى بين هؤلاء » ـ للأستاذ محمد أحمد فرغلى ـ ص ٥٤ .

فؤاد يمارس هوايته فى الاستئثار بجانب من سلطة الحكم المطلقة وضرب أحزاب الأقلية ببعضها البعض مع تشكيل الوزارات الاستبدادية منهم والتنكيل بصفة خاصة بحزب الأغلبية ــ حزب الوفد ــ الذى يمثل المؤسسة الوطنية وترك الحبل على الغارب لوزارات الأقلية للاعتداء على الدستور وعلى الحياة البرلمانية ومسايرتها بما يتمشى مع السياسة البريطانية التى ترغب وتعمل على الهاء الشعب المصرى ومؤسسته الوطنية عن المطالبة بالاستقلال الكامل عن طريق المفاوضات التى أخذت تتشدد فى مطالبها كما حدث مع محمد محمود والنحاس وكان توقف هذه المحادثات من مبررات تخلص الملك والمندوب السامى من المتفاوضين المصريين المتشددين خشية سخط الرأى العام ، وأكبر دليل على هذا المخطط الانجليزى هو تتبع التجاوزات التى قامت بها وزارة اسماعيل صدقى وتشجيع الملك لها فى التنكيل بخصومه وخاصة حزب الوفد وتعطيل الحياة البرلمانية ٠

ــ استهانة صدقى باشا رئيس الوزراء بالأغلبية ــ الحكومة ــ (١) ٠٠

وقد سجل صدقى باشا فى خطابه الى الملك بقبول تأليف الوزارة فقال : « وستنهج الوزارة فى سبيل الوصول الى تحقيق الطمأنينة بالوسائل الطبيعية ٠٠٠٠ وهى قوية الرجاء بألا تلجئها الظروف على كره منها الى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب » ٠ !! ، وفى اليوم التالى ــ ٢١ يونية ــ لتأليف الوزارة بدأت مهامها باستصدار مرسوم ملكى بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ــ ابتداء من ٢١ يونية ــ رغم أن التقاليد الدستورية كانت تقضى باجتماع مجلسى الشيوخ والنواب لتلاوة المرسوم الملكى الصادر بتأجيل اجتماع البرلمان ــ وكان محددا لذلك جلسة يوم ٢٣ يونية ــ ، ولما صمم رئيس مجلس النواب ويصا واصف باشا ورئيس مجلس الشيوخ عدلى يكن باشا على اجتماع المجلسين فى موعده ، تجاوزت الوزارة فمنعت هذا الاجتماع باستخدام تدخل قوات الجيش من الخارج والداخل ــ بعد أن أغلقت أبواب البرلمان وربطت بابه الحديدى الخارجى بسلاسل حديدية ، وكان هذا تجاوزا واعتداء صارخا من الحكومة على الدستور ، لأن المادة ١١٧ من الدستور كانت تنص على أن « لكل من مجلسى النواب والشيوخ المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس ، ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول الى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب من رئيس المجلس » ٠

ــ مرحلة الوعى ودور المؤسسة الوطنية ٠٠

عندما حضر الشيوخ والنواب فى الموعد المحدد لانعقاد جلستهم ــ ٢٣ يونية ١٩٣٠ ــ قام ويصا واصف رئيس النواب بتكليف البوليس

المخصص لحراسة البرلمان بتحطيم السلاسل الحديدية المغلق بها الباب ودخل النواب والشيوخ كل فريق الى قاعته حيث تلى مرسوم تأجيل الاجتماعات ثم أقسم كل من أعضاء المجلسين اليمين بالمحافظة على الدستور وأرسل كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ خطابى احتجاج على هذه التصرفات الأستبدادية الاستفزازية والمخالفة لأحكام الدستور الى رئيس الوزراء اسماعيل صدقى ، كما أصدر الأعضاء من النواب والشيوخ مذكرات احتجاج واستنكار لما ارتكبته الحكومة من مخالفات دستورية ٠

وعقب ذلك تم اجتماع مؤتمر من الشيوخ والنواب من أعضاء مجالس المديريات فى (٣١٣) نادى الحزب السعدى يوم ٢٦ يونية ١٩٣٠ ،

وسجلوا على الحكومة تجاوزاتها بالآتى : ـ

(أ) بأن الوزارة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا بعد تشكيلها ولم تتقدم الى نواب الأمة لتنال ثقتهم والتى بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكما دستوريا ٠

(ب) أن الحكومة أجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر بمرسوم ملكى وتدخلت فى صميم الاجراءات والقواعد الدستورية لمنع تلاوة هذا المرسوم داخل قاعات البرلمان على نواب الأمة وشيوخها ٠

(جـ) أوصدت الحكومة أبواب البرلمان بالقوة المسلحة فى وجه ممثلى الأمة شيوخا ونوابا لتمنعهم من القيام بأداء واجبهم الدستورى ٠

● **وقـــرر المؤتمـــر :**

أولا : الدفاع عن الدستور ٠

ثانيا : عدم التعاون مع الحكومة والدعوة لتنظيم هذا الموقف وخاصة اذا تعمدت الحكومة ايقاف العمل بالدستور واغلاق البرلمان ٠

ثالثا : القسم على ما سبق وابلاغ هذه القرارات الى الأمة بكافة طوائفها ٠

---

(٣١٣) فى اعقاب ثورة سنة ١٩١٩ جزء ثان للاستاذ الرافعى ، ص ١٨٢ ٠

ـ مرحلة العمل الايجابى ••

على اثر ذلك ، عم السخط جميع أنحاء البلاد وتوالت الاجتماعات الشعبية للاحتجاج ، واشتبكت قوات البوليس بجموع الشعب فى الزقازيق وفى بلبيس قتل ثلاثة من الأهالى ، وفى المنصورة استخدمت الوزارة ثلاثه آلاف من جنود الجيش حيث قتل أربعة من الأهالى وفى بورسعيد استشهد أحد المتظاهرين وفى طنطا ألقى القبض على ٧٤ شخصا من المتظاهرين وفى بور سعيد قامت مظاهرت صاخبة يوم ١٥ يوليو ـ احتجاجا على حوادث القتل فى الاسماعيلية والسويس وقبض على عدد كبير من المتظاهرين وفى الاسكندرية وبلبيس والمنصورة ـ حيث بلغ عدد القتلى عشرون قتيلا وكثير من الجرحى ، أما فى القاهرة فقد قامت المظاهرات يوم ٢١ يوليو ـ عقب منع القوات المسلحة من الجيش والبوليس النواب والشيوخ من الاجتماع بالبرلمان بعد انتهاء فترة التأجيل ـ حيث بلغ عدد القتلى أربعة من الأهالى •

ـ موقف بريطانيا من الأحداث ••

وفى بريطانيا كشف التصريح الذى أعلنه رئيس الوزراء البريطانى « رامز ماكدونالد » فى مجلس العموم يوم ١٦ يوليو ١٩٣٠ ـ بعد تفاقم الأحداث فى مصر ـ حيث أطلق على هذه الأحداث « الأزمة الدستورية الحالية فى مصر » ، الى أن قال : « أرسلت حكومة صاحب الجلالة تعليماتها الى المندوب السامى أن يراعى خط الحياد الدقيق التام » ، وكان هذا يتمشى مع المخطط البريطانى فى هذه المرحلة لتحقيق المصالح البريطانية كما سبق أن أسلفنا •

كما أرسلت الحكومة البريطانية للمندوب السامى لابلاغ صدقى باشا أنه مسئول عن حماية أرواح الأجانب المقيمين بمصر ، كما أبلغ النحاس باشا بذلك ـ بصفته زعيم الأغلبية والقادر على تحريك الشعب ـ « أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب ومصالحهم للخطر » ، وخشية من تفاقم الحالة وتدهور الموقف ـ بعد احداث الاسكندرية العنيفة والتى أعادت الى الأذهان حالة الاضطراب أيام ذروة أحداث الثورة العرابية ـ أصدرت حكومة بريطانيا أوامرها الى بارجتين حربيتين بالسفر الى مياه الاسكندرية ، وكان لوصول هاتين البارجتين وقعا أليما فى نفوس أفراد الشعب لعودة بريطانيا لاستخدام أساليبها الاستبدادية الاستعمارية البغيضة •

وكان الرد من النحاس باشا على هذا التبليغ البريطانى مسجلا أن أسباب تفاقم الأحداث يرجع الى قيام الحكومات ـ المعادية للشعب ـ بالاعتداء

على الدستور بممارسة الحكم المطلق ، وأن حزب الوفد حريص كل الحرص على الدفاع عن الدستور فى حدود حقوق وأهداف حزب الأغلبية ٠

ـ عودة الى تجاوزات صدقى باشا ووزارته ٠٠ (استغلال الأقلية للأغلبية) :

فى يوم ١٢ يوليو ١٩٣٠ ، استصدرت وزارة صدقى باشا مرسوما ملكيا بفض الدورة البرلمانية قبل أن يقر البرلمان ميزانية الدولة ـ ويعد هذا تجاوزا ومخالفا للمادة ١٤٠ من الدستور والتى تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية ـ كما جاء نقضا وتجاوزا للمادة ٩٦ من الدستور والتى تقضى باستمرار دور الانعقاد العادى لمدة ستة شهور على الأقل ، فاحتج أعضاء البرلمان على هذا المرسوم ، واحتلت الحكومة بقواتها المسلحة دار البرلمان فى يوم ٢١ يوليو ١٩٣٠ ، فاحتج رئيس مجلس الشيوخ عدلى يكن على احتلال الحكومة بقواتها المسلحة دار البرلمان بعد أن هددت الحرس الخاص به ، واجتمع أعضاء البرلمان بالنادى السعدى يوم ٢٦ يوليو وقرروا سحب الثقة بالوزارة ٠

ـ انتهازية أحزاب الأقلية :

ظهرت انتهازية حزب الأحرار الدستوريين جلية فى ملابسات تشكيل وزارة صدقى باشا ، فقد تعمد صدقى باشا عند تشكيله الوزارة أن يشرك معه فيها بعض أعضاء (٣١٤) حزب الأحرار الدستوريين مقابل تأييدهم له والتوقف عن معارضتهم له والسكوت عن تجاوزاته الصارخة فى مقاومته تيار حزب الوفد (٣١٥) الجارف وللتفرغ لمقاومة المعارضة الوفدية ، وفى نفس الوقت انتهز أعضاء حزب الأحرار الدستوريين فرصة احتياج صدقى باشا لهم وقبلوا المشاركة فى الحكم وفرض شروطهم على صدقى باشا ـ على أساس أن مشاركتهم فى الوزارة حماية لأنصارهم (٣١٦) من بطش وزارة اسماعيل صدقى ـ ولو أن محمد محمود نفسه نقم على اسماعيل صدقى لتأليفه الوزارة بدونه خضوعا لرأى الملك فؤاد وامعانا من الملك فى العبث بهؤلاء الوصوليين المنتسبين للأحزاب ، حيث كانوا ـ فى سبيل الوصول الى المناصب ـ يتهاونون فى أبسط القواعد الأخلاقية السياسية ، فكانوا من العوامل الأساسية لفساد الحياة العامة ، وبذلك يغتنم الملك والسلطة البريطانية الفرصة للتلاعب بهم وبالتالى التلاعب بمصالح بلادهم مصر ٠

---

(٣١٤) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ١١٢ ٠

(٣١٥) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ د٠ محمد حسين هيكل ـ الجزء الأول ـ ص ٢٦٠ ، ٢٦١ ٠

(٣١٦) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ١١٢ ٠

الغـــاء دستور ١٩٢٣ ..

.. واعــــلان دستور آخر ١٩٣٠ .. (٢٢ أكتوبر)

ظهر واضحا ما كان يبيته الملك فؤاد من تآمر على دستور البلاد ، ومدى توافق خطواته مع السياسة البريطانية التى تتظاهر وتدعى الموقف الحيادى فى الأزمة الدستورية وغيرها من شئون مصر الداخلية والخلافات بين أحزابها ، وظهر أيضا مدى استغلاله لضعف نفوس المتطلعين للمناصب الوزارية من أعضاء أحزاب الأقلية واستعدادهم لممارســـة أية تجاوزات ماداموا سيحتلون المناصب الوزارية ، وتمشيا مع كل ذلك ـ وفجأة ـ صدر الأمر الملكى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بالغاء دستور ١٩٢٣ وبحـل مجلسى النواب والشيوخ واعلان دستور جديد ـ يضمن به الملك تثبيت سلطانه وانفراده بالحكم فى غفلة من أى رقابة شعبية أو برلمانية ـ ، ونفذ رئيس الوزراء اسماعيل صـــدقى هذا الانقلاب الدستورى ليضمن بقاءه فى الحكم والانفراد بالسلطة مع الملك تحت ظل دستور جديد جاء فى جميع بنوده خلوا من مساءلة البرلمان ـ الجدية ـ للوزارة وما شمله من قانون انتخاب يغطى على أى تزييف أو تلاعب فى الانتخابات ، بما يضمن حصول حزب رئيس الوزراء ـ صدقى باشا (حزب الشعب) ـ على الأغلبية الزائفة ، وكان من وراء كل هذه المخططات دور المندوب السامى البريطانى « السير برسى لورين » الذى أتقن القيام بدوره فى التظاهر باتخاذ الموقف الحيادى بين السلطات فى مصر وعدم التدخل فى شئونهـا وأزماتهـا الداخلية ـ ما دامت لا تمس المصالح البريطانية والوجود البريطانى بل تضمن الاستقرار له ، وكان مما يؤكد هذه الأدوار المتبادلة بين الملك فؤاد واســـماعيل صـــدقى والمندوب الســـامى البريطانى ما نشرته جريدة « الديلى ميل » الانجليزية بقولها ـ قبل صدور المرســـوم بالدســـتور الجديد ـ : « تدبر أزمة جديدة فى سراى عابدين ... فقد اتصل بى من أصدق الموارد أن الملك فؤاد بمعاونة صدقى باشا قد وضعا دستورا جديدا تماما ، وأن هذا الدستور ـ بمقتضى الخطط الموضوعة ـ سيعرضه صدقى باشا على الملك رسميا يوم الأربعاء أو حوالى هذا اليوم ،وسيوقع الملك مرسوما باصدار الدستور الجديد الذى ينفذ فى الحال والذى يقضى بحل البرلمان الحالى ... ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى ... وسيكون من نتيجة هذا التغيير المنتظر نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المعادين للبريطانيين الى الملك الذى يرغب فى حكم البلاد حكما مطلقا » ، ومن أغرب مظاهر هذا الانقلاب هو الموقف الذى تقفه الحكومة البريطانية التى وقفت متفرجة متغافلة عن هذه التجاوزات بحجة أنهـا ليست من شئونها ، أما العالمون ببواطن الأمور فى مصر ، فيقولون انه

من المستحيل ـ عمليا ـ أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل فى شئون مصر ، فما دامت بريطانيا تحتل بجنودها أراضى مصر ويتمركز أسطولها على مقربة من الاسكندرية ، فان عدم تدخلها يعتبر ـ على الأقل ـ على سبيل التأييد السلبى ٠

وقد اعترفت ـ أيضا ـ جريدة « التيمس » البريطانية ـ فى فبراير ١٩٣٢ بأن : « مصير أية حكومة مصرية فى الأحوال الحاضرة يتوقف على الانجليز مهما شددت الحكومة البريطانية فى التمسك بالحياد » ٠

ـ التجاوزات الصارخة فى دستور ١٩٣٠ ٠٠ (٣١٦م)

أهدر دستور ١٩٣٠ سلطات الأمة وحقوقها فى مواضع كثيرة ـ منها :

١ ـ ألغى دستور ١٩٢٣ بأمر ملكى ـ وهو نفس الدستور الذى أقسم الملك فؤاد على احترامه ـ ولذلك تعمد الملك فؤاد ألا يقسم يمين الولاء للدستور الجديد ، وكل هذه سوابق خطيرة فى تاريخ الحياة النيابية فى أى بلد لأن الملك لا يملك فسخ الدستور لأنه عبارة عن تعاقد بين طرفين هما الملك والشعب ، فبذلك يكون قد فسخ هذا التعاقد من طرف واحد ٠

٢ ـ نص الدستور الجديد ـ ١٩٣٠ ـ أنه غير قابل لأى تعديل لمدى عشر سنوات ٠

٣ ـ شوه هذا الدستور الجديد ـ بأسلوب صارخ ـ حق مجلس النواب فى طرح الثقة أو عدم الثقة بالوزراء أو بالوزارة ، رغم انه نص عليها ولكن بتحفظات تجعل من المستحيل ممارسة هذا الحق ٠

٤ ـ المادة الخاصة بحق الملك فى حل مجلس النواب ، مادة مطلقة تعطى للملك الحق فى حل المجلس دون أية حقوق للمجلس ودون تحديد مواعيد ثابتة لممارسة البرلمان حق اعادة النظر فى القوانين التى يرفض الملك التصديق عليها ، وقد صيغت هذه المادة ممسوخة وخالية من أية ضمانات للشعب أو للبرلمان لفرض ارادة أى منهما ضد رغبات وأهواء الملك أو السلطة التنفيذية وضد استبدادهما ، بل أعطى للسلطة التنفيذية فرصا واسعة فى حق التشريع وبضمانات تحقق لها فرض ما ترغبه من قوانين حتى ولو كانت ضد مصالح البلاد ٠

(٣١٦ مكرر) نفس المصدر السابق ، ص ١٣٣ الى ص ١٣٧ ٠

٥ ـ جعل هذا الدستور الحق المطلق فى اقتراح القوانين المالية للملك فقط وحرصها على مجلسى النواب والشيوخ ، كما أعطى الحق للسلطة التنفيذية فى تقرير الاعتمادات المالية ـ فى غيبة البرلمان ٠

٦ ـ جعل للسلطة التنفيذية ـ أيضا ـ الحق فى نقل الاعتمادات المالية من باب أو بند الى آخر ـ فى الميزانية ـ بدون تصديق عليها من البرلمان ٠

٧ ـ لم يوجب حق البرلمان فى تقرير ميزانية الدولة أو التصديق عليها قبل فض الدورة البرلمانية ٠

٨ ـ كما أجاز للسلطة التنفيذية ـ فيما بين أدوار الانعقاد وفى فترات حل مجلس النواب ـ حق تقرير أية مصروفات غير واردة بأبواب أو بنود الميزانية بفتح اعتمادات مالية جديدة ٠

٩ ـ جعل هذا الدستور الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ هم الأغلبية حيث نص على أن يكونوا ٣/٥ ثلاثة أخماس أعضاء المجلس ٠

١٠ ـ اعادة هذا الدستور للملك الحق فى الاشراف الكامل والتعيين لرجال الدين وشيخ الأزهر ، بعد أن كان دستور ١٩٢٣ يحتم أن يمارس الملك السلطة فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس مجلس الوزراء وبناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزارة فى اختيار شيخ الأزهر ، وكان الدستور الجديد ـ ينص على غير ذلك حيث جعل فى يد الملك والسلطة التنفيذية امكان تقليب الأزهر ضد أى سلطة فى البلاد حتى ضد الأحزاب أو البرلمان أو ـ المؤسسات الوطنية ـ عند اللزوم ٠

١١ ـ قضى الدستور الجديد على المقصود بالمادة الخاصة بالزام الملك بدعوة البرلمان للانعقاد غير العادى الاستثنائى اذا طلب أغلبية أعضاء المجلس ذلك ـ عند الضرورة ـ فجعل هذه الضرورة غير ملزمة الملك بل أصبحت تقديرية وجوازية له ٠

١٢ ـ كما جاء قانون الانتخابات الجديد متضمنا نصوصا تسهل عملية تزييف هذه الانتخابات ٠

ـ تاليف حزب الشعب ٠٠ (١٧ نوفمبر ١٩٣٠) (٣١٦م)

بعد أن قطع صدقى باشا شوطا طويلا فى ممارسة العدوان على الدستور والتنكيل بالمعارضين لسياسته الاستبدادية ، وجد نفسه فى فراغ

(٣١٦ مكرر) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٢ ٠

سياسى داخلى وخاصة بعد أن وقفت جميع الأحزاب السياسية ضده ـ حتى التى كانت تؤيده فى بدء التشكيل الوزارى لتبادل المنفعة والمصالح وليس بغرض خدمة مصالح البلاد ـ فقد فكر فى تأليف حزب جديد يعتمد عليه فى الحياة السياسية ـ الصورية ـ التى رتبها لنفسه ولحساب الملك والسلطات البريطانية ، فأسس حزبا أسماه (حزب الشعب) وتولى هو رئاسة هذا الحزب وأصدر له جريدة يومية أسماها (الشعب) واستخدام الادارة فى مساعدته فى تكوين هذا الحزب وكان الانفاق على الحزب وجريدته من أموال وميزانية الدولة ، وقد أطلقت عليه صحافة المعارضة وأحزابها لقب « حزب الحكومة » ، وكان الهدف الأساسى لصدقى باشا أن يرتكن على هذا الحزب فى دخول الانتخابات وعلى مبادىء دستوره الجديد ـ دستور ١٩٣٠ ـ والذى كان متأكدا أن هذا الدستور سيوصل حزبه ـ بغير ارادة الأمة ـ الى قمة السلطة التنفيذية .

ـ السخط العام ..

اذا وضعنا فى الاعتبار أن حزب الوفد كان يمثل المؤسسة الوطنية ـ حزب الأغلبية ـ فقد دعا الى مقاطعة الانتخابات والاحتجاج على اصدار دستور ١٩٣٠ والأساليب والوسائل التى تم اصدار هذا الدستور بها والأهداف المنشودة من وراء اصداره ، وقام الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ـ أيضا ـ بالاحتجاج حيث اتفق حزبا الوفد والأحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات ، فعقدا المؤتمرات والاجتماعات حيث توالت الخطب والبيانات لتوعية الشعب وتبصيره بما يدبر له فى الخفاء ، لمكاسبه بالاعتداء عليها وعلى حريته ـ كما أصدر حزبا الوفد والأحرار قرارات بعدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخابات الجديدين .

ـ مرحلة وعى شعبى ..

على أثر ذلك ، **تجاوب كثير من العمد والمشايخ فى شتى أنحاء البلاد مع نداءات حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ، فقدم كثير منهم استقالاتهم فقامت وزارة الداخلية بمطاردتهم واستخدام أساليب التعسف والعنف معهم ، ورغم ذلك استمرت وتزايدت الاستقالات فاعتبرتهم الوزارة مخلين بواجبات وظائفهم واحالتهم للمؤاخذة وللمحاكمة أمام لجان الشياخات ومجالس التاديب وأصدرت ضدهم الأحكام الجائرة القاسية بالغرامات الفادحة لتعجيزهم** ، حيث صدر أحكام ـ فى يوم واحد ـ على ٢٤ عمدة وشيخ بلد من مديرية الدقهلية وحدها ، ورغم كل ذلك بلغت عدد الاستقالات أربعمائة استقالة تحديا لكل أساليب التهديد .

وتضامن حزبا الوفد والأحرار الدستوريين وتعاهدا على النضال لاعادة الحياة الدستورية ، **فعقدا ميثاقا قوميا** ـ فى ٣١ مارس ١٩٣١ ـ **قررا فيه :**

١ ـ مقاطعة أى من الانتخابات فى ظل دستور ١٩٣٠ .

٢ ـ تأليف جبهة وطنية موحدة لاعادة الحياة الدستورية والنظام الدستورى طبقا لدستور ١٩٢٣ .

٣ ـ تنظيم زيارات مشتركة للأقاليم للدعوة ضد وزارة صدقى ونظامه وضد الانتخابات .

٤ ـ النضال حتى يعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة والسليمة ، فتتولى الأغلبية النيابية مقاليد شئون الحكم .

وقد قامت وزارة اسماعيل صدقى بمنع هذه الاجتماعات والمؤتمرات بالقوة حيث استعملت العنف حتى مع رئيسى حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ومع كبار رجال الحزبين ، ووقعت حوداث الشعب فى بنى سويف حيث قتل هناك سبعة من الأهالى ، كما منعت حكومة صدقى عقد المؤتمر الوطنى يوم ٨ مارس ١٩٣١ بالقوة ، فقام أعضاؤه برفع عرائض بقراراتهم واحتجاجهم ضد تصرفات الحكومة التعسفية والعنيفة الى الملك وأحاطوا بها علما ممثلى الدول الأجنبية .

ـ اجراء الانتخابات .. (٣١٦م)

وأجريت الانتخابات فى مايو ويونية ١٩٣١ ، وانفرد حزب الشعب ـ حزب حكومة اسماعيل صدقى ـ فى الميدان ـ حيث قاطع حزبا الوفد والأحرار الدستوريين هذه الانتخابات ـ الا انه وللأسف اشترك الحزب الوطنى فى الانتخابات وكان الأجدر به أن يكون فى مقدمة صفوف المقاطعة ، وأجريت الانتخابات فى جو كله سخط شعبى ومظاهرات مضادة للحكومة حيث تساقط عدد كبير من القتلى والجرحى ، وحسب بيانات الحكومة ـ وهى غير صحيحة وأقل من الحقيقة بكثير ـ أنه قد قتل ثلاثة عشر فى القاهرة وسبعة عشر فى مديرية الدقهلية كما قتل مساعد حكمدارها ، وقتل ستة من الأهالى فى ميت غمر وعشرة من أهالى مركز المنصورة وواحد فى شبين القناطر وواحد فى حلوان وغلام فى زفتى ، وقد اعتقلت الحكومة كثيرا من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات والفئات .

(٣١٦ مكرر) نفس المصدر السابق ، ص ١٥٠ الى ص ١٥٢ .

ـ واجتمع البرلمان .. (٢٠ يونية ١٩٣١)

كان من أسوأ ما اتخذه هذا البرلمان من قرارات ـ ضد مصلحة البلاد ـ هو اقرار اتفاقية « واحة جغبوب » فى يونية ١٩٣٢ ، تلك الاتفاقية التى سبق ووقعها زيوار باشا فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ والتى بموجبها تنازلت الحكومة المصرية عن هذه الواحة للحكومة الايطالية ـ بمباركة انجلترا ـ حيث كانت ليبيا خاضعة للاستعمار الايطالى ، رغم أن البرلمانات المتتابعة على مدى سنوات ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٣٠ كانت قد امتنعت عن اقرار هذه الاتفاقية المجحفة لحق مصر باغتصاب قطعة من أرضها ، وفجأة يقر برلمان وحكومة اسماعيل صدقى هذه الاتفاقية ، كما يقر كثيرا من القوانين المقيدة للحريات وخاصة فى مجال الصحافة والنشر .

وتمادت حكومة اسماعيل صدقى فى التنكيل بالأحزاب والعمد والمشايخ المعارضين وبالشعب الساخط ، وكانت نتيجة ذلك أن تصاعدت حركات (٣١٧) المقاومة الشعبية كمظهر من مظاهر نقمة الشعب على اسماعيل صدقى وحكومته ، ففى شهر يوليو ١٩٣١ أطلق مجهولان الرصاص على رئيس مجلس النواب محمد توفيق رفعت وألقيت قنبلة فى فناء وزارة الحقانية وانفجرت قنبلة أخرى فى دار علام باشا وكيل مجلس النواب ، كما عثر على قنبلة مشتعلة فى دار اسماعيل صدقى فى فبراير ١٩٣٢ ، وفى مايو ١٩٣٢ وضعت قنبلة بين قضبان السكة الحديد عند بلدة « طما » بمديرية سوهاج بغرض نسف القطار الذى كان يستقله اسماعيل صدقى ، وفى ديسمبر ١٩٣٢ عثر على قنبلة وضعت على سور مدرسة النهضة فى صباح اليوم الذى زار الملك فؤاد فيه المدرسة ، وفى نفس الشهر انفجرت قنبلة على مقربة من دار المندوب السامى البريطانى ، وفى يناير ١٩٣٣ عثر على قنبلة أمام مركز القيادة العامة للجيش البريطانى ، وفى مارس ١٩٣٣ انفجرت قنبلة على سور ثكنة قصر النيل وقنبلة أخرى على سور مدرسة انجليزية بمنيل الروضة ، وفى ابريل انفجرت قنبلة بجوار المحكمة المختلطة ، وفى مايو حاول محمد على الفلاح الاعتداء على حياة اسماعيل صدقى باطلاق الرصاص عليه من مسدس بمحطة العاصمة ، وفى يونية ١٩٣٣ انفجرت قنبلة فى شارع غمرة وأخرى على مقربة من سور وزارة الحربية .

---

(٣١٧) « فى أعقاب ثورة ١١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

معـــاناة الأغلبيـــة ..

ـ الأزمة الاقتصادية .. (٣١٧) ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٤ ..

كان عهد اسماعيل صدقي ـ حزبه وحكومته وبرلمانه ـ يتصف بسوء الطابع والحس على الأمة المصرية ، فقد ألمت بالبلاد أزمة اقتصـــادية طاحنه على مدى الفترة منذ أواخر عام ١٩٣٠ حتى أواخر عام ١٩٣٣(*) ، اذ هبطت اسعار محصـــول القطن هبوطا حادا وتبع ذلك هبوط أسعار المحاصيل الزراعية عامة ، فاشتد الضيق بالمزارعين وملاك العقارات الزراعية والفلاحين والمستأجرين ، وبالرغم من اشتداد الضائقة أمعنت الحكومة فى التعسف واستعمال القسوة فى تحصيل الضرائب مما اضطر الفلاحين الى بيع ممتلكاتهم من ماشية وزراعات وأثاث بيوتهم بأبخس الأثمان سدادا لمطالبات الحـكومة لهم بما فرضـته عليهم من ضرائب جزافية تعسـفية وتفاقمت الأزمة الاقتصادية فى البلاد بصفة عامة .

ـ معاناة الشعب من فساد الحكم ..

وكان اسلوب صدقي باشا في عدوانه على دستور ١٩٢٣ وتعطيله وابتداعه دستورا جديدا ١٩٣٠ واجراء انتخابات مزيفة انفرد فيها بحزبه ـ « الشعب » ـ سببا فى اندلاع المقاومة الشعبية لكل هذه التجاوزات والتصرفات الاستثنائية والتى واجهتها وزارة صدقي باشا بالامعان فى التنكيل والارهاب ، فتركت الحبل على الغارب للجهات الادارية فأعطتهم الحريه الكاملة وخولتهم حق التصرف فى مقدرات الرجال سواء كبار أعيان أو أعضاء برلمان أو سياسيين سابقين أو عمد أو مشايخ أو صحافة ، وأمعن رجال الادارة فى التمادى فى تجاوزاتهم ـ خاصة بعد أن انهالت عليهم الانعامات والمكافآت والترقيات نظير ارتكابهم أساليب العنف ، كما تمادى كبار المحاسيب فى الوزارات فى لفســاد والافســاد . فانتشر التلفيق والتزوير فى الأوراق الرسمية فاعتاد الموظفون على التزوير وفساد الضمائر واعتاد رجال البوليس والجيش أساليب التنكيل بكل معارض للحكومة وأبيح لهم القتل وسفك الدماء ، كما طغت سلطة رجال الادارة على سلطة النيابة العمومية ـ حتى أن وكيل نيابة المنيا أثناء قيامه بالتحقيق مساء ٢٧ مايو ١٩٣١ فى شكوى مقدمة من بعض الأهالى ضد رجال الادارة ، منعه مأمور المركز من الاستمرار فى التحقيق وأداء واجب وظيفته ، وكان لهذا التدخل ضجة كبيرة عمت أخبارها جميع أنحاء البلاد فازداد السخط الشعبى .

(٣١٧ مكرر) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(*) اشتهرت (بازمة سنة ٣٠) .

واختصت الوزارة أنصارها ومؤيديها المنفذين لسياستها الارهابية بالمزايا فمنحتهم صفقات من أملاك الحكومة مقابل ما كان يسمى – باستبدالهم لجزء من معاشاتهم – بما يعد مخالفة للوائح والقوانين المالية ، وظهرت فضائح هذه الصفقات فى عهد الوزارة التالية حيث ألغت بعضها وفصلت من الخدمة بعض الموظفين الذين رفضوا التنازل عن هذه الصفقات ٠

وكان من أبرز حوادث الفساد فى عهد صدقى باشا ، ما عرف بفظائع البدارى – أحد مراكز مديرية أسيوط – فقد قتل مأمور مركز البدارى فى مارس ١٩٣٢ نتيجة ارتكابه حوادث تعذيب بعض الأفراد ، مما جعل اثنين منهم يقتلونه انتقاما وحوكما أمام محكمة جنايات أسيوط حيث صدر الحكم على أحدهما بالاعدام وعلى الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة ،وعند نظر الطعن فى الحكم أمام محكمة النقض – برئاسة عبد العزيز فهمى باشا – أثبت فى حيثيات حكمة « أن رجال البوليس هم الذين ارتكبوا الجريمة فى هذا الحادث أساسا ، اذ أن من وقائعها ما هو جناية « هتك عرض » يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة حيث أنها من أشد المخازى اثارة للنفس الذى يؤدى الى الانتقام وبخاصة فى الصعيد، وأوصى باستخدام الرأفة مع المتهمين وناشد فى حكمه ولاة الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ القضائى ٠

واضطرت وزارة الحقانية الى وقف تنفيذ حكم الاعدام وكذلك الحكم الآخر واستبدلت هذين الحكمين بآخرين أخف ، وكان نتيجة لذلك أن استقال على ماهر باشا وعبد الفتاح يحيى باشا من الوزارة ٠

واستمرت سياسة التعسف والتنكيل والفساد الادارى ، حيث كان من الأمثلة على ذلك حادث الرحمانية وما اتخذته السلطات الادارية فى مركز السنبلاوين من التعسف مع الشيخ طلبة صقر – بعد أن حاصر رجال البوليس البلدة وقبضوا على كثير من أهلها ، وفى النهاية أصدر القضاء حكمه ببراءة الشيخ طلبة صقر مما نسب اليه من مخالفات ظلما ادعتها عليه جهة الادارة افتراء وبهتانا ٠

– استغلال الأقلية للأغلبية ٠٠ ولأى مدى كانت السياسة البريطانية هى المسيطرة ٠٠٠

نظرا لعدم احترام الملك والساسة وبعض أعضاء الأحزاب المصريين لأنفسهم ، فقد أخذت دار المندوب السامى البريطانى تتمادى فى سيطرتها على الأمور السياسية فى البلاد وتتدخل بأسلوب جديد تحت ستار خداع المصريين بحجة الحياد ، وبعد أن تعود الملك والساسة والأحزاب الخضوع

والخنوع فقد قامت دار المندوب السامي البريطاني عن طريق عملائها من السياسيين - بعد أن تمادى صدقي باشا في تعسفه الذي ولد سخطا عاما قد ينتشر بشكل قد يضر الوجود البريطاني - فروجت بريطانيا من باب التشنيع فكرة أن صدقي باشا لم يفلح في ضم الأمة الى صفه ، وفي نفس الوقت كان السير برسي لورين يؤمن أن الوفد لا يجب أن ينفرد بالحكم اذا أجريت انتخابات حرة ، فلوحت السلطات البريطانية من باب اقلاق صدقي باشا بفكرة تشكيل وزارة ائتلافية من حزب الوفد والأحرار الدستوريين - خصوصا بعد تحالفهما ضد اسماعيل صدقي - ووعد السير/برسي أن يتدخل ويشير على الملك فؤاد - حلا للأزمة - بتأليف وزارة ائتلافية ، والانجليز طبقا لمخططهم كانوا يميلون الى هذا النوع من الوزارات في مصر ليضمنوا عدم استقرار الحكم الدستوري في مصر عن طريق عدم استمرارية أية وزارة في الحكم .

وبادر أعضاء حزب الأحرار الدستوريين للترويج للفكرة - الانجليزيه الخادعة - واستطاعوا بعد الاتصال بحزب الوفد - الحليف - أن يستقطبوا بل يستدرجوا بعض أعضائه من الشخصيات المتطلعة الى المناصب الوزارية واختصوهم بالاشتراك في تنفيذ هذا المخطط ، وياليتها كانت فكرة مصرية وطنية ولكنها كانت في حقيقة الأمر مخططا بريطانيا ، ولذلك وقف النحاس باشا - رئيس حزب الوفد - ضد الفكرة بصلابة وانضم اليه سكرتيره العام مكرم عبيد وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي متمسكين بالميثاق الذي أعلنه حزبا الوفد والأحرار الدستوريين في ٣١ مارس ١٩٣١ ، بأن تأليف الوزارة يجب أن يكون بعد اجراء انتخابات نزيهة سليمة من التزييف وعلى أساس دستور ١٩٢٣ وعلى أن يؤلفها حزب الأغلبية (وليس وزارة ائتلافية) .

وحدث انشقاق داخل المؤسسة الوطنية الأصلية - حزب الوفد - نتيجة لهذا الخلاف ، فأصدر النحاس باشا في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ بيانا اعتبر فيه مسلك الأعضاء السبعة خروجا على مبادىء حزب الوفد وانفصالا عنه وكانوا : « حمد الباسل ، مراد الشريعي ، علوى الجزار ، فخرى عبد النور ، عطا عفيفي ، راغب اسكندر وسلامة ميخائيل - وكان الثامن على الشمسي » ، وأطلق عليهم النحاس باشا اسم « حزب السبعة ونصف » - لأن على الشمسي كان قصير القامة فاعتبره نصف عضو ، ورويجت هذه السخرية بين صفوف الشعب المصري - الذي كان يعى كل كبيرة وصغيرة من تصرفات هؤلاء الساسة - ، وبذلك يظهر بوضوح مدى مقدرة المندوب السامي البريطاني السير برسي لورين على التدخل في صميم السياسة المصرية بعد أن هانت الأمور على الملك والساسة والأحزاب ، وفي هذه

الواقعة تسجيل صادق لمدى ما كان ـ يعانيه الشعب المصرى من هؤلاء الحكام ٠

ـ نقل سير برسى لورين ٠٠ (أغسطس ١٩٣٣)

بعد أن استنفدت الحكومة البريطانية أغراضهـا من سياسة السير برسى لورين ـ التى جعلته المتصرف القوى فى شئون مصر متخطيا الملك والوزارة ومن خلف ستار بحجة اعلانه الحياد ـ قامت بنقله تمهيدا لتغيير أسلوب السياسـة البريطانيـة بعد تعيين آخر يكلف باستكمال المخطط البريطانى حسب المرحلة الجديدة ٠

ـ محادثات صدقى وسيمون ٠٠ (٢١ سبتمبر ١٩٣٢) (*)

فى فترة شعر صدقى باشا بأن مركزه لدى وزارة الخارجية البريطانية غير واضح وأراد أن يستوثق من رضاء الحكومة البريطانية عن النظام فى مصر ، ونظرا لأنه كان واثقـا من أن أى رئيس وزارة مصرية اذا أجرى مفاوضات مع الانجليز ستنتهى بالتشدد البريطانى الذى لا يرضى عنه الشعب المصرى ومؤسساته الوطنيـة ، فمآله الى الاستقالة أو الاقالة ، ولحرصه الشديد على البقاء فى الحكم لأطول مدة ممكنة ، فقد اضطر الى استخدام لعبة الاتصال للتفاوض فقط لغرض فى نفسه ، وفعلا طلب صدقى باشا من حافظ عفيفى وزير مصر المفوض فى لندن أن يهيىء له مقابلة مع السير جون سيمون ـ وزير خارجية انجلترا ـ للتحدث معه فى امكان استئناف المفاوضـات ، وتمت المقابلة فى « جنيف » يـوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ على مأدبة عشاء أقامها صـدقى باشا للسير جون سيمون ، ولم يكن الاجتماع ـ حتى من الناحية الشكلية ـ فيه أية دلالة على الجدية فى التفاوض ، لأن وزير الخارجية البريطانية كان يدرك تماما أن صدقى باشا لا يهمه من هذا اللقاء الا الاطمئنان على استقرار وزارته ، فأعرب له عن سروره للتعرف به وامتدح صفاته كرجل ادارى أمكنه اعادة النظام فى بلده مما كان وصله كمعلومات من المندوب السامى البريطانى فى مصر السير برسى لورين ، وكان وزير الخارجية البريطانية صريحا معه حيث قال له : « لقد تحدثوا فعلا فى لندن عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا » ، ثم ذكر له تحفظات بريطانيا اذا سمحت الظروف بالتفاوض وهى نفس التحفظات السابق التأكيد عليها فى جميع المفاوضات السابقة وهى ضرورة الوجود العسكرى البريطانى فى الأراضى المصرية وأن السودان سيبقى كما هو تحت الحكم البريطانى الكامل دون أى وجود مصرى أو أى حق لمصر فيه ، وطلب صدقى باشا من سير جون

(★) نفس المصدر السابق ، ص ١٦٣ ٠

سيمون أن تصدر الحكومة البريطانية بيانا رسميا تقبل فيه مبدأ استئناف المفاوضات مع حكومة صدقى باشا ، ووعده سير جون بأن يتباحث فى هذا الأمر مع رئيس الوزراء البريطانى ولكنه لم ينفذ ذلك ، وحرر صدقى باشا محضرا بالمقابلة وانتهت هذه المقابلة وما بعدها عند هذا الحد حيث لم يصدر التبليغ أو البيان الذى كان ينشده صدقى باشا من انجلترا ٠

وهكذا وصلت حالة العمل الوطنى الى الحضيض وأصبح رجال السياسة المصريون يستجدون التفاوض من انجلترا وليس العكس كما تعودوا كرؤساء وزارات يستجدون أيضا مجرد رضاء المندوب السامى البريطانى وينشدون تأييد حكومة انجلترا لهم فى معاملتهم القاسية والمتعسفة ضد شعب بلادهم ٠

ــ استقالة صدقى باشا ٠٠ (سبتمبر ١٩٣٣)

قدم صدقى باشا استقالته الى الملك فؤاد فى يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ــ على أمل أن يكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة أو على الأقل تشكيل وزارة من حزب الشعب ــ حزبه ذو الأغلبية البرلمانية المزيفة والخاضع تماما لارادته ــ كما كان يتخيل ٠

ولكن الملك فؤاد قبل استقالته يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ ، وبذلك أسدل الستار على مسرحية السياسة المصرية الغاشمة ، وكان محرك خيوط اللعبة المسرحية هو الملك فؤاد ، وبشكل أو بآخر السلطة البريطانية ٠

ــ تأليف وزارة عبد الفتاح يحيى (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣)

تألفت وزارة عبد الفتاح يحيى باشا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ ــ والذى خلف اسماعيل صدقى أيضا فى رئاسة حزب الشعب ــ وهو اسكندرى الأصل(٣١٨) حيث ولد بمدينة الاسكندرية ــ درس القانون ومارس وظيفة القضاء وأخيرا دخل مجال العمل السياسى عن طريق اختياره وزيرا فى وزارة اسماعيل صدقى وكان قد استقال من الوزارة مع على ماهر باشا احتجاجا على تصرفات الوزارة فى حادث البدارى ، وهو رجل ارستقراطى الخلق شديد الولاء للملك ، وتألفت الوزارة بمرسوم ملكى برئاسته حال سفره خارج البلاد ، وقام الملك فؤاد بتشكيل واختيار الوزراء له ، وبلغ من شدة ولائه للملك أن جعل الوزراء يحلفون اليمين بالولاء والطاعة للملك وليس للبلاد ولا للدستور ، وكان اختيار الملك فؤاد (٣١٩) لعبد الفتاح

---

(٣١٨) « عشت حياتى بين هؤلاء » ــ للأستاذ محمد فرغلى باشا ــ ص ٥٥ ٠

(٣١٩) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ــ للأستاذ الرافعى ــ الجزء الثانى ــ ص ١٨١ ٠

يحيى عقب استقالته من وزارة اسماعيل صدقي يعني أن اسماعيل صدقي أصبح غير مرغوب فيه من جانب السراى ، وتشكلت الوزارة على أساس دستور ١٩٣٠ - دستور اسماعيل صدقي - وكان بها وزيران من حزب الشعب هما ابراهيم فهمي كريم وعلى المنزلاوى ، وتعتبر هذه النسبة متواضعة جدا حيث كان حزب الشعب حائزا على الأغلبية الساحقة - الزائفة - وهذا ما جعل اسماعيل صدقى مقرا هذا من الملك الذى اختار بنفسه الوزراء فى التشكيل الوزارى الجديد ، وهذا أيضا دليل على امعان الملك وتعمده فى اذلال حتى رؤساء الوزارات - مهما كانت سابق خدماتهم له وتظاهرهم بالولاء الكامل له - وهكذا شهدت البلاد مرحلة جديدة من مراحل مهزلة الحياة السياسية تلاعبا بمبادىء - أى دستور - والمستهينة كلية بالكرامة البعيدة كل البعد عن الاستقامة والنزاهة ، وبطبيعة الحال انعكست كل هذه السلبيات وكان لها أبلغ الأثر على الشعب المصرى ، فازداد سخطه وقامت الصحافة الوطنية بدورها النشيط كاملا فى توعية الشعب بأبعاد هذا التدهور الأخلاقى وبما ابتلى به هذا الشعب من وزراء طالما تعودوا على ابتلاع واستساغة الاهانات - سواء من السلطة البريطانية أو من الملك فؤاد - الذى أصبح لا يهمه حتى الحفاظ حتى على كرامته أمام الانجليز ما دام يحقق لنفسه مزيدا من السلطة والتسلط .

- المندوب السامى البريطانى .. « الجديد » ..

رحل المندوب السامى البريطانى « السير برسى لورين » عن مصر فى أواخر عام ١٩٣٣ ، وأعلنت الحكومة البريطانية عن تعيين « السير مايلز لامبسون » (٣٢٠) بدلا منه - وكان المندوب السامى يشغل ذات المنصب قبل ذلك مباشرة فى الصين ، حيث نجح هناك فى عقد معاهدة بين الصين وانجلترا أنهت الخلافات التى كانت قائمة بينهما ، وجاء تعيينه بمثابة اتجاه جديد لسياسة الحكومة البريطانية فى مصر - وتمهيدا لعقد معاهدة بين انجلترا ومصر بأى ثمن وبأية صورة ، وتزوج بعد وصوله الى مصر مباشرة (يناير ١٩٣٤) من فتاة ايطالية جميلة تصغره بأكثر من ٢٥ عاما ، وسافر ليقضى أجازة قبل أن يعود الى مصر ليلعب دورا من أخطر الأدوار فى حياة مصر كلها بل وفى حياة الملك فؤاد ورجال السياسة وفى صنع الأحداث الجديدة .

- أزمة بين المندوب السامى البريطانى الجديد ورئيس الوزراء المصرى ..

عندما حضر المندوب السامى البريطانى الجديد «السير مايلز لامبسون» الى مصر ، حيث وصل اليها بطريق البحر واستقل قطارا خاصا من مدينة

---

(٣٢٠) « عشت حياتى مع هؤلاء » - للاستاذ محمد فرغلى باشا - ص ٥٤ ، ٥٥ .

« بورسعيد » (٣٢١) الى محطة مصر ، وكان فى استقباله بالمحطة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء ــ بصفته وزيرا للخارجية ــ وكان البروتوكول المعمول به يقضى بأنه بعد وصول المندوب السامى الى مقره أن يقوم بزيارة لرئيس الوزراء فى مكتبه ، ثم يقوم رئيس الوزراء برد هذه الزيارة ، ولكن السير مايلز لامبسون اظهارا منه للعجرفة والغطرسة البريطانية الاستعمارية ــ تعمد ممارسة هذا النوع من العجرفة على رئيس الوزراء المصرى ويقوم بزيارته بمكتبه بل طلب بأن يبادر رئيس الوزراء المصرى ويقوم بزيارته فى مقره بدار المندوب السامى البريطانى ، ولكن عبد الفتاح يحيى باشا رفض تنفيذ هذا الوضع ــ المخالف للبروتوكول ــ وحدثت أزمة أدت الى تدخل الملك فؤاد شخصيا لحلها ، وعند زيارة المندوب السامى للملك فى قصره ، طلب منه الملك أن يؤجل هذا التمسك البريطانى لحين عودة الملك من لندن فى سفره القريب ويقوم رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا بزيارة المندوب السامى « سير لامبسون » أولا بعد وصوله ــ بصفته وزيرا للخارجية ــ ، وكانت هذه الحلول للأزمة المهينة لكل الأطراف المصرية مجالا جديدا للسخط الشعبى الذى اعتبر أن كرامة الملك والوزراء من كرامة الأمة ، وأن المندوب السامى يمارس هذا الاسلوب تلذذا بالنيل من كرامة مصر وشعبها ، وكان السخط الشعبى على الملك أعظم لأن الشعب اعتبر قيام الملك بهذه الوساطة ــ المهينة ــ مذلة له ولرئيس وزرائه وللبلاد عامة ، وكل هذه التصرفات كان الشعب المصرى يعيها تماما ويسجلها فى ذاكرة التاريخ كشجب لها ودفعا له للتذمر والثورة ــ على هذه الأوضاع المخزية ــ وقت اللزوم ، ولم يكن تسجيلها على سبيل الطرائف والذكريات لبعاد سردها للتسلية والترفيه ٠

ــ مرض الملك أحمد فؤاد ٠٠

كان الملك فؤاد خلال شهر أكتوبر ١٩٣٣ ، وقد بدأ يفقد حيويته وبدأت حالته الصحية فى التدهور ، فاتجهت الأنظار الى ولى عهده « فاروق » ــ وكان وقتها صبيا عمره أربعة عشر عاما ، فأشار المندوب السامى البريطانى (٣٢٢) السير لامبسون على الملك فؤاد بضرورة سفر ولى عهده « فاروق » الى لندن لاستكمال تعليمه ، ولغرض دفين فى نفس لامبسون ــ ليتشرب الأمير « فاروق » بالتقاليد البريطانية ، ويسافر الأمير فاروق الى لندن وبصحبته أمينه « أحمد محمد حسنين باشا » ومدرسه العسكرى « عزيز المصرى » ٠

---

(٣٢١) المصدر السابق ٠

(٣٢٢) « عشت حياتى مع هؤلاء » ــ للأستاذ محمد فرغلى باشا ــ ص ٥٦ ٠

قام المندوب السامى البريطانى بتوجيه الدعوة الى رؤساء وزارات مصر السابقين وقادة الأحزاب السياسية وكبار ساستها الى حفل للتعارف وذهب الجميع لحضور الحفل دون أن يتخلف منهم أحد ٠

وبعد أيام قليلة من تشكيل الوزارة الجديدة ، نثار أزمة أخرى وكانت تتعلق بنزاهة وزير الأشغال عبد العظيم راشد باشا ، وكانت محل اهتمام الرأى العام لأن الوزير كان قد عهد ببعض المقاولات الى أحمد عبود باشا لتنفيذها بالمخالفة لبعض القوانين ، وتسربت الى الصحف هذه الأنباء عن هذا الموضوع بتفاصيله ، وأحيل الموضوع الى النيابة العمومية والى القضاء وعلقت الشبهات بوزارة الأشغال وبالتالى بالوزارة كلها متضامنة ، وبدأ أول تدخل مباشر من المندوب السامى لدى الملك فؤاد الذى ضغط بدوره هو الآخر على رئيس الوزراء فقدم استقالته مسجلا فيها أنه « استقالة تحقيقا لرغبة الحكومة البريطانية ودون تفريط فى حقوق البلاد » ٠

ـ استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى ٠٠ وتأليف وزارة نسيم باشا (٣٢٣)٠٠

قدم عبد الفتاح يحيى باشا استقالته فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ـ بخطاب سجل فيه على نفسه وعلى ملكه وعلى بلده المهانة التى لحقتهم من تدخل المندوب السامى البريطانى ـ وقبل الملك الاستقالة فى ١٤ نوفمبر ، وعهد فى ذات اليوم الى محمد توفيق نسيم باشا بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها يوم ١٥ نوفمبر واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية الى جانب رئاسته للوزارة ، وكانت وزارة محايدة ٠

وكان محمد توفيق نسيم من فريق مدرسة (٣٢٤) الانتهـــازية الوصولية فى مصر ، حيث أحسن الملك فؤاد استخدام هذا الفريق عند اللزوم ، وهم بالاضافة الى محمد توفيق نسيم كان كل من أحمد مظلوم ويوسف وهبة ومحمد سعيد وغيرهم وكانوا من محتكرى المناصب ، وكانت أنظار الملك فؤاد تقع عليهم دائما عند الحاجة ، وكان نسيم باشا يستغل صلة النسب مع سعد زغلول باشا حيث كانت شقيقة نسيم باشا زوجة لفتحى زغلول شقيق الزعيم سعد زغلول ، وكان أول عمل له كسب ثقة حزب الوفد ـ والذى درج منذ أيام سعد زغلول على التمسح بحزب الوفد ـ وكذلك متوهما لأجل كسب احترام الرأى العام ، فقد قام محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء باعلان الغاء دستور ١٩٣٠ وذلك فى ٣٠ نوفمبر

---

(٣٢٣) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للاستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ١٩٠ ٠

(٣٢٤) المجلد الثانى عشر للأستاذ العقاد ، من ص ٤٣٠ الى ص ٤٣٢ ٠

١٩٣٤ ، واستصدر بذلك أمرا ملكيا (٣٢٥) وأيضا بحل مجلسى الشيوخ والنواب القائمين على أساسه ولكنه لم يضمن هذا الأمر الملكى اعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ــ لأن ذلك كان يقتضى منه ومن الملك أخذ موافقة المندوب السامى البريطانى ــ ، وأخذت وزارة نسيم فى معالجة الجراح التى أحدثتها وزارة صدقى باشا ، وكانت صحة (٣٢٦) الملك فؤاد فى هذه الفترة آخذة فى التدهور ، وتدخل المندوب السامى البريطانى وفرض تعيين أحمد زيوار باشا فى منصب رئيس الديوان الملكى الذى كان شاغرا ، وبمرور الوقت تزايد الالحاح الشعبى على طلب اعادة دستور ١٩٢٣ على صفحات صحف حزب الوفد وصحيفة حزب الأحرار الدستوريين ، ولم يستجب نسيم باشا لذلك مما أطلق العنان لرواج أخبار بأن وزارة نسيم باشا تفكر فى وضع دستور جديد يكون وسطا بين دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ ، وفى أواخر عام ١٩٣٥ نشرت الصحف الأجنبية والمصرية تصريحا لوزير خارجية بريطانيا « السير صموئيل هور » قال فيه : « ان بريطانيا لا تمانع فى عودة الحياة الدستورية الى مصر وأن الممارسة أثبتت أن دستور ٢٣ ودستور ١٩٣٠ غير صالحين » ، وأحدث هذا التصريح هياجا فى النفوس فغير حزب الوفد موقفه من مؤازرة نسيم باشا وأخذت صحفه تلمح بوجوب تخلى الوزارة عن الحكم وكذلك فعلت صحيفة السياسة التى اتهمت (٣٢٧) الوزارة بأنها تنفذ السياسة التى يمليها المندوب السامى البريطانى ، وعمت المظاهرات وامتدت المطالبة باستقالة الوزارة الى الجماهير فانطلقت المظاهرات وانتشرت فى أنحاء كثيرة من البلاد هاتفة ضد نسيم باشا وأطلقت عليه تهكما « يا نسيم يا أبو عقل تخين » واشتبكت قوات الأمن مع الشعب وكان نتيجة ذلك وفاة أحد طلبة الجامعة على كوبرى عباس بعد أن حاصرته قوات الأمن وأطلقت عليه الرصاص وفى هذه الظروف الوطنية تكون تنظيم وطنى من الطلبة والعمال وأخذ يمارس ضغطا على الأحزاب لنبذ الخلافات .

---

(٣٢٥) « عشت حياتى بين هؤلاء » ــ للاستاذ محمد فرغلى باشا ــ ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٣٢٦) المصدر السابق ــ ص ٦٢ .

(٣٢٧) « عشت حياتى بين هؤلاء » ــ للاستاذ محمد فرغلى باشا ــ ص ٦٢ ، ٦٣ .

مرحلة صحوة المؤسسة الوطنية
والعمل الايجابى

ـ تشكيل جبهة وطنية (٣٢٨) ٠٠

فى هذه الفترة الحرجة وبضغط من تنظيم الطلبة والعمال تشكلت جبهه وطنية من حزب الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين وحزب الشعب وحزب الاتحاد بالاضافة الى بعض رؤساء الوزارات السابقين والمستقلين ، وقد قوبل تشكيل هذه الجبهة الوطنية بابتهاج شعبى لا حدود له ، واختيرت لجنة لوضع صيغة الخطاب ـ الذى اتفقت اللجنة على رفعه الى الملك فؤاد وتكونت من : « مكرم عبيد عن الوفد ، عبد الرحمن الرافعى عن الحزب الوطنى ، محمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين ، أحمد كامل عن حزب الشعب ، وحلمى عيسى عن حزب الاتحاد » ، وطالبوا فى هذا الخطاب بعودة دستور ١٩٢٣ ، ثم تم تحرير خطاب آخر الى المندوب السامى البريطانى طالبوا فيه باستئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا لتحقيق الاستقلال الكامل والعمل على الغاء الامتيازات الموجودة داخل مصر بجانب ادارة الأمن العام والعمل على اقامة قوة دفاع مصرية صالحة للذود عن البلاد والسماح لمصر بالاشتراك فى الحلبة الدولية ودخولها عصبة الأمم ، ولمحت الجبهة فى خطابها الى احتمال نشوب الحرب وخاصة بعد النزاع بين الحبشة وايطاليا مما يدعو الى وجوب المسارعة الى عقد المعاهدة استعدادا لأى احتمالات بنشوب حرب دولية ، ووقع على هذا الخطاب كل من : « مصطفى النحاس ، محمد محمود ، اسماعيل صدقى ، حمد الباسل ، يحيى ابراهيم ، عبد الفتاح يحيى ، حافظ عفيفى » ٠

ـ عودة دستور ١٩٢٣ ٠٠ (١٢ ديسمبر ١٩٣٥)

وأخيرا ، صدر مرسوم ملكى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بعودة العمل بدستور ١٩٢٣ ، وقوبل هذا المرسوم الملكى بالفرح والبهجة وتجدد الأمل خاصة بعد تكوين الجبهة الوطنية ، وكان صدور المرسوم الملكى فى نفس اليوم الذى تسلم فيه على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى خطاب الجبهة الوطنية ٠

---

(٣٢٨) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ من ص ٢٠٣ الى ص ٢٠٥ ٠

ـ من المآخذ على وزارة توفيق نسيم باشا (٣٢٩)

١ ـ أنشئت وزارة التجارة والصناعة فى عهد وزارة نسيم باشا ، واقترن ذلك بتعيين خبير فنى بريطانى بعقد لمدة ثلاث سنوات بمرتب كبير جدا ، وكان له بموجب العقد حق الاتصال المباشر بالوزير ، فأعاد ذلك الى الأذهان عصر السيطرة البريطانية على الوزارات المصرية ، وقد قوبل هذا الموقف على هذا النحو بالسخط والاستنكار ٠

٢ ـ قامت وزارة نسيم باشا بتجديد عقود العمل لكثير من الموظفين البريطانيين بل وتعيين طائفة جديدة منهم فى الوظائف الحكومية ٠

٣ ـ قامت وزارة نسيم باشا ـ وبتوجيه من المندوب السامى البريطانى ـ بوضع قيود ورسوم جمركية باهظة على السلع اليابانية التى كانت تنافس مثيلتها من السلع البريطانية ، وذلك ضمانا لمصلحة التجارة البريطانية ورواج سلعها التى كانت أسعارها تتفوق ارتفاعا عن أسعار السلع اليابانية بمراحل ٠

ـ استقالة وزارة نسيم ٠٠ (٢٢ يناير ١٩٣٦) :

بعد أن صدر المرسوم الملكى باعادة العمل بدستور ١٩٢٣ ، أخذت وزارة نسيم باشا فى الاعداد لاجراء الانتخابات العامة طبقا للقانون القديم الصادر فى عام ١٩٢٤ بالانتخاب المباشر وليس على مرحلتين وأصدرت الوزارة فى ١٩ ديسمبر١٩٣٥ قانونا للانتخاب على هذا الأساس وانتهزت الأحزاب المؤتلفة الفرصة خصوصا بعد أن وصل لمصر ما يفيد موافقة الحكومة البريطانية على التفاوض لعقد معاهدة ونادت هذه الأحزاب بضرورة تنحية وزارة نسيم بحجة أنها لا تضمن حيادها فى اجراء الانتخابات ، وازاء كل ذلك بالاضافة الى الرغبة الملكية فقد اضطر نسيم باشا الى تقديم استقالته فى ٢٢ يناير ١٩٣٦ وقبلها الملك يوم ٣٠ يناير ٠

ـ تأليف وزارة على ماهر باشا ٠٠ (٣٠ يناير ١٩٣٦) :

بذل الملك فؤاد محاولات منذ قدم نسيم باشا استقالته لأجل تأليف وزارة ائتلافية وتحمس لهذا الرأى طلاب المناصب من أحزاب الأحرار والشعب والاتحاد ولكن عارض ذلك بشدة حزب الوفد وبالذات مصطفى النحاس وتمسك بما اتفق عليه فى الميثاق الوطنى بضرورة أن يؤلف الحزب ـ الذى يحوز الأغلبية فى الانتخابات ـ الوزارة ورفض أن تكون

(٣٢٩) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للاستاذ الرافعى ـ الجزء الثانى ـ ص ١٩٤ ، ١٩٥ ٠

الوزارة التى تعقب وزارة نسيم وزارة ائتلافية ، وازاء كل ذلك عهد الملك فؤاد الى على ماهر ـ وكان رئيسا للديوان الملكى ـ بأن يؤلف الوزارة فألفها فى ٣٠ يناير ١٩٣٦، وهى وزارة محايدة ليس فيها أى من أعضاء الأحزاب وكانت مهمتها اجراء انتخابات حرة دون أى تدخل من الحكومة ٠

ـ تأليف وفد المفاوضات :

وعقب ذلك وطبقا لما طالبت به الجبهة الوطنية ما عدا الحزب الوطنى بمفاوضة الحكومة البريطانية لعقد معاهدة معها على أساس مشروع مفاوضات هندرش / النحاس سنة ١٩٣٠ ، فقد صدر المرسوم الملكى فى ١٣ فبراير ١٩٣٦ بتعيين وفد المفاوضات مشكلا من : « مصطفى النحاس (رئيسا) ـ محمد محمود ـ اسماعيل صدقى ـ عبد الفتاح يحيى ـ واصف بطرس غالى ـ أحمد ماهر ـ على الشمسى ـ محمود فهمى النقراشى ـ أحمد حمدى سيف النصر » ٠٠٠ سبعة منهم أعضاء من حزب الوفد وعضو من كل من الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد وثلاثة أعضاء من المستقلين ٠

ـ وفاة الملك فؤاد ٠٠ (٢٨ ابريل ١٩٣٦) :

كان الملك بالاسكندرية ـ بعد أن تحسنت صحته بعض الشىء ـ وفجأة اشتد عليه المرض حيث توفى يوم ٢٨ ابريل ١٩٣٦ ـ فى قصر القبة ـ وفى بيان نعى مجلس الوزراء له ، نادى ب « فاروق » ملكا لمصر ـ وأصدر مجلس الوزراء بيانا آخر تولى بموجبه مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية باسم « الأمة المصرية » ـ حتى يحين الوقت الذى يجب عليه أن يسلم مقاليد السلطة الى مجلس وصاية ، وكان فاروق فى السابعة عشرة من عمره وكان لم يزل فى انجلترا يتلقى العلم ، فعاد الى مصر حيث وصل الى ميناء الاسكندرية يوم ٦ مايو ١٩٣٦ وقد كانت الأمة تأمل منه الخير فقابلته بالبشر والحفاوة ٠

« مرحلة تسليم المكاسب للشعب »

ـ الانتخابات البرلمانية :

جرت الانتخابات حرة ابتداء من ٢ مايو ١٩٣٦ وتمت بسرعة بهدف تنفيذ المادة (٥٢) من الدستور التى توجب اجتماع البرلمان بمجلسيه أثر وفاة الملك فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، وكان حزب الوفد قد حاز على الأغلبية البرلمانية الانتخابات ٠

ـــ اجتماع البرلمان ... (٨ مايو ١٩٣٦) :

وتم اجتماع البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر ـ يوم٨ مايو١٩٣٦ ـ أعلن فى نفس اليوم المناداة بـ « فاروق » ملكا على مصر ـ ورفعت الجلسة، ثم أعيدت وفتح المظروف المحتوى على وثيقة الوصاية على العرش التى حررها الملك فؤاد قبل وفاته بفترة طويلة (فى ١ ٢يونية ١٩٢٢) ، وكانت تتضمن اختياره : محمد توفيق نسيم ـ عدلى يكن ـ محمود فخرى أوصياء على العرش ، وكان أحدهم ـ عدلى يكن ـ قد توفى ، ولم يأخذ البرلمان بهذا التشكيل وقرر بالاجماع تأليف مجلس وصاية على العرش من كل من : الأمير محمد على وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبرى ، وكان هذا التشكيل وفقا لما اتفقت عليه الأحزاب .

ـــ تأليف وزارة النحاس الثالثة .. (١٠ مايو ١٩٣٦):

على أثر انتهاء جلسة مؤتمر البرلمان وبعد اعلان مجلس الوصاية وحيث أسفرت الانتخابات عن الأغلبية لحزب الوفد ، فقد عهد الأوصياء على العرش فى ٩ مايو ١٩٣٦ الى مصطفى النحاس بتأليف الوزارة الجديدة، فألفها يوم ١٠ مايو ١٩٣٦ ـ وكانت وزارته الثالثة ـ حيث تشكلت من : « مصطفى النحاس لرئاسة الوزارة ووزيرا للداخلية وللصحة ـ واصف بطرس غالى للخارجية ـ عثمان محرم للأشغال ـ محمد صفوت للأوقاف ـ مكرم عبيد للمالية ـ محمود فهمى النقراشى للمواصلات ـ أحمد حمدى سيف النصر للزراعة ـ محمود غالب للحقانية ـ على فهمى للحربية ـ عبد السلام فهمى جمعه للتجارة والصناعة ـ على زكى العرابى للمعارف » ـ وجميعهم كانوا من حزب الوفد ـ وجاء فى خطاب النحاس باشا الى مجلس الوصاية بتأليف الوزارة ـ أن برنامج وزارته الذى سيقدمه للبرلمان هو : « تحقيق الاستقلال بابرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة والعمل على صيانة الدستور » .

ـــ افتتاح البرلمان :

وتم افتتاح البرلمان يوم ٢٢ مايو ١٩٣٦ وحضر الأوصياء على العرش جلسة الافتتاح وألقى النحاس باشا خطبته وانتخب أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب وعين محمد توفيق نسيم لمجلس الشيوخ ـ الا أنه اعتذر حيث كان مستاء من تخطى البرلمان له فى تعيين مجلس الوصاية على العرش بدونه ـ بالرغم من أن الملك فؤاد كان قد اختاره فى وثيقة الوصاية، ولذلك فقد صار تعيين محمود بسيونى رئيسا لمجلس الشيوخ .

— تولية الملك فاروق سلطاته الدستورية .. (٢٩ يوليو ١٩٣٧) :

أتم الملك فاروق سن الثمانى عشرة عاما هجرية يوم الخميس ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، فانتهت مدة ومهمة مجلس الوصاية وتولى الملك فاروق سلطاته الدستورية منذ ذلك اليوم وأقسم اليمين الدستورى أمام البرلمان فى ذات اليوم — ونصه : « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

— مفاوضات النحاس باشا ومايلزلامبسون :

بدأت المفاوضات بين الجانب المصرى برئاسة النحاس باشا وبين الجانب البريطانى برئاسة (٣٣٠) سير مايلزلامبسون المندوب السامى منذ أواخر أيام الملك فؤاد وبدأت فى القاهرة يوم ٢ مارس ١٩٣٦ ثم انتقلت الى الاسكندرية فى قصر أنطونيادس فى أواخر يوليو ١٩٣٦ .

وبعد عودة الحياة البرلمانية تحسنت الظروف السياسية وكان رئيس الجانب المصرى فى (٣٣١) المفاوضات هو نفس رئيس الحكومة المصرية وهى حكومة حائزة على الأغلبية البرلمانية وبالتالى مؤيدة من الشعب المصرى تأييدا أكسبها الشرعية أما وفد المفاوضات نفسه فكان مشكلا من باقى الأحزاب ومن كفاءات مصرية فكان ممثلا تمثيلا كاملا لا مجال لأى مطعن عليه من حكومة بريطانيا بالاضافة الى اختفاء الملك فؤاد من الميدان السياسى المصرى بوفاته وهو الذى كان من أخطر المناوئين لحزب الوفد — صاحب الأغلبية البرلمانية — ، وكان هناك مجلس وصاية على العرش مكان الملك وهو مجلس صورى مهمته مؤقتة لحين تسلم الملك الجديد — فاروق — سلطاته ، ولكل ذلك فقد كان الجو مهيأ لأحراز تقدم فى المفاوضات وخاصة وأن الظروف الدولية كانت تملى على بريطانيا ذلك ، ورغم كل ذلك أيضا فقد كانت تواجه المفاوضات مساومات عديدة من الجانب البريطانى ، فكانت أهم المشكلات فى المفاوضات هى :

١ — وضع القوات البريطانية باحتلالها للأراضى المصرية .

٢ — العلاقات بين مصر وبريطانيا فى حالتى السلم والحرب .

٣ — وضع الجيش المصرى المتطلع للتطور كما وكيفا من ناحية قوة تسليحه وحجم قواته .

٤ — الوضع فى السودان .

٥ — الامتيازات والاحتكارات الأجنبية داخل مصر .

---

(٣٣٠) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » — للأستاذ الرافعى — ج ٣ — ص ١٨ .

(٣٣١) « عشت حياتى بين هؤلاء » — للأستاذ محمد فرغلى (باشا) — ص ٦٥ .

ــ مشروع المعاهدة والتوقيع عليه .. (٢٦ أغسطس ١٩٣٦) :

وانتهت المفاوضات بوضع مشروع للمعاهدة وتم التوقيع عليه فى لندن (٣٣٢) يوم ٢٦ أغسطس (١) ١٩٣٦ ، وكان المشروع قد عرض على (٢) البرلمان وأبدى بعض أعضائه اعتراضاتهم على بعض نصوصه وفى

---

(٣٣٢) الكتاب الاخضر عن السودان (من ١٣ فبراير ١٨٤١ حتى ١٢ فبراير ١٩٥٣) من ص ٥ حتى ص ٩ ـ أخطر ما جاء باتفاقية السودان (١٩ يناير ١٨٩٩) ـ والتى تمسك بها الجانب البريطانى فى معاهدة ١٩٣٦ ، فقد جاء بالمقدمة ـ افتراء ـ

المادة الاولى . « وحيث أنه من المقتضى التصدى بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بان تشترك فى وضع نظام ادارى وقانونى ... الخ » .

المادة الثانية : يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة « سواكن » فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط ـ حيث أن « سواكن » لم تخضع اطلاقا لقوات ثورة المهدى واستمرت أرضا مصرية الى أن استعادت القوات المصرية والانجليزية السودان كاملا وبذلك لا يحق رفع العلم البريطانى على « سواكن » .

المادة الثالثة : تفوض السيادة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بأمر خديوى عال بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل من وظيفته الا بأمر عال خديوى يصدر بناء على رضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة : سن القوانين لتحسين ادارة حكومة السودان والخاصة بالملكية بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها تكون بمنشور من الحاكم العام وتسرى هذه القوانين والأوامر واللوائح على جميع أنحاء السودان وتبلغ فور صدورها للعلم الى المعتمد البريطانى فى القاهرة والى رئيس النظار المصرى .

المادة الخامسة : لا يسرى على السودان أو على جزء منه أى من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر الا ما يصدر منها بمنشور من الحاكم العام .

المادة الثامنة : فيما عدا مدينة « سواكن » لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان .

المادة التاسعة : يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة « سواكن » تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

وتحرر هذا الوفاق بالقاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ـ ووقع عليه كل من : لورد كرومر وبطرس غالى (رئيس الوزراء) .

.. ما وفاق أو (اتفاقية) ١٠ يوليو ١٨٩٩ .. فكانت من مادة واحدة تقول :

« تلغى النصوص الواردة فى وفاقنا الرقيم ١٩ يناير ١٨٩٩ التى كانت بموجبها مدينة « سواكن » مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر فى ذلك الوفاق وتوكل لادارة السودان فى المستقبل » .

وتحرر هذا الوفاق فى ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ـ ووقع عليه : كرومر (المندوب السامى البريطانى بمصر) وبطرس غالى (رئيس وزراء مصر) .

(١) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، جزء ٣ للأستاذ الرافعى ، ص ١٨ .

(٢) نفس المصدر السابق ، ص ٣٣ .

المرحلة النهائية وافق البرلمان المصرى على المشروع بأغلبية كبيرة ، وجاء المشروع أقرب ما يكون الى مشروعى معاهدة سنة ١٩٣٠ (مشروع مفاوضات محمد محمود ــ هندرسون) و (مشروع مفاوضات النحاس ــ هندرسون) واللتين سبق رفضهما من الجانب المصرى ..

وقد كان أهم بنود معاهدة ١٩٣٦ هى :

١ ــ الشروط العسكرية ــ وجاء فيها : « تنتقل القوات العسكرية البريطانية من الأماكن التي تحتلها سنة ١٩٣٦ الى مواقع تشتمل على مناطق تدريب الجنود بمنطقة قناة السويس كلها وشبه جزيرة سيناء كلها والجزء الجنوبى الشرقى من مديرية الشرقية حتى تصل الى حدود القاهرة ثم الى حدود مديرية الجيزة (فقرة ٢ من ملحق مادة ٨) .

٢ ــ لا يزيد عدد القوات البريطانية بمصر فى المناطق الجديدة عن عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الادارية والفنية ــ وذلك فى وقت السلم ــ أما فى حالة الحرب أو خطر الحرب فلانجلترا أن تزيد قواتها الى ما تشاء (مادة ٧ فقرة (١) من ملحق ٨ ، وبند (١) من المحضر) .

٣ ــ لا تنتقل عدد القوات البريطانية بمصر فى المناطق الجديدة عن عشرة ببناء الثكنات والمنشئات الصالحة مع المستلزمات الفنية بما فيها توصيل المياه وغرس الأشجار والحدائق وبناء الملاعب ومساكن للمتزوجين ومعسكر استشفاء على شاطىء البحر فى العريش ــ كل ذلك على نفقة مصر ــ بالاضافة الى تعبيد وانشاء ورصف أربعة طرق توصل بين هذه المناطق ــ كالآتى :

١ ــ طريق من الاسماعيلية حتى الاسكندرية .

٢ ــ طريق من الاسماعيلية حتى القاهرة .

٣ ــ طريق يصل الاسماعيلية ببورسعيد شمالا والسويس جنوبا .

٤ ــ طريق من جنوب البحيرات المرة يتصل بطريق السويس .

٤ ــ تبقى القوات البريطانية فى منطقة الاسكندرية وضواحيها ثمانى سنوات من تاريخ البدء فى تنفيذ المعاهدة .. مع تعديل واصلاح ثلاث طرق أخرى ــ وجعلها طرقا حربية ــ وهى :

(أ) طريق القاهرة / السويس . (ب) طريق القاهرة/ الاسكندرية الصحراوى (جـ) طريق الاسكندرية / مرسى مطروح .

بالاضافة الى تحسين الخطوط الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية ومرسى مطروح ، وكذلك انشاء وتعبيد ورصف ثلاث طرق حربية أخرى :

١ـ من القاهرة الى قنا ثم قوص ٢ ـ من قوص الى القصير
٣ ـ من قنا الى الغردقة .

٥ ـ انشاء وتجديد مناطق اقامة ومعسكرات ومطارات القوات الجوية فى منطقة القناة وشرقها بالاضافة الى السماح للقوات الجوية الانجليزية ـ عند اللزوم ـ باستخدام المطارات الجوية المصرية القائمة فى أى مكان بمصر (فقرة ١٣ ، ١٤) .

٦ ـ تقدم مصر ـ عند اللزوم ـ جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها الى القوات البريطانية ويكون للقوات البريطانية حق استخدام موانى مصر البحرية ومطاراتها الجوية وطرق مواصلاتها الحديدية والبرية ، على أن تقوم مصر بإعلان الأحكام العرفية عند قيام الحرب ووضع رقابة على الأنباء وكذلك على كافة التراسلات الاخبارية السلكية واللاسلكية .

٧ ـ يبحث الطرفان بعد مضى عشرين سنة ـ من وقت تنفيذ المعاهدة ـ ما اذا كان هناك لزوم لوجود القوات البريطانية اذا ما أصبح الجيش المصرى قادرا على أن يكفل وحدة حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها التامة .

.. أما ما جاء بالمعاهدة عن السودان (*) :

فالمادة (١١) :

تنص على أنه : « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ ـ قد اتفق الطرفان على أن ادارة شئون السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين » .

وتقول الفقرة الثالثة من المادة (١١) :

« يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين » .

(*) من وثيقة المعاهدة وملحقاتها (الكتاب الأخضر ، اصدار مجلس الوزراء المصرى سنة ١٩٥٣) من ص ٨٦ الى ص ٨٩ .

وتقول الفقرة الرابعة فى ملحق المادة (١١) :

« ان الحاكم العام سيبادر بالنظر فى أمر عدد الجنود المصريين اللازمين للخدمة فى السودان والأماكن التى يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم وأن الحكومة المصرية سترسل فورا وبمجرد نفاذ المعاهدة ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته فى هذه الأمور ·

ـ وتعليقا على ما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ عن السودان : فان الجانب الذى يخص السودان فى هذه المعاهدة كان تأكيدا على سريان اتفاقيتى ١٨٩٩ ـ وهما الاتفاقيتان اللتان ألغت بهما انجلترا أى حقوق لمصر فى السودان حتى فى « سواكن » والتى لم يكن ينطبق عليها حق الضم لحكومة بريطانيا والذى استندت اليه بريطانيا تبريرا لسيطرتها الكاملة على السودان وازاحة الوجود المصرى منه ـ واستبقت فقط مهزلة الاكتفاء برفع العلم المصرى بجانب العلم البريطانى على ربوع السودان بما فيها سواكن ومصر لم تدع فى أى وقت من الأوقات أن وجودها فى السودان كان بحق الفتح (كما يدعى بعض السودانيين المتأثرين بالانجليز) بل كانت مصر دائما تعتبر السودان جزءا لا يتجزأ من أرض مصر ، وحينما افتتح برلمان ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ فى مصر قبل الاحتلال البريطانى ، أعدت الحكومة المصرية فى قاعته مقاعد لنواب السودان ، كما ان دستور ١٨٨٢ وقانون انتخاب ١٨٨٢ جعلا السودان جزءا من مصر وجعل السودانيين مواطنين يتمتعون بكافة الحقوق المخولة لسائر المصريين ·

وانجلترا لم تساهم فى استعادة السودان بعد سيطرة قوات المهدى عليه الا بجانب ضئيل ، فكانت القوات المصرية فى هذه الحملة تبلغ خمسة وعشرين ألف جندى أما القوات الانجليزية فكانت ثمانمائة جندى فقط(*)، وبلغ ضحايا الجيش المصرى فى السودان ثمانية آلاف قتيل مصرى مقابل ١٤٠٠ قتيل انجليزى ، كما قامت مصر بالمساهمة بثلثى تكاليف الحملة ولم تدفع بريطانيا سوى الثلث وكانت الحملة كلها ـ أساسا ـ بغير ارادة مصر كما تكفلت مصر بكل المشاريع العمرانية فى السودان من انشاء سكك حديدية وطرق ومنشئات عمرانية بالاضافة الى نفقات القوة العسكرية (أربعون مليون جنيه) ، وبذلك تكون اتفاقيتا ١٨٩٩ والتى استندت اليها معاهدة ١٩٣٦ ليس لها أى سند من الحق ولا من القانون وقد أقرت معاهدة ١٩٣٦ هاتين الاتفاقيتين مما يعتبر نقطة ضعف فى هذه المعاهدة ، وفقط ـ أقرت هذه المعاهدة بعض الوجود المصرى الظاهرى بالسودان وجعلته خاضعا لسيطرة الحاكم العام البريطانى ، كما لم يكن فى مقدور المفاوض المصرى الذى يمثل المؤسسة الوطنية ولا فى

(*) فى أعقاب سنة ١٩١٩ ، جزء ٣ للأستاذ الرافعى ، ص ٢٦ ·

مقدور المؤسسة الوطنية السودانية أن تحصلا على أكثر من ذلك لأنه لم يكن فى استطاعة أو فى يد أى منهما أية وسيلة للضغط ، وكان أهم ما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ هى المواد التى كانت تؤكد على السيادة المصرية ـ فقد جاء فى :

المادة (١٢) من المعاهدة :

اعتراف بريطانيا بأن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ٠

والمادة (١٣) منها :

والتى اعترفت فيها بريطانيا بأن « نظام الامتيازات(*) الأجنبية القائم فى مصر لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وأن الطرفين اتفقا على الوصول على وجه السرعة على الغاء الامتيازات فى مصر وعلى أن تتصل الحكومة المصرية فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد الغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب وستعاون حكومة انجلترا مصر فى تحقيق هذه التدابير باستخدام نفوذها لدى الدول ذات الامتيازات فى مصر ٠

ـ التصديق البرلمانى على معاهدة ١٩٣٦ ٠٠ (١٨ نوفمبر ١٩٣٦) :

صدق مجلس النواب على مشروع القانون بالموافقة على المعاهدة بجلسته التى عقدها يوم ١٨ نوفمبر ١٩٣٦ بأغلبية ١٠٩ أصوات ومعارضة سبعة أصوات ٠

الغاء الامتيازات الأجنبية

كانت الامتيازات الأجنبية أغلالا حول عنق مصر تهدد سيادتها وسلطاتها فى التشريع والقضاء والمالية والادارة والأمن العام ، وأراد الخديوى اسماعيل اصلاح هذا الفساد فأنشأ باتفاقه مع الدول الأجنبية المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، ولكن سرعان ما استفحل خطرها فأصبحت شبه محاكم أجنبية خولت حق الفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى مصالح أجنبية ، فكان قضاتها كلهم من الأجانب بل وصلت الى الحد الذى شاركت (*) فيه المحاكم المختلطة فى سلطة التشريع ولم يكن من سلطة الحكومة المصرية أن تصدر قانونا الا بعد التصديق عليه من الجمعية العمومية لهذه المحاكم ، وبقى هذا النظام البغيض معمولا به حتى سنة

(*) رجاء الرجوع الى الجزء الخاص بتاريخ الامتيازات الأجنبية فى مصر ـ ص ٢٤٨ـ٢٤٩) من الكتاب ٠

١٩٣٧ ، ففى هذه السنة دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات اثنتى عشرة دولة) (٣٣٣) الى الاشتراك فى مؤتمر يعقد فى مدينة « مونتريه » بسويسرا يوم ١٢ ابريل ١٩٣٧ للمفاوضة فى موضوع الغاء هذه الامتيازات وانتهت هذه المفاوضات يوم ٨ مايو ١٩٣٧ بالتوقيع على الاتفاقية وأعلن بموجبها الغاء الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى الغاء تاما وخضوع الأجانب المقيمين فى مصر للتشريع المصرى على أن تبقى المحاكم المختلطة لغاية ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩ (اثنتا عشرة سنة) وبانتهائها تلغى هذه المحاكم ، وأقر البرلمان وصدق على هذه الاتفاقية فى يوليو ١٩٣٧ ٠٠ وتعد هذه الاتفاقية من المكاسب الهامة الناتجة عن معاهدة ١٩٣٦ فقد حققت لمصر رسميا سيادتها على الأجانب المقيمين على أرضها ٠



نهاية مرحلة وبداية مرحلة

انتهت الارهاصة الأولى التى غطت الفترة الزمنية بين وفاة الزعيم سعد زغلول فى ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ وبين وقت التصديق على معاهدة ١٩٣٦ (فى ٨ نوفمبر ٣٦) ثم بتوقيع اتفاقية « مونتريه » بالغاء آخر مظاهر الامتيازات الأجنبية فى مصر (فى ٨ مايو ٣٧) وبموجب هاتين الاتفاقيتين تحقق جانب من الاستقلال رغم الكثير من الثغرات فى معاهدة ١٩٣٦ وكان من أهم هذه الثغرات هو اعتراف الجانب المصرى فى المعاهدة بالوجود العسكرى البريطانى فى مناطق لا يستهان بها من الأرض المصريه من الناحية الاستراتيجية العسكرية والذى استمر يشكل تهديدا مستمرا بقدرة بريطانيا على فرض سيطرتها وسياستها كلما لزم الأمر ولأن هذا الوجود العسكرى الأجنبى ـ مهما كانت حجته أو مكانه على الأراضى المصرية ـ فهو احتلال واستعمار بشكل أو بآخر ، خاصة وأن الانجليز ـ بعد فترة هدوء من التصديق على معاهدة ١٩٣٦ ـ سرعان ما عادوا الى عنادهم بعد عودة أحزاب الأقلية وبعد الانشقاق الذى حدث فى صفوف حزب الأغلبية (حزب الوفد) بالاضافة الى فساد الحاشية المحيطة بالملك الجديد « فاروق » واستئنافه هو شخصيا لهواية نهج والده الملك السابق فؤاد فى حب الاستئثار بالسلطة ، مما نتج عن كل هذا تعرض البلاد الى ارهاصة ثانية نتيجة التجاوزات التى عادت الى ممارستها السراى والحاشية الملكية والأحزاب المصرية المتناحرة بما فيهم حزب الأغلبية (حزب الوفد) بالاضافة الى تجاوزات السلطة التنفيذية عندما كانت ترتكن على أحزابها

(٣٣٣) الاثنتا عشرة دولة هى (أمريكا ـ بلجيكا ـ بريطانيا ـ ايرلندا ـ الدانمارك ـ اسبانيا ـ فرنسا ـ اليونان ـ ايطاليا ـ النرويج ـ هولندا ـ البرتغال ـ السويد) ٠

٠٠

الحائزة على الأغلبية البرلمانية بل وامتدت هذه التجاوزات الى البرلمانات نفسها ، وكان كل ذلك يمثل استغلالا جديدا من الأقلية المتحكمة فى الأغلبية المحكومة وكان كل ذلك بمثابة مرحلة جديدة لارهاصة ثانية انتهت الى الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى النصف الثانى من عام ١٩٥١ واستئنافا لمرحلة جديدة من مراحل ثورة جديدة وكاملة .. كما سيتبين للقارىء فى الكتاب التالى عن « ثورة يوليو ١٩٥٢ » .



الارهاصة الثانية .. على الطريق الى ثورة

ـ ما بين معاهدة (١٨ نوفمبر ١٩٣٦) .. الى اعلان الغائها (٨ أكتوبر ١٩٥١) :

من خلال أحداث هذه الفترة حدثت من الشعب المصرى عدة مقاومات لمواجهة تجاوزات وتصرفات القوى المسيطرة على السلطة ، مما تمخض عنها جميعا المقاومة التى قامت على شكل حرب تحرير وكانت قمتها ممثلة فى معركة مدينة الاسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ثم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ الذى أجهض الأمل فى استئناف الكفاح المسلح ضد الاحتلال الانجليزى ، وهذه الأحداث مجتمعة هى موضوع الارهاصة الثانية والتى جرت بعد معاهدة ١٩٣٦ والتى أطلق عليها رئيس المؤسسة الوطنية المصرية (النحاس باشا) فى جلسة مجلس الوزراء يوم ٢٧ ديسمبر ٣٦ أنها : « وثيقة الشرف والاستقلال » واعتبار يوم ٢٦ أغسطس من كل عام « عيد الاستقلال » ، بل وبالغ حزب الوفد فى الاحتفاء بهذه المعاهدة ، وبعد أن حاز النحاس باشا على شعبية كبيرة ـ بالغ الشعب هو الآخر فى مظاهرات الحفاوة والتأييد للنحاس باشا مما جعل معالم الغرور تستفحل فى نفسيته خاصة بعد أن أصبحت قوة وسيطرة القصر الملكى مستكينة ومهادنة بعد أن كانت دائبة المعاداة والمعاندة لحزب الوفد على يدى الملك فؤاد الذى توفى فى هذه الفترة وانتقلت السلطة الى ملك صغير السن تحت وصاية مجلس لا حول له ولا قوة ، وساعد على تعاظم غرور النحاس باشا ولعه منذ بداية رئاسته لحزب الوفد ـ بعد سعد زغلول ـ بمظاهر الزعامة ، ونفس النحاس باشا هو الذى قام وهو رئيس وزراء مصر وبعد فشله فى تحقيق أى تقدم فى مفاوضاته مع بريطانيا باعلان الغاء نفس المعاهدة ـ ١٩٣٦ ـ وعلى اثر ذلك اندلعت المقاومة الشعبية ، وكان هذا العمل من جانب النحاس باشا يعتبر آخر عمل وطنى ايجابى ختم به كفاحه ..

ـ وزارة النحاس باشا الرابعة (٣٣٤) ٠٠ (أول أغسطس ١٩٣٧) :

على أثر تولى الملك فاروق سلطته الدستورية فى ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، قدم النحاس باشا استقالة وزارته فى ٣١ يوليو ١٩٣٧ ـ طبقا للعرف الدستورى ـ وكلفه الملك فاروق بتـأليف وزارة جديدة فألفها يوم أول أغسطس وأخرج منها أربعة أعضاء كانوا ضمن وزارته السابقة وهم : محمود فهمى النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى ، وعين بدلا منهم : محمود بسيونى ومحمد محمود خليل ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل ٠

ـ اقالة وزارة النحاس باشا الرابعة ٠٠ (٣٠ ديسمبر ١٩٧٣) :

كان اخراج النحاس باشا للأربعة وزراء من وزارته نتيجة لمعارضتهم له باعتراضهم على سلوك وزير الأشغال عثمان محرم فى تعاقده على مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بأسلوب فيه مخالفة للقانون ، وتعاظمت مظاهر الغرور(٣٣٥) فى تصرفات رئيس حزب الوفد بعد أن تخول السلطات الغير محدودة التى أصبحت فى يده فى ظل أغلبية برلمانية ساحقة ، وفى آخر ديسمبر ١٩٣٧ قامت مظاهرات صاخبة أمام قصر عابدين من الطلبة المعارضين للوزارة وهتفوا « النحاس أو الثورة » ـ وكانت العلاقات متوترة بين الملك والوزارة نتيجة المحاولات المتكررة من جانب الملك بالتعدى على الدستور ، وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أقال الملك وزارة النحاس باشا ٠

ـ تاليف وزارة محمد محمود الثانية ٠٠ (ديسمبر ٣٧ ـ أغسطس ٣٩) :

فى نفس اليوم الذى أقيلت فيه وزارة النحاس باشا ، أسند الملك الوزارة الجـديدة الى محمـد محمود باشـا ـ رئيس حزب الأحـرار الدستوريين ـ حيث تشكلت الوزارة على النحو التالى : « محمد محمود لرئاسة الوزراة ووزيرا للداخلية ـ اسماعيل صدقى للمالية ـ عبد الفتاح يحيى للخارجية ـ أحمد محمد خشبة للحقانية ـ عبد العزيز فهمى وزير دولة ـ محمـد حلمى عيسى للأوقاف ـ أحمـد لطفى السيد وزير دولة ـ بهى الدين بركات للمعارف ـ حسن صبرى للمواصلات ـ حسين رفقى للحربية ـ حسـين سرى للأشـغال ـ مراد وهبة للزراعة ـ أحمـد كامل

---

(٣٣٤) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ الجزء الثالث ـ ص ٤٣ ، ٤٤ ٠

(٣٣٥) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ الجزء الأول ـ ص ٢٨١ ـ للأستاذ محمد حسين هيكل ـ (من رأى عدلى باشا يكن فى غرور النحـاس باشـا بعظمـة زعامتـه لمصر ٠

للتجارة والصناعة ـ محمد حافظ رمضان (حزب وطنى) وزير دولة ـ محمد كامل البندارى للصحة » ، وكانت الوزارة لا تحظى بثقة البرلمان وفى عهدها :

١ ـ تم فصل الدكتور أحمد ماهر من حزب الوفد .

٢ ـ كما تم فى عهدها زواج الملك « فاروق الأول » من الملكة فريدة ـ كريمة يوسف ذو الفقار باشا ـ يوم ١٩ يناير ١٩٣٨ .

٣ ـ وفى ٢ فبراير ١٩٣٨ صدر مرسوم ملكى بحل مجلس النواب وتحدد يوم ١٢ ابريل ١٩٣٨ موعدا لاجتماع المجلس الجديد .

٤ ـ كما تدخلت الحكومة فى الانتخابات لصالح مرشحيها حيث أسفرت نتيجة هذه الانتخابات عن١٩٣صوتا لصالح الدستوريين والسعديين، و ٥٥ للمستقلين الموالين للحكومة ، ١٢ للوفديين ، ٤ للحزب الوطنى ، أما السعديون فقد حصلوا على ٨٠ مقعدا .

٥ ـ كما تم أيضا تأليف الهيئة السعدية من أنصار أحمد ماهروالنقراشى ودخلت الانتخابات حيث فازت بالثمانين مقعدا .

٦ ـ سلم محمد محمود مقاليد الشئون العليا فى وزارته الى السراى ، فكان مصير وزارته نفسها رهنا بارادة القصر ورجاله حيث كانت ميول الانفراد بالسلطة قد سيطرت على نفسية الملك فاروق .

٧ ـ افتتح البرلمان الجديد يوم ١٢ ابريل ١٩٣٨ .

٨ ـ فى ٢٤ يونيه حدث تعديل وزارى تم فيه اشتراك الهيئة السعدية فى الوزارة ودخلها أحمد ماهر وزيرا للمالية والنقراشى للداخلية ومحمود غالب للمواصلات وحامد محمود للصحة وسابا حبشى للتجارة والصناعة .

٩ ـ استصدرت هذه الوزارة فى عهدها مرسوما ملكيا بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت فى عهد وزارة النحاس .

١٠ ـ كما استصدرت ـ أيضا ـ مرسوما بحل الجمعيات والجماعات ذات الصفة العسكرية « جماعة القمصان الزرق » و « جماعة القمصان الخضراء » التى أنشأها أحمد حسين (مصر الفتاة) .

١١ ـ ألغت الوزارة احتفالات « عيد الاستقلال » ـ الذى كانت البلاد تحتفل به كل عام يوم ٢٦ أغسطس ـ يوم توقيع معاهدة ٣٦ ـ ولم تفلح فى الغاء عيد الاستقلال الذى كان الملك فؤاد قد أقره يوم ١٥ مارس ـ يوم صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

١٢ ـ وفى عهد هذه الوزارة تقرر انشاء جامعة « فاروق الأول » بالاسكندرية ·

١٣ ـ وتم ازاحة الستار عن تمثال سعد زغلول ·

١٤ ـ كما تقرر اقامة تمثال للزعيم مصطفى كامل ·

١٥ ـ وتم تعديل اتفاقية اقامة الثكنات البريطانية فى منطقة قناة السويس على امتدادها من بورسعيد شمالا الى السويس جنوبا على أن تتحمل الحكومة البريطانية بنصف التكاليف بدلا من ال ¼ (الربع) فقط حسبما كانت تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ ·

ـ استقالة وزارة محمد محمود (٣٣٦) ·· (١٢ أغسطس ١٩٣٩) :

قدم محمد محمود استقالته كطلب الملك فاروق صراحة بواسطة كبير أمناء القصر الملكى وكان هذا الطلب مفاجئا لمحمد محمود نفسه حيث كان حتى هذا الوقت مؤيدا من أغلبية مجلس النواب ·

ـ تأليف وزارة على ماهر باشا (٣٣٧) ·· (أغسطس ٣٩ ـ يونيه ١٩٤٠) :

·· « واندلاع الحرب العالمية الثانية » ··

عهد الملك فاروق الى على ماهر باشا ـ رئيس الديوان الملكى ـ بتأليف الوزارة وواجهت هذه الوزارة مشكلة فى أغلبها من السعديين والمستقلين ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريون ـ احتجاجا على تنحية رئيسهم محمد محمود بأسلوب هو أقرب الى الاقالة منه للاستقالة ـ وتشكلت الوزارة على النحو التالى : « على ماهر لرئاسة الوزارة ووزيرا للداخلية والخارجية ـ محمد على علوبة وزير دولة (أحرار دستوريين) ـ محمود فهمى النقراشى للمعارف ـ محمود غالب للمواصلات ـ حسين سرى للمالية ـ دكتور حامد محمود للصحة ـ سابا حبشى للتجارة والصناعة ـ عبد الرحمن عزام للأوقاف ـ ابراهيم عبد الهادى وزير دولة ـ مصطفى الشوربجى للعدل (حزب وطنى) ـ عبد السلام الشاذلى للشئون الاجتماعية (لأول مرة) ـ عبد القوى أحمد للأشغال ـ محمد صالح حرب للدفاع ـ محمد توفيق حفناوى للزراعة » ، ومن المعروف أن على ماهر كان المستشار الأول (٣٣٨) للملك فاروق وهو صاحب الانقلابات المشهورة فى

---

(٣٣٦) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للاستاذ الرافعى ـ الجزء الثالث ـ ص ٦٩ ·
(٣٣٧) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للاستاذ الرافعى ـ ج ٣ ـ ص ٧٠ـ٧٣ ·
(٣٣٨) « ٤ فبراير ١٩٤٢ » ـ د· محمد انيس ـ ص ٥٦ ·

عهد الملك فؤاد حتى سنة ١٩٣٧ ، وبادر بعد تقلده منصب رئيس الديوان الملكى ـ فى عهد الملك فاروق ـ الى اقـالة وزارة الوفد وبأسلوب مهين ، وكان لعـلى ماهر مجموعـة يميلون جميعـا نحو دولتى المحور ـ ألمانيـا وايطاليا ـ وكان حسنين باشا صديقا للانجليز فـكان الصراع بينهم على أشده فى محيط (٣٣٩) القصر وكان على ماهر قد ورث الولاء للقصر وعداءه للانجليز من أسرتـه ، خاصـة وأن والده محمد ماهر كان شـديد الولاء للخديوى عباس الثانى ، حيث كان الانجليز قد اضطهدوا محمد ماهر بعد حادثة الحدود عام ١٨٩٤ ، كما أن عبد الرحمن فهمى ـ الذى كان يعتبر رئيس المقـاومة الشـعبية والسرية أثنـاء ثورة ١٩١٩ والعدو التقليدى للاحتلال البريطانى ومن أشد أنصار سعد زغلول ـ كان عبد الرحمن فهمى هو عم على ماهر باشـا ، ثم قام على ماهر فى أغسطس ٣٩ بتعيين عزيز المصرى باشا فى منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وقوبل تعيينه بفتور شديد من جانب البريطانيين لميوله نحو الألمان منذ الحرب العالمية الأولى حيث كان تعليمه العسـكرى فى المعـاهد العسـكرية التركية على النمط الألمانى ٠



الحرب العالمية الثانية

بعد شهر تقريبا من تأليف وزارة على ماهر ، قامت الحرب العالمية الثانية ـ على أثر غزو ألمانيا لبولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩ ـ وكان البرلمان المصرى فى عطلته الصيفية ، وأعلن على ماهر الأحكام العرفية وأسرع بقطع العلاقات مع ألمانيا وقام بوضـع الموانى وطرق المواصـلات المصرية تحت تصرف القيادة البريطانية ـ طبقا للمعاهدة ـ وبطبيعة الأمور كانت كل هذه التصرفات بناء على طلب السفير البريطانى خدمة للحكومة البريطانية ، ودعا على ماهر البرلمان بمجلسيه الى اجتماع غير عادى يوم ٢ أكتوبر ٣٩ حيث أقر المجلسان مرسوما باعلان الأحكام العرفية بعد مناقشات امتدت عدة أيام ، وقامت الحكومة المصرية بقطع العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا ومنع التعامل التجارى مع الرعايـا الألمان ، ولم يوافق البرلمان المصرى بمجلسيه على اعلان الحرب على ألمانيا من جانب مصر ٠

ـ تحقق مكاسب ثورة ١٩١٩ (٣٤٠) :

ظهر جليا الفرق الشاسع بين حالة القهر التى تسبب عنها اعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ـ عنها فى اعلان ونشوب الحرب العالمية

(٣٣٩) المصدر السابق ـ ص ٥٨ ٠

(٣٤٠) « ٤ فبراير ١٩٤٢ » ـ د٠ محمد أنيس ـ ص ٧٤ ٠

الثانية سنة ١٩٣٩ ، فقد أصبح فى مصر حكم وطنى الى حد بعيد هو الذى أعلن الأحكام العرفية وليس القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى ـ كما كان عليه الحال سنة ١٩١٤ ، كما أصبح فى مصر برلمان ـ لم يجرؤ رئيس الوزراء المصرى التصرف فى شئون بلاده قبل أن يدعو البرلمان الى اجتماع غير عادى لأخذ موافقته على اعلان الأحكام العرفية ـ بعد أن كانت الأحكام العرفية ينفرد باعلانها القائد العام للجيش البريطانى فى مصر وكانت تتولاها السلطة العسكرية البريطانية ـ أما هذه المرة ـ فقد تولى رئيس الوزراء المصرى مهام الحاكم العسكرى وكذلك الرقابة على الصحف ووسائل المواصلات ـ فكانت كلها تحت اشراف مصرى ـ كما ظلت الحياة النيابية قائمة ومستمرة فى أداء مهامها الدستورية فى هذه المرة ، حيث كانت الجمعية التشريعية (البرلمان) قد تعطلت أو عطلت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، ثم أن البرلمان المصرى والوزارة المصرية قاما بمناقشة موضوع اعلان الحرب ـ من عدمه ـ داخل البرلمان المصرى هذه المرة فى اجتماع غير عادى بأسلوب ديمقراطى ، وقررا اتخاذ ما هو لصالح (٣٤١) مصر من قرارات ـ وهو الاكتفاء بقطع العلاقات مع ألمانيا وليس باعلان الحرب عليها ـ كما كانت ترغب الحليفة بريطانيا فى ذلك وهى ما زالت تحتل أجزاء من الأراضى المصرية ـ فقد تريثت الوزارة ولم تعلن الحرب بناء على ما أبداه أعضاء البرلمان من آراء ـ لأنه تبين من المناقشة الحرة أنه لم يكن فى المعاهدة المصرية / الانجليزية ما يلزم مصر باعلان الحرب ، حيث جاء بالمعاهدة (١٩٣٦) أنه تلتزم مصر بمعاونة بريطانيا فى حالة الحرب بأن تقدم مصر لانجلترا ـ داخل الحدود المصرية ـ جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعها بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها .

ـ اجتماع البرلمان فى دورته العادية (٣٤٢) .. (١٨ نوفمبر ١٩٣٩) :

واجتمع البرلمان فى دورته العادية بعد ذلك وانتخب الدكتور أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب بأغلبية ضد بهى الدين بركات ـ رئيس المجلس السابق ـ واجتمعوا مع الملك فى القصر حيث اقترح أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من كل حزب من الأحزاب الأربعة ـ ويعتبر هذا تدخلا معيبا دستوريا من الملك ـ مما استاء له رئيس النواب دكتور أحمد ماهر بعد خروجه من الاجتماع واستأنف رؤساء الأحزاب الاجتماع فى

---

(٣٤١) « مذكرات فى السياسة المصرية » ـ د. محمد حسين هيكل ـ الجزء الثانى ـ ص ١٤٦ .

(٣٤٢) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » ـ للأستاذ الرافعى ـ الجزء الثالث ـ ص ٧٦ .

مكتب رئيس الديوان بالقصر ــ بعد اجتماعهم مع الملك ــ واقتنع دكتور ماهر بأن مسألة الترشيحات متروكة للأحزاب تبت فيها بما ترى فيه المصلحة للبلاد ــ وكان هذا موقفا دستوريا شجاعا من الدكتور أحمد ماهر ٠

وتمت الانتخابات التى قاطعها حزب الوفد ، وأسفرت النتيجة(٣٤٣) عن فوز : ١٢٥ للسعديين ــ ٧٤ للدستوريين ــ ٢٩ من الكتلة الوفدية ــ ٧ من الحزب الوطنى ــ ٢٩ من المستقلين (وكان لبعضهم ميول وفدية) ٠

ولما تمت عملية الانتخابات ، أجرى تعديل فى الوزارة حيث عين د٠ محمد حسين هيكل رئيسا لمجلس الشيوخ وعبد الرزاق السنهورى وزيرا للمعارف وحفنى محمود للتجارة والصناعة وحنا راغب وزير دولة وعبد المجيد بدر للشئون الاجتماعية ٠

انشاء الجيش المرابط :

تحايل على ماهر لأجل تقوية الجيش المصرى دون أن يدخل فى مشاكل فكون قوة لها الصفة العسكرية أسماها الجيش المرابط وذلك فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ وكان من المجندين الذين يزيدون عن حاجة الجيش العامل ومن ينضم اليهم من المتطوعين ومهمته فى زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة خلف ميدان القتال ومدة الخدمة به ستة شهور ويجوز استدعاؤهم مرة أخرى ٠ وكان على ماهر يهدف الى اعتباره قوة احتياطية للجيش ممكن أن تنقلب بسهولة وبسرعة الى قوات مقاتلة وكان من المفروض أن يتطور هذا الجيش مع الزمن ولكن تخلفه بقصد أو بدون قصد على يد الوزارات المصرية المتعاقبة وكان ذلك ضمن سياسة اضعاف قوات مصر وهذا ما يستهوى السياسة البريطانية ووصل هذا الجيش الى ٥٨ ألف مقاتل ووضع هذا الجيش تحت قيادة عبد الرحمن عزام وهو فى الحقيقة صاحب فكرة انشاء قوات بنفقة بسيطة تتحملها مصر ، ولم يرتح الانجليز لهذه القوات ووضعها تحت قيادة عزام ٠

زيارة السودان :

قام على ماهر بهذه الزيارة فى يناير سنة ١٩٤٠ بصحبة (٣٤٤) وزير الحربية محمد صالح حرب الذى لا يرتاح له البريطانيون ووزير

---

(٣٤٣) فى اعقاب ثورة سنة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى ج ٢ ، ص ٧١ ٠
(٣٤٤) نفس المصدر ، ص ٧٦ ٠

الأشغال عبد القوى أحمد وكانت الزيارة بدعوة من الحاكم العام الانجليزى. وكانت زيارة ناجحة أكدت على الوحدة المصرية السودانية وقام هو ووزير الحربية باجراء أحاديث وخطب وطنية اعتبرتها السلطات البريطانية مثيرة للرأى العام رغم أن السفير البريطانى قبل سفره قال له محذرا « اذا سافرت تكون كسائح » ٠

أزمة البعثة العسكرية البريطانية وعزيز المصرى :

كانت بريطانيا منذ اعلان الحرب (٣٤٥) تحاول جعل القيادة المصرية بشكل أو بآخر تخضع للقيادة البريطانية فى مصر لكن كان لعزيز المصرى وجهة نظر مصرية يدافع عنها بحماس وهى أنه طالما أن مصر لم تعلن الحرب فلا يجب أن تتغير قيادة الجيش المصرى ولذلك قرر أن يكون الاتصال بين القوات البريطانية فى مصر وبين القوات المصرية عن طريق البعثة العسكرية وكانت السلطات البريطانية تعلم تماما مدى حب الضباط المصريين الأصاغر واحترامهم وتقديرهم لعزيز المصرى وكانت تحركاته وسط هؤلاء الضباط تضايق السلطات البريطانية. ولذلك تقدمت السلطات البريطانية بطلب الى رئيس الوزراء على ماهر بتنحية عزيز المصرى ٠ فاكتفى على ماهر بمنحه اجازة مرضية (اجبارية) فى أول عام ١٩٤٠ ولكن لم يكن ذلك خافيا على الرأى العام المصرى وعلى ضباط الجيش المصرى ٠

أزمة سياسية (يونيو سنة ١٩٤٠) :

بعد أن دخلت ايطاليا الحرب (١٠ يونيو سنة ١٩٤٠) واجتمع مجلس الشيوخ والنواب لسماع بيان رئيس الوزراء لتجنيب مصر ويلات الحرب تقرر قطع العلاقات السياسية مع ايطاليا واعتقال معظم رعاياها مع التأكيد على تقديم أكبر معونة من الحكومة المصرية الى الحليفة بريطانيا ٠ وكانت انجلترا تأمل (٣٤٦) أن تعلن مصر الحرب ليكون لهذا الاعلان أثره المعنوى فى البلاد العربية وفى بلاد الشرق الأوسط خصوصا وأن رئيس الوزراء على ماهر كان قد وعد الانجليز عندما اكتفت حكومته بعد مشورة البرلمان بقطع العلاقات مع ألمانيا بأن يكون هذا الاعلان محل تقدير الوزارة ونظرها اذا دخلت ايطاليا الحرب وأصبحت الحرب على مقربة من ميادينها ٠

---

(٣٤٥) نفس المصدر السابق ، ص ٥٨ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ ، د٠ محمد أنيس ٠

(٣٤٦) مذكرات فى السياسة المصرية ، د٠ هيكل ج ٢ ، ص ١٥٢ ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ ٠

أعلنت ايطاليا بلسان موسولينى أنها مضطرة لدخول الأراضى المصرية لاخراج الانجليز منها وبرغم ذلك فهى تحترم استقلال مصر ٠

وأعلن على ماهر فى البرلمان أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها اذا اعتدى عليها ولكن الحكومة البريطانية لم تكن مطمئنة الى نوايا الحكومة المصرية ، وكان قد بلغ من عدم الثقة بعلى ماهر ووزارته مبلغا لا تطيق معه الصبر عليه وعليها ٠

رغم أن أحمد ماهر شقيقه ورئيس الهيئة السعدية ومعه الهيئة كانوا يرون ضرورة اعلان مصر الحرب على المحور وحجته فى ذلك أن سكوت مصر عن اعلان الحرب اقرارا منها بأن انجلترا هى التى تحميها وهذا رجوع بمصر الى عهد الحماية ولم يكن رأى أحمد ماهر وهيئته السعدية مطابقا للرأى العام الذى يكره الاحتلال الانجليزى ، بل كان الرأى العام متجاوبا مع على ماهر رئيس الوزراء ـ كما أنه كان من المعروف أن الملك فاروق يضم الى حاشيته كثيرا من الايطاليين ٠

ورغم ذلك نسبت السفارة البريطانية الى الحكومة (٣٤٧) والى السراى ميولا نحو ايطاليا والمحور ووجهت بريطانيا عن طريق سفارتها فى مصر الى الملك فاروق تبليغا بمثابة انذار بأن حكومته لاتقف موقف الصديق وانها فى ريب من نواياها وجمع الملك لفيفا من الكبراء وزعماء الأحزاب فى قصر عابدين لاستشارتهم فى الأمر وتركهم الملك يقررون ما يرونه ٠ وأصدروا القرار والذى أخذ به الملك بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر ومعنى ذلك الاذعان للتبليغ البريطانى وبحث المجتمعون فى شكل الوزارة الجديدة فقال معظمهم أن تكون وزارة قومية ٠ ورفض النحاس باشا الائتلاف وطلب أن تؤلف وزارة محايدة تقوم باجراء انتخابات جديدة ٠

استقالة على ماهر (٢٣ يونيو سنة ١٩٤٠)

وقبلت استقالة على ماهر الذى قدمها بعد الاجتماع مباشرة فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ بعد أن بقيت فى الحكم عشرة شهور فقط ٠

تاليف وزارة حسن صبرى (٢٨ يونيو سنة ١٩٤٠)

وبعد أن حاول القصر مع النحاس باشا لقبول تشكيل وزارة قومية تمسك النحاس باشا برأيه بوجوب أن تكون الوزارة محايدة لاجراء

---

(٣٤٧) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٨٣ ، ج ٣ ٠

انتخابات صـــدر المرســوم بتأليف وزارة حسن صبرى وهى وزارة ائتلافية الى حد بعيد حيث كان بهـا ســتة عشر وزيرا يمثلون الأغلبية البرلمانيــة ، الهيئـــة السعدية والأحـــرار والحزب الوطنى والمستقلين ورئيسها مستقل ٠

وأعلن حسن صبرى عقب تشكيله الوزارة أن وزارته حريصــــة على استقلال مصر وســلامتها كمـا أنها حريصـة على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بريطانيا وفى عهد هذه الوزارة تم الغـــاء صندوق الدين فى ١٧ يوليـو سنة ١٩٤٠ باتفاقية بين حكومة مصر والحكومة البريطانيـــة والحكومة الفرنسية بعد أن ظل الصندوق شبه رقيب على ماليـــة مصر منذ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بحجة تسديد ديون مصر التى تسبب فيها الخديوى اسماعيل وكان هذا الالغاء نتيجة مفاوضات تمت بين مصر وفرنسا وانجلترا وايطاليا بعد الغاء الامتيازات الأجنبية فى اتفاق مونترو سنة ١٩٣٧ ٠

مد امتياز البنك الاهلى أربعين عاما

فى عهد هذه الوزارة صدر (٣٤٨) قانون يقضى بمد امتياز البنك الأهلى (الانجليزى أصلا وتكوينا) أربعين سنة أخـــرى وكان ينتهى فى سنة ١٩٤٨ ولم يكن هناك أى داع لهذا المد وخاصة أن ميعاد الانتهاء كان باقيا عليه مدة ثمانى سنوات٠وهذا الامتياز يخول لهذا البنك حق اصدار أوراق النقد المصرية ويجعل اقتصاد البلاد رهنا بما يصدره من هذه الأوراق بالبنكنوت باعتباره بنك الدولة وللأسف أنه كان بنكا أجنبيا ٠

وكان ذلك لصالح بريطانيـــا وخاصــــة زمن الحرب حيث أصبح بذلك ، البنــك يصــدر بلا حــدود وكمـا يتراءى لمصلحة بريطانيا وبذلك حمل مصر مئات من ملايين الجنيهات من الأرصدة الاسترلينية التى كانت تنفقها بريطانيا فى زمن الحرب على شكل أوراق نقد مصرية أصدرها هذا البنك ولقد اغتبطت الدوائر البريطانية لهذا القانون وعدته فوزا لسيطرتها المالية على مصر ، ولا غرو أن يجىء هذا القانون على يد صــديق بريطانيا رئيس الوزراء حسن صبرى وبالطبع أثار هذا التصرف سخط العـامة والخاصة المصريين ٠

فى عهد هذه الوزارة تم تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان ٠

---

(٣٤٨) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ عبد الرحمن الرافعى ، ج ٣ ، ص ٩٠ ٠

تعيين محمد أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي (يوليو سنة ١٩٤٠)

فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٠ وقع اختيار (٣٤٩) الملك على أحمد حسنين الأمين الأول للملك لشغل هذا المنصب الذى ظل شاغرا منذ أن اعتزله على ماهر باشا بعد تأليف وزارته وبعد استقالة وزارة على ماهر عدو حسنين باشا تم هذا الاختيار والتعيين فى عهد وزارة حسن صبرى صديق الانجليز **لأن الاختيار كان من حق الملك ولكن التعيين كان من حق الوزارة وكان لايمكن أن يتم هذا فى وزارة على ماهر** • وأحمد حسنين كان سكرتيرا (٣٥٠) للجنرال مكسويل فى الحرب العالمية الأولى ثم مفتشا فى وزارة الداخلية حتى انتقل الى السلك الديبلوماسى واختاره الملك فؤاد ليرافق الأمير فاروق أثناء دراسته فى لندن مع عزيز المصرى وسرعان ما عمل حسنين على طرد عزيز المصرى واستدعائه الى مصر بحجة أنه كان يتشدد فى معاملة الأمير وحسنين لم يحصل على أى شـــهادة من جامعة اكسفورد حيث أنه لم يســـتكمل دراســـته بها ولو أن بلانكين المؤرخ الانجليزى جورج كيرك ويطلق عليه اسم وصفه بأنه انتاج أوكسفوردى واشتهر عنه فى الأوساط البريطانية السياسية أنه بريطانى الميول وفى شبابه كان يحاول تقليد الشباب البريطانى المغامر من لبس البدو الى ارتياد الصحراء ونظرا لبراعته الرياضية فقد وجد ترحيبا كبيرا فى الدوائر البريطانية والرأى العام البريطانى ورشحه هذا لأن يكون ضابط الاتصال بين السلطات البريطانية والقصر • وكانت صلات أحمد حسنين بالأسر الارستقراطيـــه البريطـــانية واسعة جـــدا ويعتبر تعيينه رئيســا للديوان فى وزارة حسن صبرى من العلامات الدالة على ســـياسة وزارة حسن صبرى فى التعاون المطلق مع بريطانيا •

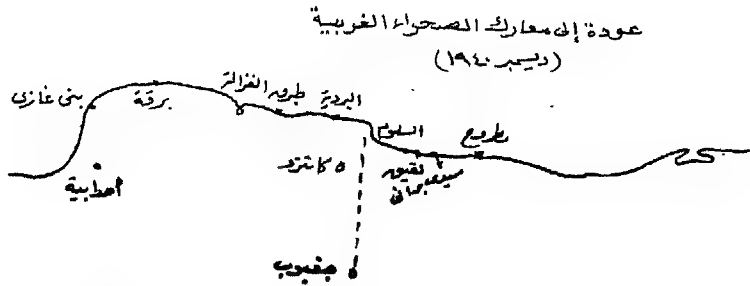
ايطاليا تهاجم الحدود المصرية

فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ رجعت القوات الايطالية بقيادة المارشـــال جرازيانى على الأراضى المصرية واحتلت (الســـلوم) ثم (بقبق) وفى ١٦ سبتمبر احتلت قوات ايطاليا سيدى برانى وتحصنوا بها •

---

(٣٤٩) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ص ٩١ •

(٣٥٠) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د• محمد أنيس ص ٥٥ ـ ٥٦ •



وفى سبتمبر سنة ١٩٤٠ وبعد أن توغلت قوات ايطاليا والمحور داخل الحدود المصرية فى الصحراء الغربية طالب الوزراء السعديون بضرورة اعلان الحرب على ايطاليا والمحور ـ وقد خالفهم باقى الوزراء وعلى رأسهم رئيس الوزراء حسن باشا صبرى وبنى رأيه فى عدم (٣٥١) الضرورة لاعلان مصر الحرب يرجع الى أنه بحديثه مع السياسيين والعسكريين البريطانيين علم منهم أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى لهم من اعلانها الحرب ولذلك فقد انسحب الوزراء السعديون من الوزارة (٣٥٢) بتقديم استقالاتهم فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ وهم (النقراشى ومحمود غالب وابراهيم عبد الهادى وعلى أيوب) ٠

وفاة رئيس الوزراء (١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠

وتوفى فجأة رئيس الوزراء حسن باشا صبرى أثناء القائه خطاب العرش بالبرلمان فى نوفمبر سنة ١٩٤٠ ٠

تأليف حسين سرى الوزارة (نوفمبر سنة ١٩٤٠ ـ فبراير سنة ١٩٤٢)

وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تألفت وزارة حسين سرى باشا من الأحرار الدستوريين والمستقلين واجتمع مجلس النواب يوم ١٨ نوفمبر وأعاد انتخاب أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب وأعلن حسين سرى أن سياسة وزارته هى سياسة الوزارة السابقة ٠ واشتدت الغارات الجويه فى وزارته على الاسكندرية والقاهرة ولجأ الألوف من أهاليها الى الريف ومن المعروف (٣٥٣) أن حسين سرى كان صديقا للانجليز يستجيب لكافة مطالبهم ٠

---

(٣٥١) مذكرات السياسة المصرية ، د٠ هيكل ج ٢ ، ص ١٦١ ٠

(٣٥٢) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، جزء ٣ ص ٠

(٣٥٣) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د٠ محمد انيس ، ص ٧ ٠

في ديسمبر سنة ١٩٤٠ هجم الجيش البريطاني بقيادة ويفل على القوات الايطالية واستولى على سيدى براني وأسر آلاف الأسرى من الايطاليين وواصل زحفه غربا حتى احتل بنى غازى فى فبراير سنة ١٩٤١ ثم جغبوب فى مارس سنة ١٩٤١ وعلى أثر هذه الهزائم أقيل الجنرال جرازياني من منصبه كقائد عام للقوات الايطالية فى شمال افريقيا وتولى الجنرال روميل الألماني قيادة قوات المحور ٠ فاسترد بنى غازى ووصل الى مشارف طبرق فى ابريل سنة ١٩٤١ ولكنه لم يستول عليها ٠

محاولة هروب عزيز المصرى

فى منتصف سنة ١٩٤١ تأكد للانجليز أن جانبا كبيرا من صغار ضباط الجيش المصرى كانت عناصر وطنية من أبناء الشعب وأبناء الطبقة المتوسطة تتطلع لتحرير بلدهم بحماس شديد ٠ وهى عناصر كارهة للاحتلال البريطاني وكانت معظمها متأثرة الى حد كبير بمعلمها الكبير عزيز المصرى الذى تولى رئاسة أركان الحرب أيام وزارة على ماهر (سنة ١٩٣٩ ــ سنة ١٩٤٠) والمعروف بميوله نحو الألمان وكراهيته(٣٤٥) للاحتلال البريطاني ولقد حاول عزيز المصرى الهروب من مصر مرتين بعد تنحيته من منصبه ٠ أما المرة الثالثة فكانت فى نهاية مايو سنة ١٩٤١ حين استطاع مع الضابطين الطيارين حسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف أن يهربوا بطائرة عسكرية ليلا لكن الطائرة اصطدمت بأسلاك التيليفون عند قليوب وهبطت الى الأرض وتركها راكبوها واختفوا ٠ وكان عزيز المصرى ومرافقوه يريدون الانضمام الى الألمان ــ واجتمع مجلس الوزراء على الفور خشية أن يكون لهذا الحادث نتائج وخيمة وخاصة لموقف الانجليز المتشكك فى عزيز المصرى على طول الخط ولأن عزيز المصرى(٣٥٥) كان مراقبا مراقبة دقيقة ورغم ذلك تمكن من الهرب بهذا الأسلوب المغامر الذى يستهوى العامة الساخطين على الانجليز وعلى الحكام المصريين المنحازين اليهم على حساب الشعب المصرى وبعد مدة طويلة من هروب عزيز المصرى أمكن تعقبهم واستطاع البوليس المصرى أن يتأكد أنهم موجودون بمنزل بامبابة ، واستطاع أن يحيط بالمنازل وأن يقبض عليهم وكانت عملية تعقب عزيز المصرى والضابطين فى منتهى الصعوبة لأن الجمهور كان يحبط عزيز المصرى بالعطف المتزايد الذى يتطابق مع آلامه ٠ ولذلك تعذر على سلطات البوليس الاستعانة بمعلومات ومعاونة هذا الجمهور لاقتفاء آثارهم ومعرفة المكان الذى اختفوا فيه بعد هذا الحادث وحتى يستطيع البحث عن الفارين ليعيد الطمأنينة ٠

---

(٣٥٤) مذكرات فى السياسة المصرية ، د٠ هيكل ج ٢ ، ص ١٨٣ ٠

(٣٥٥) ٤ فبراير سنة ١٩٤٠ ، د٠ محمد أنيس ص ٤٥ ، ٤٦ ٠

تعديل وزارى (آخر يوليو سنة ١٩٤١)

وأخيرا اقتنع سرى باشا رئيس الوزراء بضرورة تدعيم وزارته فأخذ يفكر فى السعديين ·

فى آخر يوليو سنة ١٩٤١ أجرى حسين سرى بالتفاهم مع السعديين تعديلا وزاريا دخل بمقتضاه خمسة وزراء سعديون الوزارة وهم (محمود غالب ، دكتور حامد محمود ، حامد جودة ، ابراهيم عبد الهادى ، محمد راغب عطية) وأصبحت الوزارة مشكلة من الدستوريين والسعديين والمستقلين ·

أزمات أمام الوزارة

كان حسين سرى صديقا للانجليز يستجيب لكل (٣٥٦) مطالبها · وبدأت وزارته تعانى من أزمات متلاحقة حدثت أغلبها فى أول عام ١٩٤٢ وكان أشدها هى أزمة التموين وفى الخبز بالذات فى الأسبوع الأخير من شهر يناير وهاجم الأهالى المخابز للحصول على الخبز - ومن المعروف أن هذه الوزارة كانت تعتمد فى تأييدها على رضاء حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين المشكلين للأغلبية البرلمانية على أثر انتخابات مشكوك فى سلامتها جرت فى عام ١٩٣٨ وكان الوفد دائم مهاجمة الوزارة وبخاصة لأجل أزمة التموين - كما أن الوزارة لم تكن تحظى بثقة الملك فاروق وبخاصة بسبب أزمة حكومة فيشى الفرنسية الموالية للمحور والتى قامت على أثر انهيار الجمهورية الفرنسية الثالثة وتقسيم فرنسا الى شطر احتله الألمان ومنه باريس وشطر كان يخضع لحكومة بيتان وعاصمته فيشى أما ديجول فكان قد فر الى انجلترا ليقود حركة « فرنسا الحرة » ·

- وفى مصر كان بها عدد من الفرنسيين الموالين لحكومة فيشى من بينهم رجال المفوضية الفرنسية بالقاهرة وكان الوزير الفرنسى المفوض من قبل حكومة فيشى مسيو (لبوتشى) وكان يمثل فرنسا فى مصر قبل ذلك وكان له صلات واسعة بالساسة المصريين وصلات اجتماعية كبيرة وكان مقربا جدا من الملك فاروق - وكان بعض رجال المفوضية الفرنسية فى مصر محل شك من الانجليز وطلبت بريطانيا من حسين سرى قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى ·

---

(٣٥٦) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، دكتور محمد أنيس ، ص ٨ ·

ـ وفي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٢ يعرض رئيس الوزراء حسين سرى وبشكل مفاجيء موضوعا لم يكن فى جدول أعمال الجلسة وطلب من الوزراء الموافقة على قطع مصر العلاقات مع حكومة فيشى وكان الملك موجودا خارج القاهرة فى رحلة وكان يجب أخذ رأيه قبل عرض الموضوع أو البت فيه ولكن رئيس الوزراء كان متعجلا اتخاذ القرار علما بأن هذا الموضوع كان عرض عدة مرات قبل ذلك وتأجل البت فيه لأن مصر كانت لاتزال لها اتصالات مع هذه الحكومة لأن أبناء مصر الطلاب كانوا ما زالوا فى فرنسا يدرسون وعددهم بالمئات وقطع العلاقات لا شك يضرهم ضررا بليغا وقد تعامل حكومة فيشى هؤلاء الطلاب أسوأ معاملة • ورغم اعتراض وزيرين على قرار قطع العلاقات فقد وافقت الأغلبية وبلغ الخبر محمد حسنين باشا (٣٥٧) رئيس الديوان الملكى والذى دأب على التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية وتمكن بالاتفاق مع رئيس الوزراء حسين سرى بجعل القرار وقف العلاقات مع حكومة فيشى بدلا من قطعها وكان هذا رأى دكتور محمد حسين هيكل الذى أشار به على حسنين باشا وكان من المعترضين على قرار قطع العلاقات فى اجتماع مجلس الوزراء •

ولما عاد فاروق من رحلته (٣٥٨) وعلم بما حدث فى مجلس الوزراء ألقى اللوم على وزير الخارجية صليب سامى لأنه كان يجب أن يعترض على اقتراح رئيس الوزراء وفى نفس الوقت حنق من رئيس الوزراء ولم يجرؤ على مؤاخذته حيث أنه كان ينتظر عودة الملك ولكن الملك كان على ثقة من مساندة الانجليز لرئيس الوزراء • ولم يجد الملك أمامه الا صليب سامى ويبلغ رئيس الديوان وزير الخارجية أن يلزم داره ويقوم حسين سرى بمحاولة حل الأزمة مع فاروق ويتخيل أنه نجح فى ذلك فيطلب من وزير الخارجية استئناف العمل ولكن رئيس الديوان يعود ويطلب من صليب سامى الاعتكاف بمنزله مرة أخرى ويعلم الانجليز بموقف الملك واعتبروا موقفه عملا غير ودى وتمسك الانجليز بعودة وزير الخارجية وهكذا نشبت أزمة بين الوزارة والقصر وبين القصر والسفارة البريطانية (٣٥٩) •

واضطر الملك بقبول الأمر الواقع ولكنه لم يأخذ بهذه النصيحة • وكذلك لم يساهم رئيس الديوان حسين باشا بنصيحة الملك وتعمد تصاعد الموقف •

---

(٣٥٧) مذكرات فى السياسة المصرية ، د• محمد حسين هيكل ، ص ١٨٧ ، ج ٢ •

(٣٥٨) نفس المصدر السابق •

(٣٥٩) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى تاريخ مصر السياسى ، د• محمد أنيس ، ص ٩ •

وفى نفس هذه الظروف كانت أزمة التموين قد استفحلت وعم الغلاء ونتيجة لذلك عم السخط وقامت مظاهرات صاخبة لم يعلم من كان يحركها نادى فبهـــا المتظـاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا « تقدم يا روميل الى الأمـــام يا روميل » وكان فعـــلا القـائد الألمانى روميل أصبح على بعـد ٣٠٠ كيلومترا بالقرب من الاسكندرية،واضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات وطلب الانجليز من سرى باشا وضع حد لهذه (٣٦٠) المظاهرات ولما لم يتمكن من ذلك أدرك أن الزمام قد أفلت من يده واضطر ازاء ذلك الى تقديم الاستقالة ٠

استقالة حسين سرى (٢ فبراير سنة ١٩٤٢)

قدم حسين سرى استقالة وزارته يوم ٢ فبراير ســـنة ١٩٤٢ وقبلها الملك وفى يوم ٣ فبراير قابل السفير البريطانى الملك فلمح له أن حسين سرى كان يحارب من بعض الجهات (٣٦١) (يقصد الملك) وأن دعاية المحور لم تتوقف وأن العناصر المواليـــة للمحور تتحرك فى حرية والطلبـة يقومون بمظاهرات لصالح ألمانيا ومعـادية لانجلترا وأن قوات المحور فى طبرق بالقرب من الحدود المصرية والموقف العسكرى مشحون بأخطر الاحتمالات على مصر قاعدة القوات البريطـانية (٣٦٢) فى الشرق الأوسط ، لذلك فان السفير البريطانى يصر على أن يعمل الملك على تشكيل وزارة يرضى عنها غالبية الشعب المصرى ولذلك يطلب من الملك دعـــوة مصطفى النحاس لتشكيل هذه الوزارة لأن حزب الوفـد يحظى بتأييـد غالبية الرأى العام المصرى ٠

ومن المعروف أن الانجليز كانوا يلحون منذ استقالة وزارة على ماهر فى صيف سنة ١٩٤٠ لاشراك الوفد فى الحكم وهو أمر يعرفه الوفد ويعرفه خصوم الوفد أحزابا وساسـة وتعـرفه السراى فليس فى هذا الطلب المقدم من السفير البريطانى للملك فاروق أى جديد فى هذا الوقت العصيب بالنسبة للقوات البريطانية المحاربة الموجودة بمصر والمحافظة بالرأى العام المصرى الذى يهتف مؤيدا الغزو الألمانى ومعاديا الوجـــود البريطانى والسخط الشعبى العـام من أزمة التموين ولاشك أن الملك والحاشية الملكيـــة حـوله وقادة الأحزاب يقـدرون كل هـذه الظروف فاذا ما قدرنا أن الملك فاروق فى هذا الوقت كان صـغير السن لم يكمل

---

(٣٦٠) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ عبد الرحمن الرافعى ، ج ٣ ، ص ١٠٠ ٠
(٣٦١) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د٠ محمد أنيس ، ص ١١ ٠
(٣٦٢) نفس المصدر السابق ٠

٢٤ عاما فكان الواجب على المحيطين به أن يشيروا عليه بالتعجيل بصدور مرسوم بدعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة وبأسرع ما يمكن تلافيا لأى صراع مع الجانب البريطانى المحبوس فى قفص الظروف الصعبة والذى ليس أمامه الا الافتراس بوحشية ٠

ومع ذلك استهان الملك والمحيطون به بالأمر وفى الغالب عن عمد ولكل منهم كما أسلفنا ميول وأوضـــاع وارتباطات نفسـية وشخصية وتاريخية يجعله ميالا للصيد فى المياه العكرة كأحمد حسنين ٠

وتجـد الملك بعـد مقابلة السفير البريطانى (٣٦٣) يـوم ٣ فبراير يستدعى رؤساء الأحزاب السياسية ـ مصطفى النحاس رئيس الوفد ، وأحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية وحلمى عيسى رئيس حزب الشعب ، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ود٠ محمد حسين هيكل (عن الأحرار الدستوريين) وقابل كلا منهم على حدة وعلم الدكتور حسين كامل من الملك أن الملك عنـدما عرض على النحاس باشا رئيس الوفد تشـكيل وزارة قومية رفض النحاس ـ أما باقى رؤساء الأحزاب فقد وافقوا جميعا على فكرة تشكيل وزارة ائتلافية يرأسها النحاس باشا وقام الدكتور هيكل بالنصيحة الخالصة من كل هدف للملك « بأن يسرع فى تاليف الوزارة قبل مساء يوم ٣ فبراير لأن الموقف يقتضى الاسراع فى تاليفها لأجل ألا تبقى البلاد فى هذا الظرف الدقيق بغير وزارة » وكان الأولى أن تكون هذه النصيحة على الأقل من رئيس ديوانه حسنين باشا الذى يقدر جيدا مستوى العقلية البريطانية السياسية ويقدر الخطورة التى بين سطور التبليغات البريطانية ٠

ويعلم د ٠ محمد حسـين هيكل من الملك فى المقابلة أنه لم يوافق على رأى النحاس بوجوب أن تكون الوزارة التى يقبـل تاليفهـا وفدية التشكيل حتى لا تتكرر التجربة الفاشلة مع باقى الأحزاب ٠ وأبلغه الملك بأنه أرجأ البت فى تشكيل الوزارة الى مقابلة أخـرى قد يجريها مع النحاس باشا فى اليوم التالى ٤ فبراير وفى نفس مساء يوم ٣ فبراير فى الساعة السابعة مساء وبعد مقابلات رؤساء الأحزاب للملك دعا السفير البريطانى رئيس الديوان وأبلغه أنه قد وصلته تفاصيل (٣٦٤) ما دار فى اجتماع الملك مع رؤساء الأحزاب وأن النحاس باشا لم يقبل تاليف وزارة ائتلافية كما عرضها عليـه الملك وأن انجلترا تـرغب أن يؤلف

---

(٣٦٣) مذكرات فى السياسة المصرية للأستاذ محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ١٩٤ ٠
(٣٦٤) ٤ فبراير د٠ محمد أنيس ، ص ١٢ ٠

النحاس باشا وزارة وفدية وبذلك تكون الأمور قد وضحت لرئيس الديوان بأنه لا مفر للملك الا الخضوع لشروط انجلترا كما أوضحها السفير وأن يتفاهم مع النحاس على تأليف وزارة وفدية تحاشيا لمزيد من التهديد من بريطانيا ولكنه لم ينصح الملك النصيحة الواجبة قبل فوات الفرصة . كما أن باقى رؤساء الأحزاب لم يشأ أى منهم فى اجتماعهم مع الملك أن يقدر الظروف الدقيقة والخطيرة المحيطة بالعرش وبالبلاد ويتنازل عن أنانيته فى وجوب أن تكون الوزارة قومية ليكون لحزبه مكان فى الوزارة ، وينصح الملك أن يحاول تمرير العاصفة ويوافق على أن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية لتجنيب جميع الأطراف مواجهة التصرفات البريطانية التى قد تتحول وبسرعة الى العنف .

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢

وفى صباح يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ يطلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان ويسلمه انذارا نصه « اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء اليوم أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » **ولكن رئيس الديوان استهان** بخطورة الانذار وكذلك الملك ولم يتصرف التصرف الواجب والذى يحفظ كرامته وعرشه وقد كان لتاريخ التصرفات البريطانية مع كل من أسلافه الخديوى عباس والخديوى اسماعيل عند خلعهما من العرش بمثل هذا الاسلوب .

ويضيع الملك الفرصة ولا يتصرف بالحكمة اللازمة ويأمر بعقد (٣٦٥) اجتماع مع أصحاب الرأى فى مصر وبينهم رؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين فى الساعة الرابعة ويتم الاجتماع فى قصر عابدين ودخل فاروق ومعه رئيس الديوان الذى ألقى بيانا حول تطور الموقف وقرأ صيغة الانذار وغادر الملك القاعة ليترك للمجتمعين الفرصه للمناقشة واصدار القرار الواجب ـ وبعد صمت قصير تكلم النحاس وأكد بأنه لم يكن يعلم بما حدث ويعترض على اقحام اسمه فى الانذار البريطانى .. (٣٦٦) ولكنه انقاذا للموقف يقبل تأليف الوزارة اذا طلب الملك منه ذلك ـ ثم تكلم دكتور أحمد ماهر وناشد النحاس باشا أن يرفض تأليف الوزارة . **ثم تكلم النحاس** وحذر المجتمعين بأنه يشم رائحة الخطر من صيغة الانذار . **أما زيور باشا** فقد نصح بقبول الانذار ونصح المجتمعين أن يشيروا على الملك بذلك لأنه ليس من المعقول أن توجه الحكومة البريطانية مثل هذا

---

(٣٦٥) نفس المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٣٦٦) مذكرات فى السياسة المصرية ، د. حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

الانذار وبهذه الصيغة التهديدية والا ترتب على رفضه نتائج معينة قدرتها وأعدت لها ، والنحاس باشا يعلم هذا كما نعلمه جميعا (وكان المعروف أن زيور باشا هو صاحب سياسة انقاذ ما يمكن انقاذه منذ مقتل السردار) . **واقترح الدكتور محمد حسين هيكل** تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس فرفض النحاس اقتراحه ـ **ثم اقترح شريف صبرى** أن تتألف وزارة ادارية تحل مجلس النواب وتجرى انتخابات جديدة فاذا فاز فيها الوفد بالأغلبية يؤلف النحاس وزارته الحزبية ـ **ثم اقترح آخر** أن يؤلف النحاس وزارة يشترك فيها كل حزب ولو بوزير واحد ، وتجرى هذه الوزارة الانتخابات ومتى أسفرت الانتخابات أغلبية وفدية يعدل النحاس باشا وزارته ويجعلها حزبية صرفة ، ويرفض النحاس باشا كل هذه الاقتراحات .حيث كان واثقا من مساندة السفارة البريطانية لرأيه وكانت السفارة البريطانية(٣٦٧) متأكدة من ميول بعض المحيطين بالملك نحو المحور من الحاشية الملكية .

وتصلب النحاس باشا فى رأيه بضرورة تأليف وزارة من حزب الوفد فقط .

الهدف المقصود من هذا الانذار

واستمرت المناقشة فى هذا الاجتماع (٣٦٨) مدة طويلة دون الوصول الى حل ايجابى واتفق المجتمعون على اصدار قرار يرسل الى السفير البريطانى بأن الانذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها . وعرض القرار على النحاس باشا فوقعه فى الحال ثم قال « اننى أبدى رأيى كوطنى ومجرب وخبير بأعمال الانجليز أنه يجب أن نبحث ان كان هذا الانذار تهديديا أو تنفيذيا وانى أراه تنفيذيا (جديا) وليس تهديديا وحذر الحاضرين من النتائج التى قد تترتب على هذا القرار الذى يرفض الانذار وقال أيضا « وأنى أريد أن أصارحكم بحاجة وهى أن هذا الاجتماع كويس ولكن يودى بالبلد وبالعرش ، ويمكن أن يكون نكبة على العرش وعلى شخص جلالة الملك .

وفى نفس الوقت علم القصر ومعظم الحاضرين (٣٦٩) أن ولى العهد الأمير محمد على وهو المنافس للملك على عرش مصر كان قد دعاه الملك لحضور هذا الاجتماع بالقصر وقيل انه ليس بقصره ولم يعرف أحد مكانه .

---

(٣٦٧) كتاب ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د محمد أنيس ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧

(٣٦٨) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د. محمد أنيس ، ص ٥٥ ، ص ٢٦ .

(٣٦٩) مذكرات فى السياسة المصرية ، د. محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ .

ويتساءل د . هيكل وكان وزيرا فى وزارة حسين سرى باشا المستقيلة وحضر الاجتماع بصفته رئيس حزب الأحرار فهل لغياب (سموه) فى هذه المناسبة الدقيقة معنى معين ، ثم يقول الدكتور حسين هيكل أيضا تعليقا على الاحتجاج المرسل من المجتمعين الى السفير البريطانى « اذا صح ان كان لغيابه ما قد يتبادر الى الذهن من المعانى ، فما عسى أن تكون الاحتمالات المتوقعة لاحتجاجنا على الانذار البريطانى وعدم قبولنا اياه » .

وحمل رئيس الديوان الملكى أحمد محمد حسنين هذا القرار باحتجاج ساسة البلد على الانذار البريطانى وذهب الى السفارة البريطانية وطلب من المجتمعين انتظار عودته ــ وعاد بعد الساعة السابعة وقال « انه سلم القرار الى السفير البريطانى وأن السفير قال له » : سأوافيكم برأيى فى الساعة التاسعة وقد أبلغكم أننى لا أحضر وقد أبلغكم بنبأ آخر » .

وحاول المجتمعون أن يستشفوا من حسنين باشا ما يكون قد فهمه من اتجاه السفير ، لكن حسنين باشا أفصح لهم أنه لم يستطع رغم المحاولات وأنه حاول فقط أن يصرف السفير عن المضى فى اجراء قد يفسد علاقات الدولتين .

وأشار رئيس الديوان حسنين باشا (٣٧٠) للمجتمعين بالانصراف الى منازلهم على أن ينتظروا أى استدعاء من القصر وبالتليفون انتظارا لما تتمخض عنه الأحداث .

الحادث

وقبل أن يحين موعد نهاية الانذار النهائى (٣٧١) (الساعة التاسعة) فقد قامت الدبابات الانجليزية وحاصرت قصر عابدين من كل جوانبه ووقفت قوات بريطانية ضخمة فى الطرق المؤدية الى ثكنات الجيش المصرى بألماظة وقبل التاسعة بقليل حضر السفير ومعه جنرال ستون قائد القوات

---

(٣٧٠) وكان من الواجب عليه وعلى الملك العمل على استبقاء جميع المجتمعين بمكتب الملك ليكونوا بجانبه لمواجهة أى احتمالات منتظرة .

(٣٧١) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د. محمد أنيس ، ص ٣٨ عن كتاب الصحفى البريطانى جورج بلانكين المحرر السياسى لجريدة الديلى ميل Cairo To Riyadh Diary .

البريطانية فى مصر وفى صحبتهما عدد من الدبابات والعربات المصفحة وهدمت الدبابات بوابة القصر الحديدية الخارجية وقبلهـا كان عدد من الجنود المدربين البريطانيين قد اعتلوا بسرعة السور الحديدى وتمكنوا من اعتقال ضباط الحرس قبـل أن يتمكنوا من المقاومة وكذلك قامت قوة أخرى بمحاصرة مبنى الحرس الملكى الموجـود خارج أسوار قصر عابدين وهجمت قوة بريطانية على ثكنات الحرس الملكى وقبضت على الموجودين • وتوجه السفير (٣٧٢) وستون ومعهما عدد من الضباط البريطانيين المسلحين الى مكتب فاروق واجتمعا به وكان معه أحمد حسنين • وجلس الجميع على المائدة السفير وستون فى مواجهة الملك وحسنين • وقرأ السفير صياغة معدة حول الموقف ثم قال « أنه فى رأى الحكومة البريطانيـة لابد أن يستدعى الملك النحاس لتأليف الوزارة المقبلة ، وأن وزارة ائتلافية غير ممكنة ولابد أن يؤلف النحاس وزارة بنفسه » • وأوضح السفير « أن هذا أمر وأننا لسنا على استعداد لرفضه » •

وتصرف الملك بكبرياء غير عادى وفكر للحظـات ثم ناقش المسألة مع حسنين وبعدها أعلن الملك « لقد قبلت » (٣٧٣) •

وتنفس السفير الصعداء • والتفت الى ستون قائلا « حسنا لقد كان هذا هو ما نريده » •

وسرعان ما غادر السفير البريطـانى والقائد البريطانى القصر وفك الحصار البريطانى عن قصر عابدين ومبنى الحرس الملكى •

ـ وصار اتصال تليفونى بين القصر والزعماء للاجتماع بالقصر مع الملك بعد انسـحاب القوات البريطانيـة وكان آخـر الحاضرين هو النحاس باشا فلما اكتمل العدد دخل الملك وجلس فى صدر المكان وجلس المجتمعون ثم وجه الملك الكلام الى النحاس باشـا قائلا « اننى أكلفك يا نحاس باشا بتأليف الوزارة • وأطلب اليك ان يكون حكمك قوميـا لا حزبيا كما أطلب اليك حين انصرافك من هنا أن تمر بالسفارة البريطانية فتبلغ السفير بأننى عهـدت اليك بتاليف الوزارة » ••• وقال النحاس « اننى أتلقى الأمـر من جلالتكم بتاليف الوزارة ولا أرى ضرورة لابـلاغ

---

(٣٧٢) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ • د• محمد انيس ص ١٦ ، ص ٣٩ •
(٣٧٣) مذكرات فى السياسة المصرية ، د• محمد حسنين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ •

السفير هذا الأمر » فكرر الملك « لكننى أرى ضرورة فى أن تمر بالسفارة وتبليغ السفير ما طلبت اليك أن تبلغه اياه » عند ذلك قال الدكتور ماهر موجها الكلام الى النحاس « انك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الرماح البريطانية فقد رأيت الدبابات بعين رأسك » واعترض الملك قائلا : « بل أنا الذى أكلفه بتأليف الوزارة » • وبعد ذلك انصرف الجميع •

ولا شك أن جميع رؤساء الأحزاب خرجوا من القصر وفى ذمتهم للتاريخ مآخذ على مواقفهم حيث كان يمكنهم من أول اجتماع بعد الانذار أن ينقذوا الموقف بقطع خط الرجعة على عناد النحاس بموقفه المتصلب أن يؤلف الوزارة الحزبية المتمسك بها وكان الملك تحت الحاحهم وضغطهم من السهل أن يوافق على ذلك مادامت هذه هى رغبتهم • ورغم انهم خرجوا من الاجتماع ويعتقد أغلبهم أن فى يده سلاحا يحاربون به الوفد والنحاس باشا لأنه على حد تعبير أحمد ماهر قد ألف وزارته على أسنة الحراب البريطانية _ أما النحاس باشا والوفد مما لاشك فيه أنهم شعروا بأن رصيدهم الشعبى يهتز وسوف يحتاجون الى مجهودات دعائية حزبية كبيرة لأجل اعادة الثقة فيهم ولكنها على أى حال ستكون على حساب علاقتهم بالانجليز الذين كان لهم الفضل فى اعادتهم الى الحكم سواء بعلمهم أو بغير علمهم وليس أدل على دقة موقف الوفد بهذا الحرج وضعف مركزه نتيجة هذا التصلب من النحاس باشا الا ما نشرته جريدة الحزب « الوفد المصرى » فى يوم ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ عقب الحادث بيومين جاء فيه « ان بريطانيا (٣٧٤) العظمى بوصفها حليفة مصر قد حاربت أكثر من عامين الدول المعادية للديمقراطية والتى حاولت أن تفرض بالقوة معالم الديكتاتورية الفاشية على الأمم الحرة والمقهورة • وكانت الحليفة بريطانيا تدافع عن شعوب هذه الدول التى قهرتها الديكتاتورية •• فكيف يمكن لأى مصرى عاقل أن يعتبر بأن مصيره سيكون مختلفا عن مصير تلك الشعوب التى قهرتها دولتا المحور اذا أصبحت مصر تحت الاحتلال الألمانى أو الايطالى » •

« وقد كانت حليفتنا بريطانيا منصرفة الى بذل أقصى ما تستطيع لانقاذ الشعب المصرى من الفناء والحرب ولتمكن مصر فى المستقبل من ترقية حياتها الوطنية طبقا لمبادىء الحكم الديمقراطى ذلك الحكم •• وأنه لايمكن ضمان مستقبل الحرية والاستقلال الحقيقى لجميع البلاد الا بانتصار بريطانيا وحلفائها » •

---

(٣٧٤) ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، د• محمد أنيس ، ص ٩٠ •

وقبل أن تقوم جريدة الوفد بنشر (٣٧٥) هذا التحليل المملوء تزلفا الى الانجليز وديمقراطيتهم التى لم تنل منها مصر طول الاحتلال البريطانى منذ سنة ١٨٨٢ حتى وقت نشر هذا المقال الوفدى يوم ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الا القهر والاستهانة بالكرامة .

فقد قام النحاس باشا تمهيدا لهذا التبرير فى صحيفتهم « الوفد المصرى » وذرا للرماد واستهانة بعقلية الشعب المصرى .. فقد قام النحاس باشا بالاتفاق مع السفير البريطانى على أن يتبادلا (٣٧٦) خطابا شكليا يحجب عن الرأى من خلاله ما وقع فعلا من التدخل البريطانى السافر وذلك يوم ٥ فبراير سنة ١٩٤٢ وقبل تأليفه الوزارة بيوم وجاء فى خطاب النحاس باشا للسفير البريطانى « ليكن مفهوما بأن الأساس الذى قبلت عليه مهمة تشكيل الوزارة هو أنه لا المعاهدات البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها » .

ورد عليه السفير البريطانى بما يؤيد وجهة نظر النحاس باشا المكشوفة للعامة والخاصة فقال : « وانى أؤيد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا تأليف الحكومات أو تغييرها » .

تأليف وزارة النحاس (٦ فبراير سنة ١٩٤٢)

فى يوم الجمعة ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ صدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة النحاس الخامسة وكانت كلها من الوفديين وفى ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ عين فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة وفى يونيو سنة ١٩٤٣ عين فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشئون وعين أمين عثمان (صديق الانجليز) وزيرا للمالية .

وعقب تأليف النحاس باشا لوزارته حضرت الوفود المؤيدة للنحاس للتهنئة وكلهم من أنصار الوفد كما حضر فى نفس الوقت السفير البريطانى سير مايلزلامبسون وهتف أنصار النحاس بحياة الانجليز فى فناء مجلس الوزراء بعد أن حملوه على الأكتاف بالأمس القريب يهتفون ضد الانجليز

---

(٣٧٥) فى اعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ص ١٠٥ .

(٣٧٦) مذكرات فى السياسة المصرية ، د. محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

ويؤيدون ألمانيا ويستعجلون قائدهم رومل لهزيمة جيش السفير مايلز لامبسون (٣٧٧) •

الانعام بلقب لورد لمايلز لامبسون

وفى مقابل الحركة البارعة التى نفذها ممثل حكومة انجلترا فى ٤ فبراير فى مصر وعلى حساب كرامة الشعب المصرى وعرشها الذى يمثل رمز الأمة أنعمت حكومة بريطانيا بلقب لورد للسفير مايلزلامبسون ليصبح (لورد كيلرن) وأقام له النحاس باشا حفل تكريم كبيرا لهذه المناسبة فى مساء ١٢ يناير سنة ١٩٤٣ بسراى الزعفران وبخاصة أن مناسبة هذا الانعام لا يشرف مصر وشعب مصر - وبخاصة أن كلمات الترحيب وخطاب النحاس الى السفير لورد كيلرن ورد السفير عليه اشتملتا على شتى المعانى المنافية لكرامة البلاد وعزتها وحقوقها •

انتخابات مارس سنة ١٩٤٢

تمت الانتخابات فى شهر مارس وقاطعها الدستوريون والسعديون وطالبوا كشرط لدخولهم رفع الأحكام العرفية ورفع الرقابة على الصحف لضمان حريتها ولم يقبل النحاس وأسفرت عن أغلبية وفدية كبيرة وافتتح البرلمان يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ وانتخب مجلس النواب عبد السلام جمعة رئيسا له وفى مايو سنة ١٩٤٢ عين على زكى العرابى رئيسا لمجلس الشيوخ بعد أن أبطلت الوزارة عضوية أعضاء الشيوخ الذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى وعين بدلا منهم شيوخ معظمهم من الوفديين وتحقق بذلك مصدر القوة لينفرد الوفد والنحاس باشا بمقاليد الحكم دون معارضة •

ما تنفقه الدولة كشف كثيرا من التصرفات غير القويمة

كما تمادت الوزارة فى المحسوبية والاستثناءات لأتباعها والتعنت مع خصوم الوفد كما تغاضت عن استغلال السلطات البريطانية لتحكمها فى اصدار النقد المصرى مما تسبب عنه التضخم واستفحال حالة الغلاء •

وسيأتى هذا تفصيلا فى باب التجاوزات •

---

(٣٧٧) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ص ١١٣ ، ١١٤ •

عودة الى ميدان الحرب فى الصحراء الغربية

عقب مطاردة روميل للقوات البريطانية حتى طبرق ومحاصرتها فى ابريل سنة ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطانى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ بقيادة أوكنلوك على قوات المحور فى برقة وتقدم البريطانيون فى زحفهم حتى احتلوا بنى غازى فى ديسمبر سنة ١٩٤١ وقام روميل بالهجوم على البريطانيين حتى أجلوا عن بنى غازى فى يناير سنة ١٩٤٢ وتراجعوا الى طبرق التى كانت رغم حصار الألمان لها تتلقى المدد والمؤن من البحر والجو • وفى ٢٦ مايو تلقى روميل الامدادات وقام بالزحف شرقا واستأنف المعارك مع الجيش البريطانى بقيادة ريتشى وانتهت باستيلاء الألمان على بئر حكيم وجسر الفرسان والغزالة ثم جغبوب حتى سقطت طبرق فى ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ ومنحت ألمانيا رتبة فيلد مارشال الى روميل • أما الجيش البريطانى فقد تولى قيادته العامة أوكنلوك •

وفى هذا الوقت اضطربت الأفكار فى مصر لأنها هى التى كانت تتحمل الدمار بين القوتين المتحاربتين •

ـ ومنذ أواخر يونيو سنة ١٩٤٢ دارت عدة معارك بين الجيشين وانسحبت فى النهاية القوات البريطانية الى موقع حصين عند العلمين ودارت هناك عدة معارك أنهكت الطرفين • وفى أغسطس حدث تعديل فى القيادة البريطانية تولى فيها الجنرال مونتجمرى قيادة الجيش الثانى وسير هارولد ألكسندر القيادة العامة للقوات البريطانية •

معركة العلمين ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢

ودارت عند العلمين الموقع الحصين للبريطانيين معركة حاسمة وكان التفوق العددى وفى التسلح للجيش البريطانى أمام العجز الشامل فى امدادات قوات المحور واستمرت المعركة عدة أيام وتداعت خطوط المحور وانتهت بهزيمته فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وأسر منهم عشرات الألوف وكان منهم الجنرال توما قائد الفيلق الافريقى الألمانى وتقهقرت قوات المحور غربا وكانت هزيمة ساحقة ومنح الجنرال مونتجمرى كفيلدمارشال أوف علمين • وكانت المعركة الفاصلة وانسحب روميل على أثرها الى تونس • وبدأ التحضير بعدها لغزو ايطاليا من الجنوب وقامت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور الأمريكى بالنزول فى جزيرة صقلية فى يوليو سنة ١٩٤٣ ثم نزلت الى ايطاليا واستسلمت فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ •

استبعاد مكرم عبيد من الوزارة ومن الوفد ومن البرلمان (٣٧٨)

في يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ أعاد النحاس باشا تأليف وزارته بعد أن استبعد منها مكرم عبيد بعد أن كان محور وزارته ونقطة ارتكازها وبصفته أيضا سكرتير حزب الوفد العام ــ وفي يوليو سنة ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد وفي جلسة ١٢ يوليو سنة ١٩٤٣ قرر مجلس النواب بأغلبية ٢٠٨ ضد ١٧ صوتا فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا من مجلس النواب وكان قبل ذلك أكثر زعماء الوفد شعبية وحظوة لدى الجماهير ولدى النحاس باشا نفسه ٠

وكان من أهم أسباب هذا الغضب من مكرم عبيد هو أنه وهو وزير المالية والتموين وقف متصديا لمطالب محاسيب النحاس وحرمه الاستثنائية والصارخة في التأثير على نزاهة الحكم ٠ وبعد أن حاول مكرم عبيد نفسه اصلاح ما بينه وبين المحاسيب والأنسباء استمع النحاس للوشايات وما أضيف اليها من الحاسدين على مكرم ممن تسلقوا الى المراكز الحساسة في الوفد وفي الوزارة وتغلبت غريزة الغرور الزعامي على النحاس بعد تجميع جميع مصادر القوة في يده وبدلا من أن يعيد أمور الحكم لتسير في مسارها العادل بدأ في عملية انتقام من مكرم عبيد أخذت تتصاعد الى أن تخلص منه ومن وجوده في الساحة السياسية المصرية كعضو برلمان ٠

الكتاب الأسود :

ولم يتمهل مكرم عبيد ولو حفاظا على تاريخ العلاقة الحميمة التي كانت بينه وبين النحاس بل تآمر مع القصر عن طريق رئيس الديوان أحمد حسنين الذي عرض على صديق مكرم جلال الحمامصي والذي خرج مع مكرم عبيد مفصولا من الوفد ٠٠ عرض عليه تسجيل فضائح الوفد وفضائح حكم النحاس باشا وأنسبائه ووزراء الوفد ونوابه وتجاوزات في المحسوبية والرشوة والاتجار في السوق السوداء وأذونات التصدير والاستيراد على شكل وثيقة أو عريضة يقدمها مكرم عبيد الى الملك وتطورت الفكرة عندما عرضت على مكرم عبيد وتوالت المعلومات الغزيرة عن هذه المخالفات والتصرفات الى عمل كتاب أطلق عليه الكتاب الأسود وقد تم طبع

---

(٣٧٨) تطور الحركة الوطنية في مصر للأستاذ عبد العظيم رمضان ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ ٠

هذا الكتاب بأسلوب سرى وتم توزيعه قبل أن يقع فى يد حكومة الوفد أما مكرم عبيد والمعارضة فكانا يأملان أن تبادر الوزارة بتبليغ النيابة للتحقيق فيما احتواه الكتاب الأسود من اتهامات لرفع دعوى القذف على مكرم عبيد ولكن النحاس باشا رئيس الوزراء ورئيس الوفد رفض اتباع هذا التصرف وتمسك بضرورة تخويل مجلس النواب بالتحقيق فى وقائع الكتاب الأسود (٣٧٩) ٠ مستندا دستوريا على المادة ٦٦ من الدستور المصرى والتى تنص على :

« أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع من جرائم فى تأدية وظائفهم » وبذلك فوت الفرصة على المعارضة وعلى مكرم عبيد وعلى السراى لامكان نشر فضائح محتويات الكتاب عن طريق النيابة وكذلك حتى لايجد نفسه ووزارته فجأة مضطرين للاستقالة من قبل أن يتم تحقيق النيابة العامة ولكل ذلك أعلنت الحكومة ترحيبها بكل سؤال أو استجواب عن وقائع هذا الكتاب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض سواء من المعارضين أو المؤيدين ولم يتقدم مكرم عبيد بصفته عضو البرلمان بالاستجواب (٣٨٠)٠

فأوحت الحكومة لأنصارها بتقديم الاستجواب عن هذه الوقائع وأخذ الوزراء يجيبون باسهاب عن الاستجوابات وبصورة جعلت الحقيقة تتوه بين كلماتهم نظرا لضخامة الوقائع التافهة بجانب قليل من الوقائع المؤكدة والتى أمكن لنواب الوفد التلاعب بالألفاظ والكلمات والحجج فى تفنيدها ودمغها وخرج الوفد سليما من هذه المعركة السياسية المدبرة ٠

وكان حظ مكرم عبيد الطرد من البرلمان جزاء دفاعه بالحق والباطل السابق أيام كان سكرتيرا للوفد عن ضرورة حصول الوفد على الأغلبية التى تتيح لرئيس حزب هذه الأغلبية الحق فى فصل أى عضو برلمان دستوريا يتجرأ على معارضة رئيس الحزب المتبوىء مركز رئيس الدولة ، كل هذه الأمور جعلت الشعب وعلى رأسه الشباب المتعلم والمثقف يكفر بالقيم والأحزاب ويفقد الثقة فى الوزراء وفى القصر وفى البرلمان نفسه ٠

---

(٣٧٩) نفس المصدر السابق ، ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ ٠

(٣٨٠) نفس المصدر السابق ص ٢٨٠ ، ٢٨١ ٠

انشاء المجلس الاستشارى

لشمال السودان (سبتمبر سنة ١٩٤٣)

بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ عن السودان صار الحاكم العام (البريطانى) هو الحاكم المطلق يجمع فى يده جميع السلطات وفى سنة ١٩١٠ أنشىء مجلس **الحاكم العام** من كبار موظفى حكومة السودان وكلهم من الانجليز ليعاون الحاكم العام فى مباشرة سلطاته وهذا استكمالا للمخطط البريطانى لجعل السودان مستعمرة انجليزية ٠

ـ وفى سبتمبر سنة ١٩٤٣ فى عهد وزارة النحاس أنشأ الحاكم العام (**المجلس الاستشارى لشمال السودان**) بحجة تمكين الحاكم العام من ادارة شمال السودان باستشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية والهدف الأساسى البعيد هو مواصلة سياسة الفصل بين مصر والسودان والفصل بين شمال السودان وجنوبه ٠

وأبلغ هذا القانون الى الحكومة المصرية وعقد أول اجتماع لهذا المجلس فى مايو سنة ١٩٤٤ دون أن تعترض الحكومة المصرية التى كان يرأسها النحاس باشا وهذا يعتبر خنوعا وخضوعا من النحاس للاعتداءات البريطانية على حقوق مصر فى السودان ٠

الملك يكلف أعضاء المعارضة

أصيب الملك فى حادث تصادم سيارته مع سيارة عسكرية بريطانية على طريق الاسماعيلية فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وبقى باحدى المستشفيات العسكرية البريطانية فى القصاصين للعلاج وأثناء علاجه حضر الى مصر رؤساء الدول العظمى المتحاربة ٠ روزفلت رئيس امريكا ومستر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وشان كاى شيك زعيم الصين الوطنية كمؤتمر دولى لتنسيق الأعمال العسكرية ضد اليابان للتعجيل بالنصر وذلك فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ ٠ **وفى ٢٩ نوفمبر** استدعى الملك فاروق رؤساء أحزاب المعارضة فى القصاصين وتشاور معهم فى عمل مذكرة بمطالب مصر الوطنية تقدم الى الكبار المجتمعين فى مصر وتخطى بذلك وزارته برئاسة النحاس باشا والتى تعتبر هى الحكومة المستضيفة لهذا المؤتمر وهى الأجدر على الاتصال بهؤلاء الرؤساء وهذا من الناحية الدستورية والشكلية ـ وهذا التصرف من الملك فيه تجاوز وتحد للوزارة التى فرض رئيسها ارادته على الملك فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ٠

أعمال وزارة النحاس باشا

رغم كثير من التجاوزات لوزارة النحاس بحكم انفراده بالحكم وعدائه الفطرى للمعارضة فقد قامت وزارته بأعمال نحسب له يعد منها انشاؤه لديوان المحاسبة بغرض الاشراف على تحصيل الايرادات ومراقبة الانفاق • وقدم هذا الديوان أجل الخدمات ناحية الرقابة على ما تنفقه الدولة كما كشف كثيرا من التصرفات غير القويمة •

- وضعت الوزارة قانون نظام هيئات البوليس •
- وجعلت التعليم الابتدائى بالمجان •
- وأصدرت قانون استعمال اللغة العربية فى مكاتبات الشركات ودفاترها •
- وأصدرت قانون تحويل الدين العام وأقبل المواطنون على الاكتتاب فى سندات الدين •
- كما أصدرت قانون استقلال القضاء وكفل للقاضى عدم جواز العزل •
- كما أصدرت قانون تخفيض الضرائب عن صغار الملاك الزراعيين •
- وأصدرت قانون عقد العمل الفردى •
- وأصدرت قانون نقابات العمال •
- ووضعت قانون البلديات •
- ووضعت قانونا جديدا للتعاونيات •
- وأكملت انشاء جامعة فاروق بالاسكندرية •
- وأنشأت مدرسة ثانوية بالخرطوم •
- وأنشأت مشروع المجموعات الصحية وقانون تحسين الصحة القروية

أما المآخذ على وزارة النحاس فقد كان أبرزها أن وزارة النحاس باشا سايرت الانجليز وعاونتهم بشكل مبالغ فيه كما استغلت قانون الأحكام

العرفية لأقصى حد واستخدمته في غير موضعه باعتقال خصـوم الوفد والاساءة اليهم كما تمادت في المحسوبية والاستثناءات لأتباعها والتعنت مع خصـوم الوفد • كما تغاضت عن استغلال السلطات البريطانية بتحكمها في اصدار النقد المصرى مما تسبب عنه التضخم واستفحال حالة الغلاء •

اقالة وزارة النحاس (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)

فى عام ١٩٤٤ كان الأمريكان والانجليز قد نزلوا فرنســـا وبدءوا يضغطون على الألمان لاجلائهم منها وكان الروس (٣٨١) قد قاوموا الألمان فى ستالينجراد مقاومة اضطرتهم الى التراجع واستعد الروس للتقدم صوب الأراضى الألمانية • وظهرت بوادر نصر الحلفاء • ورأى الانجليز فى مصر ألا ضرورة لاستمرار قبضتهم الحديدية التى جعلت النحاس باشا وسيلتهم فى ذلك • وكان الملك فاروق يتحين الفرص للاطاحـــة بالنحاس انتقاما منه لحادث ٤ فبراير كمـــا كان ناقما على السفير البريطـــانى لمساندته الغير محدودة للنحاس • وكان مما لجأت اليه الوزارة خلال السنتين والنصف التى مكثها فى الحكم ومتسلحة بالأغلبية ، من ممارسة أوسع أصناف المحاباة واباحة استغلال النفوذ قد جعل بقاء الوزارة فى أضعف مركز • كما كان الناس فى مصر يشعرون بوطأة الأحكام العرفية وشدتها لما ترتب عليها من اعتقالات ورقابة على الصحف واستيلاء على الأرزاق والأقوات بالاضافة الى تفاقم الغلاء نتيجة التضخم الناتج عن تهاون الحكومة فى مسألة الأرصدة الاسترلينية وطبع الكميات الهائلة من البنكنوت بمعـــرفة البنـــك الأهلى المسيطرة عليه بريطانيا – وسافر السفير البريطانى لورد كيلرن ليمضى اجازته وبعد قليل من سفره بدأ الناس يتهامسون بتبرمهم من الحكومة وتنتشر الأخبار بأن الملك على وشك التخلص من الوزارة •

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أرسل الملك خطاب اقالة الى النحاس باشا وكانت هذه هى ثالث اقالة لوزارة النحاس باشا ، الأولى سنة ١٩٢٨ فى عهد الملك فؤاد والثانية سنة ١٩٣٧ والثالثـــة فى سنة ١٩٤٤ فى عهد الملك فاروق •

---

(٣٨١) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ •

تأليف وزارة أحمد ماهر

(أكتوبر سنة ١٩٤٤ ـ فبراير سنة ١٩٤٥)

تسلم النحاس باشا خطاب اقالة وهو فى الاسكندرية يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وفى نفس اليوم واللحظة تسلم أحمد ماهر كتاب تكليفه بتأليف الوزارة وعلى أثر ذلك اجتمع مع المرشحين للوزارة وكلهم من أحزاب المعارضة ورؤسائها وكان من ضمنهم مكرم عبيد حيث كان لايزال بالمعتقل وأفرج عنه منذ ساعات من حضوره ٠

ناقش الدكتور أحمد ماهر تشكيل الوزارة معهم واختلف على التشكيل مكرم عبيد مطالبا لحزبه حزب الكتلة بنسبة مساوية لباقى الأحزاب متمسكا بالأنانية الحزبية التى تعود عليها ومارسها أثناء سكرتاريته لحزب الوفد وتم التشكيل الوزارى وظهر جليا تدخل الملك فى موضوع حرية رئيس الوزراء فى اجراء الاختيار والتشكيل ولكن سرعان ما اتفقت جميع الأطراف وتشكلت الوزارة من الأحزاب غير الوفدية وهى الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية والحزب الوطنى وليس بها مستقلون (أحمد ماهر للرئاسة والداخلية ، مكرم عبيد للمالية ـ محمود فهمى النقراشى للخارجية ٠ محمود غالب للأشغال ٠ حافظ رمضان للعدل ٠ محمد حسين هيكل للمعارف والشئون الاجتماعية ٠ مصطفى عبد الرازق للأوقاف ٠ ابراهيم عبد الهادى للصحة ٠ أحمد عبد الغفار للزراعة ٠ ابراهيم دسوقى أباظة للمواصلات ٠ طه السباعى للتموين ٠ راغب حنا للتجارة والصناعة ٠ السيد سليم للدفاع) ٠

أعمال الوزارة

كان أول عمل لهذه الوزارة هو الافراج عن المعتقلين(٣٨٢) السياسيين الذين اعتقلتهم وزارة النحاس فى ظل الأحكام العرفية وكان بعضهم قد قضى عامين فى الاعتقال ومنهم كان على ماهر ومكرم عبيد والقائمقام فؤاد صادق ونجيب ميخائيل بشارة وبعض الشبان المعارضين للوفد ٠

والعمال الذين طبعوا الكتاب الأسود لمكرم عبيد ٠

وصرح أحمد ماهر بأن سياسة وزارته هى سياسة التفاهم مع الانجليز وتنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن يوفى بكل التزامات الدولة ٠

---

(٣٨٢) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ص ١٤٧ ٠

ـ استصدر فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ مرسوما بحل مجلس النواب ودعوة المجلس الجديد للاجتماع فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ ٠

ـ ألغت جميع الاستثناءات التى حدثت فى وزارة الوفد السابقه ٠

ـ ألغت الوزارة مرسوم النحاس باشا بخصوص تعيين الشيوخ وأعادت المرسوم الذى صدر فى عهد وزارة حسين سرى وذلك ضمانا لاستقرار الأمور واستبعد جميع الشيوخ الذين جاء بهم مرسوم النحاس وعاد الباقوم على قيد الحياة من شيوخ مرسوم حسين سرى ٠

دعا الملك فاروق رؤساء الأحزاب الذين تتألف منهم الوزارة ٠ دكتور ماهر (الهيئة السعدية) وحافظ رمضان (الحزب الوطنى) مكرم عبيد (حزب الكتلة الوفدية) د٠ محمد حسين هيكل (حزب دستورى) (٣٨٢م)٠

واقترح الملك على المجتمعين أن يتساوى عدد المرشحين لمجلس النواب من كل حزب من الأحزاب الأربعة وأحرج الملك رؤساء الأحزاب لأنه دستورى لم يكن من المفروض أن يناقش معهم مثل هذه الأمور لأنها من صميم شئون الأحزاب وبعد الاجتماع كان رئيس الوزراء أحمد ماهر مصمما على الاستقالة لهذا التدخل الملكى والذى يؤدى الى مساواة حزب الكتلة والحزب الوطنى بحزب السعديين والدستوريين لأن حزب الكتلة والوطنى لم يكن لديهما امكانات النجاح فى الانتخابات الا بأعداد متواضعة ٠

ـ وبعد ذلك تألفت لجنة للانتخابات من الأحزاب الأربعة للتنسيق ٠

ـ وتمت الانتخابات وكانت الأغلبية للحزب السعدى ثم الأحرار الدستوريين ولم يحصل الوفد على نجاح يذكر ٠

تشكيل وزارة دكتور أحمد ماهر (١٨ يناير سنة ١٩٤٥) (٣٨٣)

واستقالت الوزارة وأعاد دكتور أحمد ماهر تشكيل الوزارة الجديدة وجاء بها حفنى محمود وزيرا للتجارة والصناعة والسنهورى للمعارف وعبد المجيد بدر للشئون الاجتماعية أما الدكتور محمد حسين هيكل فقد أسندت اليه رئاسة مجلس الشيوخ ٠

(٣٨٢ م) مذكرات د٠ محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠ ٠
(٣٨٣) نفس المصدر السابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ٠

اجتماع روزفلت بالملك (فبراير ١٩٤٥) :

عقب مؤتمر القرم الذى انعقد فى يالتا بين أقطاب الحلفاء فى أول فبراير سنة ١٩٤٥ حضر روزفلت وتشرشل الى مصر واجتمعا مع الملك فاروق على ظهر طراد أمريكى فى البحيرات المرة وأبلغا الملك فاروق قرار مؤتمر القرم الذى يقضى بالا يشترك فى مؤتمر سان فرنسيسكو الذى تحدد لانعقاده يوم ٢٥ ابريل ١٩٤٥ سوى الدول التى تكون قد أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ واقتنع الملك بمصلحة مصر فى اعلان الحرب وبخاصة ان المعارك القتالية كانت فى حكم المنتهية بالنصر للحلفاء والاشتراك فى مؤتمر سان فرنسيسكو يعطى لمصر الحق فى أن تكون عضوا فى هيئة الأمم ٠

انشاء منظمة دولية جديدة :

قبل مارس ١٩٤٥ وصل الى مصر مكاتبة تسلمتها حكومتها تعبر عن قرار الخمسة الكبار بانهم سيعقدون مؤتمرا بسان فرنسيسكو فى ٢٥ ابريل ١٩٤٥ لانشاء منظمة دولية جديدة محل عصبة الأمم بعد وضع مشروعها فى بلده (دومبارتون اوكس) وان الدول التى تشترك فى هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل يوم أول مارس سنة ١٩٤٥ ٠

وعرض رئيس الوزراء هذا الأمر على لجنة سياسية من أهل الرأى على اختلاف ميولهم ورفض الوفد الاشتراك فيها وأجمعت اللجنة على الموافقة على مبدأ اعلان الحرب وبخاصة ان الحرب فى أوروبا كانت قد انتهت وان مصر فعلا كانت قد تجنبت ويلات الحرب فاذا هى أعلنت الحرب على اليابان لم يكن فى ذلك أى خطر عليها أو تهديد لها ٠ ونقل الدكتور أحمد ماهر آراء اللجنة السياسية الى مجلس الوزراء فوافق عليها وتقرر بعد ذلك عرض الأمر على البرلمان فى جلسة سرية يقعدها مجلس النواب ثم يعقدها مجلس الشيوخ يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ويتكلم فيها رئيس الوزراء ليدلى بالحجج التى تسوغ اعلان هذه الحرب ٠

مقتل أحمد ماهر ٢٤ فبراير ١٩٤٥ :

بعد أن ألقى الدكتور أحمد ماهر بيان الحكومة حول اعلان الحرب على خصوم الحلفاء فى مجلس النواب وأثناء انتقاله الى مجلس الشيوخ عبر البهو الفرعونى لكى يدلى ببيانه أطلق عليه شاب يدعى محمود العيسوى الرصاص فأصابه فى مقتل وعلل سبب فعلته بأن أحمد ماهر تسبب فى اعلان مصر الحرب على ألمانيا واليابان ٠

تأليف وزارة النقراشي ٢٤ فبراير ١٩٤٥ :

على أثر مقتل أحمد ماهر كانت نية الملك بأن يأمر بتعيين النقراشي باشا وزيرا للداخلية بالنيابة وبذلك تبقى الوزارة بدون رئيس ثم يعين رئيسا للوزارة وراجعه محمد حسين هيكل باشا بصفته رئيسا لمجلس الشيوخ بأنه من الأصوب أن يعهد الملك الى النقراشي بصفته نائب رئيس الهيئة السعدية بمهمة تأليف الوزارة على أن تبقى كما هى وعدل الملك قراره مصمما على التدخل باسلوب التعيين وقال انه سيأمر ببقاء الوزارة كما هى ثم يعين النقراشي رئيسا لها متذرعا باستشارة القانونيين بالقصر • وتداول النقراشي الموضوع مع باقي الوزراء وتمسكوا بضرورة اتباع الأصول الدستورية واعتبار وزارة المرحوم أحمد ماهر قد سقطت بوفاته وعلى الملك دستوريا أن يصدر مرسوما الى النقراشي بتأليف وزارته وبذلك قضى الوزراء على بدعة جديدة كان ينوى الملك أن يتبعها • وفى ساعة متأخرة من ليلة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ تم تأليف وزارة النقراشي دون أى تبديل سوى ان النقراشي أصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية حسب الدستور •

اعلان الحرب على ألمانيا واليابان ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ :

أقر المجلسان بجلسة ٢٦ فبراير ١٩٤٥ سياسة الحكومة فى اعلان الحرب الدفاعية على ألمانيا واليابان • وفى نفس الوقت صدر مرسوم باعتبار المملكة المصرية فى حالة حرب مع الريخ الألماني وامبراطورية اليابان • وفى ٧ مارس عين الدكتور عبد الحميد بدوى وزيرا للخارجية وتولى بهذه الصفة رئاسة وفد مصر فى مؤتمر سان فرنسيسكو الذى أبرم فيه ميثاق الأمم المتحدة •

انتهاء الحرب العالمية الثانية :

فى ٧ مايو ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا بلا قيد ولا شرط للحلفاء وبذلك انتهت الحرب فى أوروبا •

وفى أغسطس ١٩٤٥ استسلمت اليابان بلا قيد ولا شرط للحلفاء ووقعت وثيقة الاستسلام فى أول سبتمبر ١٩٤٥ وبذلك تكون الحرب العالمية الثانية قد انتهت •

اجراءات قرار رفع الأحكام العرفية :

قــرر مجلس الوزراء فى ٩ يونيو ١٩٤٥ انهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية والمطبوعـات واباحة الاجتماعات العادية العـامة ومنع اعتقال أى فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية ٠

وفى ٧ أكتوبر ١٩٤٥ تم رفع الأحكام العرفية وذلك بعد انتهاء الحرب مع اليابان والغى المرسوم بتعيين حاكم عسكرى عام وبذلك تكون البلاد قد تخلصت من كابوس تقييد الحريات وآن لها أن تتنفس للمطالبة بحقها فى الحرية والاستقلال الكامل ٠

توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ٢٢ مارس ١٩٤٥ :

تم توقيــع مصــر على ميثــاق جامعة الدول العربية مع باقى الدول المجتمعة فى قصر الزعفران يوم ٢٢ مارس ٠

توقيــــع ميثــاق الأمم المتحــدة ٢٦ يونيو ١٩٤٥ :

عقــد الاجتماع ولمصر وفــد ضمن وفود الدول المدعوة فى ســان فرنسيسكو فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ وأصبحت مصر عضوا فى هيئة الأمم المتحدة ومن الأعضــاء المؤسسين ٠ واذا كانت جامعة الدول العربية قد تأسست فى هذا الوقت فقد اتصلت وفود الدول العربية المشتركة فى مؤتمر ســـان فرنسيســـكو ببعضها واتصــل هذا التكتل مع دول أمريكا اللاتينية وجعلت من الدول الصغرى قوة تصويت لا بأس بها ولكن الدول الكبرى بحكم قوتها وانتصارها فى الحرب كانت لها الكلمة العليا ٠ وعموما فبنود الميثاق الجديد كان فيها كثير من الأبواب المفتوحة لتسمع مصر صوتها من خلال هيئة الأمم المتحدة للنضال من أجل حريتها واستقلالها الكاملين ، خصوصا فى باكورة اجتماعها ٠

الحكومة المصرية تطالب بريطانيا بالتفاوض ــ ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ :

وحيث كانت الظروف الدولية ملائمة للدخـول فى المفاوضات مع بريطانيا لاستكمال استقلال البلاد ولوضع حد للنظام القائم فى السودان مع بريطانيـا ٠ ففى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ سلم سفير مصر فى لنـدن باسم الحكومة المصرية مذكرة للحكومة البريطانية طلبت فيها مصر الدخول فى مفاوضــات بين الدولتين لاعادة النظر فى معــاهدة ١٩٣٦ وبخاصة بعد المعاونات المتعددة التى قدمتها مصر لبريطانيا والحلفاء أثناء الحرب ٠

أعبــاء مصر الماليــة :

تسببت حالة الحرب فى أحداث حالة شبه حصار بحرى فرض على مصر بأن تقتصر فى تجارتها على التعامل مع بريطانيــا فقط فى تصريف انتاجها وتحكم الانجليز فى أسعار القطن والمحاصيل الزراعية الأخرى ففى سنة ١٩٤٠ اشترت انجلترا القطن المصرى بسعر عشرين ريالا للقنطار بينما كان يباع فى الأسواق الأجنبية بخمســة وثلاثين ريالا وكان معظم تموين جيوش الحلفاء التى تدفقت على مصر بأعداد كبيرة يعتمد على منتجات مصر وأدى هذا الى غلاء الأسعار وعانى الشعب المصرى من هذا الغلاء ونقص المواد • ولم تدفــع بريطانيــا عن تموين جيشها نقدا بل كانت تحــكم سيطرتها على مالية البلاد بامتلاك البنك الأهلى فكان هذا البنك يصدر أوراق بنكنوت العملة الورقية) بالكميات التى تطلبها بريطانيا دون حدود ودون أن تدفع بريطانيا مقابلا بالذهب الذى تقضى به اتفاقية ٣٠ أكتوبر ١٩١٦ منذ الحرب العالمية الأول وكان ذلك يعنى بأن بريطانيا تمكنت من ابقاء كمية من الذهب فى خزانة البنك الأهلى تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق النقد التى يصدرها وتمادت بريطانيا فى جعل البنك الأهلى يصدر كميات هائلة من أوراق البنكنوت والذى ليس له أى رصيد من الذهب محفوظا فى البنك واستخدمت هــذه الأوراق فى شراء جميع مستلزماتها وتموين قواتها من مصر وبذلك كانت الخزانة المصرية هى التى تدفع وتصرف على المجهود الحربى للحلفاء فى مصر حتى تناقصت الأرصدة الاسترلينية وحدث التضخم النقدى • واشتد هذا التضخم فى عهد وزارة الوفد ولم نفكر فى أن تضع حدا لاصدار البنك الأهلى لأوراق النقد بهذه الكثرة التى فرضتها الحكومة البريطانية فأصبح على بريطانيا دينا لمصر وهو دين افتراضى لانه دين لدولة فقيرة على دولة غنية وبلغ هذا الدين ٤٥٠ مليون دولار وكان فى ذلك الوقت يمثل مبلغا رهيبا كان يمكن مصر من اسعاد شعبها وتنمية البلاد تنمية لائقة بين الأمم المتقدمة والعكس حدث حيث رفضت بريطانيا حل هذه المشكلة وتسبب ذلك فى التضخم ومن ثم فى الغلاء الفاحش للمواد وافقار الشعب المصرى ومعاناته •

ما تحملته مصر من اعباء فى الحرب (٣٨٤) :

شاركت مصر فى الحرب العالمية الثـانية بنصيب كبير منذ أواخر عام ١٩٣٩ وقبل أن تعلن الحرب فى عام ١٩٤٥ • فقد ساعدت القوات المصرية فى الدفــاع ضد الغــارات الجوية فى الاســكندرية وبورسعيد والسويس والقاهرة • وأنشأت فى منطقة القناة خط دفاع جوى ونقطا

(٣٨٤) فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ ـ جزء ٣ للاستاذ الرافعى ، ص ١٣٠ الى ص ١٣٤ •

لمراقبة الطائرات المعادية التى تلقى الألغام فى القناة وقامت بحراسة الأهداف المدنية والعسكرية • وقامت بدوريات حراسة واستكشاف ومراقبة جوية على طول الحدود الغربية لمصر •

قامت بعض أسراب الطـــائرات المصرية بالتعاون مع سلاح الطيران البريطانى فى الدفاع الجوى عن مصر كقاعدة عسكرية • تسلمت القوات المصرية سلاح البالونات للدفاع عن منطقة القناة والاسكندرية وفى عام ١٩٤٣ وعام ١٩٤٤ قام سرب مقاتلات مصرية بمهمة حراسة القوافل • قام عدد من الطيارين المصريين بقيادة طائرات حربية جديدة بريطانية لتسليمها الى جبهة القتال فى أى مكان فى العالم • تكبدت القوات المصرية البرية والجويـــة خسائر كبيرة ويقدر عدد القوات المصرية التى ســاهمت فى المجهود الحربى البريطانى بنحو من فرقتين الى ثلاث فرق (الفرقة حوالى ٣٥ ألف جندى) وبجانب هذه المساهمات ذات الصبغة الحربية فقد قامت مصر بتموين جيوش الحلفاء بكل ما تطلبه من المواد الغذائية والصناعية وبذلت فى سبيل ذلك تضحيات كبيرة وكانت جميع هذه الأحداث دون مقابل من ذهب أو من سلع بل كانت بطريق السلف على شـكل أوراق بنكنوت مصرية دون مقابل من الرصيد الاسترلينى مما أنشأ مشكلة النقص الحاد للارصدة الاسترلينية ــ حراسة المرافق والمنشئات العامة لحساب حالة الحرب وحراسة الموانىء المصرية والتى كانت كلها متفرغة للمجهود الحربى البريطانى • وجعلت مصر سككها الحديدية وسائر وسائل النقل فى خدمة قوات الحلفاء كما قامت باعداد الأماكن والمساكن والمخازن وتقديم الأراضى الفضاء لايواء جيوش الحلفاء بمبالغ لم تسددها بريطانيا •

رد الحكومة البريطانية بخصوص التفاوض :

وردت الحكومة البريطانية باســتعدادها لاعادة النظر مع الحكومة المصرية فى أحكام معاهدة ١٩٣٦ وانها سترسل لسفيرها فى مصر التعليمات لاجراء المحادثات التمهيدية لذلك •

ســوء تفاهم بين مكرم عبيد والنقراشى :

بعد تأليف النقراشى الوزارة على أثر اغتيال أحمد ماهر تمكنت الغيرة من وزير المالية مكرم عبيد لأنه كان يعتبر نفسه أقدم من النقراشى منذ عضـــويتهم لحزب الوفد وأنه أولى برئاسة الوزارة من النقراشى وتفاقم هذا الخلاف وكثيرا ما هدد بالاستقالة رغم دقة الموقف حيث كانت الوزارة فى سبيل التحضير لمفاوضة انجلترا فى تعديل المعاهدة • وقد تدخـل

الملك فى اصلاح ما بينهما وذاع خبر هذا الخلاف وان التعاون بين النقراشى ومكرم عبيد أصبح مستحيلا وتناثرت أنباء هذه الخلاف الى المعارضة وشجع ذلك المعارضة على استخدام اسلوب الاثارة الحربية التقليدية فى وسط الطلبة فقامت المعارضة بتشكيل المظاهرات واشعال الأحزاب فى الجامعة والمدارس وقام الطلبة بالاحتكاك بالبوليس ووقعت مناوشات بين الفريقين ٠

تصاعد المظاهرات :

وبدأ طلبة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن) يضربون ويتظاهرون وفجأة فى يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ وهم بالآلاف وبعد أن تجمعوا فى فناء الجامعة خرجوا قاصدين قصر عابدين يهتفون بالجلاء متذرعين بأن رد الحكومة البريطانية على الموافقة على مبدأ التفاوض كان سلبيا على أساس اتخاذ معاهدة ١٩٣٦ قاعدة للتفاوض ٠ وما أن وصلت المظاهرات الى كوبرى عباس وكان مفتوحا لمرور المراكب ونزل بعض الطلبة فى قوارب أسفل الكوبرى وأغلقوا الكوبرى ليكون صالحا للمرور من فوقه واصطدموا بعد عبورهم الى البر الشرقى بقوات البوليس واعتدى البوليس عليهم بالضرب وبالعصى بقسوة متناهية وأصيب كثير من الطلبة اصابات بالغة ونقلوا الى المستشفى (القصر العينى) فى حالة مؤثرة وبالغ الوفد وصحافته واشاعاته فى نتيجة هذا التصادم على أساس أن بعض الطلبة قتل وغرق الكثير منهم فى النيل ٠ وتجددت هذه المظاهرات على أثر هذه الاثارة فى الاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط ونصدت لها قوات البوليس وقتل ثلاثة فى الاسكندرية وثلاثة فى الزقازيق وواحد فى المنصورة واشتد سخط الرأى العام على مسلك الوزارة تجاه المظاهرات عامة وخاصة أن جميع المظاهرات كانت تطالب بنفس النداء الوطنى الذى تعمل الوزارة جادة لأجله وهو المطالبة بالجلاء وألقى على الحكومة عبئا جسيما من المسئولية وتزلزل مركز الوزارة ٠

وفى ١١ فبراير ١٩٤٦ بمناسبة عيد ميلاد الملك تحدد حفل ليضع حجر الأساس للمدينة الجامعية لاسكان الطلبة فى جامعة فؤاد الأول وبايعاز من المعارضة الوفدية قرر الطلبة مقاطعة هذا الحفل وعلم أن الطلبة سوف يهتفون ضد الملك وبالغت الحكومة فى اجراءات الأمن وحضر الملك وحضر عدد قليل من الطلبة وتمت اجراءات الحفل تحت اجراءات أمن مبالغ فيها أوحت الى الرأى العام والمدعوين بتوتر الموقف العام ٠

استقالة وزارة النقراشي (١٥ فبراير ١٩٤٦) :

على أثر هذه الحوادث رفع النقراشي استقالته فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ ومكث فى الحكم اثنى عشر شهرا فقط ولم يسعفه الوقت للتمهيد لاجراء المباحثات ٠

تأليف وزارة اسماعيل باشا صدقى (الثانية) (١٧ فبراير ١٩٤٦) :

صدر المرسوم الى صدقى باشا لتأليف الوزارة وألفها يوم ١٧ فبراير ١٩٤٦ ولم يشترك فيها أى وزير من السعديين ولكن أيد السعديون وزارة صدقى باشا فى البرلمان واشترك أربعة من الأحرار الدستوريين فى الوزارة وحازت الوزارة على تأييد البرلمان لتستمر فى الحكم دون أن تلجأ الى حل البرلمان ٠ وبدأت وزارة صدقى بمعاملة المتظاهرين باللين فسمحت بالتظاهر مع الانضباط لحفظ النظام وصيانة الأرواح وبخاصة الأجانب ولكن الروح الوطنية كانت فى حالة غليان بعد طول احتمال لمظاهر الاحتلال البريطانى رغم معاهدة ١٩٣٦ التى نصت على الاستقلال (المزيف) ـ ونظرا لمعاناة الشعب من الغلاء بسبب الحرب التى انتصرت فيها بريطانيا بفضل معونات ومساهمات مصر ولذلك سرعان ما نشطت الحركة الوطنية المصرية رافعة شعار الجلاء ووحدة وادى النيل ٠

رئيس الوزراء والقصر :

كدأب اسماعيل صدقى فقد تمادى فى مجاراة القصر (٣٨٥) فى رغباته ومتغاضيا عن تجاوزاته وتدخلاته فى أعمال السلطات الأخرى وكان فى هذه الفترة يعتبر القصر هو سنده فى الوصول الى رئاسة الوزارة ٠ وابتدع القصر منصبا جديدا هو منصب المستشار الصحفى لديوان الملك عين فيه متخطيا الوزارة الأستاذ كريم ثابت رغم تبليغ القصر وعلمه بأن كريم ثابت كان يصرف من المصاريف السرية وصرف له الملك مبلغا مضاعفا من المصاريف السرية كل ذلك دون اعتراض من الوزارة ٠ كما تعمد الملك تخطى الوزارة التى له الفضل فى تشكيلها فدعا ملوك ورؤساء الدول العربية واستقبلهم فى مزرعته الخاصة بانشاص وتحدث واياهم فى سياسة مصر ضمن الدول العربية المستقبلة بعد نهاية الحرب ، وصدرت عن هذا الاجتماع قرارات أذيعت عالميا ٠ ولم يحضر هذا الاجتماع وزير خارجية مصر لطفى السيد وحضر فقط الأمين العام لجامعة الدول العربية ٠ ويعتبر كل ذلك تجاوزا من الملك وتخطيا للسلطة التنفيذية ٠

---

(٣٨٥) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٧ ٠

تجاوب السودانيين مع مصر :

نداءات المظاهرات المصرية بالجلاء ووحدة مصر والسودان سريعا ما تجاوبت معها العناصر الوطنية الوحدوية السودانية • وبعد أن علموا أن مصر على أبواب التفاوض مع الانجليز ومن أبرز المواضيع التى ستثار هو وضع السودان بالنسبة لمصر فقد سارع وفد من مؤتمر الخريجين باسم أغلبية الشعب السودانى الذى ينادى بالوحدة مع مصر بالحضور الى مصر منذ مارس ١٩٤٦ الى ابريل ١٩٤٦ وقوبل الوفد فى مصر بكل مظاهر الحماسة والترحيب •

تطلع شعوب المستعمرات للتحرر (*) :

فى الفترة ما بين انهاء الحرب العالمية الثانية وبين أوائل عام١٩٤٦ أخذت شعوب المستعمرات والتى ساهمت فى المجهود الحربى للحلفاء تطالب بحقها فى الحرية والاستقلال وقامت الثورة فى أذربيجان فى مواجهة الاحتلال السوفييتى والذى أبدى استعداده للجلاء عن ايران فى مقابل جلاء فرنسا عن لبنان وسوريا وجلاء بريطانيا عن مصر ، وفعلا تم جلاء الفرنسيين عن سوريا ولبنان وكان أمام مصر فرصة لا تعوض ولكنها تأخرت وخاصة ان العناصر الوطنية المصرية فى هذا الوقت فى أول عام ١٩٤٦ قامت بمطالبة الأحزاب والحكومة بالعمل على تحقيق هذا الجلاء وكان على الحكومة المصرية أن تقدم قضية مصر أمام مجلس الأمن فى أولى دوراته ، ولكن الظروف الداخلية فى مصر جعلت الحكومة تتأخر فى هذا الطلب عن الموعد المناسب وقامت المظاهرات الحماسية لذلك فى ٤ مارس سنة ١٩٤٦ • وتصاعدت هذه المظاهرات فى الجامعة والمدارس وحدث تصادم مع البوليس وانتشرت المظاهرات فى كل الأقاليم مما جعل جميع الأحزاب المعارضة تقف فى وجه وزارة النقراشى باشا ، مما أعطى للملك فرصة للتخلص من وزارة النقراشى ، فاضطر النقراشى لتقديم استقالة وزارته • وكل هذه الأحداث جعلت مصر تتأخر فى عرض قضية التحرر والجلاء لمجلس الأمن فى الوقت المناسب •

تحول المظاهرات الى العنف :

وعندما وصلت بعض هذه المظاهرات الى ميدان الاسماعيلية (التحرير الآن) تصدت لها سيارات عسكرية بريطانية واقتحمت جموع المتظاهرين وأزهقت أرواحا كثيرة وأصابت الكثير بجراح بالغة وبلغ عدد القتلى من الأهالى ٢٣ قتيلا والجرحى ١٢١ جريحا •

(*) طارق البشرى (الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، ص ٢٦ ، ٢٧ •

وعم البلاد الحزن وقامت فى نفس الوقت المظاهرات فى الاسكندرية وفى معظم عواصم المديريات وقتل طالب فى مظاهرات المنصورة ·

وفى جلستى النواب والشيوخ يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٦ وقف الجميع حدادا على هؤلاء الضحايا الشهداء ·

يوم الشهداء (٤ مارس ١٩٤٦) :

ووافقت جميع طوائف الشعب مع لجنة الطلبة والعمال على جعل يوم ٤ مارس ١٩٤٦ يوم حداد على شهداء ٢١ فبراير وأعلنت الأمة الحداد فى هذا اليوم وأقفلت المدارس والمتاجر والمحلات العامة حتى الصحافة ومر اليوم بسلام فى العاصمة وسائر المدن أما فى الاسكندرية فأراد المتظاهرون تمزيق العلم البريطانى الذى كان مرفوعا على فندق اطلانتيك ويشغله رجال البحرية البريطانية ومنعهم البوليس ولكنهم أنزلوا العلم ومزقوه وأطلق البوليس الأعيرة النارية وتفرق المتظاهرون ثم هاجموا أحد المنازل على أثر اطلاق الرصاص عليهم منه وكان به بعض الجنود الانجليز ثم هاجم المتظاهرون كشك بوليس جوبى بريطانى وأطلق جنود الانجليز النار عليهم وأصيب كثيرون وكان عدد القتلى ٢٨ والجرحى ٣٤٢ واثنين من الجنود الانجليز وسمى هذا اليوم بيوم الشهداء وكذلك سمى الشارع بهذا الاسم (شارع الشهداء) وكان اسمه قبل ذلك (شارع افيروف) وسعى الشباب بعد هذه الأحداث الدامية للتقريب بين الأحزاب لجمع الصفوف وتوحيد وتقوية روح الجهاد ورفض الوفد التآلف مع الأحزاب الأخرى رغم انه كان هو الحزب الوحيد الذى يمكنه جمع الشمل نظرا لسابق حصوله على الأغلبية وكذلك لحسن تنظيمه حتى هذا الوقت ·

نواة الحركة فى الجيش (كأحد أجنحة المؤسسة الوطنية) :

فى الوقت الذى تحرك فيه الشباب المصرى (٣٨٦) من الطلبة والعمال للتوسط بين الأحزاب لتحقيق وحدة الصف بعد مظاهرات ٩ و١٠ فبراير ١٩٤٦ وبعد حادث كوبرى عباس والأحداث الدامية فى المدن الأخرى وخاصة بالاسكندرية وذلك كان فى أواخر أيام النقراشى وأول أيام وزارة صدقى لما فشل الشباب الوطنى المصرى فى وساطته بين الأحزاب بدأ يفقد الثقة فى كل الأحزاب بما فيها حزب الوفد · فى نفس هذا الوقت بالذات تزامن مع موجة عمليات العنف والاغتيالات وتكون فى هذا الجو القلق أول تنظيم وطنى من شباب ضباط الجيش أسوة بما كان يقوم به شباب الأمة وبدأت اجتماعاتهم فى سرية فى منزل احدهم (٣٨٧)

---

(٣٨٦) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ للأستاذ الرافعى ج ٣ ص ١٨٠ و ١٨١ ، ١٨٧ ·
(٣٨٧) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، ص ٣٨ ·

وكانوا يتناولون في هذه الاجتماعات ما يدور على ألسنة الشعب من مآخذ على تصرفات الملك وانحداره الأخلاقي وحاشيته الفاسدة وكفرهم بالأحزاب جميعا والتي فشلت محاولات توحيد صفوفها لتقف في مواجهة الاحتلال البريطاني ووعوده الكاذبة وتناول وتسجيل تجاوزات السلطات المختلفة وبخاصة دور البرلمان السلبي في مواجهة تجاوزات باقي السلطات كان ذلك في أوائل عام ١٩٤٦ وكان لحادث ٤ فبراير أثر كبير في تفكير شباب الضباط في تكوين تنظيمات سرية متفرقة من مختلف أسلحة القوات المسلحة (٣٨٨) وانتشرت هذه التنظيمات بدءا من عام ١٩٤٥ فكانت هناك مجموعة في سلاح الطيران وأخرى في سلاح الفرسان وفي سلاح المدفعية وسلاح الحدود وسلاح الاشارة وسلاح خدمة الجيش وسلاح المهمات وغير ذلك ولم يكن لهذه المجموعة رئاسة مركزية سابقة على هذه التكوينات لتنشيء لنفسها فروعا في هذه الأسلحة • ولكن نشأ كل منها منفصلا عن الآخر وكان معظم ضباط هذه التنظيمات من الضباط الشباب الذين تفتح ادراكهم السياسي على حركتي الاخوان المسلمين ومصر الفتاة كما انضم بعضهم للحركة الشيوعية المصرية • وقد عبر هذا التشكيل المتفرق وباتصاله بالتكوينات السياسية الجديدة الخارجة عن الأحزاب التقليدية أول معالم لتكوين المؤسسة الوطنية التي تخطت التكوينات السياسية التقليدية المعبرة عن آليات دستور ١٩٢٣ من أحزاب وبرلمان ووزارات وقصر وحاشية ملكية مدنية وعسكرية ووجود بريطاني مؤثر يتستر خلف معاهدة استقلال غير كامل ودستور يضمن استمرار الوجود البريطاني •

نقل لورد كيلرن السفير البريطاني وتعيين رونالد كامبل بدلا منه ــ فبراير ١٩٤٦ :

كان هذا التغيير يتبع أسلوب الحكومة البريطانية التقليدي مع مصر بصفة خاصة عندما تتأزم الأحوال ضد الوجود البريطاني وكانت الأحداث الدامية خلال المدة السابقة من آخر أيام وزارة النقراشي سببا في هذا التغيير لتوحي بريطانيا للشعب المصري بامكان تغيير السياسة البريطانية المتشددة في سبيل تحقيق آمال الشعب المصري من الحرية وكان سير رونالدكامبل يعمل في دار السفارة البريطانية أيام وزارة اسماعيل صدقي الأولى سنة ١٩٣١ •

تشكيل وفد المفاوضات (٧ مارس ١٩٤٦) :

في ٧ مارس ١٩٤٦ صدر المرسوم الملكي بتكوين الوفد المصري الرسمي للمفاوضات لأجل تعديل معاهدة ١٩٣٦ من اسماعيل صدقي

---

(٣٨٨) الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو للاستاذ طارق البشرى ، ص ٥٢ •

رئيس مجلس الوزراء رئيسا ومحمد شريف صبرى ومحمود فهمى النقراشى وعلى ماهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسن سرى وأحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وابراهيم عبد الهادى • وكان التشكيل من جميع الأحزاب عدا الحزب الوطنى والوفد الذين رفضا الاشتراك الأول لمبدئه بعدم المفاوضة الا بعد الجلاء والوفد على سبيل المعاندة والمزايدة لانه اشترط أن تكون له الأغلبية فى وفد المفاوضات •

الانجليز يخططون لعزل السودان كاملا عن مصر :

مؤتمر السودان الادارى :

فى ابريل ١٩٤٦ وحتى تضع الحكومة البريطانية مصر والمفاوض المصرى فى أى وقت أمام الأمر الواقع فى موضوع السودان فقد دعا حاكم السودان سير هدلستون الى عقد مؤتمر السودان الادارى لدراسة النظام الجديد للسودان وكان يضم كبار الموظفين البريطانيين وبعض السودانيين المعروفين بالولاء لبريطانيا ودعوتهم للانفصال عن مصر واعلن المؤتمر مقترحات النظام الجديد لمستقبل الحكم فى السودان وينص على اقامة جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى فكان اعلان ظاهره السودنة وحكم السودان بالسودانيين وحقيقته بسط الحكم الانجليزى بصفة مستديمة على السودان ومغلفا بظاهرة صورية من الحكم الذاتى وحدث هذا فى الفترة فيما قبل مفاوضات ومحادثات صدقى باشا رئيس وزراء مصر مع بريطانيا مباشرة •• (مستر بيفن) •

بريطانيا تعمل على تفويت الفرصة على مصر (*) :

فى هذه الفترة من أوائل عام ١٩٤٦ كان من الواجب على مصر المبادرة بتقديم قضيتها على مجلس الأمن الذى كان يعقد أولى دوراته وكان من المرجح أن ينصر المجلس مصر باقرار جلاء القوات البريطانية مراعاة للموقف الدولى وقتها وذلك أسوة بما حققته كل من سوريا ولبنان بجلاء القوات الفرنسية عنهما وأذربيجان بانسحاب القوى السوفييتية منهما ووجهت بريطانيا كل جهدها باستدراج مصر بعيدا عن مجلس الأمن واغرائها باللجوء لأسلوب التفاوض وأرسلت مذكرتها بذلك الى حكومة اسماعيل صدقى لتضييع الفرصة على مصر وفى نفس الوقت عملت بريطانيا

(★) طارق البشرى « الحركة السياسية فى مصر » ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، ص ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ •

دى مجلس الأمن على تدعيم هذا الموقف ضد حركات التحرر فى الشرق وفى البلاد العربية وللأسف ساهم (*) مندوب مصر فى الأمم المتحدة ممدوح رياض فى هـذا التدعيم حيث نقـل عنه هنـاك قوله « ان وجود القوات البريطانية فى أندونسيا لا ينطوى على أى تهديد للأمن الدولى » .

كما نقل عن وزير خارجية مصر عبد الحميد بدوى الذى رأس وفد مصر فى الهيئة الدولية وقتهـا تصريحاته التى تحدث فيهـا عن أواصر الصداقة بين مصر وبريطانيا والتى تمت خلال الحرب الأخيرة ثم صرح فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٦ بأنه ليس لمجلس الأمن حق النظر فى أية مسألة تتصل بمصر أو بالعالم العربى لان مشاكلهم ليست مما تمخضت عنه الحرب ثم تحدث عن استعداد مصر لارسال قواتها الى أى جزء فى العـالم يهدد بالعـدوان » .

وهـذه التصريحـات أثارت استياء وسـخطا عاما فى الرأى العام والصـحافة المصرية وقامت المظـاهرات تهتف ضد وزير الخارجية وضد الحكومة وهاجمت الصحف المصرية عبد الحميـد بدوى واستعرضت هذه الصحف تاريخ عبد الحميد بدوى (**) السياسى المريب اذ كان هو من أعد مذكرة وقف الحياة النيابية سنة ١٩٢٨ فى وزارة محمد محمود ذات اليد الحديدية ، وهو من وضع أسس دستور سنة ١٩٣٠ الاستبدادى لصدقى باشا ، وهو من أطلق عليه «مفتى القرية» تهكما فى فترة رئاسته قضايا الحكومة كناية عن تحليله الباطل ولعمله فى العديد من الشركات الكبيرة لخدمة مصالحها . كما أطلقوا عليه أيضا « العربى الكبير » سخرية من سعيه الدائم باسـم السياسـة العربية لتوريط الشعوب العربية فيما يورط فيه مصر وذلك تمشيا مع سياسـة اسماعيل صدقى رئيس الوزراء الذى رحب بمذكرة الحكومة الانجليزية التى اقترحت فتح باب المفاوضات مع حكومة مصر حتى بعـد أن أعلنت جهلها بتصريحات وزير الخارجية عبد الحميد بدوى التى أثارت الرأى العام وشرعت فى الاعلان عن نيتها فى الشروع فى التفاوض مع الجانب البريطانى الذى نجح فى تفويت فرصة التقدم بقضية التحرير والاستقلال عن طريق مجلس الأمن .

ويلاحظ أنه لم يمض وقت طويل حتى تسلم د. عبد الحميد بدوى الثمن بأن رشحته الدول الغربية لشغل منصب دولى كبير وليكون قاضيا فى محكمة العدل الدولية .

(★) المصدر السابق عن جريدة المصرى ، ١٣ فبراير سنة ١٩٤٨ وعن جريدة الوفد المصرى فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٦ .

(★★) نفس المصدر السابق عن الوفد المصرى فى ١٨ ، ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ ، ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ وعن آخر ساعة ٢١ يناير سنة ١٩٤٦ ، وعن جريدة المصرى ، ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ .

المفاوضــات مع بريطانيــا :

بدأت المحادثات التمهيدية فى مصر فى منتصف ابريل ١٩٤٦ بين صدقى باشا من جهة ولورد ستانجيت والسفير رونالد كامبل من جهة أخرى وفى ٧ مايو ١٩٤٦ أصدرت السفارة البريطانية بالقاهرة بيانا « بعد المقدمة ... » عرضت بريطـانيا أن تسحب جميع قواتهـا البحرية والبرية والجوية من الأراضى المصرية وأن تجرى المفاوضات لتحديد مراحل جلائها والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون بين البلدين فى حالة الحرب أو خطر الحرب الوشـيكة الوقوع طبقا للمحالفة » .

وفى يوم ٩ مايو ١٩٤٦ بدأت المفاوضات بوزارة الخارجية المصرية وأصدر الجانبان البريطانى والمصرى بيانا مشتركا يوم ٢٢ مايو ١٩٤٦ « ان تبادل الآراء بين الجانبين أظهرت ان هناك بعض المسائل رأى الجانب البريطانى ضرورة الرجوع فيها الى وزير خارجيـة بريطانيا مستر بيفن ويتطلب هذا بعض الوقت » . واستؤنفت المحادثات فى الاسكندرية فى يوليو ١٩٤٦ وتعذر الاتفاق وأوقفت فى آخر سبتمبر١٩٤٦ . وقرر بعدها صدقى باشا أن تجرى المحادثات مع وزير خارجية بريطانيا مباشرة فى لنـــدن .

وكأسلوب بريطانى تقليـدى لأجـل تهدئة الجو الثـائر فى مصر وامتصاصـا لجزء من مرارة الشعب المتشوق لاستئناف الكفاح ثم جـلاء القوات البريطانية عن القلعة يوم ٤ يوليو ١٩٤٦ . واقيم احتفال شعبى حضره الملك بالقلعة يوم ٩ أغسطس احتفـل به بانزال العـلم البريطانى ورفع الملك العلم المصرى على القلعة مكانه .

سفر صدقى باشا الى لندن ومشروع معاهدة صدقى ـ بيفن :

سافر صدقى باشا بصحبة ابراهيم عبد الهادى وزير الخارجية يوم ١٧ أكتوبر الى لندن ليفاوض بنفسه مع وزير الخارجية البريطانية ووقع الطرفـان المصرى والبريطـانى على مشروع المعـاهدة بالاحرف الأولى من الأسماء يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ .

مشروع معاهدة صدقى ـ بيفن (*)

أهم ما جاء بهذا المشروع وبه نقط جدال بين صـدقى وبين باقى أعضاء الوفد والمعارضين للاتفاق : ـ

(*) الكتاب الاخضر اصدار مجلة وزراء مصر سنة ١٩٥١ من ص ٩٨ الى ص ١٢٣ .

مادة ١ : ينتهى العمل بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا والموقعة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ·

مادة ٢ : فى حالة ان تصبح مصر محل اعتداء مسلح أو اذا اشتبكت بريطانيا فى حرب بسبب اعتداء مسلح على البلاد المجاورة لمصر يتخذ الطرفان مصر وبريطانيا بالتشاور على الاجراءات الواجب اتخاذها للضرورة (عودة الانجليز لاقامة قواعد عسكرية فى مصر) ريثما يتخذ مجلس الأمن اجراءاته ·

مادة ٣ : بدءا من تنفيذ المعاهدة « تتكون لجنة دفاع مشترك فى السلطات العسكرية فى الحكومتين لتقديم اقتراحاتهما عند الضرورة لتقرير حالة التهديد بخطر الحرب أو تنفيذ ما توصى به » (المقصود اعادة القوات العسكرية البريطانية لاحتلال قواعد عسكرية فى الأراضى المصرية) ·

مادة ٧ : بعد تبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب فرصة تبقى المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما قابلة للتجديد بشروط ·

بروتوكول السودان :

يتعهد الطرفان المصرى والبريطانى باتباع السياسة فى السودان فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر وهدف هذه السياسة الأساسى هو تحقيق رفاهية السودانيين وتهيئتهم للحكم واعطاؤهم **حق اختيار نظام الحكم فى السودان مستقبلا** الى أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا على السودان وبعد استشارة السودانيين **لتحقيق هدف تقرير المصير** يصير العمل طبقا لما جاء فى اتفاقية ١٨٩٩ ولكل ما جاء عن ذلك فى معاهدة ١٩٣٦ وتبقى نافذة المفعول (أى أن يبقى الحال فى السودان كما هو وأضيف الى ما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ الاعتراف بحق تقرير المصير للسودانيين أى اختيار الوحدة أو الانفصال · (ولكن هذا الرأى يحدث تحت سيطرة الحاكم العام البريطانى الجنسية) ·

بروتوكول الجلاء :

« يجب ان يتم الجلاء التام عن جميع الأراضى المصرية فى أول سبتمبر ١٩٤٩ ويجرى فى القاهرة والاسكندرية والدلتا قبل ٣١ مارس ١٩٤٧ » « ويستمر العمل بنصوص ١٩٣٦ الخاصة باعفاءات ومزايا القوات البريطانية أثناء انسحابها من مصر » ·

الخلاف التقليدى بين السياسيين فى مصر :

عاد صدقى باشا ووزير خارجيته ابراهيم عبد الهادى وبمجرد عرض مشروع المفاوضة على وفد المفاوضات المشكل قابلة سبعة أعضاء بالرفض أى الأغلبية وهم « شريف صبرى وعلى ماهر ومكرم عبيد وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى وعلى الشمسى وأحمد لطفى السيد » وأيده جميع الأعضاء من الدستوريين والسعديين وهما أصحاب الأغلبية البرلمانية . وفجأة تكهرب الجو السياسى المصرى وبخاصة بعد ان أصدر أعضاء وفد المفاوضات الذين رفضوا المعاهدة بيانا عددوا فيه أسباب الرفض والتى كان من الممكن التفاهم فيها لصالح البلاد ولكنهم زايدوا فى تفنيدها وجاء فى آخر بيانهم « لهذه الأسباب رفضنا المشروع فى وضعه الجديد ورأينا اصدار هذا البيان الموجز توضيحا للموقف الذى أثرناه قياما بواجبنا وتأدية للأمانة الموكولة الينا » . وبعده مباشرة تعجل صدقى باشا واستصدر مرسوما بحل الوفد الرسمى للمفاوضات ولم يكن هناك أى لزوم لاستصدار هذا المرسوم وبصورة شبه انتقامية مهينة للمعارضين . وتناولت الصحافة عامة والمعارضه خاصة من الوفد والحزب الوطنى بالتجريح لمشروع هذه الاتفاقية ويزداد الجو السياسى فى مصر والسودان سوءا عندما تعجل صدقى باشا أيضا وبدون أى داع عندما أدلى بتصريح لمندوب رويتر فى ٢٦ أكتوبر قال فيه « اليوم أقرر اننى نجحت فى مهمتى ذلك ان الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية » . وعلى أثر ذلك هاج الانفصاليون فى السودان (وكلهم كانوا مدعمين بكل الامكانيات من الحكومة البريطانية) لتصريح صدقى واحتجوا عليه وأعلنوا انهم لا يقبلون الوحدة بين مصر والسودان . وقامت المظاهرات العنيفة فى الخرطوم ضد الوحدة بعد ما سلحتهم حكومة السودان المشايعة للانجليز فاعتدوا على دور وتنظيمات الوحدويين وقامت فى مواجهتهم مظاهرة كبيرة من أنصار الوحدة فى السودان كما اضطر رئيس الوزراء البريطانى على أثر عاصفة من الاحتجاجات فى الدوائر الاستعمارية البريطانية « قام مستر أتلى فى مجلس العموم فأدلى بتصريح مضاد أحرج فيه صدقى باشا جاء فيه « أن الحكومة البريطانية لا تفكر فى ادخال أى تغيير على وضع السودان ..... لأنه قد جاء فى الأنباء ان صدقى باشا رئيس الوزراء المصرى ذكر انه تقرر بصورة نهائية تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى .... فان الذى جرى لا يعدو ان يكون محادثات تمهيدية بحتة ولم نتفاوض على شىء بصفة نهائية » .

وقد جاءت كل هذه الأحداث المتتابعة وكأنه كان هناك مخطط بريطانى مكمل للمخطط البريطانى لتصفية ثورة ١٩١٩ وقد حققت هذه الأحداث لتضييع الفرصة على مصر بامكان اللجوء لمجلس الأمن فى الوقت المناسب .

وكان هذا المخطط لاعطاء المبرر لتتنصل بريطانيا من ابرام أى اتفاق أو معاهدة مع مصر تنهى جميع مظاهر الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر كما انها عملت على زيادة هوة الخلاف بين الأحزاب المصرية وزيادة حدة الصراع كما حققت اظهار السودان كأنه منقسم على بعضه وان التيار الذى يدعو الى الانفصال عن مصر هو الأقوى ، وفى هذا تأكيد على انفراد بريطـانيا بالسيطرة على السودان كما عملت على ايجاد حالة من القلق فى المجتمع المصرى السياسى مما عجل بامكان التخلص من صدقى باشا بحجة عدم سيطرته على الموقف واستمرارا لتلقين الوزارات المصرية المتتابعة درسـا بأن استمرار أى وزارة مصرية فى الحكم مرتبط بمدى ما يحققه للمخطط البريطانى سواء الظاهر منه أو الخفى ، وبالقطع فان بريطـانيا استفادت من تفاوض صدقى لقطع خط الرجعة عن مصر لتلجأ الى مجلس الأمن فى الوقت المناسب ، وقت عقد جلسات مجلس الأمن ، ولذلك تركت صدقى ووزارته لمصيرهما المحتوم بالانسحاب من الساحة بعد أن حققت بريطانيا مخططها بهما ٠

حالة الاضطراب :

لجأت وزارة صدقى فى نهاية الأمر الى مجلس النواب وعرضت عليه مشروع معاهدة (صدقى ـ بيفن) فاقره وأيده نواب الأحرار الدستوريين والسعديين والواقع ان مشروع هذه المعاهدة كان من وجهة نظر أغلبية البرلمان انه مشروع فيـه خطوة ايجـابية للأمام لامكان تحقيق الجـلاء وحل قضية السودان اذا خلصت النيات من جميع الأحزاب ٠ وأدت كل هذه الأحـداث مجتمعة الى تبلبل الأفكار وشيوع القلق وأضرب طـلاب الجامعة وتعدى الأمر الى أعمال العنف فكانت القنابل تلقى فى الليل فى الشوارع فى الأحياء التجارية وتحدث الرعب والفزع وأمام منازل ماهوله فازداد الناس رعبا وتعددت هذه الحوادث وجعلت الناس فى العاصمة وفى الأقاليم يشعرون أن الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن وانها يجب أن تستقيل ٠

استقالة وزارة اسماعيل صدقى (٨ ديسمبر ١٩٤٦)

قدم صدقى باشا استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ وثبت له وللانجليز وللملك ولعامة الشعب المصرى انه عجز أن يقنع البلاد بمشروع المعاهدة التى أجراها مع مستر بيفن ٠ وقبلت الاستقالة فى اليوم التالى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ٠

تأليف وزارة النقراشي الثانية (٩ ديسمبر ١٩٤٦)

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الملك استقالة صدقى باشا عهد الى محمود فهمى النقراشي تأليف الوزارة الجديدة وكانت مؤلفة من ستة وزراء سعديين وستة أحرار دستوريين . وفى عهد هذه الوزارة استمرت الروح الوطنية فى مسارها ونظم الشعب احتجاجات على اصرار بريطانيـــا على تماديها فى فصل السودان عن مصر ، وقامت مظاهرات عبر فيها الشعب عن تمسك شعب مصر والسودان بالوحدة واعتبروا يوم ١٩ يناير يوم حداد احتجاجا على اتفاقية ١٨٩٩ التى عملت على سلخ السودان عن مصر ونظم الشعب بجميع طوائفه وبجميع أحزابه الحداد على شكل توقف كامل عن العمل وصدرت جميع الصحف مجللة بالسواد .

انسحاب الانجليز من القاهرة والاسكندرية :

ومنعا لتصاعد العمل الوطنى وتهدئة للخواطر عملت الســلطات البريطانية على نهو المظاهر البريطانية الاستفزازية للشعب فى شــكل الجنود والمعسكرات البريطانية المنتشرة فى أرض مصر وعلى مرأى يومى عن الشعب المتحفز فقد بدأ جلاء القوات البريطانية من القاهرة والاسكندرية وضواحيها بدءا من فبراير ١٩٤٧ وكان آخرها جلاء ثكنات قصر النيل فى ٢٩ مارس ١٩٤٧ .

وكان أحمد باشا حسنين رئيس الديوان قد توفى على أثر حادث تصادم مع عربة عسكرية بريطانية فى فبراير ١٩٤٦ وصار تعيين ابراهيم عبد الهادى وزير المالية فى منصب رئيس الديوان الملكى فى فبراير ١٩٤٧ .

وقامت الحكومة البريطانية بترشيح حاكم عام جديد للسودان هو سير روبرت هاو ليحل محل الحاكم القديم وصدر المرسوم الملكى المصرى بذلك فى ١٧ مارس ١٩٤٧ وكان هذا من المظاهر الكاذبة التى ابتدعها الانجليز لأن هذا المرسوم كان من المعروف انه لا يلزم الحاكم العــام للسودان بأى شكل من أشكال الولاء لمصر أو عرشها أو حكومتها .

عرض القضية المصرية فى مجلس الأمن :

بمجــرد تولى النقراشي باشا رئاســة الوزارة استأنف المفاوضة مع السفير البريطانى رونالد كامبل وقوبل بنفس التشدد البريطانى وبخاصة فى قضية وادى النيل مما اضطره فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ الى اعلان قطع هذه المحادثات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن فى بيان القاه فى مجلس الشيوخ والنواب ويتألف الوفد المصرى لعرض القضية المصرية فى مجلس الأمن برئاسة النقراشي باشا ومعه نخبة من المستشارين (أغسطس ـ

سبتمبر ١٩٤٧) ورغم قوة الحجج والأسانيد التى تقدم بها وفد مصر فى مجلس الأمن وهو الملجأ الطبيعى لرفع الظلم عن الدول المقهورة تبعا للغرض من تكوينه وتكوين هيئة الأمم وميثاقها الذى استشهد بهما النقراشى فى عرضه لقضية مصر الواضحة فقد كان قرار مجلس الأمن مخيبا للآمال فلم يصدر قرارا ايجابيا فى القضية المصرية وتركها معلقة ورفض ان يؤدى واجبه فى ان يقرر اجلاء القوات البريطانية من على أرض وادى النيل تطبيقا لمبادىء الحق والعدل · وصرح النقراشى باشا فى نيويورك وقبل عودته « ان مصر لن ترضى استئناف المفاوضات مع انجلترا الا بعد جلاء قواتها عن البلاد » وبعد عودته الى القاهرة أعلن موضحا سياسته ازاء قضـــية بلاده « وخطتى الآن ··· تتلخص فى تجاهل انجلترا تجاهلا تاما ··· فنحن فى خصومة سافرة معها ··· وسنتصل بمن نشاء من الدول ··· وسنستعين بخبراء من كل جنس وسنولى وجهنا شطر الجيش المصرى بتقويته وزيادة عدده وسنجلب مدده من الدول الأخرى وخبراء ومستشارين وسندعم الاصلاح الداخلى بكل ما فى وسعنا لكى لا نترك لأمثال انجلترا فرصة للتقول علينا بما لا يليق » ·

توسيع التنظيم السرى للضباط الوطنيين :

منذ منتصف عام ١٩٤٧ وكانت أخبار تمادى الملك ورجال حاشيته فى القصر من تدخلاتهم وتجاوزاتهم والتحكم فى المقدرات بالفســاد قد انتشرت مما عمل على توسع تنظيم الضباط وبدأ التنظيم يحصى ويسجل التجاوزات (٣٨٩) وبدأت مجموعة صغيرة من هذا التنظيم تطبع وتوزع منشورات على مختلف فئات الشعب بصفة عامة وعلى زملائهم الضباط بصفة خاصة وكذلك نبعت فكرة جمع اشتراكات وكان أول عمل استخدمت فيه أموال هذه الاشتراكات هو ارسال تلغراف باسم ضباط الجيش لتأييد النقراشى باشا قبل عرض قضية مصر على مجلس الأمن وقبل سفره · وفى عام ١٩٤٦ كون الضابط مصطفى كمال صدقى مجموعة جديدة انضم لها بعض الصولات واجتمعت مع مجموعة الضباط الوطنيين وبعد ان جمع أحد الصولات واسمه جمال جلال بعض المعلومات عن الضباط أبلغ وزارة الداخلية بأن لفيفا من ضباط الجيش يتآمرون لاغتيال الملك أثناء موكبه الى البرلمان ولما لم يستجب وزير الداخلية لهذا البلاغ أبلغ الفريق ابراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش وتم اعتقال الضباط والتحقيق معهم فى ميس المشاة وكان التحقيق بمعرفة النائب العام وأخيرا أفرج عنهم لعدم ثبوت الأدلة وكان على رأسهم رشاد مهنا · وكان من نتائج كشف وجودهم وحركتهم أن أحيل ابراهيم عطا الله رئيس الأركان الى المعاش واتجه جانب

---

(٣٨٩) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل ، ص ٤٠ و ص ٤٣ و ص ٤٤ ·

من هؤلاء الضباط المفرج عنهم الى الانتظام فى تشكيل تابع للقصر برئاسة يوسف رشاد طبيب الملك الخاص وسمى تنظيم الحرس الحديدى • وكان أثر هذا الاعتقال ان انصرف جانب كبير من الضباط الوطنيين عن الارتباط بالأحزاب وقصروا نشاطهم السياسى داخل المؤسسة العسكرية •

مؤامرات الانجليز فى السودان :

لم يكد ينتهى مجلس الأمن من نظر قضية مصر ويصدر توصيته السلبية والتى خيبت آمال مصر فى المنظمات الدولية حتى أصدر حاكم السودان العام الانجليزى الجنسية يوم ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ اعلانا قال فيه « ان الحكومة السودانية مصممة على أن تعجل بمشروعاتها الخاصة بالجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى لتنفيذ توصيات مؤتمر السودان الادارى بدقة ولن تسمح بأى تدخل فى سياستها الخاصة بالسودان ••• وستتخذ اجراءات شديدة ضد من يريد ان يخل بالأمن وضد من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة (يقصد نداء الوحدة) وليكن هذا معلوما للجميع سواء استؤنفت المباحثات أو المفاوضات بين انجلترا ومصر فى تاريخ قريب أم لم تستأنف » • وعقب ذلك قامت حكومة السودان بمنع زيارة المصريين للسودان أو دخولهم السودان على أى شكل أو صورة كما ألغت منصب قاضى قضاه السودان المصرى على أثر انتهاء خدمة الشيخ حسن مأمون وعينت الشيخ أحمد الطاهر مكانه وهو سودانى فى أكتوبر ١٩٤٧ •

المجلس التنفيذى :

فى ١٩ يونيو ١٩٤٨ أذاع الحاكم العام قانونا بانشاء (المجلس التنفيذى) ليحل محل المجلس الاستشارى • ولم توافق الحكومة المصرية على هذا القانون واعترضت عليه قبل صدوره ولم تكترث لهذا الرفض حكومة السودان ومضت فى تنفيذه لاتمام انفصال مصر عن السودان بشكل يبدو شرعيا •

وخلاصة اختصاصات المجلس التنفيذى الذى يتألف من وزراء ووكلاء وزارات لا يقل عددهم عن ١٢ عضوا ولا يزيد عن ١٨ عضوا ويتولى كل وزير ادارة مصلحة من مصالح السودان ويقوم الوكيل بأعمال الوزير فى المصلحة التى ليس لها وزير وأغلبهم أعضاء فى هذا المجلس بحكم وظائفهم وبخاصة الوظائف الهامة وهى السكرتير المالى والسكرتير الادارى والسكرتير القضائى وقائد قوة الدفاع السودانية والوزراء مسئولون أمام الحاكم العام ويجب أن يكونوا سودانيين الا الوزراء بحكم وظائفهم (بالطبع يكونون انجليزا) ويرأس الحاكم العام هذا المجلس •

الجمعية التشريعية :

وهي هيئة استشارية عضويتها من أفراد بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين وأعضاء معينين ويجب أن يكون العضو سودانيا ومدة الجمعية ثلاث سنوات وللحاكم العام حق حلها ويسترد سلطاتها ولا يحق للجمعية أن تعدل فى العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين المصرية والانجليزية أو ان تعدل فى قانون انشائها أو النظر فى تحديد الجنسية السودانية (حتى لا يتسرب اليها أحد المصريين) وبعض أعضاء الجمعية التشريعية يعينهم الحاكم العام أما المنتخبون فكانوا شبه معينين حيث ان الأعضاء الذين كانوا يمثلون جنوب السودان فيعينهم حكام الأقاليم (الانجليز) كما يجوز انتخاب موظفى الحكومة أعضاء مع بقائهم فى وظائفهم ٠ وليس لهذه الجمعية أى سلطة مؤثرة فى أى أمر ولكن كل السلطة فى يد الحاكم ومعاونيه الأربعة والذين هم بحكم وظائفهم أعضاء فى المجلس التنفيذى وهم السكرتير الادارى والسكرتير المالى والسكرتير القضائى وقائد قوة الدفاع السودانية وكلهم انجليز ٠ وبذلك يكون الحاكم العام رئيسا فعليا للمجلس التنفيذى والتشريعى وما هم الا صور وعليه فهو نظام صورى والحاكم العام يقبض بيده على جميع السلطات أما الأعضاء السودانيين فلم يكن بيدهم من سلطة الحكم ومظاهره أى شيء رغم ادعاء الانجليز بمبدأ السودنة ٠

المقاومة فى السودان :

قام المجاهدون السودانيون بمعارضة هذا النظام وقامت فى السودان حركة نشيطة تقاوم هذا النظام وتألفت المظاهرات وقابلت حكومة السودان هذه الحركة بالقسوة والقمع والارهاب مما أدى الى قتل عشرات الأبرياء واعتقلت الكثيرين من زعماء الحركة وقدمتهم للمحاكمة ووصلت الى الذروة فى شهر نوفمبر ١٩٤٨ ومنعت حكومة السودان بعثة المحاميين المصريين للدفاع عن المعتقلين من دخول السودان واعادتهم الى مصر بعد وصولهم الى وادى حلفا (نوفمبر ١٩٤٨) ٠

التعديل الوزارى (نوفمبر ١٩٤٧) :

كان هذا التعديل نزولا على الرغبة الملكية فى اسناد وزارة الدفاع (الحربية) الى حيدر باشا وكان ذلك على أثر استقالة اللواء أحمد عطية وزير الحربية والمهندس عبد المجيد بدر (٣٩٠) وزير التجارة والصناعة

(٣٩٠) مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٢٨٣ ٠

عندما اعتبر الملك ان استمرار تواجدهما بملهى الحلمية بالاس بعد ان رأيا الملك يدخل الكازينو تحديا للملك لأنه كان يجب ان يغادرا الكازينو بمجرد أن شاهدا الملك يدخل وأرغما على تقديم استقالتهما (٣٩١) ٠ وفى هذا التعديل (٣٩٢) جاء أحمد مرسى بدر وزيرا للعدل وأحمد محمد حسين وزيرا للخارجية ومحمود حسن وزيرا للدولة وجلال فهيم للشئون الاجتماعية وتولى النقراشى وزارة المالية مع بقائه وزيرا للداخلية ٠ وكان حيدر باشا فى الأصل مديرا لمصلحة السجون ثم عين وزيرا للحربية وكانت مصلحة السجون تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية وكان وقتها يأمر المساجين بالعمل فى مزارع الملك ثم فى ١٩٤٥ أصبح وكيل وزارة للسجون ومن ثم نقلت مصلحة السجون الى وزارة الحربية لتكون معه دائما وعين حيدر باشا ياورا خاصا للملك وجمع بين هذا المنصب الشرفى ومنصب الوزير ٠

مشكلة فلسطين :

عقد تيودور هيرتزل أول مؤتمر صهيونى (٣٩٣) فى مدينة بازل بسويسرا ١٨٩٧ وصدرت قرارات من ٢٠٠ مندوب يمثلون يهود العالم لتعريف الصهيونية بأنها حركة ترمى (٣٩٣م) الى انشاء وطن للشعب اليهودى شرعى معترف به فى أرض فلسطين بالاستيطان فيها بواسطة عمال زراعيين وصناعيين من اليهود واتحاد الخطوات للحصول على السند القانونى والضرورى من الدول الاستعمارية العظمى وعلى رأسهم إنجلترا ٠ وفى نفس الوقت كانت الاستعمارات الكبرى قد انتهت من أبحاث لجنة استعمارية من كل من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وأسبانيا وايطاليا عرفت بلجنة كامبل بنرمان وكان وقتها رئيسا لوزراء بريطانيا وأصدرت اللجنة قرارات لمواجهة الخطر الذى يصفى الوجود الاستعمارى لان هذا الخطر يكمن فى منطقة البحر المتوسط لانها مهد الحضارات والديانات ويسكنها شعب له مقومات الوحدة ٠ فاذا تجمعت هذه المقومات مع نزعة هذا الشعب الى التحرر فسيكون ذلك الضربة القاضية على الاستعمار لذلك فان الدول ذات المصالح المشتركة عليها أن :

---

(٣٩١) فى أعقاب ثورة ١٩ للأستاذ عبد الرحمن فهمى ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ ٠

(٣٩٢) مذكرات محمد حسين هيكل ، ج ٢ ، ص ٣١٥ ٠

(٣٩٣) الصهيونية كلمة معناها مشتق من كلمة صهيون وهو جبل يشرف على مدينة القدس ، قدسه اليهود بعد أن بنى الملك سليمان هيكله هناك ، كتاب المؤلف ، أبعاد المعركة مع اسرائيل ، ص ٦ ٠

(٣٩٣م) كتاب المؤلف ، أبعاد المعركة مع اسرائيل ، اصدار وزارة الأوقاف ، ص ٣ ، ص ٤ ، ص ٥ ، ص ٦ ٠

١ ـ تسيطر على البحر المتوسط باعتباره الشريان الحيوى الذى يربط بين الشرق والغرب ٠

٢ ـ استمرار وضع هذه المنطقة مجزأة وبقاء شعبها على ما هو عليه من التفكك ٠ ومحاربة اتحاد هذا الشعب ومحاربة أى ارتباط له عن طريق أى نوع من أنواع الارتباط الفكرى أو الروحى أو التاريخى ٠

٣ ـ فصل الجزء الافريقى من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوى باقامة حاجز بشرى وغريب فى منطقة الجسر البرى الذى يربط آسيا بأفريقيا بحيث يشكل فى هذه المنطقة (فلسطين) وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة ونتيجة لهذا المخطط الاستعمارى كان من الطبيعى أن يحدث اللقاء بين الحركة الصهيونية وبين الاستعمار ٠

وجاءت الفرصة عقب ما قامت به الحركة الصهيونية لمساندة الحلفاء فى تمويل الحرب والضغط على الولايات المتحدة لدخولها الحرب بجانب انجلترا نتيجة ما قام به اليهودى لويس أندير رئيس المحكمة العليا الأمريكية باقناع الرئيس الأمريكى ويدرو ويلسون بدخولها الحرب الى جانب الحلفاء وكان فى هذا المقابل وعد بلفور الذى صدر فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ والذى أعطت به بريطانيا أرض فلسطين التى لا تملكها لمن لا يستحقها وهم الصهاينة ٠ ومنذ هذا التصريح أخذت بريطانيا تركز كل اهتمامها فى أن تضع وعد بلفور موضع التنفيذ وبدلا من أن تنهى بريطانيا انتدابها على فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت خطوات ايجابية للتمهيد لقيام هذا الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ٠ ففى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٣٩٤) بموافقة ٣٣ دولة ومعارضة ١٣ دولة وامتنع عن الاقتراع ١٠ دول وكان هذا القرار هو تقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية وكان هذا القرار بمثابة الموافقة على انشاء دولة صهيونية فى فلسطين وكانت أمريكا والاتحاد السوفييتى من الدول الموافقة على التقسيم أما انجلترا وهى المحركة الأساسية لهذه المؤامرة فقد امتنعت عن التصويت مع الـ ١٣ دولة المتبقية ٠ وبذلك نشأت دولة أجنبية داخل الكيان العربى ليهدد استقلال الدول العربية وكيانها ويعطل نهضتها وهذا القرار زلزل الآمال وكان له وقع أليم فى نفوس العرب جميعا وكان وصمة عار فى جبين هيئة الأمم المتحدة وزلزل الآمال التى كان الناس يعقدونها على ميثاق سان فرنسيسكو ٠

---

(٣٩٤) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ للأستاذ عبد الحميد جودة السحار ٠

حرب فلسطين (١٥ مايو ١٩٤٨ — ٢٤ فبراير ١٩٤٩) :

على أثر صدور قرار هيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين أعلنت بريطانيا انها ستنهى انتدابها على تلك البلاد وحددت لانتهائه يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ . وعندما أعلنت بريطانيا عن تاريخ انتهاء انتدابها عن فلسطين (٣٩٥) كان الملك فاروق وقتها يستأثر بجميع السلطات فى يده وكان دائب التدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى اختصاصات جميع السلطات متحديا الدستور فكان لتدخله السبب الرئيسى فى دخول مصر بجيشها الى فلسطين دون الاستعداد اللازم وبنفس هذا الأسلوب المريب زج زعماء الدول العربية الأخرى بجيوشهم فى حرب لم يتخيروا توقيتها وهم على غير استعداد . وحتى يوم ١١ مايو ١٩٤٨ كان رئيس الوزراء النقراشى لا يزال يرفض اشتراك الجيش المصرى فى الحرب بدعوى ان وجود القوات البريطانية فى قاعدة القناة سيكشف مؤخرة الجيش المصرى وقد يهدد سلامته وخطوط مواصلاته فى الأوقات الحرجة بسبب تعاطف وتعاون انجلترا مع اسرائيل بدون حدود . وفجأة فى يوم ١٢ مايو طلب النقراشى اجتماع البرلمان وبصفة عاجلة وفى جلسة سرية أقنع فيها الأعضاء بالتصديق على دخول الجيش المصرى الى فلسطين . والحقيقة ان حيدر باشا وزير الدفاع المصرى وياور الملك فاروق فى نفس الوقت كان قد تخطى رئيس الوزراء والبرلمان وأصدر الأوامر الى الجيش باجتياز الحدود الى فلسطين دون أن ينتظر عرض الموضوع على مجلس الوزراء ولا على البرلمان كما يقضى دستور البلاد . وكان تبريره لذلك انه ينفذ أوامر الملك بصفته القائد الأعلى للجيش . أما ضباط الجيش كوطنيين شبان فلم يغب عن وعيهم هذه المهزلة من التجاوزات سواء من الملك أو من رئيس الوزراء أو من البرلمان . وكان النقراشى باشا قبل أن يورطه الملك بدخول الجيش المصرى الحرب كان من أنصار تكوين تشكيلات وتنظيمات من المتطوعين والفدائيين العرب والمصريين ويسمح لكثير من الضباط المصريين أن يتركوا وحداتهم وينضموا لهذه التشكيلات الفدائية بحيث يتم تسليح وتدريب هذه القوات من المتطوعين ثم يتدفقون بعد ذلك الى داخل الحدود الفلسطينية يحاربون باسلوب حرب العصابات .

وفى صباح يوم ١٥ مايو اندفعت وحدات الجيش المصرى النظامى تعبر حدود مصر وفلسطين من رفح تحت قيادة اللواء المواوى باشا والذى كان مقتنعا وحاول اقناع مساعديه وضباطه انه فى سبيل مطاردة بوليسية لعصابات صهيونية فى مستوى العصابات الاجرامية المسلحة فى صعيد

---

(٣٩٥) مذكرات محمد عبد الفتاح ابو الفضل كمقاتل فى حملة فلسطين المصرية — فى ص ٤٥ الى ص ٥٣ .

مصر وفى طريق تقدم طابور الجيش المصرى الى الخطوط المحددة(*) فى غزة اشتركت بعض وحداته فى معركة مع أول مستعمرة صهيونية بالقرب من رفح وظهر جليا لجميع الضباط الشباب سواء الذين اشتركوا فى القتال أو فى الطابور المنتظر نهاية المعركة التى اعتقد قائد القوات انها ستنتهى سريعا انهم قد اصطدموا بحقيقة مرة وقاسية بأن ما تصوره هذا القائد العـام اللاهى بالجهل العسـكرى ان المقاتلين الاسرائيليين المدافعين عن المستعمرة التى يهاجمها المصريون ما هى الا حصن عسكرى وخط دفاع قوى من جميع الجهات وعلى أحدث نظـم الدفـاع فى الحروب الحديثـة وبسرعة أثنـاء تبادل نيران المدفعيـة والأسـلحة الصغيرة كانت خسـائر المصريين فى الأرواح قد تزايدت بشكل ملحوظ وبخاصـة فى الضـباط أما الجرحى فكان عددهم لا يحصى نتيجة هجومهم الخاطىء باسلوب الجيش النظامى على خطوط دفاعية لمستعمرة مجهزة بأقوى وأحدث تجهيز فكانت النتيجـة الحتمية أن انسحبت القوات المهاجمـة لفشل الهجوم والا كان سيفنى معظم رجالها ٠ ورغم ان القـائد المواوى كان محاطـا بنخبة من المساعدين الشبان من خريجى كلية أركان حرب الأكفاء الا انه كقائد فرض قيـادته العسكرية الساذجة على هؤلاء الشبان الأكفاء وهم من ناحيتهم استجابوا لهذا الجهل العسكرى دون مناقشة دأبهم فى ذلك دأب الساسة والسياسيين فى أعلى المستويات فى الدولة ٠

وكان فى مقدور القوات المصرية المكلفة بالقتال فى فلسطين وقتها أن تحـقق النصر وتحـقق الهدف المطلوب منها بطرد الصهيونيـة منها لو أحسن ادارة العمليات الحربية لانه حتى تلك اللحظة كان التفوق فى جميع النواحى العسكرية محسوبا للقوات المصرية ٠ ولقد عاشرت وعاصرت تلك الحملة كمقاتل ضابط فى القوات المشتركة وفى لحظة اشتباك احدى الوحدات المصرية مع احدى المستعمرات الصهيونية على الحدود أخذت أقارن بين قواتنـا العسكرية وقوات العدو فقد كان التسليح الاسرائيلى حسب المعلومات والمشاهدة على الطبيعة فى أول معركة هو أسلحة مشاة فى يـد المدافعين عن المستعمرة ولكنه تسـليح جيد وحديث تسـاعده مدفعية من أبسط أنواع المدفعية وهى الهاونات ولكن استخدامهم لها كان ممتازا وعلى أعلى المستويات فكانت جميع اصاباته دقيقة ومؤثرة حتى على باقى القوات المصرية المنتظرة على طريـق التقدم وكانت اسرائيل فعـلا تفتقر فى هذا الوقت الى مدفعية الميدان الثقيلة والتى لم يظهر لها أى دور على الاطـلاق فى هذه المراحل الأولى (وحتى الهدنة الأولى) أما الطيران الاسرائيلى فكان ضعيفا للغاية حيث ان أول غارة قام بها على قواتنا المتحركة أسرع بالفرار بعد اصابة أول طائرة منه من قوات الدفاع المصرى ٠ وكان

(*) نفس المصدر السابق ٠

لدى اسرائيل أيضا مصفحات مصنوعة محليا من مخلفات العربات العسكرية البريطانية ومن عربات نصف لورى حيث قاموا بتعديلها باضافة ألواح من الصلب كدروع وكانوا يستخدمونها بكثرة فى مهاجمة الأهالى الفلسطينيين العزل فى قراهم وكان لها أخطر الأثر فى أحداث الذعر لأهالى القرى من عصابات الارهاب الصهيونية التى تستخدم هذه العربات بكفاءة ضد القرى الفلسطينية الخالية من أى سلاح للمقاومة . كما كان لديهم قوات احتياطية على نفس المستوى فى التسليح ولكنها عالية التدريب وهى عبارة عن الفيلق اليهودى المدرب على الحرب فى صفوف البريطانيين ومعد للاستخدام فى المراحل الحاسمة من القتال .

أما القوات المصرية فكانت تتكون من تسع كتائب(*) مشاة كاملة التسليح وعالية التدريب وثلاث كتائب مشاة أخرى ضمن لواء حديث تحت التكوين بالاضافة الى كتيبتين كاملتين من مدافع الماكينة الثقيلة (فيكرز) وجيدة التسلح وموزعة على كتائب المشاة التسع كسلاح مساعد ذى قوة نيران عالية جدا ومؤثرة وكانت كتائب المشاة مسلحة بمدافع مضادة للدبابات تصلح فى تدمير أقوى الدشم المحيطة بدفاعات المستعمرات كما ان القوات المصرية لديها وحدات مدفعية ثقيلة وثقيلة مضادة للدبابات ومدفعية خفيفة ومتوسطة وثقيلة مضادة للطائرات على أعلى مستوى من التدريب وشاركت فى الدفاع عن مصر بشكل ايجابى متميز ضد غارات قوات المحور على مصر أثناء الحرب العالمية الثانية . كما كان الطيران المصرى متفوقا جدا على طيران اسرائيل وكل هذا التسليح سواء للمدفعية المصرية أو الطيران مما تفتقر اليه اسرائيل .

واستمر القائد المصرى اللواء المواوى يضع الخطط للقوات المصرية بالاسلوب الخاطئ بممارسة الحرب النظامية التى لا تصلح مع طبيعة أرض العمليات وتنظيم العدو وبالرغم ان قواتنا حققت النجاح فى مهاجمة مستعمرة دير سنيد ومستعمرة نيتسساليم الا أن هذا الاسلوب الخاطئ كبد كثيرا من الخسائر الفادحة فى الأنفس وذلك بارتفاع نسبة استشهاد الضباط الشبان بالنسبة للجنود لان الاسرائيليين من داخل مستعمراتهم كانوا يركزون على قتل الضباط بأسلحة القناصة الدقيقة .

وكان من الأجدى لمصر وللأمة العربية بصفة عامة والجيش المصرى بصفة خاصة فى فترة الاستعداد لمحاربة دولة اسرائيل أن يتم شراء أسلحة ومعدات وذخائر من التبرعات العربية ليتم تسليح شعب فلسطين العربى فى القرى والمدن العربية لتكون متساوية فى القوة مع المستعمرات

(*) الكتيبة حوالى ٨٠٠ ضابط وجندى واللواء حوالى ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف ضابط وجندى .

الاسرائيلية وتقوم هيئة عربية بالتخطيط للتسليح والتدريب ووضع خطط الدفاع والقتال بمعرفة ضباط محترفين متطوعين لهذه القرى والمدن العربية ولتكن قادرة على صد أى هجمات من العصابات الصهيونية الارهابية المسلحة والتى أرعبت الشعب الفلسطينى وجعلته يجلى عن قراه ويفر لاجئا للدول العربية الأخرى وأربك ذلك العمليات الحربية والتنقلات للجيوش العربية النظامية وبهذا الأسلوب يمكن للشعب الفلسطينى أن يصمد فى مكانه . كما كان من الأصوب بالنسبة لقوات الجيش النظامى أن يتم تسريح الجيوش العربية ضباطا وجنودا لتحول كلها أو جزء منها الى تشكيلات فدائية لممارسة التعامل مع الاسرائيليين باسلوب حرب العصابات ضد المستعمرات الاسرائيلية أما الجزء الباقى من الجيوش النظامية فتبقى بكامل تسليحها وتنظيمها على شكل قوة ضاربة احتياطية يتم استخدامها فى المعارك الفاصلة عندما يحين الوقت المناسب بعد انهاك القوات الاسرائيلية على مختلف أشكالها وبذلك يكون تدخل الجيوش النظامية العربية للاجهاز على الجيش الاسرائيلى ، كل هذه الأفكار كانت تدور فى ذهن صغار الضباط كنقد لأسلوب القيادات العسكرية العربية التقليدية وعلى اسلوبها الخاطىء فى ادارة العمليات . واستمرت القوات المصرية رغم كل النقائص فى القيادة تحرز النصر ولما شعرت الاستعماريات الكبرى بأن الجيوش العربية قد تفكر بهذا الأسلوب فى مستقبل الأيام مما يشكل خطرا دائما على اسرائيل وكذلك لاجل اعادة تسليح وتنظيم الجيش الاسرائيلى ومده بالمعونات من الرجال والمواد العسكرية لاحداث التوازن مع تسليح الجيوش العربية وعلى راسها مصر .

ولم تكد تمضى ثلاثة اسابيع (٣٩٦) على بداية الحرب حتى تدخل مجلس الأمن بتدبير من الدول العظمى المتآمرة مع اسرائيل وطلب الى الفريقين المتحاربين عقد هدنة بينهما وسرعان ما استجابت الدول العربية بشكل مريب وكذلك استجابت اسرائيل لصالحها وعقدت هدنة لمدة أربعة أسابيع يوم ١١ يونيو ١٩٤٨ وخرق اليهود شروط الهدنة عدة مرات ولم تحرك الدول العربية ساكنا واكتفت بالاحتجاجات التى لا تجدى . وأثناء فترة الهدنة تلقى الاسرائيليون الامدادات المختلفة من أمريكا وأوربا ومن الكتلة الشرقية وتحسن مستواهم العسكرى بشكل ملحوظ وندبت هيئة الأمم المتحدة الكونت برنادوت للتوفيق بين العرب واسرائيل ولكنه أخفق واستؤنف القتال يوم ٩ يوليو ١٩٤٨ ثم وقف مرة ثانية فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ استجابة لطلب مجلس الأمن وللمرة الثانية تزايدت معونات الدول الكبرى لاسرائيل لتحقيق مزيد من القوة لاسرائيل بحيث يمكنها القضاء على الجيوش العربية . ولما كان الكونت برنادوت جادا فى ايجاد حل

(٣٩٦) فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ .

للنزاع وظهر لاسرائيل انه منحاز الى جانب الحق أى الى العرب أطلق الاسرائيليون عليه النار من مدفع رشاش فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ ومات فى الحال وتنصلت اسرائيل من مسئولية قتله وأغمضت الدول العظمى أعينها مساندة لاسرائيل ٠

ورغم قيام الهدنة هاجم الاسرائيليون القوات المصرية غدرا فى شهر أكتوبر ١٩٤٨ وظهر للضباط المصريين فى هذا الهجوم ان اسرائيل قد صارت أشد قوة وقادرة على احداث أفدح الخسائر بالقوات المصرية ٠ وتغيرت القيادة العسكرية المصرية واستبدل اللواء أحمد فؤاد صادق باللواء المواوى والذى أنقذ الموقف فى المرحلة الأخيرة من الحرب ٠ وبعد الهدنة هاجم الاسرائيليون مواقع الجيش المصرى فى المجدل فى نوفمبر ١٩٤٨ وثبت الجيش المصرى وكبد الاسرائيلين خسائر كبيرة ٠

حصار الفالوجا :

تمكن اليهود من حصار القوات المصرية فى قرية الفالوجا على بعد ٤٠ كيلومترا من غزة و٧٥ كيلومترا من القدس وكان يرابط بها لواء كامل وبدأ الحصار فى ١٦ أكتوبر وقاومت قوات الفالوجا مقاومة الأبطال ولم يتمكن الاسرائيليون من الاستيلاء عليها ٠ (كان الرئيس عبد الناصر ضمن قوات الفالوجا ، أركان حرب احدى الكتائب بها) ٠ وتم توقيع الهدنة الدائمة فى جزيرة رودس وتحت شروط هذه الهدنة بارحت القوات المصرية الفالوجة بكامل أسلحتها ومعداتها يوم ٢٦ فبراير ١٩٤٩ وبذلك انتهت العمليات الحربية بين مصر واسرائيل لكن بعد أن تم تنفيذ المخطط الاستعمارى الصهيونى باقامة هذه الدولة العدوانية تحت املاء الارادة الاستعمارية عن طريق منظمات هيئة الأمم على كافة الدول العربية ٠

المرارة :

من واقع سير أحداث هذا النزاع الذى بدأ سياسيا ثم صار عسكريا ثم انتهى بشبه تسليم من الدول العربية للارادة الاستعمارية والصهيونية نتيجة تصرفات وتجاوزات واستهانة القادة العرب بصفة خاصة والقيادتين المدنية والعسكرية المصرية ومع الوعى الكامل للشعب المصرى بصفة عامة وضباط الجيش المصرى الشبان بصفة خاصة زادت هذه الحرب من مرارته من تجاوزات الملك وخضوع السلطة التنفيذية الى ارادته ومن الأحزاب المتفسخة بدأت القوى الوطنية بما فيهم الضباط الشبان تخطط للتحرك الايجابى والخلاص من الوضع القائم ٠

« استمرار المخطط البريطانى »

« لعزل السودان ــ تماما ــ عن مصر »

ــ افتتاح الجمعية التشريعية .. (٢٢ ديسمبر ١٩٤٨) :

وأثناء انشغال مصر حكومة وجيشا فى حملة فلسطين وفى غفلة من الزمن والشعب أخذت حكومة السودان ــ البريطانية الصبغة ــ تنفذ نظام السودنة الزائف ، فافتتحت الجمعية التشريعية (١) فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ وألقى خطبة الافتتاح ــ الحاكم العام ــ سير روبرت هاو ، وأعقبه رئيس الجمعية محمد صالح الشنقيطى وأعرب فيها عن أمله فى الحكم الذاتى وأمل الأعضاء فى حكم ديمقراطى صحيح ــ يريد بذلك الدعوة الى انفصال السودان عن مصر وفى نفس الوقت قام المجاهدون والوطنيون السودانيون بعقد اجتماعات كبيرة فى الخرطوم وأم درمان احتجاجا على هذا النظام مطالبين بتحرير السودان من الاستعمار البريطانى وقامت المظاهرات وهتفت بسقوط الجمعية التشريعية والاستعمار وفرق البوليس هذه المظاهرات بقوة وعنف .

مرحلة تكوين المؤسسة الوطنية (٣٩٧)

ــ تجدد النشاط الوطنى بالجيش :

بعد حملة فلسطين كان الشعب المصرى يعانى أشد المعاناة من تجاوزات القصر وحاشية الملك وتسلطهم على أمور البلاد وخضوع القصر والوزراء للسفارة البريطانية وسلبية البرلمان ــ الذى من المفروض أن يعبر عن آلام الشعب ــ وظهر جليا ــ من خلال الصحف والمجلات والمنشورات والاشاعات ــ أبعاد الفشل الذى منى وعاد به الجيش المصرى من حملة فلسطين نتيجة جهل القيادة العسكرية وفساد القيادات السياسية وفضائح صفقات الأسلحة الفاسدة والعمولات التى حصل عليها رجال الملك عنها ، فكان نتيجة كل ذلك أن عاد النشاط الوطنى ــ على آخر مدى ــ الى مختلف تنظيمات الجيش ، فقد قام أقدم التنظيمات الوطنية السرية فى الجيش والتى تكونت منذ سنة ١٩٤٠ ــ أثناء الحرب العالمية الثانية ــ وكان معظمها من ضباط سلاح المدفعية ، وقاموا بعقد الاجتماعات بمنزل احدهم فى شارع جسر السويس وطبعوا ووزعوا المنشورات التى تنتقد سياسة كبار رجال الدولة المدنيين والعسكريين ، كما عاد تجمع المجموعة الوطنية التى كانت قد تكونت فى سنة ١٩٤٦ واتسع تكوينها بشكل كبير يفتقد الى كثير من مقتضيات الأمن ، وفى هذا الوقت بالذات كان هناك تنظيم

(٣٩٧) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل ــ ص ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

الضباط الأحرار يأخذ طريقه الى التكوين والانتشار وانضم اليه بعض الأعضاء الوطنيين من تنظيم سنة ١٩٤٦ ، كما انشق عن هذا التنظيم بعد ذلك بعض الضباط الذين كونوا تنظيم الحرس الحديدى وقد عارضهم أغلبية ضباط التنظيم الأصلى ، لأن وسيلة تنظيم الحرس الحديدى كانت التعاون مع الملك ورجال القصر والاستفادة بامكانياتهم رغم انهم كانوا من أخطر عناصر الفساد التى حددها التنظيم الأصلى ، لذلك صار استبعاد أفراد تنظيم الحرس الحديدى (٣٩٨) من تنظيم سنة ١٩٤٦ وكان منهم : سيد جاد عبد الله ـ حسن تهامى ـ مصطفى كمال صدقى ـ خالد فوزى وغيرهم ، وبدأت فى هذه الفترة تتوالى المنشورات وتوزع على مختلف القطاعات فى مصر ومن مختلف التنظيمات السرية ، وقد ساعدت فى نشر الوعى وايجاد جو من الشعور العام بأن هناك تغيرا قارب على الظهور وخاصة بين شباب ضباط الجيش ٠

ـ تنظيم الضباط الأحرار ٠٠ (المؤسسة الوطنية) :

قبل حرب فلسطين ، جمعت الظروف بين جمال عبد الناصر (٣٩٩) والطيار عبد المنعم عبد الرؤوف (السابق محاولة هروبه مع عزيز المصرى) وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسن ابراهيم ، وكانت تتم بينهم لقاءات لتبادل الآراء والمعلومات عن أحوال مصر وتدهور الكفاح الوطنى فى مواجهة الاستعمار البريطانى وتجاوزات الملك وحاشيته وفساد الحياة الحزبية ، وبعد حملة فلسطين وما آلت اليه وتحرك الضباط الوطنيين وتذمرهم ، فقد انضم الى هذه المجموعة عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادى وأصبحوا ثمانية ، وبعد التطور السريع فى الأحداث والتجاوزات وخاصة أسباب الهزيمة العسكرية لحملة فلسطين ـ والتى لم تكن الا انعكاسا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة فى مصر ، فكانت لا تزال تعانى من الاحتلال البريطانى وكان على رأس السلطة ملك لا يهتم الا بملذاته وسيطرته على كل الأمور والسلطات ويتناوب الحكم فى مصر أحزاب متنافرة تتطاحن فيما بينها من أجل الوصول الى كراسى الحكم لتحقيق المصالح الشخصية سعيا الى الثراء الفاحش على حساب مصلحة البلاد العليا ، وكان أغلب أعضاء وسياسى هذه الأحزاب يتنافسون ويسعون حثيثا للتقرب من دار السفارة البريطانية لتكون سندا لهم وطريقا موصلا الى كراسى الحكم ، ولم يكن يهم الكثير منهم أمور تلك الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين حيث كان اقتصاد مصر يسيطر عليه فئة من المتمصرين والأجانب لا هم لهم

(٣٩٨) مذكرات محمد عبد الفتاح أبو الفضل ـ ص ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ٠
(٣٩٩) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ـ جزء أول ـ ص ٣٣ ٠

الا استغلال موارد البلاد ومقدراتها فى حين كان الشعب العامل لا حقوق له اذا كان أغلبية الشعب يعانون من الفقر المدقع وكان كبار رجال الأحزاب مسيطرين على اقتصاد وبنوك البلاد وعلى الاقطاعيات الزراعية لحسابهم ولحساب البيوت الأجنبية ـ والشعب مغلوب على أمره وفاقد القدرة فى الدفاع عن نفسه أو المطالبة بحقوقه أو تصحيح هذه الأوضاع ٠

كانت هذه هى الأفكار التى يتحاور ويتناقش فيها مجموعات الضباط الوطنيين وقتها ، وهى ذاتها محور أحاديث نواة مجموعة الضباط الأحرار الثمانية وبدأت المناقشات الايجابية المتحمسة تتجه نحو التفكير فى المخرج وما هى القوة القادرة المستعدة للقيام بتغيير الأوضاع فى مصر الذى كان أملا مستقبليا فأصبح ضرورة ملحة ، فلم تجد مجموعة الضباط الأحرار أمامهم الا الجيش ، فلم يكن فى البلاد تنظيم مدنى ينظر الى شئون البلاد هذه النظرة سوى جماعة الاخوان المسلمين (٤٠٠) وحزب مصر الفتاة والجناح اليسارى من حزب الوفد والمنظمات الشيوعية المختلفة والمتصارعة مع بعضها ، وكل هذه القوى كانت لا تملك القوة أو القدرة على القيام بهذا التغيير المنشود دون أن يساندها الجيش ٠

وفى نهاية أكتوبر ١٩٤٩ كان أول اجتماع لهذه المجموعة والتى أصبح عددها ثمانية وتم فى هذا الاجتماع اختيار جمال عبد الناصر لرئاسة المجموعة وتم عمل لائحة تنظيمية داخلية لهذه المجموعة التى أصبحت تمثل القيادة العليا لهذا التنظيم السرى وقراراتها تتخذ بالتصويت بالأغلبية المطلقة وعلى الأقلية أن تلتزم بقرار الأغلبية ، واتفق أيضا فى هذا الاجتماع على نشر أفكار هذه المجموعة ـ التى أطلق عليها لقب « اللجنة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار » ـ بين الضباط والمدنيين وكانت الوسيلة هى طبع وتوزيع المنشورات السرية من حين لآخر حاملة اسم «الضباط الأحرار » وترسل بالبريد الى المنازل ، وتم تنفيذ هذه القرارات وأصبحت المنشورات توزع وتهاجم الاستعمار والاقطاع والفساد وتفكك العالم العربى وأسباب هزيمة العرب فى فلسطين وتوسع توزيعها لتشمل ضباط الجيش والبوليس وكبار المدنيين ودور الصحف ٠

وأخذت هذه اللجنة تنشط فى تجنيد ضباط وطنيين وضمهم لهذا التنظيم السرى على شكل خلايا لا يعرف أعضاء كل خلية أعضاء الخلية الأخرى ، وبمرور الزمن وتفاقم مفاسد الأحزاب والقصر وتجاوزات البرلمانات المتعاقبة ، أثمرت المنشورات التى كانت توزع على الضباط والمدنيين فتولد الرأى العام المتجاوب مع أفكار الضباط الأحرار ، وكذلك

---

(٤٠٠) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ـ الجزء الأول ـ ص ٣١ ٠

سهل الرأى العام بين الضباط عملية التوسع فى التجنيد وضم أكبر عدد ممكن من الضباط من مختلف الأسلحة والوحدات بحيث تكون قادرة على السيطرة على الجيش وعلى السلطة وقت اللزوم ، وانضم الى هذه المجموعة قبل نهاية سنة ١٩٥١ الطيار جمال سالم وأنور السادات ثم صار اسقاط العضوية عن عبد المنعم عبد الرؤوف بقرار من اللجنة التأسيسية لنشاطه الاخوانى ومحاولته ادماج اللجنة فى جماعة الاخوان المسلمين التى كانت اللجنة ترفض الاندماج فيها وفقط تقتصر العلاقة مع الاخوان على التعاون دون الاندماج ·

ـــ المؤسسة المصرية الوطنية الجديدة (٤٠١) :

وجاء هذا التنظيم السرى للضباط الأحرار مطابقا فى أفكاره ودعوته الى أفكار القوة السياسية الجديدة المتكونة خارج الصراع الحزبى والبرلمانى وهى الاخوان ومصر الفتاة والشيوعيين والحزب الوطنى الجديد ، ويمكن اعتبارها منذ هذا التشكيل انها المؤسسة الوطنية الجديدة ــ ولو أن من تجربة هؤلاء الضباط مع جماعة الاخوان المسلمين عندما حاولوا الاتصال بهم وحاول حسن البنا من بدء الاتصال بهم احتواءهم داخل الجناح العسكرى للاخوان ليكونوا قادة لشباب الاخوان ومدربين لهم يتمكن بهم الاخوان من السيطرة على السلطة ، فما لبثت جميع تنظيمات الضباط الوطنيين أن انصرفوا عن الارتباط بأى من التنظيمات والأحزاب السياسية والزمت نفسها بالعمل فى نطاق المؤسسة العسكرية والابتعاد التنظيمى عن الحركة الحزبية فى المجتمع فكانت حركة وطنية سياسية عسكرية ·

ـــ السخط من حرب فلسطين ساعد على انتشار المؤسسة الوطنية :

وكان مما ساعد على انتشار حركة الضباط الوطنيين الأحرار (٤٠٢) وتقوية المؤسسة الوطنية ، هو ما أشاعته حرب فلسطين من سخط شباب الضباط من سياسات الحكومة والملك وجهل القيادة العسكرية ، كما كان لاشتراك شباب جماعة الاخوان المسلمين كمتطوعين تحت قيادة ضباط شباب من الجيش ، دور كبير فى التقارب والتفاهم وطنيا وسياسيا بين الطرفين بعكس ما حدث بين شباب الضباط والتنظيمات الشيوعية المصرية التى كانت ــ بشكل واضح ــ ضد نزاع العرب مع اسرائيل بل تدعو الى وحدة (٤٠٣) العمال عربا وصهيونيين ·

---

(٤٠١) « الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو » ــ للأستاذ طارق البشرى ــ ص ٥٣ ، ٥٤ ·

(٤٠٢) مذكرات عبد الفتاح أبو الفضل ــ ص ٦٨ ·

(٤٠٣) « الماركسية والغزو الفكرى » ــ للأستاذ جلال كشك ــ ص ١٦٢ ــ « لا مصلحة فى الحرب للكادحين العرب واليهود ، بل للبرجوازية العربية العفنة » ــ العدد ١١ من جريدة القاعدة ــ لسان حال الحزب الشيوعى العراقى » ·

وقد ساهم انتشار حركة الضباط الأحرار داخل أسلحة ووحدات وفصائل الجيش فى توحيد الصفوف الى تبادل الثقة والانضمام الى الحركة ، فضلا عن أن عددا من ضباط الحركة كانوا يشغلون مواقع ومناصب ذات أهمية فى مراكز الجيش الهامة ، مما ساعد على سهولة التجنيد والانتشار ، وقد قام جمال عبد الناصر بدور بارز (٤٠٤) ومتفرع فى عملية التحرك والربط بين المجموعات والخلايا المختلفة فقد بدأ الاتصال بمجموعات الضباط الوطنيين قبل نهاية سنة ١٩٤٩ ليلم شملهم فى تنظيم واحد ٠

— موجة الاغتيالات والانفجارات :

بعد عودة الجيش المصرى والمتطوعين من الاخوان المسلمين وغيرهم من فلسطين عقب اعلان الهدنة ، تصاعدت عمليات الاغتيالات ذات الطابع السياسى ، فقد قام شابان من الاخوان المسلمين باغتيال وكيل محكمة استئناف مصر — أحمد الخازندار — صباح يوم ٢٢ مارس ١٩٤٨ أمام داره أثناء توجهه الى محطة حلوان ليستقل القطار الى القاهرة ، واعترف القاتلان باغتياله انتقاما منه لحكم كان قد أصدره على متهمين من الاخوان المسلمين — فى حوادث القنابل — حين كان رئيسا لمحكمة جنايات الاسكندرية ٠

— وفى ليلة ٢٥ ابريل ٤٨ شرع جماعة مسلحة فى نسف دار النحاس باشا فى جاردن سيتى بتفجير سيارة ملغومة بالديناميت وضعوها بجوار الدار ، ونجا النحاس باشا من هذه المحاولة ولم يعرف أو يستدل على من قاموا بهذه المحاولة ٠

— وفى يوليو ١٩٤٨ شرع مجهولون بنسف دار وكالة حكومة السودان وضبطت المتفجرات قبل استعمالها ٠

— وفى نفس الشهر ألقيت كمية من الديناميت بين محلى «شكوريل» و « أريكو » بشارع فؤاد وأحدثت المتفجرات خسائر كبيرة ، كما انفجرت قنبلة فى محل « داود عدس » بشارع عماد الدين ٠

— وفى أغسطس ٤٨ حدث انفجار شديد أمام محل « بنزايون » بميدان مصطفى كامل ومحل « جاتينيو » وانفجار آخر فى ضاحية المعادى أمام مبنى شركة أراضى المعادى ٠

— وفى سبتمبر ٤٨ حدث انفجار فى حارة اليهود قتل فيه عشرون وجرح ٩١ وكما أدى الانفجار الى انهيار أربعة منازل وتصدع ستة منازل أخرى ، وكانت كل هذه المحلات التجارية مملوكة لليهود ٠

---

(٤٠٤) مذكرات عبد اللطيف البغدادى — الجزء الأول ، ص ٣٣ ٠

– وفى نوفمبر ٤٨ هاجمت سيارة مسلحة دار النحاس باشا ليلا حين عودته ودخوله الدار وقضى على حياة اثنين من أفراد الحراسة بينما نجا النحاس باشا ٠

– وفى نوفمبر أيضا حدث انفجار شديد فى مبنى شركة الاعلانات الشرقية أدى الى تخريب مبنى الشركة واتلاف المطابع عن آخرها ٠

– وفى ١٥ نوفمبر ٤٨ ضبطت بحى الوايلى بالقاهرة سيارة جيب مملوءة بالمواد الناسفة والأسلحة والمسدسات والذخيرة ، وتم ضبط ركاب السيارة وآخرين حيث قدموا للمحاكمة فى سنة ١٩٥١ ٠

– وفى ٤ ديسمبر ٤٨ ألقيت قنبلة على اللواء سليم زكى حكمدار العاصمة – من سطح كلية طب قصر العينى – حينما كان على رأس قوة من البوليس ترابط أمام باب الكلية ٠

وقد استعمل الطلبة المصريون المدرسة الخديوية مقرا لصنع القنابل اليدويـة ٠

— حل جماعة الاخوان المسلمين (٨ ديسمبر ١٩٤٨) :

كانت أغلب الشبهات لأحداث الاغتيـالات والانفجارات التى حدثت تشير بأصبع الاتهام الى جماعة الاخوان المسلمين خاصة بعد عودة متطوعيهم فى حملة فلسطين وكان مستوى تدريبهم القتالى مرتفعا علاوة على تمكينهم من العودة للحياة المدنية وقد عادوا من ميدان القتال بكميات من الأسلحة والذخائر ومواد النسف والمتفجرات ، وبنـاء على مذكرة قدمت لرئيس الوزراء « النقراشى باشا » من وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام – وكلها كانت مجرد شبهات حامت حول جماعة الاخوان المسلمين ، وازاء عجز وزارة الداخلية عن تتبع الجناة وفشلها فى اتخاذ احتياطات الأمن العام ، ولكثرة وتنوع الأحداث وتعدد أماكن وقوعها ، فقد أصدر النقراشى باشا – رئيس الوزراء ووزير الداخلية – بصفة الحاكم العسكرى – أصدر أمرا عسكريا فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨ بحل جماعة الاخوان المسلمين بجميع شعبها وأغلاق الأماكن المخصصـة لمزاولة نشاطها وضـبط كافة الأوراق والوثائـق والسجلات والمطبوعات والأموال وكافة أماكن النشـاطات من معـاهد علم ومستوصفـات ومعامل وشركات تجارية وانتاجية علاوة على حركة اعتقالات لأعضاء الجماعة على أوسع نطاق ٠

ـــ انجازات وزارة النقراشي باشا :

ـ انشاء الكلية البحرية ٠

ـ انهاء أعمال البعثة العسكرية البريطانية (ديسمبر ١٩٤٧) ٠

ـ بداية تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان (١٩ مارس ١٩٤٨) ٠

ـ اصدار قانون الشركات ـ بأن يكون للمصريين من نصف أسهم أى شركة ونسبة معينة من الموظفين المصريين ٠

ـ انشاء قناطر ادفينا ٠

ـ تأميم شركة النور ـ الكهرباء ـ بالقاهرة ٠

ـ تخفيف الضرائب عن صغار الملاك الزراعيين ٠

ـ وضع قانون الضرائب التصاعدية واصداره (ضريبة الايراد العام) ٠

ـ توصيل المياه الصالحة للشرب لكثير من القرى ٠

ـ منع اصدار تراخيص لبيع الخمور فى الأحياء الوطنية (الشعبية) ٠

ـ اصدار القانون المدنى الجديد ٠

ـــ اغتيال النقراشي باشا ٠٠ (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) :

قام طالب بكلية الطب البيطرى يدعى عبد المجيد أحمد حسن ـ وهو متخف فى زى ضابط بوليس ـ بالتسلل الى داخل مبنى وزارة الداخلية ـ وعند دخول النقراشي باشا الى المصعد قام هذا الطالب بتصويب مسدس كان معه الى ظهره وأطلق عليه ثلاث رصاصات ، وقبض على القاتل حيث اعترف أثناء التحقيق الذى أجرى معه بأنه ارتكب هذا الفعل انتقاما من النقراشي ـ وزير الداخلية ورئيس الوزراء فى ذات الوقت والحاكم العسكرى ـ لتصرفاته ضد جماعة الاخوان المسلمين ، كما ضمن اعترافه بأنه عضو فيها ٠

ـــ تاليف وزارة ابراهيم عبد الهادى باشا ٠٠ (ديسمبر ١٩٤٨ ـ يوليو ١٩٤٩) :

على أثر اغتيال النقراشي ، أصدر الملك فاروق مرسوما ملكيا بتكليف ابراهيم عبد الهادى ـ وكان رئيسا للديوان الملكى ـ بتاليف الوزارة يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، حيث تشكلت هذه الوزارة من السعديين والأحرار الدستوريين والمستقلين ، وفى فبراير ١٩٤٩ ضم الى الوزارة عضوين من الحزب الوطنى ٠

— استمرار موجة العنف :

عثر حراس مبنى محكمة الاستئناف فى ميدان باب الخلق على حقيبة مملوءة بمواد ناسفة داخل المحكمة فأسرعوا بنقلها الى خارج مبنى المحكمة ، الا انها انفجرت وأحدثت تلفا كبيرا فى مبنى المحكمة حيث أصيب خمسة عشر شخصا وكان المقصود من ذلك هو نسف مكتب النائب العام وما فيه من وثائق وأوراق تدين بعض أعضاء جماعة الاخوان المسلمين ، وقد اعترف الجانى بذلك بعد القبض عليه .

وفى ٥ مايو ١٩٤٩ حاول عدة أفراد اغتيال رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى باشا .

ممارسات وزارة ابراهيم عبد الهادى العنيفة (٤٠٥) :

قام رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى بعد اغتيال النقراشى بعمليات اعتقال واسعة للاخوان ووجد لديهم كثيرا من الأسلحة والذخائر التى احتفظوا بها بعد حملة فلسطين ومارس البوليس السياسى أساليب التعذيب العنيفة مع المعتقلين الذين بلغ عددهم أربعة آلاف من أعضاء الجماعة وفصل ١٥٠ موظفا من الاخوان المسلمين وشرد من القاهرة وحدها الى الوجه القبلى ٥٠٠ موظف وتم فصل أكثر من ألف طالب من الجامعات والمدارس الثانوية وكان رئيس الوزراء ابراهيم عبد الهادى يحضر عمليات التحقيق والتعذيب بنفسه .

التهديد بقتل الأستاذ حسن البنا (٤٠٦) :

أثناء تشييع جنازة النقراشى باشا يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ هتف المشيعون واغلبهم من أنصار الحكومة والحزب السعدى « الموت لحسن البنا » .

اغتيال حسن البنا (٤٠٧) ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ :

وبعد حوالى شهر وعدة أيام بعد جنازة النقراشى فى مساء يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ أطلق مجهول الرصاص على الأستاذ حسن البنا وذلك عند مغادرته دار جمعية الشبان المسلمين وفارق الحياة ولم يعثر على الجانى

---

(٤٠٥) عبد الله امام « عبد الناصر والاخوان المسلمين » ، ص ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ .
(٤٠٦) عبد الله امام « عبد الناصر والاخوان المسلمين » ، ص ٢٠ .
(٤٠٧) فى اعقاب ثورة ١٩١٩ جزء ٣ للأستاذ الرافعى ، ص ٢٧٩ .

وترددت الشائعات أن الحكومة والحزب السعدى وراء هذا الاغتيال انتقاما لقتل النقراشى الذى تم اغتياله على يد أحد أفراد جماعة الاخوان ٠

نشـأة الاخوان ونشـاطها (٤٠٨) :

نشـأت جماعة الاخوان المسلمين بمدينة الاسماعيلية عـام ١٩٢٧ كجمعية دينيـة تحض على الأمر بالمعروف والنهى عن المنـكر وأعلنت عن نشاطها أنه فى مجال الوعظ الدينى للتعريف بالدين الاسلامى وكان يرأس هذه الجمعية الأستاذ حسن البنـا وكان يعمل وقتها مدرسـا ثم أخذت الدعوة تنتشر خارج مدينة الاسماعيلية عن طريق عقد حلقات فى الضواحى بحجة اصلاح المجتمع الاسلامى والتبصير بالمفاسد والشرور نتيجة اهمال أحكام الاسلام وان الدعوة لأصول الدين فريضة واجبة على كل مسلم ٠ وفى عام ١٩٣٢ انتقل حسن البنا للعمل مدرسا بمدرسة عباس بالسبتية بالقاهرة وتعددت نواحى نشاطه ونشاط الجمعية حتى وصلت الى معظم المحافظات عن طريق فتـح مقرات والقاء المحاضرات والدروس واصـدار الرسائل والنشرات واحياء المنـاسبات الدينية وأصدرت الجماعة مجلة أسبوعية باسمها وفى هذه الفترة ظهرت معالم نشاطها السياسى عن طريق المقـالات التى كانت تتناولها جريدتهم وأخـذت فى التعليق والتحليل للأحداث السياسية وركزت الجمعية نشاطها فى محيط الجامعة والمدارس والأزهر وتدرجت فى نشاطها الظاهر بتشكيل فرق كشافة وثم تدريبها فى الخفاء عسكريا وعلى استخدام الأسلحة وبدأت الجمعية بعد ذلك فى اتخاذ مواقف ايجابية من الحكومة والأحزاب وكان طابع خطها السياسى هو معاداة حزب الوفد ومهادنة وتأييد أحزاب الأقليات وتأييد الملك ٠

وفى مايو سنة ١٩٣٨ أصـدرت الجماعة مجلة النـذير سياسـية أسـبوعية وأخـذ أسـلوبها السياسى يكون سـافرا ٠ ثم استمر توسع الجماعة فى تكوين فرق الكشافة المدربة عسكريا ٠

وكانت الجماعة تلقى تشجيعا من أحزاب الأقليات المعارضـة للوفد الى أن جاءت حـرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وتكونت من جمـاعات الكشافة المـدربة عسـكريا فرق عسكرية محاربة كان يقودها ضباط من الجيش تطوعا لمحاربة التشكيلات العسكرية اليهودية فى فلسطين بموافقة الحكومة المصرية وبتشجيعها وكان على رأس الحكومة وقتها النقراشى باشا وأبلى المتطوعون الاخـوان بلاء حسـنا فى حرب فلسطين واكتسبوا خبرة فى

---

(٤٠٨) الأستاذ البشرى ، الحركة السياسية فى مصر من سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٥٢ ـ ٠ ص ٤٣ ٠

القتال واتقان استعمال الأسلحة وبعد انتهاء حرب فلسطين توسعت الأجهزة السرية فى جماعة الاخوان فى جمع الأسلحة والذخائر سرا لاستخدامها وقت اللزوم فى الجهاد وكانت هذه التشكيلات العسكرية السرية تحت اشراف المرشد العام الأستاذ حسن البنا شخصيا وأوكل شئون تنظيمها وتدريبها الى لفيف من ضباط الجيش المنتمين لجمعية الاخوان المسلمين سرا ٠

وبعد حرب فلسطين ظهر نشاط هذه الفرق السرية فى ممارسه عمليات ارهابية غير شرعية كما سبق ذكره واختلط النشاط الدينى والسياسى والارهابى لهذه الجماعة وكان أخطرها هو اغتيال رئيس الوزراء النقراشى باشا والذى فى عهده كان قد سمح لشباب الاخوان فى تشكيل فرق عسكرية منها لمحاربة اليهود فى فلسطين وتشكيلاتهم العسكرية والتى كانت تكون قوات الدفاع الاسرائيلية ٠

استقالة وزارة ابراهيم عبد الهادى (٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩) :

تبرم الشعب من تمادى وزارة ابراهيم عبد الهادى فى الانتقام من الاخوان والذى شمل كثيرا من المشتبه فيهم الأبرياء ، فتجددت المساعى بين الأحزاب وحزب الوفد للمطالبة بضرورة تأليف وزارة ائتلافية على رأسها رئيس محايد وتضم وزراء من الأحزاب المؤتلفة ، وأخيرا فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ قدم ابراهيم عبد الهادى استقالة وزارته لاعطاء الفرصة لهذا الائتلاف ٠

ـ تأليف وزارة حسين سرى ٠٠ (٢٦ يوليو ١٩٤٩) :

وتم تشكيل وزارة ائتلافية رأسها حسين سرى وبها أربعة وزراء وفديين وأربعة وزراء سعديين وأربعة من حزب الأحرار الدستوريين واثنان من الحزب الوطنى وأربعة مستقلون ٠

ـ انجازات وزارة حسين سرى (٤٠٩) :

ـ أفرجت عن معظم المعتقلين السياسيين وشرعت فى الغاء الأحكام العرفيــة ٠

ـ أخذت فى الاعداد لاجراء الانتخابات البرلمانية وكونت لجنة تمثل الأحزاب المؤتلفة لتقسيم الدوائر طبقا لآخر احصاء ٠

---

(٤٠٩) فى اعقاب ثورة ١٩١٩ ، جزء ٢ ، ص ٢٨٤ ٠

ـ احترمت حرية الصحافة ، وتوقفت المحسوبيات والاستثناءات ٠

ـ في عهدها انتهى أجل المحاكم المختلطة وأصبحت المحاكم الوطنية هي المسئولة عن كافة أشكال القضاء في مصر ٠

المآخذ على هذه الوزارة :

ـ لم يستمر التعاون بين الوزراء المؤتلفين تبعـا للخلافات الحزبية ، وهذا في حد ذاته يعتبر تجاوزا من جميع الأحزاب بما فيهم حزب الوفد لأن هذا التنافر المقصود هو سبب البلاء في مصر منذ خلاف سعد زغلول وعدلي يكن ، وكان السبب الرئيسى للخلاف هو تقسيم الدوائر الانتخابية ـ طمعا من كل حزب في الحصول على أقصى عدد من عضوية البرلمان ٠

وقد حدث خلاف بشكل أو بآخر بين حسين سرى وحزب الوفد ، وعلى أثر هذا الخلاف قدم حسين سرى استقالته وسرعان ما قبلها الملك وفي ذات الوقت كلفه بتشكيل وزارة جديدة لينهى الخلاف بين الأحزاب ٠

ـ وزارة حسـين سرى ٠٠ المحايدة ٠٠ (٣ نوفمبر ١٩٤٩ ـ ١٢ يناير ١٩٥٠) :

قدم حسين سرى استقالته الى الملك في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ ، معـللا اياها لفشله في تحقيق التعاون بين الأحزاب الممثلة في وزارته لتسلط روح الحزبية عليهم ، وعهد اليه الملك بتاليف وزارة جديدة فالفها في نفس اليوم وكان جميع أعضاؤها محايدين غير حزبيين ٠

وكان أهـم ما قـامت به هذه الوزارة من أعمال هو اصدار قـانون محاكمة الوزراء وقانون الكسب غير المشروع (من أين لك هذا ؟) ٠

ـ الانتخابات النيابية ٠٠ (٣ يناير ١٩٥٠) :

أجريت الانتخابات لمجلس النواب في ٣ يناير ١٩٥٠ ، وأثناء هذه الانتخابات برزت في الميدان السياسى الداخلي اتجاهـات مريبة ، فكان هناك شـبه تحالف بين الاخوان المسلمين والشيوعيين لمحاربة السعديين لما حدث لهم من اضطهاد على أيديهم ٠

وراجت الشائعات التى أوعزت بها تيارات مشبوهة بأن بريطانيا ترحب بعودة حزب الوفد الى الحكم ، كما روجت صحف الوفد بعض المآخذ على وزير التموين الذى نسبب فى تفاقم الغلاء ٠

كما نال حزب الوفد مساعدات خفية ولكنها مؤثرة من رجال البوليس والادارة فى الدوائر الانتخابية لانهم كانوا حاقدين على السعديين لعدم الاستجابة لمطالبهم ابان وزارتهم ، وتركوا الوفديين يجمعون حول لجان الانتخابات من يهدد الناخبين من الأحزاب المضادة للوفد وخاصة السعديين ٠

وكان نتيجة لكل ذلك أن نال حزب الوفد الأغلبية فقد حصل على ٢٠٦ مقاعد وحصل السعديون على ٣٠ مقعدا والأحرار الدستوريون ٢٦ مقعدا والحزب الوطنى ٦ مقاعد والاشتراكيون مقعدا واحدا والمستقلون ٢٢ مقعدا ٠

وللأسف فقد كان الذين أعطوا أصواتهم من الناخبين بلغ عددهم ٢ر٨٥٩ر٧٤١ صوتا فقط من مجموع عدد الناخبين المقيدة أسماؤهم بجداول الانتخابات وعددهم ٤ر١٥ر١٨٢ ، أى أن هذه الانتخابات كانت لا تمثل الرأى العام الى حد ما ٠

ـــ استقالة وزارة حسين سرى ـ المحايدة ٠٠ (١٢ يناير ١٩٥٠) :

على أثر ظهور نتائج الانتخابات ، قدم حسين سرى استقالة وزارته يوم ١٢ يناير ١٩٥٠ ٠

ـــ تشكيل وزارة النحاس ٠٠ (١٢ يناير ١٩٥٠) ،

وعهد الملك الى النحاس باشا بتأليف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم ــ ١٢ يناير ١٩٥٠ ــ وكان ضمن وزرائها أحمد حسين وزيرا للشئون الاجتماعية والدكتور طه حسين وزيرا للمعارف ٠

ـــ تعيين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى ٠٠

وفى ذات اليوم ـ١٢ يناير ١٩٥٠ ـ عين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى ، وكان من المعروف أن علاقاته كانت على ما يرام مع السفارة البريطانية ٠

وفى أغسطس ١٩٥١ ـ استقال أحمد حسين معترضا على أوضاع تتنافى مع استقامة الحكم ونزاهته وعين بدلا منه عبد الفتاح حسن وزيرا للشئون الاجتماعية .

ـ انحدار الوفد .. وتصاعد غرور الملك (٤١٠) ..

وفى أول مقابلة للنحاس باشا مع الملك فاروق ـ بعد تأليفه الوزارة وتعيين حسين سرى رئيسا للديوان الملكى فى نفس اليوم ـ وكان حسين سرى باشا حاضرا هذه المقابلة ، فاذا النحاس باشا ـ فجأة وفى نهاية المقابلة ـ يرجو من الملك تحقيق مطلب له يطمع فيه من الملك ، ألا وهو تقبيل يد الملك ، وقبلها ـ على مرأى من رئيس الديوان واندهاشا من الملك ، حدث هذا فى الوقت الذى كان يعلم من يطلق عليهم كبار رجال مصر ومن ضمنهم النحاس أن الملك فاروق منذ أن خفت قبضة الانجليز عليه بعد انتهاء الحرب (٤١١) ـ لم يحفل برجال دولته بل كان يزدريهم ويقول لخاصته أنه يكفيه أن يشير الى أى منهم باصبعه فيلبى الاشارة طائعا شاكرا .

فقد كان تقبيل النحاس ليد الملك ـ وهو رئيس حزب الوفد المناوىء التاريخى والتقليدى لسلطات القصر ، فقد كان لهذا الموقف من رئيس حزب الوفد (٤١٢) ـ الذى كان دائم الوقوف شامخا فى وجه تجاوزات الملك ـ هو بداية انحدار حزب الوفد وبداية لانهيار سمعته وفقد شعبيته، للتنازل والسكوت عن تدخلات الملك وأطماعه وتطلعاته للاستحواذ على كل السلطات فى يده على حساب آمال وآلام ومعاناة الشعب الحائر بين الهيمنة الانجليزية واستهتار الملك وحاشيته واستغلالهما للشعب فى ظل تناحر وتطاحن الأحزاب جريا وراء السلطة والخضوع الكامل للقصر سعيا للوصول الى كراسى الحكم ، بل وحتى البرلمان أصبح لعبة فى يد السلطة الأقوى حتى ولو كانت قوتها مستمدة من الاعتداء على الدستور نفسه وهو روح وحياة البرلمان بل والوطن كله .

وليس هذا الموقف بمستغرب من حزب يفصح سكرتيره العام عن مدى ما أصبحت الوزارة والحكم بالنسبة لرجال حزب الوفد ، ليقول فؤاد سراج الدين لمحدثه د . محمد حسين هيكل ـ تبريرا لوقوف الوفد الى جانب المفسدين من حاشية الملك : « لقد بقى الوفد(٤١٣) فى الشارع

---

(٤١٠) مذكرات دكتور محمد حسنين هيكل ـ الجزء الثانى ـ ص ٢٩٦ .
(٤١١) المصدر السابق ص ٢٧٩ .
(٤١٢) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٣ .
(٤١٣) مذكرات د. محمد حسين هيكل ـ الجزء الثانى ـ ص ٢٩٩ .

عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ، ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته » !!! ، وبذلك يمكن بقليل من التأمل فى ظاهرة تقبيل النحاس باشا ليد الملك فاروق بأن سياسة الوفد أصبحت هى البقاء فى الحكم لأكبر مدة ممكنة ، وليس الجهاد باسم الأمة التى طويلا ما وكلته عنها مختارة •

ــ ممارسات وزارة النحاس باشا ••

ــ أعلن النحاس باشا فى خطاب العرش (٤١٤) ــ ١٦ يناير ١٩٥٠ ــ أنه سيفاوض الانجليز ليتم الجلاء العاجل عن وادى النيل بشطريه ، وفعلا بدأت المفاوضات التى أخذت الطابع التقليدى والشكل المظهرى وطالت دون جدوى •

ــ وعدت الوزارة بمكافحة الغلاء ولكنه استفحل •

ــ عادت الوزارة الى سياسة الاستثناءات الصارخة فى التعيينات والترقيات لأنصارها ومحاسيبها بشكل سافر ــ حيث كانت الاستثناءات قد ألغتها وزارة أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ ــ بل ان وزارة النحاس زادت عليها ــ امعانا فى التحدى ــ بأن منحت الموظفين الذين أعيدوا استثنائيا فروق المرتبات عن المدة التى انقضت من يوم الغائها سنة ١٩٤٥ حتى اعادتها فى سنة ١٩٥٠ ، وقد بلغت هذه الفروق المالية مبالغ طائلة تحملتها خزانة حكومة مصر دون وجه حق •

ــ أمعنت الوزارة فى الاعتداء على حرية الصحافة وصادرت كثيرا من الصحف وخاصة صحف المعارضة التى تعمد حزب الوفد أن لا يكون لها أى دور فى الساحة بحكم الأغلبية الوفدية ، ولما أرادت المعارضة أن تعبر عن رأيها المعارض فى الصحافة تمادت الحكومة فى المصادرة •

ــ جعلت الوزارة الوفديين فى جميع المواقع والمناصب حتى فى الأقاليم هم المميزون ، مما أثر فى نفسية أفراد الشعب المتعاملين معهم والشعور بالتفرقة •

ــ تمادى أعضاء حزب الوفد من أقطاب أو أتباع فى استغلال نفوذهم فى الحكومة للاثراء غير المشروع وظهر الثراء الفاحش عليهم فجأة ، بل وتفشت وساطات النواب والشيوخ لدى الحكومة ــ بحق وبغير حق ــ

---

(٤١٤) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ــ للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ــ الجزء الثالث ــ ص ٢٩٥ •

واستشرى هذا الاستغلال الى مجال المعاملات التجارية الكبرى ، فحدث تلاعب كبير فى سوق القطن – اشترك فيه كثير من المتصلين برئيس الوزراء والوزراء – كما تورط كثير من كبار رجال الحزب فى صفقات التموين والمعاملات والتوريدات والمشتريات والاستيراد والتصدير والاستئجار والتأجير والبيع والشراء لممتلكات الدولة واغتصاب أملاك الدولة .

– وكان واضحا من كل هذه التصرفات وما تبعها أن تغييرا قد طرأ على بنيان الحزب الشعبى العريق والتقت بعض مصالح القيادات الجديدة فى الوفد مع استعداد لممارسة هذا التغير من قيادته ورئاساته .

– فقد سكتت الوزارة – والنحاس باشا بالذات – عندما استبدل القصر حسين سرى باشا (٤١٥) – رئيس الديوان الملكى – بحسن يوسف بصفة مؤقته ، دون أخذ رأى الوزارة فى ذلك – وكان هذا مخالفا للدستور سبق لسعد باشا زغلول الحسم فيه (٤١٦) مع الملك فؤاد عندما عين الملك حسن نشأت باشا وكيلا للديوان دون اعتماد هذا التعيين من رئيس الوزراء سعد زغلول طبقا للمادة ٤٨ من الدستور ، وتراجع الملك فؤاد ازاء تمسك سعد زغلول بتنفيذ الدستور .

– اعترض رئيس ديوان المحاسبات – محمود محمد محمود – على صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه من خزينة مستشفى المواساة وهى من حصيلة التبرعات والاعانات (٤١٧) ، الى كريم ثابت المستشار الصحفى للديوان الملكى مقابل دعاية ونشر أوراق يانصيب لصالح المستشفى .

– كذلك راجع الحكومة فى مخالفات مالية ارتكبت فى اجراء بعض اصلاحات البحرية الملكية .

– كما اعترض على عدم قانونية صفقات الأسلحة والذخائر لحملة فلسطين وتورط بعض رجال الحاشية فى عمولات بخصوص شرائها من الخارج .

ازاء ذلك كله ، حدثت ضغوط على رئيس ديوان المحاسبة تزايدت بأشكال متعددة مما اضطره الى تقديم استقالته .

---

(٤١٥) « عشت حياتى بين هؤلاء » – للأستاذ محمد احمد فرغلى (باشا) – ص ١٢٨ .

(٤١٦) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ » – الجزء الأول – ص ٢٢٩ .

(٤١٧) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩) – الجزء الثالث – ص ٣١٨ .

عندئذ قام الأستاذ / مصطفى مرعى - عضو مجلس الشيوخ - بالتصدى لهذا الموضوع فقدم استجوابا بالمجلس عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة مفندا هذه التجاوزات وأسهب فى شرحها موضحا مدى مخالفتها للدستور وللقوانين وعدم جواز قيام شخصيات لها مراكزها بالتعامل المالى مع الدولة ·

وجاء فؤاد باشا سراج الدين (٤١٨) - سكرتير عام حزب الوفد وأحد وزراء الحكومة الوفدية - للرد على الاستجواب وفسرت الصحف رده هذا انه دفاع عن كريم ثابت المتهم بحصوله على أموال من جمعية مستشفى المواساة رغم أنه يعتبر من كبار موظفى القصر الملكى أى موظف عام ، ويجىء دفاع فؤاد سراج الدين عن رجل مشبوه فى تصرفاته ، أما عن الموضوعين الأخيرين فقد نفى مسئولية الوزارة عنهما حيث نما فى عهد وزارة أخرى ، وأقر بوجود هذه المخالفات وكان هذا محاولة للتملص من المسئولية فى غير محلها ، لأن المخالفين كانوا حتى هذا الوقت من كبار موظفى الحكومة المتصلين بالملك وكان يجب مؤاخذتهم ، أما كريم ثابت نفسه وفى حركة تمثيلية خبيثة - فقد رفع استقالته الى الملك الذى رفضها ، ثقة منه فى مستشاره الصحفى ومنظم سهراته ·

ونظرا لأن هذا الاستجواب كان قد أغضب الملك ، وأرادت الحكومة حسب سياستها الجديدة أن تسترضى الملك ، فارتكبت أخطر مخالفة دستورية اذ قررت فى شهر يونية ١٩٥٠ اسقاط العضوية عن تسعة عشر عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ ، وتحدث الناس ولمحت الصحف الى تفكير السلطة التنفيذية فى أمر رئيس مجلس الشيوخ د · محمد حسين هيكل ، وفى ١٧ يونية ١٩٥٠ صدرت المراسيم (٤١٩) بتنحية د · محمد حسين هيكل لسماحه بالاستجواب والمناقشات - واسقاط العضوية عن التسعة عشر عضوا من بينهم : ابراهيم عبد الهادى وأحمد لطفى السيد ومصطفى مرعى - مقدم الاستجواب ·

أحدثت هذه المراسيم تأثيرا سيئا فى جميع أنحاء البلاد ، فقد كانت مؤامرة ضد الدستور من أجل شخص - لبنانى الأصل - مشبوه فى جميع تصرفاته منذ مناصرته للسياسة البريطانية الاستعمارية على صفحات جريدة « المقطم » منذ انشائها ، كما كانت هذه المراسيم حماية لمن تلاعبوا فى صفقات الأسلحة والذخائر ، مما تمخض عن كل ذلك شعور بالاستياء وجو من القلق استحوذ على النفوس توقعا لأحداث أسوأ من ذلك ·

---

(٤١٨) « عشت حياتى بين هؤلاء » - للأستاذ محمد فرغلى باشا - ص ١٢٩ ·
(٤١٩) مذكرات ، د· محمد حسنين هيكل - ص ٣٠٠ ·

ــ تذهور سمعة القصر ..

أثناء اقامة الملكة نازلى ــ الأم ــ فى أمريكا (٤٢٠) مع كريمتيها الأميرتين فائقة وفتحية ، وكان فى صحبتهن السكرتيران فؤاد صادق ورياض غالى ، وطالت اقامتهم لمدة أربع سنوات ، وفجأة أملى المستشار الصحفى للديوان الملكى نبأ للصحف بأن الملكة الأم تعتزم تزويج ابنتيها القاصرتين من السكرتيرين ، واستنكر الناس هذا النبأ لعدم التكافؤ الاجتماعى بين الأميرتين والشابين خاصة وأن أحد الشابين وهو رياض غالى مسيحى الديانة ولا يجوز طبقا للشريعة الاسلامية أن تتزوج مسلمة من مسيحى ، وطلب الملك عودتهم الى مصر ورفضت الأم ، فطلب الملك من مجلس البلاط برئاسة الأمير محمد على أن ينظر فى الأمر ، واجتمع مجلس البلاط وطلب من وزير العدل ــ عبد الفتاح الطويل ــ اجراء التحفظ على أموال الملكة الأم وبنتيها وتوقيع الحجر عليهن ، وفعلا تقرر تعيين ناظر الخاصة الملكية حارسا على أموال السيدات الثلاث كاجراء تحفظى ، وتحدت الملكة نازلى ابنها الملك فاروق فتزوج فؤاد صادق الأميرة فائقة وتزوج رياض غالى الأميرة فتحية ، واستفاضت الصحف فى تناول هذا الموضوع واعتبره الشعب المصرى قمة المأساة والتدهور للأسرة المالكة .

ــ الطلاق والزواج الملكى ..

عندما زاد استهتار الملك فى حياته الخاصة ، أثر ذلك على حياته الزوجية وتحدثت الدوائر الخاصة والعامة عن علاقة الملك باحدى الأميرات وعن مختلف صلاته الغرامية وانتشرت هذه الأخبار بين جماهير الشعب وبلغ التوتر أشده بين الملك والملكة ــ بعد أن انتشرت أخبار ارتياده الملاهى الليلية (٤٢١) وأندية القمار دون أى اعتبار لمنصبه أو مكانته محاطا بحاشيته ــ الفاسدة المفسدة ــ التى تخطط لسهراته ونزواته مثل : أنطون بوللى وكريم ثابت ، وفجأة أعلن القصر أن الملك طلق الملكة فريدة وأعاد لها اسمها الأول الحقيقى (صافيناز) وأن شاه ايران طلق الأميرة فوزية ــ أخت الملك فاروق .

حدث كل هذا ورئيس الوزراء ــ مصطفى النحاس ــ لا يتدخل فى أى أمر من هذه الأمور بل ولا يصل الى علمه ثمة خبر قبل اعلانه ، وتداولت الألسنة هذه الأوضاع بشعور كله المرارة والتقزز .

---

(٤٢٠) المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

(٤٢١) « عشت حياتى بين هؤلاء » ــ للأستاذ محمد فرغلى باشا ــ ص ١٢٤ .

وبعد أن طلق الملك فاروق الملكة فريــدة وأراد أن يتزوج ، أعجبته « ناريمان صادق » ــ عندما دعاه محل الجواهرجى « نجيب باشا » ليراها أثنــاء شرائها شبكة لها بمناسبة خطوبتها (٤٢٢) للأستاذ زكى هاشـم الموظف بوزارة الخارجية ــ ودخل الملك فى مناقشة مع خطيبهــا ، وازاء ضغوط الملك السوقية واللاأخلاقية انسحب الخطيب ، وتم عقد قران الملك عليها ــ بهذا الأسلوب الغريب على الملوك ــ وذلك يوم ٦ مايو سنة ١٩٥١ ٠

ــ قمة الاستهتار الملكى ٠٠

فى صيف ١٩٥٠ ســافر الملك فاروق الى أوربا متنكرا باســم « فؤاد باشا المصرى » ، وجعل مقــره الرئيسى فى مدينــة « دوفيــل » بفرنسا ، وكان أكبر نوادى هذه المدينة مكان ســمره ولعبه القمار ، وما لبثت غانيات باريس أن هرعن الى هنــاك ، كما دعيت الراقصــة « سامية جمال » ــ المصرية ــ الى دوفيــل لتمتع برقصــانها هذا المجتمع المصرى الفرنسى ، وأوفدت صحف العالم مراسليها الى هناك لموافاة قرائها بأنباء الملك الشرقى ومغامراته ، وأخذت الصحف فى أرجــاء العــالم تنشر الأخبار عن الملايين من الجنيهات المصرية والفرنكات الفرنسية التى تبدد هناك والتى يلعب بها الملك المصرى على موائد القمار بين الغوانى وفنيات الليل ، وأفاضت الصحف والمجلات الأوروبية عن مغامرات الملك النسائية للتشهير به وبمصر كما أسهبت فى الوصف الدقيق عن مغامراته النسائية فى مصر وعن خلافاته مع الملكة السابقة(٤٢٣) «فريدة» وعن أحداث محاولاته للزواج للمرة الثانية من « ناريمان » ، وركزت هذه الصــحف والمجلات العالمية على أن الملك ــ بينما يبعثر الاموال على الغانيات وموائد القمار فى الخارج ــ فان أغلبية الشعب المصرى يطحنه الفقر والجهــل والمرض ، وكانت تلك الأخبار التى تتدوالها الصحافة العالمية عن الملك تصل الى مصر والى علم الشعب المصرى ، فيصاب الشعب بشعور المرارة والاشــمئزاز والألم والخجل من هذا الملك الذى وضعته الأقدار ليكون ملكا ممثلا (٤٢٤) ورمزا للأمة المصرية ، وأثمرت هذه الدعاية الأجنبية ثمراتهــا حتى أن المصريين المصطافين والمقيمين فى أوروبا كانوا يخجلون من ذكر جنسيتهم المصرية لمن يسألهم عنها ، بل وقامت بعض مسارح باريس بتأليف وعرض تمثيليات فكاهية ــ تعريضا بالملك فاروق ومغامراته ــ يندى لها الجبين ٠

---

(٤٢٢) مذكرات د٠ محمد حسين هيكل ــ ص ٣٠١ ٠
(٤٢٣) مذكرات فرغلى باشا ــ ص ١٣٠ ٠
(٤٢٤) مذكرات د٠ محمد حسين هيكل ــ ص ٣٠١ ، ٣٠٢ ٠

الى جانب هذه الأخبـــار عن الملك ومغامراته وملذاته – واستكمالا لفضح سوء الأحوال الاجتماعية فى المجتمع المصرى – فقـــد تناولت هذه الصحافة العالمية كثيرا من التحقيقات التى كانت تجرى فى مصر عن الأسلحة والذخائر الفاسدة بصفقاتها وعمولاتها التى حصلت عليهـــا الحاشـيـة الملكية وكبار رجال الدولة ، وكان ذلك ترديدا ونقـــلا لما تناولته مجلة « روز اليوسف » – المصرية – من نشر وثائق هـذه الفضـائح وما أخذت تنشره عن النائب العام محمد محمود عزمى عن حقائق جوانب التحقيق الذى أجراه مع مجلة « روز اليوسف » ، بل ونشر أيضا بأنه يشمنم منه أن للقصر الملكى علاقة بهذا الموضوع ·

وبين عشية وضحاها ، أصبحت مصر كلها لا حديث بين أفراد شعبها على اختلاف طبقاتهم وطوائفهم سوى عما تنشره صحف العالم عن ملك مصر وفساد الحكم فيها – وذلك رغم قيام الوزارة بمنع دخول هذه الصحف الى مصر بسبب سوء تصرفه ويطالبونه أن يتخذ خطوات تنقذ البلاد من الخطر – الحكومة للملك وضعفها المطلق أمامه وأمام حاشيته ·

— عريضة أحزاب المعارضة الى الملك فاروق(٤٢٥)··(أكتوبر ١٩٥٠)

قام زعماء أحزاب المعارضة فى مصر بارسال خطاب الى الملك – فور وصوله الى مصر عائدا من أوروبا فى أكتوبر ١٩٥٠ – ذكروا فيه خطورة الأوضاع وما تنحدر اليه الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر بسبب سوء تصرفه ويطالبونه أن يتخذ خطوات تنقذ البلاد من الخطر– ونصـــه (٤٢٦) :

يا صاحب الجلالة ··

« ان البلاد لتذكر لكم أياما ســـعيدة كنتم فيهـــا الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما واتتها فرصـــة الا دلت فيهـــا على عميق الولاء والوفاء ، وما العهد ببعيد – بحادث القصاصين وقد أنقذكم الله من المخاطر وهو أرحم الراحمين · واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث ، ومن أسف أنها كلما اتجهت الى العرش فى محنتها حيل بينه وبينها ، لا لسبب الا لأن الأقدار قد أفسحت مكانا فى الحاشـــــية الملكية لأشخاص لايستحقون هذا الشرف ، فأساءوا النصح وأســـاءوا التصرف ، بل ان منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ،

(٤٢٥) « فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثالث – ص ٣٢٥ ·
(٤٢٦) مذكرات د· محمد حسين هيكل – ص ٣٠٢ ·

حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابى قد أضحى حبرا على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا٠ومن المحزن أنه قد ترددت على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوىء وغيرها من الشائعات التى لاتتفق مع كرامة البلاد حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يسام الضيم فيسكت عليه بل ولا يتنبه اليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب نغلى مراجله ، وما تمسكها الا بقية أمل يعتصم به الصابرون ٠

٠٠ يا صاحب الجلالة ٠٠

لقد كان حقا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت فى أكثر من مناسبة على التملص من مسئوليتها الوزارية ، بدعوى التوجيهات الملكية ، وهو ما يخالف روح الدستور وصدق الشعور ، ولو أنها فطنت لأدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم ، كما انها توهمت أن فى رضاء الحاشية ضمانا لبقائها فى الحكم وسترا لما افتضح من تصرفاتها وما انغمست فيه من سيئاتها — وهى هى لاتزال أشد حرصا على البقاء فى الحكم وعلى مغانمها منه على نزاهته ٠ ولهذا ، لم نر بدا من أن ننهض بهذا الواجب فنصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان ، وبرا بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد ، وما الاخلاص لهذه الشعائر السامية الا اخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضاها الحال ٠

٠٠ يا صاحب الجلالة ٠٠

ان احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته الى حد ، واننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد الى افلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد ٠ لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا وعاجلا فترد الأمور الى نصابها ، وتعالج المساوىء التى نعانيها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم وسيادة القانون ، بعد استبعاد من

أساءوا الى البلاد وسمعتها ، ومن غضوا من قدر مصر وهيبتها ، وفشلوا فشلا سحيقا فى استكمال حريتها ووحدتها ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها ، وأهدروا فوق اهدار اقتصادها القومى فاستفحل الغلاء الى حد لم يسبق له مثيل وحرموا الفقير قوته اليومى ، ولا ريب أنه ما من سبيل الى اطمئنان أمة لحاضرها ومستقبلها ، الا اذا اطمأنت لاستقامة حكمها ، فيسيرالحاكمون جميعا فى طريق الأمانة على اختلاف صورها ، متقين الوطن فى سرهم وعلنهم ٠

والله جلت قدرته هو الكفيل بأن يكلأ الوطن برعايته ، فيسير شعب الوادى قدما الى غايته » ٠

توقيعات : « ابراهيم عبد الهادى ـ محمد حسين هيكل ـ مكرم عبيد ـ حافظ رمضان ـ عبد السلام الشاذلى ـ طه السباعى ـ مصطفى مرعى ـ عبد الرحمن الرافعى ـ دسوقى أباظة ـ أحمد عبد الغفار ـ على عبد الرازق ـ رشوان محفوظ ـ حامد محمود ـ نجيب اسكندر ـ زكى ميخائيل بشارة ـ السيد سليم » ٠

ومنعت وزارة النحاس نشر هذا الخطاب بل وصادرت الصحف التى نشرته ، واتهم النحاس باشا الموقعين على هذا الخطاب بأنهم مجرمون وهددهم بأنه لن يسكت عن هذا الاجرام السافر ، كما منعت الوزارة تداول النسخ التى كانت تطبع منه بل وأمرت بالقبض على موزعيها ٠

وأثار هذا الخطاب غضب الملك ، وتجنب الملك والحكومة اتخاذ أى اجراء ضد موقعى الخطاب حتى لا تنتشر المعلومات واقتصر الأمر على تهديد الحكومة لهم واعلان غضب الملك ، لأنه اذا قامت الحكومة بتقديم الموقعين على الخطاب للمحاكمة وبرأتهم المحكمة كانت المصيبة أكبر لأن تبرئة القضاء لهم تعتبر لطمة للحكم القائم كله بما فيه الملك ٠

ـ حول العريضة ٠٠

من المؤكد أنه دار فى رأس الملك ـ فور قراءته لهذه العريضة ـ انها بالمقام الأول تناولته بأسلوب ملتو وتناولت تجاوزاته كما أنه قطعا سأل نفسه : « أين كان معظم هؤلاء الموقعين عليها ؟ عندما كانوا فى الحكم أو أعضاء فى البرلمان نوابا أو شيوخا أو رجال ديوان الملك نفسه أو زعماء مخالفات دستورية وسلوكية أثناء ممارستهم عملهم العام ؟ ٠٠ لماذا أحزاب كانت متكالبة على الولاء للوصول الى الحكم ٠٠ أين كانوا ازاء ما ذكروه من أغمضوا عيونهم وسدوا آذانهم عن تدخلات السفارة البريطانية وتجاوزاتها ؟ » ٠

فقد كانت هذه العريضة بمثابة وثيقة ادانة لمعظمهـــم لاشتراكهم بشكل أو بآخر فى شكل من أشكال السلطة والتى عاصرت هذا الفســاد والتجاوز ما عدا قلة قليلة من هذه الشخصيات لها جلالها واحترامها لمواقفهم الوطنية الممتازة وترفعهم عن السعى وراء المراكز أو المناصب ٠

ـــ الساحة السياسية المصرية فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ ٠٠

قبيل اعلان النحاس رئيس الوزراء الغـــاء معاهدة ١٩٣٦ ، كانت الساحة المصرية منذ تأليف وزارته فى ١٢ يناير ١٩٥٠ ـ وبالتحديد منذ مارس ١٩٥٠ ـ خالية من أى اشارة أو تنويه حول المفاوضات التى وعد النحاس باشا منذ خطاب العرش أنه سيجريها مع الجانب البريطـــانى لتحقيق الجلاء الكامل ، أما **الأحزاب المعارضـة** فكانت متكتلة ومتنمرة لوزارة النحاس ولحزب الوفد ومتفـرجة على تصرفات الوزارة ومنتقـدة لحـكمها المطلق المتســلح بسـكوت القصر والذى اعتبرته الوزارة علامة الرضـــاء ٠

فى نفس الوقت كان **القصر** ـ منذ آخر سبتمبر ١٩٥١ ـ يعد العدة لاقالة الوزارة تنفيسا (٤٢٧) عن عدائه الدفين للنحاس وحزب الوفد منذ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ومنتهزا فرصة توقف المفاوضـــات بين النحاس والانجليز ومتخـذا كذلك من الاستياء الشعبى العـام من سـوء الأحوال المعيشية نتيجة تلاعب المسئولين فى أقواته مما تسبب عنـه الغلاء ، وفى نفس الوقت وجد القصر أن الوقت ملائم لاجماع جميع الأحزاب السياسية المعارضة على التحفز للانقضـــاض على الوفد والوزارة بدليل حملتها على الوزارة فى العريضة التى قدمتها منذ فترة قريبة الى الملك ـ رغم ما فيها من تنويه وتلميح لمساوىء الملك نفسه ـ ، أما **الشعب المصرى** فقد كان مضطرا الى اتخاذ موقف المتفرج الذى لايخلو من السخط والتأييد فى نفس الوقت لحزب الوفد على اعتباره أحسن السيئين وليس فى الساحة غيره ـ ولو أنه بدأ يكفر بالجميع وبالقصر وحتى البرلمان الذى أصبح لا يعبر الا عن مصالح الطبقة الجديدة التى سيطرت على حزب الوفد وزعامتـــه وأصبح السند الرئيسى للوفد وزعامته ووزرائه فى سبيل الحكم المطلق المكروه من الشعب منذ ما قبل ثورة عرابى ٠

أما **الانجليز** ، فكانت خبرتهـــم توحى اليهم أن الأمور كانت فى صالحهم ، والنحاس بالأغلبية البرلمانية وميوله الديكتاتورية أصبح متحكما فى أمور مصر محققا هدوء الساحة وفى نفس الوقت كان غير قادر على معاندة

(٤٢٧) مذكرات د٠ محمد حسين هيكل ـ ص ٣٠٤ ٠

الانجليز لانه لم يتمكن من تحقيق أى مكاســب للشعب من المفاوضات ومتكالبا على الحكم والوزارة وأنه اذا أبدى أى معاندة للانجليز فسيكون ذلك سببا لابعاده عن الحكم واقالة حكومته مادام لم يحقق للشعب أى مكسب يمكنه بها تحريك هذا الشعب ضد الانجليز بالاضافة الى اقتناع الانجليز بأن المصالح المشتركة بين النحاس والقصر تؤكد للانجليز أن القصر والنحاس - بحزبه وبرلمانه - كلهم ليسوا محل تهديد لاستقرار الأحوال للوجود الانجليزى بمصر فى جميع أشـــكاله ، ولكن خـاب ظن الانجليز وأسقط فى يد الملك الذى كان ينوى ويخطط لاقالة وزارة النحاس والتخلص منه بأن جاء النحاس - وفجأة وبعد تقديره للموقف - وتصرف بعقلية المحاصر فى ركن واحد ليس أمامه للخروج منه الا الخربشة ونهش وعض سجانه ٠

أما المؤسسة الوطنية ٠٠ المتمثلة فى التنظيم السرى للضباط الأحرار (الوطنيين) والمتجاوبة مع الحكومات الوطنية والقوى السياسية الجديدة خارج الساحة البرلمانية والحزبية ، فقد كانت مجمعة على الادانة الكاملة لجميع الأحزاب والاعداد للانقضـــاض على النظام الســـياسى والادارى والاجتماعى المصرى بأكمله ٠

- فشل المفاوضات مع الانجليز ٠٠

كان الوفد متلهفا على انهاء المفاوضات مع الانجليز (٤٢٨) بأى شكل وكانت المفاوضات قد استطالت قرابة تسعة عشر شهرا ، ورغم أن المفاوض الوفدى كان قد انزلق - فى مجال هذه اللهفة على نجاح المفاوضات - الى التساهل فى مسائل جوهرية لايصح التسليم فيها وهى :

(أ) قبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا ٠

(ب) قبول الدفاع المشترك فى وقت الحرب ٠

(جـ) عودة القوات البريطانية فى وقت الحرب الى منطقـة القنال والى أى جهة من أرض مصر ٠

وكل هذه التساهلات لم تكن بهـذه الصـورة السـيئة فى اتفاقية « صدقى - بيفين » - التى سـبق أن عارضها الوفد ، وظهر أن الجانب البريطانى أصبح أكثر تشددا وأنه تراجع عما كان قد قبله فى مشروع معاهدة « صدقى - بيفين » ، وفى النهاية لم يجد المفاوض الوفدى مفرا من

---

(٤٢٨) « مقدمات ثورة ٢٣ يوليو » للأستاذ الرافعى - ص ٢٨ ٠

رفض التشدد البريطاني بأن يقطع على المفاوض الانجليزى خط الرجعة وينقذ سمعته الشعبية ووعوده فى خطاب العرش بالحصول على الاستقلال بالتفاوض ، ولم يجد الوفد وسيلة تنقذه من هذا الموقف الحرج والصعب الا باعلان الغاء معاهدة ١٩٣٦ (٤٢٩) ٠

ـ الغاء معاهدة ١٩٣٦ ٠٠ ومذكرة الدول الأربع ٠٠

فى خطاب ألقاه مصطفى النحاس بمجلس النواب يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، أعلن الغاء معاهدة ١٩٣٦ (من جانب واحد) وقدم على أثر ذلك التشريعات التى اقتضاها الالغاء ومنها تعديل الدستور بجعل لقب الملك « ملك مصر والسودان » بدلا من « ملك مصر » فقط ، وأحال المجلس التشريعات الى لجانه المختصة وأجل نظرها أسبوعا واحدا وقبل نهاية الأسبوع قدمت الدول الأربع انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا مذكرة الى الحكومة المصرية بانشاء قيادة الشرق الأوسط ـ وفى مضمون هذه المذكرة أن انشاء هذه القيادة هو البديل عن معاهدة ١٩٣٦ ـ ، ورفضت الحكومة المصرية هذه المذكرة ، كما تجاهلت الحكومة المصرية ما أعلنته انجلترا من تمسكها بمعاهدة ٣٦ ـ بحجة أن الغاء هذه المعاهدة لايجوز دوليا أن يكون من جانب واحد وأن انجلترا ستقابل القوة بالقوة اذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها فى منطقة قناة السويس ٠٠

وقد أقر البرلمان المصرى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ٠

ـ تأييد المعارضة ٠٠ وخلو الساحة المصرية من أى معالم للاستعداد ٠٠

أعلن النحاس باشا ـ بعد خطبة اعلانه الغاء المعاهدة ـ فى خطبة تالية فى جماهير الشعب المؤيدة لقرار الالغاء كاستئناف للجهاد اللازم ـ أن : « الحكومة المصرية قد أعدت لكل الاحتمالات ونظمت خطواتها لجعل الغاء المعاهدة فعليا وأنها ستعلن عن كل خطوة تخطوها فى حينها القريب » ، وأيدت الأحزاب المعارضة كلها هذا الالغاء ـ واحتفظت برأيها فى الاجراءات التى تتخذها الحكومة لجعله فعالا حتى تقف عليها ٠

واكتفت الحكومة بأن أمرت عشرات الألوف من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية أن يتركوا أعمالهم والى التجار والمقاولين ومن اليهم ممن يتعاملون مع الجيش البريطانى بمنطقة القناة ـ (وكانت كل

(٤٢٩) مذكرات د٠ محمد حسين هيكل ـ ص ٣٠٨

هذه القطاعات الشعبية قد بادرت من تلقاء نفسها وبما يمليه عليها الواجب الوطنى بمقاطعة التعامل مع الجيش البريطانى بمنطقة القنال فور اعلان الغاء معاهدة ٣٦) ثم شرعت الحكومة فى فرض عقوبات ضد الذين يخالفون ما أمرت به ، وغادرت الألوف من العمال المصريين منطقة القناة بحثا عن جهات عمل أخرى تكون الحكومة قد أعدتها لهم من قبل ، ولكنهم فوجئوا بعدم وجود أى ترتيب أو تنظيم ادارى يمتص هذا الطوفان من العمالة التى أصبحت عاطلة ، مما سبب ارباكا للحكومة ولعائلات هؤلاء العمال والموظفين، ولم تتخذ الحكومة أى اجراء الا تحت ضغط هذا الطوفان فأصدرت الأوامر الادارية التى اتسمت بالعشوائية بتشغيل عمال القنال فى الوزارات والمصالح دون أى نظام مما زاد فى ارباك الحكومة بحشد هؤلاء العمال فى أماكن لاتستوعبهم وتفجرت أزمة عمال القنال بعمالة زائدة لا عمل لها بل تواجدت مشكلة بطالة مزعجة ، هذا الى جانب أن الحكومة لم تكن قد أعدت عدتها لتنظيم عملية الجهاد والكفاح المسلح فى القنال بل تركت الشعب فى حيرة من أمره ، ولكن سرعان ما اتخذت بعض التنظيمات الدينية كالاخوان المسلمين والتنظيمات الشيوعية المبادرة بتنظيم صفوفها والتى التف حولها كثير من المواطنين الوطنيين متطوعين — وسرب الى صفوفهم كثير من المشبوهين والجواسيس وعملاء الانجليز — ، ولكن بعض عناصر الشباب من ضباط الجيش المصرى قاموا وعلى عاتقهم ومسئوليتهم ودون أى تنظيم أو توجيه من الدولة بقيادة معظم هذه التشكيلات الشعبية على علاتها — مما جعل لهذا الكفاح بعض الأثر — وتلفت كل هؤلاء حولهم يتلمسون وعود النحاس باشا الذى ادعى أنه أعد لكل شىء عدته ، فلم يجدوا فى السماحة لا اعدادا ولا عدة ولكن كان الفراغ وكانت الفوضى فكان الثمن الغالى من دماء الشهداء مقابل الاستهتار والمزايدات الحزبية ومهاتراتها البغيضة والرخيصة والتى كانت علامة سياسية مميزة لهذه الفترة من الزمن .

— المقاومة فى القنال ..

وبموجب خطاب أرسله وزير خارجية مصر الى السفير البريطانى يعلمه فيه بالتشريعات البرلمانية الخاصة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ والتى تقضى بتوقف جميع أشكال المعونات وأوجه التعاون المصرى ..

وبادر الشعب المصرى باتخاذ الاجراءات العشوائية للكفاح سلبيا وايجابيا :

— المقاومة السلبية ..

- امتنع عمال ومستخدمو السكك الحديدية عن نقل الجنود البريطانيين ومهماتهم وكذلك عمال الشحن والتفريغ .

فلما بادرت بريطانيا بتعزيز قواتها فى منطقة القنال بثلاث حاملات جنود وصلت الى ميناء بورسعيد تحمل أكثر من ثلاثة آلاف جندى بمعداتهم ومهماتهم ، توقف جميع عمال السكك الحديدية عن نقلهم وعن تشغيل القطارات حتى لايتم توزيعهم على المعسكرات التى كانت ممتدة على طول منطقة القنال ، كما توقف عمال الشحن والتفريغ بميناء بور سعيد عن العمل مما اضطر الانجليز الى استخدام آلاف العربات للقيام بمهمة نقل الجنود والمعدات والمهمات واضطربت أوضاعهم وتحمل الجانب البريطانى فى خلال أسبوع أكثر من مليونى جنيه ٠

ـ أضرب العمال المصريون فى المعسكرات البريطانية وكذلك العمال المصريون الذين كانوا يعملون لدى المتعهدين والمقاولين ، فانسحبوا من أعمالهم مما أدى الى توقف العمل بالورش والمصانع والادارات المختلفة ، فكان لذلك صدى بعيد الأثر ـ فى داخل مصر وخارجها ـ وأثبت بالبرهان أن قاعدة القنال لم تعد صالحة لتأدية أعمالها وخدمة مصالح قوات الاحتلال بل وأصبحت قاعدة محفوفة بالمخاطر بين جماهير شعب لديها الاستعداد للكفاح والتضحية وممارسة المقاومة السلبية والايجابية ٠

ـ أضرب المتعهدون والموردون والمقاولون عن تأدية أية أعمال أو خدمات للقوات الانجليزية فأصبحت هذه القوات فى حاجة الى الاستعانة بأضعاف أضعاف عددها ـ اما من بلادها أو من بلاد أخرى ـ لتأدية الأعمال الضرورية بعد أن توقف المصريون من المتعهدين والموردين والمقاولين والتجار والزراع وأصحاب الحرف وأرباب المهن تماما عن التعامل مع القوات البريطانية والرعايا البريطانيين فى كافة أنحاء القطر المصرى ٠

ـ المقاومة الايجابية ٠٠

ـ اعتمدت الحكومة المصرية مبلغا متواضعا وهو مائة ألف جنيه لتدريب الشبان ـ الذين تقدموا كمتطوعين ـ تدريبا عسكريا لتكون منهم كتائب فدائيين ، ولكن اتضح أن الحكومة لم تكن جادة واكتفت بتأليف لجنة لتنظيم هذه الكتائب ثم اكتفت هذه اللجنة أيضا بالطواف بعدة أماكن لتختار منها ما يصلح للتدريب ، ولم تقدم الحكومة أية معاونة جدية للكتائب الفدائية ولم تقم بتنظيم قيادات لهذه الكتائب كما لم تقم بالتخطيط أو تحديد المهام لها بل تركتهم وشأنهم مما ترتب عليه التخبط والعشوائية والارتجال فى أدائهم وبين صفوفهم ٠

ـ كذلك وبدون أى تنظيم أو ترتيب من الحكومة ، قام كثير من القادة والضباط القدماء وبعض الضباط العاملين بخدمة الجيش بالتطوع

لتدريب كتائب التحرير التى انضم اليها كثير من الشباب متطوعين للكفاح ضد الانجليز فى منطقة القنال والذين قاموا بتشكيلها ذاتيا ، فتكونت هذه الكتائب فى القاهرة وفى المدن والقرى الواقعة فى منطقة القنال أو القريبة منها كما أنشئت مراكز أخرى للتدريب العسكرى فى بعض عواصـــم المديريات .

ـ وقد اشترك شباب الجامعات فى تشكيل كتائب منهم ونظموا صفوفهم تحت اشراف بعض ضباط الجيش وأســاتذة الجامعات وأقاموا الخيـام فى حـرم الجامعة كمعسكرات للتدريبات العسـكرية على حرب العصابات ، وبعد اتمام تدريبهم كانوا يرحلون كجماعات الى منطقة القنال للمشاركة فى الجهاد ، وكان لكل هذه الكتائب والجماعات آثارها الايجابية فى تنظيم الكفـاح وبث روح التعـاون والمشـاركة فى نفوس جماهير المواطنين وقامت جماعة الاخوان المسلمين بنشاط فائق مما جعل المقاومة تكون مؤثرة بعض الشىء .

ـ ودب الذعـــر والفزع فى قلوب القوات الانجليزية المنتشرة على امتداد منطقة القنال من أعمال كتائب الفدائيين ، فأخذ الانجليز يبحثون عن أماكن تمركز الفدائيين ومعسكرات تدريبهم ، فقاموا بحملات تفتيشية بحثا عنهم وعن أسلحتهم مستخدمين العملاء والجواسيس والخونة .

ـ وأخذ المواطنون فى القاهرة وكافة أقاليم مصر يتبرعون ويجمعون الأموال لتزويد الكتائب بالأسـلحة وامدادها بالمؤن والنفقـات ورعـاية شئون أسر المتطوعين .

ـ الا انه كان من نتيجة سلبيه الحكومة من عدم الاشراف على هذه الأعمال الوطنيـــة الجليلة ، أن حدثت بعض السلبيات داخل تنظيمات كتائب التحرير ، وبمضى الوقت أخذت هذه السلبيات فى التصاعد وتؤثر على كفاءة المقاومة .

ـ وهنا فقط ، استيقظت الحـــكومة من غفلة سلبياتهــا ، ففى ٢٥ نوفمبر ١٩٥١ ـ أصدرت الحكومة بيانا أعلنت فيه توليها تدريب هذه الكتـــائب بمعرفتها وتحت اشرافها ، مع عـدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع التبرعات ـ الا أنه ورغم هذا البيـــان لم تقم الحكومة بثمة تنظيم أو تشكيل بتكوين هيئة مسئولة .

ـ ومع كل ذلك ، ورغم سلبيات الحكومة المتعددة والتى تصل لدرجة السلبية ، فقد كان للفدائيين أعمال نشطة ايجابية واسعة المدى وبعيدة

الأثر فى القتال ضد الانجليز ، فعلى أيديهم تم الاستيلاء على كثير من أسلحة الجنود البريطانيين من داخل مخازنها كما قتل عدد كبير من الجنود الانجليز ونسفت كثير من المنشئات ومستودعات الذخيرة والبنزين والخطوط الحديدية وبعض القطارات والسيارات المحملة بالذخيرة والمهمات والأسلحة البريطانية كما قطعت وسائل الاتصال التلغرافية والتليفونية ونسفت - أيضا - مستودعات وخزانات مياه الشرب النقية كما هاجمت قوافل البريطانيين أثناء تحركاتهم وأطلقت عليهم النيران حيث سقط منهم قتلى كثيرون ٠

- مساهمة التنظيم السرى للضباط الأحرار (٤٣٠) ٠٠

وقد ساهمت جماعات من التنظيم السرى للضباط الأحرار فى شن غارات - الى جانب غارات كتائب الفدائيين - على معسكرات ومخازن القاعدة البريطانية فى منطقة القنال من حين لآخر - بغرض اثبات عدم جدوى وفاعلية هذه القاعدة دون رضاء أو تعاون أهل البلاد الجاثمة على أرضها ، فقد قام بعض الشبان بقيادة جماعات فدائية للقيام بغارات - على شكل حرب عصابات - ضد المعسكريات البريطانية وعلى مخازنها بمختلف احتواءاتها وعلى أماكن تجمعهم الترفيهية فى النوادى والملاهى الليلية ، كما قام بعض هؤلاء الضباط الشبان - المنتمين للتنظيم السرى - بتدريب كثير من الشبان المتطوعين على العمل الفدائى وأمدوهم بالأسلحة وأعدوا لهم الخطط لشن الغارات ، كما زودوا كتائب الفدائيين - وخاصة من المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين - بكميات هائلة من الأسلحة والذخائر لاستخدامها فى عملياتهم ، وكانت هذه الأسلحة والذخائر قد أمكن تهريبها من مخازن الجيش المصرى ٠

كما أعدت رئاسة التنظيم السرى للضباط الأحرار لغما ضخما أطلق عليه اسم « التيتل » ، لاستخدامه فى اغراق أية سفينة فى مجرى القناة لتعطيل الملاحة وقت اللزوم عند تفجيره - وكان قد قام باعداد هذا اللغم الضابط الكيميائى « صلاح هدايت » - ونقل هذا اللغم سرا الى مطار العريش على طائرتين من طائرات النقل الحربى المسماة « كوماندو » بعد انتهاء العمل اليومى للقوات الجوية المصرية ، أما شحنة المواد الناسفة للغم فقد نقلت عن طريق السكة الحديد لخطورة نقلها بالطائرة ، وساعد فى هذا النقل « فؤاد سراج الدين » - وزير الداخلية - بعد أن تم الاتصال به ،

---

(٤٣٠) مذكرات عبد اللطيف البغدادى - ص ٤٠ ٠

واحتفظ بهذا اللغم جاهزا لدى احدى خلايا التنظيم السرى للضباط الأحرار بوحدات سيناء ·

كما تم تدريب كتائب الفدائيين ـ على يد الضباط الأحرار ـ على استخدام بعض الذخائر باعادة تصنيعها على شكل قنابل ، وأمدوهم بالآلات اللازمة التى تستعمل فى تحويل الذخيرة الى قنابل (٤٣١) ، وقد عثر الانجليز على بعض من هذه الذخائر والمعدات فى أحد أوكار كتائب الفدائيين فى منطقة القنال بالاسماعيلية ·

ـ **معارك الفدائيين :**

١ ـ معركة الاسماعيلية الأولى ·· (١٦ أكتوبر ١٩٥١)

فى هذا اليوم ، قامت مظاهرات سلمية فى مدينة الاسماعيلية ، فواجهتها القوات البريطانية بالعنف حيث قام الجنود الانجليز باطلاق النيران من سياراتهم المصفحة التى يستقلونها على المتظاهرين ، فوقع التصادم واستشهد سبعة وجرح ما يقرب من أربعين من المواطنين المصريين، وعلى أثر ذلك احتلت القوات البريطانية مدينة الاسماعيلية واستباحت لنفسها واقتحام مساكن المواطنين بدعوى التفتيش عن الفدائيين وأسلحتهم ·

٢ ـ معركة بورسعيد ·· (١٦ أكتوبر ١٩٥١)

فى نفس اليوم ، قامت مظاهرات سلمية ـ أيضا ـ فى مدينة بورسعيد ، واعترضتها القوات البريطانية باطلاق النيران من مصفحاتها ، فقابل المواطنون هذا العدوان بمهاجمة مخازن البحرية البريطانية حيث أضرموا فيها النار محدثة انفجارات هائلة ، وتصدى لهم الانجليز باطلاق النيران ونتج عن ذلك سقوط خمسة قتلى وأصيب كثيرون من أهالى بورسعيد ·

٣ ـ استمرار الأعمال الاستفزازية البريطانية ··

وفى يوم ١٧ أكتوبر ١٩٥١ قامت قوة بريطانية بهجوم مفاجىء على موقع كوبرى الفردان ـ الذى كان فى حراسة قوة صغيرة من الجيش المصرى ـ وقتل جنديان مصريان وجرح خمسة ، واحتل البريطانيون موقع الكوبرى كما قاموا بالاستيلاء على جميع المعابر والمعديات على القناة واحتلالها لقطع المواصلات عن القوات المصرية فى سيناء ·

---

(٤٣١) مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ـ للأستاذ الرافعى ـ ص ٩٦ ·

٤ ـ معركة الاسماعيلية الثانية •• (١٧ نوفمبر ١٩٥١)

فى هذا اليـوم ، قام الجنـود البريطـانيون ـ المحتلون لمدينـة الاسماعيلية ـ باطلاق النيران على جنود بلوكات النظام المصريين وهم داخل ثكناتهم فأصيب اثنان بجراح خطيرة ، فقام زملاؤهما بالرد على الانجليز باطلاق النـيران عليهم ، وعلى أثر ذلك وصـل جانب كبير من القوات البريطانية بمصفحاتهم وحلقت طائراتهم فى سماء المدينة ـ للثأر ـ وأخذوا فى اطلاق النيران على ثكنة جنود البوليس المصريين وعلى الأهالى فى المدينة حيث سقط قتلى وجرحى كثيرون من المصريين •

وفى اليوم التالى ـ ١٨ نوفمبر ١٩٥١ ـ بدأ الانجليز باسـتفزاز الأهالى المدنيين ورجال البوليس بمدينة الاسـماعيلية ، فتحصن الأهالى ورجال البوليس وراء سواتر حصينة من أكياس الرمل ، وعند الظهر قامت قوة بريطانية كبيرة باطلاق الرصاص على مواقع الأهالى ورجال البوليس الذين قاوموا هذا الهجوم حتى بلغ عدد الشهداء من المصريين ثلاثة عشر منهم ثمانية من رجال البوليس وخمسـة من الأهالى المدنيين وكثير من الجرحى ، وتمكن الانجليز من السيطرة على الموقف واحتـلوا مبنى « الاسعاف » القريب من ثكنة بلوكات نظام البوليس المصرى ـ لعـدم التكافؤ عددا وعتادا ـ وشيعت مدينة الاسماعيلية جنازة الشهداء المصريين فى احتفال كبير ومهيب •

أزمة مجلس ادارة نادى ضباط الجيش ••

ـ **نادى ضباط الجيش** ـ بحى الزمالك ـ **له تاريخ** (٤٣٢) ، فقد كان منذ زمن بعيد سكنا خاصا منذ سنة ١٩٢٤ « للسير لى ستاك » ـ سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ـ ، وكان « سفنكس باشا » هو آخر سردار شغله من القادة الانجليز ، حيث أخلى هذا السكن بعـد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وظل شاغرا لسنوات حتى أصدر الملك فاروق ـ بوصفه قائدا أعلى للجيش المصرى ـ أمرا ملكيا بجعـل هذا المقر ناديا لضباط الجيش المصرى وذلك فى عام ١٩٣٨ •

---

(٤٣٢) مذكرات صلاح نصر ـ الجزء الاول ـ ص ٨١ •

وكان لهذا النادى ـ الذى كان الملك يهتم (٤٣٣) به غاية الاهتمام ـ مجلس ادارة ورئيس له ينتخبهم الضباط من بينهم ـ ولكنها كانت انتخابات شكلية ومظهرية فقط ـ لأن الأوامر كانت تصدر من القصر الملكى بأسماء الرئيس وأعضاء مجلس الادارة محددة ، فلا يناقشها أو يخالفها أحد عند اجراء الانتخابات لأنها أوامر القائد الأعلى للجيش التى لا يجوز مخالفتها أو مجرد مناقشتها ، فكانت هذه الانتخابات فى حقيقتها صورية اذ كان مجلس الادارة وأعضاؤه يتم تعيينهم وكانوا يسخرون امكانيات النادى لغير صالح القاعدة الكبيرة من الضباط الذين يتحملون ميزانيته من مجموع اشتراكاتهم التى تخصم من مرتباتهم الشهرية ، وكان مجلس الادارة ـ بطبيعة الحال ـ يخضع تماما لأوامر الملك ، وتقام الحفلات الساهرة فى المناسبات الملكية بالانفاق من ميزانية النادى ٠

ـ بداية الأزمة ٠٠ (١٩ أكتوبر ١٩٥١)

فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١ ، قام البكباشى محمد رشاد مهنا (٤٣٤) ـ من سلاح المدفعية ـ برئاسة اجتماع لمجموعة من الضباط تمثل الأسلحة المختلفة للجيش فى ناديهم بالزمالك ، حيث فجر الأزمة التى تمر بها البلاد والأحداث الجسام التى تجرى فى منطقة القنال ، ليثبت وسط ضباط الجيش خاصة الشبان منهم وللرأى العام المصرى مدى سخط الجيش على تصرفات الملك وتبرم البلاد منه بأسلوب فيه كل معانى التحدى لسلطات القصر ومن معه من الحاشية العسكرية ـ ولكنه أسلوب قانونى وشرعى وليس عليه أى مأخذ ٠

كما تطرق الاجتماع للنظر فى الأوضاع الغير سليمة المتعلقة بالنادى ومحاولة اصلاحها والنظر فى تعديل اللائحة الداخلية للنادى ليكون رئيس وأعضاء مجلس الادارة كلهم بالانتخاب الفعلى ٠

ولما كانت الجمعية العمومية ـ بموجب اللائحة الداخلية ـ هى السلطة المختصة لاجراء أى تعديل فى اللائحة ، ويمكن الدعوة الى اجتماع الجمعية العمومية بشرط أن يتقدم عشرون عضوا على الأقل بطلب الى ادارة النادى موضحا أسباب الانعقاد ، فقام الحاضرون وكانوا أكثر من عشرين عضوا بالتوقيع على طلب الدعوة ـ كما أشار عليهم رشاد مهنا ـ ، ووصل

---

(٤٣٣) مذكرات د٠ محمد حسين هيكل ـ ص ٣١٥ ٠

(٤٣٤) مذكرات صلاح نصر ـ الجزء الاول ـ ص ٨٢ ٠

خبر ذلك الى الفريق /محمد حيدر باشا ــ وزير الحربية ــ الذى كان وقتها فى موقف حرج حيث تناولت اسمه تحقيقات أسلحة حرب فلسطين ، فقدم استقالته ولكن الملك لم يشأ أن يتخلى عنه وأعاده الى منصبه فى أواخر عام ١٩٥١ ٠

وأراد حيدر باشا أن ينشد الود والتأييد من ضباط الجيش ولا يتحدى مشاعرهم وبذلك يمتص غضبهم ليكتسب منهم شعبية تعيد اليه ثقة الملك به ، ولذلك فقد وافق على طلب دعوة الجمعية العمومية العادية بأن أصدر (٤٣٥) كتاب ادارة الجيش بدعوة الجمعية العمومية لنادى ضباط الجيش للاجتماع فى الساعة الخامسة من مساء يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥١ بقاعة السينما الصيفى بقشلاق العباسية ٠

ــ عودة الى الأعمال الاستفزازية البريطانية فى منطقة القنال ٠٠٠

فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥١ ، احتلت القوات البريطانية جمرك السويس وأقاموا نقطا قوية للتحكم فى الدخول والخروج من والى منطقة القنال ، وبذلك تم عزلها عن باقى القطر وفرض التفتيش على جميع المصريين الداخلين والخارجين من والى منطقة القنال واستباح الانجليز لأنفسهم تفتيش القرى والعزب والمساكن بأسلوب استفزازى بحثا عن الفدائيين والأسلحة وشمل التفتيش رجال القضاء ، ثم منع الانجليز تسيير القطارات فى منطقة القنال وتعطلت الاجراءات الصحية مما أدى الى تفشى الأمراض ، كما منعوا جنود خفر السواحل وجنود سلاح الحدود من أداء مهامهم فى حراسة الشواطىء ، كما نهبوا ما استطاعوا نهبه من مواد التموين الخاصة بالأهالى ، كما تمادى الانجليز فى التعسف فهددوا بمنع وصول المواد البترولية من السويس الى بقية مدن القطر المصرى ٠

وفى ١٩ نوفمبر ١٩٥١ ، تم اتفاق بين « أرسكين » (٤٣٦) ــ القائد العام البريطانى فى منطقة القنال ــ وبين محافظ القنال « غزالى » ، بأن يتولى الانجليز المحافظة على الأمن فى مدينة الاسماعيلية وبصفة خاصة فى الحى الأفرنجى الى أن يتم اجلاء العائلات البريطانية من المدينة وبعد ذلك يتولى البوليس المصرى المحافظة على الأمن فيها ، وبالفعل أخذت أفواج العائلات البريطانية تجلو عن مدينة الاسماعيلية ومدن القناة عائدة الى بريطانيا حيث بلغ عددها زهاء ألف أسرة ٠

---

(٤٣٥) مذكرات « محمد عبد الفتاح أبو الفضل » ــ ص ٨٨ ٠

(٤٣٦) الاستاذ طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر سنة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، ص ٤٩٧ ٠

وفى ٣ ديسمبر ١٩٥١ وقع صدام كبير بين عدد من جنود بلوكات النظام (البوليس) المصريين ـ تعطلت سيارتهم عند مدخل مدينة السويس ـ فأطلق الجنود البريطانيون عليهم النار من معسكر مقابل بالقرب من ورش السكة الحديد فرد عليهم رجال البوليس بالمثل ، ثم قامت قوات كبيرة من الانجليز واتجهت الى مدينة السويس وأطلقت النار عشوائيا على الأهالى ، فقابلهم رجال البوليس بالمدينة وكتائب الفدائيين بالرد عليهم وصد العدوان حيث استشهد فى هذا الصدام ٢٨ من المصريين منهم ٧ من رجال البوليس وبلغ عدد الجرحى ٧٠ منهم ٣٢ من رجال البوليس ٠

وفى اليوم التالى ـ ٤ ديسمبر ١٩٥١ ـ تجدد القتال فى السويس أثناء تشييع جنازة شهداء اليوم السابق ، حيث نشب قتال عنيف بين الجانب المصرى وكان معهم رجال البوليس وأسفرت هذه المعركة عن سقوط ١٥ شهيدا مصريا بينهم سيدة واثنان من رجال البوليس بينما جرح ٢٩ منهم ٦ من رجال البوليس ٠

وفى يوم ١٧ ديسمبر ١٩٥١ ، قامت سيارة بريطانية مصفحة باطلاق نيران مدافعها على مبنى محافظة الاسماعيلية فتهدم جزء من سور مبنى المحافظة ، فقامت قوات البوليس المصرى بالرد عليها بالنيران من بنادقها وكانت نتيجة هذا الاشتباك استشهاد جنديين مصريين ، كما كان هذا الهجوم المفاجىء نقضا لاتفاق « أرسكين/غزالى » ٠

ـ بداية التحرك الشعبى ٠٠

فى يوم ٥ ديسمبر ١٩٥١ ـ كان عدد الشهداء قد وصل الى ١١٧ شهيدا وبلغ عدد الجرحى ٤٢٨ ـ فى منطقة القنال ـ وازاء تقاعس حكومة الوفد عن أى اعداد أو امداد للكفاح المسلح أو حتى للمقاومة السلبية ، فقد ثارت خواطر جماهير الشعب فاندلعت المظاهرات تطوف شوارع وميادين القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى تهتف منادية بسقوط الاستعمار وتخلل ذلك هتافات عدائية لوزارة الوفد لتهاونها فى الاعداد للكفاح واندفع المتظاهرون بالقيام ببعض أعمال التخريب ، وازاء ذلك قررت الوزارة منع المظاهرات وعطلت الدراسة فى جميع الجامعات والمعاهد والمدارس فى القاهرة والاسكندرية والجيزة بدءا من اليوم التالى ٦ ديسمبر ١٩٥١ ٠

ـ مأساة قرية « كفر أحمد عبده » ٠٠ (٨ ديسمبر ١٩٥١) (٤٣٧)

كانت قرية « كفر أحمد عبده » ـ احدى ضواحى مدينة السويس ـ تقع فى المسافة بين معسكرات الجيش الانجليزى ووابور المياه الذى يزود هذه المعسكرات بالمياه ، واعتبر الانجليز أن هذا الوابور مجال تهديد من الفدائيين المصريين الذين يتمركزون فى الكفر الذى يتألف من ١٥٦ منزلا يقطنها نحو ألفى نسمة من الفلاحين الذين يعيشون على الزراعة ٠

وفى يوم ٥ ديسمبر طلب القائد البريطانى العام من محافظ السويس اخلاء كفر أحمد عبده من السكان تمهيدا لهدمه بالكامل فى يوم ـ ٧ ديسمبر ـ لتأمين وابور المياه ولمد طريق ممهد بينه وبين المعسكرات ، ورفضت وزارة الداخلية طلب القيادة البريطانية بل وأصدرت الوزارة أوامرها لقوات البوليس المصرى بحماية مساكن الكفر وفلاحيه ودفع أى اعتداء من جانب القوات البريطانية عنه ، ثم أعلنت القيادة البريطانية تصميمها على تنفيذ الهدم صباح السبت ـ ٨ ديسمبر ـ وأسرعت القوات البريطانية فحشدت ستة آلاف جندى تصحبهم ٢٥٠ دبابة و ٥٠٠ مصفحة وعدد من الطائرات الحربية وقامت هذه القوات بمحاصرة مدينة السويس ليلا ، واجتمع المحافظ المصرى بأصحاب الرأى فى المدينة ومعهم النائب الوفدى واتصلوا بوزير الداخلية فؤاد سراج الدين لابلاغه بحجم القوات البريطانية وخطورة تصادم قوات البوليس المصرى بهم ـ لعدم التكافؤ عددا وعتادا ـ مما سيعرض الأهالى لمذبحة شنيعة ، وأصر وزير الداخلية على قراره وأمر بأن تقوم قوات البوليس بالتصدى ومنع اقتحام الجيش الانجليزى للكفر بالقوة ، ولكن أعيان المدينة لم ينفذوا أوامر وزير الداخلية وأمروا أهالى كفر أحمد عبده باخلاء منازلهم ليلا حتى لا تبيدهم نيران المدافع والدبابات بعد انتهاء ميعاد الانذار ، وفعلا هاجرت حوالى ثلاثمائة أسرة على استعجال حاملين ما استطاعوا حمله من أمتعتهم الشخصية تاركين معظم مقتنياتهم وأثاث بيوتهم لما أصابهم من فزع واضطراب ٠

وفى الساعة العاشرة مساء تقدمت القوات الانجليزية وحاصرت كفر أحمد عبده وقامت بقطع وسائل الاتصالات التليفونية والتلغرافية بين السويس وباقى القطر وأغلقت جميع طرق المواصلات فعزلت المدينة عزلا تامـا ٠

---

(٤٣٧) نفس المصدر السابق ، ص ٤٩٨ ٠

وفى صباح يوم السبت ٨ ديسمبر ، زحفت القوات الانجليزية (ستة آلاف جندى) على الكفر وأطبقوا عليه بدباباتهم ومدافعهم ومصفحاتهم وعززت هذه القوات بأربعة آلاف جندى آخرين واحتلت قوات المظلات أسطح المنازل واستخدمت الطائرات ، وزحفت قوات الهدم البريطانية ونسفت كفر أحمد عبده ودكته دكا وأشعلوا النيران فيما تبقى من أثاث وأمتعة وأنقاض حتى أزالوا الكفر من الوجود بهذه الوسيلة اللاانسانية فصار خرائب وأطلالا ٠

وفى هذه الأثناء وفى بداية زحف القوات البريطانية على الكفر ـ وقبل أن يتم قطع وسائل الاتصالات ـ اتصل المحافظ بالوزارة يبلغها استحالة تصدى قوات البوليس المصرى الهزيلة والتى لا يزيد عددها عن أربعمائة جندى بضباطهم لكل هذه القوات الانجليزية المتفوقة عددا واستعدادا وعتادا ، ولكن وزير الداخلية ـ فؤاد سراج الدين ـ يأمر بأن تقوم قوات البوليس المصرى بتنفيذ قرار الوزارة بمقابلة القوة بالقوة والمقاومة حتى النهاية ، ولكن المحافظ والأهالى لم يذعنوا لأمر وزير الداخلية ولم ينفذوه حتى لا تحدث مذبحة بشرية ٠

ـ استمرار المقاومة فى مدن القنال ٠٠٠

ـ فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ ، فى الاسماعيلية بالقرب من كوبرى نفيشة ، ألقى بعض الفدائيين ثلاث قنابل يدوية على عربة البريجادير جنرال « اكسهام » قائد القوات البريطانية فى منطقة الاسماعيلية ولكن لم يصب القائد وأصيب سائقه ٠

ـ فى ٣ و ٤ يناير ١٩٥٢ ، وقعت اشتباكات فى السويس بين البريطانيين والمصريين من البوليس والفدائيين وأسفرت هذه الاشتباكات عن سقوط ستة شهداء من المصريين ٠

ـ فى ٤ يناير ١٩٥٢ ، حدثت اشتباكات بين الفدائيين المصريين والانجليز فى أبى صوير واستشهد فيها ثلاثة فدائيين ٠

ـ فى ٩ يناير ١٩٥٢ ، حدث اشتباك بين المحسمة وأبى صوير قتل فيه ضابط انجليزى (٤٣٨) ٠

---

(٤٣٨) نفس المصدر السابق ، ص ٤٩٩ ٠

ـ فى ١٢ يناير ١٩٥٢ ، هاجم الانجليز بلدة التل الكبير بحجة أن بها عـــدد من الفدائيين وقاوم رجال البوليس والفدائيون حيث أسفرت الاشتباكات عن مصرع عدد من الانجليز واستشهاد سبعة من المصريين ٠

ـ فى ١٣ يناير ١٩٥٢ ، عاود الانجليز الهجوم على التل الكبير وكفر حمادة وأبو حماد وقتلوا من وجدوهم من الرجال والنســـاء والأطفـال ـ واستشهد سبعة من المصريين ـ وفى نفس اليوم حدث اشـــتباك فى السويس قتل فيه ثلاثة من الانجليز ٠

ـ فى ١٦ يناير ١٩٥٢ ، احتل الانجليز بلدة التل الكبير ـ بعد أن هجرها أهلها ـ وقاموا بأسر حوالى ٣٠٠ جندى بوليس وضباطهم فى قسم البوليس ، ثم احتل الانجليز معظم القرى حول التل الكبير ٠

ـ فى نفس اليـوم ـ ١٦ يناير ، فى الاسماعيلية احتلت القوات البريطانية المنازل الواقعة على النواصى المتحكمة فى الشوارع الرئيسية للمدينة ، وقامت السلطات البريطانية باعتقال نحو ٦٠ من شباب المدينة ، كما قامت قوة انجليزية باحتلال مخفر بوليس محمد على كما حاصروا دار المحكمة والنيابة ٠

ـ وفى يومى ٢١ و ٢٢ يناير ١٩٥٢ ، قام الانجليز باعتقال المئات من الأهالى وحاصروا منطقة المقابر بحثا عن الفدائيين ومخازن أسلحتهم وذخيرتهم ٠

ـ تجدد المظاهرات الشعبية ٠٠

فى خضم هذه الحوادث والأحداث ، كان يوم ١٦ يناير ١٩٥٢ يوما مشهودا ، اذ اندلعت المظاهرات الصاخبة التى عمت القاهرة والاسكندرية ومعظم مديريات مصر ، حيث تعالت الهتافات صـارخة تندد بالاستعمار البريطانى كما تخللتها هتافات عدائية للملك فاروق والحكومة ، وتطورت الأمور الى حد أن حدثت اضطرابات حيث قام المتظاهرون بالاعتداء بالحجارة على بعض مركبات الترام والسيارات فى الشوارع والميادين واشعال النيران فيهـا ٠

ـ الأحداث الدامية فى مدينة الاسماعيلية ٠٠ (٢٥ يناير ١٩٥٢) (٤٣٩)

فى ليلة ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، قامت قوات بريطانية ضخمة قوامها سبعة آلاف جندى مسلحون بالدبابات والمصفحات والمدافع بمحاصرة مبنى محافظة

(٤٣٩) نفس المصدر السابق ، ص ٥٣٠ ٠

الاسماعيلية وثكنات بلوكات نظام البوليس المصرى والذى كان لا يتجاوز عددهم ٨٨٠ جنديا بضباطهم فقط ·

وفى صباح يوم ٢٥ يناير ، قدم الانجليز الى المحافظ انذارا يطالبونه فيه بتسليم أسلحة جميع قوات البوليس الموجودين بالاسماعيلية وجلاء هذه القوات عن مبنى المحافظة وعن الثكنات مجردة من أسلحتها قبل الساعة السادسة والربع صباحا ، وأبلغ المحافظ هذا الانذار الى وزير الداخلية فؤاد سراج الدين الذى طلب منهم عدم التسليم ومقاومة أى اعتداء بريطانى والصمود فى الدفاع حتى آخر طلقة رصاص ، وعلى أثر ابلاغ القائد البريطانى برد وزير الداخلية اذا بالقائد البريطانى ينذر المصريين بأن قواته ستهدم مبنى المحافظة والثكنات على من فيها ·

وعلى أثر ذلك ، أخذ البريطانيون يضربون مبنى المحافظة والثكنات بنيران المدافع والدبابات وطلقات الرصـــاص فرد عليهم جنود البوليس المصرى بنيران أسلحتهم الصغيرة التى لا تتعدى طلقات الرصاص فقط من بنادقهم ، واستماتت جنود البوليس المصرى فى الدفاع عن مبنى المحافظة وثكناتهم ودفاعا عن شرفهم وشرف بلادهم ، واستمرت المعركة الرهيبة زهاء ساعتين وانتهت ــ بطبيعة الأحوال ــ بمذبحة بشرية بعد أن اقتحمت الدبابات والمصفحات البريطانية الثكنات وتهدم جزء كبير من مبنى المحافظة وفرغت الذخيرة من الجنود المصريين ، فاقتحم الانجليز مبنى المحافظة ، وسقط فى هذه المعركة ــ الغير متكافئة عددا واستعدادا وعتادا ــ ما يزيد على الخمسين شهيدا من رجال البوليس المصرى وقام الانجليز بأسر من بقى منهم على قيد الحياة وتم تدمير مبنى محافظة الاسماعيلية وثكنات بلوكات نظام البوليس المصرى بالكامل ·

★★★

حريق القاهرة ·· (٢٦ يناير ١٩٥٢)

فى مساء يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، استمع الشعب المصرى ــ عن طريق الاذاعة ــ الى تفاصيل المجزرة الوحشية التى ارتكبتها القوات البريطانية ضد مدينة الاسماعيلية ــ ، فعم السخط الشعبى جميع أنحاء مصر ، وكان الشعب المصرى يتوقع ردا من الحكومة المصرية على هذا العدوان الغاشم ، ولكن الحكومة اكتفت باذاعة المأساة دون أن تقدم حلا أو اجراء أو رد فعل يهدىء من نار السخط الشعبى ــ رغم أن هذه المأساة كانت نتيجة وبسبب اهمال الحكومة وتهاونها ــ ، وبات شعب مصر وشبابهـا وزملاء شهداء

البوليس فى القاهرة يجترون أحزانهم وآلامهم فى انتظار الثأر ولم يكن فى امكانهم سوى التجمع فى مظاهرات يعبرون وينفسون بها عن مدى سخطهم من العملية برمتها وبخاصة من الأوامر العشوائية بالصمود دون توفير أى عوامل لهذا الصمود ..

ورغم أن جميع الشواهد كانت تنبىء بأن أحداثا جساما سوف تحدث فى القاهرة - العاصمة - بالذات فى اليوم التالى لمذبحة الاسماعيلية ، الا أن الحكومة كانت وكأنها تغط فى نوم عميق فلم تتخذ أية احتياطات للحفاظ على الأمن ، وليس أدل على ذلك من أنه فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل - صبيحة السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ - هبطت أرض المطار أربع طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية وعلى متنها عدد كبير من الركاب معظمهم من الأجانب ، فتجمهر حولها عدد كبير من عمال وموظفى وجنود حراسة المطار وكلهم مصريون كانت تتملكهم روح السخط والاحتجاج من أحداث الاسماعيلية ، وتوقفوا عن تزويد هذه الطائرات بالوقود أو خدمتها بل حاول بعض هؤلاء العمال والموظفين والجنود اضرام النار فى هذه الطائرات ، وأبلغت وزارة الداخلية فحضر ضابط كبير أقنع المتذمرين بالتراجع عن محاولتهم .

وفى الساعة السادسة من صباح يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، تمرد جنود بلوكات نظام بوليس الأقاليم فى ثكناتهم بالدراسة وخرجوا بأسلحتهم (بنادق) فى مظاهرة شبه عسكرية - احتجاجا على ما أصاب زملاءهم فى مدينة الاسماعيلية - وتوجهوا الى الأزهر ثم الى ميدان العتبة الخضراء ومنها الى ميدان الاسماعيلية (التحرير) ثم الى الجيزة حيث وصلوا الى جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) ، وكانت الساعة قد بلغت التاسعة صباحا فانضم اليهم طلبة الجامعة وسار الجميع فى مظاهرة صاخبة متجهين الى العاصمة - القاهرة - يطوفون بشوارعها الرئيسية صائحين بهتافات السخط والتذمر حتى تلاقت هذه المظاهرة فى ميدان عابدين بالعديد من المظاهرات الشعبية الأخرى العارمة الساخطة ، وفوجىء المتظاهرون بميدان عابدين محاصرا بعربات الجيش التى سدت جميع المنافذ المؤدية الى قصر عابدين حيث كان جميع ضباط الجيش مدعوين الى وليمة بالقصر احتفالا بميلاد ولى العهد (الأمير أحمد فؤاد الثانى) ، فعادت هذه المظاهرات الضخمة واتجهت نحو رئاسة مجلس الوزراء حيث كانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والنصف ظهرا حيث تجمعت أمام مقر رئاسة مجلس الوزراء ولما زادت وتعالت الهتافات ، أطل عليهم من شرفة الرئاسة عبد الفتاح حسن باشا - وزير الشئون الاجتماعية - وألقى فيهم خطبة حماسية لم تشف غليلهم بل زادتهم غليانا - كل ذلك ولم يظهر لقوات البوليس أى أثر اذ اتضح أنهم اندمجوا وسط المظاهرات - واتجهت جموع المتظاهرين

الى قلب القاهرة تهتف منادية بحمل السلاح والسـفر الى منطقة القنال لمحاربة الانجليز ، وعند وصول حشود المتظاهرين الى ميدان ابراهيم باشا (الأوبرا) ـ بدأوا فى أعمال العنف بالهجوم على ملهى (كازينو الأوبرا) وأشعلوا فيه النيران وعندما حضر رجال المطافىء لاخماد الحريق منعهم المتظاهرون والأهالى وأتلفوا خراطيم المياه وتعددت الحرائق التى امتدت الى مختلف المحال التجارية فى هذا الميدان وفى الشوارع الرئيسية المتفرعة منه وفى جوانب أخرى متعددة من المدينة وسرت عدوى اشعال الحرائق بين جموع المتظاهرين فأخذوا يستخدمون البترول والبنزين من محطات وقود وخدمة السيارات فى اشعال الحرائق فى كل ما يقابلهم من محلات تجارية وبنوك وشركات وتخللت هذه الهوجة موجة سلب ونهب شملت معظم المحلات التجارية والبنوك المحترقة ٠

واستمرت الأحوال على هذا المنوال ، والوزارة (٤٤٠) لم تحرك ساكنا ولم تأبه لما يجرى أو تعره أى اهتمام ، فقد كان وزير الداخلية ـ فؤاد سراج الدين الذى يصدر أوامر القتال الغير متكافىء ـ مشغولا أثناء ذلك بشراء عمارة (٤٤١) ضخمة من شخص يدعى (عريضة) ويعمل على تسجيلها، فلم يكن هناك مسئول يصدر الأوامر للتصدى لهذه الأحداث التى شملت الحريق والتخريب والاتلاف والنهب والسلب ، ولما أسقط فى يده ـ كوزير داخلية ـ ذهب الى الملك يطلب معاونة الجيش حيث كان الفريق حيدر باشا مجتمعا مع الملك عقب انتهاء وليمة ضباط الجيش بقصر عابدين ، وقد أشار حيدر على الملك بعدم محاولة استخدام الجيش لايقاف هذه الأحداث العنيفة خاصة وأن جنود البوليس اندمجوا ضمن المتظاهرين ومشاركين فى هذه الاحداث وخوفا من انضمام قوات الجيش الى البوليس ومن جهة أخرى لعدم ضمان ولاء ضباط الجيش ٠

الا أنه لما توالت أحداث (٤٤١) الحرائق والنهب ، صدرت الأوامر الى الجيش فى ساعة متأخرة عند الغروب بالتحرك ، وسرعان ما أعاد الجيش الأمن والنظام الى القاهرة وضرب الفوضى بيد قوية ـ فبمجرد أن أحست العناصر المخربة بنزول الجيش الى الشوارع تفرقت هذه العناصر ولم تحاول الاصطدام بالجيش ، ولمس الضباط الشبان ـ المشحونين بالمرارة ـ مدى ما جره انحدار الحكم وفساده على البلاد من كوارث وويلات ، حيث دمر واحترق ما يزيد على سبعمائة محل تجارى وبنوك مملوك معظمها للأجانب الى جانب أن بلغ عدد القتلى ٢٦ من المصريين و ١٣ من الأجانب وأصيب ٥٥٢ فردا ٠

---

(٤٤٠) مذكرات عبد اللطيف البغدادى ـ الجزء الأول ـ ص ٤٢ ـ ٤٣ ٠
(٤٤١) مذكرات د٠ محمد حسين هيكل ، ص ٣١٢ ٠

اعـــلان الأحكام العرفية

فى الساعة السابعة مساء يوم ٢٦ يناير (٤٤٢) ١٩٥٢ ، اجتمع مجلس الوزراء فى منزل النحاس باشا فى جاردن سيتى حيث تقرر اعلان الأحكام العرفية وصدر المرسوم الملكى بذلك ويقضى بوقف الدراســة بالجامعات والمعاهد والمدارس من مساء ٢٦ يناير وتعيين مصطفى النحاس حاكما عسكريا ، وكان أول قرار يصدره النحاس هو تعيين عبد الفتاح حسن - وزير الشئون الاجتماعية - رقيبا عاما وتعيين مديرى المديريات حكاما عسكريين لمديرياتهم ومنع التجول فى القاهرة وضــواحيها وبندر الجيزة فيما بين الساعة السادسة مساء والسادسة صباح اليوم التالى ابتداء من مساء ٢٧ يناير ، وكان هذا هو آخر أعمال وزارة النحاس حيث أقالها الملك فى يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ ٠

- المسئولية ٠٠

بعد اقالة وزارة النحــاس ، قام رجال البوليس باعتقـــال بعض المشتركين فى حوادث الحريق والتخريب وكانوا كلهم من الغوغاء والعناصر الرديئة من حثالة المجتمع وضبط لديهم كثير من الأشياء المنهوبة (٤٤٣) ، ولم يكن من بينهم أى شخص له ماضى سياسى أو ميــول سياسية اللهم الا المقبوض عليهم على سبيل الاشتباه فقط - والحقيقة التى ظهرت لمن تابعوا هذه الحوادث من الكتاب والصحفيين والمؤرخين وشهود العيــان ، كلها أجمعت على أن « كان الغوغاء يشعلون النار جزافا فى المحال التجارية دون مبالاة أو اكتراث وكان اللهب يتصاعد الى عنان السماء دون أن يلاحظ أى مجهود ولو يسير من رجال البوليس وضباطه لمنع الحرائق ، وكانت الجماهير المحتشدة على الأرصفة متفرجة على النيران المشتعلة مبتهجة ومغتبطة وتنظر بعين الحقد والغضب الى رجال المطافىء وهم متوجهون بسياراتهم لاطفاء الحرائق ولم ينج رجال المطافىء من الغضب الشعبى الا ايماءات منهم بأنهم لن يعملوا على اخماد النيران وكانت هذه الايماءات تقابل من الجمهور بالهتاف والتصفيق وكان بعض المتظاهرين يقطعون خراطيم المياه ليمنعوا رجال المطافىء من أداء واجبهم ويدل كل ذلك على أن الحرائق انبعثت من النفوس المشــحونة بالمرارة - ومن ضــمنهم رجال البوليس والمطافى من جميع المسئولين بالدولة ٠

ورغم عدم الوصول الى أدلة أو قرائن مؤكدة ضد أى فاعل أو مفتعل لهذه الحوادث ، فان من المؤكد بل وبالقطع فان الذى استفاد الفائدة الكبيرة

(٤٤٢ ، ٤٤٣) « مقدمات ثورة يوليو ١٩٥٢ » - للأستاذ الرافعى - ص ١٢٦ - ١٢٩ ٠

من هذا التخريب هو الجانب البريطاني ، لأنه عقب أحداث الحريق توقفت المقاومة الشعبية الوطنية تماما وتوقف الاعتداء على المنشئات العسكرية البريطانية وعلى البريطانيين فى منطقة القنال ، وقد ذكر أحد العملاء المزدوجين ـ الذى كان يعمل لدى الانجليز وفى نفس الوقت كان يعمل مع الروس ـ المدعو « أرسلان همبراتشى » (٤٤٦) ، أن مستشار السفارة الروسية بالقاهرة المدعو « كيكنييف » ـ وكان هو فى هذا الوقت يعمل معه فى الجهاز السرى الروسى« M.V.D. » أن « كيكتييف » هذا هو من أخطر المخربين وهو الذى قام باعداد الخطة للمخربين المصريين الذين قاموا بالأعمال التخريبية التى تمت يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ بمدينة القاهرة والتى انتهت بحريقها ، وقال (٤٤٧) ان حريق القاهرة لم يتم بتدبير من الشيوعيين وحدهم ٠

وجاء فى تحقيقات النيابة التى أجريت بعد حريق القاهرة ـ فى ظل وزارة على ماهر ـ أن أحد ضباط القسم المخصـــوص ـ وكان يعرف « أرسلان همبراتشى » معرفة جيدة شاهده يندس ويتجول داخل صفوف المتظاهرين والمخربين أثناء حريق القاهرة ، وكان وقتها موجودا بمصر تحت ستار مراسل صحفى ٠



ـ نهاية ثورة ١٩١٩ ٠٠

وبحريق القاهرة ، وما تمخض عنها من قمع للشعور الوطنى وتوقف للكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطانى ، تكون ثورة ١٩١٩ قد ختمت أعمالها الوطنية ، ولكنها تركت شعبا مهيأ لاستئناف الكفاح على الطريق الى ثورة جديدة ٠٠ بجهد وكفاح ونضال مؤسسة وطنية جديدة ٠٠ فكانت خاتمة أعمالها الوطنية ، هى الشرارة التى أشعلت ٠٠٠٠

« ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ »

وهو موضوع كتاب المؤلف (تأملات فى ثورات مصر) ثورة ٢٣ يوليو جزء أول سنة ١٩٥٤ وجزء ثان سنة ١٩٥٥ ٠



(٤٤٦) كتاب « اتهامات الشرق الأوسط » Middle East Indictment للمؤلف « ارسلان همبراتشى » ـ جزء أول ـ ص ٥٥ ٠
(٤٤٧) نفس المصدر السابق ، ص ٥٦ ٠

هـــذا الـــكاتب :

ولد بحلوان الحمامات بالقرب من القـــاهرة فى ٢٨ أبريل ســنة
١٠ ٠

تخرج ضابطا بالجيش المصرى عام ١٩٤٢ ثم درس القــانون فى
ب التخرج ٠

شارك فى الدفاع عن مصر خلال الحرب العالمية الثانية ٠

اشترك فى حرب فلسطين ونال ترقية استثنائية لرتبة اليوزباشى ٠
أسهم فى العمليـــات والتنظيمات السرية للضباط الوطنيين منذ
عينات ٠

انتقل للعمل فى جهاز المخابرات المصرية وشارك أثنائها فى تنظيم
رة المقاومة ضد قوات الاحتلال بالقنال ونال عقبها على وسام النجمة
كرية ٠

وترقى فى المخابرات المصرية الى أن أصبح فى عام ١٩٦٦ نائبــا
س المخابرات العامة ٠

كلف بادارة الصراع السرى ضد حلف بغداد والحلف المركزى وكذلك
ة العمليات السرية ضد اسرائيل منذ منتصف عام ١٩٥٧ ٠

عمل أمينا عاما لأمانة الصحافة والنشر ومشرفا على شئون الأعضـــاء
حاد الاشتراكى العربى ٠ ثم عين مستشارا فى رئاسة الجمهورية ٠

ومن مؤلفـــاته :

١ ـ الاستعمار الجديد والدول النامية ٠
٢ ـ أبعاد المعركة مع اسرائيل ٠
٣ ـ كنت نائبا لرئيس المخابرات ٠
٤ ـ تأملات فى ثورات مصر فى مواجهة الحملة الفرنسية ٠
٥ ـ ثورة ٢٣ يوليو جزء أول ، جزء ثان ٠
٦ ـ مصر والسودان بين الوئام والخصام ٠

وتحت الطبـــع :

٧ ـ تأملات فى ثورات مصر (الثورة العرابية) ٠

٨ ـ تأملات فى ثورات مصر (ثورة ١٩١٩) ٠

٩ ـ تأملات فى ثورات مصر ارهاصات ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٠

١٠ ـ تأملات فى ثورات مصر ثورة ٢٣ يوليو حتى آخـر العدوان الثلاثى ٠

١١ ـ تأملات فى ثورات مصر ، ثورة ٢٣ يوليو من بعد العدوان الثـلاثى حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وحتى نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ ٠

فهـــرس الكتـــاب

الوقـائع	رقم الصفحة

الوقـــائع	رقـم الصفحة
ـول لجنة « ملنر » الى مصر	١٤٤
ل البريطـاني في وراثة عرش مصر	١٥٣
« ملنـر » ٠٠ بين المقـاطعة والمفاوضة	١٥٥
ة لجنـــة « ملنــر »	١٥٨
لة « يوسف وهبة باشا » ووزارته	١٦٠
وزارة « نسيم باشا »	١٦٠
ـروع المصـــرى	١٦٣
ـاطة « عدلي يكن باشا »	١٦٥
ناق والفرقة في صفوف « الوفد » ٠٠ وعـــودة بعض الأعضـــاء	١٧٠
الخلاف بين « عدلي يكن » و « سعد زغلول »	١٧١
ضات بين « عدلي يكن » و « اللورد كيرزون »	١٧١
مفاوضات « عدلي » / « كيرزون »	١٧١
لة « عـدلي يكن باشا »	١٧٣
قم السخط الشـعبى	١٧٣
« عبد الخالق ثروت باشا » لقبوله تأليف الوزارة .	١٨٢
ح ٢٨ فبـراير ١٩٢٢	١٨٠
سعد زغلول » في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢	١٨٢
الاستقلال ٠٠ والمناداة بـ « فؤاد » ملكا	١٨٣
اومة السـرية	١٨٣
ن حزب « الأحرار الدستوريين »	١٨٥
ص من « عبد الخالق ثروت »	١٨٦
لة وزارة « محمد نسيم باشا »	١٨٨
وزارة « يحيى ابراهيم باشا »	١٩٠
دور الدســتور	١٩١
ن زغلول » ورفاقه في المنفى	١٩٤
ج عن « سعد زغلول » ورفاقه	١٩٤
« ســعد زغلول » الى مصر	١٩٧

الوقـائع	رقم الصفحة

الوقــائع	رقم الصفحة

الوقائع	رقم الصفحة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٦/٥٣٠١

ISBN — 977 — 01 — 4772 — 9

التصـــــويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطـأ	الصـواب
٥	٢٣	يماثلة	يماثلة (يناصره)
١٢	٢٦	العالمية	والعالمية
٤٤	٢	الحرب	الحزب
٤٦	١٨	( )	مؤسسة وطنية
٥٥	١٧	الملفـاة	الملغـاة
٥٦	٢٣	١٩٧٤	١٨٧٤
٦٠	١٣	النسائية	السينة
٦٩	٢٦	وجـاء	وجـه
٧١	١١	انجليزية ـ المنصورة مصرية	انجليزية ـالمنصوقة ـ مصريا
٧٢	٩	الغربية	الجريئـة
٧٩	١٧	المواقـع	المرافع
٦٢	١٩	ونوقيعات	وتوقعات
٩٤	٢١	( )	سغر
٩٥	١٤	( )	كان
٩٥	١٦	( )	وفير
٩٦	٢٥	( )	القارعة
١٠٥	٤	( )	يبدو لهم أنه
١١٣	١٦	الدكتور ديدرر	الدكنور ويدرو
١١٨	٢٩	الجهود	الجحود
١٣٠	٢٨	بيرستونه	بترشن
١٣٣	١٢	( )	الرسمى
١٥٢	٢٢	مهانة	مهادنة
١٦٧	٧	بف	بعدم
١٧٦	١٣	مستعدون	يستعدون
٢٠٥	٦	أم	أن
٢٠٩	٣	التعبير	التغير
٢٥٤	٢٤	مما	فيما
٢٦٣	١٢	حـالة	احـالة
٢٨٠	٢	يسمى	يسمح

«لابد لنا من قارعة» صرخة أطلقها الزعيم سعد زغلول بحسه الأزهرى تحديا للتعسف البريطاني فاندلعت على أثرها ثورة ١٩١٩ عقب اعتقاله وصحبه ونفيهم فى ٨ مارس ١٩١٩. وفاجأت الثورة الاحتلال، وتقلبت بين المطالبة بالحرية والاستقلال فى عصبة الأمم ومقاطعة «لجنة ملنر» البريطانية والتى حاولت الحصول على مباركة الشعب المصرى للحماية وبين المقاومة الشعبية ثم اعتقال سعد وأصحابه للمرة الثانية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١، ثم إعلان بيان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانب واحد «بريطانيا» مؤكداً على الاستقلال المنقوص ومباركة الملك وأحزاب الأقلية لهذا البيان ثم الإفراج عن سعد وعودته للبلاد واقحامه لحزب الوفد الانتخابات فى ظل دستور ١٩٢٣ ثم رئاسته للوزارة ثم ظروف اغتيال سردار الجيش وحاكم عام السودان الإنجليزى واستقالة سعد زغلول ثم فوز حزبه فى الانتخابات ورئاسته للبرلمان ثم وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وخلافة النحاس له ثم مسلسل التفاوض حتى تكونت جبهة وطنية حققت معاهدة ١٩٣٦ ولكن الاحتلال استمر، ثم ظروف الحرب العالمية الثانية وانتهت بمرحلة إعلان رئيس حزب الوفد ورئيس الوزارة النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فكان ذلك هو آخر إنجازات ثورة ١٩١٩.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب